

القدس

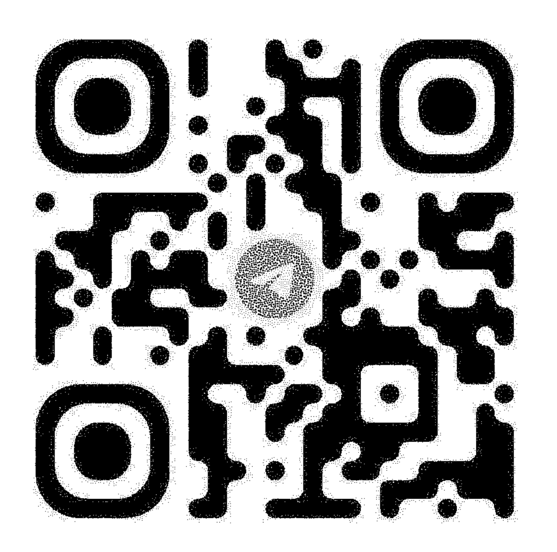
التطهير العرقي وأساليب المقاومة

أحمد جميل عزم
أحمد عز الدين أسعد
أديب زيادة
أسامة أبو ارشيد
أنوار حمد الله قدح
بلال فلاح

جاودة منصور
جوني منصور
حنين مجادلة
راسم خمايسي

رشيد البزيم
سامح حلاق
عبد الله معروف عمر
عصام نصار
موسى سرور
نزار أيوب

تحرير: أيات حمدان



القدس

التطهير العرقي وأساليب المقاومة

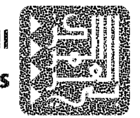
القدس

التطهير العرقي وأساليب المقاومة

أحمد جميل عزم
أحمد عز الدين أسعد
أديب زيادة
أسامة أبو ارشيد
أنوار حمد الله قدح
بلال فلاح
جاودة منصور
جوني منصور
حنين مجادلة
راسم خمايسي
رشيد البزيم
سامح حلاق
عبد الله معروف عمر
عصام نصار
موسى سرور
نزار أيوب

تحرير
آيات حمدان

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies





مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة/ أحمد جميل عزم ... [وآخ.]؛ تحرير آيات حمدان.

583 ص.: ايضاحيات، خرائط؛ 24 سم.

يشتمل على مراجع ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-515-9

1. القدس (فلسطين) - تاريخ. 2. القدس (فلسطين) - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948-.
3. المقاومة الفلسطينية. 4. النزاع العربي الإسرائيلي. أ. عزم، أحمد جميل. ب. حمدان، آيات.

956.9442

العنوان بالإنكليزية

Jerusalem: Ethnic Cleansing and Forms of Resistance

by Multiple Authors
Edited by Ayat Hamdan

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير 2023

المحتويات

القسم الثاني
التعليم في القدس
فضاء للسيطرة/ المقاومة

القسم الثالث
أدوات السيطرة على المدينة
وأساليب المواجهة

القسم الرابع
القدس في السياسة الدولية

قائمة الجداول والأشكال والصور والخرائط والوثائق

الجداول

الأشكال

الصور

الخرائط

الوثيقة

المساهمون

أحمد جميل عزم

أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة بيرزيت في فلسطين، ورئيس تحرير مجلة **شؤون فلسطينية**. حاصل على الدكتوراه من جامعة إدنبرة في المملكة المتحدة. عمل باحثًا زميلًا في جامعة كامبريدج. له العديد من الكتب والدراسات مؤلِّفًا أو مشاركًا في التأليف، منها كتاب **الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك 1908-2018** (2019).

أحمد عز الدين أسعد

باحث في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في فلسطين. ويهتم في بحوثه بمدينة القدس خاصة. حاصل على الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت في فلسطين (2014)، والماجستير في الدراسات الإسرائيلية (2018) من الجامعة نفسها. صدر له كتاب **سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المُستعمرَة** (2018)، وكتاب **الإستراتيجية الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن وما بعدها** مع منتصر جرار (2019)، وكتاب **بلاد على أهبة الفجر: العصيان المدنيّ والحياة اليوميّة في بيت ساحور**.

أديب زيادة

أستاذ مساعد في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر. وزميل مشارك في أكاديمية التعليم العالي البريطاني منذ عام 2014. حاصل على الدكتوراه في تخصص السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، من جامعة إكستر في المملكة المتحدة. له عدة بحوث وأوراق بحثية شارك بها في عديد المؤتمرات العلمية وورش العمل المتخصصة.

أسامة أبو ارشيد

باحث، غير مقيم، بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في واشنطن. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والفلسفة من جامعة لوفبرا

في بريطانيا. نشر العديد من الدراسات باللغتين العربية والإنكليزية، وشارك في تأليف كتابين باللغة العربية عن حركة حماس والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

أنوار حمد الله قدح

باحثة، حاصلة على الماجستير عن رسالة بعنوان "موقف جريدة فلسطين من مجمل التحولات التاريخية في فلسطين بين عامي 1947-1967" من جامعة بيرزيت في فلسطين. شغلت وظيفة مساعد تدريس في دائرة التاريخ والآثار بجامعة بيرزيت. وعملت مديرة لمدرسة "علماء المستقبل"، ولها العديد من البحوث المنشورة.

بلال فلاح

أستاذ مساعد في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الإدارية ونظم الأعمال في جامعة بوليتكنك فلسطين. عمل مديرًا للبحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). حاصل على الدكتوراه من جامعة ساسكاتشوان في كندا (2008). عمل مستشارًا بحثيًّا لمؤسسات عديدة، من بينها البنك الدولي ومنتدى البحوث الاقتصادية. تركز أبحاثه على دراسة تأثير الاحتلال الإسرائيلي في سوق العمل الفلسطيني والتأثير الاقتصادي للنزاعات والهجرة.

جاودة منصور

طالبة ماجستير في تخصص الدراسات الثقافية والتنمية بالجامعة الكاثوليكية بليفين (بلجيكا). عملت في مجال الاستشارات الهندسية وبرامج التنمية الاقتصادية في مكاتب هندسة محلية ومنظمات المجتمع المدني، وتطوعت في عديد البرامج الدولية (المغرب واليونان وأوكرانيا).

جوني منصور

مؤرخ في الدراسات الشرق أوسطية. تتركّز اهتماماته البحثية في حقول تاريخ الإسلام والشرق الأوسط الحديث، والمسيحيين العرب في فلسطين والشرق الأوسط، والصراع الإسرائيلي - العربي، والمدينة الفلسطينية، مع التركيز على حيفا خاصة. نشر عديد المقالات والكتب، منها **تاريخ الشرق الأوسط الحديث والمعاصر**، وله كتاب مشترك، قيد النشر، مع إيلان بابيه بعنوان **التضامن في أوقات الأزمات: دروس معاصرة من النكبة**، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حنين مجادلة

محاضِرة في أكاديمية القاسمي في باقة الغربية وجامعة بيت لحم. ورئيسة الهيئة الإدارية لمشروع الأرشيف الفلسطيني "خزائن". حاصلة على لقب ثالث من مدرسة الخدمة الاجتماعية في الجامعة العبرية في القدس، وعلى الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية من الجامعة العبرية (2017).

راسم خمايسي

مخطط مدن وجغرافي. يشغل وظيفة أستاذ التخطيط الحضري في قسم الجغرافيا ودراسات البيئة بجامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات كفركنا. حاصل على الدكتوراه في موضوع إحياء وتحديث مراكز البلدات العربية في إسرائيل من الجامعة العبرية في القدس (1993). تتركز أبحاثه في الجغرافيا والتخطيط الحضري والإقليمي في المجتمع العربي الفلسطيني. شارك في طواقم تخطيطٍ حيّزي كثيرة وترأّس عدّة طواقم منها. يُعدّ من رواد التخطيط البديل المقاوم المتحدي.

رشيد البزيم

أستاذ القانون العام في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول في سطات بالمغرب، وباحث في مختبر الحكامة والتنمية المستدامة في الجامعة نفسها. حاصل على الدكتوراه في العلوم القانونية من جامعة الحسن الأول (1999). له مجموعة من المقالات والمؤلّفات الأكاديمية بالعربية والفرنسية والإنكليزية.

سامح حلاق

أستاذ مساعد في برنامج الاقتصاد في كلية القدس بارد (Al-Quds Bard College) بجامعة القدس في فلسطين. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فوبرتال في ألمانيا (2019). تركز أبحاثه على دراسة سوق العمل واقتصاد التعليم في فلسطين.

عبد الله معروف عمر

أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد في جامعة إسطنبول 29 مايو في تركيا (إسطنبول). حاصل على الدكتوراه في دراسات بيت المقدس من جامعة

أبردين في المملكة المتحدة. شغل وظيفة مسؤول للإعلام والعلاقات العامة في لجنة التراث الإسلامي في باب الرحمة بالمسجد الأقصى. له دراسات وبحوث محكّمة منشورة تتعلق بالصراع في مدينة القدس.

عصام نصار

رئيس برنامج التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا. متخصص في تاريخ فلسطين العثماني المتأخر، وتاريخ التصوير الفوتوغرافي في فلسطين وبلاد الشام. محرر سابق للدورية الإنكليزية **فصلية القدس**. له عدد من الكتب، آخرها كتاب جماعي، بالاشتراك مع ماهر الشريف، بعنوان **تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية**.

موسى سرور

أستاذ مشارك في جامعة بيرزيت، وباحث مشارك في معهد الدراسات والبحوث حول العالم العربي والإسلامي/ فرنسا (IREMAM). حائز الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة "إيكس مرسيليا" فرنسا. شغل منصب رئيس دائرة التاريخ والآثار ومدير برنامج الماجستير في التاريخ العربي والإسلامي في جامعة بيرزيت. متخصص في التاريخ العثماني (القدس العثمانية). تركز اهتماماته البحثية على مسألة الوقف وإشكالياته، والملكية العقارية، والتاريخ القانوني والاقتصادي والاجتماعي للقدس العثمانية. له عدد من الأبحاث بالعربية والإنكليزية والفرنسية.

نزار أيوب

باحث قانوني، مقيم في الجولان المحتل. مدير المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان. حائز الدكتوراه في القانون الدولي والماجستير في إدارة النزاعات والوساطة. باحث ومحام في مجال حقوق الإنسان. عمل محاميًا وباحثًا قانونيًا مع عدد من المنظمات الأهلية الفلسطينية في القدس ورام الله (2000-2013). له عدد من الدراسات التي تعنى بالوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة (فلسطين والجولان)، وخاصة المكانة القانونية لمدينة القدس ومواطنيها الفلسطينيين، والتطهير العرقي في القدس، ودراسات أخرى عن النزاع في سورية.

مقدمة

آيات حمدان

منذ استكمال احتلال مدينة القدس قبل أكثر من نصف قرن، إثر حرب حزيران/ يونيو 1967، عملت إسرائيل على تهويد المدينة، بشقّيها العمراني والديموغرافي، من خلال شَنّ "حرب ديموغرافية" ومكانية تهدف إلى زيادة عدد السكان اليهود فيها وتقليص أعداد السكان العرب، بأساليب مختلفة من سياسات التوسع الديموغرافي، واستثمار ارتفاع معدلات خصوبة المرأة اليهودية المتدينة في القدس التي تصل إلى 6.6 في المئة، مع الأخذ بسياسات التضييق على المواطنين العرب، والاستيلاء التدريجي على ممتلكاتهم بذرائع مختلفة وطرائق شتى، وإجبارهم على الهجرة. وقد استندت إسرائيل في ذلك إلى منظومة قانونية وإدارية ترسّخ هذا التوجه السياسي، وَسَعت لتفتيت النسيج الحضري والاجتماعي والاقتصادي المقدسي؛ بزرع بؤر استيطانية داخله، وعزل الشطر الشرقي للمدينة عن باقي الضفة الغربية، معتمدةً بناء المستعمرات وجدار الفصل العنصري. وتُوّجت هذه السياسات بقرار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، المتمثل في نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس عام 2017، والاعتراف بمدينة القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وهو ما مثّل تحدّيًا كبيرًا للفلسطينيين والعرب لا يقلّ خطورة عن وعد بلفور عام 1917؛ لأنّ القدس في جوهر القضية الفلسطينية، ولأنّ تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي تبقى مسألة غير ممكنة من دون إيجاد حلّ عادل ودائم لهذه المدينة. وقد ظهر ذلك بوضوح في انتفاضة الشعب الفلسطيني والعربي ضدّ القرار الأميركي، وفي الهبّة الشعبية الأخيرة في القدس التي جاءت نتيجةً للعديد من الاعتداءات من

ناحية، وفي سياسة التطهير العرقي والمكاني والإحلال الديموغرافي الممنهجة التي تتبعها إسرائيل في المدينة من ناحية أخرى. ففي بداية أيار/ مايو 2021، دعت جماعات صهيونية متطرفة إلى اقتحام المسجد الأقصى، ضِمن ما يسمّى "يوم توحيد القدس"، وتزامنت هذه الدعوة مع حدثَين آخرين؛ هما وضع الحواجز الحديد في باب العامود، والاستيلاء على منازل عائلات فلسطينية من حي الشيخ جرّاح، وذلك بعد أسابيع من الاستيلاء على منازل في حيّ سلوان. وقد أكدت هذه الهبّة، مرّةً أخرى، محورية القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، وارتباطها بالبعد الوطني والروحي والهوية الفلسطينية، على الرغم من قرار الضم ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، وارتفاع وتيرة موجة التطبيع العربية مع إسرائيل التي زادت من إرادة الفلسطينيين صمودًا ومقاومةً.

يأتي هذا الكتاب ليبرز ساحات الصراع على المدينة المبنية على التطهير العرقي وآليات مقاومتها الفلسطينية التي تتجلى في الصراع على المقدسات، والصراع الديموغرافي والتطهير العرقي المكاني والبيئي، والحرب على الوعي من خلال تزوير المناهج التعليمية، والمواقف الدولية، ومستقبل الصراع على المدينة.

في جانب الصراع على المقدسات، تتوالى حرب إسرائيل على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، متمثلةً في حماية اقتحامات اليهود المتطرفين الاستفزازية المتكررة للمسجد الأقصى. فقد تكثفت في السنوات الأخيرة هجمات المستوطنين وزعمائهم السياسيين، وخصوصًا الصهيونيين الدينيين، على المسجد الأقصى وساحاته، واقتحاماتهم المتكررة من أجل تقسيمه مكانيًّا وزمانيًّا، كما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، إضافةً إلى نَهْب الأماكن المقدسة وتهريب محتوياتها. وقد حاولنا في هذا الكتاب الإضاءة على الجذور التاريخية لمسألة تسريب الأوقاف المسيحية، من خلال العودة إلى الفترة العثمانية. أما في ما يتعلق بالمقدسات الإسلامية، فإنّ الكتاب يقدّم قراءة في تطور النظرة الصهيونية لموضوع تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، مع التركيز على المنطقة الشرقية في المسجد الأقصى التي أصبحت تمثّل، في الفترة الأخيرة، نقطةً مفصليةً في مشروع التقسيم.

مهّدت الرواية التاريخية الاستعمارية لسرقة التاريخ الفلسطيني، وتجلّت حرب الرواية، في إبراز فلسطين على أنها أرضٌ خالية من السكان، في مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وقد ساهم الجانب الفوتوغرافي في

الترويج لهذه الدعاية الاستعمارية. وسعت إسرائيل في أثناء احتلالها المدينة للترويج لروايتها المتعلقة بالصراع وتاريخ البلاد، مستندةً في ذلك إلى تحريف المناهج التعليمية المعتمدة داخل مدارس القدس؛ إذ ظلّت تشن حربًا مستمرة على وعي الناشئة. وقد أبرز الكتاب مسألة الحرب على المخيلة والمناهج التعليمية في فصول عديدة (الثاني، والرابع، والخامس، والسادس).

إن آليات السيطرة التي استخدمتها إسرائيل، لا تمتدّ إلى المقدسات وحرب الرواية فحسب؛ فالتحدي الأساسي الذي واجه الحركة الصهيونية هو أيضًا وجودُ الفلسطينيين على أرضهم، والواقعُ الديموغرافي (ينظر الفصل السابع). لذلك، وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خططًا لتقليص أعداد الفلسطينيين داخل المدينة والحد من النمو الديموغرافي الفلسطيني فيها. ففي الخطة التي أعدّتها بلدية القدس عام 2002، حذّرت من النمو السكاني للعرب مقابل اليهود في القدس الشرقية؛ إذ توقعت أن يصل عدد السكان العرب في المدينة إلى 60 في المئة من العرب و40 في المئة من اليهود عام 2020[1]، وهو أمرٌ يُعدّ مخالفًا للمخططات الإسرائيلية التي تسعى لإبقاء التفوق الديموغرافي بنسبة 70 في المئة من اليهود و30 في المئة من العرب داخل القدس الشرقية[2]. وقد سعت لتحقيق هذا التفوق موظِّفةً آليات التطهير العرقي التي تقوم على مصادرة الأراضي لمصلحة بناء المستوطنات والمحميات الطبيعية، ودَفْع الثقل السكاني العربي إلى خارج حدود المدينة، وسَحْب الإقامات أيضًا. فالفلسطينيون في القدس يخضعون لمنطق "الإقامة المشروطة"؛ إذ أقرّت إسرائيل العديد من القوانين التي تخوّلها سحب الإقامات ما لم تخضع لهذه القوانين. فبداية من عام 1967 حتى نهاية عام 2016، ألغت وضع ما لا يقل عن 1495 فلسطينيًا من القدس الشرقية[3]، مستخدمةً ذرائع "قانونية"

---

(1) وفقًا للتقرير السنوي الصادر عن "معهد القدس لبحث السياسات"، بلغت نسبة السكان العرب عام 2019 في القدس الشرقية 61 في المئة مقابل 39 في المئة بالنسبة إلى اليهود. ينظر: ميخال كورح ومايا حوشن، **معطيات عن أورشليم القدس** 2021 (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2021)، ص 21، شوهد في 14/ 11/ 2021، في: https://bit.ly/3RZsGby

(2) Moshe Cohen et al., *The Proposed Plan and the Main Planning Policies*, Report No. 4, Local Outline Plan, Prepared for Jerusalem Municipality (Jerusalem: 2000), accessed on 14/11/2022, at: https://bit.ly/3OxKjfL

(3) "Israel Continues Its 'Quiet Deportation,' Policy: In 2016, The Ministry of Interior Revoked the Residency Status of 95 Palestinians from East Jerusalem," Hamoked, 6/4/2017, accessed on 14/11/2021, at: https://bit.ly/3hslA1t

سياسية ضِمن ما يسمى "قانون خرق الولاء" وقانون "مركز الحياة". ومثل هذه القوانين تنسجم مع ما أملته إسرائيل من واقع على الأرض، ومحاولاتها تغيير حدود بلدية القدس وتعديل القانون الأساس "القدس عاصمة إسرائيل" 2018، ليشمل مشروع القانون تعديلات فقرة إضافية متعلقة بالقانون الأساسي تسمح، من جملة أمور أخرى، بإجراء تغييرات مستقبلية على الحدود البلدية للقدس، بما في ذلك وضعُ الأحياء الفلسطينية ومنحها مجلسًا محليًّا منفصلًا.

وتتخفّى سياسات التطهير العرقي داخل المدينة تحت ستار "القوانين الإدارية"؛ من تنظيم حضري، وهَدْم بيوت، لكن محتواها الأصلي هو محتوى سياسي مرتبط بتحقيق التطهير العرقي، وأغلبية يهودية متفوقة، مثلما وضّح ذلك الفصل الثامن. سر من قرأ

ويتطرق الكتاب، كذلك، إلى الأوضاع الاقتصادية داخل المدينة. فالفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية ما هي إلا نتائج للسياسات الاستعمارية التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين؛ إذ يرزح الفلسطينيون تحت ثقل الاحتلال الذي يحاصرهم بنظام يعيد إنتاج التطهير العرقي مستعملًا أدوات اقتصادية أهمها الضرائب المرتفعة، من دون تلقي المقدسيين خدمات ملائمة. وقد استخدمت إسرائيل السياحة، أيضًا، لترسيخ نظامها الاستعماري الاستيطاني. وهذا الوضع ليس عَرَضيًّا، بل هو نتيجة للبنية الاستعمارية التي تستخدم السياحة للترويج لروايتها الأيديولوجية عن المكان، وكذلك لسلب مداخيل السياحة من التجار والفنادق الفلسطينية داخل المدينة؛ ما يؤدي إلى إغلاق العديد من المتاجر والفنادق نتيجةً لعدم الإقبال السياحي عليها، كما وضّح ذلك الفصل التاسع.

يقدّم الكتاب كذلك قراءة نقدية متمثلة في أحد مظاهر التطهير العرقي الأخرى التي مارستها إسرائيل في حق الأرض والمواد الطبيعية، واستغلالها ذلك كلّه للترويج لـ"إنجازاتها البيئية" و"جعل الصحراء تتفتح" وفق رؤية دافيد بن غوريون؛ إذ يرى بعضهم أنّ إسرائيل نجحت في بناء نموذج عالمي لتطبيق التكنولوجيا الحديثة في التقدم الزراعي البيئي ما بعد الكيبوتسي الاستيطاني الزراعي العسكري، وأنّ هذا النموذج من الممكن تطبيقه عالميًّا

في أرض صحراوية قاحلة كانت تتفشى فيها أمراض مثل الملاريا والتيفوئيد والكوليرا(4).

مكّنت القوانين البيئية، من استغلال المساحات الخضراء والمفتوحة، بوصفها أداةً من أدوات الاستعمار الاستيطاني، من تهويد أحياء القدس الشرقية ومحيط المدينة، وإبعاد المقدسيين وحرمانهم من مصادر رزقهم على نحو ما بيّن ذلك الفصل العاشر.

يبرز هذا الكتاب كذلك أساليب مواجهة المقدسيين، الأصلانيين، لمنطق الاستعمار الاستيطاني وأساليبه المختلفة أيضًا، وذلك بتسليط الضوء على أدوار الفاعلين المجتمعيّين (ينظر الفصلان السادس والحادي عشر)، ويختتم الكتاب بالتحديات التي تواجهها المدينة من جهة السياسة الدولية والقانون الدولي؛ ذلك أنه عكس تحديات أخيرة متعلقة بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، ومواقف دولية من هذا القرار، وأنه تعرّض كذلك للقانون الدولي وموقع المدينة فيه؛ فالقانون الدولي واضح بشأن وضع مدينة القدس، بوصفها مدينة محتلة، فقد استُكمل احتلال المدينة (القدس الشرقية) في حزيران/ يونيو 1967، ولم يتغير وضعها في هذا القانون، على الرغم من تصريحات الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، واعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونَقْل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. ولكن بخلاف ما ينص عليه القانون الدولي، فإن ما تحاول إسرائيل تثبيته على الأرض هو الوجود المطلق للاحتلال بوصفه نظامًا مهيمنًا يميز تمييزًا جذريًّا بين مجتمع المستوطنين والشعب المحتل، فضلًا عمّا تحاول إسرائيل فرضه على واقع المدينة.

بنية الكتاب

استنادًا إلى أهمية مدينة القدس في الصراع العربي - الإسرائيلي، جاء هذا الكتاب للوقوف على الوضع القانوني للقدس، والبحث في واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، ودور الحركات الجماهيرية،

---

(4) ينظر على سبيل المثال:
Danielle Abraham et al., "How Israel Became a World Leader in Agriculture and Water," Tony Blair Institute for Global Change, September 2019, accessed on 14/11/2021, at: https://bit.ly/3zYxQxj

والفاعلين الاجتماعيين في المدينة، في مواجهة سياسات الإحلال والتهويد الإسرائيلية. ويُعدّ هذا الكتاب ثمرة تعاون بحثيّ بين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، وهو يشتمل على أربعة أقسام تتمثّل محاورها في التاريخ والصراع على المقدسات، والتعليم والصراع على الوعي، وأدوات السيطرة على المدينة وأساليب المواجهة، والقدس في السياسة الدولية.

خُصص القسم الأول من الكتاب لمعالجة "جوانب تاريخية" من تاريخ المدينة، وهو يتألف من ثلاثة فصول. وفي الفصل الأول، جرى تسليط الضوء على الأوقاف المسيحية في مدينة القدس؛ إذ يعالج موسى سرور "إشكالية الديني والسياسي في العلاقة بين الدولة السلطانية والأوقاف المسيحية في القدس العثمانية". وينطلق الباحث من أن الأوقاف المسيحية بشقيها الخيري والذري (الأهلي) في الدولة العثمانية بوجه عامّ، وفي القدس بوجه خاص، كانت مستثناة من سياسات الدولة العثمانية وقوانينها "الإصلاحية" في مرحلة التنظيمات (1839–1878) تجاه الأوقاف، ولم تتعرض للسياسة "العدائية" نفسها التي تعرضت لها الأوقاف الخيرية الإسلامية، بل إنّ هذه التشريعات الجديدة قد كانت بمنزلة الدرع الحامية للأوقاف المسيحية، ومنحتها حصانة تجاه سياسات إعادة هيكلة الدولة العثمانية وتحديث مؤسساتها القانونية في مرحلة التنظيمات. فلقد اعتبرتها السياسة التنظيماتية للأوقاف "أوقافًا مستثناة، بمعنى استقلالها عن إدارة الدولة للأوقاف وتدخّلات الدولة، وأنه لا سلطة للدولة السلطانية عليها. ومنحَ القانون العثماني ممثلي الطوائف الدينية حق الإدارة والإشراف على كل ما أُوقف لمصلحة المؤسسات والطوائف الدينية غير الإسلامية"، ومنحت الفرمانات السلطانية البطاركة في الولايات العثمانية، حق "التولية" على أوقاف طوائفهم الدينية؛ أيْ حق الإشراف على هذه الأوقاف وإدارتها، وقد استمر هذا الأمر حتى بعد زوال الحكم العثماني عن فلسطين في عام 1917. وبالنظر إلى التأثيرات المستقبلية لمثل هذه السياسات، يصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن هذه السياسات لم تمكّن دولًا أوروبية من التملك في هذه المدينة فحسب، بل مكنتها كذلك من تحويل مؤسسات وقفية إسلامية مهمّة – كان لها دور كبير في تاريخ القدس واعتبرت من معالم

القدس ورموزها - إلى ملكيات غير وقفية لمصلحة دول أجنبية، ومؤسسات وقفية مسيحية أيضًا بطرائق قانونية وشرعية. وأدّت هذه السياسات إلى تسريب العديد من الأوقاف إلى حركة الاستيطان الصهيونية، وخصوصًا ما كان منها تابعًا للبطريركية الأرثوذكسية، على الرغم من حصانة الأوقاف المسيحية في القانون العثماني وقوانين السلطات الانتدابية البريطانية، أو السلطات الأردنية. وقد حدث ذلك بطرائق مختلفة، منها الإيجار والبيع، وخصوصًا ما باعه بعض القائمين عليها بطرائق مختلفة عن كل القوانين والتشريعات المتوارثة.

أمّا في الفصل الثاني، "الاستعمار بالمُخيّلة: القدس في الصورة الفوتوغرافية المُبكرة"، فيعالج عصام نصار تمثيل القدس في الصور الفوتوغرافية المبكرة التي أنتجها مصورون غربيون زاروا المدينة والمشرق عمومًا. فالصورة الفوتوغرافية، من وجهة نظره، ليست لقطة محايدة لما هو أمام الكاميرا في لحظة التصوير، بل هي إنتاج تقني وفني وتمثيلي اختير موضوعها بعناية، وأُنتجت بهدف توزيعها في الأسواق الأوروبية؛ وهي بذلك مستندة إلى رغبة المشاهد الأوروبي في رؤية ما هو متوقع بالنسبة إليه عندما يكون الأمر مرتبطًا بالمدينة المقدسة. وبعد تحليل الباحث عدة نماذج من الصور، أظهر أنّ "الصور المبكرة اتخذت المواقعَ موضوعات لها، من دون السكان؛ فتظهر القدس في الصور المبكرة، تقريبًا، خالية من السكان، بما في ذلك قبة الصخرة وباحات الأقصى وكنيسة القيامة والأسواق والبيوت وبوابات المدينة". ولم يَعزُ الباحث غياب الفلسطيني عن صور بلده وحيّزه الاجتماعي إلى أسباب تقنية فحسب، بل إلى مخيّلة المصوّرين الأوروبيين التاريخية. فعلى الرغم من توافر عدد من الصور التي صُوّر فيها رجال دين مسيحيون أو يهود، وفي درجة أقل مسلمون، في صورِ إستوديو، مُعبّرين عن الجماعة التي يمثلونها، سواء أكانت الجماعة دينية أم طائفة محدَّدة نُسِبوا إليها، فإنّ الفلسطيني لم يظهر بصفته جزءًا من الطوبوغرافيا الاجتماعية للمدينة، بل من جهة استدعاء ذاكرة جماعية دينية متخيلة ترى فلسطين أرضًا بلا شعب، حتى قبل أن تُطلق الحركة الصهيونية هذا الشعار بعقود؛ فالقدس "استُعمرت بالمُخيّلة والنص أولًا، والآن تُستعمَر في الواقع".

من ناحية أخرى، يحلل عبدالله معروف عمر في الفصل الثالث، "قراءة في النظرة الصهيونية إلى المنطقة الشرقية في الأقصى ومشروعات السيطرة عليه وتقسيمه"، تطور النظرة الصهيونية إلى موضوع تقسيم المسجد الأقصى المبارك

بين المسلمين واليهود، مع التركيز على المنطقة الشرقية في المسجد الأقصى التي أصبحت تمثّل، في الفترة الأخيرة، نقطةً مفصليةً في مشروع التقسيم. ويبرز الباحث أهمية المنطقة الدينية لليهود من الناحية الدينية؛ إذ يقتضي التصور الديني اليهودي إزالةَ مقبرة باب الرحمة، بالنظر إلى قيام فكرة قدوم المسيح وبناء المعبد على فلسفة الطهارة عمومًا. وبناءً عليه، تُعتبر مقبرة باب الرحمة عائقًا ماديًّا دينيًّا أمام تطبيق فلسفة المسيح المُخلّص ودخوله البيت المقدّس من الباب المخصص له في الناحية الشرقية. ثمّ إن طبيعة المنطقة الشرقية عززت هذه المطامع؛ ففراغ هذه المنطقة من العمران، بوجه عامّ، وبُعد السور الشرقي عن المحيط الإسلامي السكني باعتباره يفصل بين المسجد الأقصى ووادي قدرون الذي لا يشكّل حيًّا سكنيًّا، بخلاف المنطقة الشمالية والمنطقة الغربية للمسجد، وأخيرًا فراغ المنطقة الشرقية، عمومًا، من الوجود البشري الإسلامي بوصفها منطقة زياتين وغير مطروقة، إلى حدّ بعيد، كلّها عوامل من شأنها أن تجعل المنطقة موقعًا مثاليًّا لأيّ توجه متعلّق باقتطاعها لمصلحة الاحتلال.

ويؤرخ الباحث لظهور فكرة التقسيم ومحاولات تطبيقها إسرائيليًّا. فتاريخيًّا، أكدت الثورات الأولى انتفاضة موسم النبي موسى (1920) وثورة البُراق (1929)، أنّ المسجد الأقصى هو المُحرّك الأول والأساسي للتحركات الإسلامية في المنطقة ضد الاحتلال على الدوام، وهو ما أوجد نوعًا من الحاجز النفسي، أو الردع الذاتي، لدى بريطانيا وحليفتها الحركة الصهيونية، مفاده أنّ الاقتراب منه أمرٌ محفوف بالمخاطر والمتاعب بالنسبة إلى المشروع الصهيوني. لكنّ فكرة تقسيم المسجد، أو الإدارة المشتركة للمسجد، ظهرت بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" 1993، خاصةً بعد نجاح تجربة تقسيم المسجد الإبراهيمي في الخليل زمانيًّا، ومن ثم تقسيمه مكانيًّا بين المسلمين واليهود بعد مذبحة المسجد الإبراهيمي عام 1994، وكانت نتيجتها المباشرة التقسيم النهائي للمسجد. أمّا السبب الثاني الذي يشير إليه الباحث، فيعود إلى عام 2000 واندلاع الانتفاضة الثانية؛ إذ بدأت جماعات يهودية متطرفة باقتحامات جماعية ذات طابع ديني، زاد زخمها مع إصدار المحكمة الإسرائيلية العليا قرارًا في عام 2003 ينصّ على أحقية اليهود في زيارة "جبل المعبد"، لتبدأ تلك الاقتحامات، منذ ذلك الوقت، تأخذ طابعًا يوميًّا. وتعززت هذه الاقتحامات بعد عام 2005؛ إذ كانت المحكمة الإسرائيلية قد قررت السماح لليهود بأداء

طقوس جماعية في المسجد في الأوقات التي يكون فيها عدد المسلمين قليلًا، وهو أمرٌ غذّى فكرة التقسيم.

من جهة أخرى، اشتمل القسم الثاني من الكتاب "التعليم في القدس: فضاء للسيطرة/ المقاومة" على ثلاثة فصول تتطرق إلى ساحة أخرى من ساحات الصراع مع الاحتلال في مدينة القدس، وهي متمثلة في العملية التعليمية ومناهجها؛ إذ تبرز بوصفها فضاءً للنضال من أجل تثبيت الهوية الفلسطينية وتعزيز معرفة الطالب الفلسطيني بقضيته. ويحاول هذا القسم عرض مواطن الصراع مع المؤسسة الإسرائيلية، وآليات المواجهة البديلة التي طوّرها المعلمون في مواجهة هذه السياسات.

في الفصل الرابع، "سياسات الأسرلة في المجال التعليمي ومناهجه في القدس المحتلة"، يعالج جوني منصور كيفية استخدام إسرائيل، منذ حرب حزيران/ يونيو 1967، أدوات السيطرة والقمع والإنكار والإقصاء، من خلال محاولاتها المستمرة فرض مناهج وكتب التعليم في المدارس العربية في القدس الشرقية المحتلة. ويبيّن الباحث أنّ إسرائيل تعمل على وضع جهاز التعليم العربي في القدس تحت سيطرتها ومراقبتها المباشرة، وإخضاع هذا الجهاز للأسرلة أيضًا؛ أي إلزام الطلاب بدراسة نصوص تسعى لطرح مفاهيم ومصطلحات تعزز الرواية الإسرائيلية، استنادًا إلى إدماج فصول تعليمية عن تاريخ الشعب الإسرائيلي/ اليهودي، مع إنكارٍ وإقصاءٍ للوجود الفلسطيني، ومنع المؤسسات التعليمية العربية الفلسطينية من استخدام كتب تعليم فلسطينية تشتمل على فصول تحكي الرواية الفلسطينية. ويعرض الباحث نماذج وعيّنات من أدوات القمع والسيطرة والإنكار التي توردها الكتب التعليمية، وخصوصًا في مجال التاريخ والجغرافيا.

جاء الفصل الخامس بعنوان "تحريف المناهج الفلسطينية في القدس: حرب هوية". وفي هذا الفصل، ذهبت أنوار حمد الله قدح إلى أن الحرب على المناهج في القدس ليست خلافًا بين مدارس فكرية تتبنى رؤى ومناهج متباينة فحسب، بل هي أيضًا شكلٌ آخر من أشكال الحرب غير المتكافئة التي تمارسها سلطات الاحتلال في حق شعب محتلٍّ يحاول جاهدًا الإبقاء على وجوده، وهي حرب متجددة يخوضها المعلمون وأولياء الأمور في بداية كل عام دراسي مع دائرة المعارف الإسرائيلية. وقد بيّنت الباحثة أن عملية محاربة المنهاج

والسعي لتهويده كليًّا مرّت بمراحل عدة؛ أولها بعد احتلال القدس الشرقية في عام 1967، حيث ضُمَّت مدارس شرق القدس إلى بلدية الاحتلال، وفُرِض عليها المنهاج الإسرائيلي، غير أن هذه الخطوة فشلت أمام صمود المقدسيين، فلجأت إسرائيل إلى إعادة العمل بالمنهاج الأردني، ولكن بعد حذف كل ما له بُعد قومي أو وطني، في حين أَسَّس اتفاق أوسلو، بحسب رأي الباحثة، للمرحلة الثانية؛ إذ وضعت إسرائيل شروطًا متعلقة بالمنهاج الفلسطيني بممارستها ضغوطات مستمرة على السلطة الفلسطينية لتغيير مناهجها.

وتشير الباحثة إلى أن المرحلة الثانية من الحرب على المنهاج أخطر وأعمق من سابقتها، وأنّ عمليات تزوير المنهاج في هذه المرحلة تتمثل في أربعة أشكال، هي: الاستبدال، والطمس، والتغيير في المتن، والتحريف، وبيّنت امتداد ذلك إلى كل ما له علاقة بتعميق الهوية الوطنية، وطمس مفاهيم النكبة والنكسة وحائط البراق والمسجد الأقصى، وحتى اسم فلسطين، واستبداله بما يتناسب والرواية الصهيونية. وتُبيّن الباحثة كيفية تَعرُّض كل شكل من الأشكال الأربعة للطمس والتحريف في المنهاج والسياسة التربوية داخل مدارس القدس الثلاث (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، والمدارس التابعة للتربية والتعليم الفلسطينية، والمدارس التابعة لبلدية الاحتلال).

أما حنين مجادلة، فقد اهتمّت في الفصل السادس، "نحلم بخليل السكاكيني: عن المعلمين المقدسيين وكلاء للتغيير المجتمعي"، بالتحديات التي يعانيها قطاع التعليم في شرق القدس من الجوانب البنيوية والبيئية والبشرية. وفي هذا الشأن، سلطت الضوء على دور المعلمين المقدسيين في مواجهة سياسات الطمس والمحو التي تمارسها إسرائيل، وذلك عن طريق نقل تجارب عشرين معلّمًا ومعلمة مقدسيين جرت مقابلتهم. وقد استلهمت الباحثة عنوان الفصل من مقولة لأحد المعلمين هي: "نحن نحلم أن نكون خليل السكاكيني، نبني ونصنع منهاجًا مبتكرًا وخلّاقًا"؛ ذلك أنّ خليل السكاكيني كان مؤسّسًا لنقلة نوعية في العملية التعليمية في بدايات القرن العشرين. وتعرض الباحثة المصادر البديلة التي اعتمدها المعلمون والمعلمات لصقل هويتهم المهنية والقومية، وفقًا للسياق الاستعماري الذي يعيشونه، وتشدد على أن إيجاد هذه البدائل من وجهة نظر هؤلاء نابع "من منطلق فخر بالذاكرة الجمعية، وليس من منطلق إبراز ما ينقصنا بوصفنا مجتمعًا". فالتعليم بالنسبة إليهم ما هو إلا معركة صمود وبقاء،

وجزء من الصراع العامّ الذي يخص جميع الفلسطينيين والعرب. وتخلص الباحثة إلى أنه ليس ثمّة إمكانيةُ خلاص من التهديد الذي يواجه الحيّز التربوي والتعليمي في القدس إلّا في حالِ العملِ بأمرَين؛ أحدهما متعلق بمستوى الإدارة التعليمية، وجعل القرار بأيدٍ فلسطينية مقدسية واعية، والآخر مرتبط بتمكين الكادر التدريسي، وبالعمل على تأهيله؛ حتى يتمكن من الصمود والمواجهة.

أما القسم الثالث من الكتاب، فهو يتألف من خمسة فصول، وهو بعنوان "أدوات السيطرة على المدينة وأساليب المواجهة". ويُعنى هذا القسم بأساليب السيطرة على المكان الفلسطيني، والإنسان الفلسطيني نفسه، مع إبراز الحرب التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين ديموغرافيًا وجغرافيًا وبيئيًا.

في الفصل السابع "الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف"، بحث راسم خمايسي في كيفية تشكيل الصراع على الديموغرافيا والجغرافيا لُبَّ الصراع الفلسطيني – الصهيوني. فعلى الرغم من هذا الصراع الطويل، ما زال الحضور الفلسطيني الديموغرافي، المستمر والمتزايد، قائمًا وذا حضور مؤثِّر في القدس ومحيطها، وهو أمرٌ يمثّل هاجسًا بالنسبة إلى السلطات الإسرائيلية، ويدفعها إلى نهج سياسات ديموغرافية وكولونيالية أوجدت واقعًا ديموغرافيًا جديدًا. فقد بادرت إسرائيل إلى تغيير ديموغرافي تمثّل في مصادرة أراضٍ فلسطينية في المدينة وإقامة مستوطنات إسرائيلية عليها. ومن ثمّ، صارت هذه المستوطنات حزامًا ديموغرافيًا وجغرافيًا استيطانيًا أحاط بالأحياء والقرى الفلسطينية التي استمرت في النمو والتوسع عدديًا وحيزيًا، وقطع التواصل الحضري بينها. وعلى الرغم من المعرقلات الإسرائيلية، فإنّ الوجود الفلسطيني داخل المدينة لا يزال يقاوم هذه السياسات، وهذا ما تعكسه الإحصاءات؛ ففي الفترة 1967–2016، "على الرغم من سياسة الحصر الإسرائيلية ومنع دخول هجرة إيجابية فلسطينية إلى القدس، وعلى الرغم من تشجيع تكاثر الإسرائيليين وهجرتهم إلى المدينة أيضًا، فإن نسبة زيادة المقدسيين الفلسطينيين مثّلت أكثر من ضعف زيادة الإسرائيليين، من العلمانيين والحريديم".

وفي السياق نفسه يأتي الفصل الثامن، "قراءة في السياسة الإسرائيلية لتهويد القدس الشرقية، سياسة هدم المنازل في القدس أنموذجًا للتطهير العرقي"، الذي يتناول فيه نزار أيوب سياسة هدم المنازل التي تنتهجها سلطات

الاحتلال الإسرائيلي في الأحياء العربية في مدينة القدس، بوصف ذلك أنموذجًا للتطهير العرقي، بالنظر إلى أنّ الهدف الرئيس لسياسة الهدم هو الحفاظ على غالبية يهودية على صعيد المدينة. فمنذ عام 1948، تعرّض الشطر الغربي من مدينة القدس، والقرى الفلسطينية التي كانت تُحيط به، إلى عملية تطهير عرقي ممنهجة وواسعة أفضت إلى تهجير 38 قرية من أصل 40 قرية جرى الاستيلاء عليها إبّان حرب 1948، كما تعرّض سكان الأحياء العربية داخل المدينة التي احتُلّت وهُجِّر سكانها العرب إلى عملية تطهير عرقي وسُلبت ممتلكاتهم. ثمّ إنّ سياسات التطهير العرقي في المدينة قد استمرت بعد أن احتُلّت بلدة القدس القديمة في 7 حزيران/ يونيو 1967؛ إذ عملت السياسات والقوانين الإسرائيلية على تغيير الطابع العربي للمدينة وتهويدها، وإيجاد واقع ديموغرافي يميل إلى مصلحة السكان اليهود. ويرى الباحث أنّ سياسة التخطيط وهدم المنازل من أبرز أدوات التطهير العرقي داخل المدينة؛ إذ أجبرت هذه السياسة الفلسطينيين على البناء من غير الحصول على ترخيص - من أجل إيواء الأسر التي أضحت تعيش في حالة اكتظاظ - نتيجةً لرفض الترخيص بذرائع شتى، ثمّ إنّ المنازل المبنية من دون تراخيص تُصبح عُرضة للهدم، وهو أمرٌ يرى فيه الباحث نوعًا من أدوات التطهير العرقي، ومخالفةً لأحكام القانون الدولي الإنساني ترقى إلى مستوى جريمة الحرب، إضافةً إلى مخالفته المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إثر ذلك، حاول الباحثان سامح حلاق وبلال فلاح، في الفصل التاسع، "الإجراءات الإسرائيلية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القدس الشرقية"، تسليط الضوء على تأثير السياسات والإجراءات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية في مجالات السكن وأوضاع التجارة والتعليم والعمل، وناقشا سياسات الضرائب الإسرائيلية، وتحديد إقامة الفلسطينيين، والتمييز ضدهم في الخدمات، والحد من التوسع العمراني في القدس الشرقية، وانعكاسات ذلك من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. يعتبر الباحثان التشديد في دفع الضرائب مِنْ أهم السياسات التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لتهجير القطاع الخاص وإضعافه. ففي كثير من الأحيان، تُقدّر مصلحةُ الضرائب الإسرائيلية الضريبةَ المفروضة على المقدسيين من دون مراعاة أوضاع التجار أو المواطنين المعيشية، ومن دون تلقّيهم خدمات مناسبة. إضافة إلى ذلك، أضعفت الحكومة الإسرائيلية قطاع السياحة في

القدس الشرقية بتغيير مسارات السيّاح الوافدين إلى المناطق ذات الأغلبية العربية، وجَعْلهم يمضون أقل وقتٍ ممكن في هذه المناطق، مقارنةً بالفترة التي يمضونها في الأحياء ذات الأغلبية اليهودية. وهذا الأمر أثّر سلبيًّا في إيرادات المحال التجارية الفلسطينية العاملة في مجال السياحة، وأدى إلى تراجع الطلب على الفنادق الفلسطينية. ويضاف إلى ذلك استخدام السياحة وسيلةً لتهويد المدينة المقدسة؛ عن طريق فَرْض قيود مشددة على رُخَص الأدلّاء السياحيين، وإلزامهم بعرض الرواية الإسرائيلية عن القدس، وسحب ترخيص من لا يلتزم بهذه المعايير. وقد خلص الباحثان إلى عدّة توصيات متعلقة بمواجهة السياسات الإسرائيلية وتعزيز صمود الفلسطينيين داخل المدينة في مواجهتها.

واستنادًا إلى منظور متعلق بالجانب الطبيعي، بحثت جاودة منصور في الفصل العاشر، "استعمار الطبيعة من خلال ممارسات هادفة لحماية البيئة"، في المشاهد الطبيعية الفلسطينية في القدس، وكيفية استخدام إسرائيل السياسات البيئية والتدخلات المتعلقة بتغيّر المناخ، كالتشجير وزراعة الغابات، لإحداث تغيّرات هائلة في الهوية الثقافية والطبيعية لمشهد القدس وتهويده، وكيفية مساهمة هذه التدخلات في اقتلاع المقدسيين وإلحاق مظالم بيئية بالمقدسي المقيم في القدس وضواحيها. وفضلًا عن ذلك، دحضت الباحثة مزاعم الصهيونية المتمثلة في ادعائهم أن السكان المحليين لم يحسنوا استغلال الموارد الطبيعية، ونفَت أن يكونوا سببًا لتصحرها. ويبرز هذا الفصل تأثير التدخلات في حياة المقدسيين في المدينة ومحيطها وسُبل عيشهم؛ إذ أدت، في كثير من الأحيان، إلى ترحيلهم من مواطنهم، وحرمانهم من مصادر رزقهم، إضافةً إلى قطع سبُل تواصلهم مع مدينتهم.

وبحسب رأي الباحثة، تُشكّل سياسات التشجير والمناطق المحمية، إضافة إلى القوانين البيئية، تعبيرًا عن "العنصرية البيئية"؛ ففي حين "تحفز الحكومة الإسرائيلية على غرس الأشجار، وحماية التنوّع البيولوجي في المناطق الإسرائيلية، تسلك ممارسات مناقضة في الجانب الفلسطيني" تشمل "جرف آلاف الدونمات لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية في محيط القدس لزيادة عدد السكّان اليهود".

وفي سياق سوسيولوجي - سياسي، يأتي الفصل الحادي عشر "السوسيولوجي والسياسي في حراك/ لاحركة المرابطين في المسجد الأقصى (2000-2019)" لأحمد عز الدين أسعد، فيقدّم صورة تحليلية لحراك

المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى، من خلال التركيز على ماهية الحراك نفسه وطبيعته ووظائفه وروافعه؛ إذ يشير الباحث إلى أن ظاهرة الرباط في المسجد الأقصى بدأت في التبلور والتشكل مع بدايات انتفاضة الأقصى عام 2000، وأنّ أهل الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد في إمكانهم، بعد اندلاع الانتفاضة، الدخول بيسر إلى القدس والصلاة في المسجد الأقصى؛ إذ "بادر المقدسيون والفلسطينيون في فلسطين المستعمَرة عام 1948 ومجموعات من الضفة الغربية إلى تنظيم وتشكيل فعاليات ورحلات إلى المسجد الأقصى من أجل إبقائه عامرًا بالمصلين والمرابطين، وقامت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بدور مهم في عملية الرباط قبل حظرها عام 2015". ويوضّح الباحث أنّ هناك أشكالًا للرباط؛ منها الرباط البنيوي والرباط الموسمي، والرباط شبه البنيوي، والرباط الفردي. أمّا سمات حراك المرابطين، فتُبيّن أنه رباط موسمي، غير بنيوي، فردي، يتلقى دعمًا ضئيلًا من بعض الأحزاب السياسية الفلسطينية، وأنّ هذا الرباط غير مرتبط تنظيميًا بأحزاب الإسلام السياسي الفلسطينية الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثمّ إنّه رباط ذو طابع ديني، لكنّ جوهره اجتماعي وسياسي ووطني، وأهم روافعه هو مكانة المسجد الأقصى الدينية والتاريخية وارتباطه بالهوية الفلسطينية. ومن الناحية السوسيولوجية، يبيّن الباحث أنّه يوجد تنوع وغنًى في تشكيلات المرابطين؛ من الجوانب التعليمية والعمرية والمناطقية والجنسانية. ويخلص، بناءً على الملاحظات الميدانية، إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يمثّل المعرقل الأساسي في منع ظاهرة الرباط في المسجد الأقصى، و"يستخدم كل الوسائل الناعمة والصلبة في منع ظاهرة الرباط وعرقلة صيرورتها من قوانين ولوائح وقرارات، وتدخّل مباشر بالإبعاد والضرب والاعتداء على المرابطين واعتقالهم، وقطع مخصصات التأمين عن المرابطين والمرابطات".

أمّا القسم الرابع من الكتاب، بعنوان "القدس في السياسة الدولية"، فيتألف من أربعة فصول، ويتناول موقف الاتحاد الأوروبي من صفقة القرن، إضافة إلى تحليل الخلفيات التاريخية للقرار الأميركي المتمثّل في نقل السفارة الأميركية إلى القدس عام 2017 وموقف القانون الدولي منه.

في الفصل الثاني عشر، "الموقف الأوروبي من القدس في ظل 'صفقة القرن' الأميركية"، حاول أديب زيادة أن يستجلي الموقف الأوروبي من هذه الصفقة. ففي هذا السياق، أبرز طبيعة الموقف الأوروبي الكلاسيكي والمتجدد

من مسألة القدس، وقد حددها في مستويات ثلاثة؛ أوّلها اعتبار القدس إحدى قضايا الحل الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وثانيها استناد سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالقدس الشرقية إلى القانون الدولي، مثل قرار مجلس الأمن رقم 242، ولا سيما عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وقرار مجلس الأمن رقم 478 الذي قرر فيه عدم الاعتراف بهذا القانون الأساسي والإجراءات الأخرى التي اتخذتها إسرائيل عام 1980 باعتبار القدس العاصمة "الكاملة والموحدة"، أمّا ثالثها فهو الالتزام الراسخ بحلّ الدولتين مع اعتبار القدس عاصمةً لكلتيهما.

لكن الباحث لا يستبعد إمكانية انحراف أوروبا عمليًّا في مسألة القدس، أو انجرافها سياسيًّا نحو الولايات المتحدة، في ظل ضغوطات يمكن أن تنشأ. فعلى صعيد دول الاتحاد منفردةً، من المرجح، مع صعود اليمين الشعبوي المتطرف في العديد منها، أن تحصل تصدعات في الموقف الأوروبي، وما يدل على ذلك حضور أربع دول هي التشيك والنمسا وهنغاريا ورومانيا الاحتفالات الخاصة التي أقامتها إسرائيل بمناسبة نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، في حين رفض الاتحاد الأوروبي الحضور؛ بوصفه مؤسسة. ويرى خطاب اليمين المتطرف، على الرغم من انشغاله بالأجندات الداخلية، وعدم تبنّيه سياسات خارجية واضحة وانعدام أيّ تأثير ملموس دالٍّ في سياسات الاتحاد في هذا الصدد، أنّ إسرائيل خطّ دفاع متقدّم عن أوروبا في وجه الأخطار المحدقة بها، ولا سيما "الخطر الإسلامي"، وهو ما عزز مكانة إسرائيل لدى هذا اليمين بوصفها شريكًا في الدفاع عن قيم الحضارة الغربية ومصالحها. ويخلص الباحث إلى أن موقف الاتحاد الأوروبي من القدس لن يتغير في المدى المنظور، بالنظر إلى اعتبارات جوهرية تتعلق بمقتضيات جيوستراتيجية، واعتبارات فنية تتعلق بالآليات القانونية المعتمدة لدى الاتحاد في صناعة سياسته الخارجية؛ بسبب استدعاء الإجماع شرطًا لازمًا، وهو ما يمثّل عائقًا تجاه دول اليمين الصاعد. لكنّ الاتحاد الأوروبي لا يتصرف بوصفه فاعلًا دوليًا يؤدي، ولا يزال، دورًا أساسيًّا في رعاية اتفاقيات أوسلو؛ ذلك أنّ لغته في التعليق على الجرائم الإسرائيلية والممارسات والانتهاكات الاحتلالية المنتهكة موسومة بالخجل. وهذا الدور، الذي يكتفي الاتحاد الأوروبي بتأديته، هو ما عمّق من أزمة فاعليته في المواقف المتعددة وقدرته على التأثير فيها.

يستعرض الفصل الثالث عشر، "تحوّلات عملية صنع القرار الأميركي بشأن القدس"، لأحمد جميل عزم تحولات الموقف الأميركي من القدس، على ثلاثة مستويات؛ الرسمي الأميركي العامّ، والشعبي الأميركي العامّ، واليهود الأميركيين، مع إيلاء اهتمام خاص بالتحولات الجارية منذ العقد الأخير في تركيبة واتجاهات جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة، وتَشكُّل قوى أشدّ يمينيةً وتطرفًا داخل الجماعات المؤيدة لإسرائيل، مقارنةً بالقوى التقليدية في اللوبي الإسرائيلي، وذلك أيضًا بموازاة ظهور جماعات أَمْيَل إلى الاعتدال والوسطية. ويتتبّع الفصل نشوء مسألة القدس في العقل السياسي الأميركي، بدءًا ببعثة "كينغ – كرين" عام 1919، ويدرس كيفية تطور الموقف الأميركي من القدس، اعتمادًا على وثائقِ وزارة الخارجية البريطانية والصحافة، وتحليلِ البرامج الانتخابية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، منذ أربعينيات القرن العشرين. ويتناول الباحث تأثير اتفاقيات أوسلو في الموقف الأميركي من القدس، بدءًا بقانون نقل السفارة في الكونغرس الأميركي في منتصف التسعينيات حتى تنفيذ القرار في نهاية عام 2017، وتأثير الدين في تشكيل الموقف الأميركي من القدس، مع فرضية أنّ هذا الدور غير حاسم، مقارنةً بنفوذ اللوبي الإسرائيلي. ويناقش الباحث، أيضًا، فرضيات "المصالح الأمنية القومية الأميركية" في التحالف مع إسرائيل، و"التقارب الثقافي والفكري والسياسي" بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي الإطار نفسه، يأتي الفصل الرابع عشر بعنوان "القدس في السياسة الأميركية"، لأسامة أبو ارشيد؛ إذ يدرس السياسة الأميركية نحو مدينة القدس منذ احتلال إسرائيل للأجزاء الغربية منها، عام 1948، والمراحل المختلفة التي مرت بها، والأطر السياسية المتغيرة التي تبنّتها الإدارات الأميركية المتعاقبة في التعامل مع وضع المدينة قانونيًّا وسياسيًّا، بحسب تطورات الأحداث. ويشير الباحث إلى أن التحوّل في السياسة الأميركية تجاه مدينة القدس حدث بعد دخول بيل كلينتون البيت الأبيض، في مطلع عام 1993؛ فقد بدأت في أثناء ذلك مرحلة جديدة، واستمرت منذ ذلك الحين تحت الإدارات اللاحقة. ويرى الباحث أن أهم ما يميّز تلك المرحلة هو أنّ الحديث عن "القدس الموحدة" عاصمةً لإسرائيل أصبح أمرًا ثابتًا في خطاب المرشحين لمنصب الرئاسة الأميركية، وفيها جرى تمرير قانون الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في

الكونغرس عام 1995، وأنّ تلك المرحلة اتصفت بتراجع حدة النقد الأميركي للتوسع الاستيطاني اليهودي في القدس المحتلة، بما في ذلك الشطر الشرقي منها، وأن ما ميّز تلك المرحلة، ولا يزال مستمرًّا إلى اليوم، يتمثّل في تمييز إدارة كلينتون بين مفهومَي "الرعاية الدينية" و"السيادة في القدس"، ووضعها إطارًا لذلك. ويرى الباحث أنّ اتفاق أوسلو 1993 رسّخ استبعاد القدس، مع قضايا مركزية أخرى مثل اللاجئين والسيادة والحدود، إلى "مفاوضات الوضع النهائي"، فقد "استغلت إدارة كلينتون الآلية السابقة أسوأ استغلال في مجلس الأمن؛ إذ أصرت على أنّ أي دور للأمم المتحدة مخالف لذلك بما أنّ القدس من قضايا مفاوضات الوضع النهائي"، وهو ما حول الموقف الأميركي "إلى تشريع ضمني لذلك الاحتلال، بذريعة منح الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، فرصة للتفاوض بشأن تسوية نهائية، رغم انعدام آلية ترغم إسرائيل على السير في هذا الطريق". استمر هذا النهج في عهد الرئيس جورج بوش الابن. وفي عهد الرئيس باراك أوباما، بقيت الأوضاع في القدس محلّ صِدام مستمر بين إدارته وإسرائيل. لكن التفاهمات الأميركية - الأردنية - الفلسطينية - الإسرائيلية، في سبيل "استعادة الهدوء"، حينئذٍ، كشفت محدودية مقاربة أوباما لوضع القدس ومستقبلها، وكشفت أنّ إدارته بقيت وفيّة لنهج الإدارات التي سبقتها؛ من جهة أنّ القدس ينبغي أن تبقى موحدة غير مقسمة إلى حين إيجاد حل تفاوضي. وركز الباحث أيضًا على قرار دونالد ترامب، المتعلق بالاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل في أواخر عام 2017، وقَطْعه مع الإطار العامّ للسياسة الأميركية نحو وضع المدينة المقدسة على مدى سبعين عامًا، وشرح دوافعه وحساباته وتداعياته، مشيرًا إلى أنّ ذلك ما كان له أن يحدث لولا تراكم أكثر من سبعة عقود من المراوغة الأميركية، والتراجع أمام إسرائيل، والانحياز إليها، والتواطؤ معها.

يُختتم الكتاب بالفصل الخامس عشر، وهو بعنوان "نقل السفارة الأميركية إلى القدس: الأبعاد والتداخلات التاريخية والقانونية"، لرشيد البزيم الذي يحلل فيه الأبعاد التاريخية والقانونية لقرار ترامب، واعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونَقْل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس. ويقترح الباحث التمسك بآلية عدم الاعتراف التي ينص عليها القانون الدولي، والاستمرار في الرهان على اللجوء إلى الهيئات الدولية لمواجهة محاولات إسرائيل فَرْض الأمر الواقع وشرعنته

من خلال توظيف قرارات ترامب. وبحسب رأيه، فإن هذا المبدأ طُبّق عدة مرات في القدس منذ إعلان قيام إسرائيل، مثل القرار رقم 476 الذي صدر عن مجلس الأمن في 30 حزيران/ يونيو 1980، والذي عزّزه القرار رقم 478 في 20 آب/ أغسطس 1980؛ إذ دان مجلس الأمن ذلك، واصفًا إياه بأنه انتهاك للقانون الدولي لـ "عدم الاعتراف"، وقرر عدم الاعتراف بـ "القانون الأساسي"، و"غيره من أعمال إسرائيل التي جاءت نتيجةً لهذا القانون". ثمّ إنّ الأمر قد طُبّق من جديد في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2017؛ إذ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول إلى "أن أي قرارات أو إجراءات يُقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها". وهذا القرار يعني، إلى جانب عدم شرعية القرار الأميركي، أن الولايات المتحدة انتهكت التزام القانون الدولي العامّ بعدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية، وهو أمرٌ يجعل التمسك بمبدأ عدم الاعتراف أمرًا فعّالًا في مواجهة السياسات الإسرائيلية والأميركية الساعية لتغيير الوضع القانوني في المدينة.

المراجع

1 - العربية

كورح، ميخال ومايا حوشن. **معطيات عن أورشليم القدس** 2021. القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2021. في: https://bit.ly/3RZsGby

2 - الأجنبية

Abraham, Danielle et al. "How Israel Became a World Leader in agriculture and Water.» Tony Blair Institute for Global Change. September 2019. at: https://bit.ly/3zYxQxj

Cohen, Moshe et al. *The Proposed Plan and the Main Planning Policies*. Report No. 4. Local Outline Plan, Prepared for Jerusalem Municipality (Jerusalem: 2000). at: https://bit.ly/3OxKjfL

"Israel Continues Its 'Quiet Deportation,' Policy: In 2016, The Ministry of Interior Revoked the Residency Status of 95 Palestinians from East Jerusalem." Hamoked, 6/4/2017. at: https://bit.ly/3hslA1t

القسم الأول

جوانب تاريخية

الفصل الأول

إشكالية الديني والسياسي في العلاقة بين الدولة السلطانية والأوقاف المسيحية في القدس العثمانية

موسى سرور

تمتّعت الأوقاف عبر التاريخ الإسلامي حتى القرن التاسع عشر بالاستقلالية عن الدولة، سواء كانت أوقافًا إسلامية أم غير إسلامية (أوقاف أهل الذمة)؛ إذ منح القانون الإسلامي (الفقه الإسلامي) هذا النظام الوقفي العريق والمتوارث "حصانةً" للوقف أمام تقلّبات أنظمة الحكم في الدول الإسلامية المتعاقبة، من أموي إلى عباسي إلى فاطمي إلى حكم المماليك ثم العثمانيين الأتراك. واستمرت هذه الحصانة في كثير من الدول العربية والإسلامية، خلال الحقبة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار. ولم تنجح سياسات حكام هذه الدول وسلاطينها في احتواء الأوقاف والتجرّؤ على انتهاك حرمتها علنًا ومباشرة، بل على العكس، شكّلت مؤسسة الأوقاف ملاذًا لبعض الأمراء والسلاطين وكبار الملّاك والمتنفذين "بتبييض أموالهم وممتلكاتهم" وحمايتها من المصادرة كلما تقلّبت الأحوال ودارت الأزمان، أو تولّى منافسوهم ومعارضوهم السلطة. وقد لجأ إليها أيضًا بعض أفراد المجتمع المحلي لحماية أمواله من بطش الولاة والحكام، أو ضياعها وتفتيتها في حالة ترك مصيرها

لنظام الإرث الإسلامي، فضلًا عن اللجوء إليها باعتبارها وسيلة للتخليد عبر تأسيس مؤسسات وقفية تتصف بالديمومة، وتحمل أسماء واقفيها، مثل المدارس والتكايا والزوايا والمستشفيات والأسواق وغيرها، إضافة إلى اللجوء إليها لأسباب آخِريّة بصفتها وسيلة لدخول الجنة وغفران الذنوب والتقرّب إلى الله، باعتبار الوقف "صدقةً جاريةً".

لكن لم تبقَ المؤسسة الوقفية بعيدة عن "سلطوية" الدولة وسطوة قوانينها؛ فمنذ القرن التاسع عشر تحوّلت العلاقة بين الوقف والدولة من علاقة تكاملية إلى علاقة تصادمية تنافسية؛ إذ اعتبرت الدولة العثمانية أن الوقف يحرمها من مصادر دخل مهمة من جانب، ويُضعِف هيمنتَها وسطوتَها على مجتمعاتها المحلية من نخب ومهمشين من جانب آخر، فسنّت الكثير من التشريعات القانونية لنزع الحصانة؛ ليس من الوقف ومؤسساته فحسب، وإنما لإيجاد مسوغات "شرعية" تُجيز لها الاستحواذ على أموال الوقف وعقاراته أيضًا. ونتج من هذه السياسات تحوّلات جذرية في ملكية الأوقاف الإسلامية في القدس، ولم تعكس أثرها، على نحو جوهري، على وجودها باعتبارها مؤسسات وقفية فحسب، بل على وظائفها وأهدافها التي كان لها الأثر الأكبر طوال الحقبات التاريخية السابقة في تقديم خدمات مجتمعية متعددة في غياب الدولة ومسؤولياتها المجتمعية؛ وخصوصًا بعد تحرير القدس من الاحتلال الفرنجي في عام 1187؛ إذ أصبحت هذه المؤسسة الوقفية، بفضل رأس المال الذي تُسيّره، مسؤولة عن الكثير من النشاطات الاجتماعية الحيوية. فتولّت الإنفاق على المؤسسة الدينية والروحية من مساجد وخوانق وزوايا وربط ...إلخ، وعلى المؤسسات التعليمية، من مدارس وزوايا ودورٍ للقرآن، والحديث، ومكتبات، وحلقات علم، وغيرها، وعلى المؤسسات الصحية (بيمارستانات). كما قامت بدور مهم في الرعاية المجتمعية ومحاربة الفقر وسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء (التكايا وغيرها)، مع العلم أن هذه المؤسسات كلها أُسّست باعتبارها مؤسسات وقفية لا علاقة للدولة بها.

تعارض هذا كله مع أيديولوجيا "الدولة السلطانية في عصر الحداثة" القائمة على احتكار الدولة لرأس المال؛ إذ اعتبرت المؤسسة الوقفية منافسًا

لها يُهدّد وجودها؛ إذ يعدّ الوقف مصدرًا لتمويل مختلف المؤسسات ذات النفع العام، ومنها المؤسسات ذات النشاط السياسي، مثل المساجد والمدارس والمعاهد العليا، فضلًا عن تمويل الفقهاء والعلماء وشرائح واسعة من المجتمعات المحلية.

السؤال الذي يُطرح في هذا السياق، وتحاول هذه الدراسة الإجابة عنه، هو: هل تعرّضت الأوقاف المسيحية في القدس العثمانية للسياسة "العدائية" التي تعرّضت لها الأوقاف الخيرية الإسلامية؟ أم أن طوق النجاة كان حليفها؟ وهل كان للأوقاف المسيحية خصوصية في سياسات الدولة السلطانية؟ وما أسباب هذه الخصوصية في حالة وجودها؟ ولا سيما أن هذه الدولة اعتبرت رعاياها من غير المسلمين "أهل ذمة"، لم تَسْر عليهم أحكام الشريعة الإسلامية فحسب، بل "العرف" المجتمعي أيضًا، وذلك وفق التتابع التاريخي للدول الإسلامية منذ عهد الرسول.

تفترض الدراسة أن الأوقاف المسيحية في الدولة العثمانية، وخصوصًا في القدس، بشقيها الخيري والذري، كانت مُستثناةً من سياسات الدولة العثمانية وقوانينها "الإصلاحية"، ولم تتعرض للسياسة "العدائية" نفسها التي تعرضت لها الأوقاف الخيرية الإسلامية، بل على العكس تمامًا؛ كانت هذه التشريعات الجديدة بمنزلة الدرع الحامي للأوقاف المسيحية، ومنحتها "حصانةً" أمام سياسات الدولة الجديدة خلال فترة التنظيمات (1839-1878)[1] وما بعدها.

تنبع أهمية هذه الدراسة من إشكاليتها وهدفها؛ إذ تُلقي الضوء على سياسات الدولة العثمانية تجاه الأوقاف المسيحية. فكيف تعاملت هذه الدولة مع هذه الأوقاف على نحو مغاير تمامًا للأوقاف الإسلامية، وخصوصًا أن

(1) بشأن هذه الفترة، ينظر:
Demétrius Nicolaides & Grēgorius Aristarchēs, *Législation ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations et autres documents officiels de l'Empire Ottoman* (Paris: frères Nicolaïdes, 1873); Roderic Davison, *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); Paul Dumont, "La période des Tanzimât (1839-1878)," dans: Robert Mantran (dir.), *Histoire de l'Empire Ottoman* (Paris: Fayard, 1989), pp. 459-522.

التشريعات العثمانية وقوانينها في ما يتعلق بالأوقاف ما زالت سارية المفعول في المحاكم الشرعية اليوم؟ ولماذا تعاملت معها كذلك؟ إنه من المتوقع و"البدهي" أن تُحافظ الدولة السلطانية العثمانية، التي اتّخذت من الشريعة الإسلامية مصدرًا لقوانينها وتشريعاتها، على حماية وضعية الوقف في القانون الإسلامي والتزامها، سواء أكان الوقف إسلاميًا أم لم يكن كذلك. وهذه الوضعية ضمنها القانون الإسلامي، واحترمتها الدول الإسلامية المتعاقبة كلها وأكدتها، واحترمها خلفاؤها وسلاطينها عبر العصور، ومن بينهم سلاطين آل عثمان أنفسهم. لكن أنْ تتنصّل هذه الدولة في آخر عهدها من حماية هذه الوضعية والخصوصية، وتلتزم حماية وضعية الوقف المسيحي فحسب، وتعتدي على الوقف الخيري الإسلامي، بموجب "قراءة جديدة" لتشريعات وفتاوى سبق أن أكّدها سلاطين آل عثمان أنفسهم ومؤسساتهم التشريعية واحترموها، فهذا يثير علامات الاستغراب والتساؤل: لماذا؟ وكيف؟ وخصوصًا أن سياسة الدولة السلطانية العثمانية تجاه المؤسسات الدينية المسيحية كانت معروفة منذ فتحها القسطنطينية (1453) عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، وكنيسة آيا صوفيا خير شاهد على هذه السياسات[2].

تكمن أهمية هذه الدراسة، أيضًا، في أصالتها؛ وذلك بسبب نُدرة الأدبيات التي تتطرق إلى موضوعها. ففي المجمل، تتركز الدراسات حول الوقف ومسائله المختلفة، وقليلة هي الدراسات التي تناولت الوقف غير الإسلامي في القدس بشقيه المسيحي واليهودي. فعلى سبيل المثال، هنالك دراسة باللغة الفرنسية حول الأوقاف اليهودية في القدس والعلاقة بينها وبين الهجرة

(2) هذا أيضًا ما فعله المسلمون بعد فتحهم الأندلس؛ إذ طُرحت مسألة أوقاف أهل الذمة على القاضي أبي الفضل عياض (ت. 1149م)، "وهم نصارى معاهدون، كانت لهم أملاك محبسة على كنيسة لهم، وكان قسيسو هذه الكنيسة يستغلون تلك الأموال في إدارة شؤون الكنيسة، والنفقة على أنفسهم، إلى أن وقعت الحرب وأجلاهم عنها أمير المؤمنين، فتحوّلت الكنيسة إلى مسجد، وأملاكها إلى أوقاف لمصلحة المسجد، ثم أراد السلطان ضم تلك الأموال إلى بيت المال، فهل له ذلك؟ فأجاب أن تحويل تلك الكنيسة إلى مسجد هو أوجب للمسلمين؛ إذ لا بد لهم من مسجد يُصلّون فيه، والكنيسة وأملاكها عند إجلاء النصارى عنها هي لبيت المال". ينظر: عبيد بوداود، "قراءة في أوقاف أهل الذمة بالأندلس"، **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية** (الجزائر، جامعة معسكر)، مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016)، ص 186.

الصهيونية إلى القدس خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر[3]، ودراسة أخرى باللغة الفرنسية أيضًا تناولت الأوقاف المسيحية واليهودية في القدس خلال القرن التاسع عشر بأسلوب نقدي مقارن، ولم تتطرق إلى سياسات الدولة العثمانية تجاه هذه الأوقاف[4]. وفي المقابل، كانت الدراسات حول الأوقاف المسيحية في القدس أكثر حظًا؛ فاقتصر بعضها على تجميع الوقفيات التي أسّستها الطوائف المسيحية في القدس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذُكر ملخّصٌ لها، من دون دراستها وتحليلها[5]. كما ذكرت دراسة أخرى الأوقاف المسيحية في القدس في القرن التاسع عشر في قسم محدود من دراسة عن نصارى القدس[6]. في حين اقتصرت دراسات أخرى بشأن هذا الموضوع على تناول أوقاف طائفة واحدة من الطوائف المسيحية في القدس، مثل أوقاف الطائفة الأرثوذكسية في القدس[7]، والأوقاف القبطية في هذه المدينة[8].

أولًا: الأوقاف غير الإسلامية في القانون الإسلامي "الفقه الإسلامي" بين النظرية والتطبيق: حالة القدس العثمانية

يلاحظ متتبع إجراءات تسجيل الوقفيات الإسلامية وغير الإسلامية في سجلات محكمة القدس الشرعية خلال الحقبة العثمانية، بوضوح تام، أن

(3) Musa Sroor, "L'immigration des juifs à Jérusalem et leurs waqfs entre 1800 et 1914: Objectifs charitables ou politiques?," *Al- Mawaqif: Revue des études et des recherches sur la société et l'histoire*, no. 4 (2009), pp. 5-23.

(4) Musa Sroor, "Les waqfs chrétiens et juifs à Jérusalem aux XIXe siècle: Étude analytique, critique et comparative," dans: Sabine Saliba (dir.), *Les fondations pieuses waqfs chez les chrétiens et les juifs: Du moyen âge à nos jours* (Paris: Geuthner, 2016), pp. 215-233.

(5) زياد المدني، **الأوقاف المسيحية في القدس وجوارها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين 112هـ/ 1700م-1336هـ/ 1918م** (عمان: [د. ن.]، 2010).

(6) أحمد حامد إبراهيم القضاة، **نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 67 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 397-420.

(7) رؤوف أبو جابر، "الأوقاف الأرثوذكسية في القدس"، في: **الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين: المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، 10-14 أيلول 2006م، المجلد الثالث: فلسطين**، محمد عدنان البخيت (محرر) (عمان: لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، 2008)، ص 595-629.

(8) محمد عفيفي، "الأوقاف والوجود القبطي في القدس في العصر الحديث والمعاصر"، في: **الأوقاف في بلاد الشام**، ص 535-549.

الأوقاف غير الإسلامية، سواء المسيحية أو اليهودية، كانت تخضع للأحكام الشرعية الإسلامية. وهذا لا يعني أن القدس شكّلت حالةً فريدةً في التاريخ العثماني، إنما كان ذلك عرفًا سائدًا ومُتّبعًا في المحاكم الشرعية كلها في الولايات والمدن العثمانية، مثل دمشق[9] وبيروت[10].

يلاحظ أيضًا انعدام الفرق في تركيبة هذه الوقفيات وحيثياتها وما يتفرّع منها من قضايا وقفية؛ إذ لا تختلف بالمجمل باختلاف الطوائف الدينية. ويكمن الاختلاف الوحيد الذي يُمكن تسجيله في ديباجة الوقفيات فحسب؛ إذ تبدأ الوقفيات الإسلامية بالبسملة وذكر أهمية الوقف، باعتباره صدقةً جاريةً، ينال الواقف من خلال هذا العمل الأجر والثواب عند الله. فمعظم الوقفيات الإسلامية، إن لم نقل كلها، تبدأ بالديباجة التالية أو ما شابهها: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي وفق من أراده لفعل الخيرات وأجرى لهم المثوبات وأنالهم بها أعلى الدرجات والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالآيات الباهرات وعلى آله وأصحابه أولي الفضل والكرامات. وبعد لما علم السيد... ما أعدّه الله للواقفين من جزيل الثواب وقول الصادق المصدوق إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له، أو كما قال صلى الله عليه وسلم"[11]. في حين أنّ الوقفيات المسيحية لا تبدأ بمثل هذه الديباجة، بل بالدخول مباشرة في الموضوع؛ إذ تشير إلى حضور الواقف إلى مجلس المحكمة طالبًا تسجيل أملاكه وقفًا لمصلحة جهة معيّنة، كما يتضح من الوقفية في الوثيقة (1-1).

---

(9) للمقارنة، ينظر إجراءات تسجيل الوقفيات المسيحية في محكمة دمشق الشرعية العثمانية:
Abdul Karim Rafeq, "The Establishment of Christian Waqf in the Court Records of Ottoman Damascus: A Comparative Study," dans: Saliba (dir.), pp. 165-195.

(10) للمقارنة، ينظر إجراءات تسجيل الوقفيات المسيحية في محكمة بيروت الشرعية العثمانية:
Aurore Adada, "Les waqfs chrétiens d'après les archives du tribunal religieux ottoman de Beyrouth 1843-1909," dans: Saliba (dir.), pp. 249-263.

(11) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 298، أواخر ذي القعدة 1229هـ - 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1814، ص 50.

الوثيقة (1-1)

نموذج من الوقفيات المسيحية: وقف الراهب إبرامية أفريتوس أرولد في قرية المالحة غرب القدس

المصدر: **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 369، 19 جمادى الآخرة 1297هـ - 11 أيار/ مايو 1880، ص 18-19.

السؤال الذي يُطرح هنا: لماذا تتبع أوقاف المسيحيين وما يتعلق بها من إجراءات وقضايا الأحكام الشرعية الإسلامية؟ ولماذا يقتصر الاختلاف على الديباجة؟ للإجابة عن ذلك، لا بد من العودة إلى مواقف المذاهب الفقهية الإسلامية المختلفة من أوقاف غير المسلمين، التي اعتبرت أنها أوقاف "أهل ذمة"، وأنها تسري عليها أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبارهم يعيشون في ظل دولة إسلامية ولا يحق لهم اتّباع إجراءات خاصة بطوائفهم غير الأحوال الشخصية والدينية. أما في ما يتعلق بالملكية والحيازة، فلا بد من خضوع "أهل

الذمة" للقانون الإسلامي، أي قانون الدولة التي يعيشون في ظلها. وتطوّر موقف المذاهب الإسلامية من مسألة أوقاف أهل الذمة بتغير الحقبات والفترات التاريخية. وفي هذا المقام، سيجري التركيز على تناول موقف المذهب الحنفي من هذه المسألة؛ لأنه مذهب الدولة العثمانية الرسمي.

لم يكن موقف المذاهب من هذه المسألة - أوقاف غير المسلمين - مقتصرًا على الإجراءات المرعية، بل تعدّاها ليصل إلى مدى مشروعية وقف أهل الذمة، وإن كان ذلك يجوز أو لا يجوز، وإلى الحالات التي يجوز فيها والحالات التي لا يجوز فيها. وفي هذا السياق، تؤكد غالبية المذاهب جواز وقف "الذمي" إذا كان الموقوف عليه، أي المستفيد من عائدات الوقف، "قُربةً" عند المسلمين وعند أهل الذمة معًا، وأنه لا يجوز في حال كون الوقف "قُربةً" عند المسلمين فقط أو عندهم فقط[12]. فعلى سبيل المثال، إذا جعل الذمي داره وقفًا على جيرانه، جاز وقفه في حالة اشتراطه أن تؤول عائدات وقفه إلى كل فقير من جيرانه، مسلمًا كان أم ذميًا. ويقصد هنا بـ"القُربة" تلك القُرب التي لا تتأثر باختلاف الأديان، والتي تُعتبر بِرًّا وإحسانًا في الشرائع السماوية كلها، "كالوقف على دور العلم وأماكن العلاج وملاجئ اليتامى والمُشرّدين وغيرها من جهات الخير التي يعم نفعها". ومن القُرب المتفق عليها بين جميع الفقهاء: "وقف المسلمين على فقراء المسلمين وغير المسلمين؛ ووقف غير المسلمين على فقرائهم وفقراء المسلمين، ذلك لأن الصدقة على الفقير مهما كانت ديانته قُربة في اعتبار الإسلام، وكذا في اعتبارات الديانات الأخرى. وكذلك الاتفاق الحاصل لوقف المسلم والمسيحي واليهودي على بيت المقدس لتحقيق معنى القُربة في نظر الإسلام، وفي اعتقاد الواقف أيضًا"[13]. وبما أن بيت المقدس في يومنا هذا خرج من أيدي المسلمين، يرى الفقهاء بعدم جواز صرف ريع ما وُقِف عليه للقائمين على شؤونه مؤقتًا إلى أن يعود إلى المسلمين[14].

(12) محمد قدري باشا، **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشاكل الأوقاف** (القاهرة: مكتبة الأهرام، 1928)، ص 39.

(13) أحمد علي الخطيب، **الوقف والوصايا: ضربان من صدقة التطوع في الشريعة مع بيان الأحكام القانونية التي تنظمها** (بغداد: جامعة بغداد، 1978)، ص 99.

(14) المرجع نفسه.

يشترط فقهاء الأحناف في وقف غير المسلم أن تتحقق فيه معنى القُربة في اعتقاده وفي نظر الإسلام. وبناءً عليه، أكد فقهاء الحنفية عدم جواز وقف الذمي عقاراته لمصلحة كنيسة أو معبد أو دار عبادة، "إذا جعل الذمي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار وقفًا أو أوقف أرضًا له على ما ذُكر أو على القسيسين أو الرهبان، وأشهد على أنه أخرجها من مُلكه للوجه الذي سُمّي في حالة صحته، لا يجوز ويكون باطلًا، وهي كسائر أمواله تورث عنه بعد موته"[15].

لقد أجاز الفقهاء الأحناف أن يقف الذمي وقفًا على مصالح كنيسة لعمارتها وإنارتها، بشرط أن يشترط في حالة خراب الكنيسة أن تُحوَّل عائدات وقفه إلى مصلحة مسجد، أو إلى مصلحة الفقراء والمساكين في منطقة معيّنة[16]. وهذا ما يفسر سبب خلوّ وثائق الأوقاف المسيحية في القدس العثمانية من الوقف على الكنائس والأديرة. ويُظهر تحليل معطيات 36 وقفية مسيحية (تقسم هذه الوقفيات قسمين: 19 وقفًا خيريًا، و17 وقفًا ذريًا) أُوقِفت في القدس خلال القرن التاسع عشر، ومسجلة في سجلات محكمة القدس الشرعية، أن هذه الأوقاف الخيرية التسعة عشر كلها، أُوقِفَت لمصلحة فقراء الطوائف الدينية التي ينتمي إليها الواقف. ولن نجد أي وقف منها لمصلحة مؤسسات دينية أو تعليمية أو خيرية. ومما يلاحظ أيضًا أنّ الواقفين اشترطوا، للاستفادة من أوقافهم، أن ينتمي المستفيد إلى فقراء طائفة الواقف في القدس؛ بمعنى عدم شمولهم فقراء الطوائف المسيحية الأخرى في القدس. وعلى سبيل المثال، نُشير إلى ما أوقفه عبد النور بن ميخائيل، مطران السريان في القدس، في 19 رمضان 1293هـ – 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876: "جميع الدار التي تشتمل على سفلي وعلوي، فالسفلي يشتمل على ست غرف ومطبخ وإيوان وساحة سماوية؛ والعلوي يشتمل على خمس غرف وساحة سماوية". أنشأ هذا الواقفُ وقفَه لمصلحة فقراء رهبان السريان الساكنين في دير السريان في القدس، ثم من بعدهم على من يوجد من فقراء رهبان السريان في القدس، جيلًا بعد جيل.

(15) إبراهيم بن موسى الطرابلسي، **كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف**، ط 2 (القاهرة: مطبعة هندية، 1902)، ص 141.

(16) قدري باشا، ص 41.

فإذا انقرضوا، عاد وقفه إلى فقراء السريان أينما كانوا. فإن لم يوجد، فإلى جميع فقراء القدس[17].

وقد أوقف كرابيد بن يعقوب بن كرابيد الأرمني العثماني من "أهالي" القدس في 28 صفر 1303هـ - 6 حزيران/ يونيو 1885، قطعة الأرض المشتملة على دار تحوي أربع غرف ومطبخًا وصهريجين مُعدَّين لجمع ماء المطر، وأشجارًا مختلفة، لمصلحة فقراء رهبان الأرمن الساكنين في دير مار يعقوب في القدس وتوابعه، جيلًا بعد جيل. وفي حالة انقراض ما ذكر، فإنّ وقفه يعود إلى مصلحة فقراء رهبان الأرمن في القدس. فإن لم يوجد، فإلى "مِلَّة" الأرمن أينما كانوا. فإن لم يوجد، فإلى جميع فقراء القدس. فإن لم يوجد، فإلى الفقراء أينما كانوا[18].

أكد فقهاء الأحناف أيضًا عدم صحة وقف الذمي إذا جعل داره مسجدًا للمسلمين، أو أوصى بأن يُحَجّ عنه. ففي هذه الحالة يكون وقفه باطلًا[19]، والسبب في بطلانه "لكونه ليس مما يتقرّب به أهل الذمة إلى الله"[20]، وذلك لأنه، وإن كان قربةً في نظر الإسلام، فإنه ليس كذلك بالنسبة إلى عقيدته هو، أي الواقف. وفي الوقت نفسه لا يصح أن يقف ذمّي داره كنيسة، أو على كنيسة، لأنها وإن كانت قُربةً في حكم دينه فهي ليست قُربةً في حكم الإسلام. وهذا ما يقصده فقهاء الحنفية: "بشرط أن يكون الوقف قُربةً في ذاته وعند المتصرف"؛ بمعنى أن تكون الجهة الموقوفة عليها بحكم الشريعة الإسلامية بِرًّا وتَقَرّبًا إلى الله، وأن يَعتقد الواقف بذلك أيضًا[21].

بينما يرى فقهاء الشافعية والحنابلة وجوب أن يتحقق في الجهة الموقوف عليها معنى القُربة بحسب أحكام الشريعة الإسلامية وحدها، من دون أي اعتبار

(17) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 367، 19 رمضان 1293هـ - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876، ص 121-122.
(18) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 28 صفر 1303هـ - 6 حزيران/ يونيو 1885، ص 110-111.
(19) قدري باشا، ص 41.
(20) الطرابلسي، ص 141.
(21) الخطيب، ص 100.

لعقيدة الواقف نفسه. فعلى سبيل المثال، لو وقف مسيحي داره كنيسة أو معهدًا تبشيريًا، فوقفه غير صحيح، أمّا لو وقفها مسجدًا، فيُعتبر وقفه صحيحًا[22].

في المقابل، ومن المثير للجدل أيضًا؛ ما ذهب إليه الشيعة الإمامية (الجعفرية) عبر فقهائهم؛ إذ يرَون العكس تمامًا، فيشترطون في وقف غير المسلم: "أن يكون المصرف على جهة تُعتبر قُربى بمقتضى ديانة الواقف فحسب، دون نظر إلى أحكام الدين الإسلامي. وعليه لو وقف يهودي مثلًا داره كنيسًا أو على مدرسة من مدارس اليهود، كان وقفه صحيحًا، أما لو وقفها مسجدًا أو على مسجد أو جمعية دينية إسلامية فإن وقفه غير صحيح"[23].

أما في ما يتعلق بالوقف الذري أو الأهلي أو العائلي، فأكد فقهاء الأحناف جواز الوقف الذري للذمي، بمعنى أن يقف عقاراته على نفسه، ومن ثم على أهل بيته وقرابته، على أن تؤول منفعة الوقف بعد انقراض ذريته إلى مصلحة جهة خيرية، مثل الفقراء والمساكين. ويقول الشيخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن موسى الطرابلسي الحنفي (853-922هـ/ 1449-1615م) في مخطوطة كتاب **الإسعاف في أحكام الأوقاف**: "لو عَيَّن غلتها لأقوام معينين أو لأهل بيته أو لقرابته أو لمواليه أو للفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين، فإنه يصح ويدخل فيه من أهل بيته وقرابته"[24].

على الصعيد التطبيقي لهذه التشريعات، يظهر لنا من خلال تحليل سبعة عشر وقفًا ذرّيًا مسيحيًا في القدس، سُجّلت في سجلات محكمة القدس الشرعية خلال القرن التاسع عشر، أنها كلها تتماشى تمامًا مع هذه الأحكام. فنلاحظ أن معظم هذه الأوقاف لم تُوقف على النفس أولًا، ومن ثم على ذرية الواقف جيلًا بعد جيل، حتى انقراض ذرية الواقف، كما هو متعارف عليه في مثل هذا النوع من الأوقاف، بل أُوقِفت على النفس أولًا خلال باقي العمر، ولم تُحوّل بعد موت الواقف إلى مصلحة ذريته أو عائلته، وإنما حُوّلت مباشرة إلى مصلحة جهات خيرية، وهذا ما يختلف عن الأوقاف العائلية الإسلامية. ويُفسَّر

(22) المرجع نفسه.
(23) المرجع نفسه، ص 101.
(24) الطرابلسي، ص 142.

ذلك بأن هؤلاء الواقفين كانوا رهبانًا. وعلى سبيل المثال، نشير إلى ما أوقفه بن كرابيد بطريرك الأرمن في القدس والمتولي لأوقاف دير مار يعقوب الكائنة في حارة الأرمن في القدس، في 27 جمادى الآخرة 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885م، ذلك أن "جميع الدارين المشتملتين على ثماني غرف وصالون كبير وإيوان وعلى مطبخين، مع ستة مخازن أسفلهما. أوقف الواقف هذا الوقف على نفسه طيلة حياته، ثم من بعده يكون وقفًا على فقراء رهبان الأرمن الساكنين بدير الأرمن، جيلًا بعد جيل، فإذا انقرضوا يكون وقفًا على ملّة الأرمن في القدس، ثم على فقراء الأرمن أينما كانوا، فإن لم يوجد فعلى فقراء القدس جميعًا، فإن لم يوجد فعلى الفقراء أينما كانوا"[25]. وفي مثال آخر، أوقف في 8 ذي القعدة 1306هـ - 6 تموز/ يوليو 1889م، أفتيموس متري بن يواني، رئيس ثاني كلية القيامة في القدس، السوق كلها التي أنشأها على أرض تابعة لأوقاف فقراء رهبان الروم في القدس، الكائنة خارج باب الخليل، والمؤجّرة له بأجرة سنوية قدرها مئة ليرة ذهبًا: "يتكوّن هذا السوق من عُلوي وسفلي، فالسفلي يشتمل على خمسة وأربعين دكانًا وغرفة وبئري ماء. والعلوي يشتمل على خمس وستين غرفة كبارًا وصغارًا ومنافع وحقوق شرعية. أنشأ هذا الواقف وقفه على نفسه مدة حياته، ثم من بعد موته على فقراء رهبان دير الروم بالقدس وتوابعها، ثم على فقراء مِلَّة الروم في القدس وملحقاتها، فإن لم يوجد فعلى فقراء مِلَّة الروم في ولاية سوريا، فإن لم يوجد فعلى الفقراء والمساكين مطلقًا"[26]. كما أوقف نيقوديموس بن خريستو بن ديمتري الرومي العثماني، بطريرك مِلَّة الروم في القدس في 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889م "جميع الدار والقهوة الكائنة بمدينة أزمير بحارة رنخيم من حارات البلدية الثانية، أوقف وقفه هذا على نفسه طيلة حياته، ثم من بعده على فقراء رهبان دير الروم بالقدس الشريف وتوابعها، ثم من بعدهم على فقراء مِلَّة الروم في القدس وملحقاتها؛ فإن لم يوجد فعلى فقراء مِلَّة الروم في

---

(25) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 27 جمادى الآخرة 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885، ص 63-64.

(26) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 8 ذو القعدة 1306هـ - 6 تموز/ يوليو 1889، ص 166-167.

ولايتي سوريا وبيروت؛ فإن لم يوجد فعلى فقراء مِلَّة الروم الموجودين بولاية حلب، ثم على فقراء ملة الروم أينما كانوا"[27]. ومن خلال المثالين الأخيرين، نلاحظ أن الواقفَين لم يقتصرا على وجود المستفيدين من أوقافهم في القدس أو فلسطين، بل خرجا من هذه الحدود، ليشملا ولايات سوريا وبيروت وحلب.

وجدنا حالة وحيدة تبيّن أن الواقف حَوَّل وقفه بعد موته إلى أخيه فحسب، وليس إلى أولاده أو زوجته، ويمكن أن نفسر ذلك بأنه كان راهبًا ولم يتزوج. واشترط هذا الواقف أن يعود وقفه بعد موته إلى أخيه، وبعد موت أخيه إلى زوجة أخيه. ففي 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889م، أوقف الراهب حنانيا أفندي أخريستيو الرومي العثماني الدار كلها الكائنة في مدينة أزمير، حارة إياد تميري، وقفه على نفسه مدة حياته، ثم من بعده على شقيقه الخواجا إيليا، ثم من بعد موت شقيقه إلى زوجة شقيقه بوليكسنس بنت ميخائيل القرصيد، ثم من بعد موتهما يعود وقفًا على فقراء رهبان دير الروم في القدس[28].

ثانيًا: الأوقاف المسيحية في القدس العثمانية: إلزامية التشريع أم خصوصية الحالة؟

حافظت الدولة العثمانية منذ حكمها البلدان العربية عمومًا، والقدس خصوصًا، منذ عام 1516، على استقلالية المنظومة الوقفية، باعتبارها منظومةً شرعيةً تسير وفق الشريعة الإسلامية وتحكمها الأحكام والتشريعات الإسلامية بمذاهبها المختلفة. وعلى الرغم من تبنّي الدولة العثمانية المذهب الحنفي مذهبًا رسميًا للدولة، فإنها تركت للمذاهب الأخرى حرية العمل في الولايات العربية، وخصوصًا في أحكام الوقف، تبعًا لمذاهب سكان الولايات، ولم تعمم مذهبها الرسمي وتفرضه في قضائها ومحاكمها الشرعية، حتى بعد تقنين أحكام هذا المذهب في عام 1876 في ما عُرف بـ "مجلة الأحكام العدلية" أو "القانون

(27) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889، ص 211.

(28) المرجع نفسه، ص 212.

المدني العثماني"[29]. لكنّ القرن التاسع عشر شهد تحوّلًا جذريًّا في سياسات الدولة واستراتيجيتها؛ ليس على صعيد علاقاتها الخارجية فحسب، بل على صعيد تشريعاتها وقوانينها التي صُبغت بصبغة "علمانية" أيضًا، وخصوصًا في مخرجات فترة "الإصلاح" (التنظيمات 1839-1878).

من الملاحظ أن المؤسسات الوقفية، على الرغم من تمتّعها بالحصانة الشرعية عبر العصور والقرون المنصرمة، فإنها لم تسلم من سياسات "الإصلاح العثماني" خلال القرن التاسع عشر التي عصفت بمكوّنات النسيج العثماني كلها وبركائز الدولة وهويتها، من جيش وتعليم وإعادة تنظيم العلاقة مع "أهل الذمة" والدول الأجنبية الراعية لهم، وقوانين وتشريعات جديدة، وصولًا إلى تحديد صلاحيات السلطان نفسه عبر إصدار الدستور وتكوين مجلس المبعوثان. فحاجة الدولة الملحّة إلى الأموال، وخصوصًا بعد القضاء على الإنكشارية في عام 1826 وإنشاء بديل منها عرف باسم "النظام الجديد"، دفعتها إلى إعادة النظر في "مشروعية" المؤسسات الوقفية عبر إعادة تنظيمها، تمهيدًا لبسط السيطرة عليها والحدّ من استقلالها الإداري والمالي، وصولًا إلى تحويل عائداتها المالية إلى خزينة الدولة، بدلًا من الجهات الموقوفة عليها. وتأتي أهمية تلك السياسة الجديدة في نظر الدولة من الانتشار الكبير للمؤسسات الوقفية في الولايات العثمانية وضخامة مساحة العقارات، وخصوصًا الأراضي الموقوفة عليها؛ إذ يشير قانون الأراضي العثماني الصادر في عام 1858 إلى أنّ ثلثَي أراضي الإمبراطورية العثمانية وقفٌ[30].

وفي هذا الشأن، شهدت القدس خلال الفترات الإسلامية اهتمامًا ملحوظًا ومتزايدًا بتأسيس الأوقاف فيها بشقّيها الإسلامي وغير الإسلامي، وبنوعيها الخيري والأهلي العائلي، ووصلت إلى ذروتها مع نهاية العهد العثماني،

---

(29) ينظر في هذا الخصوص:
Musa Sroor, "Le code civil ottoman et l'usurpation des biens waqfs: Le cas de Jérusalem entre 1876-1914," dans: Ouddène Boughoufala (dir.), *L'historien Nacerddine Saidouni précurseur des études ottomanes en Algérie* (Algérie: Publications du laboratoire des recherches Sociologique et Historique; Université de Mascara, 2014), pp. 5-30.

(30) ينظر: "قانون الأراضي العثماني"، 1858، **موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية**، مقام، شوهد في 23/2/2021، في: https://bit.ly/3aKzS7R

وخصوصًا مع نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبرى في عدد المؤسسات الوقفية ودورها المتعدد الخدمات[31]، فإنها لم تتطور، ولم تتماشَ مع عصرنة المجتمع وحداثته وتطوّره. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن المدارس الوقفية التي أسّسها الأيوبيون منذ عام 1187، والتي أسّسها المماليك لاحقًا، أو تلك التي أسّسها العثمانيون، على الرغم من قلّتها في مطلع القرن السادس عشر؛ ما عاد نظامها التعليمي ومناهجها ملائمَين للتعليم الحديث، وخصوصًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي واكب القدس بخاصة والولايات العثمانية بعامة، والذي أطلق عليه "علمنة التعليم"[32]. هذا إذا افترضنا أن هذه المؤسسات التعليمية حافظت على ديمومتها ونشاطها الأكاديمي منذ النشأة، غير آخذين في الحسبان التراجع والتدهور اللذين شهدتهما مع بدايات الحكم العثماني خلال القرن السادس عشر، والتدهور الكبير خلال القرون اللاحقة، وصولًا إلى الانهيار التام خلال القرن التاسع عشر، فقد ساهم المسؤولون عنها من إداريين ومنتفعين أيضًا، إلى حدّ بعيد، في تدهورها؛ نظرًا إلى عدم التزامهم بشروط الواقف[33]، والفساد الإداري والمالي الذي عانته المؤسسات الوقفية عبر العصور، وبسبب تعسّف ذي الشوكة وتسلّطه في القدس؛ من ولاة، ومتنفذين، وعسكريين، ونخب محلية أخرى، فضلًا عن تراجع واردات المؤسسات الوقفية، بسبب تراجع

---

(31) هنالك مئات المؤسسات الوقفية من تعليمية وصحية وخيرية ودينية، أُسّست في القدس عبر تلك الحقب، هذا عدا مئات الوقفيات الذرية: للاستزادة في هذا الشأن، ينظر:
Musa Sroor, *Fondations pieuses en mouvement: De la transformation du statut de propriété des bien waqfs à Jérusalem 1858-1917* (Damas: IFPO, IREMAM, 2010), pp. 145-256.

(32) حول علمنة التعليم في العهد العثماني، ينظر:
Randi Deguilhem-Schoem, "Reflections on the Secularisation of Education in the 19th Century Ottoman Empire: the Syrian Provinces," in: Kemal Çiçek et al. (ed.), *The Great Ottoman, Turkish Civilisation* (Ankara: Yeni Türkiye, 2000), pp. 662-667; Randi Deguilhem-Schoem, "A Revolution in Learning? The Islamic Contribution of the Ottoman State Schools: Examples from the Syrian Provinces," in: Ali Çaksu (ed.), *International Congress on Learning and Education in the Ottoman World* (Istanbul: IRCICA, 1999), pp. 285-295; Selçuk Akşin Somel, *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire 1839-1908* (Leiden: Brill, 2001).

(33) يقصد بشروط الواقف الشروط التي أقرّها القانون الإسلامي للواقف، والتي يشترطها عند تأسيس وقفة، ويلتزم القاضي بتنفيذها حتى بعد وفاة الواقف، وتُسمى الشروط العشرة: الإدخال والإخراج، الإعطاء والحرمان، الزيادة والنقصان، التغيير والتبديل، وأخيرًا الإبدال والاستبدال. ينظر:
Sroor, *Fondations pieuses en mouvement*, pp. 105-107.

إيراداتها، الناتج من عدم تحديث طرائق استغلالها بأنواعها المختلفة، سواء إيجار العقارات من محالٍّ ودُور أو أراضٍ زراعية، أو بسبب عدم مواكبتهم التطورات المجتمعية. وهذا كلّه لم يساهم في تراجع الخدمات التي تُقدّمها هذه المؤسسات فحسب، بل ساهم أيضًا في خراب عمارتها بسبب انعدام أموال لصيانتها وتجديدها؛ ما دفع متولّيها إمّا إلى تغيير شروط الواقف ببيعها وفق "فقه الحيلة" كاستبدالها[34]، وإما تأجيرها بعقد الخلوّ المرصد الشرعي[35]، أو تحويلها إلى مسكن خاص بهم[36]، أو تركها خرابًا.

أعطى هذا التراجع والتدهور الكبيران اللذان شهدتهما المؤسسات الوقفية في القدس، وخصوصًا خلال القرن الأخير من الحكم العثماني، مسوّغًا للدولة باتخاذ سياسات عُرفت بـ "الإصلاحية"، لإعادة النظر في قوانين الوقف وتشريعاته من أجل تسهيل عملية تفكيك هذه المؤسسات والاستحواذ على المهم من عائداتها، وتحويل عقاراتها إلى ملكية الدولة، وإعادة رسم هويتها وتحديد شخصيتها بما يخدم مصالح الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية؛ وليس ذلك على الصعيدين الاقتصادي والسياسي فحسب، بل على الصعيد الديني أيضًا. ومُبرّر الدولة في تبنّي سياسات مخالفة لقانون الوقف في الشريعة الإسلامية هو "أن أحكام الوقف هي أحكام اجتهادية مؤسّسة على النقاش العقلي وليس على نصوص ثابتة في مصادر التشريع الإسلامي: القرآن والسُّنّة

---

(34) الاستبدال في الوقف هو استبدال عقار وقفي بعقار وقفي آخر، أو بمبلغ من المال، على أن يتم شراء عقار بهذا المبلغ، ووقفه بدلًا من العقار الذي تمّ بيعه. ينظر:

Ibid., p. 135.

(35) عقد الخلو المرصد الشرعي هو عقد شرعي يمنحه القاضي بموجب اتفاق بين متولّي الوقف ومستأجر عقار وقفيّ خربٍ، يتعهد بموجبه المستأجر بترميم العقار الوقفي وصيانته، ليقوم بعدها باستئجاره، ويُسمى المبلغ الذي ينفقه المستأجر في الترميم "خلوًا مرصدًا شرعيًا"، ويسجل هذا المبلغ دينًا على الوقف ولا يُسدّد من قيمة إيجار العقار الوقفي. ينظر:

Ibid., p. 132.

(36) هناك أكثر من 40 مدرسة وقفية "قرآنية" في القدس، حوّلها القائمون عليها إلى سكن خاص، مثل المدرسة الجوهرية التي أصبحت مسكنًا لعائلة مقدسية. بشأن هذه القضية، ينظر:

Musa Sroor, "La transformation des biens waqfs en propriété privée (jérusalémite et étrangère) à Jérusalem,1858-1917," dans: Roger Heacock (dir.), *Temps et espaces en Palestine: Flux et résistances identitaires* (Beyrouth: Institut français du Proche-Orient, 2008), pp. 97-128.

النبوية، ومن ثمة إصلاح الأوقاف بحسب الحاجات الاجتماعية"[37]. وهذا ما سلكته أيضًا الدول القُطرية من سياسات "عدائية" في العالم العربي والإسلامي بعد الاستقلال، تجاه المؤسسات الوقفية، لتجريد الوقف من مصادر قوته واستقلاله؛ إذ جرى وضع الوقف الخيري تحت سلطة وزارة "أوقاف وشؤون دينية"، وإلغاء الأوقاف الذرية أو الأهلية، كما حصل في سورية وتونس وليبيا ومصر وغيرها من الأقطار.

عودًا على بدء، وتتويجًا للتوجّهات العثمانية الجديدة في ما يتعلق بالمؤسسات الوقفية، أسّست الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839) وزارة جديدة في عام 1826، عُرفت باسم "نظارات أوقاف همايون"؛ أي وزارة الأوقاف، من أجل إعادة تنظيم المنظومة الوقفية في الأراضي العثمانية وتسهيل بسط الدولة يدها على العقارات الوقفية[38]. وتعرّضت الأوقاف الإسلامية في القدس منذ تلك الفترة إلى مصادرة من الدولة؛ ليس الأوقاف الخيرية فحسب، بل الأوقاف الذرية أيضًا التي اعتُبِرت مُستثناةً من سياسات الدولة وقوانينها المتعلقة بالوقف، وذلك تحت ذريعة سوء الإدارة[39]. وهذه السياسات هي نفسها التي تبنّاها محمد علي باشا (1796-1849) في فلسطين خلال حكمه بلاد الشام (1831-1840)؛ إذ صادر عقارات الأوقاف المهمة في القدس، مثل وقف خاصكي سلطان الذي يتضمن أراضي تزيد على ثلاثين قرية فلسطينية[40]. وبعد عودة السيطرة العثمانية على القدس في عام 1840، أنشأت الدولة العثمانية فيها دائرة خاصة لإدارة شؤون الأوقاف في فلسطين تتبع مباشرة وزارة الأوقاف في إسطنبول؛ إذ اعتُبر مديرها المسؤول الأول عن إدارة الأوقاف في القدس وتطبيق القوانين الجديدة

---

(37) غماري طيبي، "الدولة والمؤسسات الوقفية: مناقشة لعلاقة السياسي بالديني من خلال الوقف"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** (جامعة معسكر، الجزائر)، العدد 7 (حزيران/يونيو 2016)، ص 361.

(38) Randi Deguilhem-Schoem, "Ottoman Waqf Administrative Reorganization in Syria Provinces: The Case of Damacsus," *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, no. 5-6 (1992), p. 34.

(39) Urum Kupferschmidt, *The Supreme Muslim Council: Islam under the British Mandate for Palestine* (Leiden: Brill, 1987), p. 115.

(40) Sroor, *Fondations pieuses en mouvement*, p. 240.

المتعلقة بالوقف[41]. كما أصدرت الدولة العثمانية قانونًا جديدًا للأراضي في 7 رمضان 1274هـ - 21 نيسان/ أبريل 1858م، يُقَنن كل القوانين والفرمانات السلطانية المتعلقة بالأراضي على غرار قانون الأراضي الفرنسي، وقد كان هذا القانون بنكهة عثمانية، وهو أول قانون يخرق "قدسية" الوقف وحُرمَة المساس به.

جاء قانون الأراضي في عام 1858، ليُسوّغ سياسية الدولة وإجراءاتها المُتّخذة في حق عقارات المؤسسات الوقفية التي أنشأها أمراء أو سلاطين طوال الفترات التاريخية السابقة، والتي امتدت أكثر من سبعة قرون؛ إذ قسّمت المادة الأولى من هذا القانون أراضي الدولة السلطانية خمسة أقسام: أراض مملوكة، وأراض ميرية، وأراض موقوفة، وأراض متروكة، وأراض موات[42]. وخُصّصت المادّة الرابعة من هذًا القانون لتعريفً المقصود بالأراضًي الموقوفة كما يلي:

الأراضي الموقوفة قسمان، القسم الأول: هو الأراضي التي حال كونها كانت من الأراضي المملوكة صحيحًا قد صار وقفها توفيقًا للشرع الشريف، فرقبة أمثال هذه الأراضي موقوفة وجميع حقوق التصرّف فيها راجعة إلى جانب الوقف، فلا تجري عليها المعاملات القانونية، لأنه من كون يلزم العمل بحسب شرط الواقف مهما كان، فلهذا لا يصير البحث في هذا القانون عن هذا القسم من الأراضي الموقوفة. القسم الثاني: هو الأراضي المفرزة من الأراضي الميرية ووقفها حضرات السلاطين العِظام، أو التي وقفها آخرون بالذات بالإذن السلطاني، فرقبة أمثال هذه الأراضي من كونها تعتبر فقط عبارة عن إفراز قطعة من الأراضي الميرية وتخصيص منافعها الميرية كأعشار ورسوماتها إلى جهة ما من طرف السلطنة السَّنيّة. فالأراضي الموقوفة على هذا النسق ليست من الأوقاف الصحيحة، وأكثر الأراضي الموقوفة الكائنة في الممالك المحروسة هي من هذا النوع. فالأراضي الموقوفة الكائنة على هذه الصورة من قبيل التخصيصات، فمن كونها هي مثل الأراضي الميرية صرفًا، رقبتها عائدة إلى

(41) Ibid., p. 241.

(42) "قانون الأراضي العثماني لعام 1858"، المادة الأولى.

بيت المال، فلهذا تجري في حقها على التمام المعاملات القانونية التي يأتي ذكرها وتفصيلها[43].

ظهر من هذه المادة ما يُسمى "الوقف الصحيح" و"الوقف غير الصحيح"، ويفهم منه أن الوقف الذي تعود أصل رقبته إلى ملك الواقف، يُعتبر وقفًا صحيحًا، يحتفظ بصفة الوقف ولا تسري عليه قوانين الأراضي الجديدة، في حين أنّ الوقف الذي أوقفه السلاطين، وتعود رقبته إلى بيت المال، يُعتبَر وقفًا غير صحيح؛ بمعنى أنّ صفة الوقف تُلغى عنه ويعاد إلى ملكية بيت مال المسلمين، أي كما كانت ملكيته قبل تحويله إلى وقف. ومن ثمّ تجري عليه أحكام الأراضي الميرية نفسها[44].

يُلاحظ من خلال دراسة أوقاف فلسطين بعامة، والقدس بخاصة، أن معظم المؤسسات الوقفية الإسلامية المهمة في البلدة القديمة في القدس أنشأها أمراء المماليك وآل عثمان وسلاطينهم، ولا تشير وثائق وقفهم إلى ملكيتهم العقارات الموقوفة، كما يظهر جليًا في الوقفيات كلّها. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك نحو 160 قرية في فلسطين أوقفت من هؤلاء على مؤسسات القدس الوقفية[45]. واستمرت هذه العقارات، من قرى ومزارع، محتفظة بصفتها الوقفية طوال الفترات التاريخية حتى احتلال إبراهيم باشا فلسطين في عام 1831، لما صادرها وألغى صفة الوقف عنها وأعادها إلى خزينة الدولة، ومنها - كما ذُكر سابقًا - قرى وقف خاصكي سلطان. وبعد عودة الحكم العثماني إلى الشام، احتفظت هذه العقارات بصفتها الوقفية، على الرغم من مصادرة الدولة عائداتها تيمّنًا بسياسة العهد السابق. لكنّ هذا الإجراء لم يكن يتماشى مع الأحكام الفقهية التي كانت سائدة في الدولة العثمانية، والتي ضمنت لهذه العقارات الحصانة من الدولة وسياساتها. فكان لا بد من إصدار أحكام وتشريعات جديدة

(43) المرجع نفسه، المادة الرابعة.

(44) بشأن الوقف الصحيح والوقف غير الصحيح، وأثر ذلك في خصخصة عقارات الوقف الإسلامي في القدس، ينظر: موسى سرور، "الوقف الصحيح وغير الصحيح بين المصالح الشخصية والتطبيقات الفقهية: دراسة حالة وقف بيت لحم وبيت جالا بين عامين 1948-1967"، **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية** (جامعة معسكر، الجزائر)، مج 7، العدد 1 (حزيران/يونيو 2016)، ص 121-160.

(45) Sroor, *Fondations pieuses en mouvement*. pp. 184-194.

تُشرعِن عملية مصادرة الدولة تلك العقارات وتملّكها إيّاها. ولا يحرم بقاءُ هذه العقارات المهمة الدولةَ من عائدات هذه العقارات المهمة فحسب، بل من بسط سيطرتها ونفوذها أيضًا على الفئات المجتمعية المستفيدة والمهيمنة على تلك العقارات الوقفية، سواء كان ذلك بالنسبة إلى نخب المدينة المقدسة وأعيانها أو الفلاحين العاملين في هذه العقارات والخاضعين لسلطة الأعيان، لا لسلطة الدولة فعليًا.

السؤال الذي يُطرح هنا: كيف تعاملت هذه السياسات مع الأوقاف المسيحية؟

يلاحظ متتبع السياسات العثمانية ومخرجاتها، من قوانين وفرمانات، استثناء الأوقاف غير الإسلامية من هذه السياسات، شأنها شأن الأوقاف الذرية؛ إذ اعتبرها "نظام إدارة الأوقاف الصادر في 19 جمادى الآخرة 1280هـ، [الموافق الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1863م]، أوقافًا مستثناة، بمعنى استقلالها عن إدارة الدولة للأوقاف وتدخّلات الدولة، وأنه لا سلطة للدولة السلطانية عليها. ومنحَ القانون العثماني ممثلي الطوائف الدينية حق الإدارة والإشراف على كل ما أُوقف لمصلحة المؤسسات والطوائف الدينية غير الإسلامية[46]، ومن هنا يأتي حق هؤلاء الممثلين في إدارة أوقاف طوائفهم الدينية بصفة مستقلة. وجاء هذا النظام ليؤكد ويفصّل ما جاء به الخط الهمايوني العثماني الصادر في عام 1856 الذي نص بوضوح على أن "للمسيحيين بواسطة رؤسائهم الروحيين، والمجالس الموجودة لديهم، أن يديروا بملء الحرية الأملاك الموقوفة المختصة بطوائفهم بدون أن يراجعوا بهذا الخصوص السلطات المدنية النظامية"[47].

كما منحت الفرمانات السلطانية البطاركة في الولايات العثمانية، حق "التولية" على أوقاف طوائفهم الدينية، بمعنى حق الإشراف وإدارة هذه الأوقاف؛ إذ نصّت على أن "الطوائف ذاتها تفصل المسائل المتعلقة بالوقف

(46) Sroor, *Fondations pieuses en mouvement*, p. 248.

(47) زهدي يكن، **الوقف في الشريعة والقانون** (بيروت: دار النهضة العربية، 1388هـ - 1967م)، ص 288.

دون أن يتدخّل أحدٌ في تدبير شؤون عقارات الطائفة". وبموجب هذه النصوص كان للرؤساء الروحانيين حقُّ تعيين المتولين على الوقف مهما كان نوعه، واستمر هذا الأمر حتى بعد زوال الحكم العثماني في عام 1917 عن فلسطين[48]. وهذا ما يُفسّر ربط الأوقاف المسيحية في القدس برؤساء الطوائف وتعيينهم متولّيًا لأوقافهم.

على سبيل المثال، نشير إلى الوقف الخيري الذي أسّسه الورنبت طبونت بن نفوص بن مقصود الدمشقي، الذي جعل التولية على وقفه الذي أنشأه في 28 صفر 1303هـ - 6 كانون الأول/ ديسمبر 1885م بيد المطران أرميا أفندي بن إسحاق القائمقام البطريركخانه في دير مار يعقوب، ثم من بعده تكون التولية لمن يكون بطريركًا ومتكلمًا على أوقاف دير مار يعقوب في القدس[49]. كما عَيَّن كرابيد بن يعقوب بن كرابيد الأرمني، الشخص نفسه، المذكور سابقًا، متولّيًا على وقفه الخيري الذي أنشأه في القدس، في 28 صفر 1303هـ - 6 كانون الأول/ ديسمبر 1885م[50]. وعَيَّن الخواجا يعقوب بن المعلم يوسف عطا اللاتيني، في بداية جمادى الأولى 1280هـ - تشرين الأول/ أكتوبر 1863م، متولّيًا على وقفه الخيري الكائن في القدس عبد النور مطران السريان في القدس، ثم من بعده لمن يكون مطرانًا للسريان في القدس[51].

أما في ما يتعلق بالأوقاف الذرية "العائلية"، فاحتفظ الواقفون بالتولية على أوقافهم لأنفسهم خلال فترة حياتهم. لكنهم اشترطوا أن تكون التولية على هذه الأوقاف بعد موتهم تحت إشراف رؤساء طوائفهم الدينية وكبار رهبانهم والمتكلمين على أوقاف طوائفهم في القدس؛ كما هي عليه الحال في الأوقاف الخيرية السابقة الذكر. وللاستدلال على ذلك، نورد الأمثلة التالية: في 27 جمادى الأولى 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885م، اشترط الواقف بن

(48) المرجع نفسه، ص 289.

(49) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 28 صفر 1303 هـ - 6 كانون الأول/ ديسمبر 1885، ص 109-110.

(50) المرجع نفسه.

(51) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 347، بداية جمادى الأولى 1280هـ - تشرين الأول/ أكتوبر 1863، ص 394.

كرابيد بطريرك الأرمن أن تكون التولية على وقفه الكائن خارج أبواب مدينة يافا لنفسه طوال فترة حياته، ثم بعد موته تنتقل إلى من يكون بطريركًا ومتكلمًا على أوقاف الأرمن في دير يعقوب في القدس(52). ونشير أيضًا إلى المثال التالي: في 8 ذي القعدة 1306هـ - 6 تموز/ يوليو 1889م، احتفظ الواقف أفتيموس متري بن يواني بالتولية على وقفه لنفسه مدة حياته، واشترط أن يتولّى هذا المنصب بعد موته البطريرك مقوديموس بطريرك الروم في القدس وملحقاتها، ثم من بعده لمن يكون بطريركًا ومتكلّمًا على رهبان ملّة الروم في القدس(53).

لم نجد بين هذه الوثائق إلّا وثيقة واحدة تشير إلى احتفاظ الواقف بالتولية على وقفه لنفسه، ثم من بعده لبعض أفراد عائلته فحسب، وليس لجيل بعد جيل. وتتمثل هذه الحالة بما يلي: في 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889م، اشترط الواقف الراهب حنانيا أفندي أخريستيو الرومي العثماني التولية على وقفه لنفسه مدة حياته، ثم من بعده لأخيه الخواجا إيليا، ثم من بعده لزوجة أخيه بوليكسنس بنت ميخائيل القرصيد، ثم من بعدها إلى نيقوديموس بطريرك الروم في القدس، ثم من بعده لمن يقوم مقامه(54).

يلاحظ أن معظم الواقفين، سواء في الوقف العائلي أو الخيري، اتفقوا على أن يكون قاضي القدس هو المتولي والناظر على أوقافه في حالة تحوّل هذه الأوقاف إلى جميع فقراء القدس بعد انقراض المستفيدين منها. وهذا لا يعني احتفاظ هذا القاضي بهذه الوظيفة؛ إذ اشترط هؤلاء الواقفون أن يقوم قاضي القدس بتعيين متوليًا أمينًا على هذه الأوقاف من بين فقراء القدس. وفي هذا السياق، نشير إلى المثال التالي: في 19 رمضان 1293هـ - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876م، اشترط الواقف عبد النور بن ميخائيل مطران السريان في القدس التولية لنفسه مدة حياته، ثم من بعده لمن يكون مطرانًا على فقراء رهبان السريان

(52) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 27 جمادى الأولى 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885، ص 63-64.

(53) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 8 ذو القعدة، 1306هـ - 6 تموز/يوليو 1889، ص 166-167.

(54) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889، ص 212.

في القدس ومتكلمًا وكبيرًا عليهم، وفي حالة انقراضهم يتحوّل الوقف لمصلحة فقراء القدس جميعهم، وإذا آل الوقف إلى جميع الفقراء، فالتولية تكون لقاضي القدس، يُعَيِّن من بين هؤلاء من يراه أمينًا على هذا الوقف(55). لكن هناك من الواقفين من خرج عن هذه العادة الدارجة ولم يكلّف قاضي القدس بتعيينه متولّيًا على وقفه في حالة تحوّل عائدات الوقف إلى الفقراء، إنما حَوَّل هذه التولية إلى جهات خارجية؛ ليس خارج حدود القدس وفلسطين فحسب، بل خارج حدود الإمبراطورية العثمانية؛ إذ اشترط حنا أفندي ولد إبراهيم حنا حنانيا الرومي العثماني التولية على وقفه، الذي أنشأه في 6 جمادى الأولى 1315هـ - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1897م، إلى الخوري أنطوان بلوني الطلياني مدير دار الأيتام في مدينة بيت لحم، ثم لمن يتولّى منصبه. وفي حالة تعذّر تحقيق ذلك، اشترط أن تُحَوّل التولية إلى رئيس جمعية بروكانت الكاردينال ليد داكدسكي في إيطاليا، وإن لم يكن موجودًا فإلى قداسة البابا في روما(56).

أدّت هذه الاستراتيجية، المتمثلة في اشتراط الواقفين أن تكون التولية تحت إشراف رؤساء طوائفهم الدينية، إلى تكريس وتجميع معظم عقارات الأوقاف التابعة لطائفة معيّنة في يد رئيس هذه الطائفة أو المتكلم باسمها؛ ما جعل هؤلاء لا يديرون عشرات العقارات الوقفية فحسب، بل المئات منها في مدينة القدس. ولتوضيح ذلك نذكر العقارات الوقفية التي كانت تحت إشراف أباروسيوس بن قسطنطين بن متري بطريرك ملّة الروم في القدس، الذي شغل أيضًا منصب المتولّي الشرعي والمتكلم على أوقاف فقراء رهبان الروم في القدس وملحقاتها. فقد بلغ عددها، حتى بداية شعبان 1309هـ - مطلع آذار/ مارس 1892م؛ ما يزيد على 72 عقارًا وقفيًا. ولم تقتصر هذه العقارات على حارة النصارى في القدس، بل امتدت لتشمل الحارات المجاورة(57). وما

---

(55) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 367، 19 رمضان 1293هـ - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876، ص 121-122.

(56) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 390، 6 جمادى الأولى 1315هـ - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1897، ص 161-162.

(57) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 383، بداية شعبان 1309هـ - مطلع آذار/ مارس 1892، ص 13.

عزّز ثقة الواقفين بوضع أوقافهم تحت إشراف رؤساء طوائفهم الدينية هو تمتع هؤلاء بالشرعية القانونية، وهي تتمثل باعتراف الباب العالي بوظائف رؤساء هذه الطوائف المسيحية وأدوارهم. وتجسّد هذا الاعتراف بالبراءات السلطانية التي كانت تمنحها لهم السلطة العثمانية لإضفاء صفة القانونية والشرعية على أعمالهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عُيّن كيركبوس بطريركًا للأرمن في القدس، ومتكلّمًا على أوقافهم بموجب براءة سلطانية مؤرخة في 19 ذي القعدة 1305هـ/ 1888م[58].

ثالثًا: الأوقاف المسيحية في القدس العثمانية: بين إشكالية الديني والسياسي

من خلال ما تقدم نتساءل: لماذا اعتبرت الدولة السلطانية الأوقاف غير الإسلامية (أوقاف المسيحيين واليهود) أوقافًا مُستثناة؟ من خلال قراءة عميقة للتاريخ العثماني بمكوّناته التشريعية والسياسية، يمكن أن تُعزى هذه الإجراءات إلى سببين:

- الأول: شرعي قانوني يعود إلى شروط صحة الوقف وشرعيته؛ إذ إن من أهم الشروط التي أجمع عليها الفقهاء لصحة الوقف، على الرغم من اختلافهم في الكثير من أحكامه (مثل جواز وقف المنقول أو عدمه) "أن يكون الموقوف متقوّمًا ومعلومًا للواقف وقت توقيعه لعقد الوقف، وأن يكون مملوكًا للواقف عند وقفه ملكًا باتًّا لا شك فيه، وخلاف ذلك يعتبر وقفًا غير صحيح"[59]. لكن مع انتشار ظاهرة الوقف على نحو ملحوظ في أواخر الفترة الأيوبية، وخلال العصر المملوكي على وجه الخصوص، وإنشاء الأمراء والسلاطين الكثير من المؤسسات الوقفية، مثل المساجد والمدارس والزوايا والخوانق، ووجوب ربط هذه المؤسسات بموارد اقتصادية لا تنقطع في حالة وفاتهم، كان لا بد لهؤلاء من وقف أراضٍ زراعية واسعة تشمل قرى ومزارعَ. لكن تجسّدت المشكلة التي كانت تواجِه هؤلاء في الأحكام الفقهية التي تشترط ملكية الواقف للعقار الموقوف، وخصوصًا أن هؤلاء السلاطين كانوا

---

(58) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 385، 24 شعبان 1313هـ - 9 شباط/ فبراير 1896، ص 148.

(59) عبد الجليل عشوب، **كتاب الوقف**، ط 2 (القاهرة: مطبعة الرجاء، 1935)، ص 21-23.

لا يُفرّقون بين ملكياتهم الخاصة والملكيات التابعة لخزينة الدولة. ونظرًا إلى النفوذ الكبير الذي احتلّته تلك الفئة في المجتمع، فإنهم لم يلتزموا هذا الشرط الفقهي، وأنشؤوا المئات من المؤسسات الوقفية المهمة والمُمَولة من أراضٍ زراعية واسعة تابعة لخزينة الدولة. وهو الأمر الذي واجه معضلة لدى فقهاء الدولة، استدعت تطوير القواعد الفقهية ذات العلاقة، واستحداث قواعد فقهية جديدة تسوّغ هذا العمل اللاشرعي الذي لا يمكنهم رفضه تجنّبًا لعدم مخالفة حكامهم. وأمام هذه المعضلة، أوجد علماء الشام ومصر ما عُرف بوقف الإرصاد، أو وقف التخصيصات[60]. وأفتى شيخ الإسلام في عهد السلطان سليمان القانوني (926-974هـ/ 1520-1566م) أبو سعود أفندي (تولّى المشيخة خلال الفترة 952-982هـ/ 1545-1574م) بأن "أوقاف الملوك والأمراء لا يرعى شروطها إذا كانت من بيت المال أو تؤول إليه، وأن ما عُلِم بالشراء فوقف ذلك صحيح"[61]. لكنْ لم يستنكر أبو سعود أفندي قيام سلطانه سليمان وزوجته روكسلانة بتحويل قرى ومزارع عدة تابعة لخزينة الدولة إلى أوقاف لمصلحة مؤسساتهم الخيرية، من دون أن يثبت تملّكهما هذه الأراضي، مثل أوقاف تكية خاصكي سلطان في القدس، بل أقرّ بجواز ذلك[62].

بما أنه لا يمكن أن يتصرف "أهل الذمة" في أراضي الدولة وأن يحوّلوها إلى أوقاف، ولا يمكنهم بموجب القانون الإسلامي تحويل ما يملكون إلى أوقاف إلّا بعد إثبات ملكيتهم وخالص تصرفهم في العقار موضوع الوقف، شأنهم في ذلك شأن المسلمين الذين يوقفون عقاراتهم وقفًا ذريًّا ويثبتون ملكيتهم للعقار، وهو من الشروط الأساسية لصحة الوقف، عُدَّت هذه الأوقاف من الوقف الصحيح. وفي هذا السياق نشير إلى المثال التالي: "في أواسط رجب سنة 1250هـ/ 3 تشرين الثاني [نوفمبر] 1834م اشترى الذمي جريس ولد حنا علوشية الرومي بماله دون مال غيره من السيد إبراهيم بن

---

(60) سرور، ص 133.

(61) محمد أسعد الحسيني، **المنهل الصافي في الوقف وأحكامه، والوثائق التاريخية للأراضي والحقوق الوقفية الإسلامية في فلسطين وخارجها**، جمع وترتيب محمد أسعد الإمام الحسيني (القدس: وكالة أبو عرفة، [د. ت.])، ص 29.

(62) بشأن هذه المسألة، ينظر: سرور، ص 121-161.

المرحوم السيد عبيد حجيج الحاضر معه بالمجلس الشرعي والذي باعه بيعًا باتًّا ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيازته الشرعية وآيل إليه إرثًا عن والده وَيَده واضعة على ذلك إلى حين صدور هذا البيع الباتّ، وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها قيراطان وخُمس قيراط من أصل كامل أربعة وعشرون [وعشرين] قيراطًا في جميع الحاكورة الصغيرة الكائنة بالقدس الشريف بالقرب من أبي قصيبة بمحلة النصارى المشتملة على صهريج [...] بيعًا باتًّا صحيحًا مرعيًّا لازمًا معتبرًا لا غُبن فيه ولا فساد، مشتملًا على الإيجاب والقبول بثمن قدره وبيانه خمسين [خمسون] قرشًا أسديًا مقبوضة بيد البائع من يد المشتري حسب اعترافه بقبض ذلك، الاعتراف الشرعي وصدور عقد البيع الباتّ بينهما [...] أقرّ واعترف وأشهد الذمي جريس المرسوم أنه وقف وحبس وسبل ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وذلك جميع الحصة المشتراه [كذا] [...] أوقف هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولديه الموجودين الآن هما حمايل وعطا الله، وعلى من يحدثه الله له من الأولاد الذكور، ثم من بعدهم على أولادهم الذكور [...] وإذا انقرضوا عاد ذلك وقفًا على مصالح الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى الشريف [...]"[63].

• السبب الثاني والأهم، سياسي؛ فقد اتّسمت سياسة الدولة العثمانية تجاه "أهل الذمة" خلال فترة التنظيمات بالتسامح والمساواة إرضاءً للدول الغربية الراعية لطوائفها الدينية والحامية لها. وهذا ما عبّرت عنه روح مُخرجات التنظيمات العثمانية ابتداءً من خط شريف كلخانة في عام 1839[64]، مرورًا بخط همايون في عام 1856، وانتهاءً بقانون تملّك الأجانب في عام 1867. وأزالت هذه المُخرجات كل أشكال التمييز بين رعايا الدولة العثمانية؛ بمعنى أنها أزالت أشكال التفرقة كلها بين رعايا السلطان من مسلمين وغير مسلمين، إضافة إلى إلغاء الجزية التي اعتُبِرت عبر العصور الإسلامية تمييزًا بين المسلم وغير المسلم، ورمزًا لخضوع غير المسلم للمسلم.

(63) **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 319، أواسط رجب 1250هـ - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1834م، ص 44-45.

(64) بشأن هذا المرسوم، ينظر: محمود علي عامر، "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية"، **دراسات تاريخية**، العدد 91-92 (2005)، ص 122-124.

مثّل قانون تملك الأجانب في عام 1867 مرحلة جديدة من مراحل التنافس الأجنبي على المِلكية العقارية في القدس، تمكن تسميتها "مرحلة التنافس والتصادم"، وقد تميّزت بفتح الباب أمام الدول الأجنبية ورعاياها لتملّك العقارات في القدس من دون عوائق، على أن تصدّق حكومات هذه الدول على هذا القانون. وسارعت الدول الراغبة في التملك إلى التصديق عليه. ففي وزارة الخارجية العثمانية في إسطنبول، وقّع سفراء فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والسويد والنرويج في الوقت نفسه هذا القانون، ثم وقّعته النمسا في عام 1868. وفي عام 1869، وقّعه سفراء بروسيا ونيوزلندا والدنمارك وروسيا والولايات المتحدة الأميركية، ثم مُنِحَت الرخصة في فترة لاحقة إلى كل من إيطاليا واليونان[65].

وهكذا، سهّلت القوانين العثمانية الجديدة عملية تملّك الأجانب عقارات في القدس. ونتيجة لذلك، شهدت هذه الفترة موجة واسعة من عمليات الشراء، ورافق ذلك عمليات بناء مؤسسات أجنبية؛ دينية، وثقافية، واقتصادية، وبيوت سكنية، فقد شكّلت القدس في القرن التاسع عشر محور اهتمام الدول الأوروبية في وضع أقدام لها على الأرض المقدسة عمومًا، والقدس خصوصًا.

تكمن منابع التغلغل الأوروبي في فلسطين في القرن التاسع عشر في اعتقاد أن الإشراف على الأرض المقدسة يجب ألا يقتصر على دولة واحدة من القوى الكبرى؛ إذ كانت كل قوة من هذه القوى الدولية تطمع في بناء وجودها في فلسطين وتدعيمه بطرائق سلمية، مثل التغلغل الديني والثقافي وحماية الأقليات الدينية. لهذا، شجّعت هذه الدول، بقوة، النشاطات التبشيرية والخيرية والثقافية التي كان يقوم بها رعاياها في الأرض المقدسة. وتمكن مِلاحظة مدى نفوذ كل دولة أجنبية من خلال المؤسسات الدينية والخيرية التي أُنشئت بكثافة في القدس في القرن التاسع عشر. وقد تمثلت هذه المؤسسات بالمدارس والمستشفيات والأديرة والكنائس وغيرها[66].

(65) George Young, *Corps de droit ottoman: Recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire Ottoman*, vol. 1 (Oxford: The Clarendon Press, 1905), pp. 335-336.

(66) Roger Heacock, "La Palestine dans les relations internationales (1798-1914)," dans: Dominique Trimbur & Ran Aronsohn (dir.), *De Bonaparte à Balfour, la France, l'Europe occidentale et la Palestine 1779-1917* (Paris: CNRS Editions, 2001), pp. 36-41.

لم يكن لهذا الأمر أن يتحقق لولا تمكّن القوى الأجنبية الكبرى من تملّك العقارات في القدس، ومن ضمنها الأوقاف، سواء كان ذلك من خلال الشراء المباشر، أو الإيجار بأنواعه المختلفة، أو تملّكها عن طريق منح السلاطين العثمانيين في ضوء علاقات سياسية أو دينية هِبات مباشرة. ما كان لها أن تتم لولا سياسات الدولة العثمانية وقوانينها التي مكّنت هؤلاء؛ ليس من التملك في هذه المدينة فحسب، بل من تحويل مؤسسات وقفية إسلامية مهمة أيضًا، كان لها دور مهم في تاريخ القدس واعتبرت من معالم القدس ورموزها، إلى ملكيات غير وقفية لمصلحة دول أجنبية، ومؤسسات وقفية مسيحية أيضًا بطرائق قانونية وشرعية[67].

خاتمة: حصانة مستمرة أم انتهاك ذاتي؟

لم تتعرّض السياسات العثمانية الجديدة التي ميّزت القرن التاسع عشر، والتي عصفت بالمؤسسات الوقفية الإسلامية، للأوقاف غير الإسلامية بعامة، والأوقاف المسيحية بخاصة، إنما، على العكس، منحتها حصانة لم تُمنح لأي مؤسسات وقفية أخرى، حتى لأوقاف أعظم سلاطين آل عثمان سليمان القانوني؛ إذ أخذت المؤسسات الوقفية الإسلامية في المدينة المقدسة، بدءًا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في التراجع واختفاء المؤسسات الوقفية الخيرية وإحجام النخب الإسلامية عن تحويل أملاكهم إلى أوقاف خيرية، وتحويل عدد قليل منهم أملاكه إلى أوقاف ذرية فحسب؛ الأمر الذي عكس أثره في جدوى تأسيس أوقاف خيرية إسلامية جديدة في ظل هذه السياسات العدائية. وقد أحصى الباحث زياد المدني 138 وقفًا إسلاميًا ذريًّا في القدس وجوارها، من دون أن يكون بينها وقف خيري واحد خلال القرن التاسع عشر[68]. وفي المقابل، تمتعت الأوقاف المسيحية بحصانة أمام سلطوية الدولة

(67) بشأن هذه المسألة، ينظر: موسى سرور، "الأوقاف الإسلامية في حارة نصارى القدس والتحول إلى أملاك مسيحية خلال القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، السنة 21، العدد 41-42 (كانون الأول/ ديسمبر 2010)، ص 145-207.

(68) ينظر: زياد المدني، **الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي 1215هـ/ 1800م-1336هـ/ 1918م** (عمان: [د. ن.]، 2004).

العثمانية وتشريعاتها ذات المكيالين: عدائي تجاه الأوقاف الخيرية الإسلامية، وضامنة وحامية للأوقاف غير الإسلامية بشقيها الخيري والذري. وكمخرجات لهذه السياسات، أخذت الأوقاف غير الإسلامية في الانتعاش؛ إذ اعتبرت هذه الفترة عصرًا ذهبيًّا لهذه الأوقاف. وأحصى المدني أيضًا 56 وقفية مسيحية أُسّست في القدس وبيت لحم وبيت جالا ورام الله وجفنا والمالحة خلال القرن التاسع عشر، ومعظمها خيري[69]. بينما يعتمد موسى سرور، في دراسته "الأوقاف المسيحية واليهودية في القدس خلال القرن التاسع عشر: دراسة تحليلية نقدية مقارنة"[70]، على مُعطيات 71 وقفية للمسيحيين واليهود في القدس خلال القرن التاسع عشر، منها 36 وقفية مسيحية، معظمها خيري أيضًا.

وعلى الرغم من أن الأوقاف المسيحية تمتّعت بحصانة في القانون العثماني وقوانين السلطات المتعاقبة، مثل الانتدابية والأردنية والاحتلال الإسرائيلي، فإنه سُرّب جزء منها إلى حركة الاستيطان الصهيونية بطرائق مختلفة، منها الإيجار والبيع، وخصوصًا ما باعه بعض القائمين عليها بصفة مخالفة للقوانين والتشريعات المتوارثة كلها؛ إذ تشير المصادر التاريخية إلى أن البطريركية الأرثوذكسية كانت تمتلك حتى عام 1984 "ما مساحته 245 دونمًا من أراضي إلى درجة الأولى في القدس، و868 دونمًا حول دير مار إلياس على طريق بيت لحم، و350 دونمًا حول دير العيزرية على طريق أريحا"، فضلًا عن امتلاكها 357 دكانًا في حارتَي النصارى والدباغة في القدس، و167 بيتًا وشقة في القدس[71]. ففي عام 1948، "قام البطريرك تيوثاس الأول (1935-1955) بإيجار مساحات كبيرة ولمدة طويلة من أراضي البطريركية خارج أسوار القدس للوكالة اليهودية لبناء عمارة الكنيست ومقر رؤساء إسرائيل ومنزل رئيس الوزراء وبناية وزارة التعليم. وبعد ذلك بخمسين سنة اقترح البطريرك إيرينوس الأول (2001-2005) على رئيس وزراء إسرائيل أريئيل شارون بموجب كتاب مؤرخ في 10 تموز سنة 2002 لبحث إمكانية نقل

(69) المرجع نفسه.

(70) Sroor, "Les waqfs chrétiens," pp. 215-233.

(71) أبو جابر، ص 604.

الملكية الكاملة لجميع الأوقاف الأرثوذكسية في مدينة القدس، إلى حكومة إسرائيل. وذلك لاسترضاء حكومة إسرائيل وتشجيعها على الاعتراف بانتخابه بطريركًا للمدينة المقدسة، خصوصًا وأنه يتطرّق إلى اعتبار القدس مدينة موحدة رغم معارضة ذلك لجميع قرارات هيئة الأمم ولجميع الحكومات العربية وعلى الأخص حكومة الأردن"[72]. وما زلنا نسمع بين فينة وأخرى عبر الصحافة عن صفقات بيع عقارات جديدة.

المراجع

1 - العربية

الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين: المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 10-14 أيلول 2006م. المجلد الثالث: فلسطين. محمد عدنان البخيت (محرر). عمان: لجنة تاريخ بلاد الشام. الجامعة الأردنية، 2008.

بوداود، عبيد. "قراءة في أوقاف أهل الذمة بالأندلس". **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية** (الجزائر، جامعة معسكر). مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016).

الحسيني، محمد أسعد. **المنهل الصافي في الوقف وأحكامه والوثائق التاريخية للأراضي والحقوق الوقفية الإسلامية في فلسطين وخارجها.** جمع وترتيب محمد أسعد الإمام الحسيني. القدس: وكالة أبو عرفة، [د. ت.].

الخطيب، أحمد علي. **الوقف والوصايا: ضربان من صدقة التطوع في الشريعة مع بيان الأحكام القانونية التي تنظمها.** بغداد: جامعة بغداد، 1978.

سرور، موسى. "الأوقاف الإسلامية في حارة نصارى القدس والتحوّل إلى أملاك مسيحية خلال القرن التاسع عشر". **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية.** السنة 21. العدد 41-42 (كانون الأول/ ديسمبر 2010).

(72) المرجع نفسه، ص 607-608.

______. "الوقف الصحيح وغير الصحيح بين المصالح الشخصية والتطبيقات الفقهية: دراسة حالة وقف بيت لحم وبيت جالا بين عامين 1948-1967". **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية** (الجزائر، جامعة معسكر). مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016).

الطرابلسي، إبراهيم بن موسى. **كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف**. ط 2. القاهرة: مطبعة هندية، 1902.

طيبي، غماري. "الدولة والمؤسسات الوقفية: مناقشة لعلاقة السياسي بالديني من خلال الوقف". **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** (الجزائر، جامعة معسكر). مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016).

عامر، محمود علي. "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية"، **دراسات تاريخية**. العدد 91-92 (2005).

عشوب، عبد الجليل. **كتاب الوقف**. ط 2. القاهرة: مطبعة الرجاء، 1935.

"قانون الأراضي العثماني" 1858. **موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية**. في: https://bit.ly/3aKzS7R

قدري، محمد. **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشاكل الأوقاف**. القاهرة: مكتبة الأهرام، 1928.

القضاة، أحمد حامد إبراهيم. **نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 67. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

المدني، زياد. **الأوقاف المسيحية في القدس وجوارها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين 112هـ/ 1700م-1336هـ/ 1918م**. عمان: [د. ن.]، 2010.

______. **الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي 1215هـ/ 1800م-1336هـ/ 1918م**. عمان: [د. ن.]، 2004.

يكن، زهدي. **الوقف في الشريعة والقانون**. بيروت: دار النهضة العربية، 1388هـ/ 1967م.

وثائق سجلات محكمة القدس الشرعية العثمانية:

- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 298، 1229هـ/ 1814م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 319، 1250هـ/ 1834م.

- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 347، 1280هـ/ 1863م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 367، 1293هـ/ 1876م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 369، 1297هـ/ 1880م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 373، 1303هـ/ 1885م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 378، 1307هـ/ 1889م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 383، 1309هـ/ 1892م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 385، 1313هـ/ 1896م.
- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 390، 1315هـ/ 1897م.

2 - الأجنبية

Boughoufala, Ouddène (dir.). *L'historien Nacerddine Saidouni précurseur des études ottomanes en Algérie*. Algérie: Publications du laboratoire des recherches Sociologique et Historique, Université de Mascara, 2014.

Çaksu, Ali (ed.). *International Congress on Learning and Education in the Ottoman World*. Istanbul: IRCICA, 1999.

Çiçek, Kemal (ed.). *The Great Ottoman, Turkish Civilisation*. Ankara: Yeni Türkiye, 2000.

Davison, Roderic. *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Deguilhem-Schoem, Randi. "Ottoman Waqf Administrative Reorganization in Syria Provinces: The Case of Damacsus." *Arab Historical Review for Ottoman Studies*. no. 5-6 (1992).

Heacock, Roger (dir.) *Temps et espaces en Palestine: Flux et résistances identitaires*. Beyrouth: Institut français du Proche-Orient, 2008.

Kupferschmidt, Urum. *The Supreme Muslim Council: Islam under the British Mandate for Palestine*. Leiden: Brill, 1987.

Mantran, Robert (dir.). *Histoire de l'Empire Ottoman*. Paris: Fayard, 1989.

Nicolaides, Demétrius & Grēgorius Aristarchēs. *Législation ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations et autres documents officiels de l'Empire Ottoman*. Paris: frères Nicolaïdes, 1873.

Saliba, Sabine (dir.). *Les fondations pieuses* waqfs *chez les Chrétiens et les Juifs: Du moyen âge à nos jours*. Paris: Geuthner, 2016.

Somel, Selçuk Akşin. *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire 1839-1908*. Leiden: Brill, 2001.

Sroor, Musa. "L'Immigration des juifs à Jérusalem et leurs waqfs entre 1800 et 1914: Objectifs charitables ou politiques?." *Al- Mawaqif: Revue des études et des recherches sur la société et l'histoire*. no. 4 (2009).

________. *Fondations pieuses en mouvement: De la transformation du statut de propriété des bien waqfs à Jérusalem 1858-1917*. Damas: IFPO, IREMAM, 2010.

Trimbur, Dominique & Ran Aronsohn (dir.). *De Bonaparte à Balfour, la France, l'Europe occidentale et la Palestine 1779-1917*. Paris: CNRS Editions, 2001.

Young, George. *Corps de droit ottoman: Recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire Ottoman*. vol. 1. Oxford: The Clarendon Press, 1905.

الفصل الثاني

الاستعمار بالمُخيّلة: القدس في الصورة الفوتوغرافية المُبكرة[1]

عصام نصار

أولًا: القدس: المدينة والمكان

للقدس تاريخ تليد، يعود إلى آلاف السنين، كان موقعها مسكونًا ومأهولًا قبل قرون من ظهور الأديان الثلاثة؛ اليهودية والمسيحية والإسلام. وفيها قامت مجتمعات وعاشت شعوب، نطقت بلغات وطقوس اجتماعية ودينية مختلفة. لكن ترتبط مركزية المدينة/ الموقع، إلى درجة كبرى، بصِلتها بالأديان الثلاثة. وهي بوصفها مدينة وفضاءً اجتماعيًا ثقافيًا واقتصاديًا أيضًا، فإنها سابقةٌ على علاقتها بهذه الأديان التي ارتبطت المدينة بها؛ كونها موجودة مدينةً أولًا، قبل أن تكون موقعًا دينيًا، وإنْ تغيّر اسمها عبر الأزمان.

دخلت المدينة العصر الحديث حين طرد العثمانيون المماليكَ منها في العقد الثاني من القرن السادس عشر. وتوالى على حكمها سلالات وسلطنات حاكمة سابقة على المماليك، بدءًا من التاريخ ما قبل الروماني، فالروماني والبيزنطي، وصولًا إلى المسلمين الأمويين والعباسيين والفاطميين، وفي فترة الصليبيين،

(1) تمثّل هذه الدراسة إعادة نظر وتحليل جديدة لصور كان قد كتبها الباحث مسبقًا في كتاب له منشور، ينظر: عصام نصار، **لقطات مغايرة: فلسطين في التصوير الفوتوغرافي المبكر، 1850-1948** (بيروت/ رام الله: مؤسسة عبد المحسن القطان، 2005).

لتُلحَق بسلطنة المماليك في مصر والشام حتى مجيء السلطنة العثمانية. وفي هذا التاريخ المديد، تبقى المسألة الرئيسة أن القدس، باعتبارها مدينة، هي أولًا وأخيرًا مكان مأهول ذو مجتمع وسكان وثقافة وعادات وتقاليد، وقد كانت كذلك، وستبقى أيضًا كذلك؛ ما دامت مأهولة بسكانها، أحفاد من سبقهم على مرّ العصور.

لكن المدينة ارتبطت، بالنسبة إلى المناطق الأخرى من العالم، بمفهوم القداسة الذي طغى حتى على اسمها، سواء كان القدس أو بيت المقدس، أو غيرهما، وهو تعبيرٌ عن علاقة ما بدين ما؛ إذ حج إلى القدس، على مر القرون، أفراد وجماعات ممّن ينتمون إلى الأديان الثلاثة، وقد جاؤوا من القريب ومن البعيد لزيارتها وتأدية طقوس دينية خاصة مرتبطة بجماعة ما. فهي لليهودية عاصمة الملك داود، وللمسيحية مدينة عاش فيها المسيح وصُلب، وللمسلمين مدينة الإسراء والمعراج. فالحُجاج (السياح في العصر الحديث) قدموا إلى المدينة بحثًا عن معانٍ خاصة بهم، ترتبط بتقاليدهم ورموزهم ومعتقداتهم. لكن الحج إلى موقع مقدّسٍ ليس مرهونًا باعتبار الموقع مدينة، بل باعتباره مرتبطًا بسردية ما، ترتبط بكتب مقدسة خاصة بكل تقليد.

المقصود مما سبق هو تأكيد أن ما جعل القدس مدينة ليس أهميتها الدينية، حتى إن ساهمت الرمزية الدينية على نحو ما في ذلك، إنما لكونها بلدًا يعيش فيه شعب يمارس حياته الاجتماعية والاقتصادية أولًا وقبل كل شيء. وبناءً عليه، وفي عصرنا الحديث، عصر الإمبراطوريات - العثمانية أو البريطانية - وعصر القوميات، فإن ادعاء ملكية المدينة على أُسس دينية ليس له أساس في العالم المادي الواقعي بقدر ما له علاقة بانتماء سكانها وحقوقهم وملكيتهم وانتمائهم إلى المدينة والقومية التي ينتمون إليها.

وبطبيعة الحال، يستند الخطاب الصهيوني نحو القدس إلى ادعاء ديني صرف، على الأقل بقدر ما يرتبط بالشعارات المستخدمة، وليس بالرغبة الاستعمارية تجاه عموم فلسطين، وهي الصفة الجوهرية التي يستند إليها الادعاء الصهيوني. وإلى درجة ما، يمكن أيضًا القول إنّ جزءًا من الخطاب العربي تجاه القدس لا يختلف في جوهره عندما تُختزل قضية المدينة واحتلالها بالقول إنها وقف إسلامي، أو مسيحي، لا يجوز التخلي عنها. المدينة هي مدينة أبنائها،

أحفاد أولئك الذين قَطنوها عبر التاريخ، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية. والإشكالية الكبرى هي أن دولة مستعمرين أوروبيين، أساسًا، تحتكرها استنادًا إلى غيبيات دينية ورمزية تدّعي الحق في استعمار المدينة وعموم فلسطين، استنادًا إلى حق مُعطًى ربانيًا. وبناءً عليه، فإن تبرير سيطرة دولة الاحتلال على القدس يستخدم النص المقدس الذي لا يأخذ في الحسبان الحق القومي أو التاريخي أو السياسي، وكي يُوطّد مثل هذا المفهوم، بات تشكيل مخيلة تاريخية استعمارية وتعميمها ضرورةً لتبرير السيطرة على الأرض في ذاتها. بمعنى آخر، أوجد معرفة سائدة تبرّر للسلطة المستعمرة استعمارها. وفي هذا السياق، لم يأتِ الخطاب التاريخي الصهيوني من فراغ، بقدر ما استند إلى معارف سابقة مهيمنة ومعروفة حتى قبل تشكّل الفكرة الصهيونية ذاتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ سبق أن استخدم آخرون الخطاب الديني لتبرير الادعاء المتمثل في حصر ملكية القدس من قبل. وفي القرن التاسع عشر، نشطت الحركات المسيحانية الإنجيلية في تشكيل مخيّلة تربط اليهود بالقدس، وإن كان مثل هذا الربط لا يتوافق تمامًا مع النمط الصهيوني اليهودي المعاصر الذي قصر استخدامه للمُخيلة الدينية على التوراة وكتب الأنبياء اليهودية دون غيرها[2].

ثانيًا: المُخيّلة التاريخية والذاكرة الجماعية

تستند هذه الدراسة، التي تبحث في تمثيل القدس في الصور الفوتوغرافية المبكرة، إلى "المخيلة التاريخية" التي ناقشها عدد من المؤرخين النقديين، ربما أهمهم هايدن وايت (1928-2018)[3]، وإلى "الذاكرة الجمعية" التي قدّمها لنا باعتبارها مفهومًا عالمُ الاجتماع الفرنسي موريس هلبواخس (1877-1945)[4]، الذي أشار إلى وجود أُطر جماعية تشكلت عبر الأزمنة للنظر إلى

(2) للتوسع بشأن القدس في الخطاب المسيحاني الإنجيلي، ينظر:
Issam Nassar, *European Portrayals of Jerusalem: Religious Fascinations and Colonial Imaginations* (New York: Edwin Mellen Press, 2006), pp. 72-79.

(3) Hayden White, *Metahistory: The Historical Imagination in Nineteenth-Century Europe* (Baltimore/London: The Johns Hopkins University Press, 1973).

(4) Maurice Halbwachs, *On Collective Memory*, Lewis A. Coser (ed. & trans.) (Chicago/London: University of Chicago Press, 1992).

التاريخ الخاص بمجتمع ما، أو بجماعة ما، في سياق المجتمع، تتجاوز الذاكرة الفردية وتتعدّاها إلى مفاهيم المخيال العام الذي تتداخل فيه الذاكرات الفردية مع الأساطير والكتب الدينية المقدسة والتجارب التاريخية لعموم الجماعة، وتؤثر في صياغة الذاكرة الفردية لأعضاء الجماعة المحددة. ومثل هذه الذاكرة ليست تاريخًا بالمعنى البحثي، وليست اختراعًا كاملًا، بقدر ما هي طريقة لرؤية العالم وتَخَيُّل المجموعة لذاتها، كأن نتحدث عن الذاكرة اليهودية الجمعية مثلًا، أو الذاكرة المسيحية أو الإسلامية، أو حتى الذاكرة الجمعية الفلسطينية أو الأوروبية أو العربية. ولا تُساهم الذاكرة الجمعية في تشكيل مفاهيم عامة بشأن الماضي فحسب، بل تتعدّاها أيضًا لتُشكّل تزمينًا تاريخيًا يعتمد عناصر من الذاكرة باعتبارها محطات أساسية في السرد التاريخي للجماعة. ولا تحفظ الذاكرة الجمعية سرديتها عبر التداول بين الأفراد والجماعات فحسب، بل عبر الطقوس الخاصة بالجماعة المحددة أيضًا. وسنزوّد هذه الدراسة بأمثلة بشأن هذا الموضوع، لكنّ ذلك يكون بعد تفسير المقصود بالمفهوم الأول المشار إليه: المخيلة التاريخية.

ظهر مفهوم "المخيلة التاريخية" (The Historical Imagination) أولًا عندما استخدمه روبن جورج كولنغوود (Robin George Collingwood) (1889-1943) في ثلاثينيات القرن العشرين، حين فسّره باعتباره جزءًا نقيًا أو بدهيًا (A priori) من طرائق تفكير دارسي التاريخ في محاولاتهم تشكيل دراساتهم عن الماضي؛ إذ على المؤرخ أن يتخيّل الماضي بتفاصيل غير متوافرة أمامه، مستخدمًا كل ما يمكن استخدامه من نصوص وقطع أثرية، أو غيرها من مواد الثقافة المادية، لتشكيل وعي تاريخي محدد بزمن ما مضى، قبل أن يدرس حدثًا ماضيًا بعينه[5]. واستخدمه أيضًا وايت للإشارة إلى كيفية دراسة التاريخ عند مؤرخي القرن التاسع عشر وفلاسفته؛ إذ اعتبر طرائق تفكيرهم في الماضي تستند إلى مخيال بحثي لديهم تشكَّل على نحو تراكمي عبر الزمن. فالمخيلة التاريخية في نظر وايت هي عملية جمع ما بين التفكير والحلم؛ كون الحلم يتيح حريةً للباحث في التخيّل تتدخل فيها الأساطير مع العقل. وفي هذا المجال، يمكن استحضار ما كتبه ميشيل فوكو (1926-1984) عن المتخيَّل، حين أشار إلى أنه "لا يتشكل

(5) Reba N. Soffer, "The Conservative Historical Imagination in the Twentieth Century," *Albion: A Quarterly Journal Concerned with British Studies*, vol. 28, no. 1 (Spring 1996), p. 1.

عبر معارضة الواقع أو كإنكار له، إنما ينمو عبر العلامات - أو الرموز - الواردة في الكتب المختلفة، في فواصل التكرار والتعليقات فيها"[6].

تسعى هذه الدراسة أيضًا، عبر استخدامها المخيلة الجمعية، ونقد إدوارد سعيد (1935-2003) للاستشراق باعتباره نظامًا مَعرِفيًا ومخيّلةً أوروبيةً للمشرق في كتابه المعروف **الاستشراق**[7]، للنظر إلى صور القدس المبكرة التي صَوّرها أوروبيون أتوا إلى الشرق في المرحلة قبل نشأة الصهيونية باعتبارها حركة سياسية في أواخر القرن التاسع عشر، في محاولة لا تتعلق بالبحث عن الخطاب الصهيوني فيها، بل برؤيتها؛ من جهة أنها نوعٌ من المقدمات التي ساعدت في تشكيل مخيّلة أوروبية ساهمت، عن قصد أو من دونه، في تَقبّل الخطاب الصهيوني أوروبيًا، أو حتى استخدمت من الحركة الصهيونية ذاتها لتقديم مخيّلة عن القدس تستثني الفلسطيني منها، وتقتلعه من تاريخ مدينته على مستوى الوعي قبل اقتلاعه منها على نحو مادي وبعده.

ثالثًا: التصوير الفوتوغرافي وفلسطين

التصوير الفوتوغرافي، أو الشمسي، هو أحد الاختراعات الحديثة التي رأت النور في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد صادف أن توصّل مخترعون كثيرون إلى نتيجة واحدة متمثلة في القدرة على حفظ الصورة على صفيح محدد، لكن بطرائق مختلفة تقريبًا في الوقت نفسه، وفي مناطق مختلفة؛ فرنسا، وبريطانيا، والبرازيل (كان المُختَرِع فرنسيًا يقيم هناك)[8].

---

(6) ترجمة بتصرف، ينظر:
Donald F. Bouchard (ed.), *Michel Foucault, Language Counter-Memory, Practice: Selected Essays and Interviews* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1977), p. 91.

(7) Edward Said, *Orientalism* (London/New York: Vintage Books, 1979).

(8) أُعلن عن اختراع التصوير الفوتوغرافي في باريس في عام 1839، واعتُبر لويس داغير صاحبَ الاختراع، لكنه كان قد استند إلى عمل زميله نيسيفور نيابس الذي أنتج أول صورة فوتوغرافية على صفيح نُحاسي قبل ذلك بأعوام، ثمّ إنه توفي قبل الإعلان عن الاختراع، لذلك نُسب الاختراع إلى داغير. وفي الوقت نفسه، بعد سماع الخبر، سارع المخترع الإنكليزي هنري تالبوت فوكس إلى الإعلان عن اختراعه طريقةً أخرى في إنتاج الصور. وعلى نحو منفصل تمامًا، تمكّن الفرنسي المقيم في البرازيل هركول فلورنس من إنتاج صورة فوتوغرافية قبل أعوام من الإعلان عن الاختراع، لكنه لم يحظَ بالشهرة التي حظي بها المخترعان الآخران. للتوسع في الموضوع، ينظر: =

أذكر ذلك لأشير إلى أن الاختراع وإنْ كان نتاجًا تراكميًا لعلماء وفنانين مختلفين ومن ثقافات مختلفة عبر العصور، فإنه كان جزءًا من التحوّلات الأوروبية المرتبطة بالثورة العلمية والصناعية التي سادت غرب أوروبا في القرن التاسع عشر. وفي هذا السياق، كان أيضًا ضمن سياق نظام المعرفة الأوروبي، وسُخِّر لاستخدامات أوروبية، لا شك في ذلك، وارتبط بالوضع الأوروبي في عصر رواج الفكر الاستعماري تجاه باقي أنحاء العالم خارج غرب القارة.

كانت القدس من أوائل المناطق في الشرق التي أَمّها المصورون الأوروبيون؛ إذ التُقطت أول صور لها في عام 1839، أي في العام نفسه الذي أُعلن في باريس عن أول اختراع للتصوير الفوتوغرافي، أو ما عُرف آنذاك بـ"الداغيروتايب" (Daguerreotype)، وهو النوع الذي استُخدم في أولى صور القدس. وبحسب إحصائية غير شاملة أصدرها قَيّم متحف إسرائيل في القدس المحتلة في عام 1988، زار القدس نحو ثلاثمئة مصور أوروبي قبل نهاية العقد التاسع من القرن التاسع عشر[9].

استُقبل الاختراع الفوتوغرافي عالميًا باعتباره معجزةً كبرى مهمة في توثيق الواقع كما هو، فوصف عضو المحكمة الأميركية العليا، أوليفر ويندال هولمز (Oliver Wendell Holmes) (1809-1894)، الصورة الفوتوغرافية بأنها "مرآة ذات ذاكرة"[10]. ووصفتها **مجلة الفن** (*The Art Journal*) الصادرة في لندن (1860) بأنها وثيقة غير قابلة للخداع، مُضيفة أننا "ندرك أن ما نراه ينبغي أن يكون هو الحقيقة. لذا، حين ننقاد إليها، نستطيع السفر إلى كل بلدان العالم

John Bankston, *Louis Daguerre and the Story of the Daguerreotype* (London: Mitchell Lane Publishers = Inc., 2004); William Henry Fox Talbout, *Photographs from the J. Paul Getty Museum* (Los Angeles: Getty Publications, 2002); Boris Kossoy, *The Pioneering Photographic Work of Hercule Florence* (New York: Routledge, 2018).

(9) دراسة نيسان بيريز الموثقة أدناه ليست شاملة؛ إذ اكتشف باحثون آخرون، لاحقًا، عددًا أكبر من المصوّرين، وفي الغالب أن العدد أكبر من ذلك. ينظر:
Nissan Perez, *Focus East: Early Photography in the Near East, 1839-1885* (New York: Harry N. Abrams, Inc., Publishers, 1988).

(10) استخدم هذا الوصف أوليفر ويندال هولمز في مقالة له بعنوان "The Stereoscope and the Stereograph"، وتُرجم الاقتباس من كتاب:
Alan Tachtenberg, *Classic Essays on Photography* (New Haven, CT: Leete's Island Books, 1990), p. 71.

من دون التحرك من مكاننا"[11]. فالصورة باعتبارها إنتاجًا آليًا، مكّنت البشر من الاحتفاظ بالماضي، بكلّ ما يحمله ذلك الماضي من تفاصيل لحظية لم تنجح اللوحات الزيتية، ولا الذاكرة البشريّة في نقلها من قبل. وكان للتصوير القدرة على حفظ الماضي، سواء أكان الماضي الفردي أم الجماعي التاريخي العام؛ ومن ثم، منح الوجود المستمر لحظات مضت، مثبتًا بذلك حوادث تستطيع أجيال عديدة لاحقة رؤيتها.

لكن الافتراض المتعلق بموضوعية الصورة ليس دقيقًا تمامًا، وفي الإمكان التشكيك فيه؛ ليس عبر التلاعب بالصور من خلال عملية الطباعة أو القص والإضافة، وهو ما عرف بـ"الفوتوماج"، أي مونتاج الصورة، فحسب، بل أيضًا عبر اختيار المصوّر موضوع الصورة، وما يظهر وما لا يظهر فيها. فضلًا عن أن الصور غالبًا ما ظهرت مرتبطة بأوصاف تفسيرية تعكس رؤية المصور أو المستخدم، سواء كان الناشر أو المشاهد، تضع الصورة في العادة في سياق سرد محدد. وكذلك الأمر، فإن للصورة حياتها الخاصة بعد إنتاجها وتوزيعها، وبذلك تكتسب معانيَ منوّعة، غالبًا ما تعتمد على معرفة المشاهدين، سابقًا، بموضوعها وردة فعلهم تجاهه. بعبارة أخرى، سرعان ما تكتسب الصورة، التي تبدأ عادة من خلال علاقة ثنائية طرفاها المصور والموضوع، أبعادًا جديدة ترتبط بعلاقة ثلاثية الأبعاد، تربط الصورة وموضوعها بالمُشاهد، تاركةً المصوّر ونيّاته خارج إطار المعادلة كلّيًا.

في هذا السياق، تُظهر لنا مراجعة الكم الهائل لصور القدس المنتَجة في القرن التاسع عشر، تشكُّل عدد من المعاني والدلالات الناجمة ليس فقط عن عمل المصور بذاته، بل أيضًا عن استخداماتها عبر توزيعها باعتبارها سلعة أو عملًا فنيًّا. وبعد الاطلاع على كمٍّ كبير من الصور التي التقطتها عدسات المصورين الأوروبيين، وجدتُ أنّ هناك تجانسًا كبيرًا في طرائق اختيار ما يُصوّر من ناحية الموضوع والموقع، وتماثلًا في وصف الصور المتماثلة لدى مصورين مختلفين جاؤوا إلى المدينة من أماكن وخلفيات وعقود مختلفة.

(11) Joan M. Schwartz, "The Geography Lesson: Photographs and the Construction of Imaginative Geographies," *Journal of Historical Geography*, vol. 22, no. 1 (January 1996), p. 16.

ويرتبط التماثل في هذه الحالة بحالات نمطية من ناحية الموضوع والمِخيال وأشكال التقاط الصور. ولعجزي عن إيجاد الكلمة العربية الملائمة لما أعنيه هنا بالحالات النمطية، فسأصفها بأنها طرائق تمثيل المكان في الصورة. وفي ما يلي سننظر إلى عدد من الصور المختارة للقدس، أعتبرها نماذج لمثل هذه الأنماط التمثيلية للمدينة.

رابعًا: أنماط تمثيل القدس في الصور المُبكرة

لنبدأ بالنمط الأول الذي يتعلق بتمثيل المدينة ومواقعها. وفي هذا الشأن، نجد أن الكثير من الصور، وخصوصًا المُبكرة، كان مُركَّزًا تحديدًا على هذا الجانب؛ إذ كانت أولى الصور التي التقطت للقدس محصورةً في هذا الموضوع فحسب، وكانت الصورة للمصور فريدريك غوبل فيسكه (Frederic Goupil Fesquet) (1817–1878)، وهي مفقودة، لكنْ ثمّة حفرٌ فنيٌّ يستند إليها يعود إلى عام 1842، ويُعتَقَد أن الصورة ذاتها قد صوّرت في عام 1839 لمّا زار هذا الفنان فلسطين والمشرق. وتُظهر الصورة القدس من الشرق، وتظهر فيها قبة الصخرة بوضوح. وتلتها بضع صور للمهندس المعماري الفرنسي جوزيف دو برانغاي (Joseph-Philibert Girault de Prangey) (1804–1892) في عام 1844، وهي صور للمسجد الأقصى وكنيسة القيامة. وصوّر المواقع نفسها، بعد أعوام عدة في عام 1849، المصور الفرنسي ماكسيم دو كامب (Maxime Du Camp) (1822–1894). وصوّر كل المصورين اللاحقين، في العقود اللاحقة، المواقع نفسها، وخصوصًا قبة الصخرة، وإن كان اللاحقون قد صوّروا أيضًا، إضافة إلى ذلك، أسوار القدس وأسواقها.

لعل التركيز على صورة قبة الصخرة لفت الانتباه؛ كون أولئك المصورين لم يكونوا مسلمين، أو حتى مهتمين بالتراث الإسلامي تحديدًا، فغالبيتهم التقطت صورًا لمواقع أثرية غير دينية عند زيارتها مصر؛ إذ عادةً ما كان المصورون يتوجّهون إلى مصر وفلسطين، وأحيانًا إلى إسطنبول خلال الزيارة نفسها، وأظهرت صور مصر الأهرامات والقلعة، ولم تكن عادةً لمواقع دينية، مثل الأزهر أو المساجد الكثيرة مثل مسجد ابن طولون في القاهرة. وقد

يكون سبب اختيار المواقع تاريخيًا، يتعلق بالتراث الأثري في المنطقة، وهذا بالتأكيد سبب عند بعض المصوّرين. وقد يكون اختيار قبة الصخرة باعتبارها معلمًا بارزًا يظهر للعيان في القدس من عدد من الاتجاهات. ولم تكن المدينة قد امتدت عمرانيًا على نحو كبير خارج الأسوار بعد. لكن الوصف الذي قدّمه المصورون يضيف سببًا آخر - أعتقد أنه مركزي - يتعلق بالمخيّلة التاريخية والذاكرة الجمعية الأوروبية؛ فقد وُصِفَت قبة الصخرة بأنها مسجد عمر، وهذا يُذكّر العالم المسيحي بفتح القدس إبان حكم الخليفة عمر بن الخطاب وتوقيعه العهدة العُمرية وقراره بعدم الصلاة في كنيسة القيامة واختياره موقعًا قريبًا للصلاة، أسّس عليه مسجدًا حمل اسمه وهو في الحقيقة ليس موقع قبة الصخرة، إنما قرب كنيسة القيامة. وقد يكون هذا الحدث المعروف في العالم المسيحي عمومًا، والأوروبي خصوصًا في حالتنا هذه، السبب في اختيار قبة الصخرة موضوعًا للصور الأولى؛ كونها تتميز بعمارتها البديعة وسيطرتها على بانورامية القدس، بدلًا من تصوير مسجد عمر البسيط في عمارته، مقارنة بها. وقد يكون أيضًا لاعتقاد المصورين الخاطئ أن ما هو أمامهم لا بد من أن يكون مسجد عمر، نظرًا إلى اعتقادهم بأهمية مسجد عمر، مستنتجين أن أجمل مسجد في المدينة لا بد من أن يكون المسجد الشهير تاريخيًا بالنسبة إلى السردية المسيحية بشأن تسليم المدينة إلى عمر بن الخطاب.

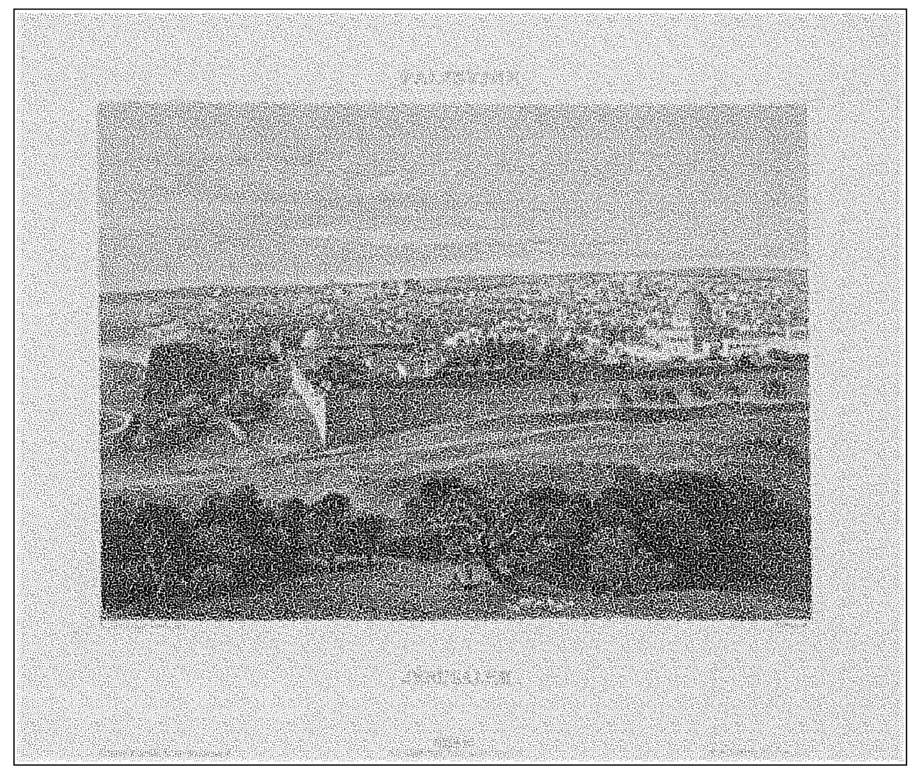
ولعل الوصف الآخر لقبة الصخرة وباحة الحرم القدسي الذي ظهر في صور عدة لاحقة (ينظر مثلًا: الصورة 1)، باعتبار المكان موقع هيكل سليمان، هو الأكثر دلالة على مخيال المصورين أو توقّعاتهم لرغبات زبائنهم. فالقدرة على رؤية موقع سُمّي "هيكل سليمان" - لعمارة يُعتقد أنها كانت في القدس قبل ما يقارب ثلاثة آلاف عام، وعدم القدرة على رؤية ما هو ماثل أمامهم، وهو المسجد الأكبر عُمرًا في العالم، أي قبة الصخرة التي يعود بناؤها إلى نهاية القرن السابع الميلادي، ولم تُهدم ويُعاد بناؤها كما حصل مع الكعبة مثلًا - دليل على عماء معرفي وفشل في تخطّي المخيلة التاريخية الأوروبية للنظر في ما هو غير متعلق بها؛ أي المخيلة التاريخية الإسلامية أو المقدسية. وحتى كنيسة القيامة، التي هي أهم موقع مسيحي في العالم قاطبة من ناحية تاريخية،

لا يبدو أنها حظيت بمكانة قبة الصخرة من ناحية عدد الصور التي التُقطت لها. وفي هذا السياق لا بد من أن نتذكر أن المشروع الصهيوني في تهويد القدس في أيامنا هذه يتبنّى اسم جبل الهيكل في وصف قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وهي تسمية حديثة نسبيًّا إذا ما قورنت بالتسمية الواردة في تعريف الصور المُبكرة.

الصورة (2-1)

رسم يستند إلى صورة من تصوير فيسكه

(يعود إلى عام 1842)*



* تعود صورة الداغيروتايب الأصلية إلى عام 1839. والصور المستخدمة في هذه الدراسة هي من المصادر التالية: مجموعة المؤلف الخاصة؛ مكتبة الكونغرس؛ متحف غيتي في الولايات المتحدة، ويرد مصدر كل صورة على حدة في الوصف.

المصدر: متحف غيتي في لوس أنجلوس.

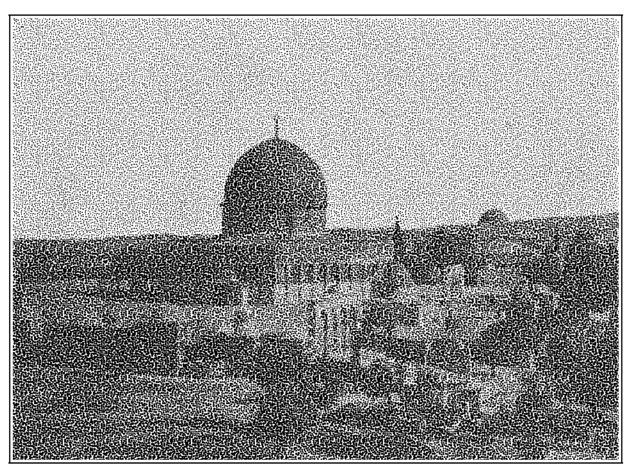
بطبيعة الحال، هناك أهمية كبرى لنا - بصفتنا باحثين في تاريخ القدس وفلسطينيين - في صور قبة الصخرة، حتى لو تجاهل المصوّرون، تمامًا، حقيقة أنها جزء من الحرم القدسي، وخصوصًا في تشكيل مخيلتنا التاريخية الخاصة بنا لطوبوغرافية القدس في القرن التاسع عشر. فتصحيح الوصف جزءٌ من وضع سرديتنا التاريخية في قلب أيّ سردية عن المدينة.

النمط التمثيلي الثاني الذي لاحظته في الصور المبكرة، وهو مرتبط بالنمط الأول، متمثّل في أن الصور المبكرة اتخذت المواقعَ موضوعات لها، من دون السكان؛ فتظهر القدس في الصور المبكرة خالية تقريبًا من السكان، بما في ذلك قبة الصخرة وباحات الأقصى وكنيسة القيامة والأسواق والبيوت وبوابات المدينة. فغالبية المواقع المهمة في المدينة التي لا بد من أنها كانت مكتظة بالسكان، سواء أكانوا بائعين أم مصلّين أم عابري سبيل، ظهرت مُقفرة من دون أناس فيها أو في محيطها، فكيف لا نرى مُصلّين في محيط المسجد الأقصى، ولا سيما أن الشعائر الإسلامية تتضمن خمسة مواقيت صلاة يوميًا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسواق والبيوت والأماكن الدينية الأخرى؟

يجدر بنا ألّا ننسى هنا أيضًا أن طرائق التصوير المبكرة كانت تتطلب وقتًا طويلًا نسبيًّا لفَتحَة عدسة الكاميرا من أجل التقاط الصورة، وكان يحتاج تعرّض المادة الكيماوية في داخل الكاميرا إلى ست دقائق في بداية الاختراع، لكن هذا الوقت اختُصر بفضل التطورات العلمية، وبات يحتاج، في نحو منتصف القرن التاسع عشر، إلى ما يقل عن ست ثوانٍ. ومع هذا، نجد أن بعض المصورين الذين زاروا الشرق والتقطوا صورًا في أماكن مختلفة، أظهروا القدس خالية، بينما وضعوا أشخاصًا في صور أهرامات الجيزة أو في مواقع أثرية أخرى في المنطقة. وخير مثال على ذلك هو المصور الفرنسي ماكسيم دو كامب الذي على الرغم من استخدامه طريقة مُبكرة، تتطلّب وقتًا طويلًا نسبيًّا في تعرّض ورق "النيغاتيف" للمشهد الماثل أمام الكاميرا؛ ما اضطّره إلى عدم تصوير مشاهد متحركة، فإنه أصّر على أن يضع شخصًا في صوره في مصر أمام المعالم الأثرية لإظهار عظمة أحجامها قياسًا على حجم الشخص الظاهر في الصورة.

الصورة (2-2)*

صورة قبة الصخرة من تصوير ماكسيم دو كامب على ورق "النيغاتيف" مطبوعة على ورق مطلي بالملح (عام 1849)

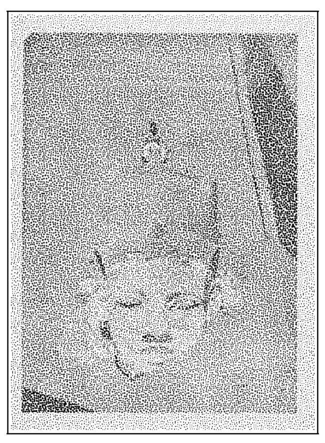


* يلاحظ انعدام أي شخص في الصورة.

المصدر: مؤسسة ومتحف بول جيتي.

الصورة (2-3)*

صورة أبو سمبل من تصوير ماكسيم دو كامب على ورق "النيغاتيف" مطبوعة على ورق مطلي بالملح (عام 1850)



* يلاحظ الشخص الجالس على رأس أبو سمبل بهدف إظهار حجم التمثال ذاته.

المصدر: متحف المتروبوليتن في نيويورك.

إذًا، لا يمكن أن نعزو غياب الفلسطيني عن صور بلده وحيّزه الاجتماعي إلى أسباب تقنية فحسب، وخصوصًا أن طرائق التصوير الفوتوغرافي اللاحقة كانت تُمكّن المصور من التقاط ما يريده؛ وهذا الأمر ليس مؤامرة سياسية بالمعنى الضيّق للكلمة، بل هو تعبير عن مُخيّلة المصوّرين الأوروبيين التاريخية، وهي الفكرة المشار إليها من قبلُ. ولعل قول المصوّر الأميركي إدوارد ويلسون (1838-1903)، الذي صوّر فلسطين في ثمانينيات القرن التاسع عشر، إنّ الفلاحين الذين صادفهم خلال زيارته مُنفّرون وغير متلائمين "مع طبيعة الأرض والمنطقة"[12]، يُزوّدنا بمثال مباشر عن طبيعة المُخيّلة الأوروبية - الدينية في هذه الحال.

لكن لا يعني غياب الفلسطيني عن صور وطنه غيابًا تامًّا، عمومًا، غيابًا عن الصور الفوتوغرافية غير البانورامية؛ إذ إنّ هناك عددًا من الأمثلة عن صور ظهر فيها أناس في القدس، لا بوصفهم ممثلين لحياة مجتمعهم الاجتماعية والثقافية، بل بوصفهم نماذج لأنماط البشر في المدينة المقدسة. فهناك أمثلة عدة من صور البورتريه - صور أشخاص في الإستوديو - وصور الاحتفالات الدينية المسيحية التي يظهر فيها بشر، فضلًا عن الصور المصممة خصوصًا لتوضيح فكرة توراتية أو إنجيلية ما، وهذا ما سنعرضه لاحقًا.

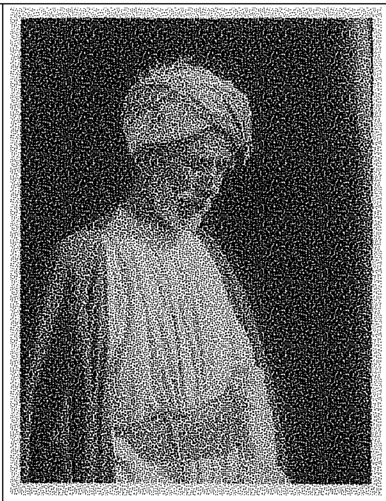
هناك عدد من الصور التي صُوّر فيها رجال دين مسيحيون أو يهود، وفي درجة أقل مسلمون، في صور إستوديو، مُعبّرين عن الجماعة التي يمثلونها، سواء أكانت الجماعة دينية أَم طائفة محدَّدة نُسِبوا إليها. وقدراجت هذه الصور في زمن متأخر نسبيًّا، بعد أن فتح مصورون أوروبيون أقاموا في الشرق محترفات تصوير في المنطقة. ومن المصورين الأوروبيين المقيمين في الشرق الذين التقطوا صور بورتريه لأشخاص وُصفوا بأنهم من القدس، الفرنسيان فيليكس بونفيس (Félix Bonfils) (1831-1885) وتانكراد دوماس (Tancrède Dumas) (1830-1905)، وهما مصوّران أقاما في بيروت وافتتحا فيها محترفين للتصوير، في العقد السابع من القرن التاسع عشر.

(12) Edwards L. Wilson, *In Scripture Lands: New Views of Sacred Places* (London: Forgotten Books, 2018), p. 265.

نقلًا عن:

John Davis, *The Landscape of Belief* (Princeton: Princeton University Press, 1996), p. 87.

الصورة (2-4)
رجل وامرأة وُصفا بالعرب في القدس
(صورة المرأة لتانكراد دوماس، وصورة الرجل لمصوّر غير معروف)



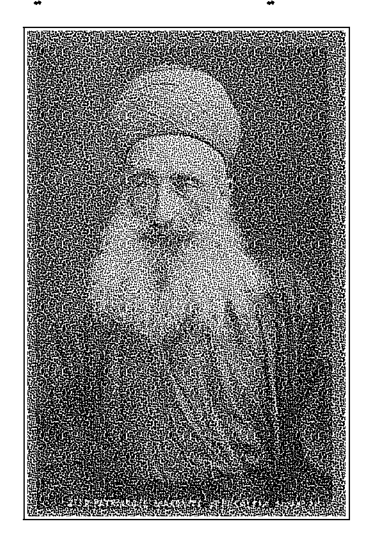


المصدر: مجموعة عصام نصار الخاصة.

لدى المصور بونفيس، على سبيل المثال، عدد من الصور لرجال وُصفوا بأنهم القادة الدينيون في القدس، ومنهم بطريركا الروم الأرثوذكس والموارنة وحاخام المدينة الأكبر. لكن من غير المؤكد أن الأشخاص الماثلين أمام عدسة المصور هم بالفعل أصحاب المناصب التي وُصفوا بها في النص المثبت على صورهم؛ إذ يظهر الشخص نفسه الذي وُصف بأنه حاخام القدس الأكبر في صورة بونفيس، في صورة أخرى وباللباس نفسه، وفي الإستوديو نفسه، بصفته حلّاج قطن في القدس، ويظهر من رقم التصنيف المتسلسل الذي استخدمه المصور للصورة، أن الصورتين أُخذتا في الوقت نفسه؛ إذ تحمل الصورة الأولى رقم 632، والثانية رقم 635. أما منصب بطريرك القدس الماروني الذي يظهر في صور دوماس، فهو منصب غير موجود أصلًا في المدينة؛ كون أتباع الطائفة المارونية قليلي العدد في فلسطين أصلًا.

الصورة (2-5)

بطريرك القدس الماروني (تصوير دوماس في نحو عام 1880)

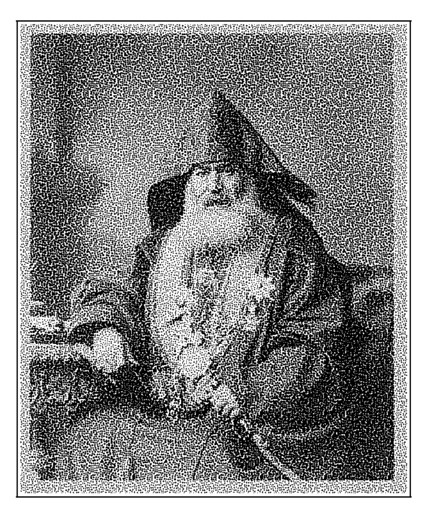


المصدر: المرجع نفسه.

الصورة (2-6)

البطريرك الأرمني هاراتيون فاهابيديان

(تصوير الأميركي كولوني في نحو عام 1900)

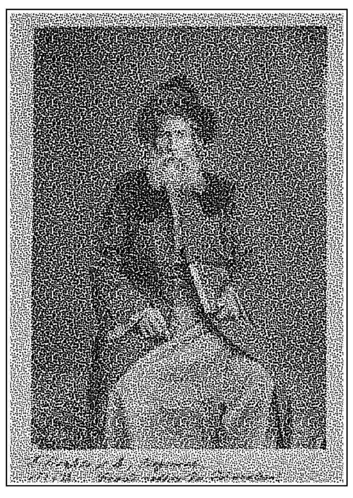


المصدر: مكتبة الكونغرس.

الصورة (2-7)

حاخام القدس الأكبر

(تصوير فيليكس بونفيس في نحو عام 1880)

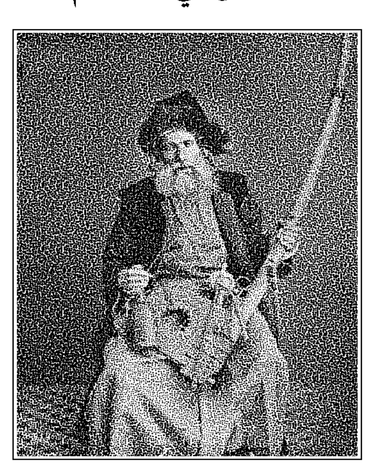


المصدر: مجموعة عصام نصار الخاصة.

الصورة (2-8)

حلّاج قطن في القدس

(تصوير بونفيس في نحو عام 1880)

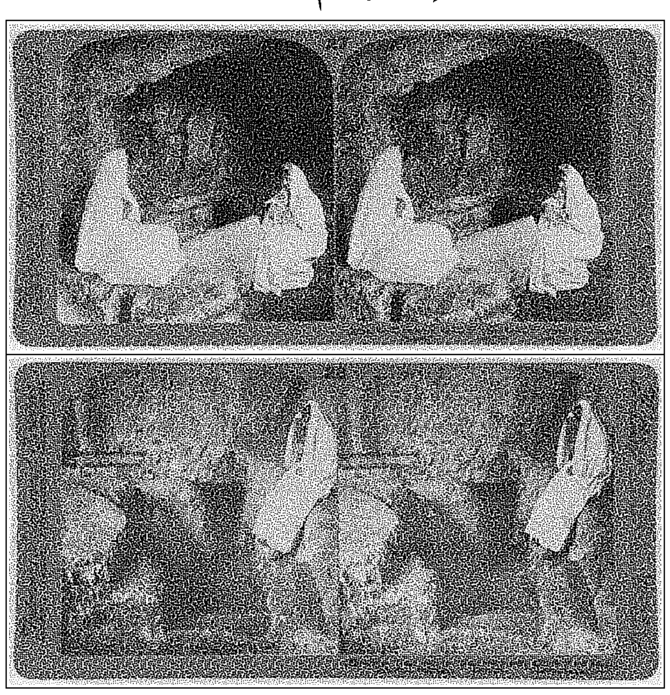


المصدر: المرجع نفسه.

وأحيانًا، نجد صورًا أخرى يظهر فيها أناس لا بوصفهم أبناء المدينة، بل بوصفهم نماذج للشخصيات الإنجيلية أو التوراتية. فهناك صور من الفترة نفسها تقريبًا، تُظهر أفرادًا في القدس وفي بيت لحم والناصرة، إما بصفتهم نماذج مباشرةً لقصص دينية، وإما أن الصور تستحضر السرد الإنجيلي. فهناك عدد من الصور التي وُزّعت تجاريًا عبر شركات أميركية، تستخدم تقنية "الإستيريوسكوب" (Steroscope)، أي التقنية التي تستخدم الصورة نفسها مع فوارق بسيطة؛ بحيث يُنظر إليها عبر عدسات مثبتة على نوع من المنظار، كي تظهر للمشاهد ثلاثية الأبعاد، وتظهر فيها امرأة، أو اثنتان جالستان أمام مغارة، تستحضر مشهد المريمَيْن - العذراء والمجدلية - أمام قبر المسيح الفارغ. ويظهر عادة في خلف الصور التي من هذا النوع وصف للمشهد وإشارة إلى النص الإنجيلي الذي تستحضره الصورة.

الصورة (2-9)

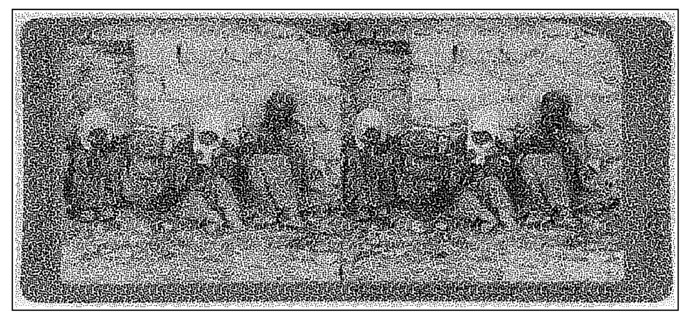
"إستيريوسكوب" لنساء أمام قبر المسيح من شركة أندروود وأندروود (إصدار عام 1900)



المصدر: مجموعة الإستريوسكوب المسماة "على خطى المسيح" من مجموعة عصام نصار الخاصة.

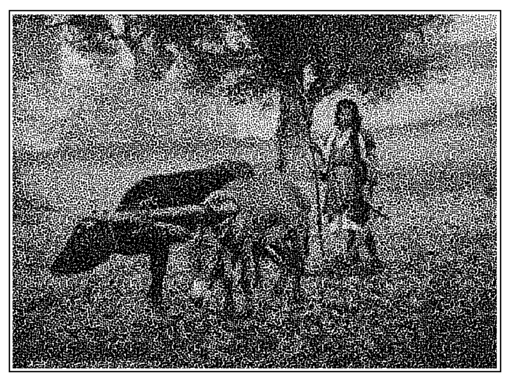
وهناك مشاهد أخرى أيضًا، يظهر فيها حجاجٌ في مناسبات دينية، في مواقع إنجيلية أو توراتية، باعتبارها مثلًا عن عدد الحجاج الكبير أمام كنيسة القيامة في أسبوع عيد الفصح، أو عن المصلين اليهود أمام "حائط المبكى"، كما تصفه التفسيرات الظاهرة على سطح الصور. وكذلك الأمر، فإن أغلب المصورين في القرن التاسع عشر حرصوا على تصوير مرضى البَرَص، تذكيرًا بالنص الإنجيلي الذي وصف قدرة المسيح على شفاء هذا المرض.

الصورة (2-10)
صورة "إستيريوسكوب" لمرضى بُرْص في القدس
من مجموعة على خُطى المسيح من شركة أنْدروود وأندروود
(إصدار عام 1900)



المصدر: المرجع نفسه.

الصورة (2-11)
القاضي شمغار - بحسب الوصف
(المصوّر غير معروف)



المصدر: على شبكة الإنترنت في: https://bit.ly/2ZSyT07

خاتمة: استعمار فلسطين صُوَريًّا

ليست الصور المشار إليها إلّا نماذج قليلة العدد، لكنها تتكرر على نحو لافت عند غالبية مصوري تلك الفترة. وليس غرض هذه الدراسة إجراء مسح شامل لكل الصور، لكننا اكتفينا بأمثلة مُحدّدة تشير إلى طبيعة المُخيّلة الأوروبية للقدس التي مَحَت الفلسطيني المقدسي من مدينته. وحتى عندما ظهر في الصور، فإنه لم يظهر بصفته جزءًا من الطوبوغرافيا الاجتماعية للمدينة، بل من جهة استدعاء ذاكرة جماعية دينية. بمعنى آخر، فإن المُخيّلة المنتجة للصور والسوق المستقبلة لها لم تريَا في القدس مدينةً حيّةً، بل موقعًا دينيًا شديدَ الارتباط بالتاريخ والذاكرة الجمعية الأوروبية. والنتيجة أن الصور ربما تكون قد أدّت دورًا في تشكيل مُخيّلة استعمارية ترى فلسطين أرضًا بلا شعب، حتى قبل أن تُطلق الحركة الصهيونية هذا الشعار بعقود. وبالطبع، ليس المقصود بذلك أنّ المصوّرين كانوا صهيونيين بالمعنى الحديث للمصطلح، بقدر ما يشير إلى غياب الوعي الأوروبي حول سكان الأرض المقدسة، بصفتهم جماعة تنتمي إلى البلد ولها مجتمع، الأمر الذي ربما يكون قد ساهم، على نحو غير مباشر، في عملية تناسي الوجود الفلسطيني، باعتباره عاملًا كان يجدر تذكّره في سياق المشروعات السياسية ووعود إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كما هي الحال مع وثيقة آرثر بلفور (تشرين الثاني/ نوفمبر 1917) المعروفة بالوعد الذي تحدث عن الحق القومي لليهود والحقوق الدينية لغير اليهود، من دون ذكرهم بالاسم، أو الإشارة إليهم بأنهم يشكّلون شعبًا أو جزءًا من شعب أصيل في المنطقة.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تتحدث عن تمثيل القدس في الصور المُبكرة، فإننا نجد الصور نفسها تُستخدم حتى يومنا هذا في سياق النشاط الصهيوني المسيحي، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأميركية، وأحد الأمثلة نجده في استخدام الصورة (11-1) لفلاح فلسطيني يحرث الأرض، وهي للمصور دوماس المشار إليه سابقًا، باعتبارها للقاضي شمغار الذي - بحسب الرواية الدينية اليهودية الواردة في سفر القضاة - استخدم عصاه لقتل ستمئة فلستي، وكأن التصوير الفوتوغرافي كان موجودًا آنذاك[13].

(13) ينظر استخدام الصورة في:
"Reuben's Sin Caused A Great Loss," Preachbrotherbob, 25/8/2013, accessed on 15/7/2020, at: https://bit.ly/399pCDO

إن استخدام صور أفراد عاديين، في حياتهم العادية، وتصويرهم كأنهم شخصيات توراتية، هي عملية تشييء للفلسطيني، أو تصنيم له، عبر نزع صفته الشخصية عنه بوصفه موضوعًا للصورة وتحويله إلى آخر يرتبط بمُخيّلة ليست مُخيّلة الفلسطيني. ولربما الأهم أن هذه العملية تتضمن تحوّل الفلسطيني إلى جزء من المشهد المكاني، تمامًا مثل الأشجار أو الحجارة، وليس جزءًا من المشهد الاجتماعي للبلد أو المدينة. والمقصود بالصنمية، في هذا السياق، هو النظر إلى شيء ما، أو موضوع ما، باعتباره تجسيدًا لموضوع آخر.

وفي زمننا هذا، على الرغم من استخدامات الصور الواسعة وانتشارها عبر وسائل الاتصال والصحافة والشبكة العنكبوتية، فإنها ما زالت تُستخدم في الدعاية الصهيونية عن القدس بطريقة تشبه ما برز في المعاني المبكرة للصورة، وليس عبر إعادة تعريف الصور القديمة - وهو شائع في المتاحف الإسرائيلية ومواقع الإنترنت - فحسب، بل أيضًا عبر عرض بلدية الاحتلال بعض الصور على أسوار القدس مثلًا، في مناسبات سياسية إسرائيلية، مثل ذكرى احتلال المدينة في عام 1967 - ويسمّونها ذكرى توحيد المدينة - أو في مناسبات دينية يهودية ترتبط بالمدينة أو ما يسمى احتفال أضواء القدس[14]. وبالطبع تحتفي الصور المستخدمة في هذه الحالة كلها، ومن دون استثناء بالتراث اليهودي للمدينة، تاركة تراث الأديان الأخرى والوجود الفلسطيني بذاته خارج الصور.

تمثيل القدس في وقتنا الراهن في سياق الخطاب الصهيوني ليس في لبّ موضوع هذه الدراسة، لكن ما أشرنا إليه سابقًا يُعاد إنتاجه بصورة أقبح في السرد البصري الصهيوني المتخفي. وبناءً عليه، فإن الادعاء المتمثل في أن المُخيّلة الاستعمارية الأوروبية في القرن التاسع عشر وجدت استمراريتها عبر تبنّيها من المُخيّلة الصهيونية الحالية، وأنّ القدس التي أُعلن عنها على أنها عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي الأبدية من دولة الاحتلال، واعترفت الولايات المتحدة بذلك حديثًا، استُعمرت بالمُخيّلة والنص أولًا، والآن تُستعمَر في الواقع. وإن كانت صور القرن التاسع عشر قد أشارت إلى الأمكنة المختلفة

---

(14) تمكن رؤية الصور على شبكة الإنترنت في مواقع إسرائيلية عدة، منها:
Lights In Jerusalem, accessed on 15/7/2020, at: https://bit.ly/3jt3c5k

بأسمائها التوراتية، مثل المسجد الأقصى بأنه موقع الهيكل، فإن الاسم المعتمد إسرائيليًا، وحتى عالميًا، في أيامنا هذه هو جبل الهيكل، أو في أحسن الأحوال جبل الهيكل - المسجد الأقصى.

في الختام، يمكننا أن نستنتج أن صور القدس المُبكرة أظهرت اهتمام الأوروبيين بالمدينة على نحو كبير، لكن ليس بسكانها بما هم عليه؛ وبذلك ساهمت في تشكيل مُخيّلة للمدينة تربطها أساسًا بالتاريخ الأوروبي، وليس بتاريخ المنطقة. فهي مدينة التوراة والإنجيل، وليست مدينة من فيها؛ الذين وإن ظهروا في الصور فظهورهم عابر، مثلما أنهم بالنسبة إلى المُخيّلة الأوروبية عابرون على المدينة، أو ليسوا أكثر من بدو رُحّل استقروا في مدينة ليست لهم، أو محتلين أتراك - باعتبار أن القدس كانت تحت حكم الدولة العثمانية - أو حجاج مرّوا بالمدينة. وهذا ربما يعكس ما أشار إليه بشارة دوماني؛ فكلما ازداد الاهتمام بفلسطين، قلَّ الاهتمام بالفلسطينيين، وكأنّ الموضوعين منفصلان، أو لا علاقة لأحدهما بالآخر. ولعل الشعار الصهيوني المبكر الذي يقول إن فلسطين أرض بلا شعب، كان قد تشكّل إلى درجة ما في مُخيّلة الأوروبيين، وربما بمساهمة - ولو ضئيلة - من الصور الفوتوغرافية. وبكلمات دوماني، فإن "القدرة الخارقة على اكتشاف الأرض من دون اكتشاف الشعب قد تطابقت على نحو مثالي مع الرؤية الصهيونية المبكرة، ففلسطين - والقدس في حالتنا هذه - كانت الأرض المقدسة التي تنتظر استعادتها"[15].

المراجع

1 - العربية

نصار، عصام. **لقطات مغايرة: فلسطين في التصوير الفوتوغرافي المبكر، 1850-1948.** بيروت/ رام الله: مؤسسة عبد المحسن القطان، 2005.

---

(15) الاقتباسات من بشارة دوماني ترجمت بتصرف من الصفحتين 6 و7 من دراسته المنشورة في **مجلة الدراسات الفلسطينية** بالإنكليزية، ينظر:
Beshara B. Doumani, "Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History," *Journal of Palestine Studies*, vol. 21, no. 2 (Winter 1992), pp. 5-28.

2 - الأجنبية

Bankston, John. *Louis Daguerre and the Story of the Daguerreotype*. London: Mitchell Lane Publishers Inc., 2004.

Bouchard, Donald F. (ed.). *Michel Foucault, Language Counter-Memory, Practice: Selected Essays and Interviews*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1977.

Doumani, Beshara B. "Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History." *Journal of Palestine Studies*. vol. 21, no. 2 (Winter 1992).

Halbwachs, Maurice. *On Collective Memory*. Lewis A. Coser (ed. & trans.). Chicago/London: University of Chicago Press, 1992.

Davis, John. *The Landscape of Belief*. Princeton: Princeton University Press, 1996.

Kossoy, Boris. *The Pioneering Photographic Work of Hercule Florence*. New York: Routledge, 2018.

Nassar, Issam. *European Portrayals of Jerusalem: Religious Fascinations and Colonial Imaginations*. New York: Edwin Mellen Press, 2006.

Perez, Nissan. *Focus East: Early Photography in the Near East, 1839-1885*. New York: Harry N. Abrams, Inc., Publishers, 1988.

Said, Edward. *Orientalism*. London/Yew York: Vintage Books, 1979.

Schwartz, Joan M. "The Geography Lesson: Photographs and the Construction of Imaginative Geographies." *Journal of Historical Geography*. vol. 22, no. 1 (January 1996).

Soffer, Reba N. "The Conservative Historical Imagination in the Twentieth Century." *Albion: A Quarterly Journal Concerned with British Studies*. vol. 28, no. 1 (Spring 1996).

Tachtenberg, Alan. *Classic Essays on Photography*. New Haven, CT: Leete’s Island Books, 1990.

Talbout, William Henry Fox. *Photographs from the J. Paul Getty Museum*. Los Angeles: Getty Publications, 2002.

White, Hayden. *Metahistory: The Historical Imagination in Nineteenth-Century Europe*. Baltimore/London: The Johns Hopkins University Press, 1973.

Wilson, Edwards L. *In Scripture Lands: New Views of Sacred Places*. London: Forgotten Books, 2018.

الفصل الثالث

قراءة في النظرة الصهيونية
إلى المنطقة الشرقية في الأقصى
ومشروعات السيطرة عليه وتقسيمه

عبد الله معروف عمر

كانت القدس، ولم تزلْ، محطةً أساسيةً لأيّ صراع في منطقة الشام والمنطقة التي يُصطلح عليها "الشرق الأوسط"؛ إذ شهدت هذه المدينة المقدسة عشرات حالات الاحتلال والحروب والمعارك للسيطرة عليها منذ فجر التاريخ حتى اليوم، ولا يستبعد أن تبقى كذلك طوال التاريخ الإنساني، ولا يمكن فهم الصراع في هذه المدينة من دون النظر إلى بعده الديني، إضافةً إلى بعده الحضاري والتاريخي. وتنبع أهمية المدينة أساسًا من أنها مدينة ذات أهمية دينية وروحية، ولا يمكن في أيّ حال، نزع هذه الصفة عنها. لذلك، حين يدور الصراع حول المناطق المقدسة فيها، يكتسب أهميةً خاصة وطابعًا مغايرًا لأشكال الصراعات على الأرض والموارد التي تنتشر في مناحي الأرض المختلفة.

مع الاحتلال الإسرائيلي لشرق مدينة القدس، حيث الأماكن المقدسة - خاصةً المسجد الأقصى المبارك - في عام 1967، برزت قضيته بوصفها واحدة من أعقد القضايا وأكثرها صعوبة في وجه تحقيق المشروع الصهيوني في المدينة، ودأبت سلطات الاحتلال على محاولة تغيير الوضع القائم في المسجد على نحو تدرّجي، متجنّبةً الاصطدام المباشر بالحساسية الإسلامية

التي يُمثّلها، والتي أثبتت أنّ في إمكانها لمّ الشمل العربي وتوحيد الصف الفلسطيني في وجه الاحتلال في أي لحظة.

في ظل هذه المعادلة الشائكة، التفتت سلطات الاحتلال في الآونة الأخيرة إلى محاولة تثبيت وجودها في المنطقة الشرقية، وتحديدًا في المسجد الأقصى، وذلك لعدة اعتبارات دينية وسياسية وجغرافية، بضغطٍ من الجماعات اليهودية المتطرفة، أو ما يُطلق عليه اصطلاحًا "جماعات المعبد" المتطرفة التي تنضوي اليوم إلى ما يُسمى "اتحاد منظمات المعبد"، والتي تبرز بقوة في هذا المجال وتحاول الضغط للإسراع في توجيه البوصلة الإسرائيلية نحو حسم قضية المسجد الأقصى. وفي هذا الجانب، لا بد من فهم أصول هذا الصراع وطبيعة النظرة اليهودية إلى المنطقة الشرقية في المسجد الأقصى، وخاصةً باب الرحمة، وكيفية محاولة جماعات المعبد المتطرفة ترجمة هذه النظرة إلى واقع على الأرض؛ ما يُعيدنا إلى أهمية البحث في أصول أيديولوجية المنطقة الشرقية لدى هذه الجماعات، وعلى رأسها فكرة المسيح المُخلّص (المشيح) التي تنبع منها أهمية باب الرحمة والمنطقة الشرقية للأقصى عمومًا.

لذلك، تبحث هذه الدراسة في أصول النظرة اليهودية إلى هذه المنطقة وتطوّرها وكيفية تطبيقها لدى الحكومة الإسرائيلية وجماعات المعبد المتطرفة التي تملك رصيدًا مهمًّا في السياسة الإسرائيلية، خاصةً مع تصاعد اليمين المتطرف في دولة الاحتلال، وتمكُّنِ هذه الجماعات من إحداث تأثير في الكنيست والحصول على دعم مباشر من بعض أعضاء الحكومة.

أولًا: المسيح المنتظَر والمعبد في العقيدة اليهودية

تنبع فكرة المسيح المُخلّص عند اليهود من النص التوراتي الذي ورد في سفر إشعياء (الأصحاح الحادي عشر: 1-10)؛ إذ تتكلم الفقرات التي وردت في هذا الأصحاح على فكرة إرسال المخلص من دون أن تذكره بهذا الاسم. غير أنّ لفظ المسيح (أو "المشيح" بالعبرانية) جاء فعليًّا من ربط بدايات الأحرف العبرية لأربع فقرات تتكلم عليه بأسماء مختلفة في التوراة، فقد ورد اسم "مناحيم" في النص العبري في مراثي إرميا (الأصحاح الأول: 16)، وورد اسم

"شيلوه" في سفر التكوين (الأصحاح التاسع والأربعين: 10)، واسم "يانون" في المزامير (الأصحاح الثاني والسبعين: 17)، واسم "حنينا" في إرميا (الأصحاح السادس عشر: 13). ومن ثمّ، جُمعت الحروف الأولى من هذه الأسماء لتصبح "م ش ي ح" (مشيح)[1]. وتحفل الكتابات الدينية اليهودية في شروح التوراة بالكثير عن هذه الشخصية المحورية، وتُنسب إليها فكرة إتمام العهد الإلهي الذي بين الله وإبراهيم. وتعتمد فلسفة العهد في الديانة اليهودية، إلى حدٍّ بعيد، على هذه الشخصية؛ إذ تقوم فكرة شعب إسرائيل، أو شعب الله، على أساس أنّ الله أعطى إبراهيم عهدًا كان تجَلِّيه من ناحية إبراهيم هو محاولة ذبح ولده إسحاق - بحسب العقيدة اليهودية - على جبل موريا الذي يقوم عليه اليوم المسجد الأقصى المبارك، وتحديدًا على الصخرة التي تقع داخل قبة الصخرة. ويتمثل العهد من ناحية الله بتكثير أبناء إبراهيم واختيار نسله من إسحاق لحمل رسالة التوحيد وإقامة الشريعة في الأرض، انطلاقًا من الأرض الموعودة (أو ما يُسمى في الأدبيات "أرض الميعاد")؛ ومن هنا تأتي فكرة خروج موسى ببني إسرائيل من مصر إلى القدس لإتمام وعد الله وعهده لإبراهيم. وخلال تلك الرحلة تنزل التوراة التي هي - بحسب الفهم اليهودي - كلمة الله الوحيدة للبشر وعهده المكتوب إلى شعبه، والتي كان لا بد من الوصول بها إلى منطقة الذبح لتتكلل فكرة العهد الأبدي بين الله وشعبه بأن يبني بيته المقدس على صخرة بيت المقدس ويسكن مع شعبه هناك[2]. وكي يتم هذا الأمر آخر الزمان، يأتي المسيح ليُقيم العدل والتوحيد مع بني إسرائيل، لتبدأ معه الحياة الأبدية ويستكمل العهد نهائيًّا بأن يسكن الله مع شعبه إلى الأبد.

يمكن أن نلاحظ، إذًا، أنّ فكرة المسيح المُنتظَر عند اليهود ترتبط، إلى حدٍّ بعيد، بفكرة البيت المقدس - أي المعبد - اليهودي الذي يُمثل في النظرة اليهودية المكان الذي سيكون منطلقًا للوصول إلى ذروة فكرة العهد الأبدي بين الله وشعبه في آخر الزمان. ومن هنا تنبع أهمية موقع المعبد في الرؤية اليهودية للمسيح المُنتظَر وأحداث آخر الزمان.

---

(1) نبيل أنسي الغندور، **المسيح المخلص في المصادر اليهودية والمسيحية** (الجيزة: مكتبة النافذة، 2007)، ص 13.

(2) عبد الله عمر، **المدخل إلى دراسات بيت المقدس** (عمّان: مؤسسة الفرسان، 2018)، ص 148.

تجدر الإشارة هنا إلى أن لدى اليهود عمومًا نظريات مختلفة في كيفية نزول المسيح وعلاقته بالمعبد؛ إذ يرى بعضهم أنّ المعبد يُبنى أولًا، ثم يظهر المسيح، ويرى آخرون أنّ المعبد ينزل من السماء مع ظهور المسيح، ويرى غيرهم أنّ المعبد لا بد من أن يُبنى ثم يدمّر مرةً أخرى، فتدخل البشرية في مرحلة الاختبار الصعبة النهائية التي يُمهَّد من خلالها لظهور المسيح(3). وأيًّا كانت هذه النظريات، فإنها تكاد تدور حول الفكرة نفسها تقريبًا، وهي فكرة ارتباط المعبد بالمسيح على نحو أو آخر.

ثانيًا: المنطقة الشرقية وباب الرحمة وعلاقتهما بالمسيح

تمثّل منطقة المسجد الأقصى الشرقية الواجهة الأوسع، ولعل هذا هو السبب الذي جعل البناء الأموي فيها يقتصر على باب الرحمة تحديدًا؛ إذ لا تُغطّى قبة الصخرة من الجهة الشرقية بأيّ بناءٍ يمكن أن يغطي شكلها المميز عندما ينظر المرء إلى مدينة القدس من جبل الزيتون. والناظر اليوم من الجبل إلى تلك الجهة، يُلاحظ أنّ أشجار الزيتون والصنوبر تغطي المنطقة الشرقية كلّها تقريبًا. غير أنّ هذه الحال لم تكن في العهد الأموي حين بُني المجمع الكبير الذي يُمثل المسجد، والذي كان في ذلك الوقت يشمل قبة الصخرة والجامع القبلي والأسوار والبوابات (ولا سيما باب الرحمة)، إضافةً إلى التسوية الجنوبية للمسجد التي كانت توصل إلى القصور الأموية من الناحيتين الجنوبية والجنوبية الغربية.

يشير الباحث الأثري هيثم الرطروط إلى أنّ الأرضية الطبيعية في ذلك الوقت كانت منخفضة مقارنةً بما هي عليه اليوم على نحو ملحوظ، وكانت تساوي تقريبًا الأرضية التي يقوم عليها مبنى باب الرحمة، والتي تساوي تقريبًا اليوم أرضية المُصلّى المرواني (التسوية الشرقية)(4). ولعل اكتشاف جزء من

---

(3) Rivkah Lambert Adler, "Will God or the Messiah build the Third Holy Temple?," Israel365 News, 27/7/2015, accessed on 19/4/2019, at: http://bit.ly/2lEuXyo

(4) Haithem Fathi Al-Ratrout, *The Architectural Development of al-Aqsa Mosque in Islamic Jerusalem in the Early Islamic Period: Sacred Architecture in the shape of the 'Holy'* (Dundee: Al-Maktoum Institute Academic Press, 2004), p. 267

قوس أثري أموي، أثناء عمليات فتح البوابات الشمالية للمصلى المرواني في عام 2000، يشير بوضوح إلى وجود رواق كان يمتد على السور الشرقي بين باب الرحمة والتسوية الشرقية(5). ويشير مجير الدين العليمي، في وصفه المسجد الأقصى في زمنه، إلى أنّ هذا المكان كان مزروعًا بأشجار الزيتون القديمة، وإلى أنه كان يظهر فيه آثار لبقايا رواق قديم(6). ويذكر أنه يوجد في هذا المكان آثار من حجارة قديمة، وتحديدًا باب مسدود بالحجارة في مقابل درج ساحة قبة الصخرة الشرقي (وهو باب الجنائز)(7)، ولا يوجد لهذا الباب أثرٌ اليوم من داخل المسجد، بل تمكن رؤية آثاره من خارج المسجد في مقبرة باب الرحمة. ومن خلال المقارنة بين مستوى الأرضية داخل السور وخارجه، يتبيّن بوضوح أنه يقع الآن تحت الأرضية الحالية للمسجد؛ ما يعني أنّ المنطقة الشرقية في عهد مجير الدين العليمي - أي في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي - قبيل بداية حكم الدولة العثمانية في القدس، كانت لا تزال منخفضةً أكثر من مستواها الحالي. ويذكر العليمي في زمانه أنّ باب الرحمة كان فيه بوابتان مغلقتان، ويقصد بهما البوابتين الداخليتين المعروفتين باسم "باب الرحمة" و"باب التوبة". والظاهر من كلامه أن البوابتين لم تكونا مغلقتين بالحجارة مثل باب الجنائز؛ إذ يقول: "وهما الآن غير مشروعين"(8)، وهو أمرٌ يدلّ على أنّ البوابات الخشب كانت موجودة، لكنها لم تكن مفتوحةً للناس. كما يشير العليمي في هذا الموضوع إلى مسألة تتعلق باعتقاد المسيحيين في باب الرحمة: "[...] وأنهما لا يفتحان حتى ينزل السيد عيسى بن مريم عليه السلام"(9)؛ ما يشير إلى معرفة العليمي بالعقيدة المسيحية المتعلقة بباب الرحمة، التي هي في الحقيقة مأخوذة عن العقيدة اليهودية في المكان المتعلقة بالمسيح.

---

(5) Ibid., pp. 394-397.

(6) لعله الرواق الذي اكتُشف جزء منه في أعمال بوابات المصلى المرواني في عام 2000.

(7) مجير الدين الحنبلي العليمي، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، إعداد وتحقيق ومراجعة محمود عودة الكعابنة، إشراف محمود علي عطا الله، مج 2 (عمّان: مكتبة دنديس، 1999)، ص 69.

(8) المرجع نفسه، ص 68.

(9) المرجع نفسه.

يذكر الرحالة الإدريسي أنّ باب الرحمة كان يفتح في فترة الاحتلال الفرنجي مرةً واحدةً في العام في "عيد الزيتون"[10]. ويتّفق معه الرحالة الألماني ثيودريك، الذي يذكر أنّ هذه البوابة تُغلق "بجدار، وتُفتح يوم أحد السعف"[11]؛ ويشير "عيد الزيتون" و"أحد السعف" إلى عيد الفصح لدى الطوائف المسيحية. ويمكن بذلك فهم فكرة فتح باب الرحمة في ذلك الوقت تحديدًا؛ إذ إنّ ذلك يرجع إلى إيمان المسيحيين بأنّ المسيح دخل إلى القدس من هذا الباب في آخر عيد فصح حضره قبل حادثة الصلب. وهذا يتفق مع ما ذكره العليمي من فكرة فتح البوابات لدخول المسيح مرة أخرى. كما يذكر الرحالة الأوروبي سايولف، هذا الباب باسم "البوابة الذهبية"[12].

الملاحظ في هذه النصوص أنّ باب الرحمة يرتبط عند المسيحيين بفكرة دخول المسيح إلى أرض المعبد من هذا الباب، وهو في الحقيقة مبدأ لا بدّ من أن يكون مبنيًّا على أساس ديني يهودي، باعتبار أنّ فكرة المسيح في الديانة اليهودية هي الأساس الذي اعتمدته الديانة المسيحية في فكرة المسيح عيسى نفسه. ويرجع الخلاف الأكبر بين اليهود والمسيحيين إلى رفض اليهود الاعتراف بأنّ عيسى هو "المسيح المنتظر"، ومن هنا يتبيّن أنّ الأصل في الفهم المسيحي لفكرة منطقة المسجد الأقصى لا يختلف عن الفهم اليهودي إلا في نقطة واحدة؛ هي اعتقاد المسيحيين أنّ موضوع المسيح تمّ، وأن المسيح ظهر بالفعل، ومن ثمّ فإن ظهوره المقبل سيكون مرة ثانية، وليس المرّة الأولى. وهذا ما أكده "الفرنجة" في طريقة تعاملهم مع هذا الباب؛ إذ كان يُغلق في زمانهم ويُفتح مرةً واحدةً في العام، في العيد المرتبط بفكرة دخول المسيح إلى القدس

---

(10) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسيني الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مج 1 (بيروت: عالم الكتب، 1989)، ص 358.

(11) Theoderich Wirzburgensis, *Theoderich's Description of the Holy Places: Circa 1172 A.D. (Palestine Pilgrims' Text Society. Library)*, vol. 5 (London: PPTS, 1896), p. 5.

(12) Seawulf, *The Pilgrimage of Seawulf to Jerusalem and the Holy Land*, vol. 4 (London: PPTS, 1892), p. 17.

هناك من يرى أنّ تسمية هذا الباب باسم "الباب الذهبي" ترجع إلى فهمٍ ديني له متعلّقٍ بفكرة المسيح ودخوله أرض المعبد من هذا المكان، في حين يرى آخرون أنّ هذه التسمية ترجع إلى أنّ الباب كان مصفّحًا بالذهب من الداخل في العهد الأموي، لكن لا سبيل إلى التأكد من هذه المعلومات عمومًا.

آخر مرة؛ ما يعني أنّ مصدرهم الديني لهذا الفهم كان النص الديني اليهودي نفسه.

نخلص من ذلك إلى أنّ فكرة المسيح المخلص - على مركزيتها في الديانة اليهودية - ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمنطقة المسجد الأقصى الشرقية، وبباب الرحمة تحديدًا؛ ما يعني أنّ هذه المنطقة تختلف في النظرة اليهودية إليها عن باقي المناطق في المسجد، ولعله لا يُجاريها في الأهمية إلا منطقة الصخرة التي تُعدّ عند اليهود ذروة المواقع المقدسة في تصوّرهم للمعبد. بل لعل الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي كان يشير في الحقيقة إلى المنطقة الشرقية والسور الشرقي - لا السور الغربي للأقصى - في وصفه صلاة اليهود في العهد الصليبي الوسيط؛ إذ يذكر أنّ الحائط الغربي يقع عند باب الرحمة(13)، وهذا غير دقيق، لأنّ باب الرحمة يقع في الحائط الشرقي، لا الغربي. ويبدو أنّ بنيامين التطيلي خلط الجهات، مع تركيزه على باب الرحمة، خاصةً أنه وصف المكان مباشرة مع وصفه باب الأسباط الذي يقع شرق البلدة القديمة في القدس. وهذا قد يشير في الحقيقة إلى أن اليهود كان يهتمون منذ زمن طويل بالجهة الشرقية للمسجد، كما اهتموا لاحقًا بحائطه الغربي. وأورد لوينبرغ ما يُبيّن أنّ اليهود كانوا يُصلّون عند الحائط الشرقي في القرن الرابع عشر الميلادي، أي في العهد المملوكي(14). وقد أصدر السلطان العثماني سليمان القانوني فرمانًا سمح فيه لليهود بالتعبد عند الحائط الغربي للأقصى(15).

ثالثًا: الأموات ومقبرة باب الرحمة

الواقع أنّ هناك مسألةً يمكن أن تُفسّر انتقال اليهود للصلاة في الناحية الغربية بدلًا من الناحية الشرقية من المسجد الأقصى، وذلك بسبب وجود مقبرة باب الرحمة خارج سوره الشرقي؛ إذ يعتقد اليهود أنّ جسد الميت يُصبح

(13) *The Itinerary of Rabbi Benjamin of Tudela*, A. Asher (trans. & ed.), vol. 1 (London And Berlin: A. Asher & Co., 1840), p. 70, accessed on 7/11/2019, at: https://bit.ly/2Cug3zW

(14) F. M. Loewenberg, "Where Jerusalem Jews Worship: Tracing the Changing Location of the 'Holiest' Site in Judaism," *Hakirah the Flatbush Journal of Jewish Law and Thought*, vol. 16 (Winter 2013), p. 217.

(15) Ibid., p. 223.

نجسًا (سفر العدد، الأصحاح التاسع عشر: 11-14)، ولذلك فإنهم يعتبرون أنّ المرور من المقابر في اتجاه المنطقة المقدسة لا يجوز. وبناءً عليه، يُفترض أن يكون الوصول من الناحية الشرقية إلى منطقة المعبد (التي يقصدون بها المسجد الأقصى) عبر جسر[16]. وفي الحقيقة، هذا ما يمكن أن يُفسر الحراك الإسرائيلي نحو محاولة السيطرة على مقبرة باب الرحمة والقضاء عليها.

تُعدّ مقبرة باب الرحمة من أقدم المقابر الإسلامية في القدس، وتُعرف شعبيًّا بوجود قبرين ينسبان إلى اثنين من أصحاب النبي، هما: عبادة بن الصامت، وشداد بن أوس. ولا تزال هذه المقبرة مستخدمةً في القدس إلى اليوم، إضافةً إلى المقبرة اليوسفية المقابلة لها من الناحية الشمالية، ومقبرة الساهرة شمال المدينة، والمقابر الأخرى المحلية في الأحياء المختلفة.

من ثمّ، يستدعي التصوّر اليهودي لأهمية المنطقة الشرقية إزالةَ مقبرة باب الرحمة، لأنّ فكرة قدوم المسيح وبناء المعبد كلها قائمة عمومًا على فلسفة الطهارة. وبناءً عليه، تُعتبر مقبرة باب الرحمة عائقًا دينيًا أمام تطبيق فلسفة المسيح المُخلّص ودخوله البيت المقدَّس من الباب المخصص له في الناحية الشرقية. وهذه المعاني مجتمعة لا بد من إدراكها لدى دراسة طبيعة التحرك الذي تقوم به جماعات المعبد المتطرفة والحكومات الإسرائيلية اليمينية في المنطقة الشرقية للمسجد الأقصى.

رابعًا: الصراع على المسجد الأقصى في العصر الحديث

مع دخول القوات البريطانية القدس بقيادة الجنرال إدموند أللنبي، وسيطرتها على المدينة وأماكنها المقدسة، وعلى رأسها المسجد الأقصى، في نهاية عام 1917، دخلت المنطقة أول مرة تحت الاحتلال الأجنبي منذ نهاية الاحتلال الفرنجي في القرن الثاني عشر الميلادي. ويمكن القول إنّ المنطقة دخلت في مرحلةٍ طويلة من عدم الاستقرار منذ ذلك الوقت؛ إذ شهدت فلسطين في فترة الانتداب البريطاني عدة ثورات مهمة. ويلاحَظ عند دراستها أنّ المحرك الأساسي ونقطة الانطلاق للكثير من ثوراتها كان المسجد الأقصى،

(16) الغندور، ص 91.

فقد انطلقت أول ثورة فلسطينية ضد البريطانيين بالقرب منه، وهي انتفاضة موسم النبي موسى التي اندلعت في الفترة 4-10 نيسان/ أبريل 1920[17]، وقد تبعها تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى في عام 1922. وبعد عدة أعوام انطلقت انتفاضة البُراق التي امتدت في الفترة 15-30 آب/ أغسطس 1929[18]، والتي انطلقت من قلب المسجد الأقصى، بعد محاولة اليهود السيطرة الكاملة على حائط البُراق الذي يُعدّ جزءًا منه، وسقط فيها عشرات القتلى. كانت هذه الثورات الأولى - ولا سيما ثورة البُراق - في الحقيقة تؤكد أنّ المسجد الأقصى على الدوام هو المُحرّك الأول والأساسي للتحركات الإسلامية في المنطقة ضد الاحتلال، وهو ما يمكن أن نقول فيه إنه أوجد نوعًا من الحاجز النفسي، أو الردع الذاتي، لدى بريطانيا وحليفتها الحركة الصهيونية مفاده أنّ الاقتراب منه أمرٌ محفوف بالمخاطر والمتاعب للمشروع الصهيوني، وأنّ هذا المسجد يمكن أن يكون شرارةً لأحداث لا يمكن الحركة الصهيونية التعامل معها.

منذ الاحتلال الإسرائيلي لشرق مدينة القدس، بما فيها المسجد الأقصى في 7 حزيران/ يونيو 1967، حاولت سلطات الاحتلال التعامل مع حساسية الموقف في المسجد؛ فكانت أول تجربة لها تتمثل في مصادرة مفاتيح بواباته وإغلاقه عدة أيام، وأرسلت في ذلك الوقت إلى دائرة الأوقاف الإسلامية تُعلمها بأنّ عليها الرجوع إلى وزارة الأديان الإسرائيلية التي أصبحت تابعة لها، إلا أنّ علماء مدينة القدس اجتمعوا وردّوا على هذا الطلب الإسرائيلي بتأسيس الهيئة الإسلامية العليا في تموز/ يوليو 1967؛ الأمر الذي هدّد بتصعيد الأحداث، وأدّى إلى تسليم سلطات الاحتلال مفاتيح المسجد إلى دائرة الأوقاف الإسلامية - باستثناء باب المغاربة - والاعتماد على صيغة الوضع القائم (Status Quo) المعتبرة دوليًا في هذه الحالات، وخاصةً أنّ دول العالم لم تعترف باحتلال إسرائيل للقسم الشرقي من القدس؛ ما عنى بالضرورة إعادة المسجد الأقصى إلى سلطة دائرة الأوقاف الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون

(17) محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 142.

(18) المرجع نفسه.

والمُقدّسات الإسلامية في الأردن[19]. وكان هذا التصرف يعكس تخوّف دولة الاحتلال من ردة الفعل الداخلية والخارجية على احتلال المسجد الأقصى، والقلق من إمكان تحول ردة الفعل العكسية في الشارع العربي والإسلامي إلى ما يمكن أن يُهدّد السيطرة الإسرائيلية على المنطقة.

يمكن اعتبار الانتفاضة الفلسطينية الأولى، في عام 1987، أحد أهم معالم الثورات الشعبية الفلسطينية في فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي. وفي تلك السنين، كان المسجد الأقصى حاضرًا بقوة؛ إذ كان لمذبحة الأقصى الأولى التي وقعت في عام 1990 صدًى عنيفٌ في الشارع الفلسطيني، انعكس على طبيعة أعمال المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي. كما أنّ ما عرف بأحداث هبّة النفق مثّل عاصفةً قويةً في وجه الاحتلال الإسرائيلي؛ وكان المسجد الأقصى مركزيًا فيها. لكن يمكن القول إنّ المسجد الأقصى منذ عام 2000 بدأ يأخذ المكانة الأكثر مركزية في الصراع على مدينة القدس؛ فهو قد كان منطلق الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي سُمّيت "انتفاضة الأقصى"، واللافت أنها انطلقت – من الناحية الواقعية – من المنطقة الشرقية للأقصى؛ إذ كانت الحجة المُعلنة لاقتحام رئيس المعارضة الإسرائيلية آنذاك أريئيل شارون المسجدَ الأقصى هي أعمال الترميم وفتح بوابات المصلى المرواني التي أجراها المسلمون في ذلك العام في المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى. وتحوّلت الأحداث منذ ذلك الوقت في القدس لتتركز نسبيًا حول المسجد، وتنطلق في عام 2015 انتفاضة السكاكين من القدس مرة أخرى، وتُتوّج بهبّة باب الأسباط في عام 2017، ثم أحداث هبّة باب الرحمة في شباط/ فبراير 2019.

خامسًا: التقسيم ونقل الصراع إلى المنطقة الشرقية في الأقصى

يصعب تحديد الفترة الزمنية التي تبلورت فيها فكرة تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود؛ إذ إنّ ادعاء أن فكرة تقسيمه لم تكن موجودةً عند الاحتلال في عام 1967 تُخالف الوقائع التي جرت في ذلك الوقت في

---

(19) ينظر: "ورقة معلومات حول المسجد الأقصى والمخاطر المحدقة به"، **مدينة القدس**، 19/ 7/ 2017، شوهد في 16/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2ULJOYw

المسجد الإبراهيمي في الخليل. ويمكن القول إنّ محاولات فرض سلطات الاحتلال نفسها شريكةً في إدارته، سعيًا لتقسيمه والسيطرة عليه لاحقًا، بدأت مع بدء الاحتلال.

لكن ما يخالف هذه النظرة، في ما يتعلق بالمسجد الأقصى، ينبع من فكرة أساسية مخالفة للوضع في الخليل، وهي وجود فتوى رسمية من الحاخامية الرسمية لدولة الاحتلال متعلقة بمنع دخول اليهود إلى منطقة "المعبد" المقدسة؛ بناءً على تصوّر حرمة ذلك حتى قدوم المسيح المُخلّص وإعطاء الإشارة الإلهية لليهود بإمكان "العودة" إلى هذه المنطقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ العمل بهذه الفتوى لا يزال قائمًا من الناحية الرسمية، وإن كان الواقع حاليًّا يُخالف هذه الفكرة مع اقتحامات الجماعات المتدينة المسجد؛ إذ لا تزال لوحتان واضحتان معلقتان أمام باب المغاربة من الخارج، وأمام باب السلسلة من الخارج كذلك، تنصّان على: "إعلان وتحذير: بحسب التوراة، يُحرّم على أيّ شخص أن يدخل منطقة جبل المعبد نظرًا إلى قدسيتها - حاخامية إسرائيل الكبرى".

الصورة (3-1)

إعلان تحريم دخول منطقة جبل المعبد نظرًا إلى قدسيتها

הודעה ואזהרה
אסור לפי דין תורה לכל אד
להיכנס לשטח הר הבי
מפני קדושתו
הרבנות הראשית לישראל

ANNOUNCEMENT AND WARNING
According to the Torah
it is forbidden for any person
to enter the area of the
Temple Mount
due to its sacredness
The Chief Rabbinate of Israel

المصدر:
"Christians for the Temple," accessed on 7/11/2019, at: https://bit.ly/34yncuM

كان هذا الإعلان، باعتباره يُمثّل التوجه الرسمي لحاخامية الدولة فعليًا، حاجزًا أساسيًا أمام تحقيق تطلّعات اليهود المتمثّلة في تحويل المسجد إلى معبد، أو تغيير الوضع القائم فيه بأي شكل كان. بناء عليه، يمكن فهم سبب انعدام ما يدل على رغبة اليهود عمومًا في اقتحامه في فترة الاحتلال الأولى، وكذلك تساهل الاحتلال في إعادة المفاتيح إلى دائرة الأوقاف الإسلامية، باستثناء باب المغاربة لقربه من منطقة حائط البُراق التي خطط الاحتلال لتحويلها ساحة كبيرة للصلاة. وهو ما يختلف تمامًا عن الوضع في المسجد الإبراهيمي في الخليل الذي لا يحمل هذه الصورة الدينية لدى اليهود؛ ومن ثمّ بدأت محاولات التدخل فيه والسيطرة عليه منذ الاحتلال. ومن الملاحظ أنه حتى الاعتداءات التي جرت ضد المسجد الأقصى في تلك الفترة الأولى من الاحتلال، كان يقوم بها في العادة متطرفون غير يهود، مثل حالة إحراق المسجد الأقصى في عام 1969 على يد دينيس مايكل روهان المسيحي الأسترالي، أو متطرفون جاؤوا بأفكار من الخارج، مثل حالة اعتداء آلان غودمان، الجندي الإسرائيلي الأميركي، على قبة الصخرة في عام 1982. وترجع هذه الشخصيات بأفكارها في العادة إلى بعض الأفكار الشديدة التطرف التي ظهرت مع الاحتلال الإسرائيلي للمسجد. يُضاف إلى ذلك حالة المتطرف غرشون سلمون الذي رفض تسليم المسجد الأقصى لسلطات الأوقاف الإسلامية في عام 1967، وأنشأ في ذلك الوقت جماعة "أمناء جبل المعبد" التي جعلت فكرتها الأساسية تقوم على مبدأ ضرورة إزالة المعالم الإسلامية من داخل المسجد وبدْء بناء المعبد الثالث[20]. إلا أنّ نشاط هذه الجماعة في القدس لم يكن يتجاوز في البداية مطالبات الحكومة الإسرائيلية بسحب الوصاية الأردنية الإسلامية على المسجد الأقصى وإزالة المباني الإسلامية وإقامة المعبد، وكان اتجاهها القومي عمومًا من أسباب انفصال مجموعة أخرى أقرب إلى التصوّر الديني الحريدي، وقد أسّست جماعة أخرى سُمّيت "حركة إنشاء المعبد" في الثمانينيات من القرن الماضي[21]. وتطوّر فكر هذه الجماعة حتى حصل التحول

(20) "Objectives of the Temple Mount Faithful," Temple Mount and the Land of Israel Faithful Movement, accessed on 17/4/2019, at: https://bit.ly/1upl0z2

(21) Motti Inbari, *Jewish Fundamentalism and the Temple Mount: Who Will Build the Third Temple?* (Albany: State University of New York Press, 2009), p. 85.

الأهم في مسيرتها والجماعات المشابهة لها في عام 1990، عندما قررت التقدم خطوةً في طريق السيطرة على المسجد الأقصى، بإعلان استعدادها لوضع حجر الأساس للمعبد الثالث في أرض المسجد الأقصى في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1990؛ ما أدّى إلى اضطرابات شديدة بين المقدسيين والشرطة الإسرائيلية التي ارتكبت في ذلك اليوم ما عرف بمذبحة المسجد الأقصى التي كان من ضحاياها 21 فلسطينيًّا[22].

مع انطلاق مفاوضات السلام التي أدت إلى توقيع "إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية"، أو ما عرف باتفاق أوسلو في عام 1993، انتقلت مسألة الأماكن المقدسة في القدس لتطفو على سطح جدول المباحثات والمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي المقابل، تصاعدت مطالبات الجماعات الصهيونية المُتطرّفة بتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى. ويبدو أنّ فكرة التقسيم أو الدخول في مسألة إدارته بالمشاركة تبلورت بوضوح لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تلك الفترة، خاصةً بعد نجاح تجربة تقسيم المسجد الإبراهيمي في الخليل زمانيًّا، ومن ثم تقسيمه مكانيًّا بين المسلمين واليهود بعد مذبحة المسجد الإبراهيمي التي قام بها المتطرف باروخ غولدشتاين في عام 1994، وكانت نتيجتها المباشرة التقسيم النهائي للمسجد[23]. ويبدو من الواضح أنّ سلطات الاحتلال بدأت تفكر في حل بشأن المسجد الأقصى على غرار المسجد الإبراهيمي.

على أنّ أحد أهم التطورات التي ساهمت في تفكير سلطات الاحتلال في نزع الحصرية الإسلامية عن المسجد والسيطرة عليه كان دخول جماعات المعبد المتطرفة على خط اقتحام المسجد؛ بهدف تثبيت أمر واقع جديد، وكان ذلك بفتوى مخالفة تمامًا لفتوى الحاخامية الكبرى لدولة الاحتلال من بعض الحاخامات. ففي عام 1996، أصدرت لجنة حاخامات "ييشا" (Yesha)، وهي مجموعة من الحاخامات الذين يمثلون بعض مستوطنات الضفة الغربية وقطاع

---

(22) داود سليمان داود، "المذابح الإسرائيلية في فلسطين"، **الجزيرة نت**، شوهد في 19/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2VSVKEk

(23) المرجع نفسه.

غزة، فتوى تفيد بأنه يسمح لليهود بدخول المسجد الأقصى، بل يشجّعون على ذلك(24). وبرز من مجموعات الحاخامات التي اتّبعت هذه الرؤية لاحقًا الحاخام يهودا غليك. وعلى الرغم من أن أعوام التسعينيات شهدت محاولات فردية لاقتحام المسجد الأقصى، بزعم السياحة، فإنّ الفترة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000، شهدت تطوّرًا ملحوظًا في هذا الشأن؛ إذ بدأت جماعات يهودية متطرفة باقتحامات جماعية ذات طابع ديني، مع إصدار المحكمة الإسرائيلية العليا قرارًا في 23 حزيران/ يونيو 2003 ينصّ على أحقية اليهود في زيارة "جبل المعبد"، وهو الاسم الذي يطلقه اليهود على المسجد الأقصى، والصلاة فيه، لتبدأ منذ ذلك الوقت تلك الاقتحامات تأخذ الطابع اليومي(25)؛ ما غذّى فكرة التقسيم. وكان عام 2006 قد شهد زخمًا لحركة الاقتحامات الصهيونية المتطرفة لمنطقة المسجد الأقصى؛ إذ كانت المحكمة الإسرائيلية قد قررت، في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، السماح لليهود بأداء طقوس جماعية في المسجد في الأوقات التي يكون فيها عدد المسلمين قليلًا(26).

يمكن القول هنا، أيضًا، إنّه كان لدى الاحتلال عدة أفكار يدور حولها في ما يتعلق بالدخول إلى المسجد الأقصى: تحت الأرض، المنطقة الغربية، المنطقة الشرقية.

أمّا ما يتعلق بأفق حلّ القضية جزئيًا باقتطاع ما تحت الأرض لليهود وإبقاء ما فوق الأرض للمسلمين، فلم يرد في الحقيقة في أي وثيقة رسمية إسرائيلية، وإنما تسرّبت أنباء تفيد بوجود هذا المقترح مع تسريب أنباء ما عرف بوثيقة "بيلين - أبو مازن" في عام 1995(27)، لكنها لم تُعلَن بسبب اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين، إلا أنّ ما تسرّب منها لا يشير

(24) Inbari, p. 1.

(25) عبد الله ابحيص [وآخرون]، **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**، التقرير الثالث (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2009)، ص 15.

(26) المرجع نفسه.

(27) "Israel-Palestinian Peace Process: The Beilin-Abu Mazen Document," Jewish Virtual Library, 31/10/1995, accessed on 19/4/2019, at: https://bit.ly/2UN4IXh

بوضوح إلى قضية المسجد الأقصى. وعلى الرغم من ذلك، انتشرت الشائعات في القدس في تلك الفترة انتشارًا شعبيًّا، على اعتبار أن مقترح الاحتلال لحل قضية الأقصى كان يقوم على فكرة تقسيم المسجد الأقصى طوليًا، فيكون ما تحت الأرض لليهود وما فوق الأرض للمسلمين؛ ما جعل المقدسيين يستبقون الأمر بافتتاح المصلى المرواني - الذي يقع تحت أرضية المسجد الأقصى وكان فارغًا - للصلاة؛ وذلك في عملية ترميم سريعة تمت في عام 1996 برعاية دائرة الأوقاف الإسلامية، وبالتعاون مع الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل في عام 1948[28].

وسواء شكّل هذا الأمر توجهًا رسميًّا لدى دولة الاحتلال أو كان مجرد مقترحات من بعض الأطراف الإسرائيلية في ذلك الوقت، فإنّ عملية فتح المصلى المرواني أفشلت تمامًا أي توجه إسرائيلي في هذا الاتجاه. وجاءت عملية افتتاح مصلى "الأقصى القديم" الذي يقع تحت الجامع القبلي في عام 1998 لتقضي تمامًا على أي فكرة يُمكن أن تُساهم في هذا التوجه لاحقًا.

يبدو أنّ اندلاع انتفاضة الأقصى أدّى إلى إنهاء أي تفكير في هذا الاتجاه. وكانت منطقة البوابات الشرقية الجديدة للمصلى المرواني من أهم محطات زيارة شارون عند اقتحامه المسجد الأقصى في 28 أيلول/ سبتمبر 2000؛ الأمر الذي عزّز شكوكًا عند المسلمين مفادها أنّ توجهات دولة الاحتلال كانت تتمحور حول هذه البقعة، خاصةً مع تأهيل وافتتاح أدراج - اعتبرتها سلطات الاحتلال آثارًا يهودية قديمة - في منطقة القصور الأموية خارج المسجد الأقصى، تؤدي إلى الباب الثلاثي المغلق الذي كان يؤدي بدوره إلى داخل المصلى المرواني مباشرة[29].

وفي ما يتعلق بالمنطقة الجنوبية الغربية في المسجد الأقصى، بدا التوجه الإسرائيلي إلى هذه المنطقة ظاهرًا، باعتباره توجهًا شبه رسمي من خلال عدة

---

(28) عبد الله معروف ورأفت مرعي، **أطلس معالم المسجد الأقصى**، ط 4 (عمّان: مؤسسة الفرسان، 2018)، ص 24.

(29) Reuven Doron, "Walking in his Peace - The Southern Steps of Temple Mount," *Kehila News Israel*, 1/8/2018, accessed on 19/4/2019, at: https://bit.ly/2VTxh1J

عمليات لتفريغ المنطقة من المقدسيين في أعقاب انطلاق انتفاضة عام 2000؛ إذ كانت هذه المنطقة على الدوام تعتبر منطقةً أمنيةً خطرةً في نظر الاحتلال، نظرًا إلى إمكان إلقاء الحجارة من داخل المسجد الأقصى على منطقة حائط البُراق مباشرة؛ ما جعل سلطات الاحتلال في تلك الفترة تُكثّف وجودها في هذه المنطقة وتحاول منع الوجود الإسلامي فيها قدر الإمكان.

عزّز هذا التوجه حادثة انهيار تلة باب المغاربة في 15 شباط/ فبراير 2004[30]؛ إذ منعت سلطات الاحتلال ترميم التلة، وأقامت بدلًا منها جسرًا خشبًا مؤقتًا، وبدأت محاولات بناء جسر معدني كبير يُمكن أن تمرّ العربات العسكرية من فوقه؛ ما أدّى إلى احتجاج الأردن وتركيا لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وإيقاف المشروع في عام 2007. وجاء أداء قوات الاحتلال مناورةً حيةً، في 11 حزيران/ يونيو 2009، تتويجًا لهذا التوجه؛ إذ نَفّذت مناورة لإغلاق الساحات في تلك المنطقة في وجود المسلمين، ونَفّذت مناورةً أخرى في 18 آب/أغسطس 2009 شملت التدريب على تسلّق الأسوار الجنوبية والغربية للمسجد الأقصى من الخارج واقتحامها[31]، وهو ما تحدّثت عنه بإسهاب في تلك الفترة تقارير "مؤسسة القدس الدولية" في لبنان.

تبيّن لاحقًا أن سلطات الاحتلال، إما أنها جعلت هذا التوجه خيارًا ثانويًا، وإما أنها رأت استحالة تطبيقه مع تصاعد فكرة الرباط في المنطقة الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى، ردًّا على التقارير التي كانت تتحدث عن نيّة الاحتلال السيطرة على تلك الناحية. وكانت فكرة الرباط وحلقات "مصاطب العلم" في المسجد الأقصى، ضمن ما عُرف بمشروع "مسيرة البيارق" الذي نفّذته الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل في عام 1948، واحدةً من العقبات الأساسية في طريق تنفيذ سلطات الاحتلال هذا التوجه[32]؛ إذ ثبت أنّ المنطقة الغربية مطروقةٌ ولا يمكن تفريغها بسهولة باعتبارها الأكثر التصاقًا بالأحياء

---

(30) ابحيص [وآخرون]، ص 13.

(31) المرجع نفسه، ص 17.

(32) عوض الرجوب، "مسيرة البيارق.. عهد مع الأقصى"، **الجزيرة نت**، 25/ 8/ 2011، شوهد في 19/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2GxqJjZ

المقدسية الإسلامية التي تمتد على طول السور الغربي للمسجد، من باب السلسلة جنوبًا حتى باب الغوانمة شمالًا. وبذلك يمكن القول إنّ هذا التوجّه طُويَ لاحقًا - وإنْ على نحو غير نهائي - مع تبيّن صعوبة تطبيقه من دون تكلَفة بشرية عالية من جرَّاء الاضطرابات التي يمكن أن تنشأ في هذه المنطقة.

في هذا السياق يبرز الخيار الثالث الذي لجأت إليه دولة الاحتلال، وهو المنطقة الشرقية في المسجد الأقصى ومحيط باب الرحمة؛ إذ إنّ للانتقال إلى هذه المنطقة أسبابًا يمكن فهمها من عدة زوايا؛ إحداها فراغ هذه المنطقة الشرقية - عمومًا - من العمران، على عكس المنطقة الغربية، وبُعد السور الشرقي عن المحيط الإسلامي السكني باعتباره يفصل بين المسجد الأقصى ووادي قدرون الذي لا يشكل حيًّا سكنيًّا، وذلك بخلاف المنطقة الشمالية والمنطقة الغربية للمسجد، وأخيرًا فراغ المنطقة الشرقية عمومًا من الوجود البشري الإسلامي باعتبارها منطقة مزروعة بأشجار الزيتون وغير مطروقة على نحو كبير؛ ما يجعلها موقعًا مثاليًّا لأيّ توجه لاقتطاعها لمصلحة الاحتلال، إضافةً - بالتأكيد - إلى أهمية باب الرحمة من الناحية الدينية لليهود، كما سبق تبيان ذلك.

قد يستغرب البعض مِن جهة أنّ هذه المنطقة بمؤهلاتها شبه المثالية لم تُشكّل لدى الاحتلال خيارًا وحيدًا منذ البداية. ولفهم ذلك، تنبغي الإشارة إلى عدة معطيات مهمة في هذا السياق؛ فالمنطقة الشرقية للأقصى، على الرغم من أنها بعيدة من البناء الإنساني داخلها والمحيط المقدسي خارجها، فإنها كذلك بعيدة نسبيًّا من المحيط اليهودي الذي يتركز في الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد. كما أنّ إشغال لجنة التراث الإسلامي باب الرحمة كان يعتبر مانعًا لأي تحرك إسرائيلي جدّي في هذا الاتجاه، إضافةً إلى وجود مقبرة باب الرحمة خارج الباب التي ستشكل عائقًا دينيًا أمام اليهود نظرًا إلى نجاسة الأموات بحسب العقيدة اليهودية الدينية، كما ذكرنا سابقًا.

لعل وجود لجنة التراث الإسلامي في مبنى باب الرحمة كان يُعدّ من أهم عوامل الصعوبة في اختيار تلك المنطقة وتأهيلها. فهذه اللجنة أُسّست في عام 1992، وخصّصت لها دائرة الأوقاف الإسلامية مبنى باب الرحمة لممارسة نشاطاتها، وتَعتبر سلطات الاحتلال أنّ هذه اللجنة كانت واجهةً لعمل الحركة الإسلامية في القدس، إلا أنه لا دليل على هذه الادعاءات.

كانت لجنة التراث الإسلامي تشرف على عدد كبير من المشروعات داخل المسجد؛ إذ كانت من الجهات الرئيسة التي عملت في مشروع افتتاح المصلى المرواني ونفّذت عملية افتتاح مصلى "الأقصى القديم" وفرشه، وكذلك إحدى الجهات الرئيسة التي تبنّت موضوع افتتاح بوابات المصلى المرواني الجديدة، والمسؤولة عن ترتيب عملية فرش الجامع القبلي بالسجاد على نفقة أمير الشارقة في عام 2000 قبيل اندلاع الانتفاضة، وكانت الجهة المسؤولة عن إطلاق موقع إلكتروني باسم "الأقصى أونلاين" تبثّ منه أخبار المسجد الأقصى بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإعلامية، وكان لها مشروعات أخرى داخل المسجد، مثل مشروعات السقاية وإفطار رمضان والإرشاد الأثري، إضافةً إلى درس الخميس الأسبوعي للنساء في باب الرحمة[33]. وفي الحصيلة، كانت هذه اللجنة تُعدّ إحدى الجهات التي شكّلت حاجزًا بين الاحتلال وتفريغ المنطقة الشرقية في الأقصى من الوجود الإسلامي، وقد ظهرت تجليات ذلك بوضوح خلال انتفاضة الأقصى؛ ما استدعى قيام سلطات الاحتلال بحلّها رسميًّا، واعتبارها إيّاها خارجة على القانون، وإغلاق باب الرحمة في بداية عام 2003. وقدّر بعض وسائل الإعلام في ذلك الوقت أنّ الإغلاق كان بهدف تحويل المكان لاحقًا إلى كنيس[34].

يمكن القول إنّ توجه الاحتلال إلى تفريغ المنطقة الشرقية من الوجود الإسلامي اتّخذ، في تلك الفترة، طابع اعتماده باعتباره توجهًا ثانيًا في حال فشل التوجه الأول في المنطقة الجنوبية الغربية. فتزامنًا مع بدء تكثيف الاقتحامات الصهيونية الجماعية منذ عام 2006، بدأت سلطات الاحتلال في عام 2008 عمليات محاولة الاستيلاء على مقبرة باب الرحمة الملاصقة لسور المسجد الأقصى الشرقي[35]. وجاءت هذه العمليات تنفيذًا لما سُمّي بمخطط "كيديم

---

(33) ينظر: لجنة التراث الإسلامي، **القدس لنا** (نابلس: تسجيلات بيت المقدس الإسلامية، 2001)، ص 82-94.

(34) ينظر: "الاستيلاء على مكاتب لجنة التراث الإسلامي في باب الرحمة يعطي الدولة العبرية موطئ قدم في المسجد: إسرائيل تغلق مبنى داخل الأقصى بهدف تحويل غرفة إلى كنيس"، **الحياة**، 15/ 3/ 2003، شوهد في 19/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2KSjh7d

(35) ابحيص [وآخرون]، ص 14.

يروشلايم" الذي كُشف النقاب عنه في عام 2007[36]، وكان ينص على إحاطة المسجد الأقصى بحزام استيطاني من الحدائق التي تشكل ما سُمّي في المخطط "الحوض المقدس"، وتربط المنطقة الشرقية من القدس - وتحديدًا مستوطنة رأس العامود - بمنطقة المسجد الأقصى عن طريق تلفريك هوائي. ويظهر لاحقًا أنّ عمليات الاعتداء الممنهجة على مقبرة باب الرحمة كانت مرسومةً؛ ذلك أنها تُقلّل الوجود الإسلامي فيها وتُخرجها من إطار كونها مقبرة، فتكون جاهزةً للتفريغ في حال تحويل التوجه الإسرائيلي بشأن الاقتطاع إلى المنطقة الشرقية في الأقصى.

لكن من الصعب اعتبار أنّ عملية التفريغ التدرجي للمنطقة الشرقية أخذت طابعًا واضحًا في تلك الفترة؛ إذ لم تشهد بين عامَي 2009 و2015 تحركات واضحةً للاحتلال. ويبدو أنّ التوجه العام لدى دولة الاحتلال، في ذلك الوقت، شمل تحويل هذه المنطقة إلى منطقةٍ متجاهلة من خلال منع إزالة آثار الحفر الذي جرى في بوابات المصلى المرواني منذ عام 2000، وإهمال أي أعمال إعمار أو تنظيف في تلك المنطقة، مع الانشغال بمحاولة ترتيب انتزاع المنطقة الجنوبية الغربية من المسجد؛ إذ يمكن القول إنّ دولة الاحتلال ركّزت أعمالها في المسجد الأقصى، في تلك الفترة، على المنطقة الجنوبية الغربية، مع إبقاء عينها على المنطقة الشرقية كحلٍّ ثانٍ، وبدء إزالة العقبات التي يمكن أن تعترضها هناك إنْ قررت التوجه نحو المنطقة الشرقية، وعلى رأسها مقبرة باب الرحمة؛ لذلك تشهد الأعوام 2009-2016 محاولات إسرائيلية محمومة لمنع الدفن في مقبرة باب الرحمة وتفريغها من الوجود الإسلامي بقدر الإمكان، بزعم تحويلها إلى حديقة وطنية.

يمكن اعتبار أنّ تفجّر انتفاضة القدس وعمليات الطعن المتتالية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 مثّلت، بالنسبة إلى الاحتلال، مرحلةً جديدةً كان لا بد من التريث عندها في التحرك في المسجد الأقصى، وذلك بالنظر إلى أنّ

---

(36) ينظر: أحمد يحيى، "وثيقة عبرية: التهديد الكبير بدأ.. والحوض المقدس يفرض التغيير على أرض الواقع"، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 12/ 5/ 2010، شوهد في 19/ 4/ 2019، في:
https://bit.ly/2veeiTC

تفجّر الأحداث قد كان مباشرة بعد قرار حظر تجاه المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى، واعتبارهم تنظيمًا محظورًا في أيلول/ سبتمبر 2015[37]؛ إذ قرّر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو "حظر دخول أعضاء الكنيست إلى الأقصى، في قرار صدر على مرحلتين: الأولى تقضي بحظر النواب اليهود نظرًا إلى ما تشكّله اقتحاماتهم من تصعيد في الاستفزاز، والأخرى عبر 'توضيح' أنّ الحظر يشمل النواب العرب نظرًا إلى اعتراض بعض أعضاء الكنيست اليهود على القرار بصيغته الأولى ورفضهم 'التمييز' ضدّهم"[38]. وكانت أحداث انتفاضة القدس مؤشرًا دالًّا على ازدياد التوتر في كل منطقة المسجد الأقصى؛ ما جعل وزير الخارجية الأميركي في ذلك الوقت، جون كيري، يقدم إلى المنطقة، ومن ثمّ جرى التوصّل إلى ما عُرف بـ "تفاهمات كيري" التي شملت تهدئة الأوضاع والالتزام بالحفاظ على الوضع القائم في المسجد. وفي المقابل، حرصت الحكومة الإسرائيلية على استمرار عمليات تهيئة البنية العامة لتفريغ المسجد من الجهات التي يعتبر وجودها عقبةً في وجه الاحتلال، فأعلنت في الشهر التالي لاندلاع الأحداث (في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) حظر الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل في عام 1948[39].

بيد أنّ انخفاض التوتر في العام التالي (2016) أدّى إلى محاولة دولة الاحتلال التقدم في رؤيتها للمسجد؛ فصدر في حزيران/ يونيو 2016 تصريح للحاخام الرئيس للأشكناز، ديفيد لاو، يقول فيه إنه يريد أن يرى "المعبد وقد أعيد بناؤه في جبل المعبد في القدس"[40]. وخالف لاو في هذا الموقف فتوى الحاخامية الكبرى لدولة الاحتلال التي أكدت مَنْع اليهود من دخول المسجد الأقصى. ولقي هذا الأمر صداه حتى منتصف عام 2017، من خلال ما وصفته مؤسسة القدس الدولية بـ"تثبيت اقتحام المسجد الأقصى باعتباره أمرًا واقعًا، من خلال تثبيت الاقتحامات خلال شهر رمضان، وفي العشر الأواخر من

---

(37) براءة درزي [وآخرون]، **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**، التقرير العاشر، مراجعة وتحرير هشام يعقوب (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2016)، ص 7.

(38) المرجع نفسه، ص 5.

(39) المرجع نفسه، ص 7.

(40) المرجع نفسه، ص 8.

شهر رمضان"[41]. وكان من الواضح في هذا العام تركيز الاحتلال الكبير على المنطقة الشرقية ومحيط باب الرحمة، وهو ما تنبّه له الناشطون المقدسيون الذين ظهر جليًّا اهتمامهم بالوجود في محيط باب الرحمة. وفي الوقت نفسه، بدأت جماعات المعبد المتطرفة تتحرك يوميًّا في اتجاه المنطقة الشرقية، ووصل الأمر إلى ذروته بصدور قرار من المحكمة الإسرائيلية متعلق بتجديد منع لجنة التراث الإسلامي من العمل مرة أخرى في عام 2017[42]. وفُهِمَ من هذا القرار تخوّف سلطات الاحتلال من تزايد النشاط الإسلامي في المنطقة الشرقية، ومحاولتها استباق أيّ تطورٍ في المنطقة، بتأكيد مَنْع لجنة التراث الإسلامي من النشاط باعتبارها كانت رمزًا للعمل المقدسي في باب الرحمة.

على أنّ أحداث هبّة باب الأسباط (عام 2017) جاءت لتلفت الانتباه كلّيًّا إلى المنطقة الشرقية من المسجد، وذلك باعتبار أنّ باب الأسباط - الذي جرت أغلب الأحداث خارجه واعتبر رمزًا للهبّة - يقع في الزاوية الشمالية الشرقية من المسجد؛ ما جعل تحركات المسلمين في المنطقة لاحقًا مرتبطةً بالمنطقة الشرقية بعد نجاحهم في إزالة البوابات الإلكترونية ودخولهم المسجد، واعتبار باب الأسباط رمزًا لانتصار الإرادة الشعبية المقدسية على الاحتلال.

بناءً عليه، شهد عام 2018 تكثيفًا شديدًا ومحمومًا ومتسارعًا لمحاولات السيطرة المتبادلة بين المسلمين واليهود على المنطقة الشرقية في المسجد الأقصى، فشهد شهر رمضان من ذلك العام حملةً شبابية مقدسية لإعادة إعمار المنطقة الشرقية من خلال تنظيف المكان وتأهيله ليكون مكانًا ملائمًا للإفطار الرمضاني والصلاة؛ ما دفع قوات الاحتلال إلى التدخل وهدم الطاولات الحجرية التي أقامها المقدسيون في المكان[43]. وبدأت سلطات الاحتلال تنفذ عمليات اعتقالٍ لكل من يوجد في المنطقة الشرقية في وقت دخول المتطرفين

(41) براءة درزي [وآخرون]، **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**، التقرير الحادي عشر، مراجعة وتحرير هشام يعقوب (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2017)، ص 22.

(42) ينظر: "قضية باب الرحمة.. بين أهداف الاحتلال وهبَّة الفلسطينيين"، مركز رؤية للتنمية السياسية، 11/ 3/ 2019، شوهد في 19/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2GvbN67

(43) براءة درزي [وآخرون]، **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**، التقرير الثاني عشر، مراجعة وتحرير هشام يعقوب (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2018)، ص 18.

اليهود إليه؛ وذلك في محاولةٍ واضحةٍ لتكريس التقسيم الزماني للأوقات بين المسلمين واليهود صباحًا وبعد الظهر، والتقسيم المكاني باعتبار المنطقة الشرقية منطقةً خارجةً عن السيطرة الإسلامية.

كانت ذروة هذا التوجه الإسرائيلي ممثلة بأحداث هبّة باب الرحمة التي بدأت في 17 شباط/ فبراير 2019، حين أغلقت قوات الاحتلال البوابة الخارجية لباب الرحمة بسلاسل حديد وأغلال، ردًّا على دخول أعضاء مجلس الأوقاف الإسلامية الباب بعد انتهاء اجتماعهم، في 14 شباط/ فبراير 2019، لمعاينة الباب وما يحتاج إليه من ترميمات؛ ومن ثمّ إقامتهم صلاة الظهر في مبنى الباب بعد أن رُفع الأذان أثناء وجودهم في المبنى[44]. فكان ردّ المقدسيين خلع البوابة والأغلال وإعلان مطالبتهم بفتح الباب للصلاة باعتباره أحد مصليات المسجد الأقصى منذ ما بعد الحروب الصليبية. وبعد توافد المقدسيين بعدد كبير على امتداد الأيام اللاحقة، تُوِّج التحرك الشعبي بفتح الباب للصلاة يوم الجمعة 22 شباط/ فبراير 2019[45]. ولم تُفلح محاولات الاحتلال الإسرائيلي في إغلاق الباب واعتقال حراس المسجد بتهمة فتح المبنى، باعتبارها محاولة لمنع المسلمين من الاستمرار في التوافد إلى المكان وأداء الصلوات فيه، حتى صدرت تصريحات رسمية أردنية بشأن افتتاح المكان للصلاة[46].

سادسًا: سيناريوهات الصراع على المنطقة الشرقية

لا يمكن أن يُخطئ مراقب أحداث هبّة باب الرحمة في ملاحظة السلوك الإسرائيلي الذي اتسم في تلك الفترة بالتراجع ومحاولة تجنّب الصدام، والذي تزامن مع محاولة الاحتلال الحفاظ على هيبة شرطته في المنطقة. فعلى سبيل المثال، حاولت قوات الاحتلال في البداية منع التجمع في المنطقة، لكن لم يكن ذلك بالعنف نفسه الذي كان متوقعًا منها. وعلى الرغم من أنّ سلطات

(44) "قضية باب الرحمة".
(45) المرجع نفسه.
(46) المرجع نفسه.

الاحتلال استعملت العنف ضد المقدسيين في بداية أحداث الهبّة واعتقلت عددًا من المقدسيين أثناء امتداد المواجهات إلى ساحة قبة الصخرة، فإنها تراجعت مع تكاثر عدد المقدسيين المحيطين بباب الرحمة، كما أنها لم تتقدم على الأرض خطوة عندما أقدم المقدسيون على فتح قاعة باب الرحمة وأداء الصلاة فيه، ثم إنها قد حرصت على عدم إدخال عناصر كثيفة من الشرطة إلى المكان خوفًا من حدوث مواجهات، واكتفت بتصوير المقدسيين عند الباب واعتقال حراس المسجد الأقصى الذين يقومون بفتح بوابات المصلى للناس أثناء خروجهم من المسجد الأقصى، ولاحقًا بدأت عمليات الاعتقال تجري من أمام الباب من دون مواجهات تُذكر.

لفهم هذا السلوك، لا بد من الإشارة إلى أنّ أحداث هبّة باب الرحمة بدأت خلال فترة الانتخابات الإسرائيلية؛ ما جعل الحكومة الإسرائيلية في موقف لا تُحسَد عليه. فمن ناحية، كان أيّ تراجع واضح أو إذعان للمقدسيين سيجعل رئيس الحكومة نتنياهو يخسر جزءًا مِن قاعدته الانتخابية، وهي جماعات المعبد المتطرفة التي يُحسب بعض أعضاء حكومته - مثل وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان - من المؤيدين لها، بل إن كتلته الانتخابية في حزب الليكود تشتمل على بعض كبار أعضاء هذه الجماعات، مثل الحاخام يهودا غليك. وفي الوقت نفسه، يبدو أنّ شبح أحداث هبّة باب الأسباط كان يُخيّم على الحكومة؛ إذ أثبتت أحداثها أنّ الوقوف في وجه المقدسيين قد يكون له ثمن مرتفع جدًّا، وقد يؤدي - إنْ تصاعد - إلى انتفاضةٍ ثالثة. ومن ثمّ، فإنّ أيّ تحركٍ في هذا الاتجاه كان سيحكم عليه بالفشل والتراجع إن أرادت الحكومة تجنّب مواجهة مباشرة مع الفلسطينيين في كل الضفة الغربية، أو مواجهة عواقب انتفاضة ثالثة قد تقلب الأوضاع في الضفة الغربية، بما قد يؤدي إلى سقوط السلطة الفلسطينية وإعادة الإدارة المدنية في المناطق المحتلة إلى سلطات الاحتلال، وهو ثمن لا تستطيع دولة الاحتلال دفعه.

كان من الواضح أنّ الخيار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في أحداث هبّة باب الرحمة هو التراجع التكتيكي، في محاولةٍ لعدم تأجيج الموضوع إلى حد تناوله دوليًّا على نحو يُحرج دولة الاحتلال، فقد كان من الواضح أنّ التراجع الإسرائيلي في النهاية سيكون سيد الموقف؛ ما قد يُلحق أذًى سياسيًّا

كبيرًا بحزب الليكود ورئيسه نتنياهو في الانتخابات، خاصةً أنّ الأردن وجد في هذه المواجهة متنفّسًا يمكنه من خلاله تأكيد موقفه المتمثّل في رفض المساس بالوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس، وهو ما تشي به الأنباء المتوالية في ما يسمى "صفقة القرن". وعلى الرغم من حرص الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين على عدم التصريح شخصيًّا في الموضوع، فإن مواقف رسمية صدرت في عدة بيانات باسم وزير الأوقاف الأردني، وكانت ممهورةً بتوقيعه الشخصي، خلال أحداث الهبّة[47]، ولم تكن مجرد تصريحات صحافية أُرسلت إلى الإعلام مثلًا. وهذا كان يعطي إشارةً واضحةً دالة على أن الحكومة الأردنية رأت في هذه الأحداث مجالًا لإظهار موقفها بوضوح؛ ما زاد الضغط على دولة الاحتلال التي تعتبر اتفاقية السلام مع الأردن واحدًا من أهم الإنجازات التي يجب أن تحافظ عليها الدولة، خاصةً أنّ للأردن أطول خط حدود مع دولة الاحتلال.

في المقابل، حاول الاحتلال الالتفاف على الحراك المقدسي في باب الرحمة من خلال عدة إجراءات تُبيِّن رفضه فتح المكان للصلاة؛ ومن ذلك تعمّدت شرطة الاحتلال دخول المكان بالأحذية في إشارة إلى تعاملها معه على أنه ليس مصلًّى[48]، إضافةً إلى عقاب كل من يفتح الباب يوميًّا بالإبعاد عن المسجد، وهو ما جعل المقدسيين يبتدعون أساليب منوعة للحفاظ على فتح المكان؛ كفتح الأطفال البابَ، وتوزيع نسخ من مفاتيح الباب على الناس ليفتحه أي شخص من المقدسيين، بدلًا من حصر الأمر في أيدي الحراس.

لكن الأمر الذي ينبغي الإشارة إليه، في هذا المجال، هو أنّ مبنى باب الرحمة فُتح باعتباره مصلًّى، وأصبح أمرًا واقعًا. ومن المستبعد أن يتمكن الاحتلال من تغيير الحالة الراهنة في المستقبل بعد مرور وقت وتكريس الوضع الحالي لمصلى باب الرحمة (باعتباره مصلًّى). إلا أنّ المتوقع من الاحتلال

(47) دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، صفحة دائرة الأوقاف على فيسبوك، 3/ 3/ 2019، شوهد في 19/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2VVFTVl

(48) "شاهد: شرطي إسرائيلي يُدنّس بحذائه مصلى باب الرحمة"، **الجزيرة نت**، 10/ 3/ 2019، شوهد في 19/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2GqHhZw

أن يحاول بقدر الإمكان تفريغ انتصار المقدسيين في هبّة باب الرحمة من مضمونه، من خلال إنكار الواقع وعدم التعامل مع المكان باعتباره مصلًّى، باستمرار دخول المكان بالأحذية على سبيل المثال. كما لا يُتوقع، في الفترة التي تلت الانتخابات الإسرائيلية، أن يحاول نتنياهو تغيير الأمر، أو الاصطدام بالمقدسيين، لعدم الحاجة إلى مواجهةٍ في هذه المنطقة، ولتقدُّم ملف غزة على هذا الملف لدى الحكومة الإسرائيلية، ولدى الأحزاب اليمينية في الكنيست (حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليبرمان نموذجًا)، إضافةً إلى أنّ الانتخابات الإسرائيلية أظهرت تراجعًا ملموسًا لقادة جماعات المعبد المتطرفة، وذلك بفشل أكبر رموزها في الوصول إلى الكنيست (مثل يهودا غليك وأورون حزان وموشيه فيغلين، وغيرهم)، فضلًا عن تراجع عدد أعضاء الكنيست المحسوبين على هذه الجماعات، وهو ما يُنبِئ بفشل مشروع السيطرة على المنطقة الشرقية في المسجد الأقصى حاليًّا، ويضع الاحتلال أمام عدة خيارات، من بينها العودة إلى خيار المنطقة الجنوبية الغربية - وإن كان هذا الخيار قد أصبح ضعيفًا - أو التراجع عمليًّا في المسجد الأقصى، ومحاولة التعامل مع فضائه التحتي المتمثل في الأنفاق الإسرائيلية بدلًا من الفضاء العلوي في الأقصى، على المدى المنظور على الأقل.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة، يتبيّن أن النظرة الصهيونية إلى السيطرة على المسجد الأقصى تطوّرت مع الزمن من فكرة الانتظار السلبي لقدوم المسيح المنتظر إلى محاولة صنع الحدث والدخول إلى المسجد بالوجود اليهودي؛ استباقًا لقدوم المسيح، وتأكيدًا للسيطرة اليهودية على منطقة المسجد. وكانت المحاولات الإسرائيلية قد انتقلت من خيار المنطقة الجنوبية الغربية للمسجد إلى المنطقة الشرقية التي تُعدّ الخيار النموذجي حاليًّا؛ نظرًا إلى فراغها النسبي من النشاط العمراني والإنساني المقدسي، لكن أحداث هبّة باب الأسباط (عام 2017) وهبّة باب الرحمة (عام 2019)، أفرغت هذا الخيار من مضمونه وأكدت حاجز الردع الذي شكله المسجد الأقصى على مدار التاريخ الحديث منذ الاحتلال البريطاني للقدس.

بناءً عليه، فإن المعركة على المسجد الأقصى بالنسبة إلى الاحتلال خاسرةٌ بالمقاييس كلها، ولا يمكن كسبها إلا بتفريغ الحاضنة الشعبية المقدسية الكثيفة التي تُحيط بالمسجد الأقصى من كل الجهات وتشكل الغالبية العظمى من السكان المحيطين به. وهذا لا يمكن إلا بعملية تطهير عرقي حقيقية؛ وهو ما يستبعد أن تُقدِم عليه سلطات الاحتلال مع تغيّر الظروف الدولية وسهولة التواصل الإعلامي والاجتماعي حاليًّا. ومن ثمّ، يمكن القول إنّ المشروع الإسرائيلي في المسجد الأقصى محكوم عليه بالفشل. كما أنه لا يتوقع من الأردن أن يتراجع في هذا الموضوع الحساس، وذلك لارتباط الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس بشرعية النظام. إلا أنّ هذا الاستنتاج يطرح عددًا من التساؤلات المستقبلية التي يجب أن ينظر فيها صانع القرار العربي؛ إذ يجب النظر، في المدى المنظور، في كيفية تثبيت الحاضنة الشعبية الفلسطينية حول المسجد الأقصى لتتمكّن من تجاوز الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تفريغ المنطقة من هذه الحاضنة. كما أنّ تأثيرات إعلان ما يُعرف في الإعلام باسم "صفقة القرن" في الحاضنة الشعبية للمسجد الأقصى، وفي الوضع الخاص للمسجد من ناحية الوصاية والسيادة، ينبغي أن تكون ضمن التساؤلات البحثية المطروحة.

لقد أثبتت هبّة باب الرحمة، وقبلها هبّة باب الأسباط، أنّ الإطار الشعبي المقدسي هو الحاضن الأساسي للمسجد الأقصى، وأنه هو الأمر الوحيد الذي يمكن المراهنة عليه في معركته، ولا سيما أنّ المقدسيين يمثّلون أغلبيةً كُبرى في المنطقة المحيطة بالمسجد على نحو خاص، وهذا ما يجب دعمه وتقويته.

المراجع

1 - العربية

ابحيص، عبد الله [وآخرون]. **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**. التقرير الثالث. بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2009.

الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسيني الشريف. **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**. بيروت: عالم الكتب، 1989.

درزي، براءة [وآخرون]. **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**. التقرير العاشر. مراجعة وتحرير هشام يعقوب. بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2016.

______. **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**. التقرير الحادي عشر. مراجعة وتحرير هشام يعقوب. بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2017.

______. **عين على الأقصى: الملخص التنفيذي**. التقرير الثاني عشر. مراجعة وتحرير هشام يعقوب. بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2018.

صالح، محسن محمد. **الطريق إلى القدس**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.

العليمي، مجير الدين الحنبلي. **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**. تحقيق محمود عودة الكعابنة. عمّان: مكتبة دنديس، 1999.

عمر، عبد الله معروف. **المدخل إلى دراسات بيت المقدس**. عمّان: مؤسسة الفرسان، 2018.

الغندور، نبيل أنسي. **المسيح المخلص في المصادر اليهودية والمسيحية**. الجيزة: مكتبة النافذة، 2007.

"قضية باب الرحمة.. بين أهداف الاحتلال وهبّة الفلسطينيين". مركز رؤية للتنمية السياسية. 11/ 3/ 2019. في: https://bit.ly/2GvbN67

لجنة التراث الإسلامي. **القدس لنا**. نابلس: تسجيلات بيت المقدس الإسلامية، 2001.

معروف، عبد الله ورأفت مرعي. **أطلس معالم المسجد الأقصى**. ط 4. عمّان: مؤسسة الفرسان، 2018.

يحيى، أحمد. "وثيقة عبرية: التهديد الكبير بدأ.. والحوض المقدس يفرض التغيير على أرض الواقع". مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 12/ 5/ 2010. في: https://bit.ly/2veeiTC

2 – الأجنبية

Al-Ratrout, Haithem Fathi. *The Architectural Development of al-Aqsa Mosque in Islamic Jerusalem in the Early Islamic Period: Sacred Architecture in the shape of the 'Holy'*. Dundee: Al-Maktoum Institute Academic Press, 2004.

Inbari, Motti. *Jewish Fundamentalism and the Temple Mount*. Albany: State University of New York Press, 2009.

"Israel-Palestinian Peace Process: The Beilin-Abu Mazen Document." Jewish Virtual Library. at: https://bit.ly/2UN4IXh

The Itinerary of Rabbi Benjamin of Tudela. A. Asher (trans. & ed.). vol. 1. London And Berlin: A. Asher & Co., 1840. at: https://bit.ly/2Cug3zW

Loewenberg, F. M. "Where Jerusalem Jews Worship: Tracing the Changing Location of the 'Holiest' Site in Judaism." *Hakirah the Flatbush Journal of Jewish Law and Thought*. vol. 16 (Winter 2013).

Seawulf. *The Pilgrimage of Seawulf to Jerusalem and the Holy Land*. London: PPTS, 1896.

Wirzburgensis, Theoderich. *Theoderich's Description of the Holy Places: Circa 1172 A.D (Palestine Pilgrims' Text Society. Library)*. London: PPTS, 1896.

القسم الثاني

التعليم في القدس
فضاء للسيطرة / المقاومة

الفصل الرابع

سياسات الأسرلة[1] في المجال التعليمي ومناهجه في القدس المحتلة

جوني منصور

يُعتبر التعليم في القدس في مقدمة اهتمامات كل فلسطيني يعيش فيها. وباعتباره أساسًا مُهمًّا في حياة مواطني القدس الفلسطينيين، فإنّ التعليم أيضًا أداة لمواجهة أدوات التهويد والسيطرة والتهميش والتجهيل والإنكار وسياساتها التي تستخدمها بلدية القدس الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين[2]؛ إذ يرتبط التعليم بمقوِّم رئيس هو "الهوية"، فالهوية والتعليم مترابطان في ظلّ الأزمات والصراعات على وجه الخصوص، والفلسطينيون يعيشون صراعًا مريرًا منذ أكثر من قرن من الزمان، فُرِض عليهم عنوة وبالقوة، وهم يتصدون له بكل أوجهه، بما تيسّر ويتيسر لهم من أدوات مواجهة ومقاومة ومقارعة.

(1) مفهوم الأسرلة من منظور دولة اليهود هو إبقاء الفلسطينيين على هامش المجتمع الإسرائيلي وإجبارهم على التخلي عن خيارهم القومي، ومن ثمّ تشويههم حضاريًا وقوميًا. أما فلسطينيًا، فيعني قبول الفلسطينيين داخل إسرائيل بالمنطق الأقلياتي لحل قضيتهم، والبحث عن الأمان في دولة ليست دولتهم، بحيث يصبح برنامجهم الوحيد هو القبول بالاندماج التهميشي داخل دولة اليهود. فهذه الدولة لا تقبل بالاندماج الكلي والمكثف للعرب الفلسطينيين داخلها. يُنظر: عزمي بشارة، "الأقلية الفلسطينية في إسرائيل: مشروع رؤية جديدة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد11 (صيف 1992)، ص15.

(2) ديمة السمان، "المناهج الفلسطينية ودورها في ترسيخ مفهومي الحقوق والمواطنة لدى طلبة القدس المحتلة"، في: **نحو تعليم عصري في فلسطين: من أجل الاستقلال والتنمية الاجتماعية - واقع التعليم في فلسطين**، سعيد مضية وحسيب نشاشيبي (محرران). أوراق عمل وأبحاث مقدمة في مؤتمر جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، 23-24/ 3/ 2014 (رام الله: جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2014)، ص 83-95.

ترسّخ العملية التعليمية أسس الهوية وطروحاتها في المجتمع الفلسطيني، ويشير الباحث سامي عدوان، في دراسة أجراها حول كتب التدريس الفلسطينية للصفين الأول والسادس (أي المرحلة الابتدائية)، إلى أنها تنقل الرواية الفلسطينية، وتُكوّن صورة للواقع الحياتي الفلسطيني، مع الإشارة إلى التعددية داخل المجتمع الفلسطيني[3]، ويمكن أن يكون ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتعليم يعمل في الاتجاهين؛ المباشر وغير المباشر، وأساسُه تراكمي[4].

أمّا أساس التعامل مع قضية التعليم في القدس، فهو أنّ إسرائيل تسعى إلى فرض مناهجها التعليمية، وكتبها أيضًا، لتنقل روايتها بنصوص تتلاءَم وسياسات الهيمنة والسيطرة، وفرض الرأي المرتبط بها، وسط رفض لكل ما هو فلسطيني، أو يُعزّز الرواية الفلسطينية. مقابل ذلك، يسعى الفلسطينيون في القدس إلى فرض روايتهم وحكايتهم المرتبطة بالمكان والتاريخ (أي الزمان)، وفقًا لجميع الأسس التي تُعزّز هويتهم القومية، وارتباطهم بمدينتهم التي تعني الكثير بالنسبة إليهم.

إذًا، نحن أمام صراع قوي جدًّا، يتعلق بهوية المكان، وأصحابه، في مواجهة مشروع استعمار استيطاني، هدفه الأخير تغييب الحضور العربي والفلسطيني عن القدس، وإن كان ذلك من الأمور الصعبة، ولكنه يسعى إلى تغريب الإنسان المقدسي عن المكان، من خلال تزويده بمعلومات وطروحات كاذبة ومزيفة وغير حقيقية، وأيضًا تجريده من مقومات هويته ومركباتها[5].

وتعتقد سميرة عليان التي درست مناهج موضوع التاريخ في القدس العربية أنّ تأثير نصوص كتب التدريس ليس في باب المعرفة فحسب، بل أيضًا

---

(3) Sami Adwan, "Schoolbooks in the Making: from Conflict to Peace, A Critical Analysis of the New Palestinian Textbooks for Grades One and Six," *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*, vol. 8, no. 2 (2001), pp. 57-69.

(4) روان الغول، "أسرلة المناهج وتأثيرها على هوية الطالب الفلسطيني في قرية بيت صفافا/ القدس"، رسالة ماجستير، كلية دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين، 2018، ص 16-17.

(5) "التعليم في القدس.. أسرلة واحتلال للفكر والعقل"، **المنطار**، العدد 155 (كانون الأول/ ديسمبر 2013)، شوهد في 30/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2YFDT6q

في القيم والعقائد والهويات التي يريد المجتمع أن ينقلها لأبنائه[6]؛ فإسرائيل لا تقبل الاعتراف بالفلسطينيين بصفتهم شعبًا له حقوق جماعية خاصة به، بل إنها ترفض ذلك، وهي بهذا تتبنى كل أسس التفكيك والتفتيت، والتعامل مع الفلسطينيين على قواعد الانتماءات الدينية والطائفية والمذهبية. وحكومات إسرائيل المتعاقبة، وأيضًا البلدية، بصفتها الحكومة المحلية لمدينة القدس، تعمل على تطبيق جميع أسس السيطرة والهيمنة والإقصاء والإنكار في مجالات حياتية متنوعة، ومن بينها التعليم.

فإذا نظرنا إلى التعليم العربي في إسرائيل، تبين لنا أنه خاضع بصرامة وشدّة لمراقبة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وتوجيهها، وأنّ جهاز التعليم العربي لا يتمتع باستقلاليته عنها؛ فالوزارة تتحكم فيه بصفة مطلقة، ولا يُتاح المجال لمشاركة فكرية عربية في وضع السياسات التعليمية ورسمها، وهذا يعني أنّ جهاز التعليم العربي في إسرائيل خاضع على نحو كامل لجميع أشكال السيطرة والتوجيه والتمييز الإسرائيلية وأدواتها. وطبعًا، هذا إذا ما قارناه بالتعليم العبري في إسرائيل المؤسس على تنويع في توجهاته: علماني رسمي، وديني رسمي، وديني مستقل، وجمعيات خاصة، ومؤسسات صهيونية تشرف على التعليم بصفة مستقلة. وتسعى إسرائيل إلى فرض "مناهج التعليم العربي في إسرائيل" على المدارس الفلسطينية في القدس، وهو المعمول به في مدارس البلدية، والمدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية. ولفهم أنماط تعامل إسرائيل مع التعليم الفلسطيني في القدس بوجه خاص، وتوجهاته، لا بد لنا من عرض موجز لتطور التعليم في القرن الماضي.

أولًا: التطوّر التاريخي لنظام التعليم في فلسطين عامة والقدس خاصة: نظرة موجزة

وضعت الدولة العثمانية "قانون التعليم الإلزامي"، في عام 1834، في عهد السلطان محمود الثاني. ومدة التعليم بموجبه 12 عامًا، موزّعة على ثلاث

(6) Samira Alayan, "White Pages: Israeli Censorship of Palestinian Textbooks in East Jerusalem," *Social Semiotics*, vol. 28, no. 4 (June 2018), pp. 512-532.

مراحل، هي: الابتدائي، والرشدي، والإعدادي. وفتحت الدولة مدارس لها في عدد من القرى والمدن في فلسطين. كما أنّ المؤسسات التبشيرية المسيحية قد افتتحت مدارس خاصة بها. وفتحت جمعيات وهيئات وطنية كذلك مدارسها في المدن والقرى المركزية في القدس ومنطقتها[7]. غير أنّ تطبيق القانون وشموله تأخر كثيرًا، بسبب ضعف الموارد.

أما في فترة الانتداب البريطاني، فارتفع عدد المدارس، وخصوصًا اليهودية منها، في القدس وغيرها من مدن فلسطين، وتمتّع التعليم اليهودي في إطار سياسة بناء الوطن القومي اليهودي، بموجب صك الانتداب على فلسطين، بالتعاون مع الوكالة اليهودية التي أُنشئت لهذا الغرض، باستقلاليته التامة، في حين خضع التعليم العربي في فلسطين لجهاز التعليم الانتدابي البريطاني، مع إهمال كبير له[8].

وبعد وقوع النكبة، في عام 1948، انقسمت القدس شطرين؛ غربي تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وشرقي تحت الحكم الأردني. وجرى تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" (عام 1950) التي وفّرت مدارس للاجئين، إلى جانب خدمات أخرى قدّمتها لهم. وكان التعليم إلزاميًّا وفق القانون الأردني، وشمل المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، والإعدادي، والثانوي. وخضع التعليم الفلسطيني لإشراف عدة أطراف: أردني في الضفة الغربية والقدس، ومصري في قطاع غزة، وإسرائيلي بالنسبة إلى الفلسطينيين الباقين في وطنهم بعد النكبة وتأسيس

(7) نوجه القارئ إلى ثلاث مقالات شاملة حول تطوّر التعليم في فلسطين عبر العصور المختلفة، وبوجه خاص منذ الفتح الإسلامي لها، هي: كامل العسلي، "التعليم في فلسطين من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر الحديث"، في: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، عبد الهادي هاشم (محرر)، مج 3 (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص 3-34؛ مصطفى مراد الدباغ، "التعليم في فلسطين في عهد الانتداب"، في: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، ص 35-78؛ منير بشور، "التربية والتعليم في فلسطين بعد النكبة (1948-1985)"، في: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، ص 79-138. ينظر أيضًا: Abdul Latif Tibawi, *Arab Education in Mandatory Palestine: A Study of Three Decades of British Administration* (London: Luzac, 1956).

(8) Ashraf Mohammed Hasan Abukhayran, "Palestinian Curriculum from an Israeli Perspective," *Profesorado*, vol. 15, no. 1 (2011), pp. 175-185.

"دولة إسرائيل"[9]. وسارت المدارس وفقًا لمنهاج التعليم الذي وضعته وزارة التربية والتعليم الأردنية، وتقدّم الطلاب لامتحانات التوجيهي في نهاية تعليمهم الثانوي، وفقًا لامتحانات هذه الوزارة.

بعد عام 1967، وفي عقب نكسة حزيران/ يونيو في العام ذاته، وقعت القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي ألغى العمل بالقانون الأردني وأخضع مدارس القدس لمنظومته، وخصوصًا مناهج التعليم، وسعى - ولا يزال يسعى - إلى تهويد المناهج، والكتب التعليمية، والأنشطة التربوية اللامنهجية. ولكنّ الفلسطينيين امتنعوا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس التي تُدرِّس المنهاج الإسرائيلي، وتوجهوا إلى تلك التي تدرّس المنهاج الأردني، وهي المدارس الخاصة، فاكتظت هذه المدارس بالطلاب، واستمر هذا الوضع قرابة أربع سنوات، أي من عام 1967 حتى عام 1971، حيث سيُعتمد منهاجان: الأردني والإسرائيلي، وهو ما عُرِف بـ "المنهاج الموحد"، أي تطبيق المنهاج الأردني، مع إدخال تعديلات تدريجية عليه، ليتناسب وسياسات إسرائيل؛ مثل إزالة اسم فلسطين من خريطة الوطن في كتب التاريخ والجغرافيا، وطرح تعليم اللغة العبرية[10]. وواجه الفلسطينيون هذه السياسات بالعودة إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة التي استمرت في التعليم بموجب المنهاج الأردني، وعادت مشكلة الاكتظاظ الطلابي في غرف التعليم، إضافة إلى عدم قدرة المقدسيين على تسديد الأقساط التعليمية في المدارس الخاصة، بسبب ارتفاعها باستمرار[11].

حصل تحوّل مركزي بعد إنشاء وزارة التربية والتعليم العالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، في عام 1994؛ إذ تسلّمت هذه الوزارة التعليم في

---

(9) Adwan, p. 3; Abukhayran, p. 176.

(10) محمد أمارة، "اللغة والهوية: تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل"، في: **كتاب دراسات** (الناصرة: المركز العربي للحقوق والسياسات، 2010)، ص 31.

(11) لمزيد من التفاصيل حول إعداد المدارس والشعب الصفية، وأرقام تتعلق بالطلاب والمعلمين، يُنظر: سمير جبريل، "التعليم في القدس"، في: محمد خضر قرش [وآخرون]، **القدس واقع وتحديات: مجموعة أوراق بحثية** (رام الله: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، 2016). وقد عدّل كاتب الفصل بعض المعطيات لاحقًا.

المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا القدس التي تعتبرها إسرائيل عاصمتها الأبدية والموحدة، وتُخرجها من أي إطار للحل السياسي بينها وبين الفلسطينيين. لكنّ وزارة التربية والتعليم العالي تسلّمت الإشراف على مدارس الأوقاف الإسلامية في القدس، وهكذا استمر التعليم وفقًا للمنهاج الأردني في مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة، ومدارس الأونروا العاملة في شرق القدس. أمّا المدارس الرسمية الخاضعة لسلطة بلدية القدس الإسرائيلية، فعملت وفق المنهاج الإسرائيلي، وإن كانت الكتب المعتمدة فيها كتبًا فلسطينية، إلا أنّ الرقابة الإسرائيلية حذفت نصوصًا وصورًا وبيانات فلسطينية، وعوضتها بما يتناسب وسياسات إسرائيلية في هذا المضمار[12]. وأمّا مدارس الأوقاف والوكالة، فهي تعتمد المنهاج الفلسطيني الذي بدأ العمل به في العام الدراسي 2000/ 2001[13].

ثانيًا: الواقع التعليمي في القدس

لفهم أدوات السيطرة والهيمنة والإنكار والضغط التي تستخدمها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، تعرض هذه الدراسة بعضًا من الجوانب التي نجمت عن هذه الأدوات والسياسات، وأيضًا ما آلت إليه أوضاع التعليم في أعقابها، ومن أبرزها:

- المعاناة الكبيرة التي يواجهها الأهالي بالنسبة إلى دفع الأقساط التعليمية في المدارس الخاصة، على نحو يفاقم ظاهرة تسرّب الطلاب في المرحلة الثانوية من الأطر التعليمية، والتحاقهم بسوق العمل. وتصل نسبة التسرّب إلى 50 في المئة؛ ومن ثمّ سيكون عدد من الطلاب المتسربين الذين لا يجدون فُرص عمل مرشحين للانضمام إلى دوائر متعاطي السموم والكحول، والانحراف نحو الجريمة على أشكالها المختلفة[14].

---

(12) Abukhayran, p. 177.

(13) Gad Yair & Samira Alayan, "Paralysis at the Top of a Roaring Volcano: Israel and the Schooling of Palestinians in East Jerusalem," *Comparative Education Review*, vol. 53, no. 2 (May 2009), p. 235.

(14) استنادًا إلى معطيات وجداول وبيانات أصدرتها بلدية القدس حول جهاز التربية والتعليم في المدينة عامة، ووجهت الدراسة عنايتها إلى معطيات عن القدس الشرقية، نُشرت مع تحليل في تقرير أعدته جمعية =

• تعدد الجهات المشرفة على التعليم في القدس، وسط غياب مرجعية واحدة وموحدة توجّه التعليم في المدينة. وهذه الحالة ناجمة عن الاحتلال، ومواجهة الفلسطينيين له[15]، ورفض المقدسيين الانصياع والإذعان للمنهاج الإسرائيلي. لهذا، يسعى الاحتلال إلى اتباع جميع السُبل التي تضمن هيمنته وسيطرته على جهاز التعليم في القدس، وإضعافه، ليتمكّن من القبض عليه نهائيًا[16].

• حالة النقص الشديد في الغرف التدريسية التي تعانيها المدارس في القدس[17]، واضطرارها إلى استئجار غرف متباعدة، لتوفير احتياجات الطلاب، وعدم قيام بلدية القدس بترميم ما هو موجود، في الحدّ الأدنى، لأنها تشترط تبنّي

= عير عميم، يُنظر: أفيف تتارسكي ومايمون أشرات، **خمسون عامًا من الإهمال: تقرير التربية في القدس الشرقية** (القدس: جمعية عير عميم، 2017).

Aviv Tatarsky & Oshrat Maimon, *Fifty Years of Neglect: East Jerusalem Education Report* (Jerusalem: Ir Amim, 2017).

(15) وهذا يعني وجود ازدواجية في التعليم في القدس العربية، جراء الوضع السياسي الذي تعيشه هذه المدينة. ولأنّ المالية في حكومة إسرائيل تموّل بعض المدارس الخاصة (وخصوصًا المدارس التابعة للمؤسسات الدينية المسيحية)، فإنها تتعامل مع مناهج وكتب تعليمية تعتبرها إسرائيل معادية لها، وهذا في حدّ ذاته تناقض تراه إسرائيل حالة خطرة عليها، يُنظر:

Yair & Alayan, p. 242.

(16) رامي محسن، "نحو مواجهة 'أسرلة التعليم' بمدينة القدس المحتلة"، ضمن إنتاج أعضاء منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الاستراتيجي، **تحليل سياسات**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2/ 1/ 2019، شوهد في 10/ 4/ 2019، في:

https://bit.ly/3eaC2Nf

(17) أشار تقرير جمعية "عير عميم" أنّ النقص في الغرف في القدس الشرقية وصل إلى 2557 غرفة في نهاية العام الدراسي 2017. ويشير التقرير إلى أنّ وتيرة بناء الغرف التعليمية أو المدارس في القدس الشرقية على يد المؤسسات الحكومية، مثل وزارة التربية والتعليم والبلدية، هو أقل من وتيرة الزيادة الطبيعية للسكان، يُنظر: تتارسكي وأشرات.

ويضيف التقرير إلى أنه من واجب بلدية القدس القيام بعملية بناء الغرف، وفقًا للاحتياج، بدلًا من صرف نظرها إلى ربط الأمر باستخدام أدوات ضرب الهوية الوطنية الفلسطينية، مضيفة جريمة فوق جرائمها (هكذا، في خلاصة التقرير). وكانت لجنة أولياء أمور طلاب مقدسيين، بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان، قد تقدّمت بالتماس إلى المحكمة العليا في إسرائيل، في عام 2001، وحظيت بقرار يُلزم البلدية - بلدية القدس - ببناء ما تحتاج إليه مدارس المجتمع الفلسطيني في القدس من غرف، لكنّ البلدية تلكأت، في ظل رئاستها اليمينية المتطرفة، في فترة رئاسة نير بركات، ما أدّى إلى تفاقم أزمة اكتظاظ الغرف التعليمية. ينظر: قرارات محكمة العدل العليا في إسرائيل: 01/ 3834 و01/ 5185.

المدارس مناهجها وبرامجها التعليمية[18]، وهذا يُضعف عملية الإشراف والمراقبة والمتابعة؛ ما يؤدي إلى ظاهرة الاكتظاظ في الغرف، وحرمان أعداد كبيرة من الطلاب من الانتساب إلى مقاعد التدريس، لقلة الأماكن بسبب هذه الضائقة[19].

- الحواجز العسكرية المنصوبة في عدد من المناطق الفلسطينية المحيطة بالقدس، أو الضواحي التي يتعلم أبناؤها في القدس، تُؤخر وصول الطلاب إلى دوامهم المدرسي بصفة منتظمة؛ ومن ثمّ، فإنّ هذه الحالة تساهم في تسرّب نسبة من الطلاب، لعدم قدرتهم وعدم صبرهم على المتابعة.

- النقص الشديد في الطواقم التعليمية الفلسطينية، بسبب تدني معدل الأجور في المدارس التي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي بصورة غير مباشرة، ووجود فوارق كبيرة مع أجور المعلمين في المدارس الخاضعة لبلدية القدس ووزارة التعليم الإسرائيلية[20]. لهذا، يعمل عدد كبير من المعلمين الفلسطينيين في أشغال إضافية لجَسْر الفجوة. وهناك من ينضم إلى جهاز التعليم في إسرائيل؛ لأنّ راتبه أعلى، ومستحقاته الضمانية متوافرة[21]. وبناءً عليه، فإنّ

---

(18) توجه مركز عدالة القانوني إلى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، وكذلك إلى لجنة التربية في الكنيست، والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، بعدم قانونية قرار اشتراط التمويل لترميم مدارس شرق القدس بتطبيق المنهاج الإسرائيلي، لأنه خارج صلاحية وزارة شؤون القدس، ينظر هذا القرار في: موقع مركز عدالة، 17/ 8/ 2016.
"Adalah: Conditioning Budgets for Repairing East Jerusalem Schools on Adoption of Israeli curriculum is Illegal," 17/8/2016, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2PJ06w6

(19) "التعليم في القدس المحتلة تحدٍّ وصمود: معركة المناهج الفلسطينية معركة تاريخ وثقافة وتراث"، أمل خليفة (إعداد وحوار) **مجلة القدس** (كانون الثاني/ يناير 2012)، شوهد في 23/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3fTqfn0

(20) للاستزادة بشأن معركة المناهج في القدس، يُنظر: ديمة السمان، "التعليم في القدس المحتلة تحد وصمود.. معركة المناهج الفلسطينية.. معركة تاريخ وثقافة وتراث"، ورقة مقدمة في ندوة بعنوان: "مشكلات التعليم في مدينة القدس"، وزارة التربية والتعليم العالي، وحدة شؤون القدس، القدس، نيسان/ أبريل، 2012، شوهد في 2/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3VFa1Dn
وتشير السمان إلى أنه على الرغم من دفع الوزارة الفلسطينية علاوات على رواتب معلمي القدس العربية، فإنها لا تصل إلى مرحلة سدّ الفجوة مع الرواتب التي تدفعها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية لمعلميها، بمن فيهم المعلمون في المدارس الرسمية في القدس.

(21) علاء مطر، "واقع الحق في التعليم العام في القدس المحتلة: تحديات وآفاق"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث عشر: "فلسطين.. قضية وحق"، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، 2-3/ 12/ 2016، ص 207-222، شوهد في 10/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3ivuJBJ

أعدادًا كبيرة من العرب الفلسطينيين، مواطني إسرائيل، يعملون في المدارس الحكومية، سواء تلك التي تديرها بلدية القدس وتشرف عليها مباشرة، أو تلك التي تديرها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، وهذا أيضًا أمر محل نقاش، أو موضع حوار. ويعكس هذا الجانب أيضًا كيفية التعامل مع الاحتلال، وكيفية تعامله مع الفلسطينيين(22).

- استمرار الاحتلال في سعيه إلى بسط سيطرته وهيمنته على التعليم في القدس؛ وهذا يعني أنّه يستخدم جميع الوسائل للتضييق على المقدسيين، بهدف استسلامهم لغاياته وتوجهاته، ومن ثمّ فإنه يضع جهاز التعليم تحت رقابته وإشرافه، ويعتبر أنّ المقدسيين مقيمون وأنهم ليسوا مواطنين(23).

- ما نلاحظه أنّ 53 في المئة من الطلاب المقدسيين يرتادون مدارس البلدية، لأنها مجانية وقريبة من أماكن سكنهم، ولأن مستوى الخدمات فيها أفضل من المدارس الأخرى التي تُشرف عليها الأوقاف، والمدارس الخاصة، ومدارس الأونروا. بمعنى آخر، إنّ نسبة كبيرة من المقدسيين لا ترتاد التعليم في المرحلة الثانوية، وهذا الأمر، في حدّ ذاته، يمثّل ظاهرة التسرّب في مستوى التعليم في المدينة(24).

- "خوف" معظم المعلمين الفلسطينيين من التعامل مع السياسة، أو الإشارة إلى موقف سياسي معيّن، وذلك جرَّاء الترهيب والتخويف والاستهداف الذي تستخدمه أجهزة التعليم الإسرائيلية في حقهم بصورة غير مباشرة(25)، بمعنى أنّ هذه الأجهزة لا تمارس التهديد على نحو مباشر، بل تُكوِّن لدى المعلم "مجسًّا ذاتيًا" (Self-sensor) يوجهه بعد قراءة ميدانية، وهذا في حدّ ذاته أداة سيطرة الاحتلال على المحتل من دون عناء(26).

---

(22) Yair & Alayan, p. 251.

(23) Amnon Ramon, "Residents, Not Citizens: Israeli Policy Towards the Arabs in East Jerusalem, 1967-2017," Jerusalem Institute for Policy Research (May 2017).

(24) مطر، ص 2017.

(25) Sheren Khalel, "Israeli Forces Target Palestinian Schools, Teachers in East Jerusalem and Hebron," *Mondoweiss*, 8/11/2017.

(26) Yair & Alayan, p. 254.

- الواقع التعليمي في القدس هو حصيلة تعدُّد تطبيق أنظمة التعليم في المدينة وانتماءاتها إلى جهات مختلفة، من حيث التفتيش الرسمي، والمراقبة، والتمويل المالي (أو الدعم المالي)[27]، على نحو يشوّه بنية الهوية الانتمائية للطلاب المقدسيين[28].

ثالثًا: أدوات إخضاع المناهج والكتب التعليمية الفلسطينية للرقابة والتعديل

تسعى المناهج إلى بلورة الطالب ليكون إنسانًا ومواطنًا إيجابيًّا واجتماعيًا، متفاعلًا مع مجتمعه الصغير والأوسع والعالم. وتسعى أيضًا، إضافة إلى إكساب الطالب المتلقي المعرفة، إلى توفير أدوات تحليلية وتقييمية تساعده على فهم أفضل للمتغيرات التي تجري في العالم المحيط به، والبعيد عنه، في موضوعات متنوعة[29].

ومن جرّاء الصراع التاريخي العميق والشديد بين المشروعين الاستعماري الصهيوني والوطني الفلسطيني، فإنّ المناهج التعليمية، ومن ثمّ ترجمتها إلى كتب تعليمية، تؤدي دورًا في تشكيل شخصية الطالب المعرفية، وتأهيله للمستقبل؛ إذ يُفترض في المناهج الفلسطينية أن تسعى إلى تعميق انتماء الطالب إلى وطنه وأرضه وشعبه وتاريخه. والمقرر، أو الكتب التعليمية، وهي ترجمة لأهداف وتوجيهات ورؤى المناهج، ليست لعرض المواد المعرفية بقدر ما تسعى إلى طرح الرواية التاريخية أمام الطلاب المتلقين[30]، ولكن المناهج الفلسطينية خضعت في كثير من فقراتها ومكوناتها، تحت الضغط الإسرائيلي

---

(27) The Civic Council for Education in Jerusalem, "De-Palestinization of Education in Jerusalem: Education Challenges Pose Threat to Palestinian National Identity," (2017).

(28) اعتدال الأشهب، "التعليم في القدس بعد اتفاقية أوسلو"، **التعليم في مدينة القدس**، 9/ 3/ 2010، شوهد في 30/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2BqkluY

(29) رمزي ريحان، "الهوية والمنهاج"، في: **المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة**، عبد الرحيم الشيخ (محرر)، أعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر لـ'مواطن' - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية، رام الله، 1-3/ 12/ 2006 (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2008)، ص 125-131.

(30) Alayan, p. 513.

والأميركي وضغط الاتحاد الأوروبي، أو مؤسسات وصناديق داعمة ماليًّا، لتغييرات فيها؛ بهدف تخفيف حدّة توجهات المناهج الفلسطينية ضدّ إسرائيل، أو انتقاد إسرائيل، أو إبراز لافت للحضور الفلسطيني في فلسطين، على حدّ ادعاء هذه الجهات. وهذا يعني أنّ السلطة الوطنية الفلسطينية، ووزارة التربية والتعليم العالي، قد أذعنتا، في حالات كثيرة، لهذه الضغوط، وقامتا بحذف في المناهج والكتب التعليمية، أو تعديلها، إرضاءً لطرف أو آخر[31].

تعمل المناهج الفلسطينية على تلقين الطالب الفلسطيني مبادئ تربوية في مجال التربية الدينية الإسلامية، والتاريخ، واللغة العربية، أساسها محايد أو معتدل (وفقًا لمعايير إسرائيلية وأوروبية وأميركية). وفي الوقت ذاته، تستخدم المناهج الإسرائيلية التي تُدَرَّس في المدارس العربية الفلسطينية في إسرائيل أو في القدس (المدارس الخاضعة لبلدية القدس ووزارة التعليم الإسرائيلية)، تعليمًا غيرِ واضح، ومبهمًا، وضعيفًا في البعد القومي، مع تشديد على الانتماء إلى المواطَنة الإسرائيلية وليس الفلسطينية[32]. بمعنى آخر، فإنّنا نرى أدوات الاحتلال تُستخدم على المحتل في سياق المعرفة، أي إنّ أدوات الاحتلال تعمل على فرض روايته مقابل مراقبة رواية الآخر، وحذف كل ما يمكن أن يؤثر في الرواية الإسرائيلية، وإنكار رواية الطرف الواقع تحت الاحتلال[33].

أمّا في مناهج التاريخ التي تعرضها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على مدارسها، وتعمل على فرضها بالقوة، أو بأي طريقة أخرى، على المدارس الفلسطينية في القدس، فإنّها لا تأتي بأي موضوع يمكنه أن يبني وعيًا قوميًا ووطنيًا، بل تسعى (المناهج) إلى إضعاف هذا الجانب، وتعزيز الأسرلة بكل مركّباتها، وخصوصًا الهوية الإسرائيلية، والولاء لإسرائيل وقوانينها[34]. وفي موضوع التاريخ، تعمل المناهج على الابتعاد عن تدريس الثورات العربية، وتُبرز أحداثًا جرت في تاريخ العرب مليئة بالحروب والاقتتال والأزمات. كما تسعى المناهج إلى إبراز الحالة العشائرية، بل إنها تُمْعِن في إبرازها في عدد

(31) السمان، ص 92.

(32) الغول، ص 9.

(33) Alayan, p. 513.

(34) "De-Palestinization of Education".

من البلدان العربية، وكأنّها حالة سائدة، ضِمن إشارة إلى أنّ العرب لم يصلوا بعدُ إلى مستوى دولة مؤسساتية ذات مفاهيم ديمقراطية وليبرالية. وبصفة غير مباشرة، يتم إفراغ وعاء الفكر لدى المُتلقي من انتمائه إلى شعبه وقوميته وحضارته، وفي المقابل يجري العمل على تقبُّله ما يطرحه المشروع الإسرائيلي من جهة أنّ إسرائيل جادّة في حياتها، وأنّ حياتها مليئة بالإنجازات التاريخية التي حققتها بعرق ودم وجهد كبير[35]، وأنّ لشعبها حقًّا من السماء في أرضها التي غاب عنها ألفَي سنة، وأنه كان خلالها توّاقًا إلى العودة إليها، وكلّ ذلك من أجل أن يسود الاعتقاد لدى الطالب في حقيقة الرواية الإسرائيلية، مقابل إضعاف الرواية الفلسطينية.

يحصل ذلك في النصوص السطحية التي تُقدّمها المناهج الفلسطينية التي خضعت للمراقبة والضغوط، والمناهج الإسرائيلية؛ كل بحسب اتجاهه. أمّا المستهدف في هذه الحال، فهو الطالب. ويُفترض في موضوع النصوص الأدبية العربية أن يهدف إلى منح الطالب فرصة الاطلاع على مواضيع شتّى من خلال النص؛ مثل جماليته، ومحتواه، وفلسفته وتوجهاته، وتعميق شعوره بالاعتزاز بلغته. لكن الصورة القائمة قاتمة جدًّا، ذلك أنّ النصوص المتوافرة يغيب عنها هذا المخزون، لحساب الهدف الوظيفي والشكلي[36].

صحيح أنّ المناهج الفلسطينية تسعى إلى بناء هوية الطالب الفلسطيني (كما هو معلن عنها)، لكنّ تأثيرات إسرائيل وضغوطها، إضافة إلى أطراف أخرى أشرنا إليها سابقًا، تحُول دون تحقيق ذلك كليًّا. وتعمل المناهج الإسرائيلية، بالأدوات نفسها، بالنسبة إلى الطالب العربي الفلسطيني في إسرائيل، أو في مدارس القدس التي يتعلم فيها الطلاب الفلسطينيون، وفقًا للمناهج الإسرائيلية (أي مدارس البلدية والحكومية وعدد من المدارس الخاصة).

---

(35) Alayan, p. 518.

(36) كوثر جابر قسوم، "البحث عن الهوية والنصوص الأدبية في مناهج اللغة العربية"، في: **اللغة والهوية: قراءات نقدية ونصوص تطبيقية بديلة** (الناصرة: المركز العربي للحقوق والسياسات، 2014)، ص 53-77.

رابعًا: إخضاع تدريس اللغة العربية لسياسات الاحتلال

تدرك إسرائيل، بـ "مجسّاتها الاستعمارية"، أنّ اللغة ليست أداة تواصل لغوي فقط، وإنّما هي أداة تبني تواصلًا اجتماعيًا وسياسيًّا بين أبناء الشعب الواحد، وخصوصًا في حالات النزاع؛ إذ يتعزّز دور اللغة للتعبير عن مواقف الشعب[37]. وتُدرك إسرائيل أنّ اللغة "سيادة"، فهي مرتبطة ارتباطًا عضويًّا بالفكر، لذلك تعمل على إضعاف اللغة العربية، من خلال جعلها أداة تخاطب فقط لا أداة تفكير ومعرفة وتطوير مهارات للتعامل مع الشؤون الحياتية اليومية والوطنية في مستوياتها الأوسع[38].

ونجد أنّ هناك منهاجين يتعاملان مع اللغة العربية، من خلال حضورها في النصوص الخاصة؛ في ما يتعلق بتعليم اللغة العربية وآدابها، والتاريخ، والجغرافيا، والتربية المدنية، بطريقتين مختلفتين. فاللغة ليست ناقلة للثقافة فقط، بل مكونة لها، وهي قناة تعبُر من خلالها أفكار وعقائد وتاريخ وغير ذلك[39]. تعمل المناهج الإسرائيلية على إفراغ اللغة من ماهيتها الثقافية والتكوينية، وتعمل على جعلها أداة خطابية فقط، في حين أنّ المناهج الفلسطينية - على الرغم من الضغوط التي تتعرض لها من جهات خارجية، مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية - تعزز حضور اللغة العربية؛ ومن ثمّ تعزّز علاقة الفلسطيني بتاريخه وأرضه وتراثه. ونحن نكتب ذلك، مع علمنا أنّ المناهج الفلسطينية واقعة تحت ضغوط مستمرة لتغييرها وفقًا للمعايير الإسرائيلية.

واللغة العربية رمز للهوية والانتماء؛ ومن ثمّ فهي عامل للوحدة الثقافية، ورمز للهوية الجماعية[40]. وبإدراكها ذلك، تسعى إسرائيل إلى رفض وجود المنهاج الفلسطيني في المدارس الخاضعة لها، إلا بعد تعديله، أو بالأحرى

---

(37) محمد أمارة وعبد الرحمن مرعي، **اللغة في الصراع: قراءة تحليلية في المفاهيم اللغوية حول الصراع العربي - الإسرائيلي** (عمان: دار الهدى؛ دار الفكر، 2008)، ص 15.

(38) أمارة، ص 21.

(39) المرجع نفسه، ص 23.

(40) المرجع نفسه، ص 24.

تعديل كتبه تحت إشرافها، وستأتي هذه الدراسة على نماذج من ذلك في ملحقاتها[41].

من بين مساعي إسرائيل لإخفاء - بل إلغاء - المضامين القومية التي تعزز الهوية العربية والفلسطينية لدى الطالب في نصوص اللغة العربية وآدابها أنها تعمل على قاعدة إفراغ النصوص من هذه المضامين، وجعلها لغة شكلية ولفظية فقط، أي لغة وظيفية[42]. ومن المعلوم أنّ اللغة هي أداة بنيوية لتشكيل الفكر، واستخدامها في تدبر شؤون الحياة بمستوياتها كافة، وأنّها أداة لبناء الانتماء، من خلال استخدامها في كشف مفاهيم فكرية في اتجاهات تخدم القضية السياسية. والفلسطينيون لهم قضية، ويُفترض أن تكون اللغة أداة بناء، وتشكيل وعي فكري وقومي وهوياتي، وألّا تكون أداة للتعامل الشكلي/ اللفظي دون الجوهري. ثمّ إنّ اللغة تعمل على بناء قدرة على ممارسة المثاقفة أيضًا[43].

خامسًا: توسيع مساحة حضور الرواية الإسرائيلية في القدس وتقليص حضور الرواية الفلسطينية فيها

في الحالة الطبيعية، فإنّ أي مدينة كانت ستُعَلّم منهاجًا موحدًا، في ما لو كانت في الأصل خاضعة لدولة واحدة، أو في حالة القدس، جزء منها خاضع للاحتلال. لكن في الحالة الماثلة أمامنا - القدس - فإنّ فيها منهاجين، وكأنّ التعامل مع مدينتين في حيّز مساحي واحد، على الرغم من أنّ إسرائيل تُعلن صباحًا ومساءً أنّ القدس عاصمتها الأبدية، وأنّها موحدة، ولن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية حال إقامتها، وهذا يعني فرض نظام تعليمي واحد وموحد. ولكنْ في القدس منهاجان: الأول إسرائيلي، والثاني فلسطيني. المنهاج الإسرائيلي خاضع لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، في حين أنّ المنهاج الفلسطيني خاضع لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية. ولم تؤثر السلطة الفلسطينية، ولا هذه الوزارة فيها، في المنهاج الإسرائيلي، وخصوصًا المُوجّه

(41) Ali Ghaith, "The Politics of Education in East Jerusalem," *Open Democracy*, 23/7/2018, accessed on 24/4/2020, at: https://bit.ly/3hInXsP

(42) أمارة ومرعي، ص 12.

(43) المرجع نفسه، ص 13.

نحو المدارس العربية في إسرائيل، وأيضًا تلك التابعة لسلطة بلدية القدس، ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، بكونها مدارس رسمية، في حين أنّ إسرائيل تعلن دائمًا أنّ المناهج الفلسطينية هي تحريضية وموجهة ضدّها، ولا تسعى إلى أن تكون مناهج سلام. وعلى الرغم من التعديلات الكثيرة التي شهدها المنهاج الفلسطيني، فإنّ إسرائيل غير راضية عمّا حقّـقته أو وصلت إليه المناهج الفلسطينية، وتعتبرها مناهج لا تتساوى مع المستوى المطلوب وفقًا لسلّم مصالحها. وعمليًا، عملت إسرائيل على نقض المناهج الفلسطينية من خلال تبنّيها الرقابة عليها[44].

إذا نظرنا إلى المناهج الإسرائيلية المعمول بها في المدارس المقدسية الخاضعة للبلدية ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، فإننا نلاحظ أنّها تتعامل مع الفلسطيني بصفته "غريبًا"، أي إنّ أداة "التغريب" المستخدمة على يد الاحتلال الإسرائيلي تهدف إلى جعل الحضور الفلسطيني مؤقتًا، وإنّ الفلسطيني بكونه "غريبًا"، فهو في الأصل ليس من المكان، وسيرحل عنه لاحقًا، وإنّ "الإسرائيلي المسكين" قد عاد إلى وطنه الأصلي، وإنّ اليهود قد أنعشوا البلاد، وفلحوها، واستخرجوا ثرواتها، بعد أن وصلوا إليها، ووجدوها خالية، وخاوية، ومهملة، وتنتشر فيها المستنقعات، وما أشبه ذلك من روايات وأساطير مُختلَقة تبثّها المناهج والكتب التعليمية في إسرائيل.

وتعمل المناهج والكتب التعليمية الإسرائيلية على عدم ذكر اسم "فلسطين"، إنّما "أرض إسرائيل" أو "إسرائيل". ولذلك، فإنّ الاسم بتكراره يتم نقشه في وعي الطالب، وفي خطابه اليومي، وهكذا يتراجع استخدام تسمية "فلسطين"، لحساب استخدام تسمية "إسرائيل". وهذا يعني إنكار وجود الشعب الفلسطيني وحقّه في وطنه "فلسطين". في حين أنّ المناهج والكتب التعليمية الفلسطينية تستخدم تسمية "فلسطين" بصفة مكثفة، وتستخدم كذلك تسميات المدن الفلسطينية كما هي بالعربية، وليس بالعبرية المكتوبة بحروف عربية، كما هو الحال في المناهج والكتب التعليمية في إسرائيل، وكما هو مستخدم في المدارس المقدسية والعربية في إسرائيل.

(44) "De-Palestinization of Education," p. 3.

حالة التغريب والبلبلة هذه لمجتمع واحد يعيش في مدينة واحدة، وفي أحياء واحدة، تؤدي إلى شرخ في الوعي والهوية الفلسطينية، إن لم يكن في المدى الزمني القريب، ففي المدى الزمني البعيد التراكمي. وهي في حدّ ذاتها أداة تفكيكية، خلقت حالة من الشرخ تساهم في بسط السيطرة بإحكام على الفلسطينيين في القدس. وفي اعتقادنا أنّ إسرائيل تسعى إلى تعزيز هذا الشرخ وتمكينه، بصفته إحدى أدوات السيطرة والهيمنة، ومن ثمّ التوجيه نحو معرفة تُخضِعُها لأجندتها السياسية. وأجندة إسرائيل السياسية مؤسّسة على إنكار وجود الشعب الفلسطيني، وإنكار حق هذا الشعب في فلسطين، وإبراز أكبر وأوسع لحق اليهود في فلسطين، وحقّهم في العيش فيها، ومن يريد من غير اليهود العيش فيها فسيكون في درجة ثانية. وهذا ما جاء به قانون القومية للشعب اليهودي الذي شرّعه الكنيست الإسرائيلي في عام 2018.

وقد تكثّف المناهج والكتب التعليمية الإسرائيلية من الفصول والعناوين التي ترفع من مكانة "أورشليم" على حساب "القدس"، تسميةً ومضمونًا، وتجعل الطالب اليهودي في الأساس يعيش في جو مستمر ومتواصل، دونما انقطاع عن علاقته المقدّسة، وارتباطه العضوي والتاريخي، مع هذه المدينة، مع الإشارة إلى عدم التطرّق إلى حضور التواصل الفلسطيني الإنساني والتاريخي في فلسطين.

إذًا، نحن أمام منهاج إسرائيلي يعمل على محو كل ما له علاقة بفلسطين؛ من تاريخ، وجغرافيا، ولغة، وتراث، وبيئة نباتية وحيوانية وغيرها[45]. علمًا أنّ إسرائيل ترغب في توحيد المناهج والكتب التعليمية لتكون ملائمة لما هو معمول به في المدارس العربية في إسرائيل[46]، وهذه بدورها قد تمّ إخضاعها، منذ عام 1948، للرقابة المتواصلة والدقيقة جدًّا.

ما تقوم به إسرائيل، من خلال بناء وتكوين مناهج تستجيب لسياساتها، هو في حدّ ذاته بناء مواطن عربي يعيش أو يُقيم في دولة يهودية، من دون أن يكون له أي حق وجودي فيها، إلا بما ترسمه إسرائيل. وهنا تتلاقى هذه التوجهات التعليمية مع التوجهات القانونية التي شرّعها الكنيست، وكان آخرها قانون

---

(45) Ibid., pp. 3-4.

(46) Shlomo Oren, "Sub-Formalization in East Jerusalem Schooling," *Geography Research Forum*, vol. 36 (2016), pp. 51-67.

القومية الذي أُشير إليه سالفًا، وسيأتي ذكره لاحقًا في سياق ذي صلة. وهذا يعني تجريد الإنسان الفلسطيني من تاريخه، وتراثه، ولغته، وجغرافيته، وإعادة إلباسه ثوبًا فلسطينيًا مجهزًا وفقًا للمعايير والمقاييس الإسرائيلية(47).

المسألة بكل بساطة، وإن لم تكن في حقيقتها بسيطة إطلاقًا، أنّ إسرائيل، بعد عام 1948، وبعد عام 1967، واجهت معضلة مركزية؛ هي بقاء عدد ليس بقليل من الفلسطينيين في وطنهم، ومن ثمّ فإنّ عليها أن تتعامل معهم. هي لا تريدهم أن يكونوا مواطنين كاملي الحقوق ومتساوين مع سائر مكونات المجتمع في إسرائيل، لأنّها ترفض دولة المواطنة(48)؛ أي أنّها ترفض أن تكون دولة لجميع مواطنيها، وإنّما دولة لليهود، أي دولة يهودية. وبناءً عليه، فهي تتعامل مع هذه الرؤية والتوجه. كيف يمكن أن تُحافظ على يهودية الدولة، وأن تقوم في الوقت نفسه بتوفير التعليم لمواطنيها العرب، سواء الذين بقوا في عام 1948 أو عام 1967، في القدس على وجه التحديد؟ ذلك أنّ مدارس الضفة الغربية عملت بالمنهاج الأردني حتى قيام السلطة الفلسطينية في عام 1994. ووفقًا لاتفاق أوسلو، فإنّ الكتب التعليمية الفلسطينية يجب أن تخلو من كل ما يسيء إلى إسرائيل، أو يُلحق ضررًا بصورتها، وهذا يعني أنّه يجب إخضاع هذه الكتب للمراقبة الإسرائيلية(49).

إذًا، على إسرائيل أن تتعامل (الحكومة، ووزارة التربية والتعليم، وبلدية القدس) بموجب رؤيتها، بواسطة استخدام كل الأدوات التي تساعدها على فرض أجندتها السياسية، لتحقيق غايتها المتمثلة في السيطرة التامة، أو في الحدّ الأدنى شبه التامة، على المناهج والكتب التعليمية في القدس، ومراقبة الأهداف والمضامين، ووضع البدائل التي تتناسب وتوجهاتها(50). وهكذا، نرى أنّ العامل السياسي يدخل بقوة في معالجة أمر تعليمي تربوي(51).

---

(47) ماجد الحاج، **تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 41.

(48) Ramon, p. 6.

(49) Alayan, p. 516.

(50) الحاج، ص 43.

(51) Shlomo, p. 54.

مقابل ذلك، في اعتقادنا أنّ قبول إسرائيل، وبلدية القدس، بوجود منهاجين في القدس، يساعد على تعزيز التفكيك، وهذه أداة قوية للسيطرة والهيمنة. وهذا يعني قبول ما يريده الفلسطينيون من التعليم، وفقًا للمنهاج الفلسطيني، بعد ملاءَمة كتبه لمتطلبات إسرائيل ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ورغباتهما وسياستهما. ولكنّ هذا البعد السياسي سيعود بالضرر على الفلسطينيين المقدسيين؛ ففي الوقت الذي تسعى المناهج الفلسطينية إلى بناء شخصية فلسطينية منتمية إلى قضيتها (كما هو معلن في أهداف المنهاج)[52]، تسعى إسرائيل إلى عمليات تحريف الكتب التعليمية الفلسطينية المعمول بها في مدارس القدس الخاصة والتابعة للأوقاف من توجهاتها الفلسطينية[53]. أما الموقف الفلسطيني الرسمي الذي عبّرت عنه وزارة التربية والتعليم العالي، فهو رفض المحاولة الإسرائيلية المتواصلة في فرض مشروع يستهدف تهويد المناهج التعليمية في القدس[54].

سادسًا: من التحريض على الفلسطينيين إلى خلق حالة إرباك في الهوية

بصفتها منظومة احتلال استيطاني، تسعى إسرائيل إلى تقليص الأحياز الفلسطينية في جميع مناحي الحياة، ومن بينها التعليم، وذلك يساعد في تجهيل الفلسطينيين، ومنعهم من التطوّر والنمو العلمي. وبالتوازي، يدفع ذلك إلى هجرة فلسطينية عن القدس. لكن تمكن ملاحظة ما يلي في نظام التعليم في إسرائيل، وانعكاسه في القدس:

- تحريض على العرب عمومًا، والفلسطينيين خصوصًا، وذلك من خلال تعليم نصوص تفضيلية لليهود بكونهم أهل البلاد وأصحابها، ولهم حق

(52) "دائرة المناهج: الأهداف"، دائرة المناهج في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، شوهد في 28/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/2Bk7Elr

(53) Alayan, p. 517.

(54) "بيان صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تعلن فيه رفضها لمحاولة إسرائيل فرض مشروع يستهدف تهويد المناهج التعليمية في القدس، خاصة بعد الإعلان عن تمويل خطة خماسية حكومية إسرائيلية بحجة تحسين نوعية التعليم في القدس الشرقية"، 28/ 5/ 2017، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شوهد في 12/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/2DXk4Ra

سماوي فيها، دون غيرهم، وأنّ القدس هي مدينة يهودية بجميع مكوناتها، وهم بهذا يُقصون الحضورَ والوجودَ الفلسطينيَّين، ويجعلون من الفلسطيني حالة طارئة في وطنه. كما أنّ عملية التحريض في جهاز التعليم في إسرائيل تؤسس دعائمه على سياسات إقصاء وطرح أساطير وخرافات لا صلة لها بالواقع التاريخي الذي تؤكده النصوص التاريخية من خلال الأبحاث الملتزمة بالأسس العلمية(55). تؤدي هذه الخطوات والأدوات إلى نشر أفكار بعيدة عن الواقع الذي يعيشه العربي والمسلم في القدس، إلى درجة أنّه لا يعرف الكثير عن آثاره ومعالمه. في حين أنّ السائد هو ما اختُلق وافتُعل على يد المناهج والكتب التعليمية الإسرائيلية. ولا يقتصر الأمر على تحريض الكتب التعليمية في إسرائيل على الفلسطينيين عامّة، وعلى المقدسيين خاصة (من خلال إنكار وجودهم مثلًا)، بل إنّ الأمر يتعلق أيضًا باتهام المناهج والكتب التعليمية الفلسطينية بأنّها تحريضية(56).

• تسعى المناهج التعليمية في إسرائيل، وخصوصًا تلك التي تفرضها في القدس، إلى "كيّ" الوعي العربي والفلسطيني من خلال تزوير تاريخ فلسطين، والمنطقة برمتها، وتزييفه وتحريفه، وخلق مواطن فلسطيني ضعيف، وغير عارف بتاريخه، ومن ثمّ تنقصه عملية الارتباط بالأرض. ويسعى الاحتلال إلى حَرْف وقائع التاريخ والجغرافيا، بإعادة تشكيلها من جديد، مدعيًا أنّه يعيدها إلى واقعها التاريخي الأصيل، لمّا كان اليهود في الماضي الغابر سكان هذه البلاد. بمعنى آخر، يُعيد تشكيل نصوصها، وصورها، ومحتواها، بقوالب تتناسب وتوجهات الرؤى العقائدية والسياسية للصهيونية وإسرائيل(57).

والجدير ذكره هنا أنّ وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، وكذلك بلدية القدس، قد رصدتا ميزانيات كثيرة لإحداث التغيير لمصلحة مشاريعهما

---

(55) "بيان صادر عن مؤتمر التربية والتعليم وتوصيات"، في: **نحو تعليم عصري في فلسطين**، ص 7-10.

(56) "مؤتمر الدراسات التاريخية يناقش في يومه الثاني: نقد المفاهيم الإسرائيلية للنكبة ومكانة فلسطين في المقررات المدرسية العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13/ 5/ 2018، شوهد في 24/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/37JGoZx

(57) **نحو تعليم عصري في فلسطين**، ص 8.

التعليمية، إلّا أنّها لم تُكلل بالنجاح التام[58]، وذلك بسبب تشكّل أُطر وهيئات معارضة لفرض مشروع تهويد وأسرلة التعليم في القدس.

- السعي إلى وضعية ارتباك الهوية وتشويهها، من خلال إفراغ الكتب التعليمية، وخصوصًا في اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية (المدنية)، من القيم الوطنية والقومية[59]. وهذه عملية تسطيح للعقل الفلسطيني، وخلق ارتباك في هويته، فضلًا عن التعليم بمنهاجين وكتابين؛ إسرائيلي وفلسطيني.

سابعًا: أسرلة في المناهج والكتب التعليمية

تسعى السياسة الإسرائيلية في مجال التعليم إلى أسرلة التعليم العربي فيها (أي في إسرائيل)، والتأثير في مناهج السلطة الفلسطينية أيضًا، من خلال استهدافها، ومن ثمّ يكون المُقرّر (الكتب التعليمية) الذي هو ترجمة لأهداف المناهج ومضامينها، مستهدفًا أيضًا؛ إذ تلجأ إلى استخدام أدوات لإفراغ المناهج والكتب التعليمية الفلسطينية من توجهاتها الوطنية والقومية، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، وتعمل أيضًا على خلق جيل لا يعرف تاريخه أولًا (أو في الحد الأدنى يعرف ملامح سطحية فقط)، ولا يملك من أدوات المواجهة العلمية إلا النزر اليسير ثانيًا. ومن ثمّ، فإنْ كانت المعرفة ضعيفة، فالانتماء يكون ضعيفًا، وإن كانت المضامين تجهيلية، فإنّ أدوات السيطرة تكون أقوى في فرض الرواية الإسرائيلية في مواجهة الحق الفلسطيني[60].

---

(58) صرّح نفتالي بنيت وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو، بين عامي 2015 و2019، بأنّه يعمل ما في وسعه لأسرلة التعليم في القدس. يُنظر:
"De-Palestinization of Education," p. 3.

(59) يتطرّق بحث جاد وعليان السابق ذكره في خاتمته إلى أنّ الفلسطينيين في القدس الشرقية/ العربية يرغبون في أن يكونوا خاضعين لسلطة التربية والتعليم الفلسطينية وإدارتها، والحصول على الميزانيات من حكومة إسرائيل/ بلدية القدس، في الوقت ذاته. لكن بسبب الظروف السياسية التي تعرّضت لها القدس في عام 1967، من واجب الطرف المحتل توفير الميزانيات، إلا أنّ إسرائيل لا تتعامل مع القدس العربية/ الشرقية على أنها مدينة محتلة، وهذا هو التناقض بعينه، بل المأزق الذي يعيشه الفلسطينيون في القدس، ينظر:
Yair & Alayan, p. 255.

(60) راسم عبيدات، "العملية التعليمية في القدس: واقع وتحديات"، في: **نحو تعليم عصري في فلسطين**، ص 69.

ماذا تريد إسرائيل أن تجني من محاولات أسرلة المناهج؟ من يدقق في المناهج، ومن ثم في الكتب التعليمية التي تُعبّر عنها، كما ذُكر سابقًا، فإنّه سيلحظ أنّ أساس هذا التوجه هو فرض الرواية الإسرائيلية من باب السيطرة والهيمنة، وأن تكون هذه الرواية هي السائدة والمتفوقة على سواها من الروايات؛ أي الرواية الفلسطينية في الحالة التي نحن بصددها. أمّا في مرحلة متقدّمة، فتسعى إلى أن تكون المناهج الفلسطينية ملحقة بما تُمليه عليها المناهج الإسرائيلية، أي عملية التوجيه والمراقبة بعد أن تتم عملية إقصاء المناهج الفلسطينية[61].

عملية الأسرلة هذه تعمل بقوة على تحقيق هدف مركزي، وهو عزل المقدسيين (في حالتنا هذه، ويمكن نسخها على مناطق أخرى من خلال أطر مشابهة)، عن هويتهم الوطنية الفلسطينية، والقومية العربية[62]؛ فتعليم وثيقة استقلال إسرائيل، وليس وثيقة استقلال فلسطين، هو أحد النصوص ذات المضامين التي تساهم في إبعاد الفلسطيني، والمقدسي (في حالتنا هذه)، عن هويته ولغته وحضارته وجغرافيته وتاريخه وتراثه، وتجعله يعتقد أنّ لإسرائيل حقًّا أقوى في فلسطين، فهو - أي الفلسطيني المقدسي - ممنوع من أن يتعلم الوثيقة الفلسطينية في هذه الحالة كمثال، وفي الوقت ذاته بصفته مقدسيًّا يتعلم وثيقة استقلال إسرائيل، في حال انتسابه إلى مدرسة بلدية/ حكومية تحت إشراف إسرائيل[63]، وأنّه لا حق للفلسطيني في القدس بصفتها عاصمة لدولته العتيدة[64].

وتستخلص سميرة عليان في بحثها المُخّصص لمنهاج التاريخ الفلسطيني المعمول به في القدس العربية، والخاضع للرقابة الإسرائيلية، أنه يعكس سياسة كولونيالية لرقابة عسكرية، بدلًا من تبنّي أسس الليبرالية والديمقراطية،

---

(61) نسرين عليان، "التعليم في القدس 2016"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس (Passia) (2016)، شوهد في 9/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3egYsN6

(62) تحسين يقين وعدي أبو كرش وروان شرقاوي، "التعليم في القدس وأثره على الهوية الفلسطينية: نحو سياسات تربوية وطنية مستدامة"، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 6، شوهد في 24/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/3dih8e1

(63) Alayan, pp. 517-518.

(64) إصلاح جاد، "المناهج الفلسطينية - أدوات القراءة الإسرائيلية: التطبيع وصهينة المناهج"، في: **المنهاج الفلسطيني**، ص 157-158.

كما يجب أن تكون وزارة التربية والتعليم في إسرائيل، وفقًا لتعريفاتها في أنّ دور جهاز التعليم الدفع في اتجاه قيم العدالة الاجتماعية، وأن يُمثّل التعددية الرؤيوية والمعرفية للأقليات(65). هذا الفعل من الرقابة هو تحريف ومحو لمضامين كان يُفترض أن تكون موجودة في المناهج(66).

ثامنًا: قانون القومية للشعب اليهودي بكونه أداة أسرلة

يكشف قانون القومية للشعب اليهودي(67) الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي عن إنكار وجود الشعب الفلسطيني في وطنه، بل إنه يحصر حق تقرير المصير في الشعب اليهودي فقط. وهذا في حدّ ذاته تعريف دالّ على أنّ إسرائيل دولة عنصرية، تسعى إلى إنكار الحقوق القومية للشعب الأصلاني - الشعب الفلسطيني، وأيضًا إلى تقنين وجود إسرائيل، واستنادها إلى مرجعية قانونية خاصة بها، بعد أن حظي مشروع إقامتها باعتراف بريطاني (تصريح بلفور عام 1917)، ثم إلى اعتراف دولي بها (صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم في عام 1922)، ثم إلى قرار تقسيم فلسطين، رقم 181، الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947.

لكن ما يهمنا في هذا القانون، ضمن هذه الدراسة، هو تأكيده أنّ مدينة القدس المحتلة موحدة، وعاصمة أبدية لإسرائيل فقط. كما يؤكد هذا القانون أنّ اللغة العبرية هي لغة الدولة الرسمية، في حين أنّ اللغة العربية ذات مكانة خاصة، وليست لغة رسمية، كما كان معترفًا به ومعمولًا به حتى لحظة تشريع القانون. وهذا يعني أنّ هدف القانون هو نشر اللغة العبرية، وإحلالها مكانة مركزية، وحضورًا قويًّا في الفضاء العام، وليس فقط على الصعيد الرسمي.

---

(65) ضمن مشروع تخطيط التربية اللامنهجية في مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية، وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، في: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، "التربية الاجتماعية والتعليم غير النظامي"، 13/ 7/ 2014، شوهد في 12/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/33PAyFU (بالعبرية)

(66) Alayan, p. 529.

(67) نشرت الصيغة النهائية للقانون في الجريدة الرسمية - كتاب القوانين بتاريخ 26 تموز 2018، شوهد في 6/ 7/ 2020، في: https://bit.ly/2XUddz7 (بالعبرية)

والعمل على إقصاء حضور العربية في الأحياز المختلفة، بما فيها حيّز "التعليم". والسؤال هنا: كيف يتحوّل هذا القانون إلى أداة سيطرة إسرائيلية في قطاع التعليم في القدس، وخصوصًا استعمال المناهج الفلسطينية والإسرائيلية وفقًا للمعايير الإسرائيلية؟

كون القانون قد أُعلن بتأكيد أنّ القدس عاصمة أبدية ووحيدة لإسرائيل فقط (وليس للفلسطينيين)، فإنّ هذا يخوّل الدولة (إسرائيل) بسط سيطرتها على جميع المؤسسات التربوية في القدس المحتلة، وفي مقدّمتها المدارس. والأمر الثاني أنه يخوّلها إلغاء المناهج التعليمية غير الإسرائيلية، بما في ذلك المناهج الفلسطينية المعدّلة وفقًا للمعايير الإسرائيلية، وفرض مناهجها وكتبها التعليمية، وهذا يتطلب أن توفّر إسرائيل الأُطر التعليمية كلها، أي الغرف والمدارس التي تنقص في القدس. وترى هذه الدراسة، اعتمادًا على الوقائع الميدانية، أنّ حكومة إسرائيل، وبلدية القدس، مستعدتان للقيام بهذه المهمة، لضمان تأكيد أنّ القدس موحّدة وخاضعة لإسرائيل وأنظمتها التعليمية[68]، واستبعادًا لأي محاولة فلسطينية للتأثير في هذا النهج الإسرائيلي.

خاتمة وتوصيات

تواجه مدينة القدس والمقدسيون سلسلة من المخاطر التي تهدد وضعها/ وضعهم الحالي، ومصيرها/ مصيرهم المستقبلي؛ فآلة التهويد تعمل بكل قوة على خلق وقائع جديدة على الأرض، وفي مقدمتها تقليص الحيّز والحضور الفلسطيني، وحصره في أحياء قليلة منعزلة عن امتداد المدينة. يضاف إلى ذلك أنّ تقليص الحضور الديموغرافي الفلسطيني في المدينة، ليصل إلى الحد الأدنى وهو 20 في المئة، وهي النسبة التي تتقابل مع نسبة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ممن يحملون الهوية المدنية الإسرائيلية. بمعنى آخر، فإنّ التغييرات الديموغرافية غير محصورة في العدد فحسب، بل في انعكاسها على مجالات أخرى، من بينها، بل في مقدّمتها، التعليم، وخدمات أُخرى، مثل

(68) محسن، ص 9.

الصحة والعمران والتوظيف[69]. فالتعليم، وهو مركّب، بل عنصر، مهم جدًّا في تكوين شخصية المقدسي الانتمائية إلى وطنيته وقوميته، يتم إخضاعه لآلة الطمس، والإقصاء، والإنكار، والتشويه، والتزييف، والتسطيح، الإسرائيلية. والهدف من وراء ذلك تحقيق هيمنة وسيطرة، وتوجيه سياسي يومي، في جميع تفاصيل الحياة في القدس، وأيضًا خلق تفوّق حضوري يهودي في المدينة. بمعنى آخر، تعمل إسرائيل في جميع المستويات من أجل تهويد المكان والفضاء المقدسي وأسرلته، بإطلاق تسميات يهودية وعبرانية وإسرائيلية على الأماكن، وطرد متواصل لعائلات عربية من بعض الأحياء، بهدف السيطرة عليها (حيّ سلوان مثلًا)، ونزع هويات مقدسيين، وتقديم خدمات يومية في الحد الأدنى لتزداد الفجوة بين المجتمعَيْن اليهودي والفلسطيني ...إلخ؛ فالمجتمع اليهودي يتمتع بخيرات الوطن وثرواته، ويستفيد منها، في حين أنّ ما يتلقاه الفلسطيني هو الفتات الذي يضمن له في الحد الأدنى التنفس يوميًّا.

من الضروري أن يتمسّك المقدسيون باعتماد المناهج والكتب التعليمية الفلسطينية، من دون أي تحريف، والأمر يتطلب مقاومة شرسة للتوجهات الإسرائيلية. وعلى المقدسيين أيضًا وضع خطط لمشاريع تربوية عن القدس، ليس بصفتها مَعْلمًا دينيًا فقط، بل بصفتها رمزًا سياسيًا فعليًا يُحقَّق بجعلها عاصمة دولة فلسطين في المستقبل. وعلى هذه المشاريع أن تشمل المراحل العمرية والشرائح الطلابية كافة[70].

وفي الوقت ذاته، من الضروري وضع خطط واستراتيجيات فلسطينية لمواجهة عمليات الأسرلة، على الرغم من كل الصعوبات التي تعترض طريق الفلسطينيين المقدسيين. وهذا الأمر منوط بمحرك دبلوماسي قوي، لتجنيد القيادات السياسية والاقتصادية العربية من أجل دعم مشروع الصمود في

(69) الأشهب.

(70) مثل: غسان عبد الله، "القدس في العملية التعليمية - التعلمية، دور التربية غير الرسمية في تعزيز الهوية الوطنية: تجربة مركز الدراسات والتطبيقات التربوية (CARE)"، في: **المنهاج الفلسطيني**، ص 487-501.

القدس، من خلال توفير الميزانيات المخصصة لحملات المواجهة، وحشد الجمهور في القدس للانضمام إلى هذه الحملات أيضًا[71].

القدس عمومًا في حاجة إلى إنقاذ، وفي حالتنا هذه، أصبحت معالجة موضوع المناهج والكتب التعليمية التي تحفظ العلاقة بالقدس عربية وفلسطينية وإسلامية - مسيحية، أمر الساعة المُلحّ. ومن دون أي استثمار استراتيجي وفكري ومالي - بحسب اعتقاد الباحث - ستبقى الأمور في باب التمني والحنين إلى أزمان جميلة مضت وولّى بريقها.

ملحق

الجدول (4-1)

أعداد المدارس والطلاب والشعب في مدارس القدس المحتلة خلال العام الدراسي 2016-2017 بحسب التبعية الإدارية*

الجهة المشرفة	عدد المدارس	عدد الشعب	عدد الطلاب
مدارس الأوقاف	49	555	12160
المدارس الخاصة	76	1117	27776
مدارس الوكالة	6	58	1279
مدارس البلدية والمعارف	70	1474	39141
مدارس المقاولات	19	272	5025
المجموع	220	3476	85381

* هذه الأعداد تقريبية للواقع القائم، وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك عددًا (وهو قليل) من طلاب القدس يتعلمون خارجها، ومن الصعب تحديده.

المصدر: رامي محسن، "نحو مواجهة 'أسرلة التعليم' بمدينة القدس المحتلة"، ضمن إنتاج أعضاء منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الاستراتيجي، **تحليل سياسات**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2/ 1/ 2019، شوهد في 10/ 4/ 2019، في:
https://bit.ly/3eaC2Nf

(71) يقين وأبو كرش وشرقاوي، ص 7- 8.

الجدول (4-2)

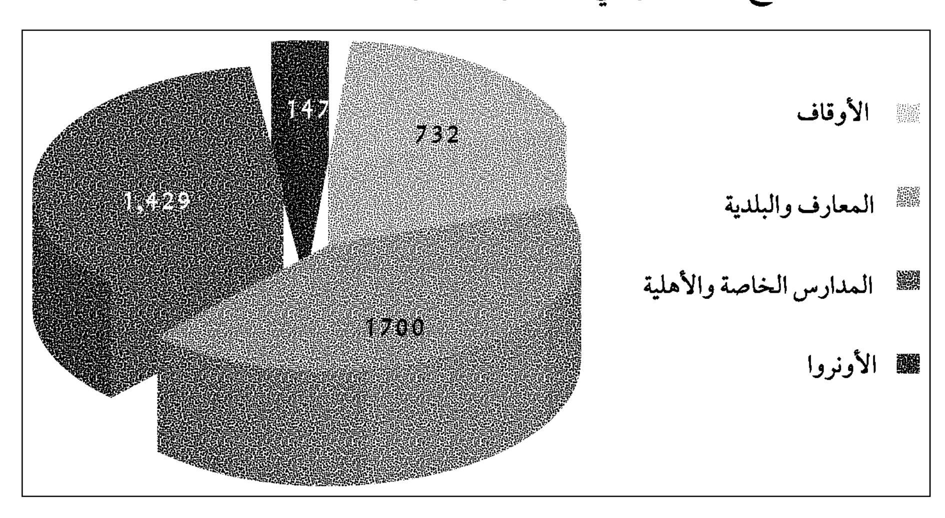
ملخص أعداد الطلاب في مدارس القدس على أنواعها

	2002/2001	2016/2015	2017/2016	عدد مرات الزيادة
عدد الطلاب العرب في المدارس الرسمية	31100	43080	43494	1.4 مرات
عدد الطلاب العرب في المدارس المعترف بها غير الرسمية	2000	43102	46875	23 مرة

المصدر: أعداد الطلاب في مدارس القدس المحتلة للسنة الدراسية 2016/ 2017، في:
Aviv Tatarsky & Oshrat Maimon, *Fifty Years of Neglect: East Jerusalem Education Report*, Ir Amim, September 2017.

الشكل (4-1)

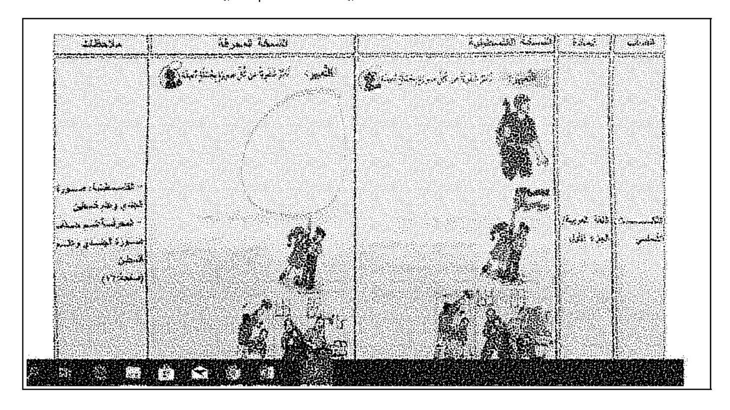
توزيع المعلمين في مدارس القدس بحسب الجهة المشرفة



المصدر: مؤسسة القدس الدولية، إدارة الإعلام والمعلومات، **التعليم في القدس (التقرير المعلوماتي رقم 6)** (بيروت: كانون الثاني/يناير 2010)، ص 25، شوهد في 6/ 7/ 2020، في:
https://bit.ly/3kGaCCW

الصورة (4-1)

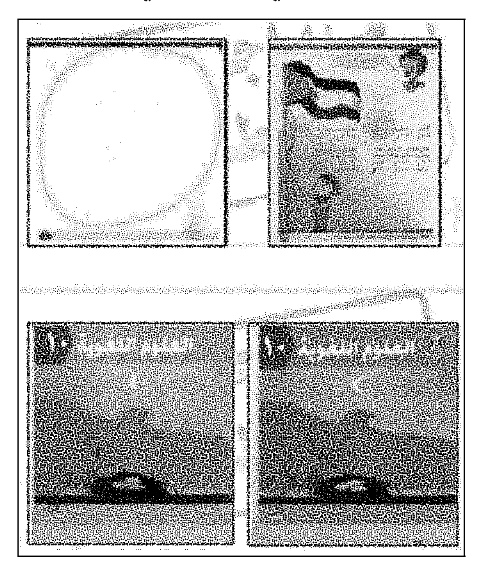
حذف صورة المقاتل الفلسطيني والعلم في النسخة المحرفة



المصدر: "التعليم في القدس 2016"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس (Passia) (2016)، إعداد نسرين عليان، شوهد في 9/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3egYsN6

الصورة (4-2)

حذف النشيد الوطني الفلسطيني وصورة العلم



المصدر: **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، حياة الددا (إعداد)، محسن محمد صالح (محرر)، سلسلة أولست إنسانًا؟ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015)، ص 31.

المراجع

1 - العربية

بشارة، عزمي. "الأقلية الفلسطينية في إسرائيل: مشروع رؤية جديدة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 11 (صيف 1992).

أمارة، محمد وعبد الرحمن مرعي. **اللغة في الصراع: قراءة تحليلية في المفاهيم اللغوية حول الصراع العربي - الإسرائيلي**. عمان: دار الهدى؛ دار الفكر، 2010.

"بيان صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تعلن فيه رفضها لمحاولة إسرائيل فرض مشروع يستهدف تهويد المناهج التعليمية في القدس، خاصة بعد الإعلان عن تمويل خطة خماسية حكومية إسرائيلية بحجة تحسين نوعية التعليم في القدس الشرقية". 28/ 5/ 2017. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. في:
https://bit.ly/2DXk4Ra

"التعليم في القدس 2016". الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس (Passia) (2016). إعداد نسرين عليان. في: https://bit.ly/3egYsN6

"التعليم في القدس المحتلة تحدٍّ وصمود: معركة المناهج الفلسطينية معركة تاريخ وثقافة وتراث". أمل خليفة (إعداد وحوار). **مجلة القدس** (كانون الثاني/ يناير 2012). في: https://bit.ly/3fTqfn0

"التعليم في القدس.. أسرلة واحتلال للفكر والعقل". **المنطار**. العدد 155 (كانون الأول/ ديسمبر 2013). في: https://bit.ly/2YFDT6q

الحاج، ماجد. **تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

السمان، ديمة. "التعليم في القدس المحتلة تحدٍّ وصمود.. معركة المناهج الفلسطينية.. معركة تاريخ وثقافة وتراث". ورقة مقدمة في ندوة بعنوان: "مشكلات التعليم في مدينة القدس". وزارة التربية والتعليم العالي. وحدة شؤون القدس. القدس، نيسان/ أبريل 2102. في: https://bit.ly/3VFa1Dn

غانم، أسعد ومهند مصطفى. **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009.

الغول، روان. "أسرلة المناهج وتأثيرها على هوية الطالب الفلسطيني في قرية بيت صفافا/ القدس". رسالة ماجستير. كلية دراسات المرأة. جامعة بيرزيت. بيرزيت. فلسطين. 2018.

قرش، محمد خضر [وآخرون]. **القدس واقع وتحديات: مجموعة أوراق بحثية**. رام الله: مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 2016.

كتاب دراسات. الناصرة: المركز العربي للحقوق والسياسات، 2010.

اللغة والهوية: قراءات نقدية ونصوص تطبيقية بديلة. الناصرة: المركز العربي للحقوق والسياسات، 2014.

محسن، رامي. "نحو مواجهة 'أسرلة التعليم' بمدينة القدس المحتلة". ضمن إنتاج أعضاء منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الاستراتيجي. **تحليل سياسات**. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات. 2/ 1/ 2019. في: https://bit.ly/3eaC2Nf

مطر، علاء. "واقع الحق في التعليم العام في القدس المحتلة: تحديات وآفاق". ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث عشر: "فلسطين.. قضية وحق". مركز جيل البحث العلمي. طرابلس، لبنان، 2–3/ 12/ 2016. في: https://bit.ly/3fuPw6U

معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي. حياة الددا (إعداد). محسن محمد صالح (محرر). سلسلة أولست إنسانًا؟. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015.

المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة. عبد الرحيم الشيخ (محرر). أعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر لـ 'مواطن' – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله. 1–3/ 12/ 2006. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، 2008.

الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني: الدراسات الخاصة. عبد الهادي هاشم (محرر). مج 3. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990.

نحو تعليم عصري في فلسطين: من أجل الاستقلال والتنمية الاجتماعية – واقع التعليم في فلسطين. سعيد مضية وحسيب نشاشيبي (محرران). أوراق عمل وأبحاث مقدمة في مؤتمر جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية. 23–24/ 3/ 2014. رام الله: جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2014.

يقين، تحسين وعدي أبو كرش وروان شرقاوي. "التعليم في القدس وأثره على الهوية الفلسطينية: نحو سياسات تربوية وطنية مستدامة". المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM (أيلول/ سبتمبر 2015) في: https://bit.ly/3dih8e1

2 - العبرية

تتارسكي، أفيف وأشرات مايمون. **خمسون عامًا من الإهمال: تقرير التربية في القدس الشرقية**. القدس: جمعية عير عميم، 2017.

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية. "التربية الاجتماعية والتعليم غير النظامي". 13/ 7/ 2014. في: https://bit.ly/33PAyFU

3 - الأجنبية

Abukhayran, Ashraf Mohammed Hasan. "Palestinian Curriculum from an Israeli Perspective." *Profesorado*. vol. 15, no. 1 (2011).

Adwan, Sami. "Schoolbooks in the Making: from Conflict to Peace, A Critical Analysis of the New Palestinian Textbooks for Grades One and Six." *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*. vol. 8, no. 2 (2001).

Alayan, Samira. "White Pages: Israeli Censorship of Palestinian Textbooks in East Jerusalem." *Social Semiotics*. vol. 28, no. 4 (June 2018).

Oren, Shlomo. "Sub-Formalization in East Jerusalem Schooling." *Geography Research Forum*. vol. 36 (2016).

Ramon, Amnon. "Residents, Not Citizens; Israeli Policy Towards the Arabs in East Jerusalem, 1967-2017." Jerusalem Institute for Policy Research (May 2017).

Tatarsky, Aviv & Oshrat Maimon. *Fifty Years of Neglect: East Jerusalem Education Report*. Ir Amim, September 2017.

The Civic Council for Education in Jerusalem. "De-Palestinization of Education in Jerusalem: Education Challenges Pose Threat to Palestinian National Identity." (2017).

Tibawi, Abdul Latif. *Arab Education in Mandatory Palestine: A Study of Three Decades of British Administration*. London: Luzac, 1956.

Yair, Gad & Samira Alayan. "Paralysis at the Top of a Roaring Volcano: Israel and the Schooling of Palestinians in East Jerusalem." *Comparative Education Review*. vol. 53, no. 2 (May 2009).

الفصل الخامس

تحريف المناهج الفلسطينية في القدس: حرب هوية

أنوار حمد الله قدح

القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، ومفتاح الحرب والسلم في الشرق الأوسط. والناظر بتمعن إلى الصراع العربي - الإسرائيلي يصل إلى نتيجة مفادها أن حضور القدس في هذه القضية يعدُّ مسوِّغ وجود لكلا الطرفين. وفي الوقت الذي رضيت فيه القيادة الفلسطينية بتجزئة القدس وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، وقبلت بنصيبها الشرقي المفترض منها، ظلَّ الاحتلال الإسرائيلي يسعى إلى فرض وجوده بما يطلق عليه "القدس الموحدة"، من خلال خلق أمر واقع جديد تصبح فيه معالم القدس الشرقية يهودية الطابع، ومن تلك الممارسات زيادة عدد السكان اليهود بالنسبة إلى العرب، في نوع من "حرب الديموغرافيا"، وإنشاء حلقات متعددة من المستعمرات، وبناء جدار الفصل العنصري، إلى غير ذلك من ممارسات الضغط والتضييق التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق المواطنين المقدسيين لحثهم على الرحيل ومصادرة ممتلكاتهم.

ومع بداية كل عام دراسي، تبرز قضية أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، في إطار الحرب المستمرة لتهويد مدينة القدس. إنها قضية التدخُّل في المناهجِ المقرّرة في المدارس العربية؛ ابتداءً من محاولة استبدال تلك المناهج استبدالًا كليًّا، وفرض المناهج الإسرائيلية، ثم التنازل بعد ذلك - تحت وطأة

الاضطرابات والاحتجاجات العربية - والاكتفاء بحذف كل ما له علاقة بالهوية الوطنية والذاكرة الجمعية وتحريفه، في محاولة لغسل عقول الأطفال المقدسيين وتجهيلهم، على نحو يمس قضاياهم الوطنية، وصولًا إلى تدجينها وجعلها متساوقة مع الاحتلال.

في السياق ذاته، تطرح الدراسة مجموعة تساؤلات تشكل في مجملها إشكالات الدراسة، منها ما يلي: لماذا تولي السلطاتُ الإسرائيلية المناهجَ المُعتمَدة في المدارس العربية في القدس اهتمامًا بالغًا؟ وما غاياتها من فرض مناهجها أو تحريف المناهج الفلسطينية التي تعتمدها تلك المدارس؟ ثم كيف تعاملت المدارس العربية في القدس، ومن ورائها اتحاد أولياء أمور القدس الشرقية، ووزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، مع الممارسات الإسرائيلية المستمرة لأسرلة المناهج الفلسطينية وتفريغها من مضمونها الوطني؟

لحل تلك الإشكالات، تتبع الدراسة عددًا من المناهج البحثية، منها: المنهاج التاريخي الوصفي لتتبع الممارسات الإسرائيلية في قطاع التعليم في القدس الشرقية منذ احتلالها في عام 1967، ثم المنهج التحليلي والمقارن لفرز المعلومات والوقائع وتحليلها تبعًا للظروف السياسية والأمنية التي مرت بها المنطقة. وسيُفسَّر ما تتوصل إليه الدراسة ضمن الإطار النظري لنظرية الذاكرة الجمعية التي يفسر فيها موريس هالبواكس[1] (Maurice Halbwachs) الذاكرة بأنها ظاهرة مجتمعية وثقافية، ومن ثم تأتي كلٌّ من الهوية والثقافة نتيجة لفهم الذات وامتلاك جمعيّ للماضي، وليس نتاجًا للوراثة البيولوجية[2].

أولًا: وضع النظام التعليمي في القدس تحت الاحتلال

انقسمت القدس إلى شطرين نتيجة لنكبة فلسطين عام 1948، فوقع الجزء الغربي منها تحت السيطرة الإسرائيلية، في حين دُمِج الشطر الشرقي

(1) موريس هالبواكس (1877-1945): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي معروف بتطوير مفهوم الذاكرة الجمعية.

(2) زهير سوكاح، "مفهوم الذاكرة الجمعية عند موريس هالبواكس"، **الحوار المتمدن**، العدد 1755، 5/ 12/ 2006، شوهد في 4/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/2RYJIIZ

وباقي الضفة الغربية مع المملكة الأردنية الهاشمية. وقد أُنشئت خلال العهد الأردني (1948-1967) مدارس عدة؛ ما نتج منه ارتفاع في نسبة الملتحقين بالمدارس، لتصل إلى 87 في المئة ممن هم في أعمار الدراسة. كما وفرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، التي باشرت عملها في عام 1950، تعليمًا للأطفال المسجَّلين بوصفهم لاجئين، مدته تسع سنوات.

وبعد هزيمة العرب في عام 1967، واحتلال الإسرائيليين شرق مدينة القدس، ألغت سلطات الاحتلال العمل بقانون التعليم الأردني، ووضعت التعليم الابتدائي تحت رقابة وزارة المعارف الإسرائيلية، والتعليم الثانوي تحت رقابة بلدية القدس الإسرائيلية. كما أغلقت مكتب التعليم في محافظة القدس، واعتقلت العديد من مسؤولي التربية والتعليم. أما المدارس الخاصة، فسُمِح لها بإدارة شؤونها، وإن ظلت تخضع لضغوطات من إدارة الاحتلال، خاصة في ما يتعلق بالمنهاج[3].

وقد فرضت السلطات الإسرائيلية المنهاج الإسرائيلي، وبدأت تطبيقه في المدارس الثانوية الخاضعة لسلطة الاحتلال، لكنّ الفلسطينيين قاوموه، بمن فيهم أعضاء الهيئة التعليمية، الأمر الذي جابهته السلطات الإسرائيلية بكثيرٍ من الإجراءات العقابية في حق المدارس والمعلمين والطلاب، غير أن المقدسيين قابلوا تلك الإجراءات بتوحيد جهودهم في مقاومة محاولات تهويد التعليم المستمرة، فأعرضوا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية، وأرسلوهم عوضًا عن ذلك إلى المدارس الخاصة (مدارس الأوقاف، والمدارس التابعة للجمعيات أو مجالس الأمناء والكنائس والأديرة، والمدارس الخاصة الأهلية والأجنبية) التي استمرت في تدريس المنهاج الأردني[4].

(3) طاهر هاشم النمري، **واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس** (القدس: الملتقى الفكري العربي، 2001)، ص 7-9.

(4) رهام هاشم زهد، "تأثير السياسة التعليمية الإسرائيلية على الوعي العام للشباب الفلسطيني في شرق القدس"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016، ص 21-23.

أدّت لجنة المدارس الخاصة دور المرجعية في التعليم في القدس، وارتبطت بدائرة شؤون الأرض المحتلة في الأردن. ومع ازدياد الإقبال على المدارس الخاصة، وحصول بعض حالات الاكتظاظ ونقص الشُعَب، برزت فكرة إيجاد مدارس بديلة للعرب، وهي الفكرة التي تبنّتها جمعية المقاصد الخيرية، وبدأتها في السنة الدراسية 1968-1969، بدعم من الحكومة الأردنية التي استمرت في دفع رواتب المعلمين الذين عملوا معها قبل الاحتلال، بينما غطت الجمعية رواتب المعلمين الجدد.

وأمام الإصرار الذي أظهره المقدسيون في وجه المناهج الإسرائيلية، وتراجع عدد المنتسبين في المدارس الحكومية، اضطرت إدارة الاحتلال إلى إعادة العمل بالمنهاج الأردني في عام 1973 على مراحل، ولكن مع إجراء كثير من الحذف والتحريف والإضافة، بما يتناسب مع الأيديولوجيا الصهيونية، ولا سيما في موضوع التاريخ والإنسانيات. وقد استطاعت إدارة الاحتلال بهذه الطريقة استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب العرب، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي رافقت الانتفاضة الأولى.

ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، واستحداث وزارة التربية والتعليم العالي، انتقلت مسؤولية التعليم، بمختلف مستوياته، في الضفة وقطاع غزة إليها، باستثناء القدس، حيث أشرفت فيها على مدارس الأوقاف فحسب. أما المدارس الخاصة، ومدارس الأونروا، فقد تبنّت الرؤية العامة الفلسطينية والمنهاج الأردني. وقد استمر العمل بالمنهاج الأردني في مدارس الأوقاف والمدارس الفلسطينية الخاصة ومدارس الأونروا في شرق القدس، أما في مدارس المعارف والبلدية، فقد حذفت سلطات الاحتلال شعار السلطة الفلسطينية، وفرضت تدريس العبرية وتاريخ إسرائيل، كما حرّفت بعض الحقائق والمعلومات الجغرافية والتاريخية، ما يعكس المكانة الجوهرية للتعليم في الصراع على القدس بين الاحتلال والفلسطينيين[5].

يمثّل التعليم في القدس ترجمة حقيقية لما تعيشه المدينة من قهر، واضطهاد، وتمييز في الخدمات، وابتزاز، لتمرير خطط الأسرلة والتهويد إلى

(5) عبد الرحمن أبو عرفة [وآخرون]، **التسرب المدرسي في مدارس القدس الشرقية: المسببات والدوافع** (القدس: الملتقى الفكري العربي، 2012)، ص 13.

الناشئة العرب؛ إذ تعاني مدارس شرق القدس ظروفًا خاصة تعوق المسيرة التعليمية، وتزيد من نسب التسرّب المدرسي. وتعدّ سياسات الاحتلال السبب الرئيس وراء كل تلك المشكلات والمعوقات، ولعل من أهمها تعدد الجهات المشرفة على التعليم، الذي يعني بالضرورة غياب المرجعية الموجهة إلى التعليم التي تضع الرؤية الفلسفية والاستراتيجيات التربوية[6]، ثم جدار الفصل العنصري، والحواجز العسكرية (الثابتة أو الطيارة)؛ إذ يضطر نحو 20 في المئة من طلاب القدس إلى المرور من خلال الجدار، الأمر الذي يحوّل العملية التعليمية إلى مسلسل من المعاناة اليومية، ويزيد من نسب التسرّب المدرسي في النهاية. وتشير الإحصاءات إلى أن 40 في المئة من طلاب القدس لا ينهون تعليمهم الثانوي[7]. يضاف إلى ذلك ما يتعرض له الطلاب من عنف، وتفتيش، وقمع، وضياع لعديد الحصص الدراسية، وذلك وفقًا لأمزجة جنود الاحتلال[8].

كما تعاني الأبنية المدرسية في القدس أوضاعًا مأساوية، تجعل منها أبنية متهالكة مع مرور الزمن؛ فأبنية مدارس الأوقاف هي بيوت سكنية، وأكثر من نصفها مستأجر، وغير ملائمة من النواحي التعليمية والصحية، وتفتقر إلى المكتبات، والمختبرات العلمية والمحوسبة، والبنى التحتية من ملاعب وقاعات. ويُعزى السبب الرئيس في تلك الأوضاع إلى تعنّت سلطات الاحتلال في منح رخص لبناء مدارس جديدة، أو حتى ترميم المدارس الحالية، وإضافة بعض المرافق إليها، كما أنها تفرض غرامات عالية على أي مخالفات تضطر إليها المدارس، مهما كانت صغيرة، مثل بناء مظلات خارجية، أو إضافة مرافق صحية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المشكلة لا تتعلق بمدارس الأوقاف

---

(6) إدارة الإعلام والمعلومات، **التقرير المعلوماتي 6: التعليم في القدس** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2010)، ص 56.

(7) **العلامة: راسب – عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية**، آب 2012، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وجمعية "عير عميم"، ترجمة جلال حسن، أشرات ميمون (محررة)، ص 54، شوهد في 15/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/2T7ggBp

(8) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، وحدة شؤون القدس، **تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي** 2018–2019 (2019)، ص 7–9.

والمدارس الخاصة فحسب، بل يشاركها في تلك المشكلة كثيرٌ من المدارس التابعة لدائرة المعارف الإسرائيلية[9].

كما تعاني المدارس في القدس الشرقية مشكلة الاكتظاظ الشديد، فتضطر المدارس، حلًّا لتلك المشكلة، إلى استئجار بعض المباني المجاورة لسدّ العجز المتزايد في الغرف الصفية، وهذا الوضع بالطبع لا يتناسب وروح التعليم المعاصر؛ ذلك أن الأبنية مصممة لتكون منازل، ومن ثم فهي تفتقر إلى البُنى التحتية الأساسية التي تحتاج إليها المدرسة، فضلًا عن أنها تعطي شعورًا بانعدام الاستقرار؛ إذ تقع المدرسة أحيانًا تحت رحمة بعض الملّاكين الطمّاعين الذين يهدّدون من وقت إلى آخر بإخلاء المدرسة.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في نقص الكادر التعليمي في مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة، ويُعزى سبب ذلك إلى عاملين يتسبب بهما الاحتلال؛ أولهما منع المعلمين الفلسطينيين من حملة هوية الضفة من الدخول إلى القدس للتعليم في مدارسها، أما ثانيها فهو متمثّل في تدني رواتب المعلمين في تلك المدارس، مقارنة بنظرائهم في مدارس المعارف والبلدية. وعلى الرغم من تقديم وزارة التربية والتعليم علاوة لمدرسي القدس، فإن رواتبهم ظلت غير متناسبة وغلاء المعيشة[10]. ثم إنّ المشكلة الرئيسة التي تستهدفها الدراسة هي مسألة المحاولات المستمرة لتحريف المنهاج الفلسطيني، وتفريغه من محتواه الوطني وبعده القومي. وهي ليست المشكلة الأخيرة على قائمة الانتهاكات والعراقيل التي يرزح تحت وطأتها التعليم في القدس.

ثانيًا: تحريف المناهج: اغتيال الذاكرة

تجمع المدرسة، بمناهجها وتوجهاتها وكوادرها البشرية، وما تقوم به من مناسبات واحتفالات وتذكيرات، بين شقّين يصنعان معًا سيرورة المجتمعات

(9) علاء مطر، "واقع الحق في التعليم العام في القدس المحتلة تحديات وآفاق"، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر الثالث عشر: "فلسطين قضية وحق"، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، 2-3 كانون الأول/ ديسمبر 2016، ص 9.

(10) علاء مطر، "واقع التعليم العام في فلسطين"، **مجلة سياسات**، العدد 15 (2011)، ص 215.

الثقافية؛ هما التاريخ، والذاكرة الجمعية. وفي مدينة مثل القدس، حيث الفضاء مشحونٌ بالذاكرات المتصارعة، أو بتعبير أكثر دقة الذاكرات المتضادة، يصبح استدعاء الذاكرة سيرورة وقائية حينًا، وإنقاذية حينًا آخر؛ فالذاكرة هي إحياء للماضي عن طريق إثارة الأجزاء الشاهدة بشأن حياة مضت، ودليل إضافي لكوجيتو الوجود: "أنا أتذكر إذًا أنا وُجِدت، إذًا أنا موجود"، فضلًا عن أن وجود الذاكرة يشعرنا بدرجة الاستمرار الاجتماعي. ويأخذ الماضي في حضوره تجليات متباينة؛ إذ يكون على شكل تاريخي أو أدبي، ويكون كذلك عِبَرًا وأمثالًا وسيرًا شخصية[11].

في القدس يتعرض كلٌّ من التاريخ والذاكرة الجمعية العربية لحملة اعتداءات مستمرة، تهدف إلى التزييف، والتزوير، والطمس، والتلاعب، واغتيال الأمكنة والأزمنة العابقة بالذكريات والوجود؛ فهما بقدر ما يمثلان خطرًا على الرواية الصهيونية، منفعة وسر وجود الرواية الفلسطينية في الذات المقدسية في الوقت نفسه؛ لذا، بقدر ما تعمل سلطات الاحتلال على طمسهما، تنشأ عند المقدسيين رغبة مضادة في الحفاظ عليهما وإذكائهما. وقد تجلّت محاولات تزييف الذاكرة، وإحلال "حقائق" بديلة مكانها، في سياسات أسرلة التعليم، ومحاولة إسكات الرواية الفلسطينية للنكبة وتاريخها وحقائقها لمصلحة الرواية الصهيونية[12].

1. تكتيكات الاحتلال لأسرلة المنهاج

أبصرت المناهج الفلسطينية النور، بعد طول انتظار، في عام 2000، غير أنها جاءت مكبَّلة بتعهدات أوسلو، واشتراطات الدول المانحة التي لا تفتأ إسرائيل تؤلبها باستمرار على المناهج الفلسطينية، واسمةً إياها بالتحريضية والمتشددة، وأنها تفضي إلى تنشئة جيل يعادي عملية السلام، ويحارب وجود إسرائيل. وهي تسعى بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ منها كسب التأييد، والتعاطف مع الخطوات التي تقوم بها من تحريف وتلاعب بالمنهاج

(11) ليلى العرباوي، "الذاكرة الجماعية: الأصل والتفرعات"، **أماراباك**، مج 5، العدد 13 (2014)، ص 146.

(12) أحمد سعدي وليلى أبو لغد، "سلطة الذاكرة"، **حق العودة**، العدد 23 (أيار 2007)، ص 10.

الفلسطيني، وصولًا إلى استبداله، ثم قطع الطريق على المحاولات الفلسطينية للحفاظ على مناهجها، وذلك بقطع السبل أمام الدعم المادي الأوروبي الذي كانت تتلقاه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لتغطية نفقات استصدار الكتب (فعليًّا يُطبع المنهاج الفلسطيني منذ عام 2016 حتى الآن، على حساب وزارة المالية)، وتشكيل مظلة ضغط على وزارة التربية والتعليم لاستصدار مناهج تتساوق مع الضغوط أكثر فأكثر[13].

وقد مرّت قضية محاربة المنهاج والسعي إلى تهويده كليًّا بمراحل عدة؛ أولها كان بعد احتلال القدس الشرقية في عام 1967، حيث ضُمَّت مدارس شرق القدس إلى بلدية الاحتلال، وفُرِض عليها المنهاج الإسرائيلي، غير أن هذه الخطوة فشلت أمام صمود المقدسيين، وإعراضهم عن تسجيل أبنائهم في مدارس المعارف التابعة للبلدية، فاضطرت سلطات الاحتلال إلى التنازل، وإعادة العمل بالمنهاج الأردني، ولكن بعد حذف كل ما له بُعد قومي أو وطني، أو حتى ديني، يحث على الجهاد والتحرر.

أسس اتفاق أوسلو للمرحلة الثانية، فقد ارتأت سلطات الاحتلال أن تقوم بخطوة استباقية تعرقل طموح أي خطة فلسطينية مستقبلية تسعى إلى إصدار منهاج وطني يستنهض الذاكرة، ويعمق بناء مشروع وطني، واشتُرِط في الاتفاق أن تساهم الأنظمة التعليمية الخاصة بإسرائيل والشعب الفلسطيني في السلام بينهما، والسلام في المنطقة عامة، وأن يسعى كل طرف لتعزيز التفاهم المتبادل والمتسامح؛ ومن ثم الامتناع عن التحريض، والدعاية العدائية أحدهما ضد الآخر[14]. وفي الوقت الذي تبدو فيه هذه الشروط واسعةً وفضفاضة بحيث يمكن التعامل معها، فإنها طُوِّعت، من خلال قنوات الاحتلال الإعلامية

---

(13) عبد الحكيم أبو جاموس، مدير عام دائرة المناهج الإنسانية والاجتماعية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، مقابلة شخصية، مكتبه في وزارة التربية والتعليم، رام الله، 26/ 2/ 2019.

(14) الفصل الرابع من المادة 22 في "اتفاق أوسلو 2"، أو ما يُعرف بـ "اتفاقية طابا" التي وُقِّعت في عام 1995. وهذا السياق ورد مرة أخرى في مذكرة "واي ريفر" الموقَّعة في عام 1998، تحت القسم أ (الإجراءات الأمنية). وتضمنت المذكرة نصًّا صريحًا عن التحريض، وضرورة تشكيل لجنة لمتابعة ذلك في المناهج التعليمية، وجاء فيها: "سيعين كل من الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية والأميركية في اللجنة خبيرًا إعلاميًا، ومندوبًا لتوطيد القانون، وخبيرًا تربويًا، ومسؤولًا حاليًا أو سابقًا منتخبًا".

والمؤسساتية المتمرّسة، لممارسة ضغوطات مستمرة على السلطة الفلسطينية لتغيير مناهجها، وذلك بتفسيرها بطرائق مختلفة، وفقًا لأهواء الاحتلال ومراميه البعيدة؛ فطغت الرواية الإسرائيلية مرّة أخرى.

وبعد أن دخل اتفاق أوسلو حيّز التنفيذ، أُوكِلَت إلى السلطة الفلسطينية مهمة متابعة مدارس الأوقاف وإدارتها فقط، وأُعطيَت المدارس الخاصة ومدارس الأونروا الحرية في اختيار الجهة التي تتبعها، بينما سيطرت بلدية الاحتلال على القسم الأكبر من المدارس، وهي المدارس الحكومية، وألحقتها بدائرة المعارف الإسرائيلية. وبناءً على ذلك، تتوزع المدارس في القدس، من حيث جهة الإشراف، إلى خمس جهات(15):

• مدارس الأوقاف: هي مدارس تابعة مباشرة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وتعمل تحت مظلة الأوقاف الإسلامية، وتتبنى المنهاج الفلسطيني الأصلي، ويصل عدد الطلاب فيها إلى 11681 طالبًا، أي بنسبة 13.8 في المئة، موزعين على 51 مدرسة.

• المدارس الخاصة: هي المدارس التابعة للكنائس والجمعيات الخيرية، أو خاصة (تابعة للأفراد)، وتلتزم بالمنهاج الفلسطيني الأصلي، ويبلغ عدد طلبتها 28835 طالبًا، أي بنسبة 34 في المئة، موزعين على 81 مدرسة.

• مدارس الوكالة: هي المدارس التي تعمل تحت إدارة الأونروا، وتلتزم بالنظام التعليمي الفلسطيني، والمنهاج الفلسطيني الأصلي، ويبلغ عدد طلبتها 1052 طالبًا، بنسبة 1.2 في المئة، موزعين على ست مدارس.

• مدارس المعارف والبلدية: هي المدارس التي تديرها دائرة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال إدارةً كاملة ومباشرة، والتي تخضع لتطبيق المناهج الفلسطينية المحرّفة، ويصل عدد طلبتها إلى 40573 طالبًا، بنسبة 47.8 في المئة، موزعين على 74 مدرسة.

• مدارس شبه المعارف (المقاولات): هي مدارس مُعترَف بها ومرخصة من المعارف الإسرائيلية، ولكنها غير رسمية، ويُطلَق عليها أيضًا مدارس المقاولات؛ لأن إدارتها ترى أن المدرسة مشروعًا للكسب المالي على حساب

---

(15) **التعليم في القدس** 2018-2019، ص 4.

نوعية التعليم، ويبلغ عدد طلبتها 2734 طالبًا، بنسبة 3.2 في المئة، موزعين على 23 مدرسة.

وما إن دخلت المناهج الفلسطينية حيز التنفيذ، في عام 2000، حتى بدأت إرهاصات المرحلة الثالثة؛ إذ نظرت سلطات الاحتلال بعين الشك والارتياب تجاه تلك المناهج الوليدة، فبدأت بإنشاء مؤسسات صهيونية، هدفها دراسة مضامين تلك المناهج وتحليلها، أو الإيعاز إلى بعض المؤسسات القائمة بذلك، وإعادة تفعيلها في هذا المضمار، مثل معهد جورج إيكريت لبحوث الكتب المدرسية الذي تبنى، في عام 2001، مشروع تحليل الكتب المدرسية الإسرائيلية الفلسطينية. غير أن كثيرًا من الخبراء يتفقون على أن المناهج الفلسطينية هي المستهدفة[16].

ثمة كذلك مركز مراقبة تأثير السلام (CMIP) الذي نشأ في عام 1998، وهدفه تحليل محتويات المناهج المُستخدَمة في الشرق الأوسط، وهو يرصد ما يتعلّمه الأطفال بشأن إسرائيل من حيث الاعتراف بها وحقها في الوجود. وقد أنجز ذلك المركز، منذ عام 2001، العديد من الدراسات حول المنهاج الفلسطيني، ويرى بعضهم أن تحليلات هذا المركز ما هي إلا انتقادات مفرطة ومعادية للفلسطينيين[17]. وتغيّر اسم المركز ليصبح (IMPACT-SE)، ويبدو أنه لا يضيّع وقتًا البتة؛ إذ حلّل مضامين المنهاج الفلسطيني الجديد لسنة 2018–2019، بعد شهر واحد من العمل به[18]. وتبرز دراساته أن كل ما يتعلق بمضامين الجهاد، والاستشهاد، والكفاح، والتضحية والفداء من أجل الوطن، هو مضامين تحريضية تغرس العدوانية ونزعة العنف لدى الأطفال الذين سيكبرون ليكونوا مشاريع إرهاب، وهي بذلك تقتطع تلك الأمثلة من سياقها العام، ولا تذكر أرقامًا توضّح نسبة تلك المواضيع إلى مجمل المادة الدراسية،

(16) Aaron D. Pina, *Palestinian Education and the Debate over Textbooks*, CRS Report for Congress (2005), p. 6.

(17) للاستزادة في هذا الشأن، يُنظر:
The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center, *Schoolbooks of the Palestinian Authority (PA); The Attitude to the Jews, to Israel and to Peace* (September 2017), accessed on 15/10/2020, at: https://bit.ly/30me0Kj

(18) Eldad J. Pardo, *The New Palestinian Curriculum: 2018-19 Update-Grades 1-12*, IMPACT-se (Jerusalem: 2018).

فتُوهم قارئ تلك الأبحاث بأنّ المنهاج الفلسطيني مؤدلج على العنف والعنصرية. كما أوردت بعض المواضيع التي فسرتها على أنها رجعية، ولا تتناسب وروح العصر، وتنافي حقوق الإنسان؛ مثل موضوع الجواري وملك اليمين. وعلى الرغم من أن المادة الدراسية في الصف الثامن تشير إلى أن ذلك الحكم يعدُّ حكمًا تاريخيًّا انتهى بانتهاء ذلك العصر[19]، فإن البحث يتناوله كأنه تسويق لأفكار قديمة، ويركز على قضية الاستمتاع بالنساء، ويضيف من عنده أنهم يعدّون ذلك أمر الله، وأنّ كل مَن يعترض يكون من المخالفين لشريعته، كأن الأمر معمول به أو مقبول[20].

وتستغل دوائر صنع القرار السياسي الإسرائيلي تلك الأبحاث لترويج الادعاءات الإسرائيلية التي تزعم أن المناهج الفلسطينية تحريضية، ولا تخدم عملية السلام في المنطقة، بهدف تأليب الرأي العام عليها، وذلك برفع التقارير إلى الكونغرس الأميركي والاتحاد الأوروبي، لدفعهما إلى إدانتها وقطع الدعم المادي المخصص لها، وتحريض بعض النواب لإثارة موضوع المناهج الفلسطينية في برلماناتهم.

ونجد على موقع (IMPACT-SE) مقالة تهكمية بعنوان "من الفاضح أن الكتب المدرسية الفلسطينية المملوءة بالكراهية تُموَّل من المملكة المتحدة"، تذكر أن المنهاج الفلسطيني "أكثر تطرفًا من أي وقت مضى، وأنه يشجع الأطفال الفلسطينيين، بشكل هادف واستراتيجي، على التضحية بأنفسهم من أجل الشهادة [... الحكومة البريطانية] تقدم حاليًّا ملايين الجنيهات إلى مدارس السلطة الفلسطينية، وتجاهلت التحذيرات أولًا، ثم وعدت بمراجعات لم تتحقق قَطُّ، ثم حاولت إثارة القضية من خلال تكليف دراسة دولية للكتب المدرسية للسلطة الفلسطينية، على الرغم من أن (IMPACT-SE) قد أجرت بالفعل تحقيقًا موسعًا، وبحثًا شاملًا"[21]. وهي محاولة صريحة لتأليب الرأي العام الأوروبي

(19) **منهاج التربية الإسلامية للصف الثامن** (فلسطين: مركز المناهج، وزارة التربية والتعليم، 2017)، ص 20-21.

(20) Mohammed S. Dajani Daoudi, *Wasatia Education*: *Exploring the Palestinian Curriculum* (Jerusalem: Wasatia Academic Institute and Impact-se, 2019), p. 17.

(21) Louise Ellman, "Its Scandalous That Hate - filled Palestinian Textbooks are Funded by the UK," *Jewish News*, 20/3/2019, accessed on 22/3/2019, at: https://bit.ly/3jtuFDC

ضد حكوماتهم، ودفع البرلمانيين لتمرير قرارات تحاصر السلطة الفلسطينية، وتخنقها ماليًّا ودبلوماسيًّا، والأفظع أنها تعيب على الحكومة البريطانية تشكيل لجنة محايدة لدراسة المنهاج، مدعية أنه لا حاجة إلى تلك الخطوة في ظل وجود تقاريرها وبحوثها، كأنها تملك الحقيقة المطلقة!

وللاستدلال على فاعلية تلك المنظمات، ومحاولاتها المستمرة تمرير المشاريع المعادية للقضية الفلسطينية، نذكر جلسة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ إذ ناقشت مشروع إقرار مراقبة المنهاج الفلسطيني، وخفض المساعدات الأوروبية لقطاع التعليم في فلسطين، غير أن نتائج التصويت جاءت لمصلحة الفلسطينيين، بعد أن استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية، بالتعاون مع خبراء وأكاديميين، تفنيد مزاعم المنظمة، وإثبات عدم صحة التقارير التي رفعتها إلى لجنة الموازنة، ما دفع أعضاء البرلمان إلى التراجع، والتصويت بأغلبية ساحقة لإسقاط مقترح لجنة الموازنة(22).

بيد أن الأمر أكثر ضبابية بالنسبة إلى الموقف الأميركي الذي حسم موقفه في عهد دونالد ترامب لمصلحة إسرائيل، خصوصًا بعد قرار نقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والعزم على إنهاء قضية اللاجئين، وحجب التمويل عن الأونروا التي يلتحق بمدارسها أكثر من نصف مليون تلميذ فلسطيني لاجئ. وقد وُضِعَت شروط أميركية لاستمرار التمويل الأميركي للأونروا، وإحداث تغيير في المناهج الدراسية الفلسطينية، دون الإسرائيلية، والتزام "الحيادية" من خلال شطب كل ما له علاقة بحق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإسقاط هوية القدس بوصفها عاصمة لدولة فلسطين، وإلغاء كل ما يتعلق بالنضال ضد الاحتلال، وإسقاط تعبيرات ومضامين تاريخية، مثل وعد بلفور، والنكبة، والاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وإلغاء الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالمناسبات التي تخص القضية الفلسطينية، وعدم التعاطي مع أي نشاط سياسي(23). وهذا يعدّ تدخلًا فاضحًا في حق الشعوب المُستعمَرة في

---

(22) "السفير الفرا يشيد بقرار البرلمان الأوروبي بدعمه للتعليم الفلسطيني"، **وكالة معا الإخبارية**، 24/ 10/ 2018، شوهد في 3/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3cOY34x

(23) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، "المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة - قضية اللاجئين من فلسطين نموذجًا"، **أوراق حقائق**، 30/ 10/ 2018، شوهد في 1/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3joq9Gn

الحفاظ على هويتها وذاكرتها الشعبية، وهو ما كفلته لها القوانين الدولية؛ إذ نصت اتفاقية جنيف الرابعة، في المادة 24، على ما يلي: "على أطراف النزاع أن تتخذ التدابير الضرورية لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير إعالتهم، وممارسة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال. ويُعهد بأمر تعليمهم، إذا أمكن، إلى أشخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها"[24].

2. كيف تُحرَّف المناهج؟

إن عملية تحريف المناهج، في حد ذاتها، تعدُّ انتهاكًا صارخًا لحقوق الشعوب المستعمَرة التي كفلتها لها المواثيق الدولية، وانتهاكًا آخر لحرية أولياء الأمور في اختيار المنهاج الذي يُدرَّس لأبنائهم، وهو حق مكفول دوليًّا ومنصوص عليه في التشريعات المعمول بها في دولة الاحتلال، فضلًا عن كونه انتهاكًا لحقوق الطبع والنشر، وتعديًا على الملكيات الفكرية، في ظل تأكيد السلطة الفلسطينية رفضها السماح لسلطات الاحتلال بإعادة طباعة مناهجها.

وقد أضافت مديرية التربية والتعليم "مانحي" مصيبةً أخرى - كأن كل تلك الانتهاكات غير كافية - بتخويل جهة ما عملية الطمس والتحريف؛ إذ تستعين "مانحي" بخدمات شركات إسرائيلية خاصة، توليها مهمةَ الرقابة على كتب المنهاج الفلسطيني، وحذف كل ما يُعدّ "تحريضًا" على الاحتلال واليهود، أو دالًّا على الهوية الفلسطينية، ثم تُطبَع الكتب من جديد في نسخةٍ مُحرَّفَةٍ مُعدَّلةٍ، وتُوزَّع على المدارس. ويُذكر أن المديرية تطرح عطاءً لرقابة المنهاج الفلسطيني، وإجراء التعديلات عليه، ثم يرسو العطاء على المزود الذي يقدّم السعر الأدنى؛ ما يعني أن مهمة بالغة الحساسية بهذا القدر تُوكَل إلى طرف من خارج مديرية التربية والتعليم والبلدية، من دون أن تُعرف بالضبط ماهية المعايير المهنية التي تفرضها المديرية على تلك الشركات، ودرجة الرقابة التي تتبعها في أعمالها، في

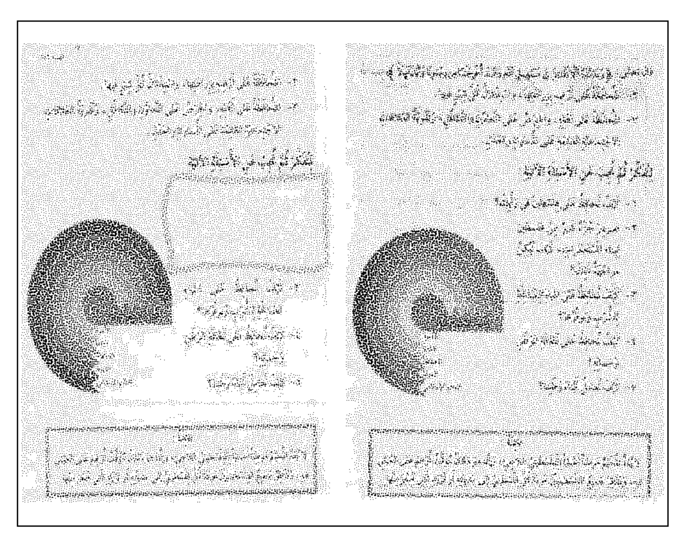
(24) "اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المادة 24، شوهد في 15/ 10/ 2020، في:
https://bit.ly/30ra1MM

حين يتمثل المعيار الأساسي في اختيار الجهة في "السعر الأرخص"، وهذا أمر مقلق جدًا، ويدعو إلى التساؤل عمّا إذا كان ذلك المعيار يُعدّ فرصة سانحة لبعض الجهات اليمينية المتطرّفة للتدخل السافر في المنهاج الفلسطيني.

وتتمثل عمليات تزوير المنهاج في أربعة أشكال، هي: الاستبدال، والطمس، والتغيير في المتن، والتحريف، ويمتدّ ذلك إلى كل ما له علاقة بتعميق الهوية الوطنية؛ كالأناشيد والقصائد التي تتغنَّى بحب الوطن والانتفاضة والشهادة والفداء، وطمس مفاهيم النكبة والنكسة وحائط البراق والمسجد الأقصى، وحتى اسم فلسطين، واستبدال ما يتناسب والرواية الصهيونية بها، كـ"حائط المبكى" و"الهيكل" و"يوم الاستقلال" و"بلستينا". كما شملت عمليات الطمس كل ما يتعلق بقضية اللاجئين والمخيمات، وكل ما يشير إلى حق العودة، أو حتى الحنين إلى العودة.

الصورة (5-1)

تعرض منهاج التربية الإسلامية للصف السادس لطمس بعض الأسئلة المتعلقة بفلسطين*

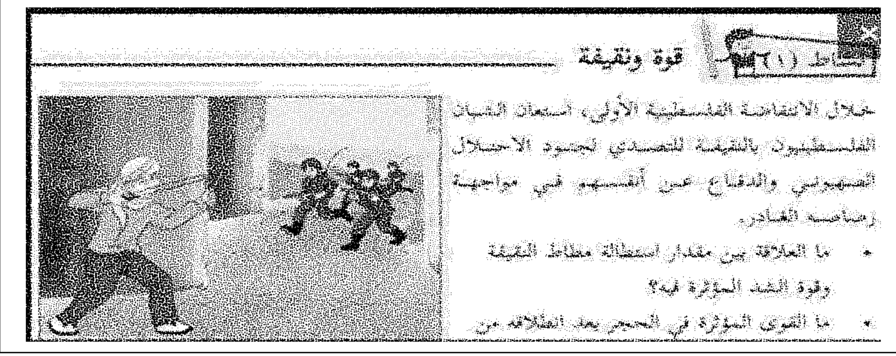


*يُلاحظ في النسخة المحرَّفة حَذف الآية القرآنية التي تتحدث عن القتال في سبيل الله، كما يُلاحظ حَذف سؤالين حول كيفية المحافظة على فلسطين، ومواجهة توسّع بناء المستوطنات.

المصدر: **كتاب التربية الإسلامية للصف السادس**، ج 1 (فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2017)، ص 67.

لاحظنا في بعض الدراسات أنّ أكثر ما يثير حنق الموالين للرواية الإسرائيلية هو توظيف الهوية الفلسطينية في المناهج الحياتية، فقد وجدوا فيها رسالة صريحة من السلطة لتوظيف القوانين العلمية العالمية لتصبح رسالة تحرّض على العنف والإرهاب[25].

الصورة (5-2)
استعمال الدراسات الإسرائيلية صورة لمنهاج العلوم والحياة للصف السابع مثالًا على عنف المناهج الفلسطينية وإرهابها*


نشاط (١) قوة ونقيفة

خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، استعان الشبان الفلسطينيون بالنقيفة للتصدي لجنود الاحتلال الصهيوني والدفاع عن أنفسهم في مواجهة رصاصه الغادر.

- ما العلاقة بين مقدار استطالة مطاط النقيفة وقوة الشد المؤثرة فيه؟
- ما القوى المؤثرة في الحجر بعد انطلاقه من

*يُلاحظ توظيف مثال "النقّيفة" وجنود الاحتلال في الانتفاضة الأولى لشرح قانون نيوتن.

المصدر: **كتاب العلوم والحياة للصف السابع** (فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2017)، ص 57.

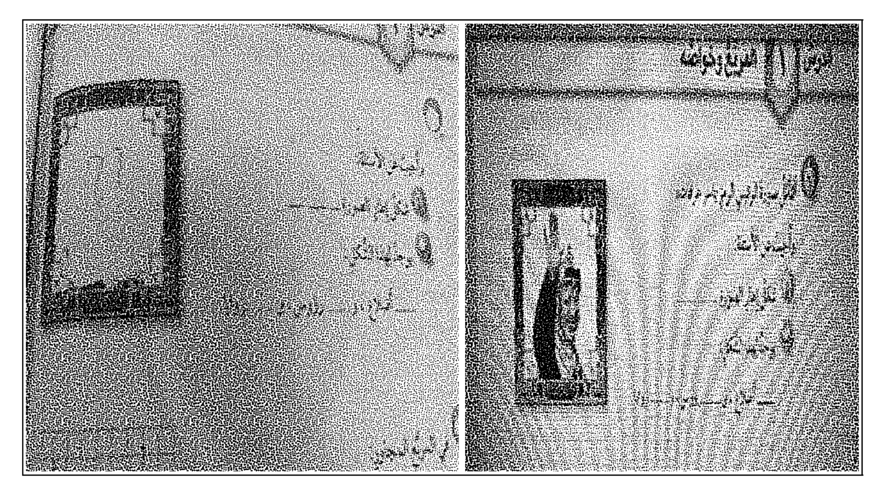
ومما يجدر ذكره أيضًا أن عملية تحريف المنهاج الفلسطيني جرى عليها بعض التطور الخطر، إذ اقتصرت في المرحلة الأولى على الطمس، فكانت تُحذَف المواد المُدرجَة ضمن المحظورات من كل ما ذكرناه سابقًا، وكانت تظل آثار ذلك الطمس واضحة جلية للطلاب قبل المعلمين، فكانت تظهر بعض الصفحات الفارغة، والأسئلة المنقوصة، ومواضيع تعبير كان يُترَك فيها السؤال ويُحذَف المطلوب، أو يُترَك عنوان محفوظة أو نشيد واسم الكاتب والإضاءة، ثم يُحذَف المتن.

---

(25) Daoudi, p. 12.

الصورة (5-3)

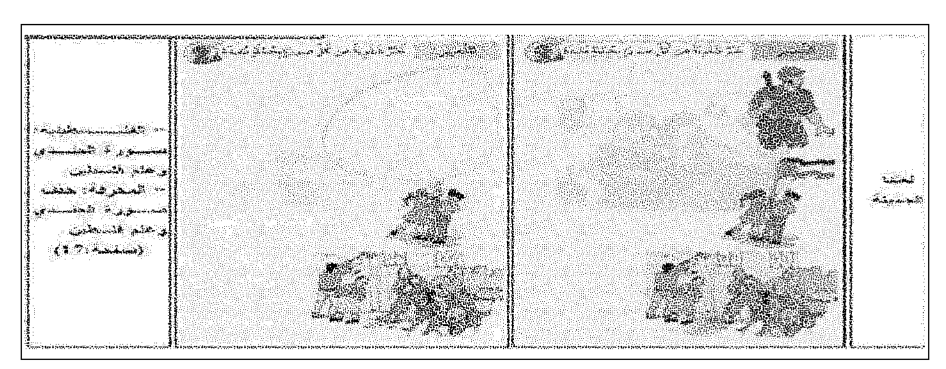
منهاج الرياضيات للصف الرابع
وقد تعرض لعملية طمس صورة ياسر عرفات



المصدر: **كتاب الرياضيات للصف الرابع**، ج 2 (فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2016)، ص 82.

الصورة (5-4)

منهاج اللغة العربية للصف الثالث
وقد تعرض لعملية طمس كلّ من الجندي والعلم الفلسطيني



المصدر: **لغتنا الجميلة للصف الثالث**، ج 1 (فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2016)، ص 17.

تُعد المرحلة الثانية من عملية التحريف أخطر وأعمق من سابقتها؛ إذ لم تكتفِ تلك الجهات التي أُوكِلَت إليها مهمة التحريف بطمس كل ما ماله علاقة بالهوية الفلسطينية أو الانتماء العربي، وكذلك التاريخ اليهودي، بل شرعت في تنفيذ عملية استبدال ممنهج للمناهج الفلسطينية، وتم ذلك باستبدالٍ كاملٍ لدرسٍ معين أو خريطة أو صورة بأخرى مختلفة تمامًا، مثل استبدال خريطةٍ للقارة الأوروبية بخريطة فلسطين التي استُخدِمَت لتوضيح درجات الحرارة. وهناك أمثلة كثيرة على تغيير المتن، حيث تُحذَف بعض الجمل في التمارين وتُضاف أخرى مكانها.

ومن الملاحَظ مؤخرًا أن الكتب المحرَّفة أُعيدَ تنسيقها وتنظيمها على درجة عالية من التناسق، بحيث يصعب على المعلمين والطلاب ملاحظة مواضع التحريف، بينما كانت تلك المواضع سابقًا تظل واضحة، فيسهل على المعلمين ذوي الحس الوطني، أو الطلاب، الرجوع إلى النسخ الأصلية ومعرفة ما طُمِس أو حُرّف، علمًا أن وزارة التربية والتعليم تحاول - بالتعاون مع لجان أولياء الأمور - تزويد أهالي الطلاب بالنسخ الأصلية لتدريسها لأبنائهم في البيوت[26].

وبحسب إحصائية عرضها ثروت زيد، فإن عمليات التزوير في المناهج الفلسطينية وصلت إلى 689 عملية في المنهاج الفلسطيني المُدرَّس في مدارس بلدية الاحتلال في القدس، منها 306 مواضع طُمِسَت من محتويات المناهج، و195 تغييرًا جزئيًا، فضلًا عن استبدال 172 نصًّا داخل تلك المناهج والكتب[27].

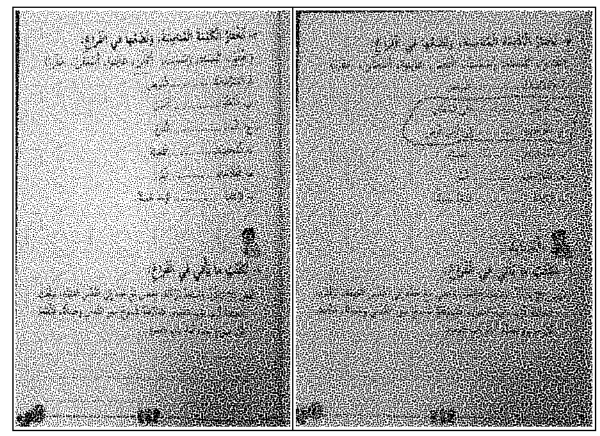
---

(26) انشراح حواس، رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية/ وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم، مقابلة شخصية في مكتبها، وزارة التربية والتعليم في رام الله، 26/ 2/ 2019.

(27) ثروت زيد، "تزوير المناهج الفلسطينية جريمة دولة"، ورقة مقدمة في "مؤتمر شواهد على التزوير الإسرائيلي في المناهج الفلسطينية ومحاربة التعليم الفلسطيني في القدس والتحريض ضد المناهج الوطنية"، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ووزارة شؤون القدس، 25/ 10/ 2018. يُنظر الجدول (1-5) في الملحق.

الصورة (5-5)

منهاج اللغة العربية للصف الرابع وقد تعرض لعملية استبدال جمل بجمل أخرى*

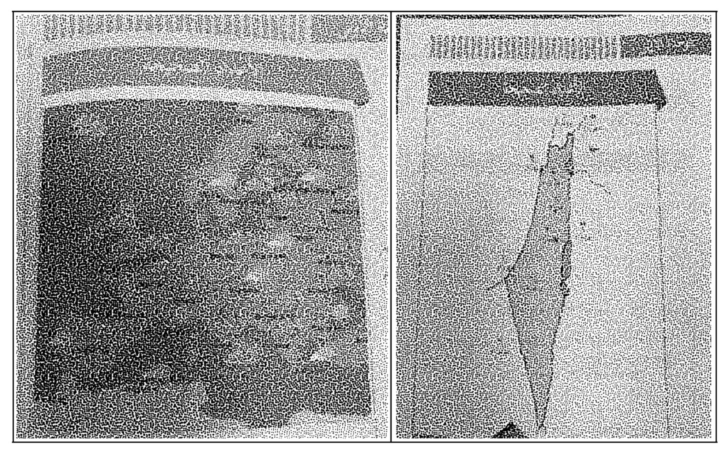


* يلاحظ حذف المثالين "ب" و"ج".

المصدر: **كتاب لغتنا الجميلة للصف الرابع**، ج 1 (فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2016)، ص 47.

الصورة (5-6)

منهاج الرياضيات للصف السابع وقد تعرض لعملية استبدال خريطة أوروبا بخريطة فلسطين*



* يُلاحظ إحلال خريطة أوروبا التي توضح درجات الحرارة محل خريطة فلسطين.

المصدر: **كتاب الرياضيات للصف السابع**، ج 1 (فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2017)، ص 2.

3. فرض المنهاج المحرّف: سياسة "العصا والجزرة"

إن فرض المنهاج التعليمي الفلسطيني المحرّف والمشوّه على الطلاب الفلسطينيين في القدس ليس إجراءً شكليًا، ويعد حذف شعار السلطة الوطنية الفلسطينية واستبدال شعار بلدية الاحتلال به، وغير ذلك من الرموز الوطنية الفلسطينية بأنواعها، مسألة لها علاقة بالانتماء والهوية والسيادة الوطنية. فالتعليم الوطني مرتبط بالسيادة الوطنية، والمنهاج المشوّه كذلك يُراد به أن يشوه الثقافة الفلسطينية، ويضعف الانتماء، ويزوّر التاريخ، ويعبث بالجغرافيا الفلسطينية، ويفرض رؤية ورواية تتناقض مع الهوية والثقافة والتاريخ الفلسطيني. فلم تكتفِ وزارة المعارف الإسرائيلية بفرض النُّسخة المُحرّفَة من المنهاج الفلسطيني في المدارس التابعة لها مباشرةً فحسب[28]، بل امتدتْ جهودُها إلى مقاعد المدارس الفلسطينية الخاصة، تلك التي فَقَدت كثيرًا من استقلاليتها، بعد أن بدأتْ تتلقّى أموال دعم إسرائيلية، ويُذكر أن نحو 95 في المئة من المدارس الخاصة تتلقى مساعداتٍ شهرية من بلدية الاحتلال التي تُقدّم من 500 إلى 1200 شيكل عن كل طالب، بحسب المرحلة الدراسية ومستوى المدرسة، كما أنها تدفع نسبة من رواتب المعلمين. ففي 7 آذار/ مارس 2011، أصدرت بلدية الاحتلال ودائرة المعارف الإسرائيلية تعليماتها إلى المدارس الأهلية بالقدس، وعددها 69 مدرسة يتعلم فيها 24000 طالب، أي ما نسبته 28 في المئة من طلاب القدس، في ذلك الوقت، تحظر عليها التزوّد بالمواد التعليمية، ومنها الكتب المدرسية، من أي جهة فلسطينية، والجهة الوحيدة المخوّلة بتزويد الكتب هي بلدية "القدس". وهذا بدوره يمنح بلدية الاحتلال الحق في إقرار المناهج التعليمية وغيرها، وشطب ما تشاء أو فرض ما تريد[29].

كما قامت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، في 8 آذار/ مارس 2011، بتزويد المدارس العربية في القدس بوثيقة استقلال دولة "إسرائيل"، وطلبت من

---

(28) كان ذلك في بداية العام الدراسي 2011-2012.

(29) إبراهيم أبو جابر، "فرض المنهاج التعليمي الإسرائيلي على مدارس شرقي القدس يعزّز المواطنة والسيادة الإسرائيلية على المدينة"، ورقة مقدمة في "مؤتمر يوم القدس الثالث عشر: القدس في المشهد الفلسطيني"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1/ 11/ 2017، ص 9.

إدارة المدارس تعليق الوثيقة فيها، على أن تُعرَض في مكان تُتاح فيه الفرصة لكل الطلاب والمعلمين الاطلاع عليها، وكذلك شرح معانيها. وعلى الرغم من وقوف كثير من مديري تلك المدارس الخاصة، واتحاد لجان أولياء الأمور، في وجه المحاولات المستمرة لفرض المنهاج المحرّف، فإن سلطات الاحتلال لم تطوِ هذا الملف؛ إذ ما زالت حتى يومنا هذا تُراسل إدارات المدارس الخاصة، وتُسَاومها على ذلك تدريجيًّا، مستخدمةً ورقة الضغط المالي التي تملكها، وورقة التسهيلات التي يمكن أن تقدمها لتلك المدارس، أو العقبات التي قد تخلقها لها، كالتراخيص وأذونات الترميم وإضافة الملاحق. ويبدو أن هذه المساومة لن تقتصر على تمرير المنهاج المحرّف، وأنها ستمتدّ إلى محاولات فرض المنهاج الإسرائيلي على تلك المدارس "الخاصة"[30].

إن سلطات الاحتلال لا تكفّ عن انتهاج سياسة "العصا والجزرة" لترغيب مدارس القدس وترهيبها، وإجبارها على تبنّي المنهاج الذي يصدر من دائرة المعارف الإسرائيلية، أي المناهج المحرّفة. كما أنها تشدد الرقابة على مدارس المعارف بشأن المحتوى الذي يُقدم للطلاب، والأنشطة اللامنهجية والفعاليات التي تُقام في المدارس، إضافةً إلى حظرها النشيد الوطني الصباحي. وهي لا تتوانى في فتح التحقيقات في حق المعلمين ومديري المدارس الذين تتسرب عنهم إخباريات متعلقة بأي نشاط ذي بعد وطني، وقد تصل العقوبات إلى حد الطرد أو الاعتقال أو التغريم[31]. إن هذه الإجراءات التعسّفية هي بمنزلة إعلان حرب على ثقافة المقدسيين، وهويتهم الوطنية، وانتمائهم العربي الفلسطيني.

4. تطبيق المنهاج الإسرائيلي (مرحليًّا)

يُعد تطبيق المنهاج المحرّف في مدارس شرق القدس مرحلة مؤقتة، يُقصَد من خلالها تهيئتها لإعادة تطبيق المنهاج الإسرائيلي الذي حاولت سلطات الاحتلال تطبيقه بعد نكسة عام 1967، لكنها لم تنجح؛ لذا استمرت الجهات الرسمية الإسرائيلية، بالتعاون مع بلدية الاحتلال، في رسم الخطط والمشاريع

(30) راسم عبيدات، "الهدف: صهينة وأسرلة التعليم الفلسطيني..؟؟"، **الحوار المتمدن**، العدد 3772، 28/ 6/ 2012، شوهد في 13/ 3/ 2019، في: https://bit.ly/3l73cYF

(31) محمد محسن، "الاحتلال ينتقم من مدارس القدس"، **العربي الجديد**، 30/ 8/ 2017، شوهد في 17/ 3/ 2019، في: https://bit.ly/3j4brDh

الهادفة إلى تهويد المنهاج التعليمي وأسرلته في شرق القدس، واتبعت إدارة معارف الاحتلال في العام الدراسي 2013-2014 نظام المجموعات، حيث فتحت شُعبًا دراسية لتعليم المنهاج الإسرائيلي في خمس مدارس في القدس المحتلة التابعة لوزارة التعليم الإسرائيلية، موزعة على بيت حنينا وصور باهر والشيخ جرّاح، وعدّتها الحلقة الأضعف؛ حيث إن أداءها التعليمي التربوي ليس في المستوى المطلوب، وتحصيل طلبتها التعليمي يعدّ ضعيفًا. وقد حاولت التغرير ببعض أولياء أمور الطلاب، وإقناعهم بأن المنهاج الإسرائيلي هو الأفضل لأبنائهم من حيث السهولة وتلبية متطلبات سوق العمل(32).

كما واصلت الجهات الرسمية الإسرائيلية وضع الخطط، غير يائسة من تدنّي نسبة الطلاب الفلسطينيين المنتمين إليها. فمع بداية العام الدراسي 2016-2017، أعلنت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية عن "خطة تشجيع تطبيق المنهاج الإسرائيلي وتوسيعه في شرق القدس"، وتنصّ هذه الخطة على تقديم ميزانيات إضافية لكل مدرسة تُعلّم فعليًّا المنهاج الإسرائيلي، وإن كان جزئيًا، أو مستعدّة لإدخاله في صفوفها. وستوفر الخطة الموضوعة في الوزارة ساعات دراسية إضافية للمؤسسات التي ستتخلى عن المناهج الفلسطينية وتتحول إلى المنهاج الإسرائيلي. وقد شدّدت وزارة التربية والتعليم على أنها لن تستثمر في مدارس القدس الشرقية إلا إذا تبنت المنهاج الإسرائيلي(33).

وفي آب/ أغسطس 2016، خصّصت وزارة شؤون القدس الإسرائيلية مبلغًا يصل إلى 20 مليون شيكل لصيانة مدارس وزارة التعليم وتطويرها. أمّا المدارس التي تحظى بإمكانية إصلاح مبانيها أو تطويرها، فهي تلك التي تُطبّق المنهاج الإسرائيلي فقط. ومن ثم، فإن فتح صفوف للحاسوب، أو بناء ملعب، أو تركيب مكيّف هوائي في إحدى المدارس التابعة للوزارة، مشروط كلّه باحتواء هذه المدرسة صفًّا أو أكثر يُدرّس المنهاج الإسرائيلي. وفي تعليق على

---

(32) إن كتاب "المدنيات" الذي يُدرَّس في المنهاج الإسرائيلي، والمعنون بـ "أن نكون مواطنين في إسرائيل"، كفيل بمسخ الهوية القومية الفلسطينية - العربية، ويعمل على تسويغ قيام "دولة إسرائيل" بأنها وعد إلهي، ويعمق فكرة أن العرب والفلسطينيين كانوا يقفون دائمًا في وجهه عمليات التسوية منذ الانتداب البريطاني إلى اليوم، إضافة إلى كثير من الأفكار المسمومة، كربط المواطنة الكاملة بالخدمة العسكرية.

(33) نير حسون أوكشيت، "لن تستثمر وزارة التعليم في المدارس في القدس الشرقية إلا إذا تبنت المنهج الإسرائيلي"، **هآرتس**، 2/ 1/ 2016. (بالعبرية)

الخطة التعليمية هذه، بعد إقرارها، صرح وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بنيت قائلًا: "لقد حان الوقت الذي يدرّس فيه المنهاج التعليمي الإسرائيلي في شرق القدس، ومن الصفوف الأولى، فالقدس يجب أن تكون موحدة عمليًّا وليس بالكلام؛ فكلما يتم التركيز على التعليم وفق المنهاج التعليمي الإسرائيلي نقوّي جهاز التربية والتعليم في شرق القدس، وهكذا نبني مستقبلًا"(34).

ومع بداية العام الدراسي 2017-2018، أعلنت بلدية الاحتلال في القدس أنّ عدد الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي بلغ 5800 طالب، يتوزّعون على 12 مدرسة، وهو أمرٌ يمثّل ارتفاعًا بنسبة 14 في المئة مقارنةً بالعام الذي سبقه. أما في عام 2012، فقد كان عدد هؤلاء يقارب 1400 طالب فقط؛ أي إنّ ارتفاعًا بنحو أربعة أضعاف حصل خلال ستّ سنوات.(35)

إن مسألة توسيع العمل بالمنهاج الإسرائيلي غدت أولوية قصوى لمديرية التعليم العربي في البلدية. ومن أجل زيادة عدد الصفوف التي تدرس ذلك المنهاج، وُضِعَت خطة خمسية (2018-2022) تهدف إلى أسرلة التعليم بنسبة 90 في المئة، أهم بنودها ما يلي(36):

- تفريغ البلدة القديمة من المدارس، والسيطرة على مبانيها التاريخية الأثرية، بهدف تحويلها إلى مدينة سياحية(37).

---

(34) أبو جابر، ص 13.

(35) أوكشيت.

(36) ديمة السمان، "كيفية التصدي للهجمة المسعورة على التعليم في القدس المحتلة"، ورقة مقدمة في اجتماع بعنوان: "سبل التصدي لمخططات الاحتلال الرامية إلى تفريغ القدس من المؤسسات التعليمية"، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، رام الله، 28/ 1/ 2019.

(37) يُنظر الشكل (5-1) في الملحق. أُبلِغ مدير مدرسة القادسية الإعدادية للبنات (خليل السكاكيني) بعدم قبول أي طلبات قبول جديدة؛ لأنها ستغلق خلال عامي 2019 و2020. وقد تطرق زياد الشمالي، رئيس اتحاد لجان أولياء أمور الطلبة في القدس، للأهداف المبطنة لقرار إغلاق المدرستين (خليل السكاكيني ومدرسة القدس الإعدادية للبنين) بقوله: "إن البلدية تدعي أنها ستوفر لهؤلاء مقاعد في مدرستين أخريين تتبعان لها في البلدة القديمة، لكن لا طاقة استيعابية فعلية لهم، وهو ما يمهد الطريق لنقلهم إلى مدرستَي العلا والوادي اللتين تطبقان المنهاج الإسرائيلي"، ينظر: أسيل جندي، "مدارس القدس القديمة.. لماذا تتعمد إسرائيل تفريغها؟"، **الجزيرة نت**، 22/ 1/ 2019، شوهد في 15/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/34jBjWA

● إغلاق مدارس الأونروا، وفتح مدارس جديدة تعلّم المنهاج الإسرائيلي.

● إغلاق مدارس القدس الخاصة التي ترفض تدريس المناهج الإسرائيلية.

● إغلاق رياض الأطفال الخاصة، وفتح رياض أطفال جديدة تتبع بلدية الاحتلال(38).

● فتح مراكز جماهيرية تسعى إلى التطبيع وترويض الشباب المقدسي، ونشر الشرطة الجماهيرية في أحياء القدس التي تتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية(39).

تهدف الخطة الإسرائيلية إلى تطويق المنهاج الفلسطيني الأصلي؛ وذلك بتقليص عدد المدارس التي تتبناه، وحصرها مؤقتًا في مدارس الأوقاف، إلى حين خنقها تمامًا. كما تمنع سلطات الاحتلال إدخال المنهاج الفلسطيني الأصلي إلى البلدة القديمة، فتضطر وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بالتعاون مع الكادر التعليمي والأهالي، إلى تهريبه بطرائق مختلفة، الأمر الذي يعرّض حامله إلى المساءلة القانونية(40). ثم إن مدارس المعارف والمقاولات تتبع كليًّا "مانحي" التي بدورها تعدّت مرحلة تبنّي المنهاج المحرّف بأشواط، وأخذت تسير قدمًا نحو تطبيق المنهاج الإسرائيلي من الصفوف الدنيا فصاعدًا. أما المدارس الخاصة، فهي بين سندان الابتزاز المالي ومطرقة العقوبات والغرامات وتهديدات سحب التراخيص. أضف إلى ذلك إعلان رئيس بلدية القدس السابق، نير بركات، نية الاحتلال إنهاء عمل مدارس الأونروا في العام الدراسي 2019-2020، ليحل محلها مدارس بلدية تتبنى المنهاج الإسرائيلي. ويُقصد من خلال هذه الخطوة إنهاء قضية اللاجئين، ومحو كل الارتباطات المتعلقة بها(41).

---

(38) فتح 250 روضة أطفال جديدة لاستيعاب جميع الأطفال من عمر ثلاث إلى خمس سنوات، ثم تسجيل الأطفال مباشرة بعد مرحلة الرياض في مدارس البلدية التي تتبنى المنهاج الإسرائيلي.

(39) تعطي الشرطة الجماهيرية محاضرات للطلاب تحرضهم فيها على أوليائهم، بدعوى حماية حقوق الأطفال، كما يتم من خلالها التواصل مع الطلاب لمعرفة خصوصيات الأسر المقدسية، واستخدام هذه الخصوصيات لاحقًا.

(40) طالبَ أعضاء كنيست من اليمين المتطرف بعقد جلسة خاصة للجنة التعليم للبحث في المناهج الفلسطينية بنيّة إلغائها، بعد إثبات أنها تحريضية وتتناقض مع عملية السلام. كما طالبوا بإغلاق مدارس الأوقاف التي تدرِّس هذه المناهج، ومن ثم منع الكتب الدراسية من دخول القدس بقرار رسمي.

(41) انشراح حواس، مقابلة شخصية.

كما تُعَوِّلُ سلطاتُ الاحتلال - في خطّتها لزيادة اعتماد المنهاج الإسرائيلي - على المدارس الجديدة على نحو خاص. ونتيجةً لدعوى رفعتها ضدّها جمعياتٌ حقوقيّةٌ إسرائيلية تُطالبها بافتتاح المزيد من المدارس لسدّ النقص في الصفوف الدراسية في القدس، "اضطرت" بلدية الاحتلال ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية إلى بناء المزيد من المدارس (ستكون مدارس جديدة) بطواقم جديدة، وظروف وسياقات جديدة أيضًا؛ ما يعني سهولة فرض المنهاج الإسرائيلي عليها منذ اللحظة الأولى، على عكس المدارس القائمة منذ عقود[42]. ويعني ذلك، في ما يعنيه، أنّ لا "حيادية" للمطلب "الحقوقي" القائل: على سلطات الاحتلال توفير إمكانات التعليم، من واقع مسؤولياتها في القانون الدولي؛ إذ إن من يوفر التعليم لن يتوانى في تحديد اشتراطات "وصفة" هذا التعليم[43].

إنّ حمّى تشجيع الانتساب إلى نظام المنهاج الإسرائيلي (شهادة البجروت) دفعت وزارة التعليم الإسرائيلية إلى المساس "بالمعايير الأكاديمية"؛ مثل تخفيف بعض القيود التعليمية، أو إعطاء طلاب الثانوية مواعيد إضافية لتقديم الامتحانات، ورفع نسبة نجاح المنتسبين إلى ذلك النظام على نحو يؤثر مباشرة في جودة التعليم.

ثالثًا: الموقف الفلسطيني من تحريف المناهج

تتصدّر دولة الاحتلال دور الفاعل، منذ نشأة القضية الفلسطينيّة في عام 1948، فتُناغم بين التخطيط والتنفيذ، مسخّرةً بذلك كل قوى الدولة، وبناها التحتية، ومراكزها البحثية والاستشرافية، لخدمة أهدافها التهويدية التوسعية، لاغيةً أيّ اعتبار لوجود الآخر، وشعارها في ذلك خلق الفرصة التي تحقق عن طريقها أهدافها، وفرض الأمر الواقع، منتظرةً بعد ذلك التقييمات التي تعمل على تحليل ردّات فعل الآخر، ومدى تأثيرها في أمن إسرائيل القومي، مراعيةً في الوقت ذاته السياقات الإقليمية والدولية.

---

(42) **عن فشل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية - متابعة سنوية، آب 2013**، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وجمعية "عير عميم"، ترجمة جلال حسن، أشرات مايمون (محررة)، ص 5، شوهد في 15/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/2T0d4aE

(43) هنادي قواسمي، "معركة المنهاج في القدس: تسلسلٌ تاريخيّ"، **متراس**، 25/ 8/ 2018، شوهد في 12/ 3/ 2019، في: https://bit.ly/34fP7RO

أمّا الدور الفلسطيني - المفعول به - فهو ينحصر في ردّات الفعل التي تتسم بالعشوائية والمؤقتة في أغلب الأحيان. وفي موضوعنا، تعدّ وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، واتحاد لجان أولياء الأمور في القدس الشرقية، الوجهين اللذين يمثلان الموقف الفلسطيني إزاء ما تتعرض له المناهج الفلسطينية في القدس الشرقية من تحريف واستبدال.

شُكِّلت لجنة أولياء أمور طلاب القدس الشرقية في عام 2006، في ضوء إضراب المدارس الذي أعلنه الأهالي في عدد من الأحياء المقدسية، بسبب النقص الخطر في عدد الغرف الصفية[44]، وجرت أول انتخابات في عام 2007، نتج منها انتخاب 13 عضوًا، جعلوا أولويتهم تحسين نوعية التعليم في القدس الشرقية، ومتابعة حقوق الطلاب، والعمل على إنهاء تمييز السلطات الإسرائيلية في الموارد المتاحة للطلاب في شطرَي المدينة. لكن اللجنة المُنتخَبة نفسها لم تستطع أن تلغي التمييز القائم في حقها، فبقيت بلا تمويل، على الرغم من انتخاب أهالي الطلاب لها. وقد جرى تحويل الأموال التي تُفرَض على طلاب القدس الشرقية إلى لجنة أولياء أمور القدس الغربية التي تعدها السلطات الإسرائيلية اللجنة الرسمية الممثلة للقدس شرقها وغربها. كما تتعرض اللجنة لمحاولات متكررة لاحتوائها من لجنة أولياء أمور القدس الغربية التي تتبنى سياسات مختلفة تتعارض أحيانًا مع رغبة أهالي القدس الشرقية ولجنة أوليائهم، خاصة في ما يتعلق بمحاولة فرض مناهج التعليم الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية[45].

وعلى الرغم من تلك التحديات، وغيرها كثير مما تتعرض له لجنة أولياء أمور القدس الشرقية، خاصة في ما يتعلق بملاحقة أعضائها، وتعريضهم للتحقيق والاعتقال والغرامات والإبعاد[46]، فإنها ما زالت تقف سدًّا منيعًا في وجه المحاولات المتكررة والمتجددة لتهويد مدارس القدس الشرقية بمناهجها

(44) يصل عدد النقص في الغرف الصفية إلى نحو 2200 غرفة. يُنظر: **التعليم في القدس 2018-2019**، ص 7.

(45) **عن فشل جهاز التربية والتعليم**، ص 16.

(46) استُدعي رئيس لجنة أولياء أمور القدس الشرقية، عبد الكريم لافي، للتحقيق في المسكوبية، بعد فترة وجيزة من تشكيل اللجنة في عام 2006. وخلال فترة رئاسته، جرى التحقيق معه مرارًا حول نشاطاته في اللجنة.

واختراق بعض كوادرها، وتواجه السعي الحثيث لفرض المنهاج المحرّف على المدارس الخاصة، بالتزامن مع الترويج للمنهاج الإسرائيلي الذي يتعارض جملةً وتفصيلًا مع هوية الفلسطينيين وذاكرتهم الوطنية. وقد شُكّلت هيئة للحفاظ على المناهج الفلسطينية في القدس، ضمت المؤسسات، والفعاليات الأهلية المقدسية، واتحاد مجالس أولياء الأمور، ووزارة التربية والتعليم، واتحادات الطلاب والمعلمين.

كما عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الصحافية، ونظّمت الفعاليات الشعبية، بما فيها إعلان الإضراب الجزئي[47]، وجرى إصدار النشرات التوعوية الموجهة إلى أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وإدارات المدارس، وهي نشرات توضِّح خطورة التحريف والعبث بالمنهاج الفلسطيني، وخطورة تطبيق المنهاج الإسرائيلي الذي يزوّر التاريخ ويروي رواية الاحتلال، كما جرى توجيه الرسائل التحذيرية إلى البلدية الإسرائيلية، وإلى وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، لتوضيح خطورة قرار التدخل في المنهاج على العملية التعليمية في القدس، وتأكيد رفض المقدسيين التام لهذا التدخل ومقاومته.

ولتدعيم موقفها، تعقد اللجنة الاجتماعات مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، لوضعها في سياق ما يحدث، وطلب الدعم والمساندة في حملة مقاومة التحريف والتزوير، باعتبارها صاحبة الحق في طباعة المناهج الفلسطينية، ثم يجري توجيه الرسائل إلى مؤسسات المجتمع الدولي، والمؤسسات الحقوقية، لدعم المقدسيين في نضالهم ومقاومتهم من منطلق القانون الدولي[48].

ويبقى التعويل الأكبر على وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، فهي الجهة المخوّلة قانونيًا ووطنيًا في الحفاظ على المسيرة التعليمية لأبناء شعبها، والمؤتمنة على إذكاء الذاكرة الجمعية التي من شأنها الحفاظ على الهوية الوطنية، على الرغم من الحدود الجغرافية والتباينات السياسية.

---

(47) كان الإضراب بتاريخ 13/ 9/ 2011.

(48) **التعليم في القدس** 2018-2019، ص 19.

إن موقف الوزارة واضحٌ وثابت، فهي ترفض وتدين ما تتعرض له المناهج الفلسطينية في القدس من تهويد وتحريف وتلاعب. وانطلاقًا من مسؤولياتها، دأبت الوزارة على وضع الخطط التي من شأنها دعم صمود المقدسيين ومؤسساتهم التعليمية في وجه تجبّر سلطات الاحتلال. ومن هذه الخطط ما جرى تنفيذه، ومنها ما هو قيد الاقتراح[49]:

- تقديم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الكتب الدراسية مجانًا لجميع طلاب القدس، بمن فيهم طلاب المدارس التابعة لمدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية، بالتعاون مع اتحاد مجالس أولياء أمور طلاب القدس.
- استصدار فتاوى تحرّم التعامل مع المنهاج المحرَّف والمنهاج الإسرائيلي.
- تقديم علاوة خاصة لمعلمي القدس فقط، قيمتها 1500 شيكل.
- تقديم علاوة مخاطرة لمعلمي القدس، بسبب ما يواجهونه من مخاطر من جنود الاحتلال في أثناء توجههم من مدارسهم وإليها يوميًّا.
- تقديم استثناءات في ما يخص تراخيص مدارس القدس، لتشجيع المجتمع المقدسي على فتح المدارس واستيعاب الطلاب المقدسيين، للحد من الاكتظاظ في الصفوف الدراسية.
- تقديم منح دراسية لطلاب الإنجاز من خريجي مدارس البلدة القديمة في جميع جامعاتنا المحلية.
- تخصيص 10 في المئة من المنح الجامعية التي تصل إلى وزارة التربية والتعليم العالي للطلاب المقدسيين.
- دعم رياض الأطفال الخاصة.
- فتح رياض أطفال جديدة تعمل تحت مظلة الأوقاف.
- الدمج بين التعليم المهني والتعليم الأكاديمي.

(49) المرجع نفسه، ص 21.

• تفعيل دور المرشدين التربويين في المدارس.

• تحويل مدارس القدس الفلسطينية إلى مراكز مجتمعية بالتعاون مع جامعة القدس.

• إنشاء صندوق وطني لدعم التعليم في القدس بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني.

وعلى الرغم من أهمية تلك الخطوات، فإنها لم ترقَ إلى أن تكون في مستوى الحزم والفعل المضاد الذي من شأنه إيقاف المحاولات الإسرائيلية المتكررة لبسط نفوذها على المناهج الفلسطينية، بما يتوافق والرؤية الصهيونية، وصولاً إلى استبدال المناهج الإسرائيلية بها.

في هذا الشأن، من المحزن ملاحظة أن التقارير السنوية التي تصدر عن وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم (وهي المطّلع الرئيس على الأوضاع التعليمية في القدس، وفيها ما فيها من تجديد واستحداث)، تُوسَم بالتكرار المطلق، ما يعني أنها لا تكاد تُغيَّر بعض الأرقام والإحصائيات؛ ذلك أنّ تقارير كاملة، بمعلوماتها وصورها وترتيبها، هي محض تكرار[50]! ثم إن بعض البنود فيها هي محض نسخ ولصق من مواقع إلكترونية، من دون إشارة إلى المصدر[51]. أليس من الأجدى أن تكون هذه التقارير هي الرافد المعرفي للدراسات والبحوث التي تهتم بالشأن المقدسي، وأن تُستقى منها المعلومات والأحداث بدلاً من أن يحصل العكس؟

كما لاحظنا، ينحصر المتحدثون في المؤتمرات التي تعقدها الوزارة، في أغلب الأحيان، في موظفي وزارة التربية والتعليم، وبعض أعضاء اتحاد أمور القدس الشرقية. ويكتفي القائمون على عقد هذه المؤتمرات بالتوصية برفع دعوى قضائية ضدّ السلطات الإسرائيلية التي تعمل على تحريف المنهاج الفلسطيني وهو ملكية فكرية لوزارة التعليم الفلسطيني.

---

(50) يُنظر التقارير: **التعليم في القدس 2018–2019**؛ وكذلك: **التعليم في القدس 2016–2017**؛ **التعليم في القدس 2017–2018**.

(51) وحدة شؤون القدس، تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف، ص 16–17.

التوصيات

يعتمد التعليم العربي في القدس على ثلاث ركائز، هي: الطلاب، والكادر التعليمي، والمؤسسات التعليمية. ولأن التحديات التي تواجه المسيرة التعليمية في مدارس القدس العربيّة ليست على شاكلة الصعوبات والتحديات التي تواجهها نظيراتها في أي مكان آخر، فيجدر أن يكون الدعم والمعونات المُقدَّمة إليها من النوع الخاص الذي يجذّر الهوية والصمود ويحترم الإنسان.

حين نراجع مواقف الوزارة وأنشطتها في هذا الصدد - من مؤتمرات حول تزوير المناهج وتحريفها، وأخرى حول المخططات الرامية إلى إفراغ المدينة القديمة في القدس من المدارس العربية، ومؤتمرات بخصوص المنهاج الإسرائيلي وخطورته على الهوية الوطنية، واجتماعات كثيرة مع الأوروبيين لدعم مسيرة التعليم داخل القدس - نجد أن هذه الأمور، على أهميتها، لن تستطيع ردع سلطات الاحتلال عن المضي قُدمًا في مخططاتها الرامية إلى تهويد المدينة بكل ما فيها.

المطلوب داخليًا هو دعم صمود المعلم المقدسي، واحترام إنسانيته، وعدم تحميله ما لا يطيق بدعوى الوطنية؛ إذ لا يكاد يصل راتبة، مع كل العلاوات المقررة، إلى حدود 4500 شيكل، أي إنه تحت خط الفقر بالنسبة إلى إسرائيل[52]. لذا، يجب ألّا تُقارن رواتب المعلمين المقدسيين بنظرائهم من معلمي الضفة - مع تشديدنا على ضرورة تحسين مستوى دخلهم أيضًا - لأن مسألة الحفاظ على المعلمين المقدسيين تعدّ مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية العربية في القدس، وهي مؤسسات تعاني أصلًا نقصًا كبيرًا في كوادرها، ولا سيما التخصصات العلمية. وقد أدى إضراب المعلمين المقدسيين مؤخرًا إلى تسرّب عدد من الطلاب إلى مدارس البلدية[53].

من دواعي الاحترام أيضًا أن تشمل أيُّ إجراءات الطلابَ وذويهم، فلا يمكن مطالبتهم بالتزام المنهاج الفلسطيني، أو تحريم تعاملهم مع المنهاج المحرَّف، في حين لا يوجد من المقاعد الدراسية في مدارس الأوقاف

(52) يصل خط الفقر في دولة الاحتلال إلى 4800 شيكل.

(53) **التعليم في القدس** 2918-2019، ص 21.

والخاصة ما يكفي لقبول منتسبين جدد. وفي هذا السياق، تنبغي مراعاة الزيادة الطبيعية في السكان. كما يجب إعادة النظر في أقساط المدارس الخاصة، بما يراعي المستوى المعيشي للمقدسيين، وتقديم الدعم لتلك المدارس بما يوازي ما تأخذه من بلدية الاحتلال، لتحريرها من سطوة التمويل المشروط.

فضلًا عن ذلك، ينبغي دعم اتحاد أولياء أمور القدس الشرقية، وتقديم التمويل اللازم لهم؛ لحثهم على زيادة الأنشطة المجتمعية، والفعاليات الشعبية التي تزيد من التوعية، وتعمّق الانتماء، وتشكّل متنفسًا للشباب العربي يغنيهم عن المراكز الجماهيرية التي تصطنعها سلطات الاحتلال بهدف التطبيع وغسل الأدمغة. ثم ينبغي التركيز على تكثيف الجهد الميداني، والتواصل الشخصي مع أولياء الأمور، خصوصًا أولئك الذين انتسب أولادهم إلى المنهاج الإسرائيلي (البجروت)، لتوعيتهم بمخاطره على الفكر والانتماء والهوية. كما يجب أن تتابع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية قضية مدارس الأونروا، وأن تكون على استعداد كامل لتسلّم تلك المدارس وإعادة تشغيلها في حال إنهاء عملها في القدس، لأنها في النهاية ملكٌ للشعب الفلسطيني.

أما خارجيًا، فالمطلوب هو:

- تدويل قضية تحريف المناهج الفلسطينية، ونشرها إعلاميًا على المستوى الإقليمي والدولي، بحيث تُعقد في العواصم العربية أو الأوروبية مؤتمرات على مستوى دولي، يُطلَب فيها من الباحثين تقديم مقترحاتهم وبحوثهم حول تلك القضية الحساسة، وستكون هذه أيضًا فرصة للحصول على هِبات ومنح ودعم مادي غير مشروط.

- العمل على استحداث مراكز أبحاث متخصصة في الشأن المقدسي، تنشر أبحاثها في مجلات محكّمة، بحيث يكون لها صدى على المستوى الدولي والإقليمي.

- رفع دعوى قضائية ضدّ السلطات الإسرائيلية التي تعمل على تحريف المنهاج الفلسطيني، وهو ملكية فكرية لوزارة التعليم الفلسطيني، وغيرها من الدعاوى التي تجرِّم ممارسات الاحتلال تجاه حق التعليم العربي في القدس، وتلزمه باحترام الاتفاقيات الدولية.

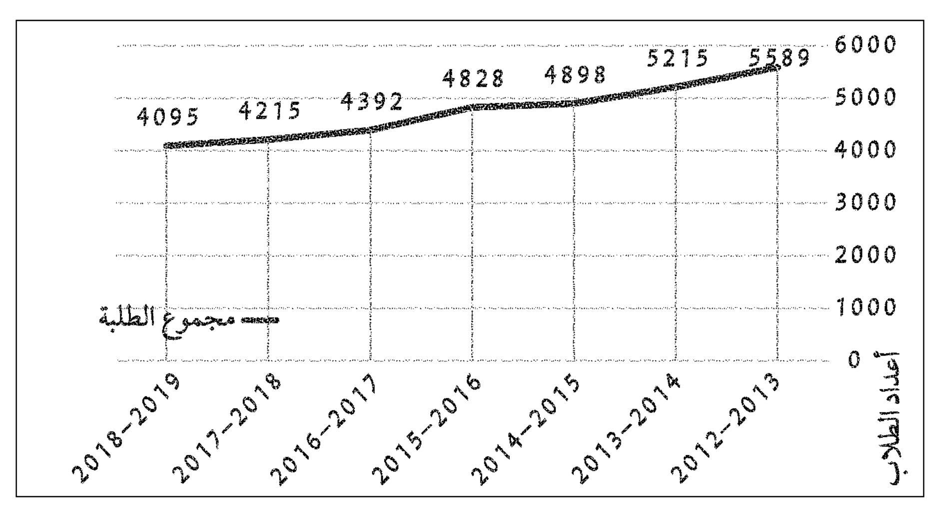
• على وزارة التربية والتعليم أن تنتقل من خانة الدفاع عن مناهجها ومؤسساتها التعليمية، لتقود هجمة مضادّة على المناهج والمؤسسات التعليمية الإسرائيلية، ولا سيما الدينية منها، وهي الأحق بالمساءلة والتعرية، وفيها ما فيها من العنصرية والتحريض والافتراءات.

أخيرًا، يجب أن تتحمّل السلطة الوطنية الفلسطينية كل مسؤولياتها تجاه التعليم فـي مدينة القدس، وتضمين قضايا التعليم في الاتفاقيات المستقبلية، واللجوء إلى القانون الدولي بوصفه مرجعية لإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.

ملحق

الشكل (5-1)

مجاميع الطلاب في البلدة القديمة خلال الأعوام 2012-2013 والأعوام 2018-2019



المصدر: ثروت زيد، "تزوير المناهج الفلسطينية جريمة دولة"، ورقة مقدمة في "مؤتمر شواهد على التزوير الإسرائيلي في المناهج الفلسطينية ومحاربة التعليم الفلسطيني في القدس والتحريض ضد المناهج الوطنية"، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ووزارة شؤون القدس، 25/ 10/ 2018.

يبيّن هذا الرسم البياني أن أعداد الطلاب العرب الذين يلتحقون بالمدارس داخل البلدة القديمة في تناقص مستمر، بوتيرة كبيرة، خلال فترة قصيرة، وهو ما لا يتناسب والزيادة الطبيعية للسكان، ويدل على المخططات والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تفريغ البلدة القديمة من الطلاب العرب.

الجدول (5-1)

إحصائية متعلقة بأشكال التزوير

المبحث (1-10)	عدد الكتب	مرات التزوير
التربية الإسلامية	8	35
الرياضيات	10	50
اللغة العربية	12	221
الدراسات الاجتماعية	6	235
التنشئة الاجتماعية	4	90
التربية الوطنية والحياتية	4	32
العلوم والحياة	10	26
		689

المصدر: ثروت زيد، "تزوير المناهج الفلسطينية جريمة دولة"، ورقة مقدمة في "مؤتمر شواهد على التزوير الإسرائيلي في المناهج الفلسطينية ومحاربة التعليم الفلسطيني في القدس والتحريض ضد المناهج الوطنية"، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ووزارة شؤون القدس، 25/ 10/ 2018.

المراجع

1 - العربية

أبو جابر، إبراهيم. "فرض المنهاج التعليمي الإسرائيلي على مدارس شرقي القدس يعزّز المواطنة والسيادة الإسرائيلية على المدينة". ورقة مقدمة في "مؤتمر يوم القدس الثالث عشر: القدس في المشهد الفلسطيني". جامعة النجاح الوطنية. نابلس، 1/11/2017.

أبو عرفة، عبد الرحمن [وآخرون]. **التسرب المدرسي في مدارس القدس الشرقية: المسببات والدوافع**. القدس: الملتقى الفكري العربي. 2012.

إدارة الإعلام والمعلومات. **التقرير المعلوماتي** 6: **التعليم في القدس**. بيروت: مؤسسة القدس الدولية. 2010.

زهد، رهام هاشم. "تأثير السياسة التعليمية الإسرائيلية على الوعي العام للشباب الفلسطيني في شرق القدس". رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. نابلس، 2016.

زيد، ثروت. "تزوير المناهج الفلسطينية جريمة دولة". ورقة مقدمة في "مؤتمر شواهد على التزوير الإسرائيلي في المناهج الفلسطينية ومحاربة التعليم الفلسطيني في القدس والتحريض ضد المناهج الوطنية". وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ووزارة شؤون القدس. القدس، 25/ 10/ 2018.

سعدي، أحمد وليلى أبو لغد. "سلطة الذاكرة". **حق العودة**. العدد 23 (أيار 2007).

السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة التربية والتعليم العالي. وحدة شؤون القدس. **تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي 2018–2019** (2019).

السمان، ديمة. "كيفية التصدي للهجمة المسعورة على التعليم في القدس المحتلة". ورقة مقدمة في اجتماع بعنوان: "سبل التصدي لمخططات الاحتلال الرامية إلى تفريغ القدس من المؤسسات التعليمية". وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. رام الله، 28/ 1/ 2019.

العرباوي، ليلى. "الذاكرة الجماعية: الأصل والتفرعات". **أماراباك**. مج 5. العدد 13 (2014).

العلامة: راسب – عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية، آب 2012. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وجمعية "عير عميم". ترجمة جلال حسن. أشرات ميمون (محررة). في: https://bit.ly/2T7ggBp

عن فشل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية – متابعة سنوية، آب 2013. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وجمعية "عير عميم". ترجمة جلال حسن. أشرات مايمون (محررة). في: https://bit.ly/2T0d4aE

كتاب التربية الإسلامية للصف السادس. فلسطين: مركز المناهج – وزارة التربية والتعليم، 2017.

كتاب الرياضيات للصف السابع. فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2017.

كتاب العلوم والحياة للصف السابع. فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2017.

كتاب لغتنا الجميلة للصف الرابع. فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2016.

لغتنا الجميلة للصف الثالث. فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2016.

مطر، علاء. "واقع التعليم العام في فلسطين". **مجلة سياسات**. العدد 15 (2011).

______. "واقع الحق في التعليم العام في القدس المحتلة تحديات وآفاق". ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر الثالث عشر: "فلسطين قضية وحق". مركز جيل البحث العلمي. طرابلس، لبنان، 2-3 كانون الأول/ ديسمبر 2016.

منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة شؤون المفاوضات. "المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة - قضية اللاجئين من فلسطين نموذجًا". **أوراق حقائق**، 30/ 10/ 2018. في: https://bit.ly/3joq9Gn

منهاج التربية الإسلامية للصف الثامن. فلسطين: مركز المناهج - وزارة التربية والتعليم، 2017.

النمري، طاهر هاشم. **واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس**. القدس: الملتقى الفكري العربي، 2001.

2 - الأجنبية

Pardo, Eldad J. *The New Palestinian Curriculum: 2018-19 Update-Grades 1-12*. IMPACT-SE (Jerusalem: 2018).

Pina, Aaron D. *Palestinian Education and the Debate over Textbooks*. CRS Report for Congress (2005).

S. Mohammed, Dajani Daoudi. *Wasatia Education*: *Exploring the Palestinian Curriculum*. Jerusalem: Wasatia Academic Institute and IMPACT-SE, 2019.

The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center. *Schoolbooks of the Palestinian Authority (PA); The Attitude to the Jews, to Israel and to Peace* (September 2017). at: https://bit.ly/30me0Kj

الفصل السادس

نحلم بخليل السكاكيني: عن المعلمين المقدسيين وكلاء للتغيير المجتمعي

حنين مجادلة

تعاني مدينة القدس، منذ سنوات عدة، انهيارًا شبه كامل في قطاعاتها الخدماتية كافة؛ مثل التعليم، والصحة، والإسكان، فضلًا عن مجال الرفاه. وتتمحور هذه الدراسة حول قطاع التعليم، نظرًا إلى أهميته ودوره الأساسي في بناء جيل واعٍ وفاعل، من خلال التطرق إلى مختلف تحدياته في السياق الاستعماري، ودورِ كادر المعلمين والمعلمات في خلق واقع أفضل، على الرغم من الصعوبات والمعوقات الكثيرة.

تكمن أهمية فحص قطاع التعليم في القدس في خصوصية هذا القطاع الذي يلامس يوميًّا حياة شريحة واسعة من المجتمع المقدسي، ويؤثّر فيها؛ إذ يُعَدّ هذا المجتمع من المجتمعات الفتية، حيث تشكّل شريحة الشباب أكثر من ربع التعداد السكاني في المناطق الفلسطينية[1].

تُعدّ مدينة القدس تاريخيًا، بوصلة التعليم الفلسطيني، فقد ظلت تضم أفضل المؤسسات التعليمية، إلى جانب السياسية والاقتصادية والخدماتية، كما

(1) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني PCBS، "حوالى 13 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان"، 11/ 7/ 2019، شوهد في 20/ 5/ 2020، في: https://bit.ly/2Mmjf5r

ورد في كتب وأبحاث كثيرة[2]. فوفقًا لدائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية[3]، شغل المسجد الأقصى - مثلًا - مكانة متقدمة؛ بسبب وجود حركة علمية نشطة فيه جعلت منه معهدًا عاليًا لعلوم الفقه والحديث، فكان ممن قدموا إليه أبو حامد الغزالي حيث ألّف كتابه المعروف **إحياء علوم الدين**.

عانى قطاع التعليم في مدينة القدس - وما زال يعاني - كغيره من القطاعات، سياسات التهميش والعزل، وتُضاف إلى هذه المعاناة تحديات اجتماعية، وانعدام وجود مصادر تمويلية وميزانيات كافية، محليًّا وعالميًّا، بالنسبة إلى هذا القطاع. تبدأ معاناة قطاع التعليم بتعدد جهات الإشراف عليه؛ إذ يتوزع الإشراف على مدارس القدس على الجهات الآتية: مدارس الأوقاف، ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، والمدارس الخاصة، ومدارس المعارف الإسرائيلية، ومدارس المقاولات[4].

أنتجت معاناة قطاع التعليم ظواهر عدة في مستويات التربية والتعليم كافة؛ فعلى مستوى الطلاب والمدارس مثلًا، أدّت إلى بقاء آلاف الطلاب من دون مقاعد دراسية، وافتقار العديد من المدارس إلى أدنى الأساسيات. كما ظهرت معوقات أمام عملية بناء المدارس وترميمها إلى حد أدّى إلى استئجار مبانٍ غير مؤهلة وتحويلها إلى مدارس. ومن بين المعوقات، أيضًا، ازدحام الصفوف الدراسية واكتظاظها، إضافة إلى تنامي نسبة تسرّب الطلاب، ابتداءً من المدارس الابتدائية حتى المراحل العليا التي يتجاوز عدد الطلاب المقدسيين المتسربين منها 50 في المئة من إجمالي العدد الكلي[5].

---

(2) عارف العارف، **المفصّل في تاريخ القدس** (القدس: دار المعارف، 1999).

(3) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس، **التقرير السنوي لسنة 2018: قطاع التعليم: التعليم في القدس**، شوهد في 20/ 5/ 2020، في: https://bit.ly/3cqae62

(4) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس (Passia)، **التعليم في القدس 2016** (أيلول/ سبتمبر 2016)، ص 3-4، شوهد في 20/ 5/ 2020، في: https://bit.ly/3eBaxMK

(5) Nisreen Alyan et al., *Failed Grade: East Jerusalem's Failing Educational System* (Jerusalem: The Association for Civil Rights in Israel, 2012), pp. 4-10.

عانى قطاع التعليم، أيضًا، مساعي الاحتلال إلى عزل القدس جغرافيًا عن بقية المدن والقرى العربية المحيطة بها، على نحو أدّى إلى تضاؤل عدد المعلمين والمعلمات القادمين إلى المدينة من القرى المحيطة بها، ومن مناطق أريحا، وبيت لحم، ورام الله. كما تضاءل عدد الطلاب المنتسبين إلى المدارس المقدسية في ضوء تشديد سياسة الإغلاق والحصار. وهذه الظروف تخلق واقعًا مركّبًا؛ فثمّة توجهات متناقضة في حيّز التعليم بالنسبة إلى الطلاب وذويهم، والكادر التدريسي، نظرًا إلى تعقيد المرجعيات التعليمية التي خلقت حالة من الفوضى، علاوةً على حالة دائمة من التوتر بسبب انعدام الأطر الملائمة.

تتعاظم الهوة بين معلم وآخر؛ إذ لا يمكن فصل المعلم الفلسطيني عن الواقع المركّب المفروض على مدينة القدس. يقع المعلم المقدسي بين مطرقة صعوبة الظروف المعيشية - إضافة إلى معوقات ونقائص متعلقة بالمستويات الخدماتية - وسندان صعوبة المهنة. وفي بعض الأحيان، يجب أن يجتاز المعلم المقدسي حواجز فيزيائية ونفسية، خلال يومه التدريسي، فضلًا عن التعامل مع إسقاطات ضبابية في الإشراف والمتطلبات التدريسية المختلفة، إلى جانب التعامل مع انعكاسات الواقع الاستعماري على العملية التعليمية. وفي مثل هذا الواقع، لا يتوافر للمعلم المقدسي جو مريح وصحي يتيح له العمل من دون تشويش، أو العمل بطريقة ابتكارية ومعزّزة للإبداع.

تشير الأبحاث إلى أنّ العمل في ظروف خانقة، يؤثر سلبيًا في المعلمين، ويمكننا أن نرى فعليًا أدلة كثيرة على ذلك في القدس. وعلى الرغم من ذلك، يتخذ معلمون ومعلمات كُثر من هذا الوضع سببًا لتصوّر مغاير لوظيفتهم. فهؤلاء هم المحور الأهم في المسيرة التعليمية، وعلى عاتقهم تقع مسؤولية تعزيز وعي المواطنين المقدسيين، كما أنهم وكلاء لتغيير مجتمعي يطمحون من خلاله إلى بناء مجتمع مقدسي حصين.

تطرّقت أبحاث كثيرة إلى وضع التربية والتعليم في القدس، وعلى الرغم من ذلك لم يتطرّق إلى دور المعلّم في سدّ الفجوات، وفي التعامل مع موضوع التعليم في ظلّ الاستعمار، إلّا نزر قليل منها. وقد جاءت هذه الدراسة في

ضوء هذه الحاجة إلى البحث في هذا الموضوع، وبسبب تغييب دور المعلم المقدسي؛ بوصفه وكيلًا للتغيير المجتمعي، وحافظًا للهوية والموروث القوميَّين.

تعرض الدراسة دور المعلمين المقدسيين في بناء مجتمعهم المقدسي، على الرغم من التشديد والحصار، وتتطرّق إلى أهمية دور التعليم في العملية التنموية للمجتمع في السياق الاستعماري للقدس، وذلك عن طريق نقل صورة عمل عشرين معلمًا ومعلمة مقدسيين تمّت مقابلتهم في إطار كتابة هذه الدراسة.

أولًا: توطئة نظرية

يعيش في القدس، وفقًا لمعطيات معهد القدس لبحث السياسات، نحو 341,500 فلسطيني وفلسطينية[6]، وهم يشكّلون ما نسبته 37 في المئة من مُجمل السكان. وثمّة تقديرات تفيد بأنّ عددهم في الواقع أكثر من ذلك. لكن نظرًا إلى خصوصية هذه المدينة من الناحية السياسية، فإنه ما من جهة محددة لديها هذه المعلومات.

يعيش هذا المجتمع، على المديَين القريب والبعيد، وفي مختلف مجالات الحياة، كثيرًا من التحديات اليومية المؤثِّرة، ومن أبرزها اعتبار المقدسيين من الناحية القانونية "سكّانًا"، لا مواطنين، وفصلهم عن بقية المجتمع الفلسطيني عن طريق سياسة العزل والاستبعاد، وكذلك انتشار الآفات الاجتماعية بينهم، كالفقر مثلًا؛ إذ تشير معطيات مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، في تقريرها حول الفقر، إلى أنّ 76 في المئة من سكان شرق القدس، و83.4 في المئة من الأطفال المقدسيين، يعيشون تحت خط الفقر[7].

---

(6) ميخال كورَح ومايا حوشن، **معطيات عن أورشليم القدس: الوضع القائم واتجاهات التغيير 2019** (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2019)، ص 4.

(7) مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، **أبعاد الفقر والفجوات الاجتماعية 2015 (كانون الأول 2015)** (القدس: 2016)، ص 27. (بالعبرية)

هذه التحديات هي نتاج مباشر لإهمال المؤسسة الإسرائيلية للخدمات المدنية كافة، على امتداد عقود طويلة، والتلاعب بالحيّز المدني الذي يهدف إلى ربط القدس بالمستوطنات المحيطة بها بغية تهويدها؛ ومن ثمّ انعكس ذلك، بدوره، على واقع التعليم بالقدس في مجالاته كلها.

ثانيًا: واقع التعليم في القدس

شهد التعليم في القدس عدة محطات كان لها أثر كبير في كل بيت مقدسي، في حالة أشبه بالمدّ والجزر. ففي فترات معينة، كانت القدس تشهد نهضة علمية، بينما كانت تشهد تراجعًا كبيرًا في فترات أخرى[8]. ويمكن أن تقسّم هذه الفترات تاريخيًّا على النحو الآتي: التعليم حتى انتهاء الفترة العثمانية، ثم فترة الانتداب البريطاني، تتبعها فترة الحكم الأردني، وصولًا إلى فترة احتلال القدس إسرائيليًا وضمها في عام 1967. أثّرت هذه الفترات مباشرة في ثلاثة محاور رئيسة: الطالب/ المتعلّم، والمعلم، والمادة المُدَرَّسة (المنهاج)، إضافة إلى تأثيرات أخرى كبيرة وصغيرة.

يعيش المواطن المقدسي حاليًّا، فترة التعليم في ظل السيطرة الإسرائيلية على القدس، وهي فترة مرّت، بدورها، بمراحل عدة؛ منها المطالبة بتطبيق المنهاج الإسرائيلي، ثم العودة إلى المنهاج الأردني، وصولًا إلى مرحلة التعليم بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994. وقد ولّد تعاقب هذه المرجعيات مشهدًا قانونيًّا فريدًا ذا أوجه محلية ودولية، مثل تطبيق القانون الإسرائيلي المدني، كما هو الشأن في اتفاقية جنيف الرابعة، عام 1949، المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب[9]، وضمان حقوقهم (من ضمنها الحق في التعليم). وعلى الرغم من وجود "المرساة" القانونية، فإنّ الدلالات على أرض

---

(8) مصطفى الدباغ، "التعليم في فلسطين في عهد الانتداب"، في: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، ج 3 (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص 35-78.

(9) المركز القانوني للحقوق والتنمية، **اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949**، شوهد في 2/ 6/ 2020، في:
https://bit.ly/2Xr9vgQ

الواقع تنذر بصورة سوداوية مليئة بالتحديات، وقد ألقى عليها البعض اسم "الاضطهاد التعليمي"، أو "مصادرة الحق في التعليم".

ثالثًا: تحديات التعليم والتعلم في القدس

يُعدّ التعليم، بعامة، من أهم أساسيات تطور أي مجتمع، ومن غير المفاجئ أنّه كان، ولا يزال، من المسائل المفصلية في سياق الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. كما يُعدّ التعليم بالنسبة إلى كثير من الفلسطينيين، حتى إن لم يلتحقوا بالمدارس، من أهم الإنجازات على الصعيدين الفردي والعائلي، ذلك أنه هو سبيل النجاة من دائرة الفقر والحرمان[10].

وفي السياق المقدسي، يشكّل التعليم أحد أهم التحديات وأخطر ما يواجهه المجتمع الذي ينفرد بخصائصه وميزاته، بسبب خصوصية واقع المدينة؛ إذ يعاني قطاع التعليم في شرق القدس تحديات متعددة وليدة التقصير الجليّ في تطوير التعليم والتعلّم في المدينة؛ من جوانبه البنيوية والبيئية والبشرية، على نحو أدّى إلى بروز عدة مشكلات في المؤسسات التعليمية، أهمها ما يلي:

1. تعدد المرجعيات الإدارية المشرفة على التعليم في مدارس شرق القدس

أوجدت حالة عدم الثبات، والانتقال من مرحلة سياسية إلى أخرى، مرجعيات إشراف كثيرة على التعليم في القدس، احتدمت بينها معركة تسيير المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة؛ إذ يتوافر التعليم الابتدائي والثانوي ضمن خمسة أنواع مختلفة من مؤسسات التعليم[11]. فأول هذه الأنواع هو المدارس الرسمية التابعة لبلدية القدس الإسرائيلية التي أُنشِئت مباشرة بعد احتلال القدس، والتي تتولّى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية الإشراف عليها

(10) Nabil Khattab, "Explaining Educational Aspirations of Minority Students: The Role of Social Capital and Students' Perceptions," *Social Psychology of Education*, vol. 6, no. 4 (January 2003), pp. 283-302.

(11) **التعليم في القدس 2016**، ص 3-4.

فنيًّا ومنهجيًّا، بينما تشرف البلدية عليها إداريًّا وخدماتيًّا. ومن الجدير بالذكر، ازدياد عدد الطلاب المنتمين إلى هذه المدارس في السنوات الأخيرة، مقابل إضعاف المدارس من الأنواع الأخرى. أما النوع الثاني، فهو مدارس مديرية القدس - الأوقاف، وهي الجهة الوحيدة التي تنسّق برامجها التعليمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وأما النوع الثالث، فهو المدارس الخاصة الأهلية، وهي مدارس الأوقاف المسيحية التي تنقسم إلى قسمين: مدارس تتلقى تمويلًا من بلدية القدس، وأخرى لا تتلقى تمويلًا. ويُشار إلى أنّ تلقّي التمويل جاء بعد صراع طويل هدّد وجود هذه المدارس واستمرار عملها[12]. في حين يتمثل النوع الرابع بمدارس "الأونروا" التي أُسست بعد النكبة، ورفضت بعد احتلال القدس تطبيق المنهاج الإسرائيلي، فطبّقت المنهاج الأردني إلى أن بدأ العمل بالمنهاج الفلسطيني. وهذه المدارس تتبع، من الناحية الرسمية، دائرة التعليم في "الأونروا". أما النوع الأخير، وهو الأحدث - إضافة إلى أنه وليد هذه التحديات - فهو مدارس المقاولات التي أسّستها مجموعة مختلفة من الأفراد، وتقوم فكرتها على أنّها مدارس رسمية، يتلقّى معلموها رواتبهم من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، وهي مدارس تكون - على الأغلب - في القدس، في مبانٍ سكنية مستأجرة، وغير مؤهلة من الناحية التعليمية[13].

2. تحديات بنيوية

وفقًا لمعطيات مؤسسة "عير عَميم"[14]، ينقص المقدسيين 2557 غرفة صفية، على الرغم من محاولة سدّ النقص في السنوات الأخيرة. ويؤدي النقص في الصفوف والمدارس إلى اكتظاظ الطلاب في الصفوف؛ ما يحول دون توافر بيئة تعليمية جيدة لهم، كما أنه يحدّ من قدرة المدارس على استيعاب الطلاب

---

(12) المرجع نفسه.

(13) سمير جبريل، "تعدد مرجعيات التعلم في القدس واقع وتحديات"، ورقة مقدمة في مؤتمر التعليم في القدس واقع وتحديات، 12 شباط/ فبراير 2008، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ص 1-17.

(14) Ir-Amim, *Education Report 2017: Fifty Years of Neglect* (2017), p. 5, accessed on 20/5/2020, at: https://bit.ly/3V5cHcU

عامًا تلو آخر، على نحو يتلاءم مع نسبة الزيادة الطلابية في كل عام دراسي[15]؛ ما أدّى بالمرجعيات الإدارية السابقة الذكر إلى استئجار مبانٍ سكنية غير مؤهلة، وغير موافقة للمعايير التعليمية، باعتبار ذلك حلًّا سريعًا لأزمة الاكتظاظ، وانصياعًا لأوامر المحكمة الإسرائيلية العليا، بعد توجّه عدد من العائلات والمؤسسات إليها؛ مثل الالتماس الذي قدّمته عائلة أبو لبدة (2011)[16]. ثمّ إنّ بعض هذه المباني يفتقر إلى الحدّ الأدنى من الظروف الصحية والتصميمية، والمرافق التعليمية المناسبة، الأمر الذي أدّى إلى ازدحام الصفوف الدراسية واكتظاظها بسبب ضيقها، وانعدام إمكانية التوسّع في بناء مدارس جديدة، أو ترميم بعضها.

تشير المعطيات، أيضًا، إلى أنّ حالة الكثير من المدارس متردية؛ بسبب افتقارها إلى الصيانة الدورية، ولا سيما المدارس الموجودة في البلدة القديمة، فأغلبيتها تفتقر إلى التهوية والإنارة، فضلًا عن النقص الحاد في المرافق، والساحات، والتجهيزات المخبرية، والطواقم الإدارية التعليمية، والخدمات الأساسية اللازمة للعملية التعليمية ...إلخ.

3. التسرّب

في ضوء هذه المعطيات، من غير المفاجئ أن تكون إحدى نتائج الوضع الراهن تسرّب الطلاب، وإنْ كان لهذه الظاهرة العالمية أسباب كثيرة، لكن حدّتها تشتد في القدس، علمًا أنّه لا يُعرف بالضبط عدد الطلاب الفلسطينيين الذين هم من دون إطار تعليمي في المدينة. وقد سجّلت مدارس القدس أعلى نسبة تسرّب مدرسيّ بين المدارس الفلسطينية بمجملها، وهذه الظاهرة تتنامى سنويًا، وخصوصًا في المراحل العليا. ووفقًا للمعلومات المتوافرة، فإنّ 13 في المئة من طلاب مدارس القدس يتسرّبون من مدارسهم كل عام[17].

---

(15) *Reality of Palestinian Children's Well-Being in Occupied East Jerusalem: A Participatory Community Case Study Analysis of Five Marginalized* (Birzeit: Birzeit University Center for Continuing Education, 2014), pp. 55-56.

(16) محكمة العدل العليا الإسرائيلية، **أبو لبدة ضد وزارة التربية الإسرائيلية**، 2011، 08/ 5373.

(17) Ir-Amim, p. 3.

وهذه النسبة تفوق معدّل التسرّب في المدارس الإسرائيلية غرب القدس في المجتمع اليهودي. وحتى في حال مقارنتها بنسبة التسرّب في مدارس الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1948، فإنّها تبقى النسبة الأعلى في شرق القدس؛ إذ تبلغ النسبة في الأراضي المحتلة في عام 1948، 4.6 في المئة في المدارس العربية، و2.6 في المئة في المدارس اليهودية. ووفقًا لأبحاث كثيرة، لا يمكن حصر أسباب التسرّب، لكن لا شكّ في أنّ شبح التسرّب حاضر بقوة في الميدان المقدسي[18].

4. جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية

إنّ المرجعيات العديدة، والمباني غير المؤهلة، والتسرّب، كلها عوامل مرتبطة - على الأرجح - ببناء جدار الفصل العنصري الذي أدّى إلى فصل بعض الأحياء المقدسية عن المدينة، على الرغم من استمرار تبعيّتها لبلدية القدس الإسرائيلية (حيّ كفر عقب مثلًا). يضاف إلى ذلك عزل القدس عن الضفة، ومن ثمّ عزل أكثر من 140 ألف مقدسي عربي خارج المدينة، وفقًا لتقرير مراقب الدولة الإسرائيلي في عام 2016[19]، وجعلهم مضطرين يوميًا إلى الدخول إلى المدينة عبر الحواجز العسكرية (الطيّارة[20] أو الثابتة) التي توجد على جميع مداخلها، والتي تعرقل وصول الطلاب والمعلمين إلى مدارسهم الواقعة في القدس.

هذا الوضع أبعد نسبة كبيرة من الطلاب والمعلمين عن مدارسهم، وعرقل الوصول إليها بحرية، ومنع كذلك معلمي الضفة الغربية من دخول القدس، وأخّر وصولهم إليها، ولا سيما أنّ هؤلاء يحملون بطاقة الهوية الفلسطينية؛ ما أثّر سلبيًّا في العملية التعليمية[21].

---

(18) نير حاسون، "معدل التسرب في القدس الشرقية أعلى بثلاث عشرة مرة من غرب المدينة"، **هآرتس**، 2/ 9/ 2013. (بالعبرية)

(19) تقرير مراقب الدولة، **تقارير عن المراقبة في الحكم المحلي** (القدس: 2016)، ص 1198. (بالعبرية)

(20) الحاجز الطيّار هو حاجز غير ثابت.

(21) Ir-Amim.

5. أسرلة التعليم في مدارس القدس

يؤكّد طاهر هاشم النمري[22] أنّ السلطات الإسرائيلية، تسعى جاهدة، منذ عام 1967، إلى تقويض قطاع التعليم في القدس، وربطه بجهاز التعليم الإسرائيلي، إشرافًا وإدارةً، عبر سلسلة من الإجراءات والقرارات السياسية. ومن أهم هذه الإجراءات ضمّ المدينة بعد احتلالها مباشرة، وإغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطيني لمحافظة القدس، ونقله إلى مدينة بيت لحم، على نحو أفقد الجانب الفلسطيني حق الإشراف على المؤسسات التعليمية في القدس. وتبع هذا القرار إصدار الحكومة الإسرائيلية قرارًا آخر يقضي بتطبيق القانون الإسرائيلي، وإلغاء العمل بقانون التربية والتعليم الأردني. وهذه المحاولات ما زالت مستمرة حتى اليوم، لكنها تأخذ أشكالًا أخرى من حين إلى حين.

تُعدّ أسرلة التعليم سياسة عامة، مطلبها إفراغ التعليم الفلسطيني من إطاره الوطني، وطمس الهوية الفلسطينية ومقوماتها ودلائلها في المناهج الفلسطينية؛ ومن ثم قطع الروابط التاريخية، العربية والإسلامية، بالنسبة إلى الجيل المقدسي الناشئ[23]، وعزل المقدسيين عن هويتهم الثقافية والوطنية؛ بانتهاج سياسة الأسرلة، واتخاذ العديد من الإجراءات التي تتنافى مع الهوية الفلسطينية، أو تُنكر وجودها، مثل محاولة فرض وثيقة استقلال إسرائيل في مواد التاريخ والمدنيات[24]. ووفقًا للمعطيات الأخيرة، يُلاحظ ازدياد عدد المدارس التي تُدرّس المنهاج الإسرائيلي الذي كان، على مدار سنين طويلة،

(22) طاهر هاشم النمري، **إضاءات على التعليم الفلسطيني في القدس: واقع العملية التربوية ومؤسساتها في القدس ومحيطها، التشخيص المطلوب** (رام الله: مشروع الإعلام والتنسيق التربوي، 1996).

(23) تيسير يقين وعدي أبو كرش وروان شرقاوي، "التعليم في القدس وأثره على الهوية الفلسطينية: نحو سياسات تربوية وطنية مستدامة"، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية – REFORM، القدس، 2015، شوهد في 25/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/2ZalLlg

(24) إلياس عطا الله، "معايير وزارة المعارف بين لجنة التصديق وأصحاب الكتب"، في: إلياس عطا الله [وآخرون]، **المغيبون: قراءة نقدية لكتب المناهج الإسرائيلية في المدارس العربية الثانوية** (حيفا: جمعية الثقافة العربية، 2014)، ص 26-39. وموضوع المدنيات هو موضوع إلزامي لشهادة البجروت؛ إذ يتعلمه جميع الطلاب في جميع التخصصات، ويزوّد الطلاب بمعلومات حول مركّبات الجهاز السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل.

يُدرّس في مدرسة واحدة فقط هي بيت صفافا، وذلك لخصوصيتها، حيث وصل عدد هذه المدارس في عام 2017 إلى 14 مدرسة، ولهذا الأمر أسباب جمّة، منها توظيف الميزانيات[25].

6. تمييز في الميزانيات

يعاني قطاع التربية والتعليم في شرق القدس، شحّ الميزانيات، والتمييز في المخصصات المالية التي تُرصد كل عام دراسي للمدارس[26]. وتعاني هذه المدارس صراع بقاء، وبعضها لم يربح هذه الحرب فاندثر. وتنفق بلدية القدس الإسرائيلية على الطالب اليهودي، وفقًا لعدد من المعطيات، موازنة تضاهي أربعة أضعاف ما تنفقه على الطالب المقدسي؛ ما يزيد الفجوة، أو يبقيها كما هي على الأقل.

وتأتي الميزانيات، في الفترة الأخيرة، لتزيد من الممارسات التمييزية، ومن الضغوط المفروضة على المدارس؛ من أجل دفعها إلى تعليم المنهاج الإسرائيلي. فوفق ما نشرته صحيفة **هآرتس** في آب/أغسطس 2018[27]، اتضح أنّ وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية استثمرت ميزانيات خاصة، وذلك بالنسبة إلى مدارس شرق القدس التي تعلّم المنهاج الإسرائيلي فقط، وهذا يعني حرمان المدارس التي لا تتبع النظام التعليمي الإسرائيلي من التمويل والترميم.

يُضاف إلى ذلك الخطة الخماسية التي تهدف، وفق وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، إلى تحسين جودة حياة السكان، وتعزيز قدرتهم على الاندماج في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين؛ ما يقوّي مناعة المدينة كلها بحسب هذا الزعم. ومن خلال هذه الخطة، تحاول الوزارة رفع نسبة خريجي المدارس الفلسطينية المستحقين لشهادة "البجروت" (وفق المنهاج الإسرائيلي). وتسعى الخطة، وفق نفتالي بنيت، وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، إلى توحيد القدس

---

(25) Ir-Amim.

(26) Ismael Abu-Saad, "Palestinian Education in Israel: The Legacy of Military Government," *Holy Land Studies*, vol. 5, no. 1 (May 2006), pp. 21-56; Ir-Amim.

(27) نير حاسون، "خصصت الحكومة حوالى 2 مليار شيكل لتشجيع أسرلة سكان القدس الشرقية" **هآرتس**، 29/ 8/ 2018. (بالعبرية)

بالأفعال، لا بالكلام، وبهذا تتدخل بلدية القدس في شؤون المدارس بفرض نفوذها، وذلك من خلال الميزانيات المختلفة التي تمكّنها من التدخل في سياسات هذه المدارس.

هذا الوضع المركّب غيض من فيض الساحة المقدسية، ومن ثمّ فإنّ دور المعلم مركّب كذلك، لما هو مُلزم به من مهمات في الحيّز التدريسي والمجتمعي؛ ففي المعمورة، بعامة، يخدم جهاز التربية والتعليم بناء القوى البشرية وتنميتها[28].

في ضوء الصورة السابقة، يمكن أن نطرح هذه التساؤلات في السياق المقدسي: ما دور المعلم المقدسي؟ وأي قوى بشرية عليه أن يبنيَ، أو يُطلب منه ذلك، أو يرغب هو في بنائها؟ تأتي هذه التساؤلات من منطلق أشار إليه باولو فريري، في كتاباته، مفاده أنّ التعليم لا يكون محايدًا، بل يكون إما تعليمًا للحرية، وإما تعليمًا للاستعباد[29].

منهجية الدراسة

للإحاطة بجميع جوانب القضية في هذه الدراسة، إضافة إلى طرائق تعاطي المعلمين معها، جرى استخدام منهجية البحث النوعي للتمكّن من فهم القضية على نحو معمّق، وذلك عن طريق تجارب المعلمين الواردة في الدراسة، وتقصّي المعاني التي يقدمونها حول تجاربهم في حقل التربية والتعليم في القدس[30].

تحقيقًا لغرض الدراسة، أُعدّت أسئلة مقابلة شبه منظّمة، بلغ عددها عشرة أسئلة، وطُلِب خلالها من المعلمين سرد "قصتهم الشخصية" مع التربية والتعليم في السياق المقدسي، فضلًا عن تجربتهم الميدانية في هذا الحقل. اشترك في

(28) إبراهيم مكاوي، "مواقف في النقاش مع الفكر الذي استدخل الهزيمة"، **كنعان**، العدد 105 (نيسان/ أبريل 2001)، ص 120-129.

(29) Paulo Freire, *Pedagogy of the Oppressed* (New York: Continuum, 1993).

(30) رائد زيدان، **طرائق بحث في العلوم التربوية والاجتماعية** (الناصرة: دار النهضة للطباعة والنشر، 2018)، ص 98.

الدراسة 20 معلمًا ومعلمة تُراوح خبراتهم بين ثلاث سنوات واثنتين وثلاثين سنة، ويعمل هؤلاء في المدارس المقدسية بأنواعها كافة، ويمتازون بعملهم التربوي وبَصْمَتهم في التربية، وفقًا لإفادات معلمين، وطلاب، وأولياء طلاب أيضًا.

بدأت عملية التحليل بتفريغ المقابلات، ثم تحليلها بطريقة تحليل المحتوى؛ إذ جرى تحديد الموضوعات التي تظهر في بيانات الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، إضافة إلى تسجيل الملاحظات الجانبية والترميز[31] (Coding)؛ بهدف الحصول على أفكار محورية ترتبط في ما بينها، أو تندرج ضمن الموضوع نفسه، وفقًا لأسئلة الدراسة[32].

أُجريت المقابلات التي راوحت مدة الواحدة منها بين 50 و90 دقيقة، في بيئة المستجيب الطبيعية. ومن الجدير بالذكر أنّه لم يكن من السهل "تجنيد" المستجيبين للمقابلات، ولا سيما بعد طلب تسجيلهم؛ إذ رُفِض توجّه الباحثة من البعض خوفًا من كشف هويتهم كما أنّ هذا الأمر من الممكن أن يعرضهم للمساءلة من قبل مشغليهم أو من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، على الرغم من أنّ اختيار الأشخاص للمقابلات كان على أساس المعرفة الشخصية أو المهنية. هذه المعلومة من الممكن أن تفسّر سبب رفض معلم ما المشاركة في لقاء يخصّ التربية والتعليم، والوضعية القانونية الشائكة في القدس، ولا سيّما إذا كان المعلم تابعًا لتلك الوزارة.

نتائج ونقاش

تُعرض نتائج الدراسة في محورين رئيسين؛ أولهما واقع التربية والتعليم في القدس وإسقاطاته على العملية التدريسية، وثانيهما دور المعلم المقدسي باعتباره وكيلًا للتغيير المجتمعي في ضوء هذا الوضع.

(31) Amedeo Giorgi & Barbro Giorgi, "Phenomenological Psychology," in: Carla Willig & Wendy Stainton-Rogers (eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology* (Los Angeles: Sage Publications, 2008), pp. 165-179.

(32) Catherine Marshall & Gretchen B. Rossman, *Designing Qualitative Research*, 6th ed. (Los Angeles: Sage Publications, 2016).

على الرغم من أنّ القانونين المحلي والدولي، ينصّان على وجود التزامات قانونية لدى الحكومة الإسرائيلية تضمن للمقدسيين الحق في التعليم، إذ تقع عليها مسؤولية تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال والقاصرين، وتعليمهم، وتجنّب التعرّض للمؤسسات التعليمية الموجودة بصورة سلبية، بل إنّ من مسؤوليتها تأمين متطلبات عمل هذه المؤسّسات، سواء كان ذلك على صعيد الكادر البشري أو من خلال تزويد هذه المؤسسات بما قد تحتاج إليه من الوسائل والمعدات والأدوات، وغيرها من الجوانب المادية لتنفيذ أعمالها[33]، فإنّ القطاع التعليمي يعاني تقصيرًا كبيرًا وتحديات في مجالات عديدة، تعوق السيرورة التعليمية وتؤثر في كل الأطراف المتصلة بهذا القطاع.

لا يختلف المشهد التعليمي في القدس عن مشهد حياة المقدسيين اليومية في القطاعات الحياتية التي تعاني كلها تحديات كبيرة، ونقصًا شديدًا يفرضه الوضع السياسي الراهن عليهم. وقد كان للظروف المعيشية، إضافة إلى سلسلة من السياسات الإسرائيلية التي عصفت بالمشهد التعليمي، والتي هدفت إلى إضعاف المؤسسات التعليمية الفلسطينية في القدس أحيانًا، شديد الأثر في الطلاب والكادر التعليمي.

بدت هذه الظروف جليّة من خلال المقابلات التي أشارت إلى تعقيد الوضع التعليمي وإسقاطاته. استهلّ أحد المعلمين حديثه بالقول: "شو ناقصنا؟ اليوم في مدارس جديدة، بالفترة الأخيرة، في مباني حلوة، في أكثر ميزانيات، بس شو مع المدارس القديمة اللي صفوفها ممكن تنهدم على راسك؟ شو مع هاي المدارس اللي مش شايفينها؟ تُعاقب لأنها مدارس مش بلدية؟ وإنت شو يبقى لك تعلّم؟ تعلّم في هذه الظروف هو انتحار؛ الفقر، المخدّرات. ما في ميزانيات"[34].

وقال معلم آخر: "بعض الطلاب بييجو على المدرسة بعد حواجز، أو مرّات اعتقال. لهيك، دور المعلم هون مختلف، قصدي المعلم الفلسطيني

(33) **التعليم في القدس** 2016.

(34) مقابلة شخصيّة معلم، 27 عامًا، القدس، 7/ 3/ 2019.

المقدسي، مطلوب منه يكون حاضر لأجل طلابه، مش بس للتعليم. الطالب المقدسي في أحيان كثيرة غير متفرّغ أصلًا للتدريس. الطالب المقدسي فعليًا كل الظروف حوليه بتلعب ضدّه. أنا بستغرب أصلًا إنّه الطالب المقدسي ما زال يدرس وبينهي مدرسة أصلًا، هذا بدلّ على حالة صمود رهيبة. طبعًا ما بنسى اللي ما بصمد وبيترك المدرسة وبيتسرّب، أو بيضلّ وبيكون حاضر غائب"[35]، أو كما قالت معلمة: "الصف والمدرسة هو انعكاس للحياة اللي برّا، لهيك إصلاح أيّ تلميذ وأيّ عمل معهم هو تغيير للخارج، للكل"[36].

هذه الأمثلة تتطرّق إلى إسقاطات الوضع على الطلاب أولًا، وعلى المعلمين ثانيًا، وتوضّح أنّ العملية التدريسية في القدس تعاني صعوبات عدة، تمنع صيرورة تعليم وتعلّم سليمة وصحية. علاوة على ذلك، ثمّة محاولات لربط جهاز التعليم في القدس بالمنظومة الإسرائيلية، منذ عام 1967، من النواحي الإدارية والإشرافية والتعليمية؛ بهدف فرض السيطرة على الأرض والإنسان، عبر طمس معالم الثقافة الوطنية، ومحو هوية المدينة الثقافية، والتدخل في المناهج الفلسطينية وتحريفها، بما يتماشى مع سياسة الاحتلال، وذلك من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات التي بدأت بإلغاء المنهاج الأردني، ثم إغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطيني، ثم سنّ قانون الإشراف على المدارس الخاصة، ومحاولة فرض المنهاج الإسرائيلي الذي يُدرّس لفلسطينيِّي الأراضي المحتلة في عام 1948. يزداد هذا الواقع المرير تعقيدًا في ظل عدم وجود سلطة وطنية فلسطينية مسؤولة عن حالة التعليم في القدس، على نحو أفقد الكثير من المعلمين الإحساس بوجود سند لهم، وولّد حالة من التوتر أو الخوف[37].

"المعلم بالقدس بيعاني الأمرّين؛ غربة اللغة، وغربة من الوزارة اللي إحنا تابعين إلها. بتدرّس شو بيحكولك. يعني صعب. إنت بتعرف إنّه فيه شغلات أصلًا غلط، بس شو تقول؟ يعني مثلًا ما بتعرف إنت هل بنفع تحكي عن

(35) مقابلة شخصيّة معلم، 36 عامًا، القدس، 16/ 1/ 2019.

(36) مقابلة شخصيّة معلم، 30 عامًا، القدس، 22/ 3/ 2019.

(37) جبريل.

النكبة؟ أنا بخاف أحكي، أو بتجاهل، أو بسكت. أصلًا كان في معلمين تعاقبوا، عشان شكّوا فيهن، حتى من دون فعل حقيقي"[38].

وعلى الرغم من هذا الإحساس بالخوف، يرى أغلبية المعلمين الذين أُجريت معهم مقابلات أنّ دورهم ذو خصوصية نتيجة هذا الوضع الاستثنائي، وأنّ عليهم القيام به رغم الصعاب. يقول أحدهم مثلًا: "دور المدرّس مختلف في الحالة المقدسية عن أي دور آخر في أي مكان، وبسأل حالي كيف أصلًا ممكن يكون أي معلمٍ جاهز للقدس؟ ما بِيتمّ تأهيل المعلمين للعمل هون، شو يلي بدّه يحضّرهم أصلًا؟ إنّك تعلم في سياق احتلال هذا إشي معقّد. أي جامعة وأي كلية ممكن تحضّرك لأنّه تلميذ، تلميذك، يُعتقل أمامك في المدرسة؟ وإنت ما عندك شو تعمل، يعني بتكون خايف على حالك، خايف على طلابك، وخايف على الطالب. كيف ممكن أكون معلم عادي؟ أنا بكذب إذا بقول إنّه أنا ما بخاف، بس رغم هيك في أمل وبنعلّم. التعليم هذا سلاحنا"[39].

من خلال هذه الأقوال، من الحريّ بنا أن نتعامل مع أحد التساؤلات الجدية، وأن نتساءل إن كان من الممكن أصلًا تأهيل معلمي القدس للتعامل مع وضعية شائكة وجمعية مثل هذه الوضعية. لقد أشارت كثير من الأبحاث العالمية إلى أهمية التأهيل وتأثيره في المعلم، ومن ثمّ تأثيره في الطالب[40]، لكنّ أغلبها دار حول التأثير من ناحية تربوية، لا من ناحية اجتماعية أو سياسية. في السياق الفلسطيني بعامة، ثمة دراسات قليلة تطرّقت إلى هذا المجال وإسقاطاته، وناقشت تأهيل المعلمين الفلسطينيين في إسرائيل من حيث كيفيته ومسؤوليته؛ نظرًا إلى تردّي مكانتهم، والتأثير السياسي فيهم من خلال السيطرة على عملهم، إضافةً إلى عدم وجود بوصلة واضحة للتأهيل في المجتمع العربي[41].

(38) مقابلة شخصيّة معلم، 31 عامًا، القدس، 22/ 1/ 2019.

(39) مقابلة شخصيّة معلم، 37 عامًا، القدس، 9/ 3/ 2019.

(40) Organization for Economic Co-operation and Development OECD, *Teachers Matter: Attracting, Developing and Retaining Effective Teachers*, Education and Training Policy Series, Overview (2005).

(41) أيمن إغبارية، **سياسات تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل واستحقاقات الهوية** (الناصرة: المركز العربي للحقوق والسياسات، 2010).

"أن تكون معلمًا هذا صعب، لا أحد يحضّرك؛ لا للطلبة، لا لمكانتك، ولا لصعوبة الوضع. أيّ كلية يمكن أن تؤهلك؟ الجامعة العبرية أم كليات الشمال؟ واقع التعليم في القدس اليوم لا أعتقد أنّ هناك مكان يضاهيه أو يشبهه، هذه الحالة يجب أن تُدرّس. في رأيي، كل الصعوبات يجب أن تدفعنا، نحن المعلمين، نحو صنع دور جديد في سياق مقدسي. مطلوب منّا الإبداع لأنّنا فلسطينيون، هذا هو الصمود"[42].

بناءً على ما ذُكر، فإنّ التأهيل إشكالي أيضًا؛ إذ إنه مرتبط بمرجعيات مختلفة تتبع سياسات دخيلة، وغير مرتبطة بالقدس وخصوصيتها أحيانًا، وفق أقوال المشاركين في الدراسة؛ ما يثير سؤالًا آخر عن دور المعلم في السياق الاستعماري والاجتماعي في القدس. يقول أحد المعلمين أثناء تطرّقه إلى دور المعلمين المقدسيين: "دوري كمعلم مهم جدًّا؛ أنا الأب، الأم، الرفيق، والمساعد اللي بستقبل الولد كل يوم عشان يساعده. مش ممكن تتخيّلي حجم المأساة لطلابنا، من قبل المدرسة لخلال الدوام أو بعده. يعني أغلب طلابنا فقراء، وبعيشوا ظروف صعبة جدًا. هذا بطلب منّي أكون معلم فوق العادي"[43].

وتضيف معلمة أخرى: "من أهم ما أعمله هو التدريس. أنا ما بنكر إنّه مهنة التدريس صعبة جدًّا؛ أوراق، استمارات، استكمالات، طلبات ما بتنتهي، وفعليًا وزارة التربية وراك وراك. لكن أنا بعرف إنّه هذه المهنة مهمة، وبعرف إنّه رغم انعدام الطاقة أحيانًا كثيرة؛ ما في إمكانية نوقّف عن تلبية احتياجاتنا، لأبني جيل، أبني مجتمع أفضل. يعني أنا بتعب، لكن بالمحصّلة أنا مجبورة أشتغل عشان أحسّن الوضع، وخصوصًا في وضع القدس الاجتماعي، والفقر، والعنف"[44].

هذا التداخل بين السياسي والتربوي ليس أمرًا حديثًا، فتناول مهنة المعلم لشرائح اجتماعية أوسع، ولا سيما الشرائح الفقيرة والريفية، أبرز الجانب القومي المجتمعي المحلي في عمل المعلم وأهميته في المجتمع الفلسطيني الذي كثيرًا ما رأى في دور المعلم الوطني والاجتماعي جانبًا أساسيًا من

(42) مقابلة شخصيّة معلمة، 37 عامًا، القدس، 27/ 3/ 2019.

(43) مقابلة شخصيّة معلم، 33 عامًا، القدس، 11/ 3/ 2019.

(44) مقابلة شخصيّة معلمة، 46 عامًا، القدس، 23/ 1/ 2019.

رسالته[45]. وللاستدلال على ذلك، يمكن أن نرى في أقوال أغلبية المعلمين الذين أُجريت معهم المقابلات أمورًا مثل: "أنا معلم من عشرين سنة، ولا مرة وقّفت عن العمل بشكل يخدم بلدي دائمًا. كان واضح إلي إنّه فيه دور إلنا إحنا المعلمين، كان واضح إلي إنّه أنا أو غيري لازم ننقذ أولادنا وطلابنا"[46].

تتناسب هذه الأصوات مع غاية كثيرين ممّن اختاروا مهنة التعليم عالميًا؛ لرغبتهم في خدمة الآخرين، وليتجاوز نشاطهم وتأثيرهم حدود أنفسهم وعائلاتهم، وليتوسّع هذا الأمر أيضًا نحو مجتمعهم وإصلاحه[47]. تقول إحدى المعلمات مثلًا: "أنا بعتقد إنّه عملي كمدرّسة، ولو إنّي ما كنت أحب المهنة، كشفني على عالم جديد. أنا فعليًا، بعد 16 سنة خدمة، اكتشفت إنّي بقدر أصنع مستقبل لطالباتي، خصوصًا لأنهن إناث. أنا بعلّم علوم، وبعلّم كل واحدة منهن إنّه في إلها قيمة ومكانة. فعليًا العلوم كانت جسر لتحقيق رؤية أبعد لكل طالبة من طالباتي. أنا أصنع لهنّ الحلم والأمل، وهي حاجات أساسية مفقودة في حالة الفلسطيني"[48].

تكاد تكون هذه الأقوال انعكاسًا مباشرًا لما ورد في كتاب فورست باركي وبيفيرلي ستانفورد[49]، حيث يُعَدّ المعلمون أحيانًا حارسي أحلام تلاميذهم، إلى جانب عملهم على تعليم المهارات اللازمة لطلابهم، من أجل تطوير المجتمع، وإدخال مشاريع اجتماعية، مثل المشاريع التطوعية؛ لإيصال فكرة الانتماء إلى الطلاب، وإشعارهم بأنّهم جزء من المجتمع، وغير معزولين عنه، ومن ثمّ تترتب عليهم مسؤوليات مجتمعية. وقد وصفت إحدى المعلمات ذلك بقولها: "القدس في إلها مكانة أكبر، ومكانة وقيمة أكبر. يعني أنا بعلّم عن الأقصى، والأقصى جنبي، هذه نعمة. أنا بعلّم عن الأنبياء، وكل القصص صارت هون. بحاول كل الوقت أفهّم الطلاب هذا الامتياز. للأسف كل

(45) جميل نشوان، **التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية** (غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة، 2003).

(46) مقابلة شخصيّة معلم، 40 عامًا، القدس، 7/ 4/ 2019.

(47) Forrest W. Parkay & Beverly Hardcastle, *Becoming a Teacher* (Pearson: MyLab School, 2004).

(48) مقابلة شخصيّة معلمة، 43 عامًا، القدس، 20/ 3/ 2019.

(49) Parkay & Hardcastle.

المناهج اليوم تُبعد الطالب عن محبة بلده والانتماء إلها، عشان هيك أنا عم بحاول أعمل مشاريع، أطلب وظائف بيتية اللي بتعزّز الطالب وعلاقته مع بلده، وإنّه يشوف الفقر وما يتجاهل"[50].

هذا الدور الذي يؤدّيه المعلمون في أحيان كثيرة، وصفه أندريه مزاوي بأنّه التغيير المجتمعي الذي يعود إلى دور المعلّم الفلسطيني منذ بدايات القرن التاسع عشر، والذي تأثر ببوادر النهضة العربية؛ من خلال إعادة الاهتمام باللغة والثقافة العربيتين، والتأكيد على التعليم رافعةً للتغيير الاجتماعي[51]. وعلى الرغم من أنّ أيمن إغبارية، بحسب بعض المستجيبين، وكما ذُكر سابقًا، يرى أنّ هذا الدور تراجع بعد نكبة الشعب العربي الفلسطيني، وقيام "دولة إسرائيل"؛ إذ شهدت مكانة المعلم بصفته وكيلًا للتربية الاجتماعية السياسية تراجعًا، من جرّاء إجراءات الرقابة المشددة التي تفرضها المؤسسة الحاكمة[52]. وعلى الرغم من ذلك، تشير قصص المعلمين إلى أنّ الحفاظ على هذا الدور المجتمعي ما زال حاضرًا في ظل الصعاب.

تقول معلمة ذات سنوات خبرة قصيرة: "للأسف، الكثير من المعلمين بلا هدف تربوي، لا يهمّهم الوضع؛ منهم من يقول إن لا إمكانية للإصلاح، ومنهم من يخاف أن يكون معلمًا مع هوية واضحة، خوفًا من الأثمان، ولكن إن خِلْيَتْ بلْيَتْ، في معلمين رائعين، يعرفون أنّ التعليم هو الأساس، وعليه نحيي مجتمعًا أَو نقتله"[53].

في المقابلات، يفسّر المعلمون وجود هذا الدور الاجتماعي ضمن سياقات عدة، منها السياق التاريخي للقدس الذي يُلزم المعلم المقدسي بما هو أكثر من أي معلم فلسطيني آخر، من وجهة نظرهم. فمثلًا، قيل: "في وجود أثر لمعلم قدير مثل خليل السكاكيني، كاتب كتب ومنهاج جديد وخلّاق، قبل

(50) مقابلة شخصيّة، معلمة، 31 عامًا، القدس، 20/ 2/ 2019.

(51) André Mazawi, "Teachers Role Patterns and Mediation of Sociopolitical Change: The Case of Palestinian Arab School Teachers," *British Journal of Sociology of Education*, vol. 15, no. 4 (January 1994), pp. 497-514.

(52) إغبارية.

(53) مقابلة شخصيّة، معلمة، 25 عامًا، القدس، 9/ 3/ 2019.

سنوات كثيرة، هذا الشيء، هذا التاريخ يُلزمني أصلًا أن أطلب من نفسي كمعلم مقدسي أكثر. هذا التاريخ يلزمني بأن أبادر لمجتمعي عن طريق الطلاب، وعليه نقوم بعدة مشاريع من أجل التغيير المجتمعي، مثل التطوّع. هكذا تبني جيل من دون شعارات"[54].

فسّر آخرون ذلك من خلال قدرة المعلم على أن يكون مرنًا في تعامله مع الصعوبات أو تذليلها؛ مثلًا، قيل: "لا أعرف الكلل والملل، أنا أحب مهنتي، هي فعلًا سامية ومهمة، خصوصًا هون في القدس. دوري لا ينتهي بالصف، هو يتمدد إلى الشارع وإلى الحيّ. أنا موجود في كل بيت مثلًا لطلابي، بعد أن عملت معهم على موضوع كتابي عن حيّهم، حياتهم، وعائلتهم. أنا أعلّم المنهاج، ولكن مع شوي تغيير، عشان أغيّر في مستقبل طلابي"[55].

وأضافت معلمة أخرى: "صحيح المنهاج بيحدّنا وبيقيّدنا، وبيمسك إيدينا، لكن كل إنسان منّا عنده صلاحية بالتوازي مع تدريس المنهاج المطلوب إنّه يدرّس ما هو مهم للطلاب، وما هو مهم لحياتهم. هذه القيمة المضافة إلنا نحن المعلمين. الطالب مش منطقي إنّه ما يعرف هويته، وإذا المنهاج ما بتطرّق إلها، بحكمة، هذا دورنا، طبعًا إذا كان المعلم واعي لهويته ولقضيته، ومتمكّن من عمله"[56].

ممّا قيل سابقًا، يمكن استنتاج أنّ قضية الوعي عند المعلم، وكونه مثالًا حيًّا لطلابه، تُعدّ من أهم القضايا التي تؤهل معلمًا أن يكون وكيل تغيير مجتمعي. ووفقًا لتيسير أبو ساكور، الذي فحص دور الجامعات الفلسطينية جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشره بين الشباب الجامعي، يُعدّ الوعي – بوجه عام – المركزَ الرئيس لحركة الإنسان وفكره وسلوكه، ويُعرّف بأنّه إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به، وهو على درجات من الوضوح والتعقيد[57]. والوعي بهذا المعنى يتضمّن إدراك الفرد نفسه، ووظائفه العقلية والجسمية،

---

(54) مقابلة شخصيّة، معلم، 51 عامًا، القدس، 18/ 3/ 2019.

(55) مقابلة شخصيّة، معلم، 35 عامًا، القدس، 28/ 3/ 2019.

(56) مقابلة شخصيّة، معلمة، 30 عامًا، القدس، 14/ 3/ 2019.

(57) تيسير عبد الحميد أبو ساكور، "دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي الاجتماعي ونشره لدى الطلبة من وجهة نظرهم"، **حوليات آداب عين شمس**، مج 37 (تموز/ يوليو – أيلول/ سبتمبر 2009).

وإدراكه خصائص العالم الخارجي، وإدراكه نفسه بصفته عضوًا في جماعة. وهنا لا بد من ذكر أنّ الوعي مرتبط بالتأهيل الذي ذُكر سابقًا، وأيضًا بالهوية الجمعية التي ربطها المشتركون في البحث بالوعي.

وعلى الرغم من شُحّ الأبحاث حول موضوع الوعي في المدارس، فإنّ بعض المعلمين يرون أنّ دورهم يمتدّ ليكونوا صاقلين للهوية وحُماةً لها، وهو دور أكثر شمولية وتأثيرًا من تدريس مادة تعليمية، أيًّا كانت، وتنطوي عليه مسؤولية كبيرة. يقول أحد المعلمين: "أنا دائمًا عندي وجع بالكتف وبالرأس. المطلوب منّي اليوم كمّ لا يُصدّق من الطلبات، وطبعًا مطلوب منّي أحافظ على طلابي وعلى نفسيّتهم. أنا بطلب من حالي، مسؤوليتي، عليّ أعلّمهم، وأكون معهم. أنا بعلّم بمدرسة مش بعيدة عن الجدار، في مخيّم شعفاط المحاصر، يعني مرّات بنص الحصة ممكن يكون قنابل غاز، وبطلبوا منّي أكمّل أعلّم عادي. كيف ممكن أعلّم عادي؟ الإشي الوحيد اللي مصبّرني إنّه طلابي بحاجة إلي، من دون هوية واضحة بيضيعوا"[58].

على الرغم من الوعي الجزئي بهذا الدور، أشارت الأدبيات إلى أنّ جهاز التربية والتعليم الخاص بالعرب الفلسطينيين في إسرائيل يشكّل أحد أبعاد الرواية الوطنية والقومية للفلسطينيين، فهو أداة سياسية مشتِّتة للهوية الفلسطينية تستخدمها السلطات الإسرائيلية، منذ نشأة إسرائيل، بمنهجية محكمة؛ لفرض السيطرة والهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتجريد الفلسطينيين من حَمَلَة جنسيتها من هويتهم القومية والثقافية[59].

في سياق فرض الأغلبية هيمنتها على الأقلية، لا تنحصر هذه الهيمنة في الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية، بل تتعدى ذلك إلى هيمنة فكرية وثقافية وأيديولوجية، من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، مثل المدرسة وغيرها[60]. وقد أشارت إحدى المعلمات إلى هذه الحالة قائلة: "أنا أصلًا معلمة فلسطينية من الداخل، أحمل هوية زرقاء. بسبب تدريسي في

(58) مقابلة شخصيّة، معلم، 42 عامًا، القدس، 18/ 2/ 2019.

(59) مكاوي.

(60) Henry A. Giroux, *Pedagogy and the Politics of Hope: Theory, Culture and Schooling* (Boulder, CO: Westview Press, 1997).

المدارس المقدسية، تعرّفت وعرفت ما هي هويتي. المنهاج فعليًا يتجاهل هويتنا أو يضللها. هنالك أسرلة واضحة للمنهاج. لكن من التدريس أعمل مع الطلاب على تعزيز انتمائهم، فمثلًا، نعمل على الأسئلة مثل: مَنْ أنا كإنسان؟ ما هويتي؟ كيف أتعامل مع هويتي؟ وطبعًا أعمل خارج الصف بمشاريع كثيرة على حساب وقتي مع الطلاب. عملت مشروع عن إيذاء الممتلكات العامة مثلًا، وعليه، ومن خلاله، آمل أن أعزّز انتماء الطلاب للحيّز العام"[61].

تجدر الإشارة إلى أنّ الفلسطينيين من أصحاب الجنسية الإسرائيلية يتعلّمون وفق المنهاج الإسرائيلي منذ عام 1948، وأنّ بعضهم يعترضون على مضامين كثيرة، ويخوضون صراعًا في هذا المضمار منذ عقود طويلة. فعلى سبيل المثال، وضعت لجنة المتابعة العليا للتعليم لفلسطينيي الأراضي المحتلة في عام 1948، في الفترة الأخيرة، كتابًا بديلًا من كتاب "المدنيات" الإسرائيلي في المدارس العربية، وذلك لسوء مضامين الكتاب المطروح، وقد تمّ حذف أي وجود للفلسطينيين منه. وبناءً عليه، من الممكن أن نرجّح أنّ الوضع يزداد تعقيدًا في القدس.

وفقًا للدراسة، يُلاحَظ أنّ الهدف غير المعلن لمنظومة التربية هو تنشئة الجيل الفلسطيني على هوية جماعية من نمط خاضع غير قادر على تحدي الواقع المفروض. ومن خلال استعمال تحليل فريري في هذا السياق، يمكن القول إنّ جهاز التعليم الرسمي يستعمل الأسلوب "البنكي"؛ إذ تودع المعلومات المجهزة سلفًا في أدمغة الطلاب المتلقّين للمعلومات بطريقة ممنهجة، لتنتج من هذه العملية قوالب مكررة من البشر، تكرّس الوضع القائم، ولا تسعى إلى تغييره[62].

يقترح فريري، من خلال كتابه - بهدف تغيير هذه الحال - تبنّي النهج الحواري بغية خلق حالة من الوعي النقدي الذي يتميّز بالعمق في تفسير المشكلات التي يعايشها الفرد المقهور[63]. وبناءُ هذا الوعي يجعل المقهورين

(61) مقابلة شخصيّة، معلمة، 29 عامًا، القدس، 13/ 3/ 2019.

(62) Freire.

(63) Ibid.

ينتفضون على واقع ثقافة الصمت التي يفرضها عليهم قاهروهم المتحكّمون فيهم عن طريق المؤسسات التي تساهم في تشكيل وعي المجتمع (مثل المدارس)، وهذا يعزّز ما ذُكر سابقًا عن أهمية الوعي وتشكيله. وهكذا، فإنّ تعليم آلية الحوار تُكسب المقهورين الوعي النقدي؛ ما يبثّ الثقة في نفوسهم، ويعلّمهم الأمل، ويدفعهم إلى الفعل الإيجابي لتغيير واقعهم.

وفقًا لنتيجة الدراسة، وعلى الرغم من إحكام السيطرة على صيرورة التربية والتعليم، فإنّ العامل البشري الممثّل بالكادر التدريسي يؤدي دورًا مفصليًا في تحدي عملية السيطرة وإحباطها بشكل ممنهج وواعٍ، وأحيانًا بشكل غير واعٍ. وقد أشارت المقابلات، مثلًا، إلى أنّ المعلمين يستخدمون صياغة متجددةً للثقافة والمواقف والتاريخ؛ ما يقودهم إلى بلورة هويتهم القومية وصقلها بما يرونه هم أنفسهم أكثرَ جذرية وأصالة في انتمائهم القومي[64]. ويمكن أن نلمس إحدى الدلالات على ذلك في قول أحد المعلمين: "قرأت **موسم الهجرة إلى الشمال؟** في جملة مطبوعة في راسي: 'أنشَؤوا المدارس ليعلّمونا كيف نقول نعم بلغتهم'. هذا ما يحدث معنا، ولذا مهمتنا أصعب من مهمة الطبيب، وعليه علم المنهاج. لكن اعرف أن تشرح الوضع بحساسية، علّمهم أنّ حارتهم مهمة، وأنّ القانون موجود، وأنّ الطبيعة والشارع أيضًا لهم. علّمهم أنهم بشر أسوياء"[65].

نقل المعلمون من خلال المقابلات شعورًا مفاده أنّ منظومة التربية والتعليم الإسرائيلية لا توافق احتياجاتهم، ولا تتعامل مع خصوصية هويتهم؛ ما دفع البعض إلى البحث عن مصادر بديلة لصقل هويتهم المهنية والقومية، وفقًا للسياق الذي يعيشونه، من منطلق فخر بالذاكرة الجمعية، وليس من منطلق إبراز ما ينقصنا بوصفنا مجتمعًا. فمثّلا، قال معلّم: "تخيّلي إنّه إدوارد سعيد وخليل السكاكيني وآخرون هم أبناء القدس، وطلابنا لا يعرفون أي شيء عنهم! أليس هذا محبطًا؟ وعليه، قبل أن أكون مدرّسًا ومربّيًا، وظيفتي تعريف الطلاب بمن هم، بهويتهم. مثلًا عن طريق الشخصيات المقدسية التي كان لها

(64) Henry A. Giroux, "Theories of Reproduction and Resistance in the New Sociology of Education: A Critical Analysis," *Harvard Educational Review*, vol. 53, no. 3 (September 1983), pp. 257-293.

(65) مقابلة شخصيّة، معلم، 46 عامًا، القدس، 16/ 2/ 2019.

أثر. أنا عليّ مسؤولية أن أثقّف نفسي، وأن أكون على اطلاع"[66]. وأضاف معلم آخر: "نحن وجه المسيح في الأرض، علينا أن نكون فخورين لنعلّم تلاميذنا الفخر، تاريخنا فيه الكثير من الفخر، لكن اليوم، يعلّم غالبية المعلمين وينتجون جيلًا عنده عقدة الدونية"[67].

تُعزّز هذه الأقوال مسألة أنّ الطلاب ينظرون إلى معلمهم بوصفه نموذجًا يُحتذى به، وقائدًا للنهوض بسلوكهم وأفعالهم[68]، ومن الممكن أن ينقل المعلّم بهذه الطريقة الشعور بالفخر، ومعلومات تبني ذاكرة الطلاب الجمعية، وتُعزّز الشعور عندهم بالانتماء؛ كما قال أحد المعلمين: "نحن نحلم أن نكون خليل السكاكيني، نبني ونصنع منهاجًا مبتكرًا وخلّاقًا. إن كنّا نصنع المادة ونكون فخورين بها، من الممكن أن يتحسّن وضعنا لأنّ الرواية روايتنا؛ فإن كنّا فخورين سننتج جيلًا شامخًا فخورًا"[69].

تجدر الإشارة إلى أنّ خليل السكاكيني فلسطيني سبق فريري بنحو نصف قرن، وأنّه أسّس المدرسة الدستورية في بدايات القرن العشرين، التي كانت بمنزلة نقلة ثورية بالنسبة إلى ذلك العصر؛ إذ ألغى العقاب البدني، وعوّض الامتحانات بالتقييم الذاتي الذي قام به الطلاب والمعلمون معًا، وأعطى الطلابَ حريةَ مغادرة المدرسة إنْ هم شعروا بالملل[70].

في ضوء ما ذُكر، إذا كنّا نعتقد أنّ التعلّم أساس عملية تستمر مدى الحياة، فإنه يجب أن يكون موضوع الهوية في قلب البيداغوجيا[71]، في حين يكون الوعي أداتها المركزية نحو التغيير لكل مجتمع يرغب في ذلك. فمن الواضح أنّه لو اعتُمد على جهاز التعليم الرسمي فقط، ليكون المؤسسة الاجتماعية

(66) مقابلة شخصيّة، معلم، 36 عامًا، القدس، 7/ 3/ 2019.

(67) مقابلة شخصيّة، معلم، 41 عامًا، القدس، 3/ 4/ 2019.

(68) Kenneth Leithwood, "Leadership for School Restructuring," *Educational Administration Quarterly*, vol. 30, no. 4 (November 1994), pp. 498-518.

(69) مقابلة شخصيّة، معلم، 46 عامًا، القدس، 25/ 2/ 2019.

(70) سليم تماري، **الجبل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية - مواطن، 2005).

(71) Jenny Leach & Bob Moon, *The Power of Pedagogy* (London: Sage Publications, 2008).

الأساسية لتربية الجيل الناشئ، كما هي الحال لدى معظم المجتمعات، لَتَحَوّل المقدسيون من أبناء شعب له هوية وأرض ووطن، إلى مجموعة طوائف دينية، أو بقايا مجموعات على هامش "المجتمع الإسرائيلي"، وهذا فعلًا الخطر الذي ما زال حاضرًا، وما زال يهدّد التعليم تهديدًا جليًّا.

لا إمكانية للخلاص من التهديد الذي يواجهه الحيّز التربوي والتعليمي إلّا إذا استطعنا أن نجعل القرار في الإدارة التعليمية في القدس بأيدٍ فلسطينية مقدسية واعية بالسياق المحلي والعربي، وشتى التهديدات، وحالة الشرذمة الحالية، إضافة إلى تعزيز الكادر التدريسي، والعمل على تأهيله. إنّ إنقاذ التعليم من الممكن أن يكون صمام أمان للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية للمقدسي، وذلك إذا تضافرت الجهود المحلية والعربية والعالمية من أجل الحفاظ على صيرورة التعليم والتعلّم واعيةً وصامدة.

أخيرًا، إنّ التعليم في القدس بالنسبة إلى المعلمين هو بمنزلة معركة صمود وبقاء، ولشدّتها وصعوبتها لا يمكن أن تكون من وجهة نظرهم معركة المقدسيين وحدهم، بل هي تخصّ جميع الفلسطينيين، والعرب، ودول العالم التي رفعت شارة حقوق الإنسان.

إنّ معنى التعليم، وفقًا لهذه الدراسة، هو معنًى ذو خصوصيّة؛ فهو بالنسبة إلى المعلمين إشارة لصمودهم، وأداة لحماية موروثهم الديني والحضاري والثقافي، وأحيانًا المهني التعليمي.

المراجع

1 - العربية

أبو ساكور، تيسير عبد الحميد. "دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي الاجتماعي ونشره لدى الطلبة من وجهة نظرهم". **حوليات آداب عين شمس** (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 2009).

إغبارية، أيمن. **سياسات تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل واستحقاقات الهوية.** الناصرة: المركز العربي للحقوق والسياسات، 2010.

تماري، سليم. **الجبل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية - مواطن، 2005.

جبريل، سمير. "تعدد مرجعيات التعلم في القدس واقع وتحديات". ورقة مقدمة في مؤتمر التعليم في القدس: واقع وتحديات. 12 شباط/ فبراير. القدس (2008). الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس (Passia). **التعليم في القدس 2016**. أيلول/ سبتمبر 2016. شوهد في 20/ 5/ 2020، في:
https://bit.ly/3eBaxMK

دولة فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "حوالي 13 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". 11/ 7/ 2019. في: https://bit.ly/2Mmjf5r

زيدان، رائد. **طرائق بحث في العلوم التربوية والاجتماعية**. الناصرة: دار النهضة للطباعة والنشر، 2018.

العارف، عارف. **المفصّل في تاريخ القدس**. القدس: دار المعارف، 1999.

عطا الله، إلياس [وآخرون]. **المغيبون: قراءة نقدية لكتب المناهج الإسرائيلية في المدارس العربية الثانوية**. حيفا: جمعية الثقافة العربية، 2014.

كورَح، ميخال ومايا حوشن. **معطيات عن أورشليم القدس: الوضع القائم واتجاهات التغيير 2019**. القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2019.

محكمة العدل العليا الإسرائيلية. **أبو لبدة ضد وزارة التربية الإسرائيلية**. 2011. 08/ 5373.

المركز القانوني للحقوق والتنمية. **اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949**. في: https://bit.ly/2Xr9vgQ

مكاوي، إبراهيم. "مواقف في النقاش مع الفكر الذي استدخل الهزيمة". **كنعان**، العدد 105 (نيسان/ أبريل 2001).

منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة شؤون القدس. **التقرير السنوي لسنة 2018: قطاع التعليم، التعليم في القدس**. في: https://bit.ly/3cqae62

الموسوعة الفلسطينية. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990.

نشوان، جميل. **التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية.** غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة، 2003.

النمري، طاهر هاشم. **إضاءات على التعليم الفلسطيني في القدس: واقع العملية التربوية ومؤسساتها في القدس ومحيطها، التشخيص المطلوب.** رام الله: مشروع الإعلام والتنسيق التربوي، 1996.

يقين، تيسير وعدي أبو كرش وروان شرقاوي. "التعليم في القدس وأثره على الهوية الفلسطينية: نحو سياسات تربوية وطنية مستدامة". المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM (القدس: 2015)، في: https://bit.ly/2ZalLlg

2 - العبرية

تقرير مراقب الدولة. **تقارير عن المراقبة في الحكم المحلي.** القدس: 2016.

مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي. **أبعاد الفقر والفجوات الاجتماعية 2015 (كانون الأول 2015).** القدس: 2016.

3 - الأجنبية

Abu-Saad, Ismael. "Palestinian Education in Israel: The Legacy of Military Government." *Holy Land Studies*. vol. 5, no. 1 (May 2006).

Alyan, Nisreen et al. *Failed Grade: East Jerusalem's Failing Educational System*. Jerusalem: The Association for Civil Rights in Israel, 2012.

Freire, Paulo. *Pedagogy of the Oppressed*. New York: Continuum, 1993.

Giroux, Henry A. "Theories of Reproduction and Resistance in the New Sociology of Education: A Critical Analysis." *Harvard Educational Review*. vol. 53, no. 3 (September 1983).

________. *Pedagogy and the Politics of Hope: Theory, Culture, and Schooling*. Boulder, CO: Westview Press, 1997.

Ir-Amim. *Education Report 2017: Fifty Years of Neglect* (2017). accessed on 20/5/2020, at: https://bit.ly/3V5cHcU

Khattab, Nabil. "Explaining Educational Aspirations of Minority Students: The Role of Social Capital and Students' Perceptions." *Social Psychology of Education*. vol. 6, no. 4 (January 2003).

Leach, Jenny & Bob Moon. *The Power of Pedagogy*. London: Sage Publications,

2008.

Leithwood, Kenneth. "Leadership for School Restructuring." *Educational Administration Quarterly*. vol. 30, no. 4 (November 1994).

Marshall, Catherine & Gretchen B. Rossman. *Designing Qualitative Research.* 6th ed. Los Angeles: Sage Publications, 2016.

Mazawi, André. "Teachers Role Patterns and Mediation of Sociopolitical Change: The Case of Palestinian Arab School Teachers." *British Journal of Sociology of Education*. vol. 15, no. 4 (January 1994).

Organization for Economic Co-operation and Development OECD. *Teachers Matter: Attracting, Developing and Retaining Effective Teachers*. Education and Training Policy Series. Overview (2005).

Parkay, Forrest W. & Beverly Hardcastle. *Becoming a Teacher*. Pearson: MyLab School, 2004.

Reality of Palestinian Children's Well-Being in Occupied East Jerusalem: A Participatory Community Case Study Analysis of Five Marginalized. Neighborhoods Birzeit: Birzeit University Center for Continuing Education 2014.

Willig, Carla & Wendy Stainton-Rogers (eds.). *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology*. Los Angeles: Sage Publications, 2008.

القسم الثالث

أدوات السيطرة على المدينة وأساليب المواجهة

الفصل السابع

الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف

راسم خمايسي

لا يطرح أي حل أو تسوية جيوسياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلا إذا شمل المركب الديموغرافي (عدد السكان وانتشارهم) بوصفه عنصرًا صائغًا ومُشكلًا للحل. ويعتمد دافع طرح حل الدولتين (فلسطين وإسرائيل)، أساسًا، من وجهة نظر إسرائيل ومنطلقاتها، على إنجاز الرغبة في الحفاظ على غالبية يهودية صهيونية. وتعرض تيارات سوسيوسياسية في إسرائيل موقفًا يوحي أنها مستعدة للتنازل عن بعض المناطق والأراضي، بما في ذلك في القدس، لتأمين غالبية ديموغرافية يهودية في كل منطقة تسعى إسرائيل للسيطرة عليها. هكذا تمثل الديموغرافيا الفلسطينية "شيطانًا" وهاجسًا يَقُضّ مضجعَ الإسرائيليين الصهيونيين[1]. لمواجهة هذا "الشيطان" والهاجس الديموغرافي، تمارس إسرائيل، دولةً ومجتمعًا، سياسات ديموغرافية وحيزية، تستخدم قوة الدولة ومواردها من أجل تطبيق سياسات كولونيالية إثنية/قومية تُؤمّن هيمنة ديموغرافية في الحيز، مُسخّرة سياسات الأراضي وتوزيع الموارد والتخطيط الحيزي لتحقيق هذه الهيمنة. ونشهد هذا الصراع الديموغرافي الجغرافي

---

(1) عكيفا بيغمان، "الشيطان الديموغرافي: أسطورة أم حقيقة"، مجلس المستوطنات ليهودا والسامرة، 24/ 8/ 2011، شوهد في 1/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2LverLQ

على نحو مكشوف ومُعلنٍ وواضحٍ في واقع القدس؛ إذ تشكل حالة الصراع الديموغرافي في القدس ومحيطهاً، الذي سنطلق عليه المتروبولين المقدسي المبتور والمُقطع، نموذجًا للصراع الجيوديموغرافي على المستوى القُطري، المناطقي، المحلي/البلدي، على الرغم من خصوصية حالة القدس كما سنتناولها في هذه الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول الصراع الجيوديموغرافي في مدينة القدس ومحيطها الذي يمثل المحيط الحضري المقدسي[2] أو متروبولين القدس[3]، كما نوضح لاحقًا؛ إذ يدور صراع ديموغرافي مُبطن ومُعلن ومُبادَر إليه من السلطات الإسرائيلية القُطرية والبلدية والمؤسسات الأهلية الصهيونية، في المقابل يُواجَه هذا الصراع بردَّة فعل فلسطينية[4]. وعلى الرغم من هذا الصراع الطويل، فإن الحضور الفلسطيني الديموغرافي، المستمر والمتزايد، ما زال قائمًا وذا حضور مؤثِّر في القدس ومحيطها، وهو يمثل هاجسًا للسلطات الإسرائيلية، ويدفعها إلى نهج سياسات ديموغرافية وكولونيالية أوجدت واقعًا ديموغرافيًا سوف نعرضه ونحلله وننقده وننقضه ونستشرف بعض سماته في هذه الدراسة. ونسج هذا الصراع الديموغرافي خوفًا متبادلًا في ظرفية غير متناظره، بعضه واقعي، وآخر متوقع أو مُتخيل، نطلق عليه مصطلح "الديموغرافوبيا"[5]، أي الخوف من الديموغرافيا.

---

(2) راسم خمايسي، "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية"، **حوليات القدس**، العدد 16 (خريف-شتاء 2013)، ص 37-50.

(3) راسم خمايسي، "متروبولين القدس المبتور"، **السياسة الفلسطينية**، مج 4، العدد 14 (1997)، ص 32-49.

(4) قاسم عايش أحمد يوسف، "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، 2012.

(5) راسم خمايسي، "مقدمة: ديموغرافيا، هندسة ديموغرافية والخطاب الديموغرافوبي"، في: فان لير، **كتاب المجتمع العربي في إسرائيل** 4 (القدس: معهد فان لير، 2009)، ص 13-25 (بالعبرية)؛ ملمد شوهم، "أمهات، خصوبة والتهديد الديموغرافي"، **نظريات ونقد**، العدد 25 (2004)، ص 69-96 (بالعبرية)؛

John McGarry, "Demographic Engineering: The state-Directed of Ethnic Group as a Technique of Conflict Regulation," *Ethnic and Racial Studies*, vol. 21, no. 4 (1998), pp. 613-638.

يتلخص ادعاؤنا المركزي في هذه الدراسة في أن إسرائيل تنسج وتُنتج خطابًا وسياساتٍ ديموغرافوبية انتقائية، تعرض فيها أنها أقلية مُهددة، و/أو في حالات أخرى تمثل غالبية، اعتمادًا على تعريفات جيوسياسية وإدارية تُمكنها من استخدام مصفوفة ضبط ذكية ناعمة وخشنة، من أجل بسط سيطرتها على القدس ومحيطها[6]. في المقابل، ندعي أنه على الرغم من هذه السياسات والممارسات الكولونيالية واستخدام مصفوفة الضبط، فإن الحضور الديموغرافي والحيزي الفلسطيني ما زال حاضرًا ومشهودًا، وذا تأثير في إنتاج الخطاب والسلوك الحيزي الديموغرافوبي الإسرائيلي.

بعد تناول مفهوم الديموغرافوبيا وتأطيره نظريًّا، سنناقش مركباته وإسقاطاته في واقع حالة القدس نموذجًا؛ إذ يمكن الاستدلال من خلاله على حالة الصراع العربي/الفلسطيني - الصهيوني الإسرائيلي في فلسطين. وبعد التأصيل النظري، تَعرِض الدراسة الواقعَ الديموغرافي في القدس وتحلل بعض سماته على محاور الانتماءات القومية والإثنية والثقافية والدينية والجيوسياسية. كما تحاول الإشارة إلى العلاقة بين المركبات الديموغرافية والجغرافية والديمقراطية، وتوظيفها في التخطيط الحيزي والسيطرة على الموارد. اعتمادًا على التأطير النظري ومناقشة الحال، وتحاول أيضًا وضع استشراف موجز للمستقبل ومناقشة تبعاته على الصراع الجيوديموغرافي في محيط القدس، مُعتمدةً على منهجية الرصد والتحليل الناقد للمعطيات التي جُمعت من مصادر إحصائية فلسطينية وإسرائيلية، إضافةً إلى مراجعة الأدبيات والخطط والبرامج المعمول بها و/أو المصوغة للقدس ومحيطها.

إطار نظري

صيغ مصطلح الديموغرافيا (وهو دمج بين كلمة (Demos) التي تعني سكانًا أو شعبًا، وكلمة (Graphia) التي تعني بحثًا أو تسجيلًا) لوصف علم البحث المتعلق بالناس والسكان والمجالات المرتبطة بهم، بما في ذلك زيادة السكان

(6) راسم خمايسي، "مصيدة التخطيط الحضري المُتَّهِم في القدس"، **المستقبل العربي**، العدد 475 (أيلول/سبتمبر 2018)، ص 29-55.

والخصوبة والمبنى الجيلي والجنس والتوزيع الجغرافي وميزان الهجرة، إضافة إلى صفاتٍ وسماتٍ اجتماعية تتعلق بالتغيرات السكانية لكل مجتمع إنساني، بما في ذلك مستوى التعليم ومكانة المرأة ...إلخ(7). ويعني علم الديموغرافيا البحث في وصف الواقع العددي للسكان والسياسات الديموغرافية التي تشمل سياسات الهجرة الداخلية والخارجية وسياسات المواليد وما يتعلق بها من سياسات صحية(8). لذلك، هناك علاقة بين التحولات الاقتصادية الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية؛ إذ يمثل السكان موردًا إنسانيًا مهمًّا وفاعلًا من ناحية، وهدف سياسات جيو - اجتماعية للدولة من ناحية أخرى(9).

تمارس دول مختلفة سياسات ديموغرافية متعددة ومُتحولة على محور الزمن والمكان الجغرافي. فمثلًا، تسعى بعض الدول التي تعاني انخفاضًا في المواليد وزيادة نسبة المسنين، مثل دول غرب أوروبا، لدعم الأسر من أجل تشجيع المواليد، خوفًا من تغيير مبنى هرم الأجيال، بخلاف الدول النامية التي تسعى لخفض نسبة المواليد من أجل ضبط زيادة السكان في الدولة. كما تمارس الدول سياسات هجرة متعددة؛ إذ يسعى بعضها لاستقطاب هجرة إيجابية، ويمارس بعضها الآخر سياسة هجرة انتقائية على أساس انتماء عرقي/ إثني/ ثقافي/ اقتصادي - اجتماعي؛ بينما تمارس دول أخرى سياسات ضبط هجرة، وتحول دون استيعاب مهاجرين إليها(10).

يمكن أن نتناول حال الديموغرافيا على نحو وصفي وساكن في مكان وزمان معينين، أو في حال متحرك وفاعل على مجمل حياة المجتمعات

---

(7) أورن فينكلر، "ما وراء الأرقام: ديموغرافيا سياسية في إسرائيل، كتيدرا حييكن لجيوستراتيجيا"، جامعة حيفا، حيفا (2015) (بالعبرية)؛ سهاد كريم عبد الرضا، "السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في العراق"، **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 23 (2016)، ص 636-649.

(8) National Academy of Sciences, *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications* (Baltimore/London: Johns Hopkins University Press, 1971), p. 70.

(9) دله-بيرغولا سرجو، "تحولات ديموغرافية في دولة إسرائيل بمطلع سنوات التسعين"، في: **تخصيص موارد لخدمات اجتماعية**، 92-1993، يعقوب كوب (محرر) (القدس: المركز لبحث السياسات الاجتماعية في إسرائيل، 1993)، ص 63. (بالعبرية)

(10) عنتر عبد العال أبو قرين، "محاضرة: السكان والتنمية في العالم النامي: الوهم والحقيقة"، جامعة الدمام، الدمام (2016).

والدول. ويمكن أن يكون رصد الواقع والتحولات الديموغرافية منتجَ صراع على الموارد، أو جزءًا أساسيًا من الصراع بين جهات تستخدم الديموغرافيا لتهديد أطراف أخرى مشاركة في معادلة الصراع أو التنمية. ولمّا كانت نظريات علم الديموغرافيا مرتبطة بدراسة حال الإنسان فردًا وجمعًا، فإنها مرتبطة أيضًا عضويًا بالمجالات الأخرى المُشكِلة لحياة الفرد والمجموعة التي ينتمي إليها أو يعيش فيها أو معها. لذا، نجد أن هناك خوفًا أو تهديدًا من الديموغرافيا أو تشكيلها، بوصفها رافعة لامتلاك موارد القوة، وربما تأمين الهيمنة والسيطرة الداخلية والخارجية.

وهكذا، تدفع سُنة الصراع والسعي الإنساني للتسويات إلى التعامل مع المركب الديموغرافي، بوصفه عاملًا رئيسًا في نشوب الصراع وتحوّله، أو طرح تسويات له تأخذ في الحسبان المركبات الجيوسياسية والسوسيوثقافية والبيئية والبنيوية الاقتصادية والوظائفية. لذلك تمثل الديموغرافوبيا، أي الخوف من الديموغرافيا التي تشمل عدد السكان وتوزيعهم النسبي وتقسيمهم مجموعات انتمائية وصفاتهم وعلاقتهم بالمركبات المذكورة، حالةً تؤثر في توزيع موارد الجغرافيا والديمقراطية واقتسامها (المشاركة في الحكم وإدارة المؤسسات واقتسام الموارد) في مكان أو كيان جيوسياسي معيّن.

يمكن أن نشير إلى أن نظرية مالتوس (Malthus Theory) تُعدّ علامةً مُميَزةً في تاريخ الدراسات السكانية، وإلى أنها طرحت جانبًا من الديموغرافوبيا. تتلخص هذه النظرية في أن السكان يميلون إلى النمو بسرعة كبيرة؛ ما يؤدي إلى ظهور الكثير من العَقَبات أمام التقدم والتطور البشريين. ونتيجة للزيادة السريعة في عدد الناس في أعقاب الثورة الصناعية والصحية التي لا ترافقها زيادة مناسبة في الموارد المتوافرة لإطعامهم، تحدث فجوة بين زيادة السكان والموارد تؤدي إلى انتشار المجاعات في العالم[11].

تناولت نظرية التحول الديموغرافي (Demographic Transition Theory)، التي تعتمد على الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)، مفهوم

(11) William Peterson, *Malthus: Founder of Modern Demography,* 2nd ed. (New Bruncewick, NJ: Transaction publishers, 1999).

"الانفجار السكاني". ولخص فرانك نوتسين هذا التحول - بوصفه جزءًا من هذه النظرية - في الإشارة إلى أن كل دولة تمر بثلاث مراحل رئيسة من النمو والتطور السكاني: الأولى ارتفاع معدل الولادة، يقابله ارتفاع معدل الوفاة. أمّا الثانية فهي ارتفاع معدل الولادة، في مقابل انخفاض معدل الوفاة، ويُطلق عليه الانفجار السكاني. وأمّا الثالثة فهي انخفاض معدل الولادة، في مقابل انخفاض معدل الوفاة[12].

في كل مرحلة من هذه المراحل، هناك مخاطر وتهديدات، على الدولة والمجتمع الاستعداد لها لمواجهتها بأقل خسارة. وحاليًّا، يمر العالم بانفجار سكاني؛ ما يؤدي إلى إسقاطات بيئية وتغيير مناخي[13]. ولأن حركة السكان تعتمد على مبدأ السيولة الذي يعني التفاوت والانتقال من حالة إلى أخرى، ويشمل ذلك انتقال الدولة والمجتمع والأسرة بموجب نظرية التحول الديموغرافي، أو من مكان إلى آخر بموجب نظريات الهجرة داخل الدولة من إقليم أو من مدينة إلى أخرى، أو بين الدول، وجدنا بعض الدول جاذبًا للهجرة، وبعضها الآخر دافعًا وطاردًا لها[14].

يمكن أن ينطلق تطبيق مبدأ السيولة من نظرية الجاذبية التي تعني حركة السكان الأفقية من مكان إلى آخر بحرّية، أو نتيجة سياسات دعم تصوغها الدولة لاستقطاب موارد بشرية نوعية، أو منع دخول هجرة سكان إليها، أو تدفقها. ويمثل تعامل الدولة مع مبدأ السيولة الحرة للسكان في الحيز، في مقابل ضبط هذه السيولة أو منعها وفق اعتبارات انتقائية، مثل الانتماء الإثني والثقافي والأيديولوجي والسياسي والجيلي، مركبًا مركزيًا في سياسات السكان التي

---

(12) Dudley Kirk, "Demographic Transition Theory," *Population Studies*, vol. 50, no. 2 (1996), pp. 361-387.

(13) منير إسماعيل أبو شارون [وآخرون]، **دراسات في الجغرافيا والديموغرافيا (السكانية)** (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010)؛ فياض سكيكر، "أثر النمو السكاني في البيئة"، **عالم الفكر** (الكويت)، مج 38، العدد 1 (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 2009)، ص 260.

(14) هاشم نعمة فياض، "مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة"، **عمران**، مج 7، العدد 26 (خريف 2018)، ص 7-35؛ كوليير بول، **الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا؟**، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة 439 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 47.

تصوغها الدولة[15]. وهكذا، تتدخل الدولة في مبدأ السيولة الطبيعية لتحقيق أهداف جيوديموغرافية، من خلال صوغ سياسات هجرة تحول دون دخول سكان غير مرغوب فيهم إليها، أو إلى بعض مناطقها من منطلق ديموغرافي. فمثلًا، تسعى الولايات المتحدة الأميركية لبناء جدار على حدودها مع المكسيك من أجل ضبط الهجرة إليها. كما تصوغ دول غرب أوروبا سياسات هجرة واستيعاب لضبط الهجرة إليها من الدول العربية الإسلامية؛ خوفًا من تغيير طابع المجتمعات الأوروبية بزيادة عدد العرب والمسلمين فيها، وهناك من يصوغ نظريات جيوسياسية وجيوثقافية يُعبّر عنها بصدام الحضارات[16].

تعتمد نظرية الصدام الحضاري، في مركّبيها، على التفاوت في الزيادة الديموغرافية لمجموعة ثقافية دينية في مقابل أخرى؛ ما يؤدي إلى صدام وصراع[17]. أما بشأن مستوى سياسات السكان المتعلقة بمبدأ السيولة العمودية، فنقصد به سياسات تشجيع المواليد أو تقليلها، كما حدث في الصين بعد إقرار سياسة الطفل الواحد[18]، وتطبيق سياسات رفاه اجتماعي تشمل تقديم سلة خدمات صحية وتأمين اجتماعي وتوعية أسرية وتعليم النساء وتشغيلهن، وهو ما يؤثر في نسبة الخصوبة والعمر الافتراضي والصفات الديموغرافية الأخرى للمجتمع والأسرة والمجتمع والدولة/ الأمة[19].

تتجانس هذه السياسات المختلفة التي توجه السلوك الديموغرافي مع واقع كل دولة بموجب نظرية التحول الديموغرافي. وبعد أن كان التزايد السكاني في

(15) Douglas S. Massey, "A Missing Element in Migration Theories," *Migration Letters*, vol. 12, no. 3 (September 2015), p. 282.

(16) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of Word Order* (New York: Simon and Schuster Rockefeller Center, 1996).

(17) كيت كرين وستيفن سايمون وجفري مارتيني، **التحديات المستقبلية للعالم العربي: تداعيات الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية** (نيويورك: مؤسسة راند، 2011)، شوهد في 1/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/31ZLFZE

(18) "الأزمة السكانية في الصين لن تحل بإنجاب طفل ثان"، **مقالات**، نون بوست، 15/ 10/ 2016، شوهد في 1/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2RIt9QE

(19) David E. Bloom & David Canning, "Global Demographic Change: Dimensions and Economic Significance," *Proceedings of a Symposium Sponsored by the Federal Reserve Bank of Kansas City*, Jackson Hole, Wyoming, August 26-28, 2004, pp. 9-56, accessed on 8/7/2019, at: https://bit.ly/2Jm6ZBr

أوروبا في القرن التاسع عشر يمثل تحديًا كبيرًا قائمًا أمام السلطة والمجتمع، تحوّل إلى تهديد ديموغرافي من نوع آخر، يتعلق بانخفاض في المواليد ومعالجة الشيخوخة وضبط الهجرة الوافدة. وأدى هذا التحول إلى التناقص السكاني الذي أصبح يُهدد الدولة والمجتمع، نتيجة انخفاض المواليد الذي سماه ديموغرافيون غير رسميين "تصحرًا سكانيًا"، من حيث التهديد بتقلص عدد السكان، وإقفار جهات أو مجموعات جيل بكاملها، كما يُهدد بما يسميه الديموغرافيون أيضًا "التهرم" السكاني أو "التشيّخ" السكاني من حيث تقلص أفواج الأجيال الجديدة وتضخم عدد كبار السن، في مقابل التناقص المتواصل لصغار السن؛ ما يُهدد توازن البلاد الديموغرافي، بل التوازنات المالية أيضًا في ظل تضخم عدد كبار السن الذين يغادرون مجالات العمل ويتقاضون مرتبات تقاعدية تُثقل، أكثر فأكثر، كاهل الصناديق الاجتماعية للتأمينات[20].

يمثل الخطاب الديموغرافوبي سببًا مركزيًا في إيجاد مناخ وهاجس من التحولات في الديموغرافيا في مكان معيّن؛ إذ يعبّر الخطاب عن الموارد الرمزية والأدائية والوظائفية التي يتضمنها التخطيط الحيزي والسياسات الديموغرافية، ويصوغ عمليات إنجازها[21]. ويتحول هذا الخطاب، متأثرًا بأهداف السياسات الديموغرافية وعلاقات القوة بين الغالبية والأكثرية السكانية والمُنْتَج المرغوب فيه أو المُهدد لهذه العلاقات[22]. لذا، يُمكّننا عرضنا الموجز للثابت والمتغير في الخطاب الديموغرافي في إسرائيل، من الإشارة إلى عرضه حالة من التهديد الديموغرافي نتيجة تزايد العرب؛ إذ يشيع التخويف من هذا الازدياد السكاني العربي الفلسطيني، والمطالبة باستمرار زيادة السكان اليهود، خصوصًا غير

(20) عبد اللطيف الفراتي، "التصحر الديموغرافي"، **الجزيرة نت**، شوهد في 1/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2XftLyg

(21) Barbara Jonstone, *Discourse Analysis,* 2nd ed. (Malden, MA, USA: Blackwell, 2008); Jan Blommaert, *Discourse: A critical Introduction* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005); Liz Sharp & Tim Richardson, "Reflections on Foucauldian Discourse Analysis in Planning and Environmental Policy Research," *Journal of Environmental Policy and Planning*, vol. 3, no. 3 (2001), pp. 193-209.

(22) Maarten A. Hajer, *City Politics: Hegemonic Projects and Discourses* (Avebury: Aldershot, 1989); Maarten A. Hajer, *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process* (Oxford: Clarendon Press, 1995); Setephen J. Balls, *Foucault and Education, Disciplines and Knowledge* (London: Routledge, 1990).

الحريديم[23]. وتظهر مراجعة الخطاب الديموغرافي أن الكلمات المفتاحية المتكررة ركزت، منذ العقد الأول لإقامة إسرائيل، على خطاب بناء أمة وتهويد وصهينة وعَبرَنة الإنسان والمكان، وتوزيع السكان اليهود، واستيعاب الهجرة اليهودية، وإيجاد ميزان جيوديموغرافي، وصوغ الإسرائيلي الجديد، وصهر المهاجرين اليهود من الشتات في الدولة الجديدة، وفصل إثنوقومي حيزي، وتركيز باقي العرب الفلسطينيين الذين تحولوا إلى أقلية مغلوبة بعد النكبة، وإجراء تطهير حضري (Urbicide) للمدينة الفلسطينية، والتخويف من زيادة العرب، والمطالبة بخفض المواليد، وعدم السماح بعودة العرب الفلسطينيين المُهَجرين إلى وطنهم، وصوغ خطاب يصف حالة التكاثر وزيادة المواليد العرب، باعتبارها جزءًا من حالة مجتمع متخلف غير عصراني، والتشديد على إخراج النساء للتعليم والعمل لتسريع عصرنتهم، بوصفه أداة لخفض عدد السكان وتقليل تكاثرهم من خلال العصرنة، أو نتيجة لها[24].

بين الديموغرافوبيا وتشكيل الحدود أو إعادة رسمها ارتباط، خصوصًا في حالات تطبيق سياسات الترانسفير[25] أو إيريدنتا "تخليص" أو التهجير القسري[26] في حالة الصراع الإثنوديموغرافي. وقد رافق قيام الدولة القومية العصرية عملية رسم حدودها الجيوسياسية، من دون أن تحافظ على التجانس الإثنوديموغرافي داخل هذه الحدود[27]. ونتيجةً لرسم هذه الحدود، نشأت

---

(23) يفغيني بيستروف وأرنون سوفير، **ديموغرافيا إسرائيل 2010–2030: نحو دولة دينية**، الدراسات الجيوستراتيجية (حيفا: جامعة حيفا، 2010). (بالعبرية)

(24) Ali A. Paydarfar, "Modernisation Process and Demographic Changes," *The Sociological Review*, vol. 15, no. 2 (1967), pp. 141-153.

(25) إيليا زريق، "الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 14، العدد 55 (صيف 2003)، ص 42.

(26) راسم خمايسي، "خيار الانفصال: إيريدنتا أو ترانسفير للعرب في إسرائيل وإسقاطاتها"، في: **سبعة طرق: خيارات نظرية حول مكانة العرب في إسرائيل**، سارة أوساتسكي-لازار وأسعد غانم وإيلان بابيه (محررون) (جبعات حبيبا: معهد بحث السلام، 1999)، ص 155–200. (بالعبرية)؛ راسم خمايسي، "الثابت والمتغير في نمط الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، **الحصاد**، العدد 3 (2013)، ص 17–51.

(27) Alexander Murphy, "Territorial Policies in Multi-ethnic States," *Geographical Review*, vol. 79 (1989), pp. 410-421.

حدود هندسية تقطع مجموعات سكانية تنتمي إلى مجموعات إثنوثقافية متجانسة؛ الأمر الذي حولها من أكثرية إثنوثقافية ديموغرافية في حيزها إلى مجموعات أقليات مُقطعة بين دول متجاورة متصارعة، كما هي حال الدول العربية[28]، أو دول أخرى تعاني صراعات إثنية/ قومية، وتعيش حالةً من الديموغرافوبيا نتيجة تغيرات في ميزان توزيع السكان بحسب الانتماء الإثني والديني والقومي والثقافي[29] في الدولة عمومًا، أو في بعض الأقاليم، أو داخل المدن، كما هي حال البلقان والأكراد ولبنان وإسرائيل/ فلسطين.

أولًا: السياسة الديموغرافية في إسرائيل

تتعامل الحركة الصهيونية، وحاليًّا إسرائيل، مع الديموغرافيا العربية الفلسطينية بوصفها خطرًا وتهديدًا قُطريًا ومناطقيًا ومدينيًا[30]؛ ما يدفعها إلى صوغ سياسات جيوديموغرافية تؤمن غالبية يهودية في محيط تبسط سيادتها عليه. وتُطبق هذه السياسة الديموغرافية على نحو مُبادر ومتواصل في ثلاثة مجالات رئيسة: الهجرة، والزيادة الطبيعية، والانتشار السكاني[31]، وفق ما سنوضح في ما يلي:

1. تعتبر إسرائيل "دولة" هجرة؛ إذ يعتمد المشروع الصهيوني منذ انطلاقه على الربط العضوي بين الديموغرافيا والجغرافيا. وكان السعي لتشجيع الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، ولمّا يزل، أحد أسس هذا المشروع. ومع زيادة عدد المهاجرين الصهيونيين إلى فلسطين، ازدادت مساحات الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الصهيونية، ومعها عدد المستوطنات المُقامة التي يسكنها يهود. وترتبط الأيديولوجيا الصهيونية عضويًا بالهجرة التي أطلقَتْ عليها

(28) مورن زغه، "من حدود اجتماعية لإقليمية؛ كيف تغير مفهوم الحد في العالم العربي"، رسالة دكتوراه، جامعة حيفا، حيفا، 2018. (بالعبرية)

(29) مرسي أبو مخ، "عوامل الصراعات الإثنية في الدولة القومية ووظيفة رأس المال الاجتماعي في صقل سلام مستدام في مجتمعات إثنية منشطرة: بوسنية هيرتسوفيغينا، راوندا وسريلانكا كحالات دراسة"، رسالة دكتوراه، جامعة حيفا، حيفا، 2019. (بالعبرية)

(30) بيغمان.

(31) فينكلر.

اسم "عَلِيا"، أي "الصعود"، ومنحتها بذلك دلالات قِيَمية. كما صاغت قانون هجرة متميزة ومُمَيزة وانتقائية خاصًا باليهود، أُطلق عليه اسم "قانون العودة – شفوت"، ويعني عودة اليهود إلى فلسطين "إيرتس يسرائيل"، على الرغم من أن المهاجرين لم يسكنوها سابقًا، لكن يقصد بالقانون منح حق مكتسب لهجرة اليهود، مبني على قاعدة أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين قيمةٌ وواجبٌ على اليهودي الصهيوني(32).

سُن قانون شفوت – العودة هذا في عام 1950، ومثّل أحد القوانين الرئيسة التي تعبّر عن خصوصية إسرائيل بوصفها دولة يهودية، وصودق على قانون القومية في عام 2018، وتم إقرار فكرة العودة وقانونها ضمن قانون أساس: إسرائيل دولة الشعب اليهودي، وأن حق تقرير المصير حق حصري للشعب اليهودي، وفي البند السادس بعنوان "لمّ الشتات"، أُشير في القانون إلى: "تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولَمّ الشتات"، أي لمّ شتات اليهود وهجرتهم إلى فلسطين (أرض إسرائيل بحسب الرواية الإسرائيلية). مما تقدم، يتضح أن إسرائيل تنتهج سياسة هجرة خاصة تجاه هجرة اليهود إليها. وهي سياسة أعلنت عنها الدولة في وثيقة استقلالها فور قيامها. وفي ما بعد، سُن قانونان: قانون العودة وقانون المواطنة اللذان ينصان على أن من حق كل يهودي القدوم إلى إسرائيل، والحصول مباشرة على المواطنة الإسرائيلية.

هكذا تمثل الهجرة اليهودية الخارجية إلى إسرائيل أساسًا قيميًا وأيديولوجيًا وجيوسياسيًا وتنمويًا للسياسة الديموغرافية الإسرائيلية. وعلى الرغم من مرور 71 عامًا على تأسيس إسرائيل، فإن نحو 43 في المئة من مواطنيها اليهود لم يولدوا فيها، بل هاجروا إليها. وتمارس سياسات الهجرة على نحو مُبادِر ومُوجه لتحقيق سيطرة وغالبية ديموغرافية يهودية في مناطق الأطراف الجغرافية والجليل والنقب ومنطقة المثلث؛ إذ يتركز المواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل، إضافةً إلى القدس ومنطقتها والمستوطنات الكولونيالية المُقامة في الضفة الغربية المحتلة، كما سنوضح لاحقًا.

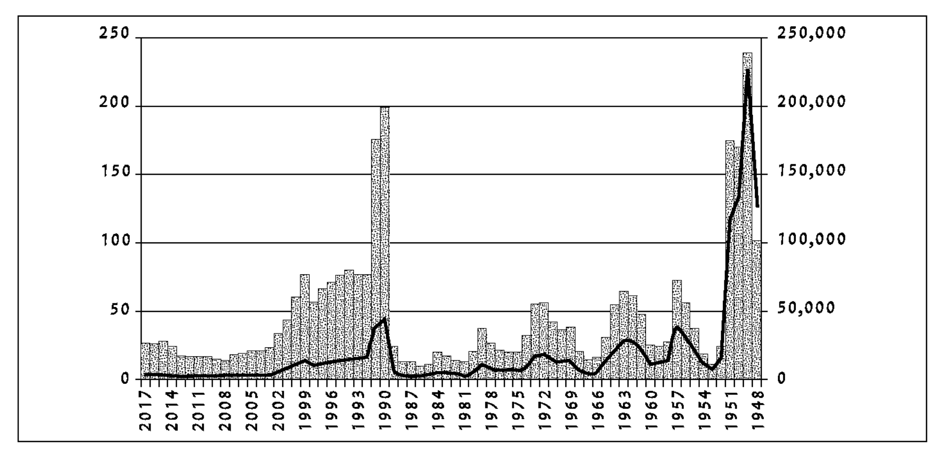
---

(32) نعمه كرمي، **قانون العودة – حقوق الهجرة وحدودها** (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2003). (بالعبرية)؛ روت غفيزون، **ستون سنة لقانون العودة: تاريخ، أيديولوجيا وعدل** (القدس: مركز متسيلا، 2009). (بالعبرية)

الشكل (7-1)

أمواج الهجرة الداخلة إلى إسرائيل بين عامي 1948 و2017

(بالآلاف ونسبة مئوية من عدد السكان)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، **كتاب الإحصاء السنوي 2017**، الطابع الحكومي، القدس، 2018، ص 24، شوهد في 2/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2TTKB4O

2. تقوم السياسة السكانية على تشجيع مُعلن لزيادة المواليد اليهود من خلال منح مخصصات تأمين وطني، في مقابل كل مولود في الأسرة. كما تتبنى الدولة قيمةً دينية، هي جزء من الفريضة اليهودية، تدعو إلى تشجيع تكاثر اليهود وزيادتهم في البلاد. وبحسب هذه الوصية الدينية، على الذكر أن يتزوج ويُنجِب، لذا نجد هذه الفريضة مطبّقة عند اليهود المتدينين والقوميين والمتزمتين - حريديم. وتشجع السياسة الديموغرافية الإنجاب، خصوصًا بالنسبة إلى اليهود ودعمهم ماديًا، وما زالت تمنع الإجهاض. وبموجب سياسة تشجيع التكاثر، تنتمي إسرائيل إلى عائلة الدول المتطورة اقتصاديًا، لكنها تسير ديموغرافيًا بحسب أنماط الدول النامية.

3. صاغت الحركة الصهيونية، ولاحقًا صاغت إسرائيل، سياسات انتشار سكاني يعتمد على قواعد عدة، يمكن تلخيصها في ما يلي[33]:

(33) خمايسي، "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية"؛ شلومو حسون، **بلورة الحيز في إسرائيل، خريطة الإسكان والأراضي** (القدس: كيتر وكيرن كييمت، 2012). (بالعبرية)

• إقامة مستوطنات جديدة زراعية ولاحقًا مدينية، وتوزيعها في مناطق تم الاستيلاء على أراضيها.

• استقطاب سكاني يهودي من الخارج، من خلال الهجرة أو التهجير اليهودي إلى البلاد؛ لإشغال وتعبئة مستوطنات جديدة تقام أو/ وإحلالها مكان عرب فلسطينيين بعد تهجيرهم.

• إقامة مركز مديني وتشكيل عنقود استيطاني يهودي حوله، لاستيعاب زيادة السكان اليهود؛ مايحقق أهداف السيطرة على الحيز وحصر القرى والمدن العربية الفلسطينية.

• تطبيق سياسة توزيع السكان اليهود على مناطق الأطراف الجغرافية التي يسكنها العرب، في مقابل السعي لتركيز السكان العرب وتقطيع التواصل في ما بينهم.

• الخوف والتخويف من ترك مناطق فارغة من دون استيطان يهودي، خصوصًا مناطق الحدود القائمة والممكنة في حالة تسوية جيوسياسية.

لإنجاز هذه القواعد الجيو - استيطانية، يجب أن تتوافر كتلة بشرية يمكن للدولة إشغال الأرض بها. لذلك، مكّنت أمواج الهجرة الإيجابية إسرائيل من إقامة مستوطنات في المناطق التي تم تهجير العرب الفلسطينيين منها خلال النكبة، وتطهير حيزي قروي ومديني فلسطيني منها، واستبدلتها السلطات الإسرائيلية بتحويلها إلى بلدات يهودية مع تعديل اسمها، وتسكين جزء من الهجرة اليهودية فور إقامة إسرائيل في بيوت عربية، تم تهجير أهلها وتحويلهم إلى لاجئين خارج وطنهم أو حتى في وطنهم[34].

تشمل سياسات الانتشار السكاني استخدام سياسات السكان التي تسعى لمنح دعم مالي للأسر الكثيرة الأولاد التي تسكن بلدات تقع في الأطراف الجغرافية، بما في ذلك اليهود الحريديم واليهود المتدينين الذين يطبقون

(34) سمدار شارون، **هكذا يحتلون وطنًا: تخطيط واستيطان في منطقة لخيش في سنوات الخمسين** (حيفا: برديس، 2017). (بالعبرية)

فريضة "تكاثروا وتزايدوا" لتوطينهم في أحياء وبلدات خاصة، بما في ذلك منطقة الضفة الفلسطينية[35] والقدس الشرقية ومحيطها. تطبيقًا لجدلية العلاقة بين السياسات الديموغرافية والهجرة، عبر قانون القومية 2018 في البند 7 عن إقامة المستوطنات: "الاستيطان اليهودي: تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته"، واعتمادًا على قانون القومية (2018)، بوصفه قانونًا أساسًا، دُمجت قيم وأيديولوجيات موجِّهة للسياسات الديموغرافية التي تعتمد على استقطاب هجرة يهودية إلى إسرائيل، بما في ذلك القدس والضفة الغربية. ونتيجة لهذه السياسات، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الفلسطينية إلى 653621 مستوطنًا إسرائيليًا (بما في ذلك القدس الشرقية) في عام 2017، في مقابل 2888931 فلسطينيًا، وبذلك بلغت نسبة المستوطنين الإسرائيليين 22.6 في المئة من مجمل السكان[36] في الضفة الفلسطينية، موزعين بين 132 مستوطنة أقرتها رسميًا الحكومة الإسرائيلية، إضافةً إلى 106 بؤر استيطانية غير مُقرة رسميًا، ويجري نقاش داخل الحكومة الإسرائيلية لشرعنتها بحسب مشروع قانون شرعنة المستوطنات لعام 2017[37].

نتيجة السياسات الديموغرافية والقيم والأيديولوجيا التي تدعمها أخلاقيًا وسياسيًا وماديًا، ارتفع عدد السكان اليهود في فلسطين من نحو 717 ألف يهودي، في مقابل 156 ألف عربي فلسطيني في عام 1948، إلى نحو 6831000 يهودي، في مقابل نحو 1790000 عربي فلسطيني (يشمل سكان القدس الشرقية) في عام 2016 (ينظر الشكل (7-2)). وتضاعف عدد العرب الفلسطينيين (بما في ذلك في القدس الشرقية) بين عامَي 1948 و2016، بنسبة 1047 في المئة، ومن دون القدس الشرقية بنسبة 834 في المئة. مقارنة بذلك، ارتفع السكان اليهود وآخرون بنسبة 852 في المئة، أي إن هناك، تقريبًا، تشابهًا

(35) نستخدم اسم "الضفة الفلسطينية"، بدلًا من "الضفة الغربية"، لأنه يُعبر عن الحال الجيوسياسية، خصوصًا بعد قرار فك الارتباط مع الأردن في عام 1988.

(36) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **عدد المستعمرين في المستعمرات وعدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب المحافظة** (2017)، شوهد في 2/ 7/ 2019، في:
https://bit.ly/31ZO9qU

(37) "قانون تبييض المستوطنات"، **ويكيبيديا**، شوهد في 2/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2Jg5u6y (بالعبرية)

في نسبة زيادة السكان اليهود في مقابل العرب الفلسطينيين في إسرائيل، على الرغم من اختلاف مصادر زيادة السكان لدى العرب، التي تعتمد على التكاثر الطبيعي، بينما يعتمد اليهود على الهجرة إضافةً إلى التكاثر الطبيعي.

على الرغم من التفاوت في مصادر زيادة السكان العرب واليهود، فإن نسبة السكان اليهود في مقابل العرب ما زالت أقل من الخمس، مع زيادة عدد السكان (ينظر الشكل (7-3)). يواجه استمرار زيادة السكان العرب، خصوصًا المسلمين منهم، بسياسة مُعلنة ومُبطنة هدفها خفض هذه الزيادة من خلال استخدام خطاب شيطنة التكاثر الطبيعي للسكان العرب، ودفع النساء العربيات إلى الخروج إلى العلم والعمل بهدف تقليل فترة الخصوبة وتقليص نسبة التكاثر؛ ما يحافظ على نسبة العرب لتشكل نحو خمس سكان مواطني إسرائيل في كل البدائل المتوقعة لزيادة عدد السكان (ينظر الجدول (7-1)).

الجدول (7-1)

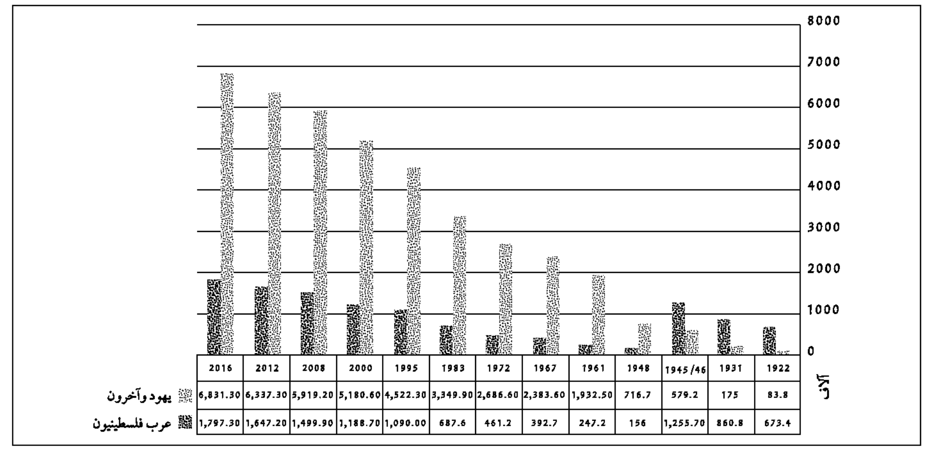
توقع زيادة عدد السكان في إسرائيل بحسب بديل مرتفع ومنخفض (2017-2050) (مليون نسمة)

البديل/ السنة		2017		2020		2050	
		عدد	نسبه	عدد	نسبة	عدد	نسبة
بديل مرتفع	مجمل	8.798	100.0	9.371	100.0	17.603	100.0
	يهود	6.959	79.1	7.403	79.0	14.033	79.72
	عرب	1.838	20.9	1.968	21.0	3.570	20.28
بديل منخفض	مجمل	8.798	100.0	9.221	100.0	13.793	100.0
	يهود	6.959	79.1	7.281	78.96	10.888	78.94
	عرب	1.838	20.9	1.940	21.38	2.902	21.06

المصدر: دائرة الإحصاء المركزي، **كتاب الإحصاء السنوي**، رقم 69 (2017)، دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، القدس (2018)، شوهد في 2/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/30OPsaH

الشكل (7-2)

تحولات في عدد السكان الفلسطينيين مقابل الإسرائيليين بين عامَي 1922 و2016 (حتى عام 1947 تشمل فلسطين الانتدابية، بعد عام 1948 تشمل القدس)

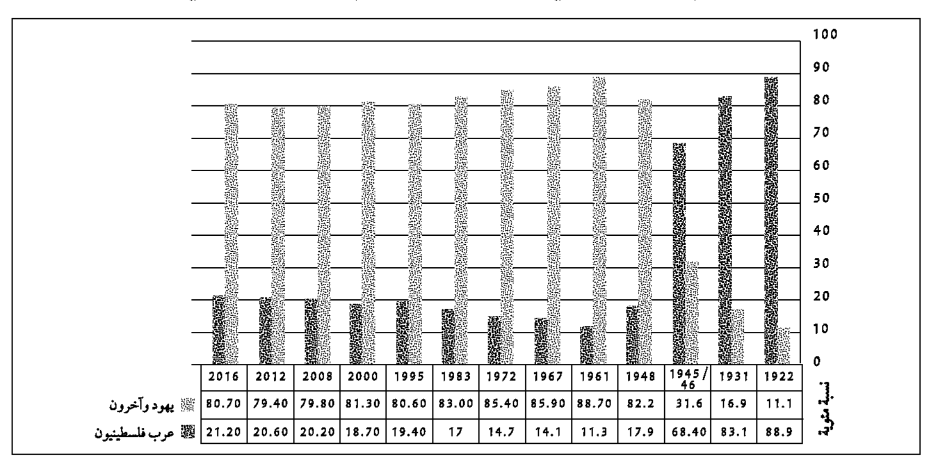


	2016	2012	2008	2000	1995	1983	1972	1967	1961	1948	1945/46	1931	1922
يهود وآخرون	6,831.30	6,337.30	5,919.20	5,180.60	4,522.30	3,349.90	2,686.60	2,383.60	1,932.50	716.7	579.2	175	83.8
عرب فلسطينيون	1,797.30	1,647.20	1,499.90	1,188.70	1,090.00	687.6	461.2	392.7	247.2	156	1,255.70	860.8	673.4

المصدر: تجميع من جدول رقم ج/ 1، **كتاب الإحصاء السنوي للقدس**، معهد القدس لبحث السياسات، القدس (2019) (بالعبرية)، شوهد في 23/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2y1FZR6

الشكل (7-3)

تحولات في نسبة السكان العرب الفلسطينيين مقابل اليهود في فلسطين الانتدابية حتى عام 1947 وفي إسرائيل بعد عام 1948 بما في ذلك القدس



	2016	2012	2008	2000	1995	1983	1972	1967	1961	1948	1945/46	1931	1922
يهود وآخرون	80.70	79.40	79.80	81.30	80.60	83.00	85.40	85.90	88.70	82.2	31.6	16.9	11.1
عرب فلسطينيون	21.20	20.60	20.20	18.70	19.40	17	14.7	14.1	11.3	17.9	68.40	83.1	88.9

المصدر: المرجع نفسه.

يلخص الشكلان (7-2) و(7-3) التحولات في زيادة السكان اليهود في فلسطين منذ الانتداب البريطاني قبل قيام "دولة إسرائيل" وبعدها. وتُشير المعطيات إلى أن الحروب والتحولات الجيوسياسية كان لها أثر مباشر في التغيرات في توزيع عدد السكان ونسبة انتمائهم الوطني والقومي. قبل النكبة 1948، مثّل العرب في فلسطين الانتدابية نحو 68 في المئة من السكان، وانخفضت نسبتهم إلى نحو 18 في المئة بعد الحرب، وبقيت نحو هذه النسبة حتى عام 2016، إذا حسبنا نسبة العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، من دون العرب الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية التي احتلت في عام 1967.

على الرغم من زيادة اليهود ومضاعفة عددهم نحو عشر مرات منذ إقامة إسرائيل، فإن الهاجس الديموغرافي ما زال مركّبًا مركزيًا في السياسات الديموغرافية وفي الخطاب الديموغرافي الذي يدعو إلى هجرة يهودية إيجابية إليها ودعم التكاثر السكاني، وليس ذلك بالنسبة إلى اليهود الحريديم فحسب، بل بالنسبة إلى الطبقات الوسطى اليهودية أيضًا. ويشمل هذا الخطاب وهذه السياسات الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية. ونتيجةً لهذه التحولات، أصبحت نسبة السكان العرب الفلسطينيين في حدود فلسطين الانتدابية بين النهر والبحر، تعادل - تقريبًا - السكان اليهود في عام 2017؛ إذ وصل عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية إلى نحو 4733000 نسمة[38]، إضافة إلى نحو 1460000 عربي فلسطيني من مواطني إسرائيل، أي نحو 6193000 عربي فلسطيني، في مقابل 6959000 يهودي إسرائيلي وآخرين[39]. تقضّ هذه المعطيات الكمية مضجع متخذي القرار في إسرائيل؛ ما يزيد من تخوفاتهم على مستقبل الدولة، ويدخلهم في مآزق وورطات كثيرة، مثل صراعات داخل المركز السياسي الإسرائيلي بشأن كيفية مواجهة الزيادة الديموغرافية العربية الفلسطينية وانتشارها في الحيز الذي تسيطر عليه إسرائيل[40]. وتتجلى هذه الورطات الديموغرافية على نحو بارز في واقع القدس.

---

(38) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات سنوية** (2017)، شوهد في 2/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2VLNMN0

(39) ينظر: دائرة الإحصاء المركزية، **كتاب الإحصاء السنوي 2017**.

(40) Evgenia Bystrov & Arnon Soffer, "Israel: Demography and Density 2007-2020," Chaikin Chair in Geography, University of Haifa, Haifa, 2008.

ثانيًا: الواقع الديموغرافوبي في القدس

تعتبر الديموغرافيا في القدس إحدى القضايا الشائكة والمعقدة لارتباط المكان/ المدينة بقيم وعقائد دينية، وسرديات، وواقع جيوسياسي مركّب. واجهت هذه المدينة في عام 1948 تقسيمًا، وهُجّر الفلسطينيون من المناطق التي احتلت في عام 1948؛ ما أدى إلى انخفاض نسبتهم فيها بين عامَي 1948 و1967 إلى ما يقل عن 1.5 في المئة من مجمل سكان القدس الغربية، بعد أن مثل العرب الفلسطينيون فيها نحو 40 في المئة قبل عام 1947 وقبل تقسيم المدينة (ينظر: الشكلان (7-4) و(7-5)).

بعد احتلال القدس الشرقية وضمّها إلى القدس الغربية، بموجب حدود صاغتها وأقرتها الحكومة الإسرائيلية، مخالفة بذلك الشرعية الدولية مرة أخرى، بحسب قرار الأمم المتحدة رقم 181 الذي بموجبه قُسمت فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، كان يفترض أن تُمنح القدس مكانة خاصة تحت وصاية دولية، لكن إسرائيل احتلها ووضعتها تحت سيادتها. ومرة ثانية، كانت بعد احتلال الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وضمتها إلى القدس الغربية، مُخالفة أيضًا بذلك القانون والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وسكن داخل الأراضي الفلسطينية التي ضُمت إلى القدس الغربية تنوع من السكان الفلسطينيين الحضريين والقرويين، وبعضهم بدو من عرب السواحرة. واتبعت هذه المجتمعات نماذج المجتمعات التقليدية التي تتميز بارتفاع نسبة التكاثر؛ ما ساهم في زيادة الفلسطينيين على نحو ملحوظ، اعتمادًا على التكاثر الطبيعي في الأساس. وعلى الرغم من سياسة إسرائيل الديموغرافية التي سعت لمنع عودة لاجئين ومهجّرين فلسطينيين إلى القدس أو تشجيع هجرة فلسطينية إليها، فإن نسبة ملحوظة من السكان ذوي أصول من الخليل ومنطقتها سكنت القدس، وكانت جزءًا من النسيج السكاني الفلسطيني المنوع[41].

في المقابل، بادرت إسرائيل إلى تغيير ديموغرافي، تمثل في مصادرة أراضٍ فلسطينية في المدينة وإقامة مستوطنات إسرائيلية عليها؛ ما يحول

---

(41) راسم خمايسي، **الصراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس، الواقع، المعوقات والاحتياجات المستقبلية والسياسات** (القدس: مركز التعاون والسلام الدولي، 2006).

دون إمكان تسوية جيوسياسية. ومثلت هذه المستوطنات حزامًا ديموغرافيًا واستيطانيًا، أحاط بالأحياء والقرى الفلسطينية التي استمرت في النمو والتوسع عدديًا وحيزيًا، وقطع التواصل الحضري بينها، على الرغم من الضبط والمعوقات الإسرائيلية.

وصل عدد السكان المقدسيين الفلسطينيين في عام 2016 إلى نحو 332 ألف شخص، مشكّلين نحو 37.7 في المئة من عدد سكان القدس (ينظر الشكلان (7-3) و(7-4)). وفي الفترة 1967-2016، ازداد عدد المقدسيين الفلسطينيين بنحو 385 في المئة، وفي المقابل ازداد عدد الإسرائيليين بنسبة 178 في المئة[42]. وعلى الرغم من سياسة الحصر الإسرائيلية ومنع دخول هجرة إيجابية فلسطينية إلى القدس، وعلى الرغم من تشجيع تكاثر الإسرائيليين وهجرتهم إلى المدينة أيضًا، فإن نسبة زيادة المقدسيين الفلسطينيين مثّلت أكثر من ضعف زيادة الإسرائيليين، من العلمانيين والحريديم.

جعلت هذه الزيادةُ السلطات الإسرائيليةَ تستخدم مصفوفة ضبط ديموغرافية، تخطيطية وحيزية؛ لحفظ غالبية يهودية في القدس بموجب تعريف أحياز إدارية وجيوسياسية متعددة مفروضة. وجدير بالذكر أن الإشكاليات الديموغرافية في القدس تتجاوز الصراع الديموغرافي الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يمثل الأساس، إلا أنّ هناك صراعًا بين اليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) والمجموعات اليهودية التي تؤثر في طابع المدينة، ومستوى سكانها الاقتصادي الاجتماعي. واليوم، فإنّ سكان القدس الإسرائيليين مُقسمون ثلاث مجموعات: علمانيون يمثلون 33 في المئة؛ وآخرون معرفون بصفتهم متدينين، نسبتهم 33 في المئة أيضًا؛ والباقون حريديم يسكنون في أحياء خاصة بهم، ونسبتهم نحو 34 في المئة. تعاني القدس، حاليًا، هجرة سلبية، خصوصًا من أبناء الطبقة الوسطى العلمانيين الإسرائيليين؛ ما يُضعف الوضع الاقتصادي في المدينة، ويساهم في تردي الحياة فيها[43].

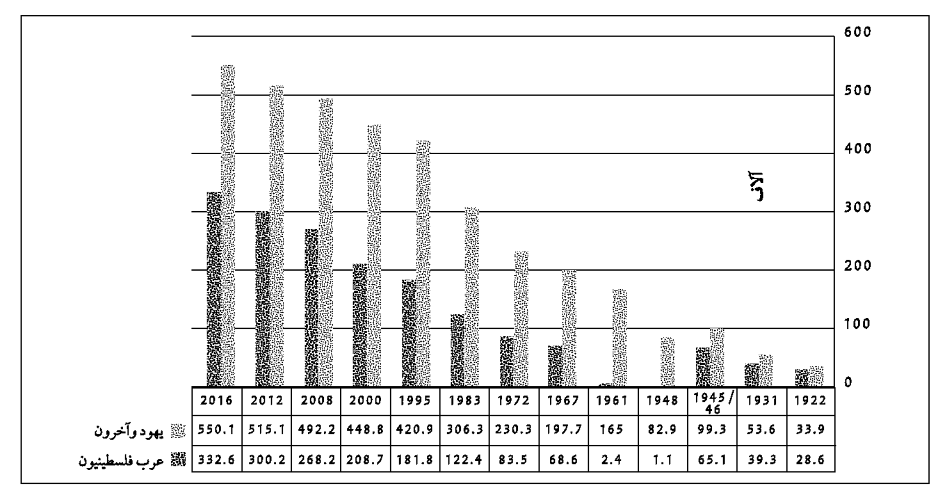
---

(42) ميخال كورَح ومايا حوشن، **على معطياتك يا قدس 2018، الواقع الحالي واتجاهات التغيير** (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2018). (بالعبرية)

(43) مايا حوشين [وآخرون]، **كتاب الإحصاء السنوي للقدس**، رقم 32 (القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 2018)، شوهد في 2/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2FH3RxC (بالعبرية)

الشكل (7–4)

تحولات في حجم عدد السكان الفلسطينيين المقدسيين مقابل الإسرائيليين في مدينة القدس بحسب التعريفات المتغيرة بين عامي 1922 و2016

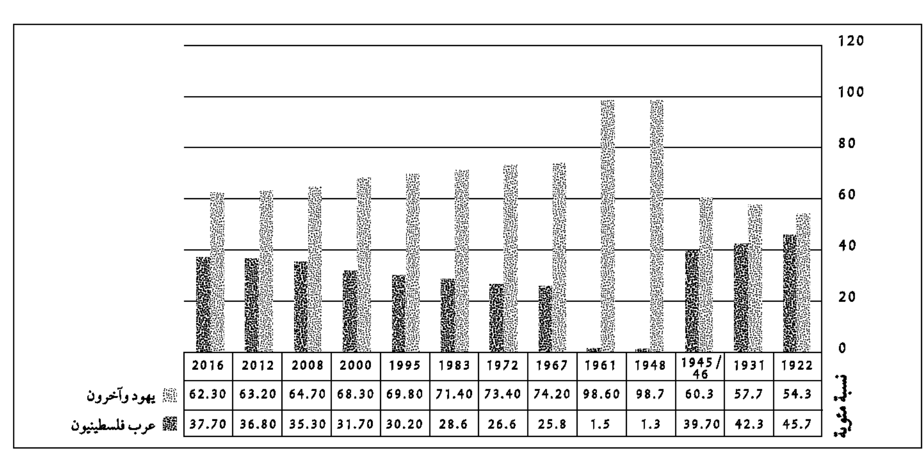


	2016	2012	2008	2000	1995	1983	1972	1967	1961	1948	1945/46	1931	1922
يهود وآخرون	550.1	515.1	492.2	448.8	420.9	306.3	230.3	197.7	165	82.9	99.3	53.6	33.9
عرب فلسطينيون	332.6	300.2	268.2	208.7	181.8	122.4	83.5	68.6	2.4	1.1	65.1	39.3	28.6

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل (7–5)

تحولات في نسبة السكان الفلسطينيين في القدس بين عامي 1922 و2016 (بحسب تغير الحدود الجيوسياسية والإدارية)



	2016	2012	2008	2000	1995	1983	1972	1967	1961	1948	1945/46	1931	1922
يهود وآخرون	62.30	63.20	64.70	68.30	69.80	71.40	73.40	74.20	98.60	98.7	60.3	57.7	54.3
عرب فلسطينيون	37.70	36.80	35.30	31.70	30.20	28.6	26.6	25.8	1.5	1.3	39.70	42.3	45.7

المصدر: المرجع نفسه.

ساهم موقع القدس الجيوسياسي، والتغيرات التي حدثت في تشكيل حدودها الإدارية، في إيجاد خريطة انتشار ديموغرافي مبنية على تطبيق مبدأ حسبة، تمارس إسرائيل من خلالها محاولات حثيثة لحفظ غالبية ديموغرافية. ويقف هذا الأمر حائلًا أمام تسويات جيوسياسية مستقبلية مع الفلسطينيين تشمل القدس، ويمنع هذه التسويات الجيوسياسية، ويؤمّن سيطرة إسرائيلية جيوديموغرافية على الحيز من دون دفع ثمن المشاركة السياسية للفلسطينيين. ويكون ذلك بإنتاج الحيز أو باقتسام موارد القوة والمؤسسات السياسية، لهذا نهجت إسرائيل منهاجًا مميزًا ومتميزًا مع واقع القدس، نلخص بعضه في النقاط التالية:

1. المكانة بوصفها مؤشرًا على الديموغرافوبيا: مُنح الفلسطينيون المقدسيون مكانة "مقيمون ثابتون"، بوصفها تعريف مكانة جديدًا لسكان أصلانيين. ومُنحت هذه المكانة للمقدسيين الذين تعرضوا لاحتلال إسرائيلي بموجب قانون "الدخول إلى إسرائيل، 1952"، وهي مكانة تُمنح لمن يدخل إسرائيل لغرض العمل، مُتنكرة لكونهم مواطنين أصلانيين. كما مُنح المقدسيون بطاقة الهوية الإسرائيلية، ولم يُمنحوا المواطنة، أو تفرض عليهم المواطنة بحسب قانون المواطنة الإسرائيلي لعام 1950. من جهة ثانية، رفض الفلسطينيون طلب الجنسية الإسرائيلية، وفي المقابل، ترفض إسرائيل، غالبًا، طلبات الجنسية المقدمة من المقدسيين الفلسطينيين. ومنذ عام 2003، قدّم نحو 15 ألف شخص فلسطيني مقدسي طلب الجنسية الإسرائيلية، من أصل نحو 330 ألف مقدسي فلسطيني، وصدّقت إسرائيل على أقل من ستة آلاف طلب فقط. وهذه المكانة المميزة هي نتاج بقاء المقدسيين الفلسطينيين في حالة المؤقت المشروط، حتى إنها أوجدت عندهم ثقافة المؤقت، المنتظر أن تتغير مكانته وحاله.

ضمت إسرائيل القدس الشرقية المحتلة وبسطت سيادتها عليها، مخالفة القانون والشرعية الدوليين، كما أشرنا سابقًا. في المقابل، أحالت القوانين الإسرائيلية كلها على الأرض والإنسان، باستثناء قانون المواطنة. وعلى الرغم من أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشمل سكان القدس الفلسطينيين في

عرضها معطيات عن مجمل عدد السكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل، فإن إسرائيل تتجاهل مكانتهم المميزة، وبذلك تزيد نسبة العرب في إسرائيل على 21 في المئة، بينما لا تتجاوز نسبة المواطنين العرب فيها 18 في المئة.

بحسب مكانة "المقيم الثابت"، مُنح المقدسيون الفلسطينيون حق المشاركة في الانتخابات البلدية، لكنهم لم يُمنحوا حق المواطنة بحسب القانون الذي يُمكنهم من الانتخاب في البرلمان والحصول على جواز سفر إسرائيلي، وبذلك بقوا عرضةً للتهديد بنزع هويات الإقامة والطرد، وإشكاليات متعددة تتعلق بالسفر إلى خارج بلدهم. وخير نموذج فعلي لهذا التهديد يتمثّل في بناء إسرائيل الجدار العازل بعد عام 2002؛ هذا الجدار الذي قَطع الأحياء الفلسطينية وأبقى خارجه نحو خمسين ألف مقدسي فلسطيني يحملون بطاقة الهوية الإسرائيلية[44]. وزاد التهديد من هذه المكانة، بعد أن أقرت إسرائيل سياسة "مركز الحياة" للمقدسيين الفلسطينيين، منذ عام 1995، التي تنص على أن كل مقدسي لا يثبت أن مركز حياته القدس، أي يسكن في القدس ويعمل فيها خلال الأعوام السبعة الأخيرة له، مُعرض لفقدان الإقامة الثابتة وسحب بطاقة هويته، والإعلان عن أملاكه أملاك غائبين؛ إذ تُصادر أراضيه وعقاراته وتُحوّل إلى إدارة الدولة وتصرفها فيها. وفعلًا، سُحبت هويات 14595[45] مقدسيًّا فلسطينيًّا بين عامَي 1967 و2016، من خلال الاعتماد أساسًا على هذه السياسية.

من ثم، هناك جزء من السياسة الديموغرافية يتعلق بتسجيل السكان في سجل النفوس وتوحيد عائلات فلسطينية، ويمارس في القدس وسائر الضفة الفلسطينية من أجل تقليل الوجود الفلسطيني؛ إذ إنّ إسرائيل ما زالت تسيطر على سجل النفوس الفلسطيني حتى في الضفة الغربية وقطاع غزة. صحيح أن السلطة الوطنية الفلسطينية تصدر بطاقات هوية للفلسطينيين في الأراضي

---

(44) Muna Dajani, Daniela DeLeo & Nura AlKhalili, "Planned Informality as a by Product of the Occupation: The Case of Kufr Aqab Neighborhood in Jerusalem North," *Planum, The Journal of Urbanism*, vol. 1, no. 26 (2013), pp. 2-10.

(45) "إسرائيل تجرد المقدسيين من إقاماتهم: إلغاء الإقامة بشكل تمييزي"، هيومن رايتس ووتش، 8/ 8/ 2017، شوهد في 23/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2OdRVGA

المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، لكن هذا الأمر يجري بالتنسيق مع إسرائيل التي تستطيع أن ترفض أو تُلغي طلب/ طلبات هويات، أو التسجيل في سجل النفوس، كما تفعل منذ عام 1967؛ فهي قد رفضت وألغت أكثر من 230 ألف هوية بحجة مكوثهم فترة طويلة خارج الأراضي المحتلة(46).

2. رسم الحدود: صاغت الأممُ المتحدة قرارَ تقسيم فلسطين بالاعتماد على اعتبارات جيوديموغرافية، لتشمل الدولة اليهودية غالبية اليهود في فلسطين آنذاك(47). وفي أعقاب الحرب، نشأت حدود وقف إطلاق نار/ هدنة، أصبح يطلق عليها اسم "الخط الأخطر"، والمطلب - حاليًّا - أن تمثّل هذه الحدود أساس التوافق على حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل(48). وقد رُسمت هذه الحدود على أساس الانتشار الديموغرافي، والعلاقة بين غالبية يهودية نشأت بعد النكبة من خلال الهجرة وتحول الفلسطينيين إلى أقلية عددية بعد التهجير والإحلال العرقي، نسبتها لا تتجاوز 18 في المئة من سكان إسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية. وبعد حرب 1967 واحتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية، لم يجرِ تطهير حيزي مديني وقروي وطرد سكاني، كما جرى في المناطق التي أقيمت عليها إسرائيل بعد حرب 1948(49).

بعد حرب 1967، ضمت إسرائيل أراضي من الضفة الغربية الفلسطينية إليها، شملت حدود بلدية القدس العربية ومناطق مجالس قروية ألغتها إسرائيل، وضمتها إلى بلدية القدس الإسرائيلية الموسعة، وزادت مساحة هذه الأراضي التي ضمتها على 71 ألف دونم، على المستوى القُطري. وبذلك، رسمت

---

(46) المرجع نفسه.

(47) ينظر: دائرة الإحصاء المركزية، **كتاب الإحصاء السنوي 2017**؛ أرئيلي شاؤول، **كل حدود إسرائيل** (تل أبيب: يديعوت سفريم، 2017). (بالعبرية)

(48) Rassem Khamaisi, "From Imposed Ceasefire Line to International Border: The Issue of the Green Line between Palestine and Israel," *Journal of Borderlands Studies*, vol. 23, no. 1 (2008), pp. 89-107.

(49) جرت بعض حالات الطرد؛ نحو طرد الفلسطينيين في حي المغاربة والميدان في بلدة القدس القديمة، وفي منطقة قلقيلية ومنطقة أريحا والبلدة القديمة في الخليل. بالنسبة إلى القدس العربية، انخفض عدد سكانها من نحو 60 ألفًا قبل الحرب إلى نحو 33 ألفًا بعدها؛ نتيجة لعملية التهجير، خصوصًا الطبقة الوسطى.

إسرائيل حدودها على اعتبارات جيوسياسية وديموغرافية، شملت حدود بلدية القدس الموسعة التي شملت 28 قرية فلسطينية (صور باهر والعيساوية وشعفاط، إضافة إلى القدس العربية التي لم يتجاوز عدد سكانها 68 ألف فلسطيني آنذاك يمثلون نحو 26 في المئة من مجمل سكان بلدية القدس بعد الضم الإسرائيلي).

تدلنا مراجعة عملية رسم حدود بلدية القدس الإسرائيلية على اعتماد مبدأ ضم أكبر مساحة من الأرض التي تخدم الأهداف الإسرائيلية وروايتها، في مقابل أقل عدد من السكان الفلسطينيين. ووفقًا لهذا، سيطرت إسرائيل على مطار "قلنديا"، في شمال القدس، وعلى حوض البلدة القديمة، وعلى السفوح الشرقية لجبل المشارف؛ ما وفر أراضي لإقامة مستوطنات إسرائيلية من أجل زيادة عدد السكان اليهود واستيعاب هجرة يهودية، وإخراج القدس من حالة "الحصار" بحسب الرواية الإسرائيلية[50]. ومثّل المركّب الديموغرافي الفلسطيني وتوزيعه أساسًا لرسم الحدود، كي تكون نسبة الفلسطينيين في حدود البلدية أقل من 30 في المئة من مجمل سكان القدس بعد الضم.

نتيجةً لهذه السياسة، استُثني مخيم اللاجئين في قلنديا وبلدات محاذية أخرى، مثل قلنديا والرام وبير نبالا وبيت حنينا وعناتا وحزما وأبو ديس ...إلخ، التي مثلت قاعدة حفظ نسبة 30 في المئة من الفلسطينيين، في مقابل نسبة 70 في المئة إسرائيليين، باعتبارها أساسًا للسياسة التخطيطية الديموغرافية. ولم تُصدّق بلدية القدس ولجان التخطيط اللوائية والقُطرية الإسرائيلية على مخططات هيكلية تسمح بتجاوز نسبة الفلسطينيين المقدسيين 30 في المئة؛ ما دفع الفلسطينيين إلى البناء العشوائي من دون تخطيط هيكلي منظم، ومن دون ترخيص لتلبية حاجاتهم الأساسية، خصوصًا بعد زيادة عددهم. وبذلك طُبقت على نحو فاعل قاعدة نسبية (30-70 في المئة) في الميزان الديموغرافي بين أقلية وأكثرية قومية، وإثنية وثقافية تعاني حالة صراع وتصدع[51]، وذلك كله من

(50) آنه حزان، **حدود نفوذ القدس** 1948-1993 (القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 1995).

(51) Alexander B. Murphy, "Historical Justification for Territorial Claims," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 80, no. 4 (1990), pp. 531-548.

منطلق استمرار السيطرة الإسرائيلية على المدينة، وكانت موجهة لبناء الجدار الفاصل.

3. الجدار الفاصل بوصفه نتاجًا للديموغرافوبيا: جرى تطبيق السياسة الديموغرافية، التي تهدف إلى إبقاء الفلسطينيين المقدسيين أقليةً لا تتجاوز نسبتهم 30 في المئة في حدود مدينة القدس، من خلال تشجيع الهجرة الإيجابية إليها والتكاثر الطبيعي اليهودي فيها، وإقامة مستوطنات في حدود بلدية القدس الموسعة ومحيطها لاستقطاب هذه الزيادة اليهودية واستيعابها. في المقابل، تم ضبط زيادة السكان الفلسطينيين وحصرها، من خلال منع هجرتهم الإيجابية إليها، وتشجيع تمدن المجتمعات القروية التي تمثل غالبية سكان القدس لخفض التكاثر الطبيعي الفلسطيني فيها. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع عدد السكان الفلسطينيين من 68 ألفًا في عام 1967 إلى نحو 330 ألف نسمة في عام 2016 داخل حدود بلدية القدس.

مثلت هذه الزيادة جزءًا من الامتداد المديني والقروي الفلسطيني في المحيط الحضري المقدسي/ متروبولين القدس، الذي يمتد من بيرزيت شمالًا حتى بيت ساحور جنوبًا، مرورًا برام الله، والقدس وبيت لحم ومحيطها (ينظر الشكل (7-5)). ولتقطيع هذا الامتداد والتواصل السكاني الفلسطيني، بادرت إسرائيل إلى إقامة مستوطنات إسرائيلية في دائرتين، داخلية وخارجية. شملت الدائرة الداخلية إقامة 11 مستوطنة (حي، بحسب التعريف الإسرائيلي) في القدس الشرقية، يسكنها نحو 209 آلاف مستوطنٍ في عام 2016، وهي تحيط بالبلدة القديمة وحوضها. أما الدائرة الخارجية، فشملت إقامة 28 مستوطنة في متروبولين القدس، سكنها في عام 2016 نحو 178 ألف مستوطن. وتهدف هذه المستوطنات إلى السيطرة على الحيز وتهويده، وتقطيع التواصل الجغرافي الفلسطيني والتغلغل فيه؛ لمنع إيجاد غالبية ديموغرافية فلسطينية في الحيز. إضافة إلى هذه المستوطنات، أقامت إسرائيل جدارًا فاصلًا لتأمين عدم دخول الفلسطينيين إلى القدس إلا من خلال بوابات وحواجز مُسيطر عليها ومرصودة بإِحكام من السلطات الإسرائيلية. لم يُقَم هذا الجدار حول المستوطنات، أو على حدود البلدية بحسب التعريف الإسرائيلي، بل ليقطع الأحياء الفلسطينية

ويمنع استمرار تواصلها الحيزي العضوي والطبيعي[52]. ويمكن القول إن هذا الجدار أقيم بادعاء دوافع أمنية، ولكن كانت الاعتبارات الديموغرافية جزءًا من هذه الدوافع.

كما أشرنا آنفًا، أبقى الجدار جزءًا من المقدسيين الفلسطينيين (نحو خمسين ألف شخص) خارج الجدار المحيط ببلدية القدس، بحسب التعريف الإسرائيلي، على الرغم من أنهم يحملون بطاقة الهوية الإسرائيلية؛ مثل منطقة كفر عقب وضاحية البريد ومخيم شعفاط والسواحرة والولجة. في المقابل، شمل الجدار مستوطنات خارج حدود بلدية القدس: معاليه أدوميم وجبعات زئيف. وهكذا، مثلت الاعتبارات الديموغرافية بوصلة موجهة لتحديد موقع الجدار، من أجل خفض نسبة المقدسيين الفلسطينيين بحسب حدود يرسمها الإسرائيليون وينتجونها لصوغ خطاب ووعي يفيدان بأن الإسرائيليين هم غالبية في هذا الحيز.

ثالثًا: إنتاج أحياز ديموغرافوبية

لفهم الخطاب الديموغرافي والسياسات الديموغرافية فهمًا أعمق، يجب ربطهما بالحيز المشار إليه وبالكثافة السكانية وتوزيع نسب السكان بينها بحسب الانتماء القومي/ الوطني. وقد قمنا، في دراستنا هذه، بفحص نسب توزيع السكان الفلسطينيين مقابل الإسرائيليين، وذلك بحسب التعريفات الإسرائيلية في التقسيم الإداري والوظائفي والجيوسياسي للحيز، في مقابل التعريف الفلسطيني. ونتيجة لهذه التعريفات المتعددة والمنوعة لحدود المناطق المستخدمة على نحو انتقائي من قبل ذوي العلاقة، يكون عرض المعطيات وتفسيرها على نحو مغاير، ليخدم الخطاب الديموغرافي والأهداف الجيوديموغرافية والجيوسياسية. كما أن تقسيم توزيع السكان في الحيز هو على أساس انتماءات قومية ووطنية وإثنية وثقافية، على غرار الحال في القدس

(52) Rassem Khamaisi, "The Separation Wall Around Jerusalem/al-Quds: Truncating the Right to the City of the Palestinians," 43rd, ISOCARP Congress (2007), accessed on 2/7/2019, at: https://bit.ly/2YqaknX

ومحيطها الحضري الذي أطلقت عليه إسرائيل مصطلح متروبولين القدس[53]. وهذا المصطلح غير مستخدم فلسطينيًا؛ لأنه يعبر، من وجهة نظرهم، عن سيطرة إسرائيلية، على الرغم من أنه في ماهيته يعبر عن العلاقة الوظائفية في محيط حضري معيّن.

وفي حالة الصراع في القدس ومحيطها، يعبر هذا المصطلح عن سيطرة حيزية إقليمية إسرائيلية. وما يؤكد هذه السيطرة الإقليمية تركيز إسرائيل على حدود بلدية القدس بوصفها قلب المتروبولين ودائرته الوظائفية الداخلية، وعرض المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك تلك المقامة في الضفة الفلسطينية، بوصفها جزءًا من الدائرة الخارجية للمتروبولين، متجاهلة ومتنكرة للوجود المديني والقروي الفلسطيني الذي يمثل جزءًا عضويًّا من نسيج حضري لمحيط القدس، مكملًا لها وظائفيًّا وعمرانيًّا[54]. ويُظهر هذا التنكر، والعرض الانتقائي الإسرائيلي على الخرائط وطرح المعطيات ووضع المخططات للوجود الفلسطيني، الوجودَ الإسرائيلي بوصفه إنجازًا للمشروع الصهيوني و"دولة إسرائيل" في القدس ومحيطها. وفي المقابل، يعرض الوجود الفلسطيني وزيادة السكان باعتبارهما تهديدًا للإسرائيليين.

درسنا هذه الحرب (شبه الهادئة التي يُعبر عنها بعرض الخرائط وتحديد الأحياز الإدارية التي تخدم الأهداف والمصالح الإسرائيلية ورسمها، وحساب نسب السكان الفلسطينيين فيها وعرضها، في مقابل الإسرائيليين)، ولخصنا بعضًا من نتائجها في الجدول (7-2) والشكل (7-5)، بهدف عرض الأرقام والنسب في الحيز والجداول والاستدلال من نتائجها على حالة الديموغرافوبيا الموجودة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خصوصًا في منطقة القدس.

---

(53) يعني مصطلح المتروبولين المدينة الأم، ويُعرّف باعتباره حيزًا حضريًا متواصلًا، به تقسيم جيوسياسي وإداري وتكامل اقتصادي ووظائفي، يستطيع كل شخص أو مؤسسة اقتصادية أن يتوطن فيه ويتحرك بحرية في اختيار الموقع، بحسب إمكاناته الاقتصادية ورغباته الوظائفية والاجتماعية. ويأخذ هذا التعريف أبعادًا إقليمية في واقع الصراع على محيط القدس، لذا يتجنب الفلسطينيون استخدامه. في المقابل، يصوغ الإسرائيليون سياساتهم الجيوديموغرافية والوظائفية بموجبة وعلى أساسه.

(54) شلومو حسون، **التنظيم البلدي لمتروبولين القدس: بدائل فكرية** (القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 1997). (بالعبرية)

الجدول (7-2)

توزيع السكان الفلسطينيين والإسرائيليين في محيط القدس (2016) بحسب تقسيمات جيوسياسية وإدارية ووظائفية

الحيز الإداري/ الوظائفي	عدد السكان	نسبة الفلسطينيين	نسبة الإسرائيليين
البلدة القديمة	34960	91.4	8.6
القدس الشرقية	542400	60.42	39.58
القدس بحسب حدود البلدية المحددة من إسرائيل التي تُعتبر نواة المتروبولين بحسب التعريف الإسرائيلي	882700	37.7	62.3
متروبولين القدس: يشمل بحسب التعريف الإسرائيلي النواة والدائرة الخارجية، ويتجاهل الوجود الفلسطيني في دائرة المتروبولين الخارجية	1357696	31.3	67.7
الدائرة الخارجية للمتروبولين: تشمل لواء القدس بحسب التعريف الإسرائيلي، ويُتجاهل الوجود الفلسطيني فيها	474996	23.11	66.89
الدائرة الخارجية للمتروبولين في محافظة القدس: لا تشمل نواة المتروبولين (بحسب التعريف الفلسطيني)	281896	36.82	63.18
الدائرة الخارجية للمتروبولين: تشمل الفلسطينيين في محافظة القدس وبيت لحم ورام الله (بحسب التعريف الفلسطيني)	823418	78.37	21.63
النواة والدائرة الخارجية للمتروبولين في محافظة القدس: تشملان الإسرائيليين والفلسطينيين في لواء ومحافظة القدس وبيت لحم ورام الله	1899218	51.2	48.8

يتبع

تابع

سكان متروبولين القدس: الفلسطينيون من مجمل السكان الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية	2803411	34.71	65.29
متروبولين القدس: المستوطنون الإسرائيليون من مجمل المستوطنين في الضفة الفلسطينية	622670[55]	37.79 من المستوطنين يسكنون خارج منطقة القدس	62.21 من المستوطنين

المصدر: تجميع وحساب من خلال الاعتماد على مُعطيات من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية والإسرائيلية، ومركز القدس للأبحاث الإسرائيلية ومنظمة بتسيلم.

تُظهر مراجعة فاحصة لعرض المعطيات، بحسب الانتماء الوطني (فلسطينيون في مقابل إسرائيليين)، والأحياز الإدارية والوظائفية والعمرانية، تفاوتًا في الميزان الديموغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتشير المعطيات إلى أن الفلسطينيين في بلدة القدس القديمة يمثلون غالبية مطلقة (91.4 في المئة فلسطينيون، في مقابل 8.6 في المئة إسرائيليون)، وعلى الرغم من السياسة الحثيثة لتهويد حيز البلدة القديمة ودفع سكان يهود للسكن فيها، فإن نسبة العرب الفلسطينيين في حوض البلدة القديمة، أو كما يعرف بحسب التعريف الإسرائيلي "الحوض المقدس"، تمثل غالبية مطلقة حيث تتجاوز نسبتهم 95 في المئة. أمّا نسبة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية فقد تجاوزت 60.42 في المئة، في مقابل 39.58 في المئة هي نسبة المستوطنين الإسرائيليين.

أما إذا أخذنا في الحسبان مجمل السكان في مدينة القدس، بحسب الحدود التي وضعتها إسرائيل، فسنجد أن الميزان الديموغرافي لمصلحة الإسرائيليين الذين يمثلون نسبة 62.3 في المئة، في مقابل 37.7 في المئة بالنسبة إلى الفلسطينيين في عام 2016. ومن خلال المقارنة، نتبيّن أنّ نسبة الفلسطينيين في محيط متروبولين القدس (الدائرة الداخلية - نواة المتروبولين) تنخفض إلى 31.3

(55) "معطيات عن المستوطنات وسكانها"، بتسيلم، 2/ 1/ 2019، شوهد في 2/ 7/ 2019، في:
https://bit.ly/2J3s9nL

هذا هو مجمل عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الفلسطينية، منهم 37.79 في المئة يسكنون خارج متروبولين القدس.

في المئة من مجمل السكان، وتتقلص إلى 23.11 في المئة من سكان الدائرة الخارجية للمتروبولين الذي يشمل لواء القدس، بحسب التعريف الإسرائيلي الذي يتجاهل الوجود الفلسطيني فيها بوصفه جزءًا من سكان المتروبولين.

أما إذا أخذنا في الحسبان السكان الفلسطينيين في الدائرة الخارجية للمتروبولين الذي يشمل محافظة القدس وبيت لحم ورام الله، فإن نسبة الفلسطينيين ترتفع إلى 78.37 في المئة، وتنخفض إلى نحو 51.2 في المئة في نواة المتروبولين. وإذا حسبنا عدد السكان الذين يعيشون في نواة المتروبولين والدائرة الخارجية له في محافظة القدس، ويشمل الإسرائيليين والفلسطينيين في لواء/ محافظة القدس وبيت لحم ورام الله في عام 2016، فسنجد أن الغالبية فلسطينية. وإذا حسبنا نسبة السكان الفلسطينيين في متروبولين القدس في عام 2016، فسنجد حاليًّا أن 34.71 في المئة من سكان الضفة الفلسطينية تعيش في متروبولين القدس، في مقابل 62.21 في المئة من المستوطنين الإسرائيليين الذين يستوطنون الضفة الفلسطينية ويعيشون في متروبولين القدس.

نستنتج من المعطيات المعروضة في الجدول (7-2) والخريطة (7-1) أن النسب المئوية لعدد السكان تتغير بحسب تحديد المنطقة، وتسعى إسرائيل لتركيز المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية ومحيطها؛ إذ وصل عددها إلى 39 مستوطنة، يعيش فيها نحو 388 ألف مستوطن. بينما بلغ عدد الفلسطينيين نحو 973 ألف نسمة، في 161 قريةٍ ومدينة[56]. لكن عندما تعرض إسرائيل ومؤسساتها القُطرية والبلدية الخرائطَ والمُعطيات[57]، فإنها تتجاهل وجود الفلسطينيين وارتباطهم وتواصلهم الحضري والوظائفي بالقدس، وتتعامل معهم كأنهم غير مرئيين من ناحيتها، على الرغم من وجودهم في محيط متروبولين القدس المبتور والمقطع. ويهدف هذا البتر والتقطيع الحضري والوظائفي إلى حالة يسعى الإسرائيليون بها لإبعاد الفلسطينيين عن القدس بفرض حالة إعطاء ظهرهم إليها، وفي المقابل، تقريب المستوطنين إليها وتنمية حالة وجهتهم إليها. كما أن عرض المعطيات الديموغرافية الانتقائية،

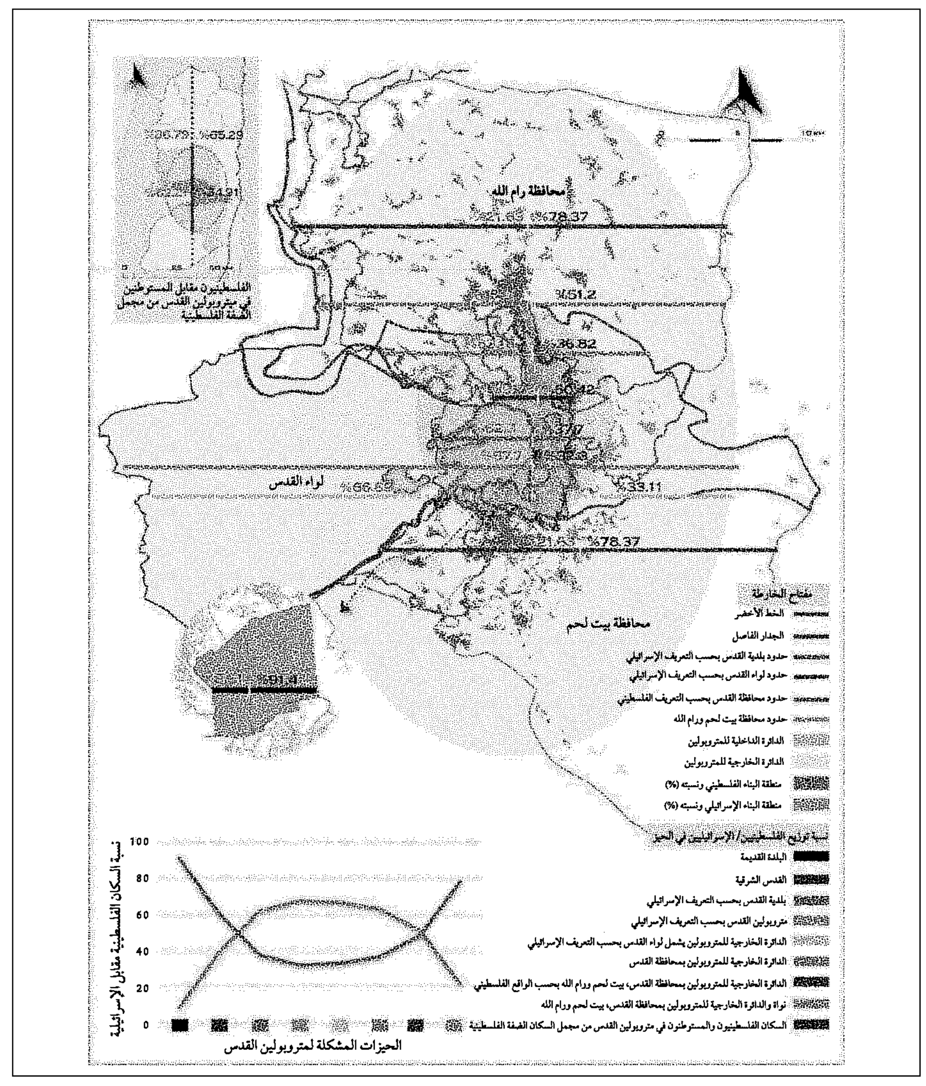
(56) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي**، رقم 18، رام الله/ فلسطين (2016)، شوهد في 2/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/30RhYZy

(57) Christine Leuenberger, "Maps as Politics: Mapping the West Bank Barriers," *Journal of Borderland Studies* (2016), accessed on 2/7/2019, at: https://bit.ly/2YwggMs

وتحديد حدود أحياز، يخدم الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي والسياسات السكانية والاستيطانية الإسرائيلية في حيز مدينة القدس ومحيطها.

الخريطة (7-1)

نسبة انتشار الفلسطينيين مقارنة بالإسرائيليين*



* بحسب المناطق والوحدات الإدارية والوظائفية في متروبولين القدس المقطع التي تستخدم على نحو انتقائي في إنتاج الخطاب الديموغرافوبي.

المصدر: من إعداد الباحث.

رابعًا: نظرات استشرافية

نشأ الواقع الديموغرافي في القدس بوصفه نتاج تحولات جيوسياسية وجيوديموغرافية[58]؛ إذ تُوّج المشروع الصهيوني بإقامة دولة قومية يهودية في فلسطين واستيعاب اليهود الصهيونيين فيها، بحكم الانتماء العرقي بوصفه جزءًا من لمّ الشتات اليهودي. وترجمت هذه الدولة روايتَها في قانون القومية لعام 2018[59] الذي تبنى مركّبات من "وثيقة استقلال إسرائيل" في عام 1948، وصاغها في قانون أساس. وينص القانون على أن حق تقرير المصير في فلسطين (أرض إسرائيل) يقتصر على اليهود، وأن الهجرة اليهودية التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فحسب، وأن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل. ولم يُشر القانون إلى مساواة مع المواطنين العرب الفلسطينيين، وتجاهل، طبعًا، الوجود العربي الفلسطيني الأصلاني، الذي يمثّل حاليًّا نحو نصف سكان البلاد، وحقه في تقرير مصيره في وطنه. ويُعد هذا القانون بمنزلة إعلان حرب على إمكان الوصول إلى تسويات جيوسياسية مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنجاز حق عودة الفلسطينيين المهجّرين/ اللاجئين إلى وطنهم. وترى إسرائيل أن عودة اللاجئين تمثّل إعلان حرب ديموغرافية عليها. لذا، فإن التخويف/ الخوف هو جزء من مركّبات الأيديولوجيا الصهيونية التي تسعى لبناء الذات وصوغ خطاب جمعي مميز من الآخر، في حالتنا، الفلسطيني بوصفه مهددًا للمشروع الصهيوني، وأن الديموغرافوبيا جزء من حالة إبقاء هاجس الخوف. وسوف يبقى هذا الهاجس بوصلةً موجهةً للخطاب الديموغرافي والسياسات الديموغرافية ومخططاتها الحيزية الرسمية والتوجيهية التي تُطبقها الدولة، وتشارك الوكالة اليهودية في وضع بعضها، مع مؤسسات وجمعيات أهلية ومدنية صهيونية.

يُساهم استمرار تبنّي الديموغرافوبيا في الخطاب والسلوك الصهيوني الإسرائيلي في زيادة الضوابط على الفلسطينيين، خصوصًا في القدس

---

(58) عادل الزاغة، "استشراف التغير الديموغرافي بفلسطين في أفق 2030، قراءة في تقرير 'فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية'"، **استشراف للدراسات المستقبلية** (2017)، ص 75-94.

(59) ينظر: "الصيغة النهائية لـ 'قانون القومية'"، **عرب 48**، 18/ 7/ 2018، شوهد في 2/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2KNK1AB

ومنطقتها؛ لخفض نسبتهم السكانية، وعدم تجاوزها 40 في المئة، وربما السعي لخفض نسبتهم إلى 30 في المئة، وإبقاء مكانتهم "مقيمون ثابتون"، ورعايا في إسرائيل. تسعى الدولة للحفاظ على نسبة الأقلية فيها على نحو لا يتجاوز 30 في المئة من عدد سكانها، حتى تحافظ الغالبية اليهودية على سيطرتها على الموارد، وتحول دون مطالبة الأقلية بالمشاركة في اقتسام قوة الدولة ومواردها باستخدام حق التصويت والمشاركة السياسية أو المطالبة بحق تقرير المصير؛ إذ يؤثر الموقع الجغرافي ومكانة الأقلية السكانية وحالتها في مطالبتها بالانفصال والمطالبة بالتحرر من سيطرة الغالبية. وفي حالة الصراع الجيوديموغرافي الصهيوني - الفلسطيني، فإنّ الأمر أشد تعقيدًا، خصوصًا في منطقة القدس؛ إذ تتغير علاقة الغالبية بالأقلية الديموغرافية بتغيير الحيز الجيوسياسي والإداري، كما أوضحنا في الخريطة (7-1) في حالة القدس على المستوى المديني والمتروبوليني.

أما على المستوى القُطري، فهناك - تقريبًا - مساواة بين عدد الفلسطينيين والإسرائيليين. أما على المستوى الإقليمي، فيمثل الإسرائيليون أقلية في "جزيرة" محاطة بمحيط غالبية عربية، ولن تتغير هذه العلاقة كثيرًا؛ ما يزيد من هاجس الديموغرافوبيا الإسرائيلية، الذي سيدفع الإسرائيليين إلى استمرار تطبيق السياسات الديموغرافية، والتشدد فيها. وتتمثل هذه السياسات في استمرار استقطاب الهجرة اليهودية إليها، وتشجيع التكاثر السكاني اليهودي، وتشجيع الهجرة الداخلية الصهيونية إلى المستوطنات في منطقة القدس الشرقية ومحيطها؛ من أجل إخراج القدس، بحسب التعريف الإسرائيلي، من حالة شبه الجزيرة الديموغرافية وتعزيز دائرة المستوطنات الخارجية المحيطة بمدينة القدس، خصوصًا من الشرق (منطقة معاليه أدوميم) لتقطيع التواصل الجيوديموغرافي الفلسطيني على محور شمال/ جنوب؛ إذ يمثل الفلسطينيون غالبية في القدس الشرقية ومحيطها (ينظر الشكل (7-6)).

ربما يكون هناك استشراف إسرائيلي يتلخص في أن زيادة الحصار على الفلسطينيين سوف يدفعهم، خصوصًا الشباب منهم، إلى الهجرة إلى خارج منطقة القدس، وربما إلى خارج الوطن. هذه الهجرة الفلسطينية السلبية

القسرية، المرغوب فيها إسرائيليًّا، يُفترض أن تخفّض نسبة الفلسطينيين على المدى الطويل. ووفق تقويمنا، فإن هذا الاستشراف بعيد المنال، على الرغم من الممارسات الإسرائيلية في زيادة الضغط وشد الخناق على المقدسيين. لذا، سوف تستمر حالة التكاثر الفلسطيني والإسرائيلي في المنطقة؛ ما يحافظ على التوزيع النسبي، على الرغم من الزيادة العددية لدى الفلسطينيين والإسرائيليين.

سوف يدفع ارتباط الفلسطينيين والإسرائيليين بالقدس، لدوافع متعددة وجدانية وسياسية ووظائفية، إلى استمرار زيادة السكان فيها وفي محيطها بنسبة أعلى من زيادة السكان في فلسطين كلها، وسوف تكون زيادة الفلسطينيين أعلى من زيادة الإسرائيليين. وعلى الرغم من استمرار تفعيل السياسات الديموغرافية وتوسيع الاستيطان الكولونيالي في محيطها، فإن موقع القدس ومحيطها في قلب الضفة الفلسطينية سوف يزيد تَرَكّز عدد السكان الفلسطينيين في محيطها المديني والقروي. وسوف تعتمد الزيادة الفلسطينيين في محيط القدس، وداخل الدائرة الخارجية للمتروبولين المقدسي، على التكاثر الطبيعي والهجرة الإيجابية من أطراف الضفة الفلسطينية، ومن عودة فلسطينيين إلى الوطن. في المقابل، سوف يزداد الإسرائيليون في داخل الدائرة الداخلية للمتروبولين التي تشمل حدود مدينة القدس بحسب التعريف الإسرائيلي، إضافةً إلى المستوطنات القريبة منها، تحقيقًا لسياسة إسرائيل الجيوديموغرافية في إخراج القدس، بحسب التعريف الإسرائيلي، من حال الجزيرة داخل المحيط الحضري المقدسي الذي يتعزز على محور الجبل في اتجاه الشمال في محافظة رام الله، وفي اتجاه الجنوب في محافظة بيت لحم، مرورًا بمركز محافظة القدس. أما المحور الجيوديموغرافي الذي يسعى الإسرائيليون لتعزيزه، فيتركز في محور شرق – غرب؛ أي توسيع عنقود مستوطنات معاليه أدوميم ومحيطها في الشرق، حتى مبسيرت تسيون غربًا، مرورًا بالمستوطنات التي أُقيمت ضمن حدود بلدية القدس، خصوصًا في القدس الشرقية.

يميل كلا المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التدين والمحافظة على قِيم التكاثر السكاني الطبيعي وسلوكه، على الرغم من حالة التمدن والعصرنة التي يمران بها. لذا، تنطبق نظرية التحول الديموغرافي عليهما، لكن الأمر لا يؤدي إلى حال يميل فيها التكاثر إلى الصفر، كما هو شأن المجتمعات

الأوروبية والغربية في الدول المتطورة. ومازال هذان المجتمعان يسلكان ديموغرافيًا أطراف مرحلة الانفجار السكاني، وما يبقي على هذه المرحلة هو استمرار الصراع الجيوسياسي الذي يستخدم الديموغرافي جزءًا من هذا الصراع. وسترتفع عملية التدين والتزمت المتزايدة في المجتمع الإسرائيلي؛ ما يدفع إلى زيادة السكان اليهود الحريديم والمتدينين القوميين. وفي المقابل، تنخفض نسبة اليهود العلمانيين في منطقة القدس ومحيطها.

لاستيعاب هذه الزيادة، سوف يعزز الاستيطان اليهودي المجتمعات المتدينة القومية والحريديم؛ ما يمثل شبكة استيطان استعمارية إسرائيلية داخل شبكة الاستيطان القروية والمدينية الفلسطينية في القدس ومتروبولينها المزدوج والثنائي المشرذم والمقطع بحدود إدارية وجدار فصل عنصري. يحول هذا دون الانتقال الحر بين شبكتي الاستيطان الموجودتين في محيط المتروبولين المقدسي نفسه؛ شبكة الاستيطان المديني والقروي الفلسطيني التي تتطور عضويًّا، في مقابل شبكة المستوطنات الإسرائيلية الكولونيالية المنشأ.

سوف يدفع تداخل تشكيل شبكة الاستيطان القروي والمديني والمجتمعي الفلسطيني وتشابكه، الذي نشأ وتطور عضويًّا وتراكميًّا وبعضه عشوائيًّا، في مقابل شبكة الاستيطان الإسرائيلي الكولونيالي المنشأ والمخطط لتحقيق أهداف السيطرة على الحيز من خلال زيادة المستوطنين، نحو نشوء منظومة الفصل العنصري الزاحف المنشأ وحالته وتعمقها وتطورها. وسيزيد التقاطع وعدم التكامل الحيزي والوظائفي بين شبكتي الاستيطان الفلسطيني، في مقابل الكولونياليات الإسرائيلية وعلاقتها بمدينة القدس وقلب المتروبولين، والتسابق المستمر بدفع زيادة السكان والتوطن في محيط القدس، من حالة الصدامات والمواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القدس ومحيطها الحضري. ومن المتوقع أن تكون نسبة السكان الفلسطينيين، في مقابل الإسرائيليين (40-60 في المئة) في الدائرة الداخلية للقدس، أي داخل حدود بلدية القدس وعلى محور شرق - غرب. أما على محور الدائرة الخارجية للمتروبولين وعلى محور شمال - جنوب، فستكون النسبة (60-40 في المئة) لمصلحة الفلسطينيين (ينظر الخريطة (7-2)).

لن يجلب إقرار قانون القومية الإسرائيلي في عام 2018، وحال القوة غير المتناظرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحال الخطاب والسلوك السياسي الإسرائيلي، وعجز الشرعية الدولية عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة، تغييرًا ملحوظًا في الواقع الجيوسياسي، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وذلك يعني استمرار السيطرة الإسرائيلية على حيز القدس ومحيطها وإدارته ديموغرافيًا، من دون تغير مكانة السكان بتحويلهم من مُحتلين إلى مواطنين، لهم حق الانتخاب والمشاركة السياسية؛ لأن هذه المشاركة تعني تغيير النظام السياسي في إسرائيل نتيجة للمبنى الديموغرافي والتغيرات العددية فيه. وهذا يعني أن إسرائيل تتعمق لتكون ذات نظام ديمقراطي لليهود الإسرائيليين، وديمقراطية مشروطة وجزئية للعرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، أما الفلسطينيون المقدسيون فيستطيعون، نظريًا، المشاركة الديمقراطية المشروطة على المستوى المديني/البلدي، في مقابل حرمانهم المشاركة السياسية على المستوى القُطري في إسرائيل، وتطبيقها في النظام السياسي القُطري الفلسطيني بمنحهم إمكان المشاركة السياسية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

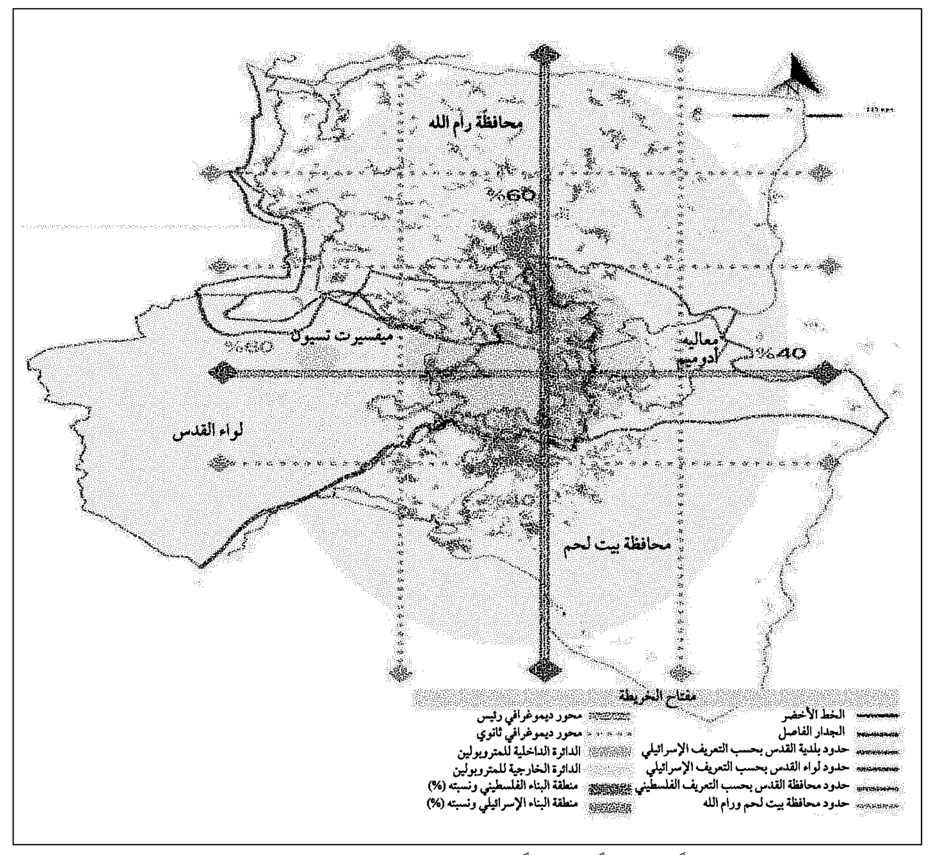
أما مشاركة الفلسطينيين السياسية المشروطة في خارج القدس، فتتركز في البلديات والمجالس القروية الفلسطينية على المستوى المحلي. وعلى المستوي القُطري، سيشاركون في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي المقابل، سيحمل المستوطنون الإسرائيليون الذين يسكنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 المواطنة الإسرائيلية، على الرغم من سكنهم في أراضٍ محتلة بحسب القانون الإسرائيلي، وسيشاركون على نحو فاعل في النظام السياسي الإسرائيلي.

من المتوقع أن تستمر منظومة الأبرتهايد الإدارية، التصنيفية والحيزية المنشأ الموجودة في القدس ومحيطها المتروبوليني وتتعقد مع زيادة عدد السكان في القدس ومحيطها، خصوصًا إذا ما ضمت إسرائيل رسميًا أراضي فلسطينية من المنطقة المسماة (ج) التي صنفتها الاتفاقات المرحلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. هذه الاتفاقيات المرحلية أُسست على نموذج (براديغم) فصل تعسفي بين الأرض والإنسان الفلسطيني؛ بحيث أبقت

معظم الأرض تحت السيطرة السكانية، ومنحت إدارة السكان الفلسطينيين للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأبقت مسألة القدس وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، بحسب الشرعية الدولية للحل، أو التسوية الجيوسياسية التي ما زال الفلسطينيون في انتظارها. ينطلق هذا النموذج من حال هاجس الديموغرافوبيا الذي يعوق كل تسوية جيوسياسية مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الخريطة (7-2)

تشكيل شبكة الانتشار الديموغرافي الفلسطيني والإسرائيلي في القدس ومحيطها الثنائي* والمساهمة في تعزيز منظومة الأبرتهايد في الحيز على الرغم من التداخل والتجاور



*هذا المحيط مقطع استيطانيًّا ووظائفيًّا وفيزيائيًّا.

المصدر: من إعداد الباحث.

تلخيص واستنتاجات

تُعبر حالة الصراع الجيوديموغرافي في القدس ومحيطها بوضوح عن الصراع الديموغرافي في فلسطين كلها، مع الأخذ في الحسبان مكانة القدس وحالها المميز من حيث السرديات وارتباط كل الديانات الموحدة بها عقائديًّا. وعلى الرغم من تنوع مصادر الزيادة السكانية التي تعتمد الهجرة والتكاثر الطبيعي، ما زال الفلسطينيون والإسرائيليون موجودين في القدس ومنطقتها في مرحلة "الانفجار السكاني" بموجب نظرية التحول الديموغرافي. وعلى الرغم من الفروق الطفيفة نسبيًّا في ما بينهم، فإن زيادة السكان مستمرة في واقع صراع مستمر، وموازين قوًى غير متناظرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

تظهر قراءة الماضي البعيد والقريب أن إمكان التغلب الديموغرافي لطرف على آخر، أي تغلب مطلق فلسطيني أو إسرائيلي، غير واردة في المدى المنظور، إلا في حالات حرب يمارس فيها تطهير عرقي أو حيزي. وحصول هذا التطهير الديموغرافي صعب في الواقع الفلسطيني والإسرائيلي والعالمي المشهود والمنظور؛ ما يدفع إلى زيادة احتمال تطوير قناعات وأفكار تسويات جيوسياسية من منطلقات ديموغرافية.

إن أساس طرح تسوية جيوسياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تعتمد حل الدولتين، تطور قناعات مبنية على عدم قدرة الغلبة الديموغرافية لطرف على آخر. وسوف يؤدي استمرار سيطرة جانب على آخر وحرمانه من حقوقية الجيوسياسية، بالضرورة، إلى نشوء نظام فصل عنصري (أبرتهايد)، على المستوى المديني أو/ والقُطري.

تشير الدراسات إلى أن علاقات الغالبية المُسيطَر عليها من الأكثرية المسيطِرة، سوف تتزعزع وتتحول إلى صدامات إذا ما وصلت الأقلية المقهورة والمغلوبة إلى نسبة 30 في المئة من الحيز المحدد أو تجاوزت هذه النسبة. وتطالب هذه الأقلية بحقوقها في المشاركة المتساوية والمنصفة لها في الموارد والقرار السياسي. وحاليًّا، تجاوز الفلسطينيون المقدسيون هذه النسبة على مستوى المدينة، خصوصًا في محيط القدس الشرقية وعلى مستوى الوطن القُطري؛ ما يدفعهم إلى المطالبة بحقوقهم في المشاركة في الوطن والمدينة

على نحو ندِّيٍّ ومتساوٍ؛ أي تحويل المدينة والوطن من حالة احتلال وسيطرة وتمييز على أساس عنصري إلى وطن ومدينة مشتركة، فيها تنوع يتساوى الجميع فيه، وهو ما يعرف بحل الدولة الواحدة. هذا الحل يرفضه الإسرائيليون على نحو قاطع على المستوى القُطري والمديني؛ لأسباب ديموغرافية وأسباب متعلقة باقتسام الموارد والرواية والقرار السياسي. وإن تسوية الصراع الديموغرافي والحقوقي في القدس على مبادئ العدل والإنصاف وتوفير الحياة الكريمة غير متوقع في المدى المنظور؛ ما يؤجج الصراع. وعلى الرغم من حال الفلسطينيين ومكانتهم وواقعهم نتيجة سياسات الضبط في ظل احتلالهم، فإن تسويات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتأمين حق الفلسطينيين في المدينة ومحيطها ربما يمثل مختبرًا لطرح تسوية جيوسياسية على مستوى الوطن.

منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين ودفع الهجرة اليهودية إليها، خصوصًا الهجرة اليهودية المتدينة إلى مدينة القدس، ارتفع عدد اليهود وغير العرب الفلسطينيين فيها من نحو 33.9 ألفًا في عام 1922 إلى نحو 100 ألف في عام 1946، وارتفعت نسبتهم من 54.3 في المئة إلى 60.3 في المئة في الفترة نفسها (ينظر الشكلان (7–4) و(7–5)). وعلى الرغم من التحولات في حجم توزيع السكان العرب واليهود ونسبته نتيجة التغيرات الجيوسياسية، فإن استمرار التركيز على ربط العدد السكاني، بحسب الانتماء العرقي والديني، مع وحدات جيو – إدارية في المكان، ما زال يمثّل بوصلة الخطاب والسلوك الديموغرافوبي الإسرائيلي والفلسطيني.

أوجد هذا الارتباط خطابًا وسلوكًا ديموغرافيين يعتمدان على أن يكون الميزان الديموغرافي لمصلحة اليهود بموجب تقسيم الحيز وحداتٍ؛ لإظهار أنفسهم بأنهم غالبية، وأنهم يستحقون حقوقًا في هذا الحيز المديني والإقليمي والقُطري، حتى صيغت قرارات تقسيم فلسطين على أسس وجود غالبية يهودية. وما زال هذا المنطق قائمًا ومُمارسًا في مدينة القدس ومحيطها، كما بيّنا في الجدول (7–2) والخريطة (7–1).

وهكذا، فإن عرض معطيات كمية تتعلق بعدد السكان ونسبتهم يجب أن يرتبط بالحيز المنسوب إليه هذا العدد وهذه النسبة، كي نتجاوز الروايات

والسرديات نحو صوغ عرض معطيات ديموغرافية موضوعية؛ إذ يُعد عرضُ المعطيات والنسب السكانية بحسب أحياز، وعلى نحو انتقائي، نوعًا من التلاعب وشكلًا من أشكاله، وربما يعدُّ تضليلًا، من أجل إيجاد أجندة تخويف وتشكيل هاجس لتحقيق أهداف مُعلنة ومُبطنة. وفي حالات أخرى، يُستخدم عرض هذه التحولات الديموغرافية والاستيطانية باعتبارها جزءًا من خطاب عرض الإنجازات والتمكين الجمعي الصهيوني، على الرغم من خطورتها على المديين المتوسط والبعيد. لذلك، لا بد من فهم العلاقة بين الديموغرافيا والجغرافيا والديمقراطية كي تُصاغ سياسات واستراتيجيات من الأطراف ذات العلاقة بالمكان، وفي حالنا، القدس خصوصًا، وفلسطين عمومًا.

المراجع

1 - العربية

أبو شارون، منير إسماعيل [وآخرون]. **دراسات في الجغرافيا والديموغرافيا (السكانية)**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010.

أبو قرين، عنتر عبدالعال. "محاضرة: السكان والتنمية في العالم النامي: الوهم والحقيقة". جامعة الدمام. الدمام (2016).

بيغمان، عكيفا. "الشيطان الديموغرافي: أسطورة أم حقيقة". مجلس المستوطنات ليهودا والسامرة. 24/ 8/ 2011. في: https://bit.ly/2LverLQ

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي**. رقم 31. رام الله/ فلسطين (2016). في: https://bit.ly/2RMrt8I

______. **إحصاءات سنوية** (2017). في: https://bit.ly/2VLNMN0

______. **عدد المستعمرين في المستعمرات وعدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب المحافظة** (2017). في: https://bit.ly/31ZO9qU

حزان، آنه. **حدود نفوذ القدس 1948-1993**. القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 1995.

حوشين، مايا [وآخرون]. **كتاب الإحصاء السنوي للقدس**. رقم 32. القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 2018. في: https://bit.ly/2FH3RxC

خمايسي، راسم. "متروبولين القدس المبتور". مجلة **السياسة الفلسطينية**. مج 4. العدد 14 (1997).

______. **الصراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس، الواقع، المعوقات والاحتياجات المستقبلية والسياسات**. القدس: مركز التعاون والسلام الدولي، 2006.

______. "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية". **حوليات القدس**. العدد 16 (خريف - شتاء 2013).

______. "الثابت والمتغير في نمط الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل". **الحصاد**. العدد 3 (2013).

______. "مصيدة التخطيط الحضري المُتَّهِم في القدس". مجلة **المستقبل العربي**. العدد 475 (2018).

الزاغة، عادل. "استشراف التغير الديموغرافي بفلسطين في أفق 2030، قراءة في تقرير 'فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية'". **استشراف للدراسات المستقبلية** (2017).

زريق، إيليا. "الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 55 (صيف 2003).

سكيكر، فياض. "أثر النمو السكاني في البيئة". **عالم الفكر** (الكويت). مج 38. العدد 1 (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2009).

عبد الرضا، سهاد كريم. "السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في العراق". **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**. العدد 23 (2016).

فياض، هاشم نعمة. "مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة". **عمران**. مج 7، العدد 26 (خريف 2018).

كرين، كيت وستيفن سايمون وجفري مارتيني. **التحديات المستقبلية للعالم العربي: تداعيات الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية**. نيويورك: مؤسسة راند، 2011. في: https://bit.ly/31ZLFZE

يوسف، قاسم عايش أحمد. "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030". رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. القاهرة، 2012.

2 - العبرية

أبو مخ، مرسي. "عوامل الصراعات الإثنية في الدولة القومية ووظيفة رأس المال الاجتماعي في صقل سلام مستدام في مجتمعات إثنية منشطرة: بوسنية هيرتسوفيغينا، راوندا وسريلانكا كحالات دراسة". رسالة دكتوراه. جامعة حيفا. حيفا، 2019.

بول، كوليير. **الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا؟**. ترجمة مصطفى ناصر. سلسلة عالم المعرفة 439. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016.

بيستروف، يفغيني وأرنون سوفير. **ديموغرافيا إسرائيل 2010-2030: نحو دولة دينية.** الدراسات الجيوستراتيجية. حيفا: جامعة حيفا، 2010.

تخصيص موارد لخدمات اجتماعية، 92-1993. يعقوب كوب (محرر). القدس: المركز لبحث السياسات الاجتماعية في إسرائيل، 1993.

حسون، شلومو. **التنظيم البلدي لمتروبولين القدس: بدائل فكرية**. القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 1997.

______. **بلورة الحيز في إسرائيل، خريطة الإسكان والأراضي**. كيتر وكيرن كييمت. القدس، 2012.

زغه، مورن. "من حدود اجتماعية لإقليمية؛ كيف تغير مفهوم الحد في العالم العربي". رسالة دكتوراه. جامعة حيفا. حيفا، 2018.

سبعة طرق: خيارات نظرية حول مكانة العرب في إسرائيل. أوساتسكي-لازار وسارة وأسعد غانم وإيلان بابيه (محررون). جبعات حبيبا: معهد بحث السلام، 1999.

شارون، سمدار. **هكذا يحتلون وطنًا: تخطيط واستيطان في منطقة لخيش في سنوات الخمسين**. حيفا: برديس، 2017.

شاؤول. أرئيلي. **كل حدود إسرائيل**. تل أبيب: يديعوت سفريم، 2017.

شوهم، ملمد. "أمهات، خصوبة والتهديد الديموغرافي". **نظريات ونقد**. العدد 25 (2004).

غفيزون، روت. **ستون سنة لقانون العودة: تاريخ، أيديولوجيا وعدل**. القدس: مركز متسيلا، 2009.

فينكلر، أورن. "ما وراء الأرقام: ديموغرافيا سياسية في إسرائيل، كتيدرا حييكن لجيوستراتيجيا". جامعة حيفا. حيفا (2015).

كرمي، نعمه. **قانون العودة – حقوق الهجرة وحدودها**. تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2003.

كورَح، ميخال ومايا حوشن. **على معطياتك يا قدس 2018، الواقع الحالي واتجاهات التغيير**. القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2018.

لير، فان. **كتاب المجتمع العربي في إسرائيل 4**. القدس: معهد فان لير، 2009.

3 – الأجنبية

Balls, Stephen J. *Foucault and Education, Disciplines and Knowledge*. London: Routledge, 1990.

Bloom, David E. & David Canning. "Global Demographic Change: Dimensions and Economic Significance." *Proceedings of a Symposium Sponsored by the Federal Reserve Bank of Kansas City*. Jackson Hole. Wyoming. 2004.

Blommaert, Jan. *Discourse: A Critical Introduction*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Bystrov, Evgenia & Arnon Soffer. "Israel: Demography and Density 2007-2020." Chaikin Chair in Geography, University of Haifa. Haifa, 2008.

Dajani, Muna Daniela DeLeo & Nura AlKhalili. "Planned Informality as a by Product of the Occupation: The Case of Kufr Aqab Neighborhood in Jerusalem North." *Planum, The Journal of Urbanism*. vol. 1. no. 26 (2013).

Hajer, Maarten A. *City Politics: Hegemonic Projects and Discourses*. Avebury: Aldershot, 1989.

________. *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process*. Oxford: Clarendon Press, 1995.

Hasson, Shlomo (ed.). *Israel 2048: Spatial Development and Planning*. Jerusalem: Ministry of Finance, Planning Administration and The Shasha Center for Strategic Studies, The Hebrew University, 2016.

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of Word Order*. New York: Simon and Schuster Rockefeller Center, 1996.

Jonstone, Barbara. *Discourse Analysis*. 2nd ed. Malden, MA, USA: Blackwell, 2008.

Kedar, Alexandre, Ahmad Amara & Oren Yiftachel. *Emptied Lands: The Legal Geography of Bedouins in the Negev*, Stanford: Stanford University Press, 2018.

Khamaisi, Rassem. "From Imposed Ceasefire Line to International Border: The Issue of the Green Line between Palestine and Israel." *Journal of Borderlands Studies*. vol. 23, no. 1 (2008).

_______. "The Separation Wall Around Jerusalem/al-Quds: Truncating the Right to the City of the Palestinians." 43rd. ISOCARP Congress (2007). at: https://bit.ly/2YqaknX

Kirk, Dudley. "Demographic Transition Theory." *Population Studies*. vol. 50, no. 2 (1996).

Leuinberger, Christine. "Maps as Politics: Mapping the West Bank Barrier." *Journal of Borderlands Studies*. vol. 31, no. 3 (2016). at: https://bit.ly/32r6kpQ

Massey, Douglas S. "A Missing Element in Migration Theories." *Migration Letters*. vol. 12, no. 3 (2015).

McGarry, John. "Demographic Engineering: The state-Directed of Ethnic Group as a Technique of Conflict Regulation." *Ethnic and Racial Studies*. vol. 21, no. 4 (1998).

Murphy, Alexander B. "Historical Justification for Territorial Claims." *Annals of the Association of American Geographers*. vol. 80, no. 4 (1990).

Murphy, Alexander. "Territorial Policies in Multi-ethnic States." *Geographical Review*. vol. 79 (1989).

National Academy of Sciences. *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications*. Baltimore/London: Johns Hopkins University Press, 1971.

Paydarfar, Ali A. "Modernisation Process and Demographic Changes." *The Sociological Review*. vol. 15, no. 2 (1967).

Peterson, William. *Malthus*: *Founder of Modern Demography.* 2nd ed. New Bruncewick, NJ: Transaction publishers, 1999.

Robert, Home. *Of Planting and Planning: The Making of British Colonial Cities*, 2nd ed. New York: Routledge, 2013.

Sharp, Liz & Tim Richardson. "Reflections on Foucauldian Discourse Analysis in Planning and Environmental Policy Research." *Journal of Environmental Policy and Planning*. vol. 3, no. 3 (2001).

"Statistics on Settlements and Settler Population." B'Tselem. 16/1/2019. at: https://bit.ly/2Ti4lCe

Troen, S. Ilan & Noah Lucas (eds.). *Israel, The First Decade of Independence*. Albany: State University of New York Press, 1995.

الفصل الثامن

قراءة في السياسة الإسرائيلية لتهويد القدس الشرقية: سياسة هدم المنازل في القدس أنموذجًا للتطهير العرقي

نزار أيوب

تعمل السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 وفق سياسة مُمَنهجة لتهويد القدس الشرقية، وتغيير طابعها العربي والإسلامي؛ إذ عزلت المدينة عزلًا كلّيًا عن محيطها الفلسطيني، وأغلقتها في وجه سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وحظرت عليهم دخولها أو الإقامة فيها، إلا بموجب تصاريح خاصة.

تنسجم هذه الإجراءات مع الأهداف المُعلنة لسلطة الاحتلال وبلدية القدس بشأن فرض غالبية يهودية في "القدس الموحَّدة"، وذلك باستخدام أساليب وأدوات مختلفة لتغيير الوضع السكاني الذي كان قائمًا في القدس الشرقية قبل احتلالها في عام 1967؛ إذ تسمح للمستوطنين اليهود بالانتقال إلى الأحياء الاستيطانية غير الشرعية المنتشرة في أنحاء المدينة كلها، بينما تُرغِم الفلسطينيين على الهجرة القسرية نتيجة الاستيلاء على الأرض وتحدّ من حريتهم في الحركة والتنقل والإقامة في القدس، إضافةً إلى تشييد المستوطنات وتوسيعها باستمرار، وتقييد البناء بالنسبة إلى الفلسطينيين، وهدم المنازل، وتشييد جدار الضم والتوسع (جدار الفصل العنصري)[1].

(1) لمعلومات أوفى بشأن السياسات التي تنتهجها حكومة إسرائيل والحركة الصهيونية تجاه القدس ومواطنيها الفلسطينيين، يُنظر: عزمي بشارة، "حول القدس بإيجاز شديد"، **الجزيرة نت**، 17/ 12/ 2009، شوهد في 20/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2lVSyuw

تسعى هذه الدراسة لعرض سياسة هدم منازل الفلسطينيين التي تنتهجها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية منذ عام 1967، بوصفها أنموذجًا لتطهير المدينة منهم، وفرض واقع ديموغرافي ذي غالبية يهودية.

تعتمد الدراسة على مراجعة الدراسات والتقارير القانونية والسياسية والمسحية ذات العلاقة بسياسة هدم المنازل التي تنتهجها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في القدس، وتكييفها، في ضوء مفهوم التطهير العرقي وسياسة هدم المنازل المرتبطة به.

تتكوّن الدراسة من ثلاثة محاور، يتناول الأول التطهير العرقي من ناحية المفهوم والممارسات والأدوات، واستحضار تجارب بعض الشعوب التي وقعت ضحايا أفعال التطهير العرقي. ثم يعرض الثاني القيود التي تفرضها سلطة الاحتلال الإسرائيلي على البناء بالنسبة إلى الفلسطينيين، وما يترتب على ذلك من بناء من دون ترخيص وهدم للمنازل. في حين يتضمن الثالث قراءةً لسياسة تقييد البناء وهدم المنازل التي تنتهجها سلطة الاحتلال في القدس بوصفها أنموذجًا للتطهير العرقي، وجريمة شديدة الخطورة وفقًا للقانون الدولي.

أولًا: مفهوم التطهير العرقي وأدواته

التهجير القسري للسكان هو صفة ملازمة للمنازعات المسلّحة - المحلية والدولية - وللاحتلال على مرّ العصور؛ إذ تعرّضت شعوب كثيرة للتهجير القسري من أوطانها على أيدي قوى الاحتلال والاستعمار، ووقعت ضحايا لمختلف صنوف جرائم القتل والإبادة والاضطهاد وغيرها. وقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية أعمال تهجير قسري واسعة في مختلف البلدان التي مرّت بحروب ونزاعات، مثل فلسطين ورواندا والعراق ويوغوسلافيا السابقة وسورية وغيرها. ويُعدّ الفلسطينيون من أبرز ضحايا حملات التهجير القسري التي صمّمها القادة الصهيونيون، ونفّذتها الميليشيات الصهيونية، باستخدام أساليب وحشية خلال عامي 1948 و1949 لإيجاد تجانس عرقي يقتصر على اليهود في فلسطين.

يهدف هذا المحور إلى تعريف التطهير العرقي وأبرز الممارسات والأدوات المرتبطة به في ضوء التجارب التي عاشتها بعض الشعوب التي وقعت ضحايا التطهير العرقي.

1. التطهير العرقي وأدواته

مارس النازيون سياسة تطهير عرقي ممنهجة في إثر استئثارهم بالسلطة في ألمانيا في عام 1933، تضمّنت إعمال برامج لتطهير ألمانيا من بعض الشعوب والأقليات، مثل برنامج الصحة العامة الذي استهدف جعْل ألمانيا خالية من اليهود[2]. وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدأت بعض الشعوب الأوروبية، وتحديدًا البولنديين والتشيكيين، تطالب حكوماتها بتنظيف البلاد من الألمان والأوكرانيين[3].

عكف قادة الحركة الصهيونية حينها على التخطيط لتطهير فلسطين من سكانها العرب (السكان الأصلانيون). وعُقد في 10 آذار/ مارس 1948 اجتماع للميليشيات الصهيونية في مقرّ قيادة "الهاغاناه" في تل أبيب، صُدّق خلاله على الخطة "دالت" بشأن طرد الفلسطينيين من بلدهم. وصدرت الأوامر إلى الميليشيات الصهيونية العاملة آنذاك في الميدان بتطهير المناطق التي تقع تحت سيطرتها من السكان الفلسطينيين، وتضمّنت تعليمات دقيقة ومُفصّلة بشأن أساليب الطرد؛ مثل استخدام القوة لطرد الفلسطينيين، وإشاعة الرعب بين السكان المدنيين وترهيبهم، وفرض الحصار على التجمعات السكانية وقصفها، وحرق المباني وهدمها، وزرع الألغام لمنع السكان من العودة إلى قُراهم[4].

على الرغم من أنّ أفعال التهجير القسري كانت شائعةً في أثناء الحروب وفي أوقات الاحتلال، فإنه لم يسبق أن جرى تداول التطهير العرقي على

---

(2) Mark Kramer, "Introduction," in: Philipp Ther & Ana Siljak (eds.), *Rewarding Nations: Ethnic Cleansing in East-Central Europe, 1944-1948* (Lanham: Rowman & Littlefield, 2001), p. 1.

(3) Ibid.

(4) إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، ص 1-2.

نحو واضح وعلني إلّا في عام 1981، عندما برزت دعوات علنية ومتكررة في وسائل إعلام يوغوسلافيا السابقة إلى إيجاد تجانس عرقي يقتصر على الصرب في إقليم كوسوفو(5). وأصبح تعريف التطهير العرقي وتكييفه منذ ذلك الوقت محطّ اهتمام الكتّاب والحقوقيين، وخصوصًا بعد اندلاع حرب البوسنة والهرسك بين عامي 1992 و1995، وإقدام الصرب على تطهيرها من المسلمين.

هناك من عرّف التطهير العرقي بأنه استخدام القوة والترهيب لنقل أشخاص من جماعة معيّنة من الإقليم لإيجاد تجانس عرقي، في حين عدّه آخرون طرد غير المرغوب فيهم من السكان من الإقليم لأسباب تتعلق بالتمييز القائم على أساس عرقي أو ديني، أو لاعتبارات سياسية أو استراتيجية أو أيديولوجية(6). وقد أدّت الأمم المتحدة دورًا رائدًا في تعريف التطهير العرقي وتكييف ممارساته، وتضمّنت التقارير الدورية التي أعدّها تاديوش مازوفيتسكي (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن يوغوسلافيا السابقة بين عامي 1992 و1994) تعريفًا واضحًا للتطهير العرقي وأنماطه وممارساته؛ إذ وصفه بأنه عبارة عن "إزالة مجموعة عرقية مسيطرة على إقليم محدد لمجموعات عرقية أخرى، أي إزالة السكان المدنيين لأسباب عرقية، بهدف إرغامهم على ترك الإقليم الذي يعيشون فيه"(7). كما حدد مازوفيتسكي أفعال التطهير العرقي وممارساته، التي حدثت في مناطق مختلفة في يوغوسلافيا السابقة، بإزالة السلطة المنتخبة بالقوة واستبدال سكان الإقليم الذي يجري تطهيره بأبناء عرق آخر، والفصل من العمل والمناصب المهمة ووضع قيود على توزيع المعونات الإنسانية واستحداث تشريعات

(5) Drazen Petrovic, "Ethnic Cleansing: An Attempt to Methodology," *European Journal of International Law*, vol. 5, no. 3 (January 1994), accessed on 1/10/2019, at: https://bit.ly/2k5RtM4

(6) Andrew Bell-Fialkoff, "A Brief History of Ethnic Cleansing," *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), p. 110.

(7) Tadeusz Mazowiecki, "Fifth Periodic Report on the Situation of Human Rights in the Territory of the Former Yugoslavia Submitted by Mr. Tadeusz Mazowiecki, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, Pursuant to Paragraph 32 of Commission Resolution 1993/7 of 23 February 1993," Commission on Human Rights, Fiftieth Session, Item 12 of the Provisional Agenda, Sense Agency, 17/11/1993, accessed on 1/10/2019, at: https://bit.ly/2nm9Guu

قمعية تنطوي على تمييز واضطهاد وإجبار الأشخاص الراغبين في مغادرة الإقليم على اصطحاب عائلاتهم ومنع النساء من عرقٍ محدد من الولادة في المستشفيات[8].

صنّف مازوفيتسكي أيضًا استخدام القوة العسكرية ضمن أدوات التطهير العرقي الأشدّ عنفًا ووحشية، بوصفها تنطوي على أفعال تتمثل باستهداف القادة السياسيين ورجال الدين والعلماء والمفكرين ورجال الأعمال، ومن ثمّ تعريضهم للتعذيب وقتلهم على نحو متعمد، ومحاصرة المدن والقرى واستهداف الأماكن السكنية والبنية التحتية بالقصف وتهديم المساجد، والهجوم المتعمد لمنع وصول المساعدات الإنسانية والاقتصاص من المدنيين والأعيان المدنية. وشدّد مازوفيتسكي في تقاريره كلها على أنّ إشاعة الرعب بين السكان المدنيين مورست في يوغوسلافيا السابقة على نطاق واسع في سياق سياسة التطهير العرقي؛ إذ كانت المجموعات المسلّحة تستهدف المدنيين من خلال القصف العشوائي، وإطلاق النار عليهم، وتفجير منازلهم، وحرقها، والتهجير الجماعي للسكان، وإشاعة الرعب والخوف بين السكان المدنيين، والاعتقال التعسفي، وإساءة معاملة المحتجزين، والقيام بأعمال النهب المنظم[9]. كما أكد مازوفيتسكي أيضًا دور الإجراءات الإدارية في التطهير العرقي، المتمثلة في إزالة السلطة المنتخبة بالقوة واستحداث تشريعات تُجيز التمييز وأعمال القمع والاضطهاد والفصل من العمل ومن المناصب المهمة، وفرض قيود على توزيع المعونات الإنسانية على السكان، وإجبار الأشخاص الراغبين في مغادرة الإقليم على اصطحاب عائلاتهم، وتوطين أبناء عرق آخر مكان السكان المهجرين[10].

(8) Security Council, "Letter Dated 24 May 1994 from the Secretary-General to the President of the Security Council," International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (May 1994), pp. 33-37, accessed on 28/9/2019, at: http://bit.ly/2IRZNft

(9) Ibid.

(10) Tadeusz Mazowiecki, "Report on the Situation of Human Rights in the Territory of the Former Yugoslavia Submitted by Tadeusz Mazowiecki, Special Rapporteur of the Comission on Human Rights, Pursuant to Paragraph 15 of Comission Resolution 1992/S-1/1 of 14 August 1992," United Nation Digital Library, 27/10/1992, p. 7, accessed on 1/10/2019, at: http://bit.ly/2MVVx1f; Petrovic.

يجادل بعض الحقوقيين بأنّ التطهير العرقي غير معرّف في القانون الدولي تعريفًا واضحًا حتى الوقت الحالي. ويبدو أنّ السبب في ذلك يكمن، عند بعض المهتمين، في الخلط بين مفاهيم التطهير العرقي والهجرة القسرية والإبادة[11]. غير أنّ ممارسات التطهير العرقي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتهجير القسري للسكان، إضافةً إلى تنوّع أدوات التطهير العرقي وتعدّدها؛ إذ يمكنها أن تقتصر على الإجراءات الإدارية في حق سكان الإقليم المفترض تهجيرهم، أو أن تتطوّر إلى درجة استخدام القوة العسكرية والقمع والاضطهاد، أو أن ترتقي إلى مستوى جريمة الإبادة، بهدف حمل السكان على الهجرة القسرية، ومن ثمّ تطهير إقليم معيّن لإيجاد تجانس عرقي يقتصر على عرق محدد.

تضمن معظم قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تكييفًا لأعمال التطهير العرقي وممارساته، وقد حسمت الجدل في هذا الشأن في قضية الجنرال الصربي راتكو ملاديتش، القائد السابق في جيش صرب البوسنة، المعروف باسم "جزار البوسنة"؛ إذ دانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في حق المسلمين والكروات البوسنيين، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة لدوره في المذابح وعمليات التطهير العرقي التي ارتُكبت خلال حرب البوسنة[12]. وتناولت هيئة المحكمة مسألة التطهير العرقي في معظم قراراتها، بصفتها أحد الأهداف الرئيسة لحرب البوسنة والهرسك؛ إذ تعمّد صرب البوسنة تطهير الإقليم من المسلمين والكروات لإيجاد تجانس عرقي مقتصرٍ على الصرب[13]. وفي قضية دوسكو تاديتش[14]، وجدت هيئة المحكمة أنّ هدفَ صربيا، ولا سيما الجيش الوطني اليوغوسلافي والحزب الديمقراطي الاشتراكي، كان إنشاء امتداد في كرواتيا والبوسنة والهرسك يُهيمن عليه

(11) محمد عادل محمد سعيد، **التطهير العرقي: دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص 21.

(12) United Nations, "Trial Judgement Summary for Ratko Mladić," International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, 22/11/2017, accessed on 17/10/2019, at: https://bit.ly/2mS3Pfv

(13) United Nations, "Prosecutor V. Naser Orić, Trial Chamber, Judgement," International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, 30/6/2006, case no. IT-03-68-T, para. 82, accessed on 17/10/2019, at: https://bit.ly/2OmWu3x

(14) أحد مرتكبي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حق المسلمين والكروات.

الصرب. ولتحقيق هذا الهدف، أقدمت القوات الصربية على تطهير الإقليم من المسلمين والكروات الذين كانوا يشكلون أكثرية السكان[15].

في ضوء ما تقدم، يُستدل أنّ هنالك توافقًا بشأن أنّ التطهير العرقي يستهدف إيجاد تجانس عرقي في إقليم متعدد الأعراق، باستخدام أساليب إدارية وعسكرية وترهيبية وإعلامية لطرد أتباع المجموعات العرقية غير المرغوب فيهم، وجعل عودتهم مستحيلة، بهدف إيجاد تجانس عرقي على صعيد الإقليم يقتصر على عرق محدد.

2. فلسطين والجولان

يترافق الاستعمار الاستيطاني مع حدوث جرائم خطرة، يرتكبها المُستعمِر في حق السكان الأصليين؛ مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة، والتطهير العرقي، والتهجير القسري، وغير ذلك. وفي ضوء تعريف التطهير العرقي وممارساته، يتعيّن القول إنّ الشعب الفلسطيني وقع ضحية سياسة تطهير عرقي ممنهجة، رسمها القادة الصهيونيون، ونفّذتها الميليشيات الصهيونية على نطاق واسع في عامي 1948 و1949.

لم يُخْفِ القادة المؤسسون للحركة الصهيونية مخططهم بشأن تطهير فلسطين من سكانها العرب، بل جاهروا به على الملأ في الكثير من المناسبات، بهدف الاستحواذ على أوسع مساحة ممكنة من فلسطين، وعليها أقل عدد ممكن من العرب. ووجّه دافيد بن غوريون، الذي أصبح أول رئيس وزراء لإسرائيل، كتابًا إلى رئيس مؤتمر الوكالة اليهودية الذي عُقد في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر 1936، جاء فيه: "إذا كان مسموحًا نقل عربي من الجليل إلى يهودا، لماذا لا يمكن نقل عربي من الخليل إلى شرق الأردن، وهي الأقرب؟ إنها أراضٍ شاسعة هناك وعندنا اكتظاظ هنا [...] لو قبلت لجنة بيل وحكومة لندنً، لأزلنا مشكلة الأرض من جدول الأعمال"[16]. ويذكر المؤرخ إيلان بابيه

---

(15) United Nations, "Prosecutor V. Duško Tadić, Trial Chamber, Opinion and Judgment," International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, 7/5/1997, case no. IT-94-1-T, para. 84 ('Tadić'), accessed on 17/10/2019, at: https://bit.ly/2nNKcGc

(16) يُنظر: "تصريحات الزعماء الصهاينة الكبار حول ترحيل وطرد الفلسطينيين"، منظمة التحرير =

في كتاب **التطهير العرقي في فلسطين** أنّ القوات الصهيونية التي كانت توجد في ميادين القتال في وقت الإعلان عن إقامة الدولة اليهودية، مساء 14 أيار/ مايو 1948، كانت تُردّد الكلمة العبرية "طيهور"، أي تطهير باللغة العربية، من أجل تحريض الجنود المشاركين في القتال على تطهير المدن والقرى التي كانوا يحتلونها من سكانها العرب(17).

كانت حصيلة سياسة التطهير في فلسطين مروعة؛ إذ هُجّر خلال ستة شهور نحو 800000 فلسطيني، وتدمير 531 قرية فلسطينية(18). واستهدفت القوات الصهيونية قضاء القدس على نحو خاص؛ إذ تعرّض الشطر الغربي من مدينة القدس، والقرى الفلسطينية التي كانت تُحيط به، لعملية تطهير عرقي ممنهجة وواسعة أفضت إلى تهجير 38 قرية من أصل 40 قرية تمّ الاستيلاء عليها إبّان حرب 1948. وبلغ عدد المهجّرين الفلسطينيين آنذاك نحو 73000 شخص، يُضاف إليهم سكان الأحياء العربية داخل المدينة التي احتُلّت وطُهّرت من سكانها العرب، وجرى الاستيلاء على منازلهم وسُلِبَت ممتلكاتُهم(19). وبحسب كثير من المؤرخين، كانت هذه الأحياء آنذاك مزدهرة، وكانت تُعدّ الأكثر ثراءً على صعيد الشرق الأوسط(20).

لم تقتصر ممارسات التطهير العرقي على فلسطين في عام 1948، بل شملت الجولان السوري أيضًا؛ إذ جرى تطهيره على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي من معظم مواطنيه السوريين إبّان عدوان حزيران/ يونيو 1967. وكانت مسألة السيطرة على الجولان في صلب اهتمامات قادة الحركة الصهيونية منذ تأسيسها؛ إذ طالبوا بجعل الجولان ضمن حدود الدولة العبرية

= الفلسطينية – دائرة شؤون المفاوضات، 16/ 3/ 2011، شوهد في 17/ 8/ 2019، في:
https://bit.ly/2lrRrmb

(17) بابيه، ص 143.

(18) المرجع نفسه، ص 3.

(19) Salim Tamari, "The City and its Rural Hinterlan," in: Salim Tamari (ed.), *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War* (Beirut/Ramallah: Institute for Palestine Studies; Bethlehem: Badil Resource Centre, 1999), pp. 75-86.

(20) Nathan Krystall, "The Fall of the New City 1947-1950," in: Tamari (ed.), p. 93.

المستقبلية، وسعى حاييم وايزمن - أشهر الزعماء الصهيونيين وأول رئيس لإسرائيل - لدى حكومة بريطانيا عندما كانت تتفاوض مع حكومة فرنسا، في الفترة 1918-1920، بشأن الانتداب على بلاد الشام، لإدراج منطقتي حوران والجولان الواقعتين شمال فلسطين ضمن حدود دولة اليهود المستقبلية. ووجّهت المنظمة الصهيونية، في شباط/ فبراير 1919، كتابًا إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام الذي عُقد في باريس، طالبت فيه بسلخ الجولان وحوران وجبل الشيخ عن سورية، على اعتبار أنّ هذه المناطق هي حيوية لدولة اليهود المستقبلية، لخصوبة أرضها وغناها بمصادر المياه[21]. ولم تُفلح هذه الجهود كلها؛ إذ توافقت فرنسا وبريطانيا في النهاية على الإبقاء على الجولان ضمن سورية التي أُخضِعت للانتداب الفرنسي.

احتلت إسرائيل الجولان إبان عدوان حزيران/ يونيو 1967، وسيطرت على 1230 كيلومترًا مربّعًا من أراضيه. وتمكّنت قوات الاحتلال خلال العمليات الحربية وبعدها من تطهيره من معظم سكانه السوريين، فهجّرت نحو 131000 شخص من المناطق التي احتلتها[22]، وأصدرت أوامر عسكرية، أعلنت بموجبها عن إغلاق القرى المهجرة، وحظرت على سكانها العودة إليها أو المكوث فيها[23]. وأقدمت سلطات الاحتلال أيضًا، في مراحل لاحقة، على تدمير ما يزيد على 340 قرية ومزرعة، وشيّدت على أنقاضها 34 مستوطنة غير شرعية، يقيم فيها اليوم نحو 27000 مستوطن[24]. يُشار إلى أنه بقي في الجولان المحتل خمس قرى سورية، تقع على سفوح جبل الشيخ في أقصى

---

(21) آفي غولان، "دور قيادة المجتمع في شراء الأراضي والاستيطان في الجولان وحوران 1918-1949"، أطروحة أُعدّت لنيل شهادة الدكتوراه، قسم دراسات أرض إسرائيل، جامعة بار إيلان، تل أبيب، 2001. (بالعبرية)

(22) نزيه بريك، "الجولان السوري المحتل: خريطة القرى والمزارع السورية التي دمّرتها إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية المبنيّة على أنقاضها"، المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، مجدل شمس (2017)، شوهد في 29/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2MMWGGB

(23) الأمر العسكري (رقم 1) "بشأن مساحات مغلقة"، الصادر في 14/ 6/ 1967؛ الأمر العسكري (رقم 39) بشأن إغلاق "القرى المتروكة"، الصادر في 27/ 8/ 1967؛ الأمر العسكري (رقم 57) بشأن "منع التسلل"، الصادر في 17/ 9/ 1967.

(24) بريك.

شمال الجولان، يسكنها نحو 27000 مواطن سوري[25]. وتدلّ المعطيات المتوافرة على أنّ عدد السوريين الذين هُجروا من الجولان في عام 1967 يفوق 400000 شخص[26].

3. القدس: غالبية يهودية وأقلية فلسطينية

احتُلّت بلدة القدس القديمة في 7 حزيران/ يونيو 1967، ودخلها موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، في الساعة الثانية بعد الظهر، يُرافقه رئيس الأركان يتسحاق رابين، وقائد المنطقة الوسطى عوزي نركيس[27]، وقد صرّح قائلًا: "لقد حررت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي القدس المقسمة، وأعدنا توحيد هذه المدينة، عاصمة إسرائيل، وعدنا إلى أقدس الأماكن، ولن نرحل عنها مرة أخرى أبدًا"[28].

قدّمت نائبة مدير قسم أوروبا الغربية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ياعيل فيرد، في 9 حزيران/ يونيو 1967 جملة توصيات إلى الحكومة، تضمّنت توحيد المدينة، وتسلّم بلدية القدس اليهودية مهمة تقديم الخدمات إلى السكان، وعزل القدس عن باقي أرجاء الضفة الغربية، وهدم المنازل التي شُيّدت حول سور البلدة القديمة وفي حي المغاربة وفي مُحاذاة حائط المبكى[29]. ونُفّذت توصياتها هذه خلال الشهور اللاحقة؛ إذ أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على تطهير عدد من أحياء البلدة القديمة في القدس الشرقية من سكانها الفلسطينيين بموجب أوامر أصدرتها الحكومة، وهُجّر سكان حارة

(25) "طرد سكان الجولان وتدمير القرى"، موقع نكبة، شوهد في 20/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2oxBRXv (بالعبرية)؛ شاي غولان، "ماذا جرى لـ 130000 من المدنيين السوريين الذين كانوا يقيمون في الجولان في يونيو 1967؟"، **هآرتس**، 29/ 7/ 2010، شوهد في 27/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2mfchWr (بالعبرية)

(26) "Syria: Forty Years on, People Displaced from the Golan Remain in Waiting," Internal Displacement Monitoring Center, 31/10/2007, accessed on 1/10/2019, at: http://bit.ly/31Rs9x7

(27) أمنو رامون، **مقيمون وليسوا مواطنين: إسرائيل وعرب القدس الشرقية 1967-2017** (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2017)، ص 20-21، شوهد في 29/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2TJvhbP (بالعبرية)

(28) المرجع نفسه، ص 22.

(29) المرجع نفسه، ص 26.

الشرف المكوّنة من أحياء عدة، وضمنها حي المغاربة، إلى مخيم شعفاط، ودُمرت منازلهم، وشُيدت على أنقاضها أحياء جديدة مُخصّصة للمستوطنين اليهود. وأُزيل حي المغاربة كلّه، وهُدّم 135 منزلًا من منازل 650 فلسطينيًا، إضافةً إلى مسجدين، أحدهما تابع لوقف عائلة الحسيني، والآخر لوقف عائلة أبو مدين[30]. كما أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية، خلال اجتياحها منطقة اللطرون الواقعة غرب القدس، على تهجير سكان قرى اللطرون الثلاث (عمواس، ويالو، وبيت نوبا)، وهدمتها كليًا في الفترة 26 و29 حزيران/ يونيو 1967، لمنع أهلها من العودة إليها. ويعيش معظم سكان هذه القرى في عمّان، إضافةً إلى بعض الذين يقيمون في مدينتي رام الله والقدس[31].

كما فرضت حكومة الاحتلال القوانين الإسرائيلية على القدس الشرقية بعد احتلالها بأسبوعين، وضمّتها بحكم الأمر الواقع (الضم الفعلي)؛ إذ أقرّت الحكومة والكنيست الإسرائيليان في جلستين متتاليتين في 27 حزيران/ يونيو 1967 ثلاثة قوانين: مرسوم تعديل أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 1967، وقانون تعديل قانون البلديات (رقم 6) لسنة 1967، وقانون المحافظة على الأماكن المقدّسة لسنة 1967[32]. ومنح مرسوم تعديل أنظمة السلطة والقضاء الحكومة صلاحية مدّ الولاية القضائية والإدارية لدولة الاحتلال على أي منطقة تعتبرها ضمن "أرض إسرائيل"؛ ما أوجد الأساس "القانوني" لفرض قوانين المحتل على القدس الشرقية[33]. وصرّح وزير العدل الإسرائيلي آنذاك

(30) موسى القدسي الدويك، **القدس والقانون الدولي: دراسة للمركز القانوني للمدينة وللانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فيها** (القدس: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2002)، ص 13. ويُنظر أيضًا: **التطهير العرقي: سياسة إسرائيلية، حارة المغاربة - دراسة حالة**، إعداد دائرة الخرائط ونظم المعلومات، جمعية الدراسات الفلسطينية (القدس: جمعية الدراسات الفلسطينية، 2008)، ص 22-23.

(31) "ذاكرات عمواس، يالو وبيت نوبا"، عمر الغباري (محرر ومترجم)، جمعية ذاكرات (حزيران/ يونيو 2007)، شوهد في 29/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2nTJeYQ

(32) رامون، ص 57-63؛ أسامة حلبي، **حدود المكان ووجود الإنسان - البعدان الجغرافي والديمغرافي في سياسة إسرائيل إزاء "شرقي القدس" في الفترة 1967-2000: مراجعة وتحليل موجزان** (القدس: مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، 2001)؛ أسامة حلبي، **القانون والقضاء الإسرائيليان أداتان لتحقيق أهداف سياسية** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2006).

(33) رامون، ص 8.

في كلمته أمام الكنيست بأنّ الجيش الإسرائيلي حرّر من نير "الغرباء" أجزاء كثيرة، وأنه يجب اتخاذ الإجراءات المطلوبة لإخضاعها للسيادة الإسرائيلية(34). وأصدرت الحكومة في اليوم التالي (28 حزيران/ يونيو 1967) مرسومًا موقّعًا من سكرتير الحكومة، نصّ على توسيع حدود بلدية القدس، وضمّ نحو 70 كيلومترًا مربّعًا إليها، لتُصبح خاضعة لسلطة بلدية القدس. وشمل المرسوم الكثير من الأحياء والقرى والبلدات الواقعة في القدس الشرقية، مثل البلدة القديمة وصور باهر والشيخ جراح ومطار قلنديا وجبل المكبر وشعفاط ووادي الجوز والعيساوية وبيت حنينا(35).

استهدف الضم الفعلي للقدس الشرقية وفرض القوانين الإسرائيلية تغيير الطابع العربي للمدينة وتهويدها، وإيجاد واقع ديموغرافي يميل إلى مصلحة السكان اليهود؛ من خلال الاستيلاء على الأرض، وبناء المستوطنات، وعزل المدينة عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، والتضييق على المقدسيين في قضايا البناء الذي بات شبه مستحيل، وهدم المنازل، والحدّ من حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل واختيار مكان إقامتهم، بما في ذلك داخل القدس المحتلة، وإنشاء جدار الضم والتوسع الذي عزل القدس عن محيطها الفلسطيني عزلًا كاملًا(36).

في 30 تموز/ يوليو 1980، صدّق الكنيست الإسرائيلي على القانون الأساسي "القدس عاصمة إسرائيل"، وذلك تحت شعار "إعادة توحيد المدينة". ونصّ القانون على أنّ "القدس الكاملة والموحَّدة هي عاصمة إسرائيل"، وعلى تقوية المؤسسات الرسمية كلها للدولة في المدينة؛ إذ تكون مقرات رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا فيها، واستحداث منحة حكومية سنوية لتطوير المدينة(37).

---

(34) Meron Benvenisti, *Jerusalem: The Torn City* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976), p. 10.

(35) رامون، ص 61-62.

(36) بشارة.

(37) "قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل"، موقع نيفو، شوهد في 28/8/2019، في: https://bit.ly/2n41q1X (بالعبرية)

على الرغم من هذه الإجراءات التعسفية والمنافية للقانون الدولي وحقوق الإنسان كلها، فإنّ عدد الفلسطينيين بقي في ازدياد مستمر. وعبّر الخبراء عن قلقهم من استمرار تلاشي الغالبية اليهودية في القدس وازدياد وتيرة نموّ السكان العرب مقارنةً باليهود، وذلك لمناسبة "يوم القدس" في عام 2007، الذي صادف مرور أربعين عامًا على احتلال القدس الشرقية وضمّها "إعادة توحيد مدينة القدس" وفق المفهوم الصهيوني. وبلغ عدد سكان القدس بشطريها الشرقي والغربي في عام 2006 نحو 733000 شخص، منهم 481000 من اليهود (66 في المئة)، و252000 من العرب (34 في المئة)[38]. كما أكدوا أنّ الهوّة بين العرب واليهود في القدس ستشهد انحسارًا واضحًا خلال الأعوام المقبلة، ومن المفترض أن يُصبح عدد سكان القدس بحلول عام 2020 نحو 958000 شخص، منهم 61 في المئة من اليهود، في مقابل 39 في المئة من العرب[39]. وتحققت صحة هذه التنبؤات؛ إذ وصل عدد الفلسطينيين في القدس في نهاية عام 2015 طبقًا لدائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية إلى 866000 شخص، منهم 323000 فلسطيني، أي ما يعادل 37.4 في المئة من إجمالي السكان[40]، وارتفع عدد السكان في عام 2017 إلى نحو 902000 شخص، منهم 560000 يهودي (62 في المئة)، من ضمنهم 216000 مستوطن، و342000 عربي (38 في المئة)، يمثلون 10 في المئة من سكان إسرائيل[41]. واستنادًا إلى المصادر الإسرائيلية، فإنّ الواقع السكاني السائد اليوم في مدينة القدس مشابه لما كان عليه في عام 1945؛ إذ كان عدد سكان المدينة في ذلك الوقت نحو 144000 شخص؛ 99000 من اليهود، و55000 من العرب[42].

---

(38) **أربعون عامًا في القدس 1967-2007**، أورا أحميئير ويعقوب بار-سيمان-طوف (محرران) (القدس: مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، 2008)، ص 20، شوهد في 29/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2nUmCYd (بالعبرية)

(39) المرجع نفسه، ص 20؛ رامون، ص 20.

(40) رامون، ص 295.

(41) ميخال كورَح ومايا حوشن، **حول بياناتك يا أورشليم: الوضع الحالي والاتجاهات المتغيرة 2019** (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2019)، ص 16-19، شوهد في 1/ 10/ 2019، في: https://bit.ly/2KyB3eS (بالعبرية)

(42) المرجع نفسه، ص 16-17.

ثانيًا: سياسة هدم المنازل باعتبارها أداةً للتطهير العرقي

نفّذت بلدية القدس الإسرائيلية في 22 تموز/يوليو 2019 عملية هدم واسعة لمنازل تابعة للفلسطينيين في حي وادي الحمص، في صور باهر، جنوب القدس الشرقية؛ إذ اقتحمت المئات من أفراد القوات الخاصة وحرس الحدود التابعين لسلطة الاحتلال الإسرائيلي الحيَّ تحت جنح الظلام، ترافقهم عشرات الآليات والجرافات، ودمّروا أحد عشر مبنى محاذيًا لجدار الضم والتوسع (جدار الفصل العنصري)، يضم 72 شقة سكنية؛ ما أسفر عن تشريد 25 شخصًا، أكثر من نصفهم من الأطفال، وحرمان ما يزيد على 70 أسرة من السكن في منازلهم التي كانت قيد الإنشاء[43].

غالبًا ما ترفض بلدية القدس التصديق على طلبات ترخيص البناء للفلسطينيين، متذرعةً بعدم حيازتهم مستندات تثبت ملكيّتهم الأرض. وترفض البلدية في معظم الحالات طلب الترخيص، بعد إجراءات طويلة ومعقدة وباهظة التكاليف، بدعوى أنّ المنطقة التي سيتمّ البناء عليها غير مخصصة للبناء (منطقة خضراء)؛ ما يضطر كثير من الفلسطينيين إلى بناء المساكن من غير ترخيص، ويجعلها مهددة دائمًا بالهدم في أي لحظة.

سنعرض في هذا المحور قيود البناء المفروضة على الفلسطينيين من سلطة الاحتلال وبلدية القدس، وسياسة هدم المنازل بدعوى البناء من غير ترخيص.

1. تقييد البناء للفلسطينيين

تنتهج سلطة الاحتلال منذ عام 1967 سياسة تخطيط قائمة على محاصرة الأحياء الفلسطينية في القدس وخنقها، وتفرض قيودًا صارمة على الفلسطينيين

---

(43) "وادي الحمص بالقدس في مواجهة التطهير العرقي الإسرائيلي، انتهاكات حقوق الإنسان في مدينة القدس خلال شهر يوليو"، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (تموز/يوليو 2019)، شوهد في 10/ 8/ 2019، في: bit.ly/2MW9Ym7؛ "'الحق' ترسل نداءً عاجلًا إلى الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة وتدعو إلى الوقف الفوري لعمليات الهدم في وادي الحمص"، مؤسسة الحق، 22/ 7/ 2019، شوهد في 26/ 07/ 2019، في: http://bit.ly/2BjYXE0؛ "بيان صادر عن مسؤولي الأمم المتحدة حول عمليات الهدم في صور باهر"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 22/ 7/ 2019، شوهد في 1/ 10/ 2019، في: https://bit.ly/2mHkXFd

في ما يخص البناء والتطوير، بينما تستولي على أراضيهم وتُشيّد المستوطنات داخل المدينة وحولها؛ إذ استولت سلطة الاحتلال على 38 في المئة من أراضي القدس الشرقية منذ عام 1967، وشيّدت عليها أحد عشر حيًّا استيطانيًّا. وتقتصر المساحات المخصصة للبناء بالنسبة إلى العرب في القدس اليوم على 8.5 في المئة من مساحة المدينة كلها، ونسبة البناء المُتاحة عليها محدودة جدًّا[44].

نتيجةً لهذه السياسات، يُلاحظ خلال الأعوام الأخيرة أنّ هنالك ارتفاعًا ملحوظًا في وتيرة هدم المنازل في الضفة الغربية، وضمنها القدس الشرقية، وداخل الخط الأخضر، بسبب البناء من دون ترخيص. وهنا من الضرورة التأكيد أنّ ما يدفع الفلسطينيين إلى البناء من دون ترخيص هو سياسات التخطيط القائمة على التمييز المجحف بحقهم وتجاهل حاجاتهم في السكن؛ إذ يجري التصديق على مخططات البناء في القدس بناءً على اعتبارات سياسية بحتة للحفاظ على ميزان ديموغرافي لمصلحة اليهود[45].

تسبّب التخطيط القائم على التمييز ضد الفلسطينيين في القدس في ضائقة سكنية خانقة في الأحياء العربية؛ ما أجبر كثير من الفلسطينيين على الهجرة إلى خارج حدود المدينة الخاضعة لسلطة بلدية القدس. وغالبًا ما ترفض سلطات التخطيط الإسرائيلية تخصيص مساحات كافية لأغراض البناء والتطوير لمصلحة الفلسطينيين، بينما تحرص على توسيع الاستيطان وتطويره إلى أقصى الحدود؛ إذ تراوح نسب البناء للفلسطينيين بين 25 و75 في المئة، في مقابل 75 و120 في المئة في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية[46]. وتُطبّق سلطات التخطيط التابعة لبلدية القدس هذه السياسات التمييزية استنادًا إلى قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لعام 1965 المفروض على القدس بحكم الضم، الذي يُستَخدَم على نحو تعسفي لتبرير القيود المفروضة على البناء في الأحياء العربية.

---

(44) **الكل مخطط: حول سياسة فشل التخطيط في الأحياء الفلسطينية في القدس** (القدس: عير عميم؛ بمكوم، 2017)، ص 16، شوهد في 28/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2mErccu (بالعبرية)

(45) المرجع نفسه، ص 7.

(46) **القدس الشرقية: تسخير السياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس**، إعداد هناء حمدان وحنين نعامنة وسهاد بشارة (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2009)، ص 5.

تستهدف سياسة توسيع المستوطنات داخل المدينة وحولها محاصرة الأحياء العربية وخنقها وقطع التواصل في ما بينها، بما يحول دون توسّعها وتطوّرها. وتمنع التلة الفرنسية التواصل بين الشيخ جراح ووادي الجوز والعيساوية وشعفاط، في حين تفصل مستوطنتا "جبعات همطوس"[47] و"هار حوماه". وتؤكد المعطيات الرسمية الإسرائيلية أنّ عدد المستوطنات التي شُيّدت في الضفة الغربية بلغ 250 مستوطنة إلى غاية عام 2017، من ضمنها 11 حيًّا استيطانيًّا داخل حدود القدس الشرقية، إضافةً إلى عدد من الجيوب الاستيطانية التي أُقيمت داخل المدينة بتشجيع ودعم من الحكومة وبلدية القدس. وبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى غاية عام 2017 نحو 623000 مستوطن إسرائيلي، من ضمنهم نحو 210000 مستوطن في القدس الشرقية[48].

في نهاية عام 2018، كان في القدس 227700 وحدة سكنية، منها 170500 في الأحياء اليهودية (75 في المئة)، و57200 (25 في المئة) وحدة في الأحياء العربية. ويفوق عدد الوحدات السكنية في الأحياء اليهودية نسبة اليهود الذين بلغت نسبتهم في نهاية عام 2017 نحو 62 في المئة من السكان، في حين أنّ الوحدات السكنية في الأحياء العربية هي أقل من نسبة السكان العرب التي بلغت في نهاية عام 2017 نحو 38 في المئة. وهنالك من يعزو ذلك إلى أنّ أفراد الأسرة لدى الفلسطينيين هي 5.2 أشخاص، في حين أنّ معدّلها يبلغ عند اليهود 3.4 أشخاص[49]. لكن السبب الأساسي في ذلك يعود إلى تقييد البناء لدى الفلسطينيين من سلطات التخطيط وبلدية القدس.

---

(47) تقع "جبعات همطوس" على تلة ارتفاعها 813 مترًا فوق سطح البحر، وتبلغ مساحتها حوالى 1000 دونم، وهي تفصل بين بيت صفافا وصور باهر الواقعتين جنوبي القدس، وتحول دون توسعهما. وقد أقرت لجنة التخطيط والبناء التابعة للواء القدس عام 2014 مخططًا لبناء 2610 وحدة سكنية لإسكان عشرة آلاف مستوطن؛ إلا أنه تم تجميد المخطط بسبب ضغوطات بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ينظر في ذلك: "القدس: جبعات همطوس؛ حي استراتيجي قيد التجميد"، 20/ 1/ 2018، شوهد في 7/ 11/ 2019، في: https://bit.ly/36NLZwS (بالعبرية)

(48) "معطيات عن المستوطنات وسكانها"، بتسيلم، 1/ 1/ 2011، شوهد في 29/ 8/ 2019، في: http://bit.ly/2WmrOS1

(49) كورَح وحوشن، ص 88.

2. سياسة هدم منازل

أصدرت بلدية القدس بين عامي 1967 و2012 نحو 4300 رخصة بناء للفلسطينيين في القدس الشرقية، أي بمعدل 100 رخصة سنويًّا. في حين أحدثت الزيادة المتنامية للفلسطينيين في المدينة، التي فاقت خلال هذه الفترة نفسها أكثر من 200000 شخص، فجوة كبرى تُقدّر بـ 900-1100 وحدة سكنية بين البناء المسموح به قانونيًّا وعدد الوحدات السكنية المطلوبة لتغطية حاجات الفلسطينيين المتعاظمة؛ ما جعل البناء غير المرخص ظاهرة واسعة الانتشار، إلى درجة أن أحياء عدة شُيّدت من دون ترخيص[50].

يُعتبر حي وادي ياصول، في سلوان، شمال البلدة القديمة في القدس، بين جبل المُكبّر والثوري، أحد الأحياء التي شُيّدت من غير ترخيص؛ إذ أقيم في بداية عام 1990 على أراضٍ فلسطينية خاصة، ويقطنه اليوم نحو 700 فلسطيني. وصنّفته بلدية القدس وفق المخطط الهيكلي المحلي للقدس 2000 "منطقة خضراء"، نظرًا إلى قربه من البلدة القديمة، وأصدرت أوامر بهدمه[51].

تعزو سلطة الاحتلال سياسة هدم المنازل الفلسطينية إلى انعدام تراخيص بناء، أو لأسباب أمنية. وبلغ عدد المنازل المأهولة التي هُدمت خلال الفترة 2004-2019 بأوامر من بلدية القدس ووزارة الداخلية 915 منزلًا؛ ما تسبّب في تشرّد 3000 شخص، إضافة إلى 1621 طفلًا. وتشير المعطيات الرسمية الإسرائيلية إلى أنه، خلال الفترة 1999-2013، هُدم 988 منزلًا، كلّيًّا أو جزئيًّا، منها 174 منزلًا هُدّم بأوامر من وزارة الداخلية، و814 منزلًا بأوامر من بلدية القدس[52].

تدلُّ البيانات الرسمية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في القدس على أنّ عدد المباني التي هُدمت خلال الفترة 2009-2019 بلغ نحو

(50) "وادي ياصول: تجمُّع سكانه معرضون لخطر التهجير الجماعي"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (20 حزيران/ يونيو 2019)، شوهد في 25/ 8/ 2019، في: http://bit.ly/35GyQFg

(51) المرجع نفسه.

(52) "معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في شرقي القدس"، بتسيلم، 24/ 10/ 2019، شوهد في 29/ 8/ 2019، في: http://bit.ly/2NkBhFs

1189 مبنى؛ ما أدّى إلى تضرر ما يزيد على 6000 فلسطيني، ونزوح 2100 شخص. ويلاحظ أنّ هناك تزايدًا واضحًا في عمليات الهدم بين عامي 2016 و2019؛ إذ هُدم 190 مبنى في عام 2016، و142 مبنى في عام 2017، و178 مبنى في عام 2018، و111 مبنى حتى نيسان/ أبريل 2019[53]. وسجلت عمليات الهدم أرقامًا قياسية خلال هذه الفترة؛ إذ هُدِم في نيسان/ أبريل 2019 وحده 60 مبنى بسبب عدم الحصول على ترخيص، وهو أعلى عدد يُسجّل على الإطلاق خلال شهر واحد[54]. وفي ضوء هذه التطوّرات، يعزو الكثير من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية تمادي سلطة الاحتلال في تدمير منازل وممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى التغيير الحاصل في سياسات إدارة الرئيس دونالد ترامب، واعترافها بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، إضافةً إلى الصمت الدولي الذي يصل إلى حدّ التواطؤ[55].

تلجأ قوات الاحتلال الإسرائيلي في بعض الحالات إلى هدم المنازل في القدس بدعوى "متطلّبات الأمن"، وذلك بموجب المادة 119 (الفقرة 1) من نظام الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، التي تُخوّل أيّ قائد عسكري صلاحية مصادرة المباني وهدمها إنْ ثارت لديه شبهات بأنّ عيارًا ناريًّا أُطلق منه، أو أُلقيت منه قنبلة أو قذيفة "بصورة غير قانونية"، أو أنّ مالكه أو أحد القاطنين فيه ارتكب "جرمًا" ضد قوات الاحتلال أو ضد إسرائيليين، أو قام بمساعدة منفّذ الهجوم أو التستر عليه[56]. ويُعتبر هدم المنازل في هذه الحالة أحد أشكال

---

(53) "عمليات الهدم، بما فيها الهدم الذاتي، تسجّل أرقامًا قياسية في القدس الشرقية خلال شهر نيسان/ أبريل 2019" مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 14/ 5/ 2019، شوهد في 1/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2lW5L6P

(54) "Data on Demolition and Displacement in Wase Bank," OCHA, accessed on 1/10/2019, at: http://bit.ly/2JslkLZ

(55) "وادي الحمص بالقدس".

(56) "نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945"، مؤسسة قانون بلا حدود، شوهد في 28/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2oekI59؛ وجاء نص المادة 119 (1) من نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945 على النحو التالي: "يجوز لأي قائد عسكري أن يُصدر أمرًا يقضي فيه بأن تصادر لحكومة فلسطين أية دار أو بناية أو أرض إذا كان لديه ما يحمله على الاشتباه بأن عيارًا ناريًّا أُطلق منها بصورة غير قانونية، أو أن قنبلة أو قذيفة أو مادّة مُتفجرة أخرى أو مادة مُحرقة أُلقيت منها بصورة غير قانونية، أو أية دار أو بناية أو أرض واقعة في منطقة، أو مدينة، أو قرية، أو محلة، أو شارع، إذا اقتنع بأن سكان تلك المنطقة أو المدينة أو القرية أو المحلة أو ذلك =

العقوبة الجماعية الأشدّ تطرّفًا ووحشية التي تنتهجها سلطة الاحتلال ضد الفلسطينيين في القدس وسائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ إذ يُعاقَب ذوو المتهمين بارتكاب مخالفات أمنية، أو مالك المبنى (المؤجّر) الذي يقطن فيه الشخص المتهم بارتكاب المخالفة، بتهمة ارتكاب مخالفات لا يتحمّلون مسؤوليتها[57].

3. الجدار والاعتبارات الديموغرافية

يبلغ طول جدار الفصل العنصري داخل القدس وحولها 142 كيلومترًا[58]، وقد أقرّت حكومة الاحتلال مساره لعزل أكبر عدد من الأحياء العربية عن المدينة، وإدراج المستوطنات المنتشرة حولها داخل حدود المدينة[59]. وما من شكٍّ في أنّ تحديد مسار الجدار فرضته الاعتبارات الديموغرافية للإبقاء على غالبية يهودية في المدينة؛ إذ عُزِلت ثمانية أحياء فلسطينية كانت قد أُدرجت ضمن حدود المدينة في عام 1967، يبلغ عدد سكانها وفق المعطيات الرسمية الإسرائيلية بين 100000 و140000 فلسطيني[60]، بمن فيهم 80000 فلسطينيّ يحملون الإقامة الإسرائيلية الدائمة[61]. ويبدو أنّ سياسة التخطيط القائمة على التمييز المُجحف بحقّ الفلسطينيين في القدس، وأزمة السكن الخانقة من جرّاء القيود المفروضة على البناء في المدينة، تجبران هؤلاء على مواصلة العيش في الأحياء الواقعة خارج الجدار.

= الشارع أو بعضًا منهم قد ارتكبوا جرمًا أو حاولوا ارتكاب جرم ينطوي على العنف أو التخويف أو ارتكبوا أو حاولوا ارتكاب أي جرم من الجرائم التي تستوجب المحاكمة أمام محكمة عسكرية أو أعانوا أو ساعدوا على ارتكابه أو كانوا شركاء في ارتكابه بعد وقوعه، وإذا صودرت الدار أو البناية أو الأرض على الوجه المذكور أعلاه يجوز لأي قائد عسكري أن يهدم الدار أو البناية أو يتلف أي شيء مزروع أو نامٍ في الأرض".

(57) "هدم البيوت كوسيلة عقاب"، بتسيلم، 11/ 11/ 2017، شوهد في 29/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2nzxt9S

(58) "القدس الشرقية بالأرقام – أيار 2012"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 16/ 5/ 2012، شوهد في 28/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2mewagk

(59) نيتا أخيتوف، "15 عامًا لجدار الفصل"، **هآرتس**، 8/ 3/ 2018، شوهد في 31/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2nMwHGW (بالعبرية)

(60) رامون، ص 336.

(61) "الجدار الفاصل"، موقع عير عميم، شوهد في 31/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/1V0iSsq (بالعبرية)

يعيش سكان هذه الأحياء منذ بدء تشييد الجدار في عام 2001 حالة خوف حقيقي ودائم من إمكان إقدام السلطات على فصلها عن القدس؛ ما سيُفضي تلقائيًا إلى حرمانهم من الإقامة في المدينة، على الرغم من أنّ هذه الأحياء تُعتبر رسميًّا حتى الآن جزءًا من المدينة. وما يُعزّز مخاوف هؤلاء، التصريحات المتتالية لصنّاع القرار والمسؤولين الإسرائيليين بشأن مستقبل الأحياء العربية الخاضعة لسلطة بلدية القدس، والمنتشرة خارج الجدار؛ إذ نشر وزير شؤون القدس زئيف إلكين على حساب "فيسبوك" الخاص به في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أنه يعتزم إخراج حي كفر عقب ومخيم شعفاط من حدود بلدية القدس، بدعوى أنّ بلدية القدس تجد صعوبات كثيرة في تقديم الخدمات لهاتين المنطقتين اللتين يعيش فيهما بين 100000 و150000 فلسطينيّ، أكثر من ثلثهم يحمل هويات فلسطينية[62]. وفي حال حدوث هذا الأمر - ومن المرجح أنه سيحدث على المدى المتوسط - سنشهد حينها أوسع عملية تطهير عرقي لسكان القدس الفلسطينيين منذ عام 1948؛ إذ سيفقد ما يقارب 25 في المئة من سكان القدس العرب بموجب قرار رسمي إسرائيلي بين عشيّة وضحاها حقهم في الإقامة.

ثالثًا: تقييم سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية في ضوء الاعتبارات الديموغرافية والقانون الدولي

تبيّن في سياق دراستنا هذه، على نحو لا يدع مجالًا للشك، أنّ سياسة تقييد البناء التي تنتهجها حكومة الاحتلال وبلدية القدس تجعل البناء شبهَ مستحيلٍ في الأحياء العربية؛ ما يُفضي إلى إقدام معظم الفلسطينيين على بناء منازلهم من دون ترخيص من أجل الوفاء بحاجاتهم السكنية. وفي ما يلي قراءة مقتضبة لسياسة تقييد البناء وهدم المنازل التي تنتهجها سلطة الاحتلال في القدس بوصفها أنموذجًا للتطهير العرقي، وجريمة شديدة الخطورة وفقًا للقانون الدولي.

---

(62) "زئيف إلكين: خطته هي استبعاد حيين من دائرة القدس"، موقع الصافرة، شوهد في 31/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2nulZok (بالعبرية)

1. تطهير القدس من العرب بين الهاجس الرسمي والنتائج الفعلية

يحظى تطهير القدس من مواطنيها العرب باهتمام خاص لدى الحكومات الإسرائيلية. وما من شك في أنّ عزل القدس عن باقي أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنع الفلسطينيين من دخولها، ساهما إلى حدٍّ بعيد في تهويد المدينة؛ ومن ثمّ حرمان عشرات، وربما مئات الآلاف من الفلسطينيين، من حرية التنقل واختيار مكان إقامتهم، من جرّاء منعهم من الوصول إليها أو العيش فيها.

طُبّقت سياسة عزل القدس عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة منذ اليوم الأول للاحتلال. وعقدت الحكومة الإسرائيلية سلسلة اجتماعات خلال حزيران/يونيو 1967، فقد كانت مسألة ضمّ القدس الشرقية حاضرة بقوة في هذه الاجتماعات كلها، وخُصّص لها حيّز واسع من المناقشات؛ إذ أجمع أعضاء حكومة الاحتلال خلال الاجتماع الذي عقد في 6 حزيران/يونيو، وفي الاجتماعات كلها التي تلته، على ضرورة توحيد شطرَي القدس بضم الشطر الشرقي، وعزل المدينة بأكملها عن باقي أرجاء الأرض الفلسطينية التي احتُلت في عام 1967. وأثيرت خلال هذه الاجتماعات قضايا أساسية بشأن كيفية ضم القدس الشرقية ورسم حدود القدس "الموحَّدة" والفصل بين سكان القدس العرب وباقي الفلسطينيين في الضفة الغربية، وإدارة المدينة وتقديم الخدمات إلى سكان القدس الشرقية. وكان هناك توافقٌ على ضم المدينة عبر استحداث قانون يُنظّم عملية "إعادة توحيدها"[63].

تبيّن خلال جلسات الحكومة المتتالية أنّ الضمّ ينطوي على تعقيدات عدة، أبرزها كيفية ضمّ أوسع مساحة من القدس الشرقية، وعليها أقل عدد من السكان العرب، لإتاحة المجال لتشييد المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في المستقبل[64]. وفي حين كانت مسألة "توحيد القدس" هي المسألة الأشدّ إلحاحًا خلال الجلسات المكثفة التي عقدتها حكومة الاحتلال خلال حزيران/يونيو 1967، بادر ليفي أشكول، رئيس الحكومة آنذاك، إلى إثارة التبعات الديموغرافية المترتبة على احتلال إسرائيل الضفة الغربية، وضمنها القدس

(63) "محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية في 27 حزيران/يونيو 1967"، ص 52-54. (بالعبرية)
(64) رامون، ص 56.

الشرقية. وشدّد أشكول حينها على ضرورة التمييز بين البلدة القديمة في القدس والأحياء العربية المحيطة بها التي تضم نحو 60000 عربيّ، وسائر الضفة الغربية التي يقطنها ما يزيد على مليون فلسطيني[65]. ولتيسير مسألة الضم، نظّمت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في 27 أيلول/ سبتمبر 1967 إحصاءً لسكان القدس الشرقية؛ إذ تبيّن أنّ عدد العرب فيها يبلغ نحو 66000 شخص، وأنهم يشكّلون 25 في المئة من سكان "القدس الموحدة" الذين بلغ عددهم آنذاك 256000 شخص من اليهود والعرب[66].

ثار جدال بين مناحيم بيغين، الذي كان آنذاك وزيرًا من غير حقيبة، ومردخاي بنطوف من حزب العمل الموحد، بشأن الوضع القانوني لسكان القدس العرب[67]؛ حيث اقترح بنطوف ضرورة تجنيسهم، إلا أنّ بيغين اعترض بالقول إنّ ذلك يجب ألا يتمّ تلقائيًا. وقُرر في النهاية أن يكون الوضع القانوني لسكان القدس الشرقية الفلسطينيين بمنزلة مقيمين، وإفساح المجال لتجنيسهم لاحقًا وفقًا لرغبتهم[68].

اقترح وزير الدفاع موشيه ديان خلال جلسة الحكومة التي عُقدت في 18 حزيران/ يونيو 1967 بعض الخطوات العملية لحل المعضلة الديموغرافية، مثل الفصل بين سكان القدس وسكان الضفة الغربية من خلال عزل مدينة القدس عن باقي أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وإدارة الحرم الشريف والأقصى، وشدّد على نحو خاص على وجوب تهجير نحو 800 أسرة عربية، يبلغ عدد أفرادها نحو 4000 شخص من "الحي اليهودي" في البلدة القديمة، وهو ما يعني تطهيرًا عرقيًا للعرب[69]. واقترح رحبعام زئيفي، في المقابل، ضمّ 200 كيلومتر مربع من القدس الشرقية والقرى والأراضي المحيطة بها، من مطار قلنديا شمالًا حتى بيت لحم جنوبًا، ومن منطقة معاليه أدوميم شرقًا

(65) موشيه ديان، **معالم في الطريق: سيرة ذاتية** (القدس: عيدنيم، 1967)، ص 13. (بالعبرية)

(66) رامون، ص 71.

(67) أصبح مناحيم بيغين لاحقًا زعيم حزب "الليكود" الذي أُسّس في عام 1973 نتيجة اتحاد عدد من أحزاب اليمين المتطرف.

(68) رامون، ص 33-34.

(69) المرجع نفسه، ص 37-38.

حتى كيبوتس معاليه هحميشا غربًا. لكن هذا المقترح لم يلق تجاوبًا من معظم الوزراء لاعتبارات ديموغرافية؛ إذ كان حاضرًا في ذهنهم ضمّ أقلّ عدد من السكان العرب من باب الحرص على غالبية يهودية في المدينة[70].

وإثر مداولات طويلة وشاقة، قُرّر خلال جلسة الحكومة في 26 حزيران/ يونيو 1967 ضمّ مساحة يقطنها ما بين 60 و70 ألف عربي، بحسب التقديرات الإسرائيلية آنذاك؛ الأمر الذي يُعزّز الاعتبارات الديموغرافية لدى الحكومة؛ إذ يُتاح توطين عدد كبير من المستوطنين اليهود على الأراضي التي ستُضمّ[71]. وقُرّر في نهاية الأمر ضم 70 كيلومترًا مربعًا من القدس الشرقية، وتوحيدها مع القدس الغربية، وعزل القدس الموحَّدة عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عملًا بتوصية وزير الدفاع موشيه ديان والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وقُرّر منح السكان العرب إقامة إسرائيلية واحتفاظهم بالجنسية الأردنية، مع إبقاء المجال مُتاحًا للتجنس لكل من يريد[72].

أثبتت سياسة ضمّ سلطة الاحتلال لمدينة القدس وعزلها عن سائر أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة جدواها، فقد ساهمت إلى حدٍّ بعيد في تهويد المدينة وتطهيرها من العرب؛ إذ مُنِع الفلسطينيون المقيمون خارج حدود المدينة من الوصول إليها أو العيش فيها من دون تصريح من سلطة الاحتلال، وهو ما أفضى إلى الحد من نسبة العرب في المدينة. وتُعتبر هذه الممارسات مخالفة لحرية الفلسطينيين في التنقل واختيار مكان الإقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 1967، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ساهمت القيود المفروضة على الفلسطينيين المقيمين داخل المدينة في إرغامهم على الهجرة إلى خارجها نتيجةً للاستيلاء على الأرض وتشييد المستوطنات غير الشرعية وتشييد جدار الفصل العنصري (جدار الضم والتوسع) وانتهاج سياسة تخطيط قائمة على التمييز ضد الفلسطينيين في القدس وتقييد البناء؛ ما تسبب بضائقة سكنية خانقة وهدم المنازل بحجة أنها شُيّدت

---

(70) المرجع نفسه، ص 47.

(71) المرجع نفسه، ص 56.

(72) المرجع نفسه، ص 8-11.

من دون ترخيص، وفرض قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام 2003، لمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية التي فيها زوج أو زوجة من مواطني إسرائيل والآخر من سكّان الضفة الغربية أو قطاع غزّة (وليس يهوديًّا من سكان المستوطنات). وأفضت هذه السياسات، التي تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان، إلى الهجرة القسرية لأكثر من 80000 مقدسي إلى خارج القدس، وباتوا يقيمون وراء الجدار، وهم مُهدّدون بسحب إقاماتهم في القدس في أي لحظة.

2. سياسة تقييد البناء وهدم المنازل أداة للتطهير العرقي في القدس

تُدرج سياسة هدم منازل المقدسيين ضمن أعنف أدوات تطهير القدس وأشدّها قسوة، من حيث تبعاتها المأساوية على الأسر المقدسية التي تجد نفسها فجأةً من دون مأوى. وتنطوي سياسة التخطيط التي تنتهجها سلطة الاحتلال وبلدية القدس على تمييز مجحف بحق الفلسطينيين، وتُلحق بهم ظلمًا خطرًا لارتباطها بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية لأغراض الاستيطان اليهودي وفرض قيود صارمة على البناء للفلسطينيين وحرمانهم من حقهم الأساسي في المسكن والحق في النماء والتطور والحق في بيئة سليمة ونظيفة. وفي حين تتوافر في المستوطنات أحدث معايير التخطيط والبناء المتعارف عليها دوليًّا، تعاني الأحياء العربية الإهمال والبناء العشوائي وانعدام معايير التخطيط وغياب المرافق الحيوية والعامة.

تهدف القيود المفروضة على البناء بالنسبة إلى الفلسطينيين إلى تعقيد عملية حصولهم على تراخيص البناء؛ ما يجعل البناء شبهَ مستحيل، ويجبر الفلسطينيين على البناء من غير الحصول على ترخيص، لتلبية حاجاتٍ السكن لإيواء الأسر التي أضحت تعيش في حالة اكتظاظ. وتُعلّل سلطة التخطيط وبلدية القدس رفض التصديق على طلبات ترخيص البناء بذريعة انعدام إثباتات تُقرّ بملكية مُقدّمي الطلبات للأرض المَنْوي البناء عليها. وفي حال إتمام إثبات ملكية، يتعيّن على الفلسطينيين الشروع في إجراءات مُعقّدة، وباهظة التكاليف. وفي أغلب الأحيان، يُرفض طلب الترخيص بدعوى أنّ الأرض ضرورية للمنفعة العامة، أو للمشروعات الحيوية، أو بدعوى أنها مصنفة ضمن المناطق

الخضراء. وتجبر هذه الظروف المأساوية عشرات آلاف الفلسطينيين على مغادرة المدينة والانتقال إلى الضواحي القريبة منها، أو الهجرة إلى الخارج. وتُصبح المنازل المبنية من دون تراخيص عُرضة للهدم.

الفلسطينيون، في حصيلة الأمر، هم ضحايا سياسة تخطيط قائمة على التمييز المجحف تستهدف خنق الأحياء العربية، وتقييد البناء فيها، وتحاصرها بالمستوطنات. وتُدرج هذه السياسة ضمن سياق سياسة تطهير عرقي واسعة، ذات أشكال ونماذج متعددة، أبرزها سياسة هدم المنازل التي تنتهك حق الفلسطينيين الأساسي في الحركة والتنقل واختيار مكان الإقامة، والحق في السكن اللائق، وحق الملكية، وحقوق الأسرة، والحق في اختيار مكان السكن، والحق في البقاء والنماء والتطور، وتجبرهم في نهاية الأمر على الهجرة القسرية من المدينة في إطار سياسة تطهير عرقي واسعة.

3. هدم المنازل في القانون الدولي

تُعتبَر سياسة التطهير العرقي في القدس الشرقية مخالفةً لمبادئ القانون الدولي ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تنصّ على مبدأ حماية السكان المدنيين للإقليم المحتل، وتحظر نقلهم القسري داخل الإقليم أو إلى خارجه، أو نقل مواطني دولة الاحتلال لتوطينهم في الإقليم المحتل[73]. كما أنّ فرض القوانين الإسرائيلية على القدس الشرقية أمرٌ مخالف للقانون الدولي، بوصفه يلزم دولة الاحتلال بعدم تغيير التشريعات السارية في الإقليم المحتل، إلا في حالات محددة، تستدعيها مصلحة سكان الإقليم المحتل المدنيين، أو لاعتبارات أمنية خالصة[74].

تُدرج سياسة هدم المنازل التي تنتهجها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وضمنها القدس، ضمن المخالفات الجسيمة لقواعد

---

(73) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949"، المادة 49، شوهد في 20/ 10/ 2019، في: http://bit.ly/32w1SWv

(74) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907"، المادة 43، شوهد في 1/ 10/ 2019، في: http://bit.ly/2Wpb1xS

وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لما تنطوي عليه من اغتصاب للممتلكات وتدميرها على نحو غير مشروع، وبطريقة تعسّفية، لا تبرّرها الضرورة العسكرية[75]. وفي ضوء تمادي سلطة الاحتلال في مواصلة سياسة هدم منازل الفلسطينيين في القدس، يتعيّن على الدول الأطراف في الاتفاقية الرابعة الوفاء بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاقية باتخاذ الإجراءات التشريعية التي تلزم لفرض عقوبات جزائية فاعلة على مقترفي هذه المخالفة الجسيمة، أو الآمرين باقترافها، وملاحقتهم وتقديمهم إلى المحاكمة أمام قضائها الوطني، وذلك عملًا بالولاية القضائية الدولية المنبثقة من اتفاقات جنيف لعام 1949[76].

ينصّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 على أنّ التدمير الواسع للممتلكات، أو الاستيلاء عليها على وجهٍ مخالف للقانون، ومن دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر هذا الفعل، هو بمنزلة انتهاك جسيم لقواعد اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر هذه الأفعال، ويرقى إلى مستوى جريمة حرب، بوصفه يستهدف التهجير القسري للسكان[77]. ومن هذا المنطلق، فإنّ سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية هي من الجرائم الأشدّ خطورة، وترقى إلى مستوى جريمة الحرب؛ ما يستدعي مساءلة منفّذيها وكلّ من خطط لها، أو أمر بتنفيذها.

تعتبر سياسة هدم المنازل في القدس بمنزلة انتهاك خطر للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لما تنطوي عليه من انتهاك صارخ لحق كل شخص في المسكن، كما هو منصوص عليه في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، الذي أقرّت بموجبه الدول الأطراف بحقّ كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، بما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية[78]. ولا يجوز

(75) "اتفاقية جنيف الرابعة"، المادة 147.

(76) المرجع نفسه، المادة 146.

(77) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز/ يوليه 1998"، المادة 8، الفقرة 2، 4 و7، شوهد في 1/ 10/ 2019، في: http://bit.ly/2PthRRa؛ "اتفاقية جنيف الرابعة"، المادة 49.

(78) المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية =

النظر إلى الحق في المسكن بوصفه مجرد مأوى، بل يجب أن تتوافر فيه شروط السكن الملائم كلها، باعتباره أحد مقوّمات المستوى المعيشي اللائق. ويقع على عاتق الدول التصدي للمخاطر التي تشكل تهديدًا للحق في المسكن، واعتماد السياسات التي من شأنها تلبية حاجات السكن على المدى الطويل، مع الأخذ في الحسبان الحاجات المتنامية من جرَّاء تنامي عدد السكان(79).

تنتهك سياسة التخطيط وهدم المنازل التي تنتهجها سلطة الاحتلال وبلدية القدس ضدّ الفلسطينيين في القدس تعهدات دولة الاحتلال المنصوص عليها في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإضافة إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ومصادرتها لأغراض الاستيطان، فإنّ المعايير المُتّبعة في التخطيط هي بمنزلة أداة أخرى للتمييز ضدّ الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية المتمثلة في حق السكن، والحق في النماء والتطور، والحق في بيئة سليمة ونظيفة. وتشهد على ذلك الفوارق الواضحة بين المستوطنات اليهودية غير الشرعية، التي تُشيّد على الأرض الفلسطينية التي جرى الاستيلاء عليها بالمصادرة، والأحياء الفلسطينية. فالمستوطنات مبنية وفقًا لأرقى وأحدث معايير التخطيط والبناء المعمول بها عالميًّا، أما الثانية فتعاني التهميش والإهمال والبناء العشوائي وانعدام معايير التخطيط وغياب المرافق الحيوية والعامة، وذلك من جرَّاء سياسات دولة الاحتلال التي تضع معوقات تحول دون تطور الفلسطينيين ونمائهم، وتستهدف المساس بوجودهم في المدينة، من خلال فرض قيود صارمة على البناء، ومن ثمّ هدم المنازل بدعوى أنها غير مرخصة، وذلك لاعتبارات ديموغرافية تتمثل بالإبقاء على غالبية يهودية في القدس بتطهيرها من أكبر عددٍ ممكن من الفلسطينيين.

= والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/ يناير 1976"، المادة 11، شوهد في 1/ 10/ 2019، في: http://bit.ly/2MWZbI7

(79) المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "الحق في مستلزمات السكن اللائق"، شوهد في 1/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2mvHWTX؛ الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "الحق في السكن"، شوهد في 1/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2mwEYyv

خاتمة

تشكّل مسألة تهجير العرب من فلسطين عمومًا، ومن القدس خصوصًا، هاجسًا أساسيًا لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948 للحفاظ على غالبية يهودية في البلاد، في مقابل أقلية عربية. وقد عرضت هذه الدراسة سياسة هدم المنازل التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأحياء العربية في مدينة القدس، بوصفها أنموذجًا للتطهير العرقي، وأظهرت أنّ الهدف الرئيس لسياسة الهدم هو الحفاظ على غالبية يهودية على صعيد المدينة، وأنّ سياسة هدم المنازل، وما يرتبط بها من إجراءات تعسفية، تُمليها اعتبارات ديموغرافية وعنصرية في الدرجة الأولى، في سبيل الحفاظ على التوازن السكاني في القدس؛ حيث لا تزيد نسبة الفلسطينيين على 30 في المئة، عرب، في مقابل 70 في المئة يهود. وعلى الرغم من هذه السياسات الهادفة إلى تطهير القدس من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وازدياد عمليات الهدم على نحو مطّرد، وتوسّع نطاقها، خلال العقد الأخير، رأينا في سياق الدراسة أنّ الهُوّة بين الفلسطينيين والإسرائيليين آخذة في الانحسار؛ إذ استقرت اليوم على نسبة 62 في المئة من اليهود، في مقابل 38 في المئة من العرب؛ ما يدلّ على فشل سياسات المحتل، وذلك بفضل النضال اليومي للفلسطينيين للحفاظ على مدينة القدس وطابعها العربي - الإسلامي، ودفاعهم عنها في وجه المخططات الصهيونية.

أظهرت الدراسة أيضًا أنّ سياسة التخطيط التي تنتهجها سلطة الاحتلال وبلدية القدس، والمؤسسات كلها التابعة لهما، تنطوي على تمييز مُجحف بحق الفلسطينيين؛ إذ تُفرَض قيودٌ صارمة على البناء في الأحياء العربية، الأمر الذي يدفع معظم المقدسيين إلى البناء من دون ترخيص؛ ما يجعل الأبنية مُهدّدة بالهدم في أيّ لحظة. ولاحظنا في معرض الدراسة أنّ سياسات التضييق على البناء التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية تستهدف وجودهم في المدينة، وتجعل ظروف حياتهم مأساوية، لإجبارهم على الهجرة منها؛ ما يُفضي إلى استنتاج أنّ سياسة التضييق على البناء، وما يرتبط بها من هدم للمنازل هي أحد أساليب التطهير العرقي في القدس.

يُعلّل الحقوقيون معارضتهم تكييف السياسات التي تنتهجها المؤسسة الرسمية الإسرائيلية لمواجهة الفلسطينيين في القدس الشرقية وفق مفهوم التطهير العرقي وتعريفاته، بدعوى أنّ التطهير العرقي ما زال غير معرّف بوضوح في القانون الدولي. لكن ليس لهذا الموقف ما يسنده في القانون ولا في الواقع؛ إذ إنّ التطهير العرقي بات معرّفًا على نحو جليّ من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أخيرًا، اتّضح في سياق الدراسة أنّ سياسة التخطيط وهدم المنازل التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية وبلدية القدس، وما يرتبط بها من إجراءات، هي بمنزلة أداة للتطهير العرقي، ومخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني، وترقى إلى مستوى جريمة حرب، إضافةً إلى مخالفتها المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمنها الحق في المسكن اللائق، وحق الفلسطينيين في التنقل والدخول إلى القدس والخروج منها بحرية، وحق الإقامة في المدينة والعيش بكرامة.

المراجع

1 - العربية

"تصريحات الزعماء الصهاينة الكبار حول ترحيل وطرد الفلسطينيين". منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة شؤون المفاوضات. 16/ 3/ 2011. في: https://bit.ly/2lrRrmb

التطهير العرقي: سياسة إسرائيلية، حارة المغاربة - دراسة حالة. إعداد دائرة الخرائط ونظم المعلومات، جمعية الدراسات الفلسطينية. القدس: جمعية الدراسات الفلسطينية. 2008.

حلبي، أسامة. **حدود المكان ووجود الإنسان - البعدان الجغرافي والديمغرافي في سياسة إسرائيل إزاء "شرقي القدس" في الفترة 1967-2000: مراجعة وتحليل موجزان.** القدس: مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، 2001.

______. **القانون والقضاء الإسرائيليان أداتان لتحقيق أهداف سياسية.** القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2006.

الدويك، موسى القدسي. **القدس والقانون الدولي: دراسة للمركز القانوني للمدينة وللانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فيها**. القدس: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2002.

"ذاكرات عمواس، يالو وبيت نوبا". جمعية ذاكرات (حزيران/يونيو 2007). عمر الغباري (محرر ومترجم). في: https://bit.ly/2nTJeYQ

سعيد، محمد عادل محمد. **التطهير العرقي: دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. "الحق في السكن". في: https://bit.ly/2mwEYyv

القدس الشرقية: تسخير السياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس. إعداد هناء حمدان وحنين نعامنة وسهاد بشارة. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2009.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي في 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907". في: http://bit.ly/2Wpb1xS

______. "اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام 1949". في: http://bit.ly/32w1SWv

______. "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز/يوليه 1998". في: http://bit.ly/2PthRRa

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976". في: http://bit.ly/2MWZbI7

______. "الحق في مستلزمات السكن اللائق". في: https://bit.ly/2mvHWTX

"وادي الحمص بالقدس في مواجهة التطهير العرقي الإسرائيلي، انتهاكات حقوق الإنسان في مدينة القدس خلال شهر يوليو". المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (تموز/يوليو 2019). في: bit.ly/2MW9Ym7

2 - العبرية

أربعون عامًا في القدس 1967-2007. أورا أحميئير ويعقوب بار-سيمان- طوف (محرران). القدس: مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، 2008. في:
https://bit.ly/2nUmCYd

بابيه، إيلان. التطهير العرقي في فلسطين. ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

ديان، موشيه. **معالم في الطريق: سيرة ذاتية**. القدس: عيدنيم، 1967.

رامون، أمنون. **مقيمون وليسوا مواطنين: إسرائيل وعرب القدس الشرقية 1967-2017**. القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2017. في: https://bit.ly/2TJvhbP

غولان، آفي. "دور قيادة المجتمع في شراء الأراضي والاستيطان في الجولان وحوران 1918-1949". أطروحة أعدّت لنيل شهادة الدكتوراه. قسم دراسات أرض إسرائيل. جامعة بار إيلان. تل أبيب، 2001.

الكل مخطط: حول سياسة فشل التخطيط في الأحياء الفلسطينية في القدس. القدس: عير عميم؛ بمكوم، 2017. في: https://bit.ly/2mErccu

كورَح، ميخال ومايا حوشن. **حول بياناتك يا أورشليم: الوضع الحالي والاتجاهات المتغيرة 2019**. القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2019. في:
https://bit.ly/2KyB3eS

3 - الأجنبية

Bell-Fialkoff, Andrew. "A Brief History of Ethnic Cleansing." *Foreign Affairs*. vol. 72, no. 3 (Summer 1993).

Benvenisti, Meron. *Jerusalem: The Torn City*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976.

Mazowiecki, Tadeusz. "Fifth Periodic Report on the Situation of Human Rights in the Territory of the Former Yugoslavia Submitted by Mr. Tadeusz Mazowiecki, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, Pursuant to Paragraph 32 of Commission Resolution 1993/7 of 23 February 1993." Commission on Human Rights. Fiftieth Session. Item 12 of the Provisional Agenda. Sense Agency. 17/11/1993. at: https://bit.ly/2nm9Guu

________. "Report on the Situation of Human Rights in the Territory of the Former Yugoslavia Submitted by Tadeusz Mazowiecki, Special Rapporteur of the Comission on Human Rights, Pursuant to Paragraph 15 of Comission Resolution 1992/S-1/1 of 14 August 1992." United Nation Digital Library. 27/10/1992. at: http://bit.ly/2MVVx1f

Petrovic, Drazen. "Ethnic Cleansing: An Attempt to Methodology." *European Journal of International Law*. vol. 5, no. 3 (January 1994). at: https://bit.ly/2k5RtM4

Security Council. "Letter Dated 24 May 1994 from the Secretary-General to the President of the Security Council." International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (May 1994). at: http://bit.ly/2IRZNft

"Syria: Forty Years on, People Displaced from the Golan Remain in Waiting." Internal Displacement Monitoring Center. 31/10/2007. at: http://bit.ly/31Rs9x7

Tamari, Salim (ed.). *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War*. Jerusalem/Ramallah: The Institute of Jerusalem Studies; Bethlehem: Badil Resource Centre, 1999.

Ther, Philipp & Ana Siljak (eds.). *Rewarding Nations: Ethnic Cleansing in East-Central Europe, 1944-1948*. Lanham: Rowman & Littlefield, 2001.

United Nations. "Prosecutor V. Duško Tadić, Trial Chamber, Opinion and Judgment." International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 7/5/1997. case no. IT-94-1-T, para. 84 ('Tadić'). at: https://bit.ly/2nNKcGc

________. "Prosecutor V. Naser Orić, Trial Chamber, Judgement." International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 30/6/2006. case no. IT-03-68-T, para. 82. at: https://bit.ly/2OmWu3x

________. "Trial Judgement Summary for Ratko Mladić." International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 22/11/2017. at: https://bit.ly/2mS3Pfv

الفصل التاسع

الإجراءات الإسرائيلية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القدس الشرقية

سامح حلاق وبلال فلاح

تحظى مدينة القدس بأهمية بالغة عند الفلسطينيين خصوصًا، والعرب عمومًا، لما تتمتع به من مكانة دينية وجغرافية. وقد عمدت سلطات الاحتلال منذ احتلالها، في عام 1967، إلى تغيير واقعها الديموغرافي وفصلها عن عمقها الفلسطيني وامتدادها الطبيعي والجغرافي مع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة الأخرى. وفرضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عدة سياسات بهدف تحجيم الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية وتقليصه ومنع توسّعه العمراني فيها، من خلال إخضاع مؤسساتها ونشاطاتها الاقتصادية المختلفة للقوانين واللوائح الإسرائيلية، إضافة إلى إلحاق الاقتصاد المقدسي بالاقتصاد الإسرائيلي وفرض ضرائب باهظة على السكان الفلسطينيين (المقدسيين) لا تتناسب مع مستوى دخولهم. كما أقرّت سلطات الاحتلال قوانين تُميّز المقدسيين في نوعية الخدمات الممنوحة في مجالات البنية التحتية للمدينة والتعليم والرفاه الاجتماعي، وهو أمرٌ ألحق أضرارًا جسيمةً في الاقتصاد المقدسي وجعله اقتصادًا مُفكّكًا يواجه العديد من التحديات التي تُهدّد صموده.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير هذه السياسات في السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية في مجالات السكن وأوضاع التجارة والتعليم والعمل. ويستند النقاش والتحليل، في الدراسة، إلى الدراسات والتقارير الفنية

التي أعدّتها مؤسسات دولية ومراكز أبحاث فلسطينية وإسرائيلية تُعنى بأوضاع القدس من النواحي السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية.

يُقسم الفصل إلى أربعة محاور، يعرض الأول، باختصار، للسياق التاريخي لأهم الأحداث والتغيرات التي شهدتها القدس ابتداءً من قرار تقسيم المدينة إلى شطرين (غربي وشرقي)، مرورًا بفترة الحكم الأردني، ومن ثم إخضاع الشطر الشرقي منها إلى الاحتلال الإسرائيلي مع باقي مدن الضفة الغربية في عام 1967، حتى مرحلة الانتفاضة الثانية في أواخر عام 2000. ويناقش الثاني السياسات الإسرائيلية الحالية، والخاصة بالسكن وعملية سحب هويات المقدسيين وحرمانهم من حق الإقامة في المدينة وهدم المنازل بحجة عدم الترخيص وما نتج من ذلك من ارتفاع تكاليف السكن. ويناقش أيضًا مدى تأثير الحد من التوسّع العمراني الفلسطيني في القدس الشرقية في النواحي الاقتصادية للمقدسيين. أما الثالث، فيتطرق إلى الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت إضعاف الاقتصاد المقدسي عن طريق فرض ضرائب لا تتناسب مع مستوى دخول المواطنين المقدسيين، وغياب المرافق التجارية الحيوية، وارتباط ذلك بتراجع عدد السياح الوافدين والمقيمين في مدينة القدس الشرقية، وإضعاف القطاعات الإنتاجية ودفع العديد من أصحاب المنشآت الاقتصادية إلى نقلها إلى خارج حدود المدينة. أمّا الرابع، فيناقش إشكالية التعليم في القدس الشرقية من زاوية تمييز السياسة الإسرائيلية الفلسطينيين في موازنات المدارس وارتباط ذلك بظاهرة التسرّب. ويناقش هذا أيضًا أثر هذه السياسة في مخرجات سوق العمل، ومنها انخراط شريحة واسعة من الأيدي العاملة في سوق العمل الإسرائيلية، متطرقًا إلى تدنّي مشاركة المرأة المقدسية في سوق العمل، مقارنة بواقع الحال في باقي محافظات الضفة الغربية، نتيجةً لانعدام قطاع عام فلسطيني في القدس الشرقية وضعف القدرة التوظيفية للقطاع الخاص. ويختم الفصل بعرض التوصيات التي نأمل أن تُساهم في تحسين معيشة المقدسيين وتدعم صمودهم وتزيد من آفاق تطوير الاقتصاد المقدسي. ومن أهم هذ التوصيات: تكثيف الدعم الموجّه إلى قطاعي الإسكان والتعليم، لما له من انعكاسات إيجابية على الجوانب الاقتصادية الأخرى للمقدسيين، إضافة إلى ضرورة دعم القطاع الخاص لاستيعاب أكثر للأيدي العاملة وتقليل اعتماد المقدسيين على سوق العمل في إسرائيل.

أولًا: لمحة تاريخية عن تطورات القدس الشرقية السياسية والاقتصادية

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 القرار رقم 181 الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية وتدويل مدينة القدس؛ إذ يُعطي هذا القرار المدينة وضعية خاصة، تقضي بإنشاء مجلس وصاية تابع للأمم المتحدة، يتولى إدارة شؤونها. وبموجبه، يحق لأهلها تأسيس مجلس تشريعي مُنتخب، يتمتع بسلطة سنّ التشريعات الخاصة بهم وجباية الضرائب. أما بخصوص الأماكن الدينية المقدسة وحقوق الملكية في المدينة، فلا يُجيز القرار إدخال أي تعديلات عليها من دون الموافقة والرجوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]. وبعد قيام "دولة إسرائيل" في عام 1948 وفرض سيطرتها على الجزء الأكبر من أراضي فلسطين التاريخية واحتلال الشطر الغربي من مدينة القدس، بقي الشطر الشرقي تحت السيادة الأردنية. وبموجب ذلك، اعتُبر الفلسطينيون القاطنون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مواطنين أردنيين[2].

طوال تسعة عشر عامًا، أي بين عامي 1948 و1967، بقيت القدس الشرقية تحت الحكم الأردني. وتبلغ مساحة هذا الشطر نحو 345 كيلومترًا مربعًا، أي 5.1 في المئة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. وشهدت هذه الفترة أحداثًا كثيرة متعلقة بفرض السيادة الأردنية على مناحي الحياة في الضفة الغربية. ففي أواخر عام 1948، أسس الحاكم العسكري الأردني، عبد الله التل، أول مجلس بلدي لبلدية القدس الشرقية، برئاسة أنور الخطيب. وفي عام 1951، انُتخب أول مجلس بلدي للمدينة، وحُوّلت بلدية القدس إلى أمانة القدس الكبرى في 1959، واعتُبرت حينذاك عاصمة ثانية للأردن، نظرًا إلى أهمية دورها الروحي والسياسي وباعتبارها مركزًا اجتماعيًا وسياسيًا في الضفة

---

(1) الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك** (نيويورك: 2013)، ص2 .

(2) فوزي سعيد الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية"، **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 15، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2011)، ص 99-127.

الغربية[3]. وخلال هذه الفترة، ظهر نوع من التطور العمراني، وأُنشئت أحياءٌ جديدةٌ في ضواحي القدس، خارج حدود البلدية، مثل بيت حنينا وقلنديا وكفر عقب وضاحية البريد[4]، لمواكبة الزيادة في عدد السكان، خصوصًا بعد توسعة مطار قلنديا الدولي لاستقبال الطائرات الآتية من المطارات المجاورة، مثل القاهرة وعمّان وبيروت والخليج العربي[5].

أصبحت مدينة القدس في المركز الثاني من حيث السكان بعد عمّان؛ إذ زاد عدد سكانها بين عامي 1952 و1961 من 46700 نسمة إلى 60500. وإضافة إلى ذلك، شهدت هذه الفترة بناء عدد من المدارس والمرافق الحيوية، مثل الأسواق والمستشفيات ومراكز الخدمات، كالبريد والكهرباء[6]. ومن الناحية الاقتصادية، كان القطاع السياحي، ولا سيما السياحة الدينية للحجاج المسيحيين إلى الأراضي المقدسة، المكوّن الأهم لاقتصاد القدس الشرقية، حيث شهد نموًّا مطّردًا ضمن إطار تنمية برامج السياحة في الأردن. وشكّل قطاع السياحة في المدينة حتى عام 1966 نحو 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية[7].

بعد احتلال الضفة الغربية في عام 1967، أصبحت مدينة القدس بشطريها الغربي والشرقي، تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة؛ إذ فرض الاحتلال الإسرائيلي سياسات جديدة في القدس الشرقية، تُنافي قرارات الأمم المتحدة

---

(3) وليد مصطفى، **القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996** (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC، 1997)، ص 61.

(4) لم يجرِ في تلك الفترة أي تغيير على مخطط كندل الذي صنّف العديد من الأماكن في مناطق القدس الشرقية متنزهات وطنية ومساحات خضراء. وتعود تسمية "مخطط كندل" إلى البريطاني هنري كندل الذي أعدّ خطةً شاملةً لمدينة القدس في عام 1944، شملت إقامة منشآت حديثة على طول الخطوط الصناعية والمدنية المستندة إلى الخطوط الرئيسة المُتّجهة غربًا نحو السهل الساحلي، وإلى تلك المُتّجهة شمالًا. لمزيد من التفاصيل، ينظر: "خطة كندل، 1966"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس (باسيا)، شوهد في 15/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/3j9SnUh؛ نظمي الجعبة، "مئة عام على إعلان بلفور: القدس في المخطط الحضري البريطاني 1919"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 30، العدد 120 (خريف 2019)، ص 48-65.

(5) الجعبة، ص 62.

(6) المرجع نفسه، ص 48-65.

(7) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص 3.

المتعلقة بالأراضي المحتلة، ولا سيما القرار رقم 181 الذي ينص على ضرورة عدم تغيير الوضع الراهن في مدينة القدس من دون الرجوع إلى الأمم المتحدة. تهدف هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية، كما سنُناقش لاحقًا، إلى عزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني من أجل تغيير واقعها الديموغرافي. وإمعانًا في تجاهلها قرارات الأمم المتحدة، أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلية في عام 1980 أن مدينة القدس، بشطريها الغربي والشرقي، تمثل القدس الموحَّدة، ونادت بها عاصمة لإسرائيل[8]. من جهتها، دانت الأمم المتحدة هذا الإعلان، وأكدت أن جميع القرارات التشريعية والسياسية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير الوضع الحالي لمدينة القدس الشرقية بصفتها مدينة محتلة هي إجراءات باطلة بحسب القانون الدولي[9].

بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في عام 1987، مارست السلطات الإسرائيلية سياسة ممنهجة لعزل القدس الشرقية عن باقي المناطق الفلسطينية. وشملت هذه السياسات إقامة الحواجز حول المدينة وتشجيع الاستيطان والاستيلاء على الأراضي والبيوت وهدمها بحجة عدم الترخيص، إضافة إلى عدم السماح لسكان الضفة الغربية بدخول المدينة المقدسة وتقييدها بالحصول على تصاريح خاصة التي ترتبط عادة بالعمر واشتراطات أمنية. وأدّت هذه السياسة إلى إضعاف بنية المدينة الاقتصادية وإحداث تغييرات أضعفت قطاعَي السياحة والتجارة، وهما القطاعان الأهم اقتصاديًا[10]، وزاد اعتماد المقدسيين على سوق العمل في إسرائيل، ولا سيما في قطاع البناء. ونتيجةً لهذه الإجراءات، أصبح الاقتصاد المقدسي أكثر إلحاقًا بالاقتصاد الإسرائيلي[11]. كما ازداد الأمر

(8) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns*, Technical Report (Jerusalem: 2011), p. 8, accessed on 26/10/2020, at: https://bit.ly/3pn0vnI

(9) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص 4.

(10) قُدّرت مساهمة قطاعي السياحة والمواصلات بنحو 80 في المئة من ناتج القدس الشرقية حتى عام 1978. المرجع نفسه، ص 9.

(11) محمود الجعفري وأحمد الصفدي، "العلاقات الاقتصادية بين القدس والضفة الغربية"، في: "ندوة الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس"، دائرة شؤون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، شوهد في 19/5/2013، في: https://bit.ly/2HmrRdx

سوءًا، في تلك الفترة، من جرّاء تغييب الاحتلال أيّ دورٍ حقيقي للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، وعلى رأسها الغرفة التجارية[12].

بعد توقيع اتفاقَي أوسلو في عام 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أُجّل التفاوض في وضع القدس الشرقية إلى مفاوضات الوضع النهائي. واتُّخذ حينها بيت الشرق ممثلًا للسلطة الفلسطينية في مدينة القدس حتى إغلاقه في عام 1999 ومنع أي نشاط فيه[13] بعد فشل مفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد. وفي نهاية عام 2000، شكل اقتحام المتطرف أريئيل شارون المسجد الأقصى شرارة اندلاع الانتفاضة الثانية وما تلاها من إغلاق إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين مدن الضفة الغربية. وفي عام 2002، شرعت إسرائيل في بناء الجدار العازل[14] حول الضفة الغربية والقدس الشرقية، الذي أدّى إلى عزل القدس الشرقية على نحو شبه تامٍّ؛ ما زاد في تفكيك بنية الاقتصاد المقدسي وأضعف الوجود الرسمي الفلسطيني، وصولًا إلى إنهائه[15]. وبيّن تقرير صدر في عام 2013 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن مقدار الخسائر التي تكبّدتها القدس نتيجة إقامة الجدار العازل بلغ نحو 200 مليون دولار سنويًا[16].

---

(12) Hillel Cohen, "The Rise and Fall of Arab Jerusalem: Palestinian Politics and the City Since 1967," in: Hillel Cohen, *The Rise and Fall of Arab Jerusalem Palestinian Politics and the City Since 1967*, Mick Dumper (ed.) (New York: Routledge, 2011), accessed on 20/8/2020, at: https://bit.ly/2SZjeaO

(13) Ibid.

(14) شرعت الحكومة الإسرائيلية في إنشاء جدار الفصل حول أراضي الضفة الغربية في منتصف عام 2002، ومن ثمّ عُزل السكان عن أراضيهم في نحو 150 تجمعًا سكنيًّا، بما فيها أراضٍ زراعية وأراضٍ للرعي. ويعتبر الجدار سدًّا مُحكمًا بين مدينة القدس وباقي مدن الضفة الغربية، وقد سارع في عملية فصل مدينة القدس الشرقية عن باقي مدن الضفة الغربية. وعمدت الحكومة الإسرائيلية من خلال إقامة هذا الجدار إلى ضم أقل ما يمكن من السكان الفلسطينيين وأقصى ما يمكن من الأراضي الفلسطينية. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: "جدار الفصل"، بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، شوهد في 13/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/3k6Cj77

(15) Mansour Nasasra, "Occupied East Jerusalem Since the Oslo Accords: Isolation and Evisceration," in: Mardy Turner (ed.), *From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of Peace*'(United Kingdom: Lexington Book, 2019), pp. 213, 220.

(16) Ibid., p. 221.

منذ ذلك الوقت، أصبحت القدس الشرقية مقسمة إلى شطرين يشكلان معًا محافظة القدس؛ بقي الشطر الأول تحت سيطرة السلطات الإسرائيلية الكاملة، حيث يضم 21 تجمعًا سكنيًّا داخل حدود الجدار العازل، ويشكل سكانه نحو 65 في المئة من إجمالي سكان القدس الشرقية الفلسطينيين، البالغ 435483 نسمة، بحسب التعداد السكاني لعام 2017[17]. أما الشطر الثاني، فيمثل الجزء الذي يقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية الإدارية، خارج حدود الجدار العازل، ويضم 30 تجمعًا سكنيًّا. وللتمييز بين هذين الشطرين، سنستخدم التصنيف الإحصائي نفسه الذي استخدمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يصف الشطر الأول بـ (J1)، والشطر الثاني بـ (J2)[18].

أدى تشطير القدس الشرقية إلى تباين بين السكان على الصعد الاجتماعية والاقتصادية؛ فعلى عكس الفلسطينيين المقيمين في الشطر (J1)، لا تحصل نسبة كبيرة من ساكني المناطق المصنفة (J2) على الخدمات الحيوية من بلدية الاحتلال الإسرائيلي، مثل شبكات المياه والصرف الصحي وجمع النفايات والمواصلات والبريد وصيانة الطرق، إضافة إلى انعدام الأمن في العديد من أحيائه؛ إذ ليس للسلطة الفلسطينية الحق في ممارسة أي نشاط أمني فيها من دون تنسيق مسبق مع قوات الاحتلال[19]. ومع ذلك، يُجبَر ساكنو هذه المناطق، حتى لا يفقدوا حق الإقامة الدائمة الممنوحة لهم من الحكومة الإسرائيلية، على دفع الرسوم والضرائب المتعددة للبلدية الإسرائيلية، باعتبارهم يقيمون ضمن ما يعرف إسرائيليًّا بحدود "بلدية القدس الكُبرى"[20].

---

(17) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018** (رام الله: الجهاز، 2018)، ص 27، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3oafCRO

(18) ينظر الخريطة التوضيحية لهذه التقسيمات في الملحق.

(19) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص 28.

(20) تعمل الحكومة الإسرائيلية منذ سنوات على ضمّ تجمعات استيطانية كبيرة، تضم أكثر من 100 ألف مستوطن، إلى حدود ما تُطلق عليه "مدينة القدس الكبرى". وفي المقابل، تعمل على إخراج ثلاثة تجمعات فلسطينية خارج نطاقها، هي: كفر عقب، ومخيم شعفاط، وعناتا، وتضم أكثر من 120 ألف فلسطيني، وذلك لتحقيق أغلبية ديموغرافية لمصلحة اليهود في مدينة القدس (ضمن الحدود التي عرّفتها إسرائيل). لمزيد من التفاصيل، ينظر: "إقامة سلطة محلية منفصلة ما وراء الجدار في القدس: معنى وتبعات ذلك"، **ورقة موقف**، تشرين الثاني 2017، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ص 2، شوهد في 26/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/34ESJhs

خلال السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة الأحداث في مدينة القدس التي ألقت بظلالها على نحو سلبي على واقع الحياة في المدينة، ولا سيما الجوانب الاقتصادية. ومن أبرزها، زيادة وتيرة التوتر بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الإسرائيلية، خصوصًا خلال أحداث ما يُعرَف بـ "هبّة القدس" التي وقعت في أواخر عام 2015 وبداية 2016، وأسفرت عن استشهاد أكثر من 275 فلسطينيًا[21]، منهم 60 مقدسيًا[22]. ثم أعقبت ذلك أحداث ما يعرف بـ "هبّة باب الأسباط" في صيف 2017 التي استمرت أكثر من أسبوعين، نتيجة رفض المقدسيين قرار الاحتلال المتمثل في وضع بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى. وبعد تلك الأحداث، شدّدت سلطات الاحتلال إجراءاتها التعسّفية في المدينة المقدسة؛ ما أدّى إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وانعدام الأمن.

في أواخر عام 2017، اعترفت الولايات المتحدة الأميركية بالقدس الموحّدة (بشطريها الشرقي والغربي) عاصمة لإسرائيل، وذلك من أجل فرض صيغة أحادية وداعمة للاحتلال الإسرائيلي ضمن ما يُعرَف بـ "صفقة القرن"[23]. وبناءً عليه، سرّعت إسرائيل وتيرة الإجراءات التي تزيد، كما نناقش لاحقًا، التضييق على الفلسطينيين في مناحي الحياة المختلفة.

ثانيًا: السياسات الإسرائيلية الخاصة بإقامة المقدسيين ومكان سكنهم في منطقة القدس

انتزعت إسرائيل، منذ احتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس في عام 1967، صفة المواطنة من الفلسطينيين فيه، وحوّلتهم إلى غرباء، بحيث يكون لديهم حق الإقامة الدائمة في المدينة ضمن شروط تهدف إلى تهويد المدينة[24]؛

(21) "Fatalities since Operation Cast Lead," The Israeli Information Center for Human Rights (B'TSELEM), accessed on 5/1/2020, at: https://bit.ly/3551kJp

(22) **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018**، ص 185.

(23) Hasbi Aswar, "The US Foreign Policy under Trump Administration to Recognize Jerusalem as the State Capital of Israel," *Nation State Journal of International Studies*, vol. 1, no. 2 (December 2018), pp. 132-141.

(24) "شرقيّ القدس"، بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3dwwqh3

إذ فرضت عليهم قانون إقامة خاصًّا بهم، يتطلّب إثبات أن مركز حياتهم يقع ضمن حدود "القدس الكبرى" كما تعرّفها إسرائيل، وإلّا انتُزع حق الإقامة الدائمة أو جُمّد[25]. كما أنّ الفلسطينيين في القدس الشرقية مُعرّضون لإلغاء حق الإقامة الدائمة الممنوح لهم في حال تغيّبهم عن البلاد فترة تزيد على سبع سنوات[26]. ويضمن تصريح الإقامة الاستفادة من خدمات التأمين الصحي والضمان الاجتماعي[27] وحرية الحركة عبر الحواجز الإسرائيلية والعمل في سوق العمل الإسرائيلية، من دون الحاجة إلى استصدار تصاريح عمل. وللحصول على هذه الحقوق، يفرض الاحتلال على المقدسيين دفع رسوم التأمين الصحي والتأمين الوطني عند بلوغ سن الثامنة عشرة. وفي حال انتزاع تصاريح الإقامة الدائمة - وغالبًا ما يكون ذلك اعتباطيًا[28] - يفقد المقدسيون هذه الخدمات.

يضع تصريح الإقامة الدائمة المقدسيين في مكانة دنيا مقارنةً بالحقوق والامتيازات التي يحصل عليها الإسرائيليون، حتى لو كانوا وافدين من دول أخرى، بناءً على ما يُطلق عليه قانون العودة الإسرائيلي الصادر في عام 1950. فبموجب هذا القانون، يحق لكل يهودي في العالم الحصول على الجنسية الإسرائيلية في اللحظة التي يصل إلى إسرائيل، على عكس حالة المقدسيين الذين وُلدوا في فلسطين، المصنفين مقيمين في إسرائيل[29]. كما يتعذّر غالبًا

---

(25) تُسحَب الإقامة من المواطن المقدسي في حالة عجزه عن أن يثبت أنّ مركز حياته ضمن ما تعتبره إسرائيل حدودها خلال مدة تزيد على سبع سنوات. لمزيد من التفاصيل بشأن القوانين الخاصة بتحديد إقامة المقدسيين، ينظر: "الإجراءات (14)"، أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة إلى العربية (جامعة القدس)، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3ob5UPg

(26) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص 7.

(27) تمثل الاستفادة من خدمات التأمين الوطني مصدرًا أساسيًّا للعديد من المقدسيين المقيمين في الشطر (J1)؛ إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أنّ ما نسبته 21 في المئة من المقدسيين القاطنين هناك يعتمدون على مخصصات التأمين الوطني الإسرائيلي، نظرًا إلى صعوبة أوضاعهم الاقتصادية. ينظر: **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018**، ص 23.

(28) "الإقامة والهويات"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/2IDSYRC

(29) "قانون أساس - القومية"، **ورقة موقف**، عدالة: المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل، 2/ 8/ 2018، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3dz7kOt

نقل حق الإقامة الدائمة الممنوح للمقدسيين في حال الزواج بفلسطينيين مقيمين في مناطق الضفة الغربية أو في قطاع غزة أو غيرها من المناطق. ففي عام 2003 سنّت الحكومة الإسرائيلية قانونًا صارمًا يُقيّد منح الإقامة الدائمة للمقيمين في القدس الذين اقترنوا بأزواج من خارج مناطق القدس. فلم تمنح بعدها السلطات الإسرائيلية تصاريح الإقامة إلّا في حالات نادرة، وبذلك منعت إسرائيل الأزواج من السكن معًا في القدس(30).

يُعدّ استيلاء الجمعيات الاستيطانية على منازل المقدسيين بطرائق قسرية من أبرز المشكلات التي تُهدّد إقامة الأسر المقدسية وتؤدي إلى انعكاسات على شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وعادة، يلجأ المقدسيون إلى المحاكم الإسرائيلية باعتبارها ملاذًا وحيدًا للتصدي والاعتراض، إلّا أن جهودهم غالبًا ما تذهب سُدًى، فضلًا عن أنها تكبّدهم مبالغ طائلة لتمويل مثل هذه الدعاوى(31). كما تمثّل إجراءات تحديد إقامة المقدسيين والتضييق على استصدار رخص البناء أيضًا ضغطًا شديدًا على قطاع الإسكان في القدس الشرقية، خصوصًا في الشطر (J1). وأدّى تزايد الطلب على المساكن، بسبب النمو السكاني والعراقيل التي تفرضها بلدية الاحتلال على توسيع الإسكان، إلى تضاعف تكلفة بدل الإيجارات الشهري، ووصل معدّله إلى ما يزيد على 4000 شيكل إسرائيلي شهريًا (تقريبًا 1150 دولارًا أميركيًا) في بعض المناطق، ما يمثل أكثر من 50 في المئة من متوسط الدخل الشهري للأسرة(32) الفلسطينية المقيمة في القدس الشرقية. فمنذ عام 1967، صادرت إسرائيل ثلث الأراضي في مدينة القدس(33)، وضيّقت على عملية البناء من خلال وضع عراقيل تُطيل

(30) "شرقيّ القدس".

(31) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Palestinian Family Evicted from Silwan Neighborhood in East Jerusalem," The Monthly Humanitarian Bulletin, July 2019, accessed on 28/10/2020, at: https://bit.ly/2KzU6H4

(32) تظهر الفجوة في مستوى المعيشة لدى ساكني القدس الفلسطينيين، مقارنةً بساكنيها اليهود من خلال مقارنة متوسط الدخل لدى كل أسرة؛ إذ يبلغ متوسط دخل الأسرة الفلسطينية الشهري في القدس (الشطر J1) 7600 شيكل، في مقابل 17000 شيكل للأسرة اليهودية. لمزيد من التفاصيل، ينظر:
Maya Choshen & Michal Korach, *Jerusalem Facts and Trends 2019* (Israel: Jerusalem Institute for Policy Research, 2019), accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2Hc1rLb

(33) لمزيد من التفاصيل، ينظر: "شرقيّ القدس".

أمد الحصول على رخص البناء إلى سنوات، علاوةً على فرض رسوم ترخيص باهظة تتجاوز قيمتها نحو 50000 دولار بالنسبة إلى شقة تبلغ مساحتها 100 متر مربّع مثلًا[34]. وفي المقابل، تقدّم سلطات الاحتلال تسهيلات إلى السكان اليهود وتُشجّعهم على الاستيطان في القدس الشرقية من أجل تغيير ديموغرافيتها[35]. ومن الأمثلة الدالة على هذا التمييز، السماح للمقدسيين بالبناء فقط على أقل من 15 في المئة من مساحة الشطر (J1)، بحجة أن باقي الأراضي هي ذات إطلالة يُمنع البناء فيها. ومن الحجج الأخرى التي تسوقها السلطات الإسرائيلية، وتحديدًا منذ عام 2014، منع البناء بحجة إنشاء حدائق وطنية، في حين أنّ الغاية من ذلك مدّ النفوذ الإسرائيلي لتحقيق أهداف سياسية وإنشاء تواصل جغرافي يهودي بين مساحات خالية من السكّان الفلسطينيين، بدءًا من البلدة القديمة، وصولًا إلى المستوطنات المخطّط إقامتها في منطقة ذات أغلبية فلسطينية[36]. لذا، يُعدّ الحصول على منزل في الشطر (J1) مطلبًا صعبَ المنال لأغلبية الفلسطينيين المقيمين هناك، بسبب ارتفاع تكلفة العقارات. فمثلًا، يبلغ سعر المنزل المبني على مساحة 100 متر مربع، نحو 350000 دولار أميركي، وهي تكلفة تفوق قدرة معظم المقدسيين الاقتصادية.

يُعاني المقدسيون أيضًا صعوبة الحصول على تمويل سكني من البنوك الفلسطينية التي عادة ما تتخوف من منحهم قروضًا، خصوصًا بالنسبة إلى الذين يقطنون في الشطر (J1)، نظرًا إلى انعدام أي سلطة قانونية فلسطينية فيها. وحتى إن تمّ منح القروض، فإنّ ذلك لا يشمل إلّا عددًا قليلًا من الأفراد الذين يعملون لدى مؤسسات حكومية أو عامة فلسطينية ولديهم دخل ثابت، ويكون بنسبة فائدة عالية تصل إلى 8.5 في المئة[37]. بوجه عامّ، يتخوّف المقدسيون من الاقتراض من البنوك الإسرائيلية، خصوصًا لأغراض السكن وشراء العقارات، خوفًا من أن تؤول ملكية المساكن في النهاية إلى جهات إسرائيلية، في حال

(34) "Real Estate and Housing Sector Opportunity Assessment," Technical Report, Al-Quds Economic Forum & The Office of the Quartet, 19/3/2015, p. 16, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/31gRyTo

(35) "مصادرة الأراضي والاستيطان"، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، شوهد في 19/10/2020، في: https://bit.ly/2T2Ksxi

(36) "شرقيّ القدس".

(37) "Real Estate and Housing Sector Opportunity Assessment".

تعثّر سداد القروض. إضافة إلى ذلك، فإن اللغة القانونية المستعملة في البنوك الإسرائيلية هي العبرية التي لا يُجيدها معظم قاطني منطقة القدس الشرقية[38].

دفعت كل هذه الإجراءات العديد من المقدسيين إلى البناء من دون الحصول على التراخيص اللازمة من بلدية الاحتلال[39]؛ إذ تقدر الفجوة بين عدد المساكن المطلوبة نتيجة النمو السكاني وعدد الأبنية المُرخّصة بطريقة قانونية سنويًّا بـ 1100 وحدة سكنية على الأقل[40]، وهو أمرٌ أدّى إلى تزايد وتيرة المخالفات على البناء بحجة عدم كفاية التراخيص، أو هدم المنزل والفرض على صاحبه دفع تكلفة الهدم، أو أن يهدمه بنفسه. وبلغ عدد المنازل التي هدمتها السلطات الإسرائيلية بين عامي 2004 و2018 أكثر من 800 منزل[41].

ثالثًا: السياسات الإسرائيلية المُطبّقة على النشاط الاقتصادي المقدسي

تتأثر القطاعات الاقتصادية، التجارية والصناعية، بالإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى الحدّ من التوسع العمراني، وما يقابله من ارتفاع كبير في أسعار العقارات وتقييد عمليات تحسين البنية التحتية ونوعية الخدمات المقدمة إلى الفلسطينيين، مثل خدمات مواقف السيارات والاستراحات وأماكن التسوق. كما تتخذ سلطات الاحتلال من تطبيق قوانين جباية الضرائب أسلوبًا آخر للتضييق على المقدسيين. ويُعتبر التشديد في دفع الضرائب مِنْ أهم السياسات التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لتهجير القطاع الخاص وإضعافه ودفعه نحو

(38) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص 17.

(39) لمزيد من التفاصيل بشأن عدد المنازل المُهدّمة، يمكن الرجوع إلى:
"Applying for a Building Permit in East Jerusalem," Norwegian Refugee Council, 15/2/2017, accessed on 15/9/2020, at: https://bit.ly/342BK8A

(40) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، **أزمة التخطيط في القدس الشرقية**، تقرير حول ظاهرة البناء "غير المرخص"، تقرير خاص، (القدس الشرقية: نيسان/ أبريل 2009)، ص 12، شوهد في 28/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3hqivex

(41) "شرقيّ القدس".

الاستثمار في باقي مناطق الضفة الغربية[42]؛ إذ يخضع الفلسطينيون المقدسيون لنظام الضريبة المُطبّق في إسرائيل، على الرغم من وجود فجوة واسعة بين دخل سكان القدس الشرقية الفلسطينيين والإسرائيليين[43]. وفي كثير من الأحيان، تُقدّر الضريبة المفروضة على المقدسيين من مصلحة الضرائب الإسرائيلية جزافًا[44]، من دون مراعاة الأوضاع المعيشية للتجار أو المواطنين[45].

تُعدّ ضريبة "الأرنونا" أو المسقفات من أكثر الضرائب التي تُرهِق المواطن المقدسي، حيث تفرضها البلديات الإسرائيلية على مستخدمي المباني والعقارات. وتُحدّد قيمة هذه الضريبة بناءً على تصنيف المنطقة وكيفية استخدام العقار (سكنيًّا أو تجاريًّا) وخصائص البناء والسكن؛ إذ تُميّز سلطات الاحتلال

---

(42) Nasasra, p. 221.

(43) من الأمثلة الدالّة على هذه الفجوة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، أن نسبة 78 في المئة من الأسر الفلسطينية في القدس تقبع تحت خط الفقر، في مقابل 25 في المئة من الأسر اليهودية. لمزيد من التفصيل، ينظر:

Choshen & Korach.

(44) "مصادرة الأراضي والاستيطان".

(45) تشكل أنواع الضرائب المفروضة على المواطن المقدسي (سواء كان تاجرًا يعمل لحسابه، أو ربّ عمل يُشغّل آخرين، أو موظفًا) عبئًا اقتصاديًّا كبيرًا، مقسمة ما بين ضرائب تصاعدية بناءً على الدخل (الشركات) أو (الأفراد) وضرائب ثابتة مثل ضريبة الأرنونا، ومن الأمثلة الدالة على هذه الضرائب التصاعدية:

- ضريبة الشركات: بنسبة 23 في المئة على الأرباح.

- ضريبة دخل تابعة للشريحة: تبدأ من 10 في المئة لأول 6330 شيكل، وتتزايد بشكل مطّرد تبعًا للشريحة الضريبية، لتصل إلى 51 في المئة من إجمالي الراتب الشهري. لمزيد من التفاصيل، ينظر: "درجات ضريبة الدخل، موقع كل الحق، شوهد في: 28/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3skWJgs

- ضريبة التأمين الوطني: يقتسمها بالتساوي رب العمل والموظف، ما دامت شريحة الدخل الشهري أقل من 6331 شيكل (3.55 في المئة لكل منهما)، وتزداد مساهمة رب العمل والعامل تباعًا إذا زادت الشريحة (7.50 في المئة مساهمة رب العمل، في مقابل 12 في المئة للموظف). لمزيد من التفاصيل، ينظر: "رسوم التأمين: نسب وأقدار التأمين للعاملين الأجراء"، مؤسسة التأمين الوطني، شوهد في28/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/37ElCLV

- ضريبة الأملاك، تُستَحَق عادة على من يبيع عقارًا ويُبلّغ عن الصفقة لدى الدوائر المختصة، وتختلف نسبة الضريبة بشكل تصاعدي بناءً على قيمة الصفقة؛ إذ تبدأ من 3.5 في المئة وتصل إلى 8 في المئة من قيمة الصفقة. لمزيد من التفاصيل، ينظر: "حساب ضريبة شراء العقار"، موقع كل الحق، شوهد في 28/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3byyVi6

بين دافعي هذه الضريبة من ساكني مدينة القدس من اليهود والفلسطينيين في ما يتعلق بتصنيف المناطق، حيث تتطابق درجة التصنيف الضريبي للمحلات التجارية التي تقع ضمن القدس الشرقية، والتي تتلقى خدمات محدودة وغير كافية مع تلك الموجودة في القدس الغربية (للسكان اليهود) التي تتمتع بمستوًى عالٍ من الخدمات[46]. ومن أوجه التمييز الخللُ بين نسبة ما يُجبى من المواطن الفلسطيني المقيم في الشطر (J1) وما يُنفق من موازنات البلدية لتطوير هذه المناطق؛ إذ تفوق نسبة ما يجري تحصيله من المقدسيين 30 في المئة من إجمالي صندوق ضرائب السكن، في ما لا يزيد مجموع ما تنفقه بلدية الاحتلال على 10 في المئة[47].

أثقلت هذه الضرائب كاهل التجار المقدسيين وأضعفت قدرتهم على المنافسة بسبب اضطرارهم إلى زيادة الهامش الربحي لتغطية هذه النفقات، وهو ما دفع العديد من المقدسيين إلى التسوق في باقي مناطق الضفة الغربية. ومن جانب آخر، يعجز التاجر المقدسي عن منافسة التاجر الإسرائيلي الذي تتوافر له بنية خدمات مساعدة للتسوق (مجمّعات تجارية عصرية، ومواقف سيارات، وخدمات المطاعم، وأماكن الراحة في أماكن التسوق)، في حين تغيب هذه الخدمات، أو تقلُّ على نحو لافت للانتباه، في القدس الشرقية. ويعود ذلك إلى وجود فجوة واسعة بين ميزانية بلدية السلطات الإسرائيلية المنفقة في تطوير شرق القدس (المدفوعة أصلًا من المواطنين العرب)، مقارنةً بالميزانية المدفوعة لتطوير المناطق في الشطر (J1)[48].

إضافة إلى تطبيق سياسة الحواجز الأمنية وجدار الفصل الذي يمنع تواصل الفلسطينيين الجغرافي مع مناطق القدس الشرقية، أدخلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية القطار الخفيف إلى الخدمة، الذي يربط المستوطنات الإسرائيلية في شمال القدس، مرورًا بالأحياء العربية (بيت حنينا، شعفاط، باب العامود) مع

(46) "مصادرة الأراضي والاستيطان".

(47) بلغت نسبة ما أُنفق من بلدية القدس على المناطق العربية عام 2003 (11.7 في المئة من موازنة البلدية)، وانخفضت إلى 7 في المئة في عام 2009. ينظر: **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص 8.

(48) "East Jerusalem: Facts and Figuers 2017," The Asssociation of Civil Rights in Israel, Technical Report, 21/5/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3lTA2MT

مناطق القدس الغربية. وساهم ذلك في تسارع تهويد المدينة عن طريق تشجيع العديد من الإسرائيليين على السكن في الشطر (J1) لإحداث تغيير ديموغرافي لحساب اليهود[49]، ولدفع المقدسيين أيضًا نحو التسوق في المناطق الإسرائيلية حتى يعزفوا عن التسوق في القدس الشرقية التي تعاني تدني الخدمات، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا. ومن الجدير بالذكر أن منحنى مضايقات التجار وتشديد الإجراءات الإسرائيلية، ازداد على نحو مطّرد بعد هبّة القدس في أواخر عام 2015 وتفاقم انعدام الأمن، كما بيّنا من قبلُ، وهو العنصر الأهم لأي عملية تسوق[50].

يُعدّ تراجع النشاط السياحي في القدس الشرقية من أهم المؤشرات الدالة على ضعف القطاع المقدسي الخاص. فبين عامي 1998 و2017، خصوصًا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، انخفض عدد الفنادق العاملة في القدس الشرقية من 43 فندقًا[51] إلى 20 فندقًا[52]. كما أضعفت الحكومة الإسرائيلية قطاع السياحة في القدس الشرقية من خلال تغيير مسارات السيّاح الوافدين إلى المناطق ذات الأغلبية العربية، وجعلهم يمضون أقل وقت ممكن في هذه المناطق، مقارنةً بالفترة التي يمضونها في الأحياء ذات الأغلبية اليهودية. وهذا الأمر أثّر سلبيًّا في إيرادات المحال التجارية العاملة في مجال السياحة، مثل محلات الهدايا والتذكارات، وخفّض الطلب على الفنادق الفلسطينية. فبحسب تقرير (Jerusalem Institute for Israeli studies-JIIS)، أصبح نحو 12 في المئة من السيَّاح الوافدين إلى القدس في عام 2013 يقيمون في فنادق عربية، في مقابل 88 في المئة يقيمون في فنادق القدس الغربية الإسرائيلية[53]. وفي الحصيلة،

(49) "Tracking Annexation: The Jerusalem Light Rail and the Israeli Occupation," Who Profits: The Israeli Occupation industry, Technical Report, July 2017, accessed on 16/10/2020, at: https://bit.ly/3dzzzws

(50) "القدس الشرقية: تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية"، إشراف رجا الخالدي، إعداد نور عرفة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (رام الله والقدس)، 2017، ص 4، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/2SYw6yb

(51) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص13 .

(52) **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018**، ص 157.

(53) Noor Arafeh, "Economic Collapse in East Jerusalem: Strategies for Recovery," Al-Shabaka, Palestinian Policy Network, 30/11/2016, accessed on 16/10/2020, https://bit.ly/37lcBby

أشارت بعض التقديرات إلى أن نحو 350[54] محلًّا تجاريًّا من محلات الهدايا والتذكارات أغلقت في البلدة القديمة، أو نُقل نشاطها إلى خارج حدود الشطر (J1) نتيجة ضعف الإيرادات وتقليل التكاليف التشغيلية، ولا سيما المتعلقة بالضرائب[55]. ومما يثير القلق استخدام الحكومة الإسرائيلية السياحة وسيلةً لتهويد المدينة المقدسة عن طريق فرض قيود مشددة على إعطاء رخص الأدلّاء السياحيين وإلزامهم بعرض الرواية الإسرائيلية عن القدس وسحب ترخيص من لا يلتزم بهذه المعايير[56].

كما يُعدّ استهداف قطاع المواصلات إحدى الوسائل الأخرى التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية لإحكام قبضتها على الشطر (J1) وعزله عن باقي المحافظات الفلسطينية. فبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، توقفت أربع شركات نقل عام، من أصل 13 شركة، توقفًا كاملًا عن العمل. في حين اضطر القسم الآخر إلى تقليل عدد السائقين بسبب عدم قدرته على دفع مستحقاتهم. ومن الأمثلة على السياسات التي تفرضها سلطات الاحتلال على قطاع المواصلات المقدسي، إجبار الشركات على اقتناء عدد محدود من الحافلات على نحو لا يتناسب مع مستوى نشاطها. كما تُلزم وزارة المواصلات الإسرائيلية هذه الشركات بإصدار بطاقات مخفضة لكبار السن وطلاب المدارس، من دون تعويضها أسوة بشركة النقل العام في إسرائيل. يُضاف إلى ذلك سعي وزارة المواصلات والنقل في إسرائيل لإلغاء امتيازات بعض شركات النقل المقدسية

(54) عادةً ما يُعتمد على بيانات الغرفة التجارية في القدس لمعرفة المحلات المغلقة، لكن ليس جميع التجار المقدسيين مسجلين فيها لأن ذلك ليس إلزاميًا، لذلك يصعب حصر الرقم الحقيقي. وبناءً على معطيات الغرفة، يُقدّر عدد المحلات المغلقة بـ 200–250 محلًّا تجاريًّا. لمزيد من التفصيل، ينظر: "الوضع الحالي للأسواق التجارية في القدس: ورقة خلفية لجلسة طاولة مستديرة (5)"، إعداد نور عرفة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 27 تموز/ يوليو 2016، ص 1، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/37cKf2V

(55) "Preserving East Jerusalem in the Context of the Two- State Solution, Short- and Medium-Term Sectoral Development Agenda for East Jerusalem (SMSDA-EJ) (2019-2023)," Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) & State of Palestine, Palestine Liberation Organization Negotiations Affairs Department Palestinian Negotiations Support Project, Technical report, 2018, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3o1gHLw

(56) "القدس الشرقية".

عن طريق دمج هذه الشركات كلها تحت مسمى شركة واحدة للنقل العام، ما يفقدها الكثير من امتيازاتها المكتسبة المتعلقة بحق الأقدمية[57].

على الرغم من وجود كثافة سكانية أعلى في الشطر (J1)، فإن تزايد القيود المفروضة على منح التصاريح الصناعية، وازدياد تكاليف التشغيل فيها، أدّيَا إلى إعادة التوزيع المكاني للمنشآت التجارية والصناعية العاملة فيها في اتجاه الشطر (J2). فخلال الفترة التي تلت اتفاقَي أوسلو، بين عامي 1994 و2010، شهد قطاع تجارة التجزئة، وهو أكبر قطاع فرعي ضمن الأنشطة الفرعية في محافظة القدس نموًّا ملحوظًا، إلّا أن هذا النمو تركّز في الشطر (J1)، بنسبة 40 في المئة، مقارنةً بزيادة مقدارها 17 في المئة في الشطر (J2)[58]. وكما بيّنا آنفًا، يعكس النمو المتعثر لاقتصاد الشطر (J1) التأثير السلبي لسياسة الضم الإسرائيلية وعزلها عن عمقها الفلسطيني. ومن المؤشرات الدالة على إضعاف القطاع الخاص في مناطق القدس الشرقية تضاؤُل نسبة أرباب العمل من مجمل القوى العاملة في محافظة القدس من 8.3 في المئة في عام 2009 إلى 4.9 في المئة في عام 2018[59].

رابعًا: التعليم وسوق العمل

يتبع الإشراف على المدارس في محافظة القدس عدة جهات رسمية؛ إذ تشرف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في الشطرين (J1) و(J2) على 250 مدرسة حكومية و113 مدرسة خاصة. كما تشرف أيضًا على مناهج المدارس التي تتبع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" وعددها 15 مدرسة[60]. أما عدد المدارس التي تشرف عليها

---

(57) رائد الطويل، "ظروف النقل العام في شرقي المدينة المقدسة"، في: "ندوة الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس".

(58) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص 12.

(59) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2014** (رام الله: الجهاز، 2014)، ص 131؛ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018**، ص 22.

(60) المرجع نفسه، ص 71.

بلدية الاحتلال (مدارس ثانوية) ووزارة المعارف الإسرائيلية (مدارس ابتدائية)، فيبلغ 88 مدرسة[61]. وتعاني هذه المدارس التمييز في الميزانيات المنفقة في تطويرها وتطوير الخدمات، مثل المرافق الصحية وخدمات البنية التحتية[62]. ومن أشكال هذا التمييز أيضًا الاكتظاظ الشديد في الغرف الصفّية والنقص الحادّ في عددها[63]، ما يضطر العديد من مديري المدارس إلى استئجار عمارات سكنية قريبة من المدرسة وغير مصممة لأغراض التدريس[64]. وعادةً ما تحتاج هذه المدارس إلى ميزانيات إضافية من أجل عملية تهيئة المكان للدراسة. ونتيجة لذلك، يضطر أهالي العديد من الطلاب، نحو 40 في المئة من مجموعهم، إلى الالتحاق بالمدارس الخاصة التي تفرض رسومًا أعلى كثيرًا، بطبيعة الحال، مقارنة بالمدارس الحكومية. ونظرًا إلى تردّي الأوضاع المعيشية وارتفاع نسبة الفقر التي تصل إلى 78 في المئة[65]، لا يُكمل نحو 30 في المئة من المقدسيين تعليمهم الثانوي[66]. وفي السياق نفسه، يمكن ملاحظة زيادة مشاركة الأطفال دون سن الخامسة عشرة[67] في القوى العاملة، حيث تصل نسبة عمالة الأطفال إلى 38 في المئة[68]. وبحسب تقديرات بلدية الاحتلال في المدينة المقدسة، فإن المدارس في شرق القدس تحتاج إلى نحو 15 مليون شيكل سنويًّا للحدّ من ظاهرة التسرّب المدرسي. في حين بلغت

(61) "East Jerusalem, Facts and Figuers 2017".

(62) "شرقيّ القدس".

(63) يراوح معدل المساحة للطالب/ الطالبة المقدسي في الصف بين 0.9 متر مربع للمرحلة الثانوية و0.5 متر مربع للمرحلة الابتدائية، علمًا أن المساحة التي يجب توافرها بحسب المعايير التربوية هي 4.55 أمتار مربعة للمرحلة الابتدائية، و5.94 أمتار مربعة للمرحلة الثانوية. لمزيد من التفصيل، ينظر: "التعليم في القدس"، مؤسسة فيصل الحسيني، 4 نيسان/ أبريل 2017، شوهد في 19/ 10/ 2020، في:
https://bit.ly/3UICPKX

(64) Gad Yair & Samira Alayan, "Paralysis at the Top of a Roaring Volcano: Israel and the Schooling of Palestinians in East Jerusalem," *Comparative Education Review*, vol. 53, no. 2 (May 2009), pp. 235-257.

(65) Choshen & Korach.

(66) "East Jerusalem, Facts and Figuers 2017".

(67) لا يسمح قانون العمل في إسرائيل بتشغيل من كانت أعمارهم دون 15 عامًا. لمزيد من التفصيل، ينظر: "سن تشغيل أبناء الشبيبة"، موقع كل الحق، شوهد في 28/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3pKlWiB

(68) Marik Shtern, "Polarized Labor Integration: East Jerusalem Palestinians in the City’s Employment Market," Jerusalem Institute for Policy Research, Publication no. 469, 2017, p. 7.

الموازنة المخصصة لتحسين المدارس في الشطر (J1) في عام 2015 نحو 3 ملايين شيكل، وزادت إلى 4.1 ملايين شيكل في عام 2017[69]. ومن أشكال المعاناة الأخرى في تلك المناطق، قلة عدد الموظفين، وخاصةً المرشدين النفسيين المتخصصين في حالات التسرب المدرسي والإرشاد التعليمي[70].

كما تشدد وزارة المعارف الإسرائيلية الرقابة على محتوى المناهج (مناهج السلطة الفلسطينية) في المدارس التي تشرف عليها، وتحذف أي مادة لا يتناسب مضمونها مع سياستها، مثل القصائد الوطنية وبعض المواد التاريخية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. وإضافة إلى ذلك، تجري سلطات الاحتلال فحصًا أمنيًا للمعلمين في تلك المدارس وتشترط عدم ارتباطهم بقضايا أمنية مناوئة للاحتلال[71]. ثمّ إنّ سلطات الاحتلال لا تعترف بالشهادات الصادرة عن بعض المؤسسات التعليمية الفلسطينية، وتحديدًا المتعلقة بالتخصصات التربوية والعلمية التي يحتاج إليها معلمو المدارس[72]. وتطالب، أيضًا، خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بعمل دورات ومساقات استكمال (عادةً ما تكون تكرارًا لما جرى دراسته)، ما يمثّل عبئًا آخر على خريجي الجامعات الفلسطينية من المقدسيين. وأدّى ذلك إلى نقص عدد المعلمين المقدسيين، حيث أغلبية مشرفي التربية والتعليم من سكان الداخل الفلسطيني (المناطق المحتلة في عام 1948)[73].

أدّت سياسة السلطات الإسرائيلية التي تُميّز في الإنفاق المتعلق بميزانيات التعليم ضد السكان الفلسطينيين في الشطر (J1) إلى فجوة في مستوى تعليم المقدسيين، مقارنةً بنظرائهم في الضفة الغربية؛ إذ يشير مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2013 إلى أن متوسط سنوات التعليم لدى الذكور في محافظة القدس يبلغ 9.41 سنة، في مقابل 10.31 سنة في باقي محافظات الضفة الغربية. كما يظهر مسح القوى العاملة

---

(69) "East Jerusalem, Facts and Figuers 2017".

(70) Ibid., p. 3.

(71) Yair & Alayan.

(72) **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**، ص23 .

(73) Yair & Alayan.

خلال أربع سنوات (2015-2018) أن متوسط سنوات تعليم القوى العاملة للمقدسيين يبلغ 10.8 سنة، في مقابل 11.6 سنة في باقي مدن الضفة الغربية. كما ساهم ارتفاع تكاليف الحياة في القدس إلى دفع شريحة من المواطنين إلى عدم إكمال تحصيلهم العلمي والانخراط في سوق العمل الإسرائيلية التي تمتاز بارتفاع معدل الأجر فيها؛ إذ يبلغ متوسط الأجر اليومي فيها نحو 180 شيكلًا، في مقابل 100 شيكل في سوق العمل الفلسطينية، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[74].

أما بالنسبة إلى البطالة بين صفوف المقدسيين، فبلغت 11.3 في المئة في عام 2018[75]. وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بباقي محافظات الضفة الغربية التي تبلغ 17.6 في المئة[76]. ويعود ذلك إلى سهولة الوصول والعمل في سوق العمل الإسرائيلية؛ إذ تشير إحصاءات مسوح العمل الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالنسبة إلى عام 2018 إلى أن نسبة المقدسيين، من الشطر (J1)، والعاملين في إسرائيل، تصل إلى 40 في المئة، في مقابل نحو 17 في المئة لباقي مناطق الضفة الغربية. ولا تعتمد عمالة المقدسيين في إسرائيل على مستوى عالٍ من التعليم. بمعنى آخر، فإن معظم الطلب الناتج من سوق العمل الإسرائيلي يستهدف الأقل تعليمًا؛ ما يشجع على ترك مقاعد الدراسة[77].

يُعدّ ضعف مشاركة المرأة المقدسية في سوق العمل في القدس أحد أهم ملامح هذه السوق، مقارنةً بنظيراتها في الضفة الغربية، على الرغم من تشابه

---

(74) **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018**، ص 59.

(75) المرجع نفسه، ص 55.

(76) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2018** (رام الله: الجهاز، أيار/ مايو 2019)، ص80 ، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/3k70sKO

(77) بناءً على مسح القوى العاملة لعام 2018، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعمل الشريحة الأكبر من المقدسيين العاملين في سوق العمل الإسرائيلية في قطاع البناء، بما نسبته 33 في المئة، يليها في التجارة 26 في المئة، وفي الصناعة 19 في المئة، وفي النقل والمواصلات 19 في المئة، وفي الخدمات 9 في المئة. وأما العاملون في القدس الشرقية، فالشريحة الكبرى منهم في قطاع الخدمات بنسبة 38 في المئة، وبنسبة 23 في المئة في التجارة، و20 في المئة في البناء. أما الباقون فيعملون في مجال الصناعة بنسبة 12 في المئة، ومجال النقل والمواصلات بنسبة 7 في المئة.

المستوى التعليمي (نحو 14 سنة أكاديمية لكل منهما). فبحسب مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2018، بلغت مشاركة المرأة المقدسية في سوق العمل نحو 9 في المئة، مقارنة بـ22 في المئة في باقي مناطق الضفة الغربية، وربما يعود تفسير هذه الفجوة إلى أنه لا يوجد قطاع عامّ فلسطيني، وإلى ضعف القطاع الخاص الذي يُفسح المجال لاستيعاب عمالة النساء، إضافة إلى الارتباط القسري لسوق العمل المقدسية في إسرائيل التي حدّت من انخراط المرأة المقدسية في سوق العمل.

خاتمة وتوصيات

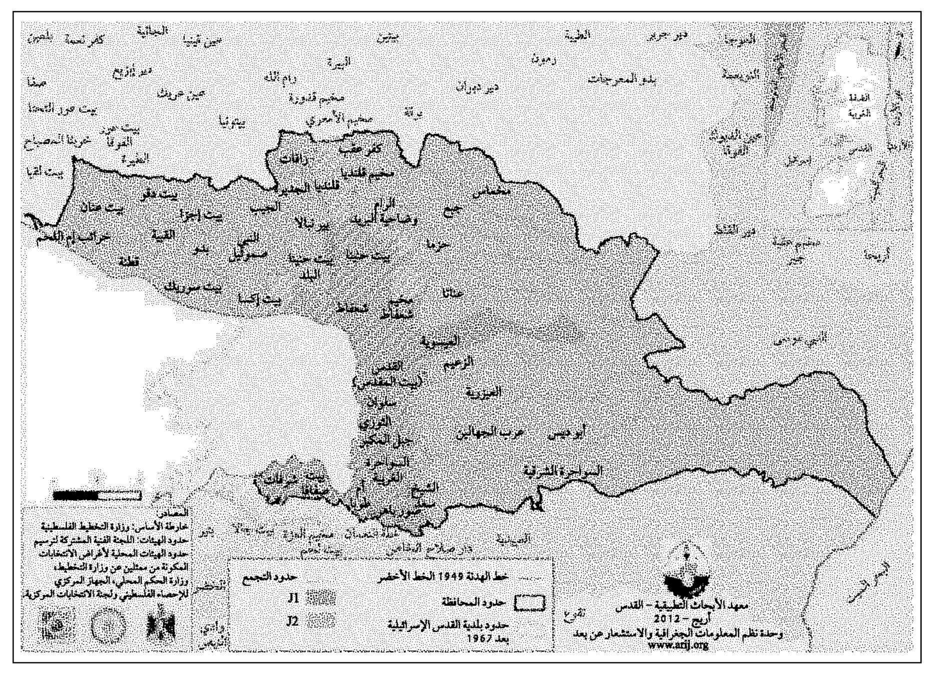
عرض هذا الفصل بعض السياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية منذ احتلال القدس الشرقية في عام 1967، وهي سياسات تهدف إلى تهديد الوجود الفلسطيني فيها. وشمل النقاش عرضًا للسياسات المتعلقة بتحديد الإقامة والتضييق على السكن وفرض الضرائب. كما شمل عزل القدس الشرقية جغرافيًا واقتصاديًا عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يتطلّب وضع المواطن المقدسي الحالي تضافر الجهود على المستوى الوطني ووضع استراتيجية قابلة للتنفيذ في ظل المعوقات المفروضة من السلطات الإسرائيلية من أجل دعم الوجود الفلسطيني في القدس. لذا، يجب تدعيم قطاع الإسكان من خلال إيجاد آلية تُسهّل تمويل الأنشطة العقارية. كما يجب دعم قطاع التعليم وتوفير البنى التحتية، من أجل تطويره والحفاظ على الهوية الوطنية في مواجهة أسرلة المناهج التعليمية، إضافة إلى تقديم يد العون إلى الفئات الأقل حظًّا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية للحدّ من التسرّب المدرسي. وتوصي الدراسة بتكثيف حملات التسوق من فلسطينيي الداخل من أجل دعم القطاع الخاص في القدس وحشد الدعم المالي على المستويين العربي والإسلامي لتطوير قطاع الإسكان والقطاع السياحي من خلال الاستثمار في إنشاء الفنادق والبنى التحتية.

ملحق

الخريطة (9-1)

خريطة تجمعات محافظة القدس بحسب الشطر (J1+J2)



المصدر: **دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس**، جاد إسحاق وروبينا غطاس ونادر هريمات (محررون) (القدس: معهد الأبحاث التطبيقية، أريج، 2015)، شوهد في 19/ 10/ 2020، في: https://bit.ly/2H9ga9N

المراجع

1 - العربية

"الإجراءات (14)". أرشيف المصادر الأولية للقانون الإسرائيلي مترجمة إلى العربية (جامعة القدس). في: https://bit.ly/3ob5UPg

"الإقامة والهويات". جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. في: https://bit.ly/2IDSYRC

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك**. نيويورك: 2013.

الأمم المتحدة. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. **أزمة التخطيط في القدس الشرقية**. تقرير حول ظاهرة البناء "غير المرخص". تقرير خاص. القدس الشرقية: نيسان/ أبريل 2009. في: https://bit.ly/3hqivex

"جدار الفصل". بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. في: https://bit.ly/3k6Cj77

الجدبة، فوزي سعيد. "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية". **مجلة جامعة الأقصى** (سلسلة العلوم الإنسانية). مج 15. العدد 2 (حزيران/ يونيو 2011).

الجعبة، نظمي. "مئة عام على إعلان بلفور: القدس في المخطط الحضري البريطاني 1919". مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 30، العدد 120 (خريف 2019).

الجعفري، محمود وأحمد الصفدي. "العلاقات الاقتصادية بين القدس والضفة الغربية". في: ندوة **الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس**. دائرة شؤون القدس، 19/ 5/ 2013. في: https://bit.ly/2HmrRdx

دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس. جاد إسحاق وروبينا غطاس ونادر هريمات (محررون). القدس: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، 2015. في: https://bit.ly/2H9ga9N

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2014**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

______. **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018**. رام الله: الجهاز، 2018. في: https://bit.ly/3oafCRO

______. **مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2018**. رام الله: الجهاز، أيار/ مايو 2019. في: https://bit.ly/3k70sKO

"رسوم التأمين: نسب وأقدار التأمين للعاملين الأجراء". مؤسسة التأمين الوطني. في: https://bit.ly/37ElCLV

"شرقيّ القدس". بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. في: https://bit.ly/3dwwqh3

"قانون أساس - القومية". **ورقة موقف**. عدالة: المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل. 2/ 8/ 2018. في: https://bit.ly/3dz7kOt

"القدس الشرقية: تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية". إشراف رجا الخالدي. إعداد نور عرفة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (رام الله والقدس)، 2017. في: https://bit.ly/2SYw6yb

مصطفى، وليد. **القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996**. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC، 1997.

"الوضع الحالي للأسواق التجارية في القدس: ورقة خلفية لجلسة طاولة مستديرة (5)". إعداد نور عرفة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 27 تموز/يوليو 2016. في: https://bit.ly/37cKf2V

2 – الأجنبية

"Applying for a Building Permit in East Jerusalem." Norwegian Refugee Council. 15 February, 2017. at: https://bit.ly/342BK8A

Arafeh, Noor. "Economic Collapse in East Jerusalem: Strategies for Recovery." Al-Shabaka, Palestianian Policy Network. 30 November, 2016. at: https://bit.ly/37lcBby

Aswar, Hasbi. "The US Foreign Policy under Trump Administration to Recognize Jerusalem as the State Capital of Israel." *Nation State Journal of International Studies*. vol. 1, no. 2 (December 2018).

Choshen, Maya & Michal Korach. *Jerusalem Facts and Trends 2019*. Israel: Jerusalem Institute for Policy Research, 2019. at: https://bit.ly/2Hc1rLb

Cohen, Hillel. *The Rise and Fall of Arab Jerusalem Palestinian Politics and the City Since 1967*. Mick Dumper (ed.). New York: Routledge, 2011. at: https://bit.ly/2SZjeaO

"East Jerusalem: Facts and Figuers 2017." The Asssociation of Civil Rights in Israel, Technical Report. 21 May 2017. at: https://bit.ly/3lTA2MT

"Fatalities since Operation Cast Lead." The Israeli Information Center for Human Rights (B'TSELEM). at: https://bit.ly/3551kJp

"Preserving East Jerusalem in the Context of the Two- State Solution, Short- and Medium-Term Sectoral Development Agenda for East Jerusalem (SMSDA-EJ) (2019-2023)." Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) & State of Palestine. Palestine Liberation Organization Negotiations Affairs Department Palestinian Negotiations Support Project. Technical report, 2018. at: https://bit.ly/3o1gHLw

"Real Estate and Housing Sector Opportunity Assessment." Al-Quds Economic Forum & The Office of the Quartet. Technical Report, 19/3/2015. at: https://bit.ly/31gRyTo

Shtern, Marik. "Polarized Labor Integration: East Jerusalem Palestinians in the City's Employment Market." Jerusalem Institute for Policy Research. Publication no. 469, 2017.

"The Occupied Territories. Jerusalem, Israel." The Israeli Information Center for Human Rights (B'Tselem). at: https://bit.ly/38SKEsh

"Tracking Annexation: The Jerusalem Light Rail and the Israeli Occupation." Who Profits: The Israeli Occupation industry. Technical Report, Jul. 2017. at: https://bit.ly/3dzzzws

Turner, Mardy (ed.). *From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of Peace."* United Kingdom: Lexington Book, 2019.

United Nations. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). *East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns*. Technical Report. Jerusalem: 2011. at: https://bit.ly/3pn0vnI

________. "Palestinian Family Evicted from Silwan Neighborhood in East Jerusalem." The Monthly Humanitarian Bulletin. July 2019. at: https://bit.ly/2KzU6H4

Yair, Gad & Samira Alayan. "Paralysis at the Top of a Roaring Volcano: Israel and the schooling of Palestinians in East Jerusalem." *Comparative Education Review*. vol. 53, no. 2 (May 2009).

الفصل العاشر

استعمار الطبيعة من خلال ممارسات هادفة لحماية البيئة

جاودة منصور

مع تنامي القلق بشأن آثار تغيّر المناخ، يجري الترويج للهيئات البيئية الإسرائيلية بصفتها "أحدث الإنجازات" في مجال حماية الطبيعة والتكيّف مع تغيّر المناخ. تتمعن هذه الدراسة في المناظر الطبيعية الفلسطينية للقدس، وتتقصى الجانب المظلم للسياسات البيئية الإسرائيلية وممارساتها التي أحدثت تغيّرات هائلة في الهُوية الثقافية والطبيعية لملامح المدينة، وتسببت بمظالم بيئية للتجمعات السكّانية الفلسطينية، وأنتجت طبيعة استعمارية. فضلًا عن ذلك، يمكن القول إنّ الإيكولوجيا السياسية الإسرائيلية، مقترنة بالمتخصصين البيئيين الصهيونيين، وسياساتهم، ومشاريعهم البيئية المعنيّة بالتصدي لتغيّر المناخ، هي شكل من أشكال الحوكمة البيئية (Environmental Governmentality). أخيرًا، ترى الدراسة أنّ المستوطنين الصهيونيين يستهدفون أشجار الزيتون بشكل أساسي لكونها تشكّل "مزارًا حيًّا" للفلسطينيين.

أولًا: تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة والدولة الصهيونية

"عندما نظر الإسرائيليون عبر حدودهم إلى حدود الدول العربية المجاورة، رأوا أنّ دولتهم ليست أكثر خضرة فحسب، بالمعنى الحرفي للكلمة، بسبب زيادة بلغت 800 في المئة في الغطاء الحرجي، بل أيضًا لأنّ المتوافر

لديهم من أنواع النبات والحيوان أكبر عددًا بكثير، بسبب الحماية التي حظيت بها"[1].

تعيش البشرية حقبة جديدة ومميّزة، تُسمّى غالبًا عصر التأثير البشري، أي الأنثروبوسين (Anthropocene)، وتتميّز بتدخّل بشري عالمي وغير مسبوق في أغلبية النظم الإيكولوجية في الأرض. ويواجه البشر في مجتمعات تنمو بسرعة، وتشهد شحًّا في الموارد، سؤالًا مزعجًا: كيف نتصدّى لتغيّر المناخ؟ بما أنّه ليس للطبيعة حدود، على البشر التفكير بطريقة جمعية، وعليهم تقويم علاقتهم بالبيئة، ولا بدّ من أن يعُوا حقيقة أنّ أنشطتهم تحوّل جيولوجيا الأرض عمومًا[2]. لذلك، تكمن الطبيعة في جوهر نزاعات كثيرة في العالم، وهي تؤثّر في أمن الدول الوطنية. مثال لذلك، يستفسر جوزيف ماسكو، في دراسته "طقس سيئ: زمن أزمة الكوكب"[3]، عن المشروع النووي الذي مكّن الولايات المتحدة الأميركية في الحرب الباردة من تكوين نظرة جديدة تجاه الكوكب بأسره، بصفته غلافًا حيويًا (Biosphere) متكاملًا، وجعلها تعسكر الطبيعة.

يرى ماسكو أنّ الاعتماد المتواصل على الأسلحة النووية يحول دون القيام بأفعال تضع حدًّا لمخاطر غير عسكرية تهدّد الأرض، مثل تغيّر المناخ. وهو يربط تغيّر المناخ بالقنبلة الذرية؛ إذ إنّ تغيّر المناخ صار في ثمانينيات القرن العشرين محور تعبئة للتأثير في السياسة النووية، لكنّ الخطاب النووي صار في مطلع الألفية الثانية محور تعبئة للتأثير في التصوّرات الوطنية للاحترار العالمي (Global Warming). أضحى تغيّر المناخ موضوع بحوث علمية، وأفلام سينمائية، وروايات، وبرامج وثائقية، وعروض تلفزيونية، وأغانٍ، وموضوعًا متداولًا على منصات التواصل الاجتماعي، وغير ذلك. وتسعى هذه الوسائل

(1) Alon Tal, "Going, Going, Gone: A History of Israel's Biodiversity," in: Gunnel Cederlöf & Mahesh Rangarajan (eds.), *At Nature's Edge: The Global Present and Long-Term History* (New Delhi: Oxford University Press, 2018), pp. 149-150

(2) Isabelle Stengers, *In Catastrophic Times: Resisting the Coming Barbarism* (London: Open Humanities Press, 2015).

(3) Joseph Masco, "Bad Weather: The Time of Planetary Crisis," in: Martin Holbraad & Morten Axel Pedersen (eds.), *Times of Security: Ethnographies of Fear, Protest and the Future* (New York: Routledge, 2013), pp. 163-197.

لعرض التحديات الاجتماعية السياسية والجيوسياسية غير المسبوقة، والعمليات الفيزيائية الحيوية التي تمثّلها مشكلة تغيّر المناخ العابرة للحدود الوطنية، والعابرة للأجيال. وقد تناولت هذا الموضوع عدة دراسات من خلال معالجة نقدية للديناميات الاجتماعية والثقافية والنفسية لإنكار تغيّر المناخ، أو تفاديه، أو القبول به في المجتمعات المختلفة، مثل دراسة الباحث المتخصص في الدراسات البيئية ماثيو شنايدر – مايرسون، وعنوانها "قصة تغيّر المناخ"[4].

بحسب **تقرير أهداف التنمية المستدامة** لعام 2018[5]، تكمن مكافحة تغيّر المناخ في قلب الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب ذلك، توجد تأثيرات عديدة لتغيّر المناخ، منها ازدياد الاحترار العالمي في عام 2017 بمقدار 1.1 درجة سلزيوس (بالمقياس المئوي لدرجات الحرارة)، فوق درجة الحرارة في حقبة ما بعد الثورة الصناعية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظروف المناخية القاسية في مناطق جغرافية كثيرة، وزيادة في تركز غازات الدفيئة (Greenhouse Gases) في العالم قاطبة، والتأثير في التخطيط الحضري والبناء، والتنوع البيولوجي، والصحة العامة، والاقتصاد، فضلًا عن قضايا جيوستراتيجية إقليمية. وعلى الدول اعتماد برامج التنمية الرئيسة، بغية تسريع أفعالها في سياق تنفيذها التزاماتها المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ (Paris Agreement on Climate Change). وقد صدّقت إسرائيل على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (United Nations Framework Convention on Climate Change) في عام 1996، وعلى بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol)، وهو الخطوة التنفيذية للاتفاقية في عام 2004. لذلك، فإن إسرائيل ملتزمة بالمساهمة في الجهود العالمية الهادفة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة، ومكافحة تأثيرات تغيّر المناخ الضارة[6].

---

(4) Matthew Schneider-Mayerson, "Climate Change Fiction," in: Rachel Greenwald Smith (ed.), *American Literature in Transition, 2000-2010* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), pp. 309-321.

(5) يُنظر: الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018** (نيويورك: 2018)، شوهد في 22/2/2021، في: https://bit.ly/2NzSrT0

(6) يُنظر: الموقع الإلكتروني لوزارة حماية البيئة في إسرائيل:
"Israel Ministry of Environmental Protection," at: https://bit.ly/3diQipF

توالت على أرض فلسطين موجات من الهجرات الجمعية الصهيونية من أوروبا ودول مجاورة أخرى، في مطلع القرن العشرين، وارتفعت وتيرة الهجرة الصهيونية بعد إنشاء "دولة إسرائيل" في عام 1948، وما تزال مستمرة، وهو ما أحدث خللًا في التوازن الديموغرافي في البلاد. وعقب حرب حزيران/ يونيو 1967 بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وسّعت إسرائيل استعمارها للأرض، وأعلنت القدس عاصمتها الأبدية. وبما أنّ القدس مقرّ لمواقع دينية وتاريخية كثيرة، فهي في قلب النشاط الصهيوني، وجوهر سياسات التطهير العرقي، سعيًا وراء الهيمنة على المدينة، وادّعاء يهوديتها، فالقدس بقعة مزدحمة على الأرض طوال تاريخها؛ دُمّرت، وأُعيد بناؤها مرات كثيرة، وجذبت أناسًا ينتمون إلى أديان متعددة، وكان الصهيونيون الإسرائيليون آخرهم. وبُعَيد إعلان الإدارة الأميركية عن "صفقة القرن" التي لا تزال حتى هذه اللحظة من دون أجندة واضحة، تم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وتلا ذلك نقل سفارات دول أخرى، ما أضاف إلى مستقبل المدينة وسكّانها المقدسيين مزيدًا من طبقات الغموض الحضري والقانوني.

بُذلت محاولات كثيرة منذ إنشاء الدولة الصهيونية لدمج الملامح الثقافية والمناظر الطبيعية الفلسطينية ضمن ملامح ومناظر توراتية متخيّلة، وكانت القدس هدفها الرئيس. وتشكّل قضايا الاستيلاء على الأرض، واستخدامها، وتوزيع الموارد المائية والطبيعية، وإدارة النفايات، ومسائل أخرى، الخطابات البيئية السائدة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. شُرّد آلاف الفلسطينيون، وهُدّدوا بخسارة أراضيهم وتقاليدهم المتوارثة، بسبب سياسات إسرائيلية مستمرة، متمثّلة في مصادرة الأراضي بذرائع مختلفة. ومع أنّ التشجير، ومنع تدهور الأراضي، وإدارة المياه المستعملة، ليست إلّا تدخّلات كثيرة يُراد بها مواجهة تغيّر المناخ والظواهر المناخية القاسية في العالم، فإنّ الغاية من هذه التدخلات مختلفة في فلسطين، فهي جزء من سياسات بيئية تنتهجها الدولة الصهيونية لرسم صورة "أرض الميعاد" على المناظر الطبيعية لفلسطين من جهة، وللتستر على إحدى أدواتها في اقتلاع السكّان الأصليين من جهة أخرى. وفي حين يجدر أن تتضافر جهود العالم للمحافظة على الأرض، تُولي هذه

الدراسة اهتمامًا بالجانب المظلم لأجندة تغيّر المناخ، وهي تبيّن كيفية استعمار الطبيعة على المدى الطويل، بينما يُحرم السكّان الأصليون من الملامح الثقافية والمناظر الطبيعية التي طالما عرفوها وعايشوها.

ثانيًا: سؤال الدراسة ومنهجيتها

وفقًا لآلون تال، الناشط والباحث البيئي والأستاذ في معهد دراسات الصحراء في جامعة بن غوريون، ومؤسس حزب الحركة الخضراء، "عكست السياسات الإسرائيلية المعنية بالمحافظة على الطبيعة، في السنين الستين الأخيرة، 'أحدث' ما هو معتمد في هذا المجال، ولا يزال الالتزام الوطني بالمحافظة على الطبيعة مهمًّا، وهو ما تجلّى في شبكات المحميات الطبيعية اللافتة"[7]. وتبحث هذه الدراسة في المشاهد الطبيعية الفلسطينية في القدس، لتدرس كيفية تسبب السياسات البيئية والتدخلات المتعلقة بتغيّر المناخ – التي تعتمدها الهيئات البيئية الصهيونية – بتغيّرات هائلة في الهوية الثقافية والطبيعية لمشهد القدس، وتشكّك في الحلول البيئية الإسرائيلية، والتدخلات المعنية بتغيّر المناخ، التي يروّجها المتخصصون في علم البيئة الإسرائيليون في العالم أجمع، بوصفها رائدة في هذا المجال، وتستطلع دوافعها، وتستقصي الطريقة التي تُساهم بها هذه التدخلات في اقتلاع المقدسيين وزرع الصهيونيين، وإلحاق مظالم بيئية للمقدسي المقيم في القدس وضواحيها.

اعتمدت الدراسة المنهجية البحثية الوصفية، وفي الوقت نفسه استقصت الأدبيات البيئية، والكتابات العالمية المتصلة بالنظام البيئي، ثم عرضتها وحللتها بمنظور نقدي. ولإضفاء مزيد من الطابع المحلي، تناولت الكثير من الأفلام الوثائقية، والتقارير، والمنشورات الصادرة عن منظمات غير حكومية، دولية وفلسطينية وإسرائيلية، متخصصة في أوضاع القدس وضواحيها ومعنية بها، وعرضت بعض الأمثلة للاستفاضة في المناقشة، وقارنتها بحالات مشابهة في مناطق أخرى من العالم.

---

(7) Tal, "Going, Going, Gone," p. 157.

ثالثًا: المناظر الطبيعية المستعمَرة في القدس وتمثّلاتها

بما أنّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يتمحور حول الأرض أساسًا، ينتهج الاستعمار الصهيوني جملة من سياسات الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها، ويموّهها بغايات عسكرية، وحفظ الأمن القومي، والحماية البيئية للحياة البرية. ووفق العالم البيئي الإسرائيلي تال، لا يمكن قراءة تاريخ إسرائيل البيئي إلا من خلال عيون صهيونية[8]. ويتناول تال أيضًا دور الحركة القومية اليهودية، والتأثيرات الرئيسة التي أحدثتها الحكومات الإسرائيلية بأنشطتها المتنوعة في الموارد البيئية والمناظر الطبيعية. فعلى سبيل المثال، أقرّت الحكومة الإسرائيلية في عام 1981 "المخطط التوجيهي الوطني للحدائق والمحميات الطبيعية" الذي وضع 25 في المئة من أرض فلسطين تحت الحماية الإسرائيلية. وحتى عام 2005، عُدّلت هذه الخطة الرئيسة خمسًا وثلاثين مرة، مع الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية، وتحويلها إلى أماكن مكشوفة[9]. لذلك، يُحظر على آلاف الفلسطينيين الصيد في تلك المناطق المحمية، أو يمنعون من رعاية الماشية فيها، أو زراعتها، لكنّ الفلسطينيين يستنكرون هذه السياسات، ويخاطرون بأرواحهم لمواصلة أنشطتهم المعيشية.

رابعًا: التشريد القسري لـ "حماية" الطبيعة والحياة البرية

إنّ استحداث مناطق محمية للمحافظة على الحياة البرية والطبيعة موضوع خلافي في حالات كثيرة في العالم، لما يستتبع ذلك من تشريد للمقيمين في تلك المناطق على مدى قرون، وإبعادهم عن مناطقهم الأصلية. ويعرض ميليسا ليتش وروبِن ميرنز، في كتابهما **كذبة الأرض**[10]، الجدل بشأن محمية الصيد في مكومازي (Mkomazi) في المراعي الواقعة شمال شرق تنزانيا. يرجع تاريخ

---

(8) Alon Tal, *Pollution in a Promised Land: An Environmental History of Israel* (Berkeley: University of California Press, 2002).

(9) Alon Tal, "Space Matters: Historic Drivers and Turning Points in Israel's Open Space Protection Policy," *Journal of Israel Studies*, vol. 13, no. 1 (Spring 2008), pp. 119-151.

(10) Melissa Leach & Robin Mearns (eds.), "Wildlife, Pastoralists and Science: Debates Concerning Mkomazi Game Reserve, Tanzania," in: *The Lie of the Land: Challenging Received Wisdom on the African Environment* (Oxford: James Currey; Portsmouth: Heinemann, 1996).

هذه المحمية إلى عام 1951، حين أُعلن في **الجريدة الرسمية** أنّها محمية صيد، ولذلك مُنع السكّان المحليون بالتدريج، بمن فيهم الرعاة، من الوصول إلى موارد المحمية، إلى أن طُردوا منها في نهاية عام 1988[11]. وعلى غرار المناطق الرعوية في محمية الصيد في مكومازي، تخطط الحكومة الإسرائيلية لتوسيع مستوطناتها في منطقة (E-1)[12]، حيث تسببت منطقة مساحتها 12 كيلومترًا مربعًا، بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، بالتهجير القسري للتجمعات البدوية الفلسطينية في محيط القدس من قراها، وهدم منازلها، كما فعلت بتجمّع أبو النوار (عندما اقتحمت قوات إسرائيلية مضاربهم)[13]، وتشريد تجمّع عرب الجهالين في قرية الخان الأحمر الواقعة في القدس الشرقية التي يعيش فيها أكثر من 180 شخصًا، 95 في المئة منهم لاجئون. وتتمتع قبيلة عرب الجهالين بتاريخ تشريد طويل؛ إذ كانت تعيش في منطقة تل عراد بصحراء النقب، قبل أن تهجّرها القوات الإسرائيلية، وترغمها على مغادرة أرض أجدادها إثر حرب عام 1948، لتستقر في ما يُعرف اليوم بقرية خان الأحمر[14]. ويزعم الخبير البيئي تال أنّ البنى البدوية تشكّل أكبر المخاطر البيئية في إسرائيل، لعشوائيتها وبنائها بشكل غير قانوني، مدّعيًا أنّها تحتل أماكن مكشوفة تنبغي حمايتها بصفتها متنزهات محمية. وإضافة إلى ذلك، يقتبس تال من التوراة "مِنَ الضِّيقِ دَعَوْتُ الرَّبَّ فَأَجَابَنِي مِنَ الرَّحْب" (سفر المزامير 5:118)، لتأكيد الحاجة إلى زيادة المناطق الخالية غير المأهولة. واليوم، يمكن وصف نحو 90 في المئة من الأراضي بأنّها مساحات خالية من البناء والتطوير[15].

أُجريت دراسات عديدة متعلقة بالعشائر البدوية المقيمة في صحراء النقب وفي أماكن أخرى من فلسطين وتعيش حياة رعوية متنقلة. وقد درس

---

(11) Ibid.

(12) Charmaine Seitz, "The E-1 Plan and Other Jerusalem Disasters: A Review of Israeli Settlements Underway," *Journal for Palestine Studies*, no. 24 (2005), p. 33, accessed on 15/4/2019, at: https://bit.ly/37ruTa4

(13) Palestinian News and Info Agency, WAFA, "Spain Condemns Israel Demolishes Structure in a Jerusalem Bedouin community," 6/7/2018, accessed on 18/4/2019, at: https://bit.ly/3auW8Te

(14) "خان الأحمر: هل هي آخر أيام هذا التجمع؟"، موقع بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، الخارطة التفاعلية، حزيران/ يونيو 2018، شوهد في 22/ 2/ 2021، في: https://bit.ly/37pcqec

(15) Tal, "Space Matters," pp. 119-151

الباحثان الإسرائيليان سيث فرانتزمان وروث كارك[16] كيفية إحداث سياسات الأراضي الإلزامية، وصفقات شراء الأراضي التي أبرمها اليهود، ضغوطًا قانونية وديموغرافية لفرض التوطين (Sedentarization) القسري، وكيف جرى من ثمّ، القضاء على التراث البدوي، واستئصال التجمعات البدوية من خلال هذه المشاريع التوطينية التي حملت وعودًا مغرية بالرفاه والحياة الرغيدة[17]. لكن لم يُسمح للبدو بمواصلة أنشطتهم الرعوية التقليدية، ولم يُمنَحوا فرصة لتطوير زراعة ملائمة في أراضيهم[18]. ومنذ ذلك الحين، أخذ نمط التوطين يتطوّر باطّراد، وأخذت المجتمعات البدوية تتقلص بصورة متنامية.

خامسًا: خرافة "جعل الصحراء تزدهر"

تزعم مؤلفات إسرائيلية أنّ الأرض عانت تدهورًا في الأوضاع البيئية على مرّ القرون بسبب مجموعة من العوامل، منها: الحرائق، والرعي الجائر، والزراعة المتهورة التي أضعفت خصوبة الأرض، واجتثاث الأشجار من أجل الزراعة، وقطع الغابات لتأمين الحطب والوقود[19]. وتؤكد إليسا روزنبرغ أنّ أغلبية البستانيين الأوروبيين الذين عملوا في فلسطين في مطلع القرن العشرين تبنّوا التصوّر الشائع المتمثّل في أنّ المناظر الطبيعية مقفرة وقاحلة (الشكل 1)؛ إذ تقول في هذا السياق إنها "عُدّت صفحة بيضاء سيُصمَّم عليها الوطن القومي الصهيوني، باستحداث 'شيء من لا شيء'"[20].

(16) Seth Frantzman & Ruth Kark, "Bedouin Settlement in Late Ottoman and British Mandatory Palestine: Influence on the Cultural and Environmental Landscape, 1870-1948," *New Middle Eastern Studies*, vol. 1 (2011), pp. 1-24.

(17) S.S. Abu' Adhirah, "Sedentarization and Settlement of the Bedouin," in: R.B. Serjeant & R.L. Bidwell (eds.), *Arabian Studies*, vol. 6 (London: Hurst, 1978); Ghazi Falah, "How Israel Controls the Bedouin in Israel," *Journal of Palestine Studies*, vol. 14, no. 2, Special Issue: The Palestinians in Israel and the Occupied Territories (Winter 1985), pp. 35-51.

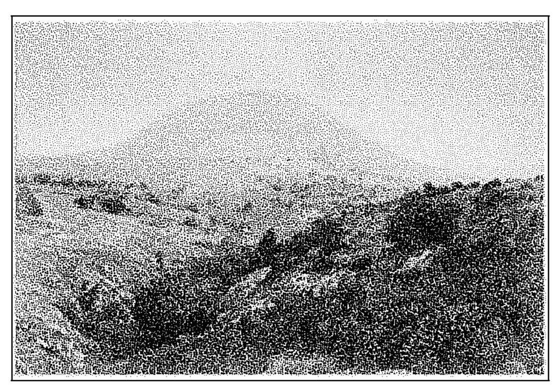
(18) Falah, p. 35

(19) Nili Liphschitz & Gideon Biger, "Cedar of Lebanon (Cedrus Libani) in Israel During Antiquity," *Israel Exploration Journal*, vol. 41, no. 1 (1991), pp. 167-175; Frantzman & Kark, pp. 1-24; Zev Naveh, "The Evolutionary Significance of Fire in the Mediterranean Region," *Vegetatio*, vol. 29, no. 3 (January 1975), pp. 199-208; Tal, "Going, Going, Gone," pp. 142-161; Mark Twain, *The Innocents Abroad* (New York: Oxford Press, 1996).

(20) Elissa Rosenberg, "Something from Nothing: Constructing Israeli Rurality," *Landscape Research*, vol. 44, no. 7 (July 2018), pp. 857-871.

الصورة (10-1)

جبل طور 1866



المصدر: صندوق استكشاف فلسطين. تصوير: فرانك مايسون غود (Frank Mason Good). ينظر:
Elissa Rosenberg, "Something from Nothing: Constructing Israeli Rurality," *Landscape Research*, vol. 44, no. 7 (July 2018).

أما التصوّر الرابع حيال المناظر الطبيعية في فلسطين، فهو مشبع بالأساطير التوراتية التي يستشهد بها الباحثون والقادة السياسيون الصهيونيون مرارًا، كرفعهم شعار "جعل الصحراء تزدهر" في تعاليمهم الصهيونية[21]. ومع أنّ فلسطين كانت تشهد حركة مستمرة طوال تاريخها، لتعاقب كثير من الحضارات العابرة والسكّان عليها، احتاج الصهيونيون إلى خطاب "الصحراء" ليحقّقوا في وقت لاحق نبوءة توراتية تحدّثت عن "جعل الصحراء تزدهر".

ومن ناحية أخرى، قد يُفهَم أنّ الشعب الأصلي الذي عاش باستمرار في هذه الأرض لم يعرف كيف يستخدم موارده، وبما أنّ الشعب الفلسطيني شمل فلاحين شكّلوا الأغلبية، وبدوًا رحّلًا، وبالنظر إلى أنّ الفلاحين متعلّقون بالأرض والأماكن والطبيعة تعلقًا شديدًا (كان لديهم نظام إدارة جمعية للموارد المتاحة)، فإنّ ذلك أدّى، بحسب روزماري صايغ، إلى مجتمع كان فيه سكّان القرية "أسرة الأُسر"، وإلى هيمنة لغة القرابة على الحياة اليومية[22]. يرى البدو

---

(21) Alan George, "Making the Desert Bloom: A Myth Examined," *Journal of Palestine Studies*, vol. 8, no. 2 (Winter 1979), pp. 88-100, accessed on 22/2/2021, at: https://bit.ly/3blCVCM

(22) Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London: Zed Press, 1979), p. 21.

أنّ الرعاة تعايشوا مع الحياة البرية منذ آلاف السنين. ويشير الباحثان ليتش وميرنز[23] إلى أنّ تنافس الطرفين على الموارد لم يحُل دون تعايشهما على المدى الطويل، فالممارسات الرعوية في الواقع مستدامة من زاوية العلوم الطبيعية، علمًا أنه يُنظر إليها بوصفها مسببًا للتدهور البيئي. فمثلًا، هناك من يقول إنّ محمية نغورونغورو (Ngorongoro) في تنزانيا تعبير عن هذه العلاقة المتجانسة بين الرعاة والحياة البرية. وعلى الرغم من اختلاف مناخ فلسطين المتوسطي عن المناخ الاستوائي لدول أفريقية، وإمكانية حصول رعي جائر، فثمة من يرى أنّ رعاة الماشية قد يساهمون في تطوّر المراعي باستحداث بقع غنية بالمغذيات، أمّا المطر فهو يحدّد تجدّد الإنتاجية النباتية، لا مستويات الرعي[24]. إضافة إلى ما سبق، استُخدمت الأفكار المالثوسية الجديدة (Neo-Malthusian) في تفسير أسباب تدهور الأرض، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، في حين جرى تجاهل حقيقة أنّ الهجرة الصهيونية إلى البلاد منذ مطلع القرن العشرين ضاعفت عدد السكّان. ويمكن القول، بعد ذلك، إنّه لم ينتج من تشريد التجمعات البدوية في محيط القدس مزيد من الأماكن المكشوفة والمفتوحة (Open Spaces)، وإنّ ذلك لم يكن بدافع حماية الحياة البرية من الرعي الجائر، واستهلاك الغطاء النباتي الطبيعي اللذين يتسبب بهما رعاة القطعان.

سادسًا: سياسة إعادة التشجير الإسرائيلية

إبّان الانتداب البريطاني، جرى تعزيز جهود تشجير واسعة النطاق لمنع التحاتّ (Erosion)، وتثبيت الكثبان الرملية، وتوفير الحطب والوقود للجيش البريطاني[25]. وفي سياق سياساتها بشأن إعادة التشجير وعزل الكربون، أجرت الحكومات الإسرائيلية عمليات تشجير مكثفة في العقود الماضية، من خلال زراعة أشجار الصنوبر الحلبي، والصنوبر الثمري، في مناطق طبيعية جرداء ومكشوفة[26]. وقد تناول الباحث والتر لين (Walter Lehn) دور الصندوق

(23) Leach & Mearns, Ch. 5, pp. 91-104.

(24) Ibid., p. 96.

(25) Rosenberg, pp. 857-871.

(26) Alon Tal & Jessica Gordon, "Carbon Cautious: Israel's Afforestation Experience and Approach to Sequestration," *Small-scale Forestry*, vol. 9, no. 4 (2010), pp. 409-428.

القومي اليهودي[27] في تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين. ووفق الموقع الإلكتروني للصندوق، صار هذا الصندوق في مطلع القرن الحادي والعشرين في مقدمة المنظمات البيئية (أو الخضراء) في إسرائيل، من خلال تكييفه الحاجات البيئية المعاصرة مع السياسة الوطنية للتنمية المستدامة. والصندوق القومي اليهودي هو إدارة التشجير الرسمية في إسرائيل، عملًا بعقد موقَّع مع الحكومة في عام 1961. ومع توافر برامج مختلفة لتشجيع الأفراد اليهود، ومساعدتهم في أنحاء شتى من العالم على غرس شجرة، كوسيلة للتعبير عن الاعتناء بالأرض، تتمثّل غايات الصندوق الرئيسة في تطوير المناطق الطبيعية، وضمان تنوّعها، والحفاظ على النظم البيئية والعمليات الطبيعية في إسرائيل، وتعزيزها لتميكن الغابات من توفير الخدمات البيئية على الدوام، وزيادة غرس الناس للأشجار، إضافة إلى توثيق صلتهم بالغابات[28]. ويملك الصندوق 13 في المئة من أرض إسرائيل، وقد غرس منذ تأسيسه أكثر من 240 مليون شجرة، وبنى 180 سدًّا وخزّان مياه، وطوّر أراضي بلغت مساحتها ألف كيلومتر مربع، وأسّس أكثر من ألف متنزه[29].

صحيح أنّ تشجير الأراضي القاحلة يوفر إمكانية مهمة لوقف خسائر الكربون المزمنة الناجمة عن تدهور الأرض، إلا أنه ألحق بفلسطين التاريخية أضرارًا لا يمكن إصلاحها؛ فهو من جهة، غيّر المناظر الطبيعية الموجودة بزراعة غابات، أو التخطيط لزراعتها، في 10 في المئة من أراضي البلاد، علمًا أنّ معدّل الأمطار السنوي أقل من 300 مليمتر[30]. ومن جهة ثانية، لا تراعي الحكومة الإسرائيلية عواقب التشجير على الأنواع الحيّة وحاجاتها، وهكذا

(27) أُسس الصندوق القومي اليهودي (صندوق الكيرين كييميت القومي اليهودي لإسرائيل) في المؤتمر الصهيوني الخامس الذي عُقد في بازل عام 1901، بناءً على اقتراح كان قد تقدّم به البروفسور الحاخام زفي هرمان شابيرا Zvi Hermann Schapira، قبل أربعة أعوام، لشراء الأرض في إريتز إسرائيل من أجل الشعب اليهودي. ومع أنّ قادة الحركة الصهيونية رأوا في الصندوق أداة لحيازة الأرض من أجل الاستيطان الزراعي الصهيوني، فإنّ الصندوق نجح في تقديم مساعدات تعليمية في أقلّ من عام، ينظر: موقع الصندوق القومي اليهودي، "سياسة الاستدامة"، شوهد في 14/ 3/ 2021، في: https://bit.ly/30EKpeS

(28) المرجع نفسه.

(29) Malkit Shoshan, *Atlas of the Conflict: Israel-Palestine* (Rotterdam: 010 Publishers, 2010), p. 369.

(30) Tal & Gordon, pp. 409-428.

أضرّت بالتنوّع البيولوجي للصقور الجارحة وبموئلها (Habitat) الأصلي، على سبيل المثال، وصارت تعشش في الأشجار، بعد أن كانت تقيم أعشاشها على المنحدرات الصخرية[31]. إضافة إلى ذلك، يؤكّد تال[32] أنّ مجموعات النباتات والحيوانات مختلفة من دون شك عن تلك التي ألهمت الأنبياء قبل آلاف السنين. ومؤخرًا، عاد الجدل بشأن النباتات "المحلية" و"غير المحلية"، في سياق الإيكولوجيا، مع التشديد على خطر الأنواع الحية غير المحلية التي طغت على مجموعات النباتات المحلية[33]. وقد أنتجت النباتات غير المحلية منظرًا طبيعيًا جديدًا أخضر، بمظهر دخيل غريب، "منظرًا من دون ماضٍ، ومن دون تقليد ثقافي ومن دون قيود"[34].

ولا بد من قراءة الإيكولوجيا السياسية الإسرائيلية، لفهم الدافع الأولي لجهود التشجير. وفي هذا السياق، يعرّف سينيد بايلي وريموند بريانت الإيكولوجيا السياسية بأنّها "مجال بحثي يهدف إلى تفسير طوبوغرافية بيئة مسيّسة، والدور الذي تضطلع به جهات فاعلة متنوّعة في 'قولبة' تلك البيئة"[35]. ويشير تال وغوردون[36] بوضوح إلى أنّ دافع سياسات إسرائيل المتعلقة بالحراجة منذ إنشائها مرتبط بحوافز أيديولوجية لـ"استرجاع" ما عُدّ وطنًا مهملًا خضع للتعرية. وأشار مدير دائرة الأرض والتشجير في الصندوق القومي اليهودي، جوزيف وايتز[37]، إلى فعل التشجير السياسي الذي دعمه دافيد بن غوريون شخصيًّا، وهو المؤسّس القومي الرئيس لإسرائيل، وأول رؤساء

---

(31) Guilad Friedemann et al., "Shift in Nesting Ground of the Long-legged Buzzard (Buteo rufinus) in Judea, Israel - An Effect of Habitat Change," *Biological Conservation*, vol. 144, no. 1 (2011), pp. 402-406.

(32) Tal, "Going, Going, Gone," pp. 142-161.

(33) Mary Carol Hunter, "Using Ecological Theory to Guide Urban Planting Design an Adaptation Strategy for Climate Change," *Landscape Journal*, vol. 30, no. 2 (2011), pp. 173-193; Charles Warren, "Perspectives on the 'Alien' Versus 'Native' Species Debate: A critique of Concepts, Language and Practice," *Progress in Human Geography*, vol. 31, no. 4 (2007), pp. 427-446.

(34) ألفرد ويس (Alfred Weiss) كما ورد في:
R. Enis & Y. Ben Arav, *Ganim ve'nof ba'kibbutz: 60 Shnot hitpat'hut 1910-1970* [60 Years of Gardens and Landscape in the kibbutz 1910-1970] (Jerusalem: Ministry of Defense, 1994), p. 51.

(35) Sinead Bailey & Raymond Bryant, *Third World Political Ecology: An Introduction* (London: Routledge, 1997), p. 195.

(36) Tal & Gordon, pp. 409-428.

(37) Joseph Weitz, *Forest and Afforestation in Israel* (Ramat Gan: Masada Press, 1970).

حكوماتها. وقيل إنّ الهدف من زراعة الأشجار، إلى جانب التطلع التوراتي، كان استحداث وظائف للمهاجرين الصهيونيين الجدد، وتزويدهم بالحطب، وتفادي ردّ فعل قد ينجم عن قدومهم إلى بيئة مختلفة تمامًا عن المناطق الطبيعية الأوروبية، حيث تغطي المناظر الطبيعية الخضراء أغلبية الأراضي[38]. وفي السياق نفسه، يقول شاوول كوهين إنّ "الروح القومية الإسرائيلية، وضمان السيادة اليهودية التالية على الأراضي التي جرى شراؤها"[39]، من جملة أسباب شغف الحكومة بالتشجير. لذلك، استثمرت الحكومات الإسرائيلية الأولى أموالًا، وأحدث التكنولوجيات الزراعية، لتأكيد قوة زعمها بشأن امتلاك السيادة على الأرض، لكونها استطاعت استغلال إمكاناتها بكفاءة، وعزّزت غطاءها النباتي في غضون عقود قليلة، في حين عجز الفلسطينيون الذين يتمتعون بمنزلة دونية عن زراعتها على مدى قرون[40]. ويعلّق جورج آلان على هذه الحجّة بقوله: "إنّها تأكيد محيّر على أنّ السيادة على أرضٍ [ما] ينبغي أن تكون للشعب الأقدر على تطوير مواردها"[41]. ولتحقيق استدامةً السيادة الصهيونية، وتوطين المهاجرين الصهيونيين الجدد، احتاجت الحكومات الإسرائيلية إلى دليل مادي، ورموز ملموسة، تربط المناظر الواردة في التوراة بالمناظر القائمة التي قد تتضمن غابات طبيعية تحقق وطن اليهود القومي المتخيَّل[42].

سابعًا: الحوكمة البيئية للإيكولوجيا السياسية الإسرائيلية

يُستخدَم في عدد متنامٍ من البحوث المعنية بالخطاب البيئي في النزاعات السياسية مصطلح (Environmentality)[43]. وقد جعلها أرون أغروال عنوانًا لكتابه

---

(38) Izhak Schnell, "Nature and Environment in the Socialist-Zionist Pioneers' Perceptions: A Sense of Desolation," *Ecumene*, vol. 4, no. 1 (January 1997), pp. 69-85; Shoshan, p. 391.

(39) Shaul Ephraim Cohen, *The Politics of Planting* (Chicago: University of Chicago Press, 1993).

(40) George, pp. 88-100.

(41) Ibid., p. 89.

(42) Simon Ricca, "Heritage, Nationalism and the Shifting Symbolism of the Wailing Wall," *Archives de sciences sociales des religions*, 55ème Année, no. 151, Fondations des lieux de culte (Juillet-Septembre 2010), pp. 169-188.

(43) هو مقاربة لفهم التداخلات المعقدة للقوة، ضمن الحوكمة البيئية للتفاعلات بين الإنسان والبيئة، وقد جرى اختصارها في مصطلح "الحوكمة البيئية".

الحوكمة البيئية: تقنيات الحكومات لصنع رعايا[44] الذي حلّل فيه تطوّر ذهنية المواطنين والمسؤولين الحكوميين في سعيهم لبناء البيئة. واحتذاءً به، تمكن مناقشة أنّ الإيكولوجيا السياسية الإسرائيلية، مجتمعة مع البيئيين الصهيونيين، وسياساتهم، ومشاريعهم البيئية الهادفة إلى التصدي لتغيّر المناخ، هي شكل من أشكال الحوكمة البيئية (حوكمة بيئية إيكولوجية، بحسب الباحث في علم الأنثروبولوجيا مايكل سيبِك)[45]، وهي تعتمد التعبير الأساسي لأنموذج ممارسات الحكم، وفقًا لما سماه ميشيل فوكو (Governmentality). كما يشير أغروال إلى أن منطق الحكومة، وممارساتها، وتقنياتها، تضطلع كلّها بمسؤولية إنتاج أناس توّاقين إلى حماية بيئتهم، بصرف النظر عن خلفياتهم الثقافية التي نشؤوا فيها[46]. وفي السياق نفسه، تحاول الحكومات الإسرائيلية إنتاج مثل أولئك البيئيين المذكورين آنفًا. فعلى سبيل المثال، كان تال هو الأنسب لتنفيذ سياساتها وأجنداتها في عملها للمحافظة على البيئة، وحماية المناطق الطبيعية، وإنتاج معرفة بيئية، وتكنولوجيات زراعية، بصفته هذه.

أما المثال الآخر الذي يدل على التشريعات الإسرائيلية لضبط سلوك الفلسطينيين الأصليين والتأثير فيه، فهو القانون الإسرائيلي الذي يحظر التقاط نباتات برّية؛ كالعكّوب، والميرمية (القصعين)، والزعتر، من الجبال. ومع أنّ الحكومة الإسرائيلية تزعم أنّ الهدف من هذا الحظر حماية الأنواع المهددة بالانقراض، وأنّها أدرجت عشرات منها في ما يُسمى بـ"النباتات الحمراء المهددة بالانقراض"[47]، يرى جامعو النباتات الفلسطينيون أنّ هذا القانون سياسي فحسب. ويصف محمد سليم علي اشتية[48]، الاستخدامات الواسعة للنباتات البرية

(44) Arun Agrawal, *Environmentality: Technologies of Government and the Making of Subjects (New Ecologies for the Twenty-First Century)* (USA: Duke University Press, 2005).

(45) Michael Cepek, "Foucault in the Forest: Questioning Environmentality in Amazonia," *American Anthropologist*, vol. 38, no. 3 (July 2011), pp. 501-515.

(46) Agrawal.

(47) محمد علي سليم اشتية ورنا ماجد جاموس، **النباتات في الطب العربي التقليدي الفلسطيني** (فلسطين: مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة، بيرك، 2008)، في: https://bit.ly/3s7EUB6

(48) Mohammad Ali-Ishtayeh, "Traditional Arabic Palestinian Ethnoveterinary Practices in Animal Health Care: A Field Survey in the West Bank (Palestine)," *Journal of Ethnopharmacology*, vol. 182 (February 2016), pp. 35-49.

بـ"الطب العربي الفلسطيني التقليدي"، و"العلاجات البديلة والمكملة". وقد دأب الفلسطينيون على هذه الممارسات منذ قرون، وهي متجذرة في التراث الطبي الفلسطيني. وتسلّط إيتا برينس غيبسون الضوء على أثر هذا القانون في النساء المحليات اللواتي يتدبرن معيشتهن، ولو جزئيًا، بقطاف النباتات في الربيع[49].

كما ذُكر سابقًا، تشكّل سياسات التشجير والمناطق المحمية، إضافة إلى القوانين البيئية، تعبيرًا عن السيادة الصهيونية، وترسيخ الصهيونيين في الأرض. يحصل هذا التقارب حين تحفز الحكومة الإسرائيلية على غرس الأشجار، وحماية التنوّع البيولوجي في المناطق الإسرائيلية من ناحية، لكنّها تشجع على ممارسات مناقضة في الجانب الفلسطيني من ناحية أخرى، وتشمل هذه الممارسات المثيرة للجدل جرف آلاف الدونمات لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية في محيط القدس لزيادة عدد السكّان اليهود. ويبيّن الشكل (2) تغيّر الطوبوغرافيا وغابة أبو غنيم التي يمكن عدّها مثالًا ملموسًا للممارسات البيئية المثيرة للجدل، حيث اقتُلعت عشرات أشجار الغابات، لتوسيع مستعمرة هارحوما على جبل أبو غنيم في جنوب القدس[50]. أما المثال الآخر، فهو ما يجري في صور باهر، وهي قرية أعلنت بشأنها السلطات الإسرائيلية في عام 2012 خططًا لبناء مستعمرة لأفراد الجيش والشرطة الإسرائيلية، تضمّ 180 وحدة سكنية على أرض مقدسية. وقد جرى ضمّ الأرض في عام 1970، بصفتها منطقة متاحة للاستخدام العام. وحتى تبدأ السلطات الإسرائيلية بتنفيذ خطتها، اقتلعت 60 شجرة زيتون، على الأقل، في عام 2018، مستخدمة جرّافات ورافعات، معتمدة على الشرطة العسكرية[51]. وتتضمن الممارسات الشائعة الأخرى حماية المستعمرين الإسرائيليين في الضفة الغربية، ومستعمرات القدس، في أثناء هجماتهم على قاطفي الزيتون، وإتلاف الأشجار، وضخ مياه الصرف الصحي على بساتين الفلسطينيين. إذًا، لماذا يستهدف المستوطنون

(49) Eetta Prince-Gibson, "Wild Plant Feeds Another Thorny Conflict Between Israel, Palestinians," *Al-Monitor*, 24/4/2019, accessed on 22/2/2021, at: https://bit.ly/3dylLUT

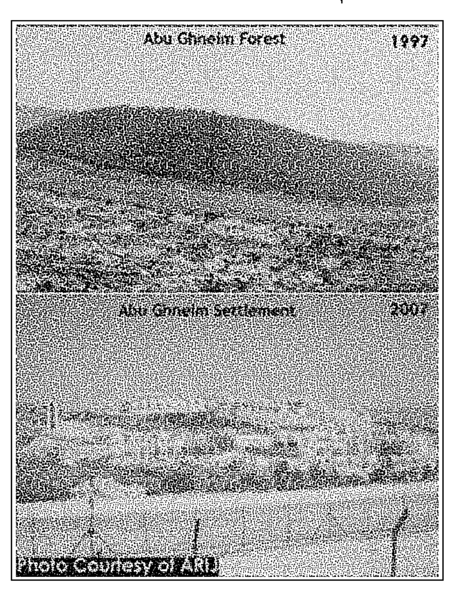
(50) "Jabal Abu Ghneim 'Har Homa' Colony is Going Under Expansion," *Palestinian Observatory of Israeli Colonization Activities (POICA)*, 7/11/2013, accessed on 19/4/2019, at: https://bit.ly/37PVUED

(51) "Israeli Forces Uproot, Steal 60 Olive Trees in Jerusalem," International Middle East Media Center, *IMEMC News*, 27/4/2018, accessed on 18/4/2019, at: https://bit.ly/3pBLmi7

الإسرائيليون غالبًا، بدعم من القوات العسكرية الإسرائيلية، بساتين الزيتون التي يملكها فلسطينيون؟

الصورة (10-2)

جبل أبو غنيم: من غابة إلى مستعمرة إسرائيلية



المصدر:
"A New Chapter in the Israeli Colonial Project: Jerusalem District Master-plan '08'" Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ) (Source: ARIJ Database, 2007), accessed on 14/3/2021, at: https://bit.ly/3eC34k2

ثامنًا: معنى شجرة الزيتون في الملامح الطبيعية الفلسطينية

ترى ناديا البطمة[52] أنّ شجرة الزيتون رمز وطني وسياسي وروحي وديني واسع الانتشار في الثقافة الفلسطينية؛ إنّها ذاكرة تنمو، وتاريخ، وانتماء، إضافة إلى أنّ زراعة شجرة الزيتون جوهر الاقتصاد الفلسطيني منذ العصر البرونزي[53]، وهو ما جعلها "رمزًا دالًّا" (Signifier) على القدس بخاصة، وفلسطين بعامة. وقد

---

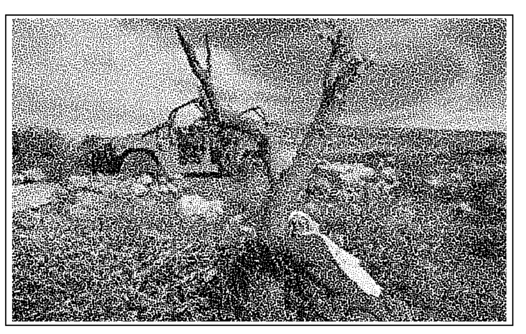
(52) ناديا البطمة، **فلسطين - الفصول الأربعة: عادات وتقاليد ومواسم** (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 2012).

(53) Thomas Thompson, *The Bible in History: How Writers Create a Past* (London, UK: Pimlico, 2000).

ورد ذكرها في القرآن بصيغة القسم في الآية الأولى من سورة التين، في قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ (التين: 1). وفسّر كثير من العلماء المسلمين هذه الآية، منهم محمد بن جرير الطبري[54]، وهو مؤرِّخ أيضًا، بأنّ الزيتون في هذه السورة إشارة إلى القدس، التي اشتُهرت مساحاتها في بلاد الشام بأشجار الزيتون. ويوجد في فلسطين بعض من أقدم أشجار الزيتون في العالم، حيث يرجع بعضها إلى نحو 4 آلاف عام. وتقول ميغان بيري إنّ الجيش الإسرائيلي والمستعمرين الخارجين على القانون أتلفوا 800 ألف شجرة زيتون على الأقل، منذ عام 1967، منها أشجار بلغ عمرها ألف عام[55]. وهناك صورة فوتوغرافية مشهورة لـ"محفوظة"، وهي عضو في المجموعات الفلسطينية التي تزرع الزيتون، وهي متضررة من هجمات المستعمرين الإسرائيليين اليومية على حقولها. قالت المرأة العجوز بألم لشخص أجرى مقابلة معها: "عندما أرى شجرة زيتون أُتلفت بأيدي الصهيونيين، أعانقها كما أعانق ابني الذي سقط شهيدًا للتو".

الصورة (3-10)

العجوز الفلسطينية "محفوظة" تعانق شجرة زيتون لها بعد أن أتلفها مستوطنون إسرائيليون



المصدر:
Megan Perry, "Bethlehem: 'Bethlehem: 'No Matter how many Olive Trees They Destroy, will will Plant More!'," *Ecologist*, 18/7/2014 (A Palestinian Woman Hugs an Olive Tree to Protect it from Destruction by the Israeli Army. Photo: Via Frank M. Rafik /Flickr), accessed on 14/3/2021, at: https://bit.ly/3cowcIC

---

(54) محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق بشار معروف وعصام الحرستاني، مج 7 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، سورة التين.

(55) Megan Perry, "Bethlehem: 'No matter how many olive trees they destroy, will will plant more!" *Ecologist*, 18/7/2014, accessed on 13/4/2019, at: 13/4/2019, at: https://bit.ly/3pIxFxT

تعبّر "محفوظة" عن مشاعرها بطريقة مجازية، كما لو أنّ الشجرة سقطت ونزفت واستُشهدت؛ الشجرة هي الشيء الذي حملته في رحمها تسعة شهور، وأصبح إنسانًا، وهو يرحل الآن. لا يمكن التغلّب على لحظة الحزن تلك، وعلى لوعة خسارة شخص إلّا عندما تعرف أنّ مصير الشجرة أو الإنسان الذي هو ابنها إنما هو الجنة، حيث الأمن والسلام.

إضافة إلى ذلك، تترسخ علاقة التوازن بين الفلسطينيين وأشجار الزيتون والتربة، بصفته امتدادًا منذ الطفولة(56)؛ إذ يغرس كل طفل شجرة ويرعاها، وهذه ممارسة شائعة في أرياف فلسطين. ويتناول جمان سمعان البنية الاجتماعية التي تُبنى في ظل أشجار الزيتون ودورها في تعزيز الروابط الأسرية، من خلال مشاركة العمل في موسم قطاف الزيتون. وينقل عن أحد من قابلهم وصفه للروابط الاجتماعية قوله: "نشأنا ونحن نرى جدودنا يغرسون الزيتون، وعند أول هطول للمطر، يعرف الناس أنّه موسم قطاف الزيتون. موسم جميل لكل واحد فيه ذكريات عن تضافر جهود الجميع، واقتسامهم الطعام"(57). بهذا المعنى، تشكّل أشجار الزيتون جزءًا من الأسرة التي يجتمع حولها جميع أفرادها، والتي تحفظ جذورها تجذّرَ الفلسطينيين في أرضهم.

وعملًا بمفهوم "المزارات الحيّة" الذي صاغه فيكتور تيونر (Victor Tuner)، والذي يستخدمه فيليب دو بوك في وصف العلاقة بين الأشجار ومفاهيم التجذّر والشخصية الذكورية، "تصبح الأرض من ثمّ، وسيلة تجذّر موقعِ الفرد في المشهد الاجتماعي، ضمن تاريخانية (Historicity) مادية، وفي حيّزٍ زمني موروث"(58). إنّها شجرة الميويومب (Muyoomb) بالنسبة إلى سكان ألوند (Aluund) - وهم مجموعة من السكان يقطنون جنوب غرب الكونغو الديمقراطية - وشجرة الزيتون بالنسبة إلى الفلسطينيين، لكنّ الشجرتين

(56) Juman Simaan, "Olive Growing in Palestine: A Decolonial Ethnographic Study of Collective Daily-Forms-of-Resistance," *Journal of Occupational Science*, vol. 24, no. 4 (September 2017), pp. 510-523.

(57) Ibid., p. 517.

(58) Filip De Boeck, "The Rootedness of Trees: Place as Cultural and Natural Texture in Rural Southwest Congo," in: *Locality and belonging* (European Association of Social Anthropologists, 1998).

تحملان معنى التجذّر. ومع ذلك، هناك فارق بين الشجرتين، فإذا كانت ميويومب تعني لجماعة الألوند الاستقرار، فشجرة الزيتون تبث في الفلسطينيين حركة هائلة، حركة تمرّد وصمود؛ وسيلة للمقاومة والثبات والانتفاض ضد المستعمرين[59].

ولا يقتصر استخدام مفهوم زراعة أشجار الزيتون بصفتها أداة لمقاومة الاستعمار على فلسطين؛ إذ يشير غليا فرانك وبرنارد موريثي إلى استخدام خيارات مقاومة غير مسلحة في مقاومة لا تؤمن بالعنف، وفي الصراع لنيل حقوق الإنسان في أميركا الشمالية وجنوب أفريقيا[60]. وفي هذا السياق، يتخيّل المستعمرون الصهيونيون شجرة الزيتون بصفتها تهديدًا وجوديًا لوجودهم، ولذلك يمارسون هيمنة سلطوية عليها باجتثاث آلاف أشجار الزيتون وإتلافها في كل عام، ويتجلّى الخوف من قدرة أشجار الزيتون على المقاومة في اجتثاثها، وفي نوع الأشجار التي تُزرع، وأغلبيتها من الصنوبر الحلبي والصنوبر الثمري[61].

إضافة إلى ذلك، تشير الصحافية شارمين سايتز (Charmaine Seitz)، استنادًا إلى مقابلات أجرتها حول الخطة (E-1)، إلى أنّ في استطاعة الإسرائيليين استخدام أي شيء بسيط لإعادة بناء المنظر الطبيعي، بل إعادة بناء التاريخ نفسه أيضًا. تتحدّث سايتز عن كيفية إعادة المستعمرين الإسرائيليين زراعة شجرة زيتون مغضّنة، يزيد عمرها عن عمر مستوطنة معاليه أدوميم بعدة عقود، وذلك بعد اقتلاعها من موطنها الزراعي، وغرسها في قلب أرض جرى تصميمها على شكل نجمة داوود[62]. وما من شك في أنّ هذه الشجرة، كغيرها من الأشجار الكثيرة المزروعة هناك، قد اقتُلعت في عملية انتزاع أملاك الفلسطينيين الذين

(59) Raja Shehadeh, *The Third Way: Journal of Life in the West Bank* (London: Quartet Books, 1982).

(60) G. Frank & B. Muriithi, "Theorising Social Transformation in Occupational Therapy: The American Civil Rights Movement and South African struggle against Apartheid as 'Occupational Reconstructions'," *South African Journal of Occupational Therapy*, vol. 45 (2015).

(61) Tal, "Going, Going, Gone," pp. 142-161.

(62) Seitz.

اعتنوا بتلك الأشجار ورعوها إلى أن اشتدّ عودها. وتشير سايتز إلى أنّ المقاولين الذين جرفوا أراضي فلسطينية لفتح الطريق أمام الجدار الإسمنتي، باعوا مئات من هذه الأشجار في السوق السوداء. وفي غضون سنوات قليلة، ستؤدي أشجار الزيتون المعمرة تلك دورًا في المشهد الاستعماري الإسرائيلي ضمن خطاب جديد، حين تُستخدم في دعم شرعية مستعمرة معاليه أدوميم الناشئة، وماضيها الأسطوري (الملفق)، متجاوزة محيط القدس.

تاسعًا: المشهد الثقافي المستعمَر في محيط القدس

تشكّل المشاهد الثقافية ممتلكات ثقافية تمثّل "أعمال الطبيعة والإنسان مجتمعة"، بحسب المادة الأولى في المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي (Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention). ووفق المجلس الدولي للآثار والمواقع الأثرية، "تفسّر المشاهد الثقافية تطوّر المجتمع البشري واستقراره بمرور الزمن، تحت تأثير القيود المادية و/ أو الفرص التي أتاحتها بيئته الطبيعية، وتأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتتالية داخليًا وخارجيًا"[63]. لذلك، تنعم المواقع المدرجة في قائمة المناظر الثقافية بقيمة عالمية كبيرة، وتنبغي حمايتها.

ووفقًا لوليام جون توماس ميتشل، ينبغي ألّا يُعدّ المنظر الطبيعي بصفته "عنصرًا تجدر رؤيته، أو نصًّا تجدر قراءته فحسب، بل يجب النظر إليه أيضًا بصفته عملية تشكّل الهويات الاجتماعية والذاتية"[64]. وقد أجريتْ في العقد الأخير مجموعة بحوث متزايدة اهتمّت بالتدمير المادي والحسي للمشاهد الاجتماعية الحيّزية للأشخاص الذين كانوا يشغلونها. واستنادًا إلى غازي فلاح[65]، فُرّغت 418 قرية من سكّانها، وأُخضعت لتغيير جذري في

(63) The International Council on Monuments and Sites (ICOMOS), accessed on 22/2/2021, at: https://bit.ly/3aFtWx8

(64) W.J.T. Mitchell (ed.), *Landscape and Power* (Chicago: University of Chicago Press, 1994).

(65) Ghazi Falah, "The 1948 Israeli-Palestinian War and its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 86, no. 2 (1996), pp. 256-285.

المشهد الثقافي العربي، وإفناء للمكان في استراتيجية "إزالة المضمون" (De-signification)، لإزالة الآثار المادية الماضية لأشخاص آخرين من المشهد، وهذا يعني اقتلاع الفلسطينيين، وتقويض مطالبتهم بأرضهم في سياق هيمنة صهيونية على المشهد الفلسطيني، مشهد ثقافي كان يعكس مئات السنين من الاحتلالات المتعاقبة جرت إزالته في غضون عقود.

استولت الحكومة الإسرائيلية في أثناء الانتفاضة الثانية، في عام 2002، على مئات الكيلومترات المربعة في الضفة الغربية والقدس، لبناء جدار الفصل[66]. وأثناء مقارنة جدار الفصل العنصري الإسرائيلي بجدار برلين الشهير، يتبيّن أنه يبلغ ثلاثة أضعافه من ناحية الطول، وضعفيه من ناحية الارتفاع، وهو يتمتّع بنظام فصل عنصري بين العرب واليهود[67]. يطوّق الجدار القدس والمستعمرات الإسرائيلية الواقعة في محيط المدينة (الشكل 4)، وهو ما يفاقم عزل القدس عن النسيج الحضري الفلسطيني الآخر، ويشتّت شمل قرى وأحياء كثيرة (مثل حيّ سلوان وقرية أبو ديس)، ويفرّق الأُسر، ويقطّع الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين المقدسيين. وقد مهّد ذلك الطريق وسرّع عملية إعداد القدس لتكون العاصمة الأبدية لإسرائيل، وهو ما أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في كانون الأول/ ديسمبر 2018. وقد سعت الباحثة ميرياف أمير، لصوغ نظرية فحواها أنّ عملية بناء هذا الجدار حول القدس وتداعياتها على السكّان العرب تعمل على إعادة بناء السلطة السيادية ضمن منظومات ممارسات الحكم، ومن ثمّ إسباغ الشرعية على (Territorialisation) ممارسات الحكم المناطقية[68]. لكن لا يجري في هذه السياقات دمج كامل بين المقدسيين والسكّان الإسرائيليين، ولا يتم صون تواصلهم الحالي مع المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

---

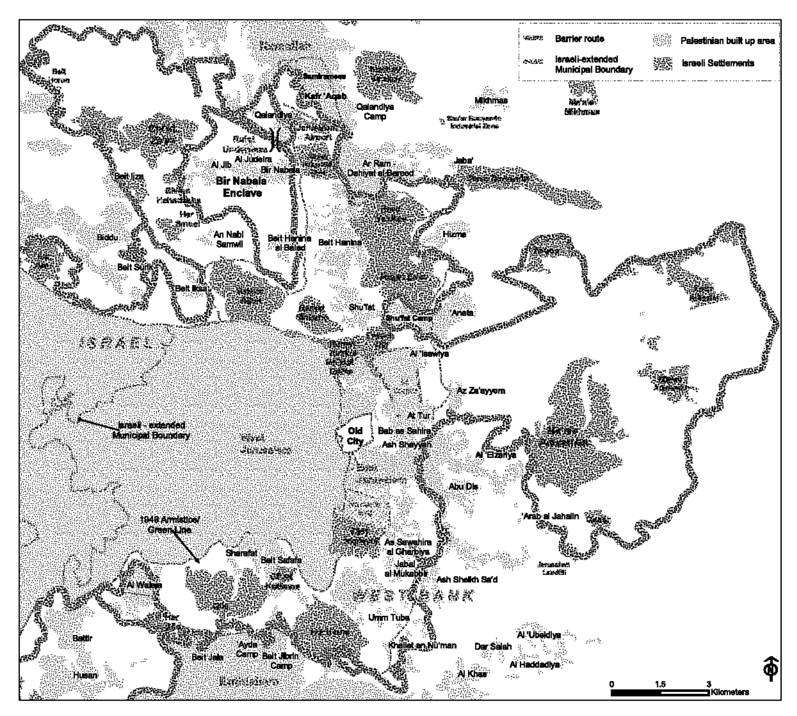
(66) Izhak Schnell, "Moral Judgments of the Israeli West Bank Barrier by Secular Israelis," *GeoJournal*, vol. 79, no. 5 (2014), pp. 619-633.

(67) Ben White, *Cracks in the Wall: Beyond Apartheid in Palestine/Israel* (London: Pluto Press, 2018).

(68) Mereav Amir, "On the Border of Indeterminacy: The Separation Wall in East Jerusalem," *Geopolitics*, vol. 16, no. 4 (2011), pp. 768-792.

الخريطة (10-1)

جدار الفصل العنصري حول القدس، القدس الشرقية 2007



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة، ينظر:
United Nations, *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem,* Update no. 7 (East Jerusalem*:* june 2007), accessed on 14/3/2021, at: https://bit.ly/2Ox9N3P

عاشرًا: المشهد الثقافي المستعمَر جنوب القدس: أرض الزيتون والكروم، قرية بتير[(69)]

تقرّر، في عام 2005، تمديد جدار الفصل العنصري في أراضي قرية بتير التي أُدرجت منظرًا ثقافيًا فلسطينيًا رئيسًا جنوب القدس (أرض الزيتون

---

(69) قرية فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، غرب بيت لحم، وجنوب غرب القدس، وهي مهدّدة بجدار الفصل الإسرائيلي، وقد أُدرجت في 20 حزيران/ يونيو 2014 في لائحة التراث العالمي المهدّد تحت عنوان "فلسطين: أرض الزيتون والكروم - موقع ثقافي من جنوب القدس، بتير، فلسطين". (المترجم)
UNESCO, "Palestine: Land of Olives and Vines - Cultural Landscape of Southern Jerusalem, Battir," accessed on 14/3/2021, at: https://bit.ly/3bJroyj

والكروم) في قائمة التراث العالمي، وهو ما منحها قيمة عالمية. تقع القرية على تلة تضم سلسلة من القرى المزروعة التي تتميّز بمصاطب زراعية حجرية، بعضها مرويّ من أجل إنتاج محاصيل مزارع الخضروات والفاكهة، لتزويد السوق المحلية (Market-garden Production)، وبعضها الآخر بَعليّ مزروع بأشجار الكرمة والزيتون. وقد نُقل عن شهود عيان، ظهروا في الفيلم الوثائقي "قرويون على خط الحدود"[70]، أن قرية بتير كانت بمنزلة سلة خضار لسكان القرية، والقرى المحيطة، والقدس أيضًا. وكانت سكة الحديد التي بناها العثمانيون تنقل المنتجات، وتساهم في مبادلة السلع بين المدن الفلسطينية. ويعمل نظام الريّ المعقد الأصيل منذ أكثر من ألف عام، وهو يزوّد القرويين بالماء لريّ مزروعاتهم، ويزوّدهم بمياه الشرب أيضًا.

ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يمثّل نظام توزيع المياه هذا حقبة مساواة في نظام توزيع قديم أتاح للأسر توزيع المياه على حدائقها ومنازلها بطريقة خلاقة، وفي غاية البساطة، بحيث ضمنت حصول الجميع على حصة متساوية من المياه في برنامج مداورة زمني واضح. أنتجت تلك الدينامية التاريخية بين الأسر، في تفاعلها مع المنظر الطبيعي لقرية بتير، المشهدَ الثقافي الحالي، وذلك كما أشار الباحث وليام نورتون؛ إذ يقول: "يمكن اعتبار مشهد ثقافي ما، منتجًا نهائيًا، أو بعبارة أدق المنتج الدينامي لكثير من القرارات الفردية المتَّخَذة في أزمنة مختلفة، ضمن بيئات اجتماعية ومادية"[71]. ولا يقتصر مشهد بتير الثقافي على الحدائق ونظام الري الذي لم يُمَس؛ ذلك أنه يضم موقعًا أثريًّا، ومصاطب زراعية قديمة، وأبراجًا زراعية، وأضرحة مصنوعة من الصخور المقطّعة.

---

(70) "قرويون على خط الحدود" هو فيلم وثائقي قصير (2012)، من إنتاج برنامج دراسات النكبة المستمرة في مركز بديل، يعرض قصة بتير من خلال مشاهدة فيلمين هما "أبناء لفتا"، و"قرويون على خط الحدود". تتداخل قصتان مختلفتان جدًّا لقريتين متجاورتين، وترسمان صورًا واضحة جدًّا للمشروع الاستعماري الصهيوني وبعض أدواته المختلفة التي تستخدم لإدامة النكبة المستمرة. يُنظر: بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ينظر:
"Villagers on the Line," A Documentary Series of BADIL's Ongoing Nakba Education Center, Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights: BADIL, October 2012, accessed on 14/3/2021, at: https://bit.ly/2Ow7dv5

(71) William Norton, *Explorations in the Understanding of Landscape: A Cultural Geography* (New York: Greenwood Press, 1989), p. 76.

لقد صادرت إسرائيل مئات الدونمات من أراضي عائلات القرويين الذين يزرعون البساتين، ويحتفظون بملكية الأراضي طوال قرون، سعيًا وراء تنفيذ خطة تمديد الجدار في بتير. ثمّ إنّ خطر خسارة الأرض يهدّد الأشخاص المقيمين هناك. تقول إحدى المزارعات: "توجّهتُ إلى قناة الريّ، بينما كان العديد من الجنود الإسرائيليين يدمّرونها؛ تؤمّن الأرضُ الطعامَ لأفراد أسرتي الثلاثة عشرة [عشر]"[72]. وتؤكد هينماتو ناومي ماكنيل، أنّ السكّان الأصليين في العديد من أصقاع العالم يعبّرون عن ترابطهم بالمشهد الطبيعي بالمحافظة على علاقتهم بالأرض، لأنّ الأرض تؤمّن لهم سبل المعيشة[73]. يدمّر الجدار جزءًا كبيرًا من المشهد الثقافي، من خلال اجتثاث آلاف الأشجار المثمرة، وأشجار الزيتون[74]، فضلًا عن تدمير نظام المصاطب الزراعية القديم، كما يسبب تلوثًا بصريًا؛ إذ يتحتم على الفلسطينيين مواجهة جدار رمادي بارد مصنوع من الإسمنت المسلّح، عوضًا عن رؤية حدائقهم[75].

يرى القرويون وأعضاء مجالس البلديات أنّ هذه التغييرات مرفوضة، وأنها تُلحق أضرارًا بمكان صانه جدودهم طوال قرون، وبعد أن تقدّموا بطلب لحماية موقعهم الثقافي، أدرجته اليونسكو في قائمة التراث العالمي المهدَّد بالاندثار، في حزيران/ يونيو 2014. وبطريقة مماثلة، يشدّد فلاح على أنّ "التغييرات في المشهد الثقافي تطورية، وليست ثورية، لأنّ الأماكن طيّعة، وتتغيّر وفقًا للمنظر المحيط"، ويضيف قائلًا: "لا يتقبّل الناس عادة التغيير الجذري، لأنّهم استثمروا جهدهم ومالهم ووقتهم في هذه الأماكن الملائمة للعيش"[76].

هناك من يرى أنّ عملية تشييد جدار فصل عنصري تستلزم مصادرة أراضي الفلسطينيين في بتير، وفي جميع المناطق الأخرى في الضفة الغربية، وتتسبب

(72) من الفيلم الوثائقي "قرويون على خط الحدود".

(73) Hinematau Naomi McNeill, "Maori and the Natural Environment from an Occupational Justice Perspective," *Journal of Occupational Science*, vol. 24, no. 1 (2016), pp. 19-28.

(74) Keren Manor, "Israeli Authorities Uproot Olive Trees to Build Settler-Only Road," *+972 Magazine*, 8/1/2017, accessed on 30/3/2019, at: https://bit.ly/3s7zdDk

(75) Johanna Adolfsson, "The Power of the Palestinian landscape: An Exploratory Study of the Functions of Power Using Aerial Image Interpretation," Master's Thesis in Human Geography, Department of Human Geography, Stockholm University, 2016.

(76) Falah, "The 1948 Israeli-Palestinian War and its Aftermath," p. 256.

بتغييرات جذرية في الأرض من شأنها أن تطمس بصورة واضحة الهوية الفلسطينية؛ بالمعنى الذي أشار إليه نورمان غاري فينكلشتاين من خلال قوله إنّ إنتاج المنظر الذي "خضع للتهويد" يتم عندما يُطهّر من معالمه الفلسطينية[77].

مناقشة واستنتاجات

تستلزم الموارِدُ المشتركة حلولًا مشتركة، ويمكن استخدامها بصفتها محفّزًا لثقة متبادلة، ومدّ جسور بين شعبين مختلفين. وعلى الرغم من إمكانية استخدام البيئة المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين[78]، لا تزال الحكومات الإسرائيلية تصادر مزيدًا من الأراضي، مدّعية أنها تحافظ على الطبيعة، وتحمي التنوّع البيولوجي. وفي أعقاب الإحالات اللاهوتية الصهيونية، واستعارة العبارة التوراتية "جعل الصحراء تزدهر". استلزمت سياساتُ إسرائيل البيئية، والتدخلات الخاصة بتغيّر المناخ، زراعةَ أشجار، ومقاربات تحريج، في أغلب المساحات المفتوحة في فلسطين، وقد ثبت في بعض الدراسات أنّها غيّرت سلبيًا - وجزّأت أيضًا - موئل بعض الأنواع الحيّة، كالصقور الجارحة. والقدس شديدة التأثر بسياسات إسرائيل التي سعت منذ البداية لجعلها عاصمة لها، ويجري تطويقها بجدار الفصل العنصري، وإحاطتها بمستعمرات إسرائيلية، ضمن تدخلات منهجية ومنظمة، وتغيير متواصل للسياسات والقوانين، دعمًا للخطاب الصهيوني، لاستبعادها من مجمل المشهد الفلسطيني.

ومنذ انطلاقته، يشجّع الصندوق القومي اليهودي، وهو أهم منظمة خضراء، كل فرد على زراعة شجرة، كوسيلة للتعبير عن الاهتمام بالأرض. وفي الواقع، تطلّبت زراعة الأشجار التي استُخدمت في تثبيت المهاجرين الصهيونيين، في السنوات الأولى لإنشاء إسرائيل، اقتلاعَ الفلسطينيين الموجودين، ومحو ذاكرتهم، واستحداث ذاكرة صهيونية جديدة. لذلك، جرى تغيير البيئة الثقافية والطبيعية في فلسطين بما يلائم حاجات الصهيونيين، وقيمهم، وخطابهم

---

(77) Norman Gary Finkelstein, "Disinformation and the Palestine Question: The Not-So-Strange Case of Joan Peters's from Time Immemorial," in: E.W. Said & C. Hitchens (eds.), *Blaming the Victims, Spurious Scholarship and the Palestinian Question* (London: Verso, 1988), pp. 33-69.

(78) إذا سلمنا بحسن نية إسرائيل السلمية المزعومة في مفاوضات السلام مع القيادة الفلسطينية، التي أدّت إلى اتفاقيات أوسلو في عامي 1993 و1995، وبدعمها حل الدولتين.

المتعلّق بالأرض. وقد تناولت هذه الدراسة آلية السلطة في المناظر الطبيعية، والخطابات التي قد تكون رافقت الأيديولوجيات البيئية، وتلك الداعية إلى الحفاظ على البيئة، على صعيد دعوتها للحفاظ على الأراضي لحماية الحياة البرية. لقد استهدفت التدخلات الإسرائيلية المقدسيين بهدف استئصالهم من المدينة، وطمس أسلوب حياتهم، وحقوقهم في امتلاك أرض جدودهم. وتهدد تلك التدخلات أيضًا العشائر البدوية في محيط القدس (مثل تجمّع أبو النوار) من خلال تشريد أبنائها قسرًا، بعد هدم بيوتها. وتواجه عشيرة عرب الجهالين طردًا قسريًا، خلال المرة الثانية، بعد أن شُرّدت من صحراء النقب قبل عقود خلت.

بيّنت الدراسة أنّ التغييرات التي طرأت على استخدام الأرض أدّت إلى منع المجتمعات الفلسطينية التي تزرع أشجار الزيتون من ممارسة مهنتها، وتناولت طريقة محافظة شجرة الزيتون على التجذّر في الأرض بصفتها "مزارًا حيًّا"، وأظهرت ممارسات الإسرائيليين المتناقضة التي تشجّع على زراعة الأشجار في أحيائها، في حين أنها تجرفها في الجانب الفلسطيني.

إضافة إلى ما سبق، تطلّب تشييد جدار الفصل العنصري ضمّ آلاف الدونمات في الضفة الغربية والقدس، وخلّف تلوّثًا بصريًا شديدًا، ومنع الفلسطينيين من التمتّع بالطبيعة ذاتها التي يقتسمونها مع المستعمرين الإسرائيليين، وسلخ القدس عن نسيجها الفلسطيني، وتركها وحيدة بين مستعمرات إسرائيلية تنتشر كالسرطان. كما أنه يهدّد موقع التراث العالمي بشأن مشهد ثقافي مهم في بتير، جنوب القدس، منذ عام 2014، وهو ما يؤثر تأثيرًا مباشرًا في أرزاق القرويين ومعيشتهم، وهم الذين يعتمدون عليه في إعالة أسرهم. وبما أنّ القدس واقعة على الخط الذي يصل الجنوب بالشمال، يشير ماركو أليغرا إلى دور سياسة الاستيطان الإسرائيلية في تحويل المشهد المادي والرمزي والسياسي لمنطقة القدس الحضرية؛ ما يعرّض المشهد الفلسطيني الهشّ برمته لتعاظم خطر استلاب هويته الفلسطينية[79].

---

(79) Marco Allegra, "The Politics of Suburbia: Israel's Settlement Policy and the Production of Space in the Metropolitan Area of Jerusalem," *Environment and Planning A: Economy and Space*, vol. 45, no. 3 (January 2013), pp. 497-516.

ويشكّل الاستعمار الصهيوني للمشاهد الثقافية والطبيعية في القدس ومحيطها (وفي فلسطين كلها) مثالًا ملموسًا دالًّا على إمكانية استخدام التدخلات المعنية بتغيّر المناخ، والسياسات الهادفة لحماية البيئة، في نزاعات سياسية لمصلحة طرف على حساب آخر، وهو يبرز مسألة العنصرية البيئية، والظلم في مجال البيئة. وتشير عبارة "العنصرية البيئية" إلى "أي سياسة أو ممارسة أو توجيه يؤثر بشكل متباين أو يضر (عن قصد أو عن غير قصد) بأفراد أو جماعات أو مجتمعات، بناءً على العِرق أو اللون"[80]، وتعزّزها الهيئات الحكومية، والمؤسّسات القانونية والاقتصادية والسياسية والعسكرية[81]. وتثير العنصرية البيئية أسئلة عمّن يدفع، وعمّن ينتفع من السياسات والممارسات البيئية الحالية أو المستقبلية. ولضمان العدالة البيئية، يحق لجميع الناس والمجتمعات، بغض النظر عن العرق، التمتع بالمساواة في حماية البيئة والصحة العامة، استنادًا إلى القوانين والتشريعات.

أجرى الباحثان آن فان هرزل وسجيرب دو فريس دراسة ربطت الحيّز الأخضر بالصحة والسعادة الذاتية، والرفاه العام[82]. وفي حين يستمتع الإسرائيليون بمتنزهات طبيعية شاسعة، ومساحات خضراء مفتوحة ومكشوفة، يُحرَم جيرانهم الفلسطينيون من دخولها، ولذلك لا ينتفع الطرفان بالخضرة على نحو متساوٍ. إضافة إلى ذلك، يشدّد الباحث كايل وايت على أن الظلم البيئي متأصل في كيفيةٍ تنظيم المؤسسات الاجتماعية وتشغيلها بطرائق تحابي أناسًا أقوياء ينعمون بامتيازات ويؤثرون، بدورهم، في المؤسسات بغية حماية مصالحهم، من دون تحمّل مسؤولية الأعباء غير المتناسبة التي تُثقل كاهل أناس آخرين[83].

(80) Robert D. Bullard, "Environmental Justice in the 21st Century: Race Still Matters," *Phylon (1960-)*, vol. 49, no. 3-4 (2001), accessed on 22/2/2021, at: https://bit.ly/3qBCWZw

(81) Paul Mohai, David Pellow & J. Timmons Roberts, "Environmental Justice," *Annual Review of Environment and Resources*, vol. 34, no. 1 (November 2009), pp. 405-430.

(82) Ann Van Herzele & Sjerp de Vries, "Linking Green Space to Health: A Comparative Study of Two Urban Neighbourhoods in Ghent, Belgium," *Population and Environment*, vol. 34 (December 2012), pp. 171-193.

(83) Kyle Whyte, "Indigenous Experience, Environmental Justice and Settler Colonialism," in: B. Bannon (ed.), *Nature and Experience: Phenomenology and the Environment* (London: Rowman & Littlefield, 2016), pp. 157-174.

ويشرح الناشط والباحث الأكاديمي يوري دايفيس[84] كيف أنّ وجود منظمات بيئية غير حكومية (مثل الصندوق القومي اليهودي) يؤدي إلى "غلالة من الالتباس" تحمي الحكومة الإسرائيلية من المساءلة بشأن ممارساتها التمييزية في حق جيرانها الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، يؤكّد وايت[85] أنّ المجتمعات الاستعمارية الاستيطانية تسعى لفرض أوطانها الخاصة على أوطان السكّان الأصليين، وأنها تمحو، في سبيل ذلك، التاريخ والتجارب المعيشة، والواقع الاجتماعي، واحتمالات مستقبل الشعوب الأصلية (كما هو الشأن في أستراليا وكندا والولايات المتحدة مثلًا). وبطريقة مشابهة، زرع الصهيونيون على مدى قرن أشجارًا غير محلّية أدّت إلى إنتاج مشاهد غير مألوفة ودخيلة في فلسطين. لذلك، يمكن تفسير مجمل النزعة الاستعمارية الصهيونية تجاه طبيعة فلسطين بأنّها "ظلمٌ بيئيّ".

وإذ قدّمت هذه الدراسة وصفًا نقديًّا للممارسات البيئية، والتدابير التكيفية الإسرائيلية، يتضح أنّ إسرائيل برعت في حماية الطبيعة التي دافع عنها خبراؤها البيئيون، لكن من الذي دفع الثمن؟ وما الذي يمكن فعله تجاه الذين يعانون الظلم البيئي؟ وكيف يمكننا إنهاء استعمار طبيعة فلسطين؟

المراجع

1 - العربية

اشتية، محمد علي سليم ورنا ماجد جاموس. **النباتات في الطب العربي التقليدي الفلسطيني**. فلسطين: مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة، بيرك، 2008. في:
https://bit.ly/3s7EUB6

الأمم المتحدة. **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018**. نيويورك: 2018. في:
https://bit.ly/2NzSrT0

(84) Uri Davis, *Apartheid Israel* (London: Zed Books, 2003), pp. 39-40.

(85) Whyte, pp. 157-174.

البطمة، ناديا. **فلسطين – الفصول الأربعة: عادات وتقاليد ومواسم**. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 2012.

الطبري، محمد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. تحقيق بشار معروف وعصام الحرستاني. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994.

2 – الأجنبية

"A New Chapter in the Israeli Colonial Project: Jerusalem District Master-plan '08." Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ) (Source: ARIJ Database, 2007). at: https://bit.ly/3eC34k2

Adolfsson, Johanna. "The Power of the Palestinian landscape: An Exploratory Study of the Functions of Power Using Aerial Image Interpretation." Master's Thesis in Human Geography. Department of Human Geography. Stockholm University, 2016.

Agrawal, Arun. *Environmentality: Technologies of Government and the Making of Subjects (New Ecologies for the Twenty-First Century)*. USA: Duke University Press, 2005.

Ali-Ishtayeh, Mohammad. "Traditional Arabic Palestinian Ethnoveterinary Practices in Animal Health Care: A Field Survey in the West Bank (Palestine)." *Journal of Ethnopharmacology*. vol. 182 (February 2016).

Allegra, Marco. "The Politics of Suburbia: Israel's Settlement Policy and the Production of Space in the Metropolitan Area of Jerusalem." *Environment and Planning A: Economy and Space*. vol. 45, no. 3 (January 2013).

Amir, Mereav. "On the Border of Indeterminacy: The Separation Wall in East Jerusalem." *Geopolitics*. vol. 16, no. 4 (2011).

Bailey, Sinead & Raymond Bryant. *Third World Political Ecology: An Introduction*. London: Routledge, 1997.

Bannon, B. (ed.). *Nature and Experience: Phenomenology and the Environment*. London: Rowman & Littlefield, 2016.

Bullard, Robert D. "Environmental Justice in the 21st Century: Race Still Matters." *Phylon (1960-)*. vol. 49, no. 3/4 (2001). at: https://bit.ly/3qBCWZw

Cederlöf, Gunnel & Mahesh Rangarajan (eds.). *At Nature's Edge: The Global Present and Long-Term History*. New Delhi: Oxford University Press, 2018.

Cepek, Michael. "Foucault in the Forest: Questioning Environmentality in Amazonia." *American Anthropologist*. vol. 38, no. 3 (July 2011).

Cohen, Shaul Ephraim. *The Politics of Planting*. Chicago: University of Chicago Press, 1993.

Davis, Uri. *Apartheid Israel*. London: Zed Books, 2003.

Enis, R. & Y. Ben Arav. *Ganim ve'nof ba'kibbutz: 60 Shnot hitpat'hut 1910-1970* [60 Years of Gardens and Landscape in the kibbutz 1910-1970]. Jerusalem: Ministry of Defense, 1994.

Falah, Ghazi. "The 1948 Israeli-Palestinian War and its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape." *Annals of the Association of American Geographers*. vol. 86, no. 2 (1996).

________. "How Israel Controls the Bedouin in Israel." *Journal of Palestine Studies*. vol. 14, no. 2. Special Issue: The Palestinians in Israel and the Occupied Territories (Winter 1985).

Frank, G. & B. Muriithi. "Theorising Social Transformation in Occupational Therapy: The American Civil Rights Movement and South African struggle against Apartheid as 'Occupational Reconstructions'." *South African Journal of Occupational Therapy*. vol. 45 (2015).

Frantzman, Seth & Ruth Kark. "Bedouin Settlement in Late Ottoman and British Mandatory Palestine: Influence on the Cultural and Environmental Landscape, 1870-1948." *New Middle Eastern Studies*. vol. 1 (2011).

Friedemann, Guilad et al., "Shift in Nesting Ground of the Long-legged Buzzard (Buteo rufinus) in Judea, Israel - An Effect of Habitat Change," *Biological Conservation*. vol. 144, no. 1 (2011).

George. Alan. "Making the Desert Bloom: A Myth Examined." *Journal of Palestine Studies*. vol. 8, no. 2 (Winter 1979). at: https://bit.ly/3blCVCM

Herzele, Ann Van & Sjerp de Vries. "Linking Green Space to Health: A Comparative Study of Two Urban Neighbourhoods in Ghent, Belgium." *Population and Environment*. vol. 34 (December 2012).

Holbraad, Martin & Morten Axel Pedersen (eds.). *Times of Security: Ethnographies of Fear, Protest and the Future*. New York: Routledge, 2013.

Hunter, Mary Carol. "Using Ecological Theory to Guide Urban Planting Design an Adaptation Strategy for Climate Change." *Landscape Journal*. vol. 30, no. 2 (2011).

"Israeli Forces Uproot, Steal 60 Olive Trees in Jerusalem." International Middle East Media Center. *IMEMC News*. 27/4/2018. at: https://bit.ly/3pBLmi7

Liphschitz, Nili & Gideon Biger. "Cedar of Lebanon (Cedrus Libani) in Israel During Antiquity." *Israel Exploration Journal*. vol. 41, no. 1 (1991).

Locality and belonging. European Association of Social Anthropologists, 1998.

McNeill, Hinematau Naomi. "Maori and the Natural Environment from an Occupational Justice Perspective." *Journal of Occupational Science*. vol. 24, no. 1 (2016).

Naveh, Zev. "The Evolutionary Significance of Fire in the Mediterranean Region." *Vegetatio*. vol. 29, no. 3 (January 1975).

Norton, William. *Explorations in the Understanding of Landscape: A Cultural Geography.* New York: Greenwood Press, 1989.

Palestinian News and Info Agency, WAFA. "Spain Condemns Israel Demolishes Structure in a Jerusalem Bedouin community," at: https://bit.ly/3auW8Te

Paul Mohai, David Pellow & J. Timmons Roberts. "Environmental Justice." *Annual Review of Environment and Resources*. vol. 34, no. 1 (November 2009).

Perry, Megan. "Bethlehem: 'No Matter how many Olive Trees They Destroy, will will Plant More!'" *Ecologist*, 18/7/2014. at: https://bit.ly/3cowcIC

R.B. Serjeant & R.L. Bidwell (eds.). *Arabian Studies*. vol. 6. London: Hurst, 1978.

Ricca, Simon. "Heritage, Nationalism and the Shifting Symbolism of the Wailing Wall." *Archives de sciences sociales des religions*. 55ème Année, no. 151. Fondations des lieux de culte (Juillet-Septembre 2010).

Rosenberg, Elissa. "Something from Nothing: Constructing Israeli Rurality." *Landscape Research*. vol. 44, no. 7 (July 2018).

Said, E.W. & C. Hitchens (eds.). *Blaming the Victims, Spurious Scholarship and the Palestinian Question*. London: Verso, 1988.

Sayigh, Rosemary. *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*. London: Zed Press, 1979.

Schnell, Izhak. "Nature and Environment in the Socialist-Zionist Pioneers' Perceptions: A Sense of Desolation." *Ecumene*. vol. 4, no. 1 (January 1997).

________. "Moral Judgments of the Israeli West Bank Barrier by Secular Israelis." *GeoJournal*. vol. 79, no. 5 (2014).

Seitz, Charmaine. "The E-1 Plan and Other Jerusalem Disasters: A Review of Israeli Settlements Underway." *Journal for Palestine Studies*. no. 24 (2005). at: https://bit.ly/37ruTa4

Shehadeh, Raja. *The Third Way: Journal of Life in the West Bank.* London: Quartet Books, 1982.

Shoshan, Malkit. *Atlas of the conflict: Israel-Palestine*. Rotterdam: 010 Publishers, 2010.

Simaan, Juman. "Olive Growing in Palestine: A Decolonial Ethnographic Study of Collective Daily-Forms-of-Resistance." *Journal of Occupational Science*. vol. 24, no. 4 (September 2017).

Smith, Rachel Greenwald (ed.). *American Literature in Transition, 2000-2010*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

Stengers, Isabelle. *In Catastrophic Times: Resisting the Coming Barbarism*. London: Open Humanities Press, 2015.

Tal Alon. & Jessica Gordon. "Carbon Cautious: Israel's Afforestation Experience and Approach to Sequestration." *Small-scale Forestry*. vol. 9, no. 4 (2010).

Tal, Alon. "Space Matters: Historic Drivers and Turning Points in Israel's Open Space Protection Policy." *Journal of Israel Studies*. vol. 13, no. 1 (Spring 2008).

________. *Pollution in a Promised Land: An Environmental History of Israel*. Berkeley: University of California Press, 2002.

The Lie of the Land: Challenging received wisdom on the African Environment. Oxford: James Currey; Portsmouth: Heinemann, 1996.

Thompson, Thomas. *The Bible in History: How Writers Create a Past*. London, UK: Pimlico, 2000.

Twain, Mark. *The Innocents Abroad*. New York: Oxford Press, 1996.

UNESCO. "Palestine: Land of Olives and Vines - Cultural Landscape of Southern Jerusalem, Battir." at: https://bit.ly/3bJroyj

United Nations. *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem,* Update no. 7 (East Jerusalem: june 2007). at: https://bit.ly/2Ox9N3P

"Villagers on the Line." A Documentary Series of BADIL's Ongoing Nakba Education Center. Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights: BADIL, October 2012. at: https://bit.ly/2Ow7dv5

W.J.T. Mitchell (ed.). *Landscape and Power.* Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Warren, Charles. "Perspectives on the 'Alien' Versus 'Native' Species Debate: A critique of Concepts, Language and Practice." *Progress in Human Geography*. vol. 31, no. 4 (2007).

Weitz, Joseph. *Forest and Afforestation in Israel.* Ramat Gan: Masada Press, 1970.

White, Ben. *Cracks in the Wall: Beyond Apartheid in Palestine/Israel*. London: Pluto Press, 2018.

الفصل الحادي عشر

السوسيولوجي والسياسي في حراك/ لاحركة المرابطين في المسجد الأقصى (2019-2000)

أحمد عز الدين أسعد

يحرص المقدسيون والفلسطينيون من الأراضي الفلسطينية المستعمرة عام 1948 على شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى، والمرابطة فيه حتى لا يكون وحيدًا، وهذه الظاهرة أخذت في التبلور على نحو ملحوظ مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وبعد تشديد الحصار على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعهم من الوصول إلى المسجد الأقصى. وقد أعقب انتفاضة الأقصى بناء جدار الفصل العنصري الذي حاصر مدينة القدس، ومنع الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة شخصية تابعة للسلطة الفلسطينية من الدخول إلى القدس، إلا بموجب نظام تصاريح خاص يقسّم الفلسطينيين إلى مجموعات وتصنيفات أمنية وإثنية ومناطقية ...إلخ. وردًّا على ذلك، نظّمت فواعل فلسطينية من القدس ومناطق أخرى من الداخل الفلسطيني (مثل مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية) فعاليات في الأقصى، لتعزيز الوجود الفلسطيني فيه، منها: بيارق الأقصى، ومصاطب العلم في القدس، وجولات مدارس القدس، ومشاريع عقد القران في الأقصى، ومهرجان الرسم لأحباب الأقصى، ومشروع مخيم الأقصى الصيفي، ومشروع أحداث الأقصى لحظة بلحظة، وغيرها من

المشاريع والمبادرات التي تعزز الرباط في المسجد الأقصى[1]. ويبدو أنّ لمؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية دورًا في تفعيل حراك الرباط في المسجد، لتحويله من رباط موسمي إلى رباط بنيوي يدوم طوال العام بالنسبة إلى فئات عمرية متنوعة ومن مناطق فلسطينية متعددة، إلا أن هذه الأمور لم تتم كما هو متوقع بفعل حظر السلطات الإسرائيلية حركة المرابطين التابعة للمؤسسة عام 2015.

تحاول هذه الدراسة تقديم صورة تكون، قدر الإمكان، شاملة لحراك المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى، من خلال التركيز على ماهيته وطبيعته ووظيفته وروافعه. ولتوضيح تلك الصورة، تنطلق الدراسة من سؤال رئيس ومركزي: كيف نقرأ حراك المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى سوسيولوجيًا وسياسيًا؟ ويتفرع من السؤال الرئيس عدد من الأسئلة، من بينها ما يلي:

1. ما سمات حراك المرابطين في المسجد الأقصى؟

2. ما العوامل والبيئات والبنيات الداعمة والرافدة لحراك المرابطين في المسجد الأقصى؟

3. ما وظيفة حراك المرابطين في المسجد الأقصى من وجهة نظر أفراد الحراك أنفسهم؟

4. ما التشكيلات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي ينتمي إليها أفراد الحراك المرابطون؟

5. كيف يمكن فهم الرباط في المسجد الأقصى بوصفه عملًا مقاومًا أو عملًا سياسيًا أو احتجاجًا دينيًا؟ ولماذا؟

6. ما المعوقات الذاتية والبنيوية التي يواجهها حراك المرابطين في المسجد الأقصى؟

---

(1) للاستزادة بشأن تلك المشاريع، ينظر: موقع مؤسسة "أخوات من أجل الأقصى" التي وثقت تلك الفعاليات، شوهد في 2/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3aa4Sw5

أولًا: محددات الدراسة

1. أهمية الدراسة وأهدافها

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، وتتعلق ببحث ماهية حراك الرباط في المسجد الأقصى سوسيولوجيًا وسياسيًا، لأن هذه الظاهرة البحثية لم يتم طرقها وبحثها، في الوقت الذي شكّلت فيه بنية مقاومة ساهمت في بلورة ثقافة مقاومة يومية في المسجد الأقصى عبر الوجود والرباط من خلال مجموعات تحفيظ القرآن وحلقات العلم، والأنشطة الثقافية والترفيهية للطلاب والأطفال والشيوخ والنساء والرجال؛ ما أعاد الحياة اليومية في ساحات المسجد الأقصى ورحابه.

وتأتي الأهمية المعرفية لهذه الدراسة من كونها تقوم على دراسة الحراك إثنوغرافيًا، من خلال أدوات المقابلة والملاحظة بالمشاركة التي تسمح لنا بسبر غور الظاهرة، عبر المعطيات الميدانية بصورة تنبض بالحياة من قلب الميدان، كما تحاول دراسة ظاهرة مركبة معرفيًا يشتبك فيها الديني (المقدس) والدنيوي (المدنس): السياسي والاجتماعي والثقافي والوطني والممكن والمحتمل والماضي والحاضر؛ أي إن هذه الدراسة مرتبطة برمز مقدس ولاهوت وطني وديني متمثل في المسجد الأقصى.

وتأتي أهمية الدراسة الزمانية في الوقت الذي تزداد فيه وتيرة اقتحامات المسجد الأقصى المتكررة من قوات الشرطة والجيش الإسرائيليَّين ومجموعات المستوطنين الإرهابية، وتصدّي مجموعات المرابطين والمرابطات لها، وتأتي بعد فترة من انتصار هبّة البوابات الإلكترونية في صيف عام 2017 بعد عملية رباط استمرت 14 يومًا، شارك فيها عدد كبير من المرابطين في المسجد. وتجدر الإشارة إلى أن عُمر ظاهرة حراك الرباط في الأقصى يمتدّ إلى نحو عقدين من الزمن، ومع ذلك لم يتم التطرق إلى دراستها أو بحثها.

أما الأهمية المكانية للدراسة فتنبع من أهمية القدس ومكانتها ومركزيتها في الصراع العربي - الصهيوني، وخصوصًا في بحث ظاهرة سوسيوسياسية تتمثل في حراك المرابطين الذي يتخذ من ساحات المسجد الأقصى ومساحاته

ميدانًا ومكانًا للحراك، أي إن جغرافيا الحراك المبحوث ذات أهمية مكانية في الدراسة والتاريخ والجغرافيا والتخيلات القومية والهوياتية لطرفي الصراع العربي - الإسرائيلي.

2. منهجية الدراسة

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهاج عابر للمنهجيات، يجمع التاريخ الشفوي الذي يساهم في إسماع صوت من لا صوت لهم والمهمشين والمقموعين، وما يقدمه لنا التاريخ الشفوي، بوصفه منهجية في هذه الدراسة، ولا سيما من جهة مرونته وطاقته وحيويته في إنارة مناطق الظل في الفعل المقاوم الفلسطيني الذي اتخذ من الرباط نهجًا للمقاومة، ومن جهة كشفه سياسات العمى في الأكاديميا والمشاريع البحثية التي تركز على النخب والدراسات القطاعية والمناطقية، في مقابل تهميش دراسات التجارب المهمشة والمقموعة في تاريخ المقاومة الفلسطينية مثل ظاهرة الرباط في المسجد الأقصى.

من ناحية أخرى، يعتمد الباحث - نوعًا ما - على المنهاج الوصفي الميداني، باستعمال أداة المشاركة بالملاحظة من خلال انضمامه إلى الفعاليات التي تقام في المسجد الأقصى لرصد الظاهرة البحثية وإغناء الدراسة، كما سيتم الرجوع إلى عدد من المصادر الأخرى مثل مقاطع الفيديو على الشبكة العنكبوتية المتعلقة بالمرابطين واقتحامات المسجد الأقصى، وعدد من الكتب النظرية والتاريخية التي تؤطر الظاهرة وتفسرها وتسبر غورها؛ باعتماد الباحث على إطار نظري نقدي تنافذي في الحقل السوسيوسياسي، وذلك عَبْر التركيز على نظريات الحركات الاجتماعية واللاحركات اجتماعية والحراكات والحركات الجماهيرية؛ من أجل تحليل وتفسير المواد الأولية التي جُمعت، من خلال أداة التاريخ الشفوي والملاحظة بالمشاركة وتحليلها وفق المركب النظري السابق الذكر.

ثانيًا: تأطير حراك المرابطين سوسيولوجيًا وسياسيًا

يجادل مارسيل موس (Marcel Mauss) بأن المقدس يؤدي مجموعة من الوظائف الاجتماعية، عبر إنتاج الجماعة الاجتماعية مجموعةً من الطقوس

والرموز والأساطير التي تقوم بدورها بتوحيد الجماعة وترسيخ تماسكها الاجتماعي، وتحديد معالم المقدس في داخلها، أي إن المقدس يتحول من شيء مثالي طهراني إلى حقيقة اجتماعية تُعاش وتُناط بها وظيفة اجتماعية ضمن النسق العام للمجتمع وللجماعة الاجتماعية.

وقد استنتج موس أن الظاهرة الدينية فيها ثلاثة مكونات، هي: الأنساق والممارسات والتنظيمات[2]. أما الصلاة فيراها موس ظاهرة اجتماعية وليست فعلًا فرديًا معزولًا، والصلاة بحسبه، سواء كانت مؤسسة أم حقيقة اجتماعية، تتأسس باعتبارها تنهض بوظائف مختلفة (بوصفها مؤسسة) كما تتخذ أشكالًا متعددة بوصفها حقيقة اجتماعية[3]. وهذا يوافق تصور سابينو أكوافيفا (Sabino Acquaviva) وإنزو باتشي (Enzo Pace) من جهة أنّ "الدين هو تجربة عيش للمقدس، وفي الوقت نفسه هو تنظيم للفعل الجماعي الذي يتواجد حول هذه التجربة ويحتفي بها"[4]. وهذا ما يمكن سحبه على الرباط بوصفه ظاهرة يشتبك فيها الديني/ المقدس والسياسي والاجتماعي والوطني ...إلخ.

وقد جادل بعض هذه الأفكار الصادق النيهوم الذي فرّق بين دور المسجد والجامع بقوله: "فالجامع ليس هو المسجد، وليس مدرسة لتلقين علوم الدين، بل جهاز إداري مسؤول عن تسيير الإدارة جماعيًا". ثم يضيف قوله إن يوم الجمعة هو يوم لانعقاد المؤتمرات الجماعية، وإن عملية تحويله إلى يوم للصلاة فقط أمر يراد به إبطال الشرع الجماعي وتغييب وظيفة الجامع وراء وظيفة المسجد[5]. ومجادلة النيهوم هذه يُراد بها توضيح موقعية الجامع ويوم

---

(2) عبد الهادي الحلحولي، "المقدس: بنيته ووظائفه: قراءة في كتاب الوظائف الاجتماعية للمقدس لمارسيل موس"، في: يونس الوكيلي (إشراف وتنسيق وتقديم)، **الأنثروبولوجيا الفرنسية: دراسات ومراجعات في تراث إميل دوركايم ومارسيل موس** (الرباط: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، 2018)، ص 366-368.

(3) المرجع نفسه، ص 378-379.

(4) سابينو أكوافيفا وإنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات**، ترجمة عز الدين عناية (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث - كلمة، 2011)، ص 123.

(5) الصادق النيهوم، **محنة ثقافة مزورة: صوت الناس أم صوت الفقهاء**، ط 2 (دمشق: رياض الريس للكتب والنشر، 1996)، ص 36-37.

الجمعة، ووظيفتيهما، بوصفهما أداة سياسية للجماعة، وعدم احتكارهما في يد السلطة الدينية اللاهوتية؛ وهذا ما يؤكد أن الفعل الديني - كالصلاة والذهاب إلى المسجد والاجتماع فيه - ليس فعلًا دينيًا محضًا، وإنما هو فعل اجتماعي - سياسي وجماعي.

يمكن القول إن الرباط ذو بعد اجتماعي - سياسي، ويمكن اعتبار كل شكل من أشكاله المختلفة (الصلاة، وقراءة القرآن، والمكوث في المسجد الأقصى، والإفطار/ الأكل في المسجد الأقصى، واللعب، والنوم، وإقامة الفعاليات الدينية والترفيهية ...إلخ)[6]، فعلًا اجتماعيًا بلغة ماكس فيبر (Max Weber) الذي يبيّن محددات الفعل الاجتماعي بأنه (عقلاني غائي، وعقلاني قيمي، وانفعالي/ شعوري، وتقليدي)[7]، ويقول إنه فعل موجه سياسيًا[8]. وهنا في تعريف ماهية السياسي نستعير مفهوم السياسي بمعناه القياسي لدى كارل شميت (Carl Schmitt) الذي يرى أن السياسي هو حالة الفرز أو التمايز بين العدو [الإسرائيلي] والصديق [الفلسطيني والعربي][9]، أي إن السياسي هو الخط الفاصل بين الصداقة والعداوة.

كما يتجلى الرباط بوصفه فعلًا ذا شكل ديني (في حيز المسجد) لكن روحه وجوهره بوصفه فعلًا اجتماعيًا - سياسيًا يتلاقيان في أفق الوطني والحيز العام الفلسطيني والعربي والإسلامي. وأيضًا يعتبر الباحث الرباط في المسجد الأقصى ظاهرة اجتماعية بمفهوم إميل دوركايم (Emile Durkheim) الذي وضح أن أولى القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية وأكثرها أهمية هي

---

(6) يعتبر الباحث هذه الممارسات وغيرها بمنزلة تعريف إجرائي لمفهوم الرباط في المسجد الأقصى، ويرى أن الرباط هو كل فعل أو سلوك أو حدث يهدف إلى صد الممارسات الإسرائيلية في حق المسجد الأقصى ومواجهتها، سواء كان بمظهر ديني أو سياسي أو اجتماعي ...إلخ.

(7) ماكس فيبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة صلاح هلال، مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 53-54.

(8) المرجع نفسه، ص 93.

(9) كارل شميت، **مفهوم السياسي**، ترجمة سومر المير محمود (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017)، ص 75. للاستزادة بشأن معنى السياسة والسياسي، ينظر: حنّة أرنت، **في السياسة وعدًا**، تحرير وتقديم جيروم كوهن، ترجمة وتقديم معز مديوني، مراجعة ناجي العونلّي (بيروت/ بغداد: منشورات الجمل، 2018).

وجوب ملاحظة الظاهرة الاجتماعية على "أنها أشياء"[10]؛ وهنا ندرس الرباط بوصفه ظاهرة وشيئًا وليس مفهومًا أو معنى، على الرغم من أهمية تلك الدراسات. والسؤال المركزي هنا كيف يمكن دراسة الرباط في المسجد الأقصى من منظور الحركات الجماهيرية والحركات الاجتماعية واللاحركة والحراك؟

لقد نظَّر إيريك هوفر (Eric Hoffer) للحركات الجماهيرية من خلال أتباعها، الذين سمّاهم "المؤمن الصادق"، وهو جزء من العنوان الرئيس لكتابه، ويجادل بأن "المحبطين يشكلون غالبية الأتباع الجدد في كل الحركات الجماهيرية، وأنهم ينضمون إليها بإرادتهم الحرة [...] إن الإحباط في حد ذاته، ومن دون دعوة أو محاولة للاستقطاب من الخارج، يكفي لتوليد خصائص المؤمن الصادق [...] إن الحركات الجماهيرية في مرحلتها الدعوية تعمل على إيجاد عقل جماعي محبط، وإنها بالفعل، تحقق أهدافها عندما تجعلها متفقة مع نزعات المحبطين"[11].

وتستمد الحركة الجماهيرية حيويتها من نزعة اتّباعها العمل الجماعي والتضحية بالنفس، ومن المستحيل فهم الحركات الجماهيرية من دون إدراك أن همّها الأساسي هو خلق قنوات للعمل الجماعي والتضحية بالنفس، وتطويرها وتحسينها وإبقاؤها، والجماعة التي لا تخاف الموت هي جماعة مترابطة ترابطًا قويًا وموحّدة بقوة وأفرادها لا يخافون الموت[12]. ويمكن القول، من خلال ملاحظات الباحث وإجرائه بعض المقابلات، إن المؤمن الصادق في حالة المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى هم محبطون بمنطق هوفر، لكن إحباطهم مرتبط بالوضع السياسي العام والممارسات الإسرائيلية في حق المسجد الأقصى، حتى أن نزعة الإحباط تلك تحولت لدى المرابطين إلى نزعة

(10) إميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم محمود قاسم، مراجعة السيد محمد بدوي، قدم لهذه الطبعة محمد الجوهري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015؛ [1950])، ص 63.

(11) إيريك هوفر، **المؤمن الصادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية**، ترجمة غازي بن عبد الرحمن القصيبي (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث - كلمة؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ الرياض: العبيكان، 2010)، ص 16.

(12) المرجع نفسه، ص 109-111.

نقد لاذع تجاه التقصير الإسلامي والفلسطيني الرسمي والشعبي نحو المسجد الأقصى.

إن اعتبار الرباط فعلًا اجتماعيًا - سياسيًا جماعيًا، يبيّن لنا ما يتيحه "الفعل الجماعي للأفراد لاكتساب قوة إضافية لوجودهم ضمن الحشد، لأن الفرد يذوب وسط الجماهير، وكأنه لا يصبح مسؤولًا عن أفعاله" وفق منطق عبد الرحمان رشيق[13]. وما يمكن قوله إن الرباط فعلٌ جماهيري اجتماعي - سياسي فردي أحيانًا، وجماعي أحيانًا أخرى؛ أي إن فعل الرباط يتقاطع ما بين الفردي والجماعي، وينخرط المرابط مع الحشد في مرحلة المواجهة مع السلطة الاستعمارية الرسمية (أجهزة الدولة) وغير الرسمية (المستوطنون)، ويمكن استعارة مفهوم آصف بيات حول "شبكة العلاقات السلبية" لفهم ظاهرة الرباط وفعلها السياسي الاجتماعي؛ كون شبكة العلاقات السلبية "التي تقوم بين الأفراد الذين يستخدمون المكان العام ويشغلونه. وأقصد بشبكة العلاقات السلبية نوعًا من الاتصال التلقائي بين الأفراد المتفرقين، والتي يتم إنشاؤها عبر إدراك ضمني (خفي) لهويتهم المشتركة، والتي يتم التعبير عنها عبر الحيز المكاني الواقعي والافتراضي [...] تشمل شبكة العلاقات السلبية أن الأفراد يمكن أن يتحركوا للقيام بعمل جمعي دون وجود شبكات نشطة ومؤسسة على نحو مقصود [...] فعندما يواجه الفاعلون الأفراد أو الأفراد الذين يقومون بالتعدي على مكان ما، فإن شبكة علاقاتهم السلبية يمكن أن تتحول إلى اتصال نشط وتعاون نشط"[14].

وقد تفعلت حالة شبكة العلاقات السلبية في الدفاع عن المسجد الأقصى في حوادث كثيرة، أهمها: هبّة البوابات الإلكترونية عام 2017[15]، وفتح مصلى

(13) عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية"، **عمران**، مج 7، العدد 26 (خريف 2018)، ص 161.

(14) آصف بيات، **الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين 2420 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 135-136.

(15) للاطلاع على دراسة معمقة لهذه الهبّة، ينظر: أحمد عز الدين أسعد، **سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمَرة**، سلسلة أوراق بحثية 11 (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 2018).

باب الرحمة عام 2019. وتعتبر شبكة العلاقات السلبية أحد عناصر سياسة الشارع التي بناها بيات لتوصيف مفهوم اللاحركة، وينطبق مفهوم اللاحركة وشبكة العلاقات السلبية على المرابطين كونهم يمارسون الرباط، وهناك بعض العلاقات بين المرابطين، خصوصًا الرباط البنيوي وشبه البنيوي، لكن عموم المرابطين ما يحكمهم هو "شبكة العلاقات السلبية" بمفهوم بيات. وقبل تبيان ماهية اللاحركة، يجدر توضيح ماهية الحركة الاجتماعية في ضوء دراسة الرباط بوصفه فعلًا اجتماعيًا - سياسيًا يقوم بها فاعل اجتماعي - سياسي متنوع سوسيولوجيًا.

لقد وصف رشيق الحركة الاجتماعية بأنها "بناء منظم لصيرورة جماعية تهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لفئة أو أكثر من فئات المجتمع. وتعتمد هذه الأفعال الجماعية أساسًا على اختيار عقلاني يوجه السلوكيات الاجتماعية كإضراب العمال، أو الموظفين، أو الطلبة [...] أما الحركات الاجتماعية الجديدة فهي تقوم بالدفاع عن مجموعة من القيم"[16].

ويرى تشارلز تلي (Charles Tilly) أن الحركة الاجتماعية "مجموعة خاصة ومتصلة ومتطورة وتاريخية من التفاعلات والممارسات السياسية. إنها تعني التركيبة المتمايزة من الحملة وذخيرة التحركات وعروض الوقفة"[17]. كما تجمع الحركات الاجتماعية ثلاثة أنواع من المطالب وفق تصور تلي، هي: برنامج، وهوية، ومكانة. وتعتمد مطالب البرنامج تأييدًا أو دعمًا أو معارضةً معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من الحركة، أما مطالب الهوية فهي تشمل تأكيدات أننا (نحن) المطالبون بأن نشكل قوة موحدة، وصفات القوة التي تشمل (الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام) تساند مطالب الهوية، أما مطالب المكانة فهي تؤكد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين[18].

---

(16) رشيق، ص 161.

(17) تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، ترجمة ربيع وهبة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 44.

(18) المرجع نفسه، ص 52.

أما هانك جونستون (Hank Johnston) فيرى أن "الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليس بحال سياسة النخب"[19]، ويقول إن "الحركات الاجتماعية المعاصرة تستهدف الدولة أساسًا"[20]. وقد عرّف جونستون الحركات الاجتماعية بأنها "تجمعات، وهي تتكون من تنظيمات متعددة، بجانب دوائر شبه رسمية وأفراد مستقلين. ويلتف الأعضاء والجماعات حول قضية أو مشكلة، وذلك لنشر مطالبهم على الملأ، وكشف قوتهم لممثلي الدولة، من أجل تحقيق تغيير [...] فإن الحركات الاجتماعية تعتبر ظاهرة تجميعية لأعضاء متعددي المشارب يرتبطون بروابط متداخلة تصبح أساسًا للتخطيط والتدبر والحملات المنظمة. وهنا فإن على الجماعات والتنظيمات أن تضع جانبًا خلافاتها، بحيث تشكل جبهة موحدة تستطيع مواجهة السلطات أو الخصوم [...] إن الحركات الاجتماعية تتحدى مصالح الآخرين، مما يضفي عليها طابعًا احتجاجيًا (جداليًا) وسياسيًا [...] الحركات الاجتماعية هي ممارسة سياسية بمعنى مختلف. فالحركات الاجتماعية يتم تنظيمها تاريخيًا لكي تكون خارج القنوات السياسية النظامية لأن هذه القنوات هي قنوات مغلقة أو غير متفاعلة"[21]. ويضيف جونستون أن الاحتجاج والحركات الاجتماعية ما هما إلا ممارسة سياسية بمعانٍ أخرى، وتحدث الحركات الاجتماعية لأن الناس لا يستطيعون الصبر على مظاهر عدم العدالة وصور المعاناة، ويدخل البشر في صفوف الحركات الاجتماعية ليعملوا معًا على تحقيق أهدافهم[22].

ما يمكن استخلاصه من مقولة جونستون أن الحركات الاجتماعية ظاهرة بروح سياسية، وهي تتشكل لدرء الظلم والمعاناة الواقعَين على الأفراد والذوات، وهنا يمكن استجلاب مقولة آلان تورين (Alain Touraine) حول الذات الفاعلة، ذلك أن سوسيولوجيا الذات الفاعلة ذات علاقة بمدرسة الرباط الاجتماعي التي تنادي بأن الفردانية والرباط الاجتماعي ليسا متناقضين، بل

(19) هانك جونستون، **الدول والحركات الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 10.

(20) المرجع نفسه، ص 24.

(21) المرجع نفسه، ص 27-28.

(22) المرجع نفسه، ص 49-51.

متكاملان، وكلّ منهما ضروري للآخر، والفرد لا يبني ذاته بوصفه فردًا ولا يكتسب اعتبارًا لذاته إلا بقدر ما يتلقى صورًا مؤيدة له من أعضاء الطائفة القريبة التي ينتمي إليها؛ وهذا التجديد لدى تورين يعيد اهتمام علماء الاجتماع إلى الأحداث الدينية والحركات الاجتماعية[23]. وبيّن تورين في كتابه **نقد الحداثة** أن الذات فردٌ فاعل، وأنه من المستحيل فصل الفرد عن موقفه الاجتماعي[24]، ثم يضيف "إن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تنطلق من مبدأ تغيير الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، بل تدافع عن حرية كل فرد ومسؤوليته، وحيدًا كان أو ضمن جماعة، ضد منطق لاشخصي هو منطق الربح والمنافسة، وأيضًا ضد نظام قائم يقرر ما هو سوي أو شاذ، محلل أو محرم"[25].

بينما يرى بيات أن المزاوجة بين النشاط السياسي وممارسة الحياة اليومية هي ما يسمى "اللاحركات اجتماعية"[26]، كما يرى أنّ الأخيرة هي: "الأفعال الجمعية لفاعلين غير جمعيين، فهم يجسدون ممارسات مشتركة لأعداد كبيرة من الناس العاديين الذين تؤدي أنشطتهم المتشابهة والمتفرقة في الوقت نفسه إلى إحداث تغيير اجتماعي كبير، حتى وإن لم تكن هذه الممارسات موجهة بأيديولوجيا أو بقيادات معترف بها أو بتنظيمات. إن مفهوم الحركة يتضمن أن يتوفر في اللاحركات اجتماعية عناصر ملائمة ومرتبة على الطريقة التي توجد بها في الحركات الاجتماعية، ومن ثم فإن اللاحركات اجتماعية تشكل كيانات متميزة عن الحركات الاجتماعية"[27].

أما سمات الحركات الاجتماعية واللاحركات اجتماعية والفروق بينهما فقد ميّزها بيات وبيّنها: "اللاحركات اجتماعية أو الأفعال الجمعية للفاعلين الذين لا تربط بينهم رابطة جمعية، تميل إلى أن تتوجه بالفعل وليس بالأيديولوجيا، وهي تكون هادئة بشكل كبير". أما في الحركات الاجتماعية فإنّ

---

(23) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 215-216.

(24) آلان تورين، **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997)، ص 306.

(25) المرجع نفسه، ص 265.

(26) بيات، ص 38.

(27) المرجع نفسه، ص 44.

القيادة عادةً هي التي تحتكر التجمعات للضغط على السلطات لتحقيق مطالبها، أما الفاعلون في اللاحركات اجتماعية فهم لا يمارسون سياسة الاعتراف، وإنما يمارسون سياسة التغيير عبر أفعال مباشرة ومتنوعة. ويمارس الفاعلون في الحركات الاجتماعية أفعالًا خاصة للحراك ويتجاوز الاعتراض روتين الحياة اليومية، أما اللاحركات اجتماعية فهي مزيج من ممارسات تختلط بالممارسات العادية للحياة اليومية. وهذه الممارسات لا تنجز بجماعات صغيرة من الناس يعملون على الهامش، وإنما ممارسات للحياة اليومية ينجزها ملايين من البشر، وإن كانوا متفرقين هنا وهناك؛ فقوة اللاحركات اجتماعية تعتمد على قوة الأعداد الكبيرة[28].

كما فرّق أحمد جميل عزم بين الحراكات (Mobilizations) والحركة؛ فما يميز الحراكات هو أنها تعرف ماذا تريد لكنها تعرف أكثر وتعرّف نفسها بما لا تريده، وكثيرًا ما تفشل في وصف ماذا تريد فعلًا، ومثال على ذلك مناهضة العولمة أو مكافحة الفساد. والحراك لفظٌ راجَ بعد عام 2011، وعكس نوعًا من النشاط السياسي ضمن حركات احتجاجية تهدف إلى تغيير شيء معين، ولذلك فإنّ للحراك سمات منها: إعلان البراءة من الحزبية والفصائلية، وهي حراكات احتجاج وإزالة لا حركات بناء وتطوير وتغيير، ورفض القيادة المركزية، والفعل المباشر أي النزول إلى الشارع وليس تطوير برامج وأيديولوجيا، وعدم الاستمرارية، وسُمّي أفراد الحراك ناشطين بدلًا من أعضاء[29]. وعند مقارنة سمات الحراكات لدى عزم بسمات اللاحركات اجتماعية عند بيات يتضح أن هناك قواسم مشتركة بين الحراك واللاحركة، تتمثل في: العمل على التغيير، وانعدام قيادة مركزية، وممارسة الحياة اليومية باعتبارها سياسة في الشارع والميدان والأماكن العامة؛ أي إنها فاعل اجتماعي – سياسي عابر للحزبية والفصائلية والطبقات الاجتماعية، وهذه السمة مشتركة مع الحركة الاجتماعية، وهذه السمات المشتركة ما بين الحراك واللاحركة والحركة الاجتماعية هي سمات يمكن إسقاطها على حراك المرابطين في

---

(28) المرجع نفسه، ص 54-56.

(29) أحمد جميل عزم، **الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك** (1908-2018) (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2019)، ص 21-22.

المسجد الأقصى، عند تحليل الرباط سوسيولوجيًا وسياسيًا؛ كون الرباط فعلًا اجتماعيًا، يقوم به فاعل اجتماعي (المرابطون)، وله مطلب موجه ضد العدو لحماية الذات (الصديق) بمنطق شميت؛ وهذا ما يؤكد مقولة إن الرباط شكل ديني لكنه فعل سوسيولوجي - سياسي بامتياز.

ثالثًا: ظاهرة الحراك بوصفه فعلًا سوسيولوجيًّا - سياسيًّا

1. الرباط في المسجد الأقصى: تبلور الظاهرة وأشكالها

بدأت ظاهرة الرباط في المسجد الأقصى في التبلور والتشكل مع بدايات انتفاضة الأقصى عام 2000، وبعد اندلاعها لم يعد في إمكان أهل الضفة الغربية وقطاع غزة الدخول بيسر إلى القدس والصلاة في المسجد الأقصى. وحتى لا يبقى وحيدًا، بادر المقدسيون والفلسطينيون في فلسطين المستعمَرة عام 1948 ومجموعات من الضفة الغربية إلى تنظيم وتشكيل فعاليات ورحلات إلى المسجد الأقصى من أجل إبقائه عامرًا بالمصلين والمرابطين، وقامت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بدور مهم في عملية الرباط قبل حظرها عام 2015.

في المقابل، يتمثل المشهد اليومي في المسجد الأقصى في تجول عشرات المتطرفين اليهود وعدد من السياح الأجانب برفقة الشرطة الإسرائيلية داخله، وتنتشر كذلك أعداد إضافية من الشرطة في مناطق داخل ساحات المسجد. وللرد على هذه الممارسات قرّر عدد من النساء الفلسطينيات اللاتي تمّت تسميتهن "المرابطات"، ومن الرجال "المرابطون"، التصدي للمخططات التي يروّج لها رؤساء المستوطنين وأعضاء في الكنيست لتقسيم المسجد الأقصى. وقد اختار المرابطون والمرابطات الجلوس في مكان بالقرب من باب المغاربة المخصص لدخول غير المسلمين من اليهود والسياح الأجانب، وكانوا يطلقون صيحات التكبير احتجاجًا على دخول المستوطنين إلى المسجد الأقصى[30].

(30) "'المرابطون' على أبواب المسجد الأقصى"، **روسيا اليوم**، 3/ 2/ 2015، شوهد في 2/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2UbYfoh

وفي الرد على عمليات الاقتحام الإسرائيلي اليومي للأقصى، يؤدي المرابطون والمرابطات العديد من النشاطات والفعاليات لبثّ الحياة في المسجد وساحاته، مثل مصاطب العلم وتحفيظ القرآن، والرحلات المدرسية، والمخيمات الصيفية، وعقد القران في المسجد الأقصى، وغيرها من الفعاليات والنشاطات التي تخص الأطفال والرجال والنساء من المقدسيين خاصة والفلسطينيين عامة. لكن هذا الحراك الديني الثقافي الاجتماعي الذي يحمل بعدًا وطنيًا أقلق سلطات الاستعمار الإسرائيلي؛ ما أدى إلى حظر حركة المرابطين واعتبارها تنظيمًا خارج القانون، واعتُقل وأُبعد عدد من المرابطين والمرابطات عن المسجد الأقصى، كونهم يمثّلون، وفق الرواية الإسرائيلية، خطرًا على أمن دولة "إسرائيل".

وقد اعتبرت الحركة الإسلامية في فلسطين المستعمَرة عام 1948 أن المرابطين ليسوا تنظيمًا كي يُحظر، وإنما هم مجموعات من المدافعين عن المسجد الأقصى على نحو طوعي وذاتي، وأنه لا سياسة في الرباط. وأضافت الحركة في بيان لها أن "المرابط بالأقصى أولى أولوياته الدفاع عن الأقصى من اعتداءات الاحتلال، لا نشر أفكار حزبية هنا أو هناك، أو الترويج لفكر معين من خلال الرباط"، وأشارت إلى أن "المرابطين يهدفون إلى عرقلة تهويد المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا، وهم من سكان القدس وفلسطينيي عام 1948 بسبب عدم قدرة فلسطينيي الضفة وقطاع غزة على الوصول للقدس"[31]. إن نفي الحركة الإسلامية الطابع السياسي عن الرباط غيرُ دقيق، لأن البيان ذاته يبيّن أن جوهر الرباط سياسي، كون الرباط يمنع عمليات التهويد والتقسيم للمسجد الأقصى. كما تأتي مجموعات من الفلسطينيين من أهل الضفة الغربية الذين يبلغون من العمر 55 عامًا من الرجال و50 عامًا من النساء، والذين يستطيعون الدخول من دون تصريح إلى مدينة القدس عبر الحواجز الإسرائيلية، وهذه المجموعات ترابط في الأقصى[32].

---

(31) "المرابطون في الأقصى.. حائط الصد الأول عن المسجد"، **السبيل**، 8/ 8/ 2017، شوهد في 2/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2zV8AZC

(32) سمحت السلطات الإسرائيلية لهذه الفئات والأعمار بالدخول إلى القدس عام 2015، بينما كان عمر الرجال المسموح لهم بالدخول، قبل ذلك العام، 60 عامًا، وبالنسبة إلى النساء فإنّ 55 عامًا هو العمر =

يتبيّن من خلال الملاحظة بالمشاركة والمقابلات البحثية أن هناك عددًا من الأشكال لحراك المرابطين في المسجد الأقصى، هي: الشكل الأول، الرباط المنظم أو البنيوي المرتبط بمؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية (وهذا الشكل حظرته إسرائيل عام 2015). أما الشكل الثاني، الرباط شبه البنيوي، فهو يتألف من مجموعات فلسطينية من الضفة الغربية ومناطق فلسطين المستعمَرة عام 1948 يأتون للرباط والصلاة في المسجد الأقصى في أيام معينة من الأسبوع (مثل أيام السبت، والإثنين، والثلاثاء). والشكل الثالث، الرباط اللابنيوي، وهو رباط فردي يقوم به أفراد من القدس والضفة الغربية، في المسجد الأقصى من خلال أداء الصلوات الخمس أو ما بينهما طوال أيام الأسبوع على نحو فردي من دون الانتظام في مجموعات أو تعريف أنفسهم بأنهم مرابطون. أما الشكل الرابع، فهو الرباط الموسمي الذي يتجلى في أيام الجُمع، وشهر رمضان وخصوصًا في الأيام العشر الأواخر من شهر رمضان، وفي المناسبات الدينية مثل يوم الإسراء والمعراج والمولد النبوي الشريف ...إلخ.

وهنا يمكن القول إنّ هناك تحولًا طرأ على شكل حراك المرابطين الذي كان على شكل حركة اجتماعية بالتوازي مع شكل اللاحركة في التوقيت ذاته (لوجود مرابطين غير مرتبطين بمؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية وروافدها السياسية والحزبية)، لكن بعد حظر نموذج الرباط البنيوي الشبيه بالحركة الاجتماعية عام 2015، استمر نموذج اللاحركة أو الحراك. وأحاجّ بأن نموذج الرباط في الفترة 2000-2015 كان على شكل حركة اجتماعية، لأن الحراك كان عبارة عن تجمّع يتحدى قوة الدولة ويواجهها، ويسعى إلى التغيير والعمل الميداني وله قوة حشد وتجميع؛ وهذه السمات هي من سمات الحركة الاجتماعية. أما الشكل الحالي للرباط فهو في منزلة بينية بين اللاحركة والحراك كونه من دون قيادة مركزية، ويمارس الرباط والحياة في الأقصى باعتبارهما سياسيَّين، وهو ذو طابع احتجاجي، وله نشاطات متفرقة، والناشطون في الحراك هم في علاقاتهم أقرب إلى نموذج "شبكة العلاقات السلبية" لدى بيات.

= المسموح به لدخول القدس. وقبل هذا الإجراء كان هناك تصريح إسرائيلي مخصص ليوم الجمعة، يسمح لحامله ممن تجاوز عمره 50 عامًا بالدخول إلى القدس (يوم الجمعة فقط)، وتستمر مدة التصريح 6 أشهر.

2. سمات الرباط وتجلياته

يعتبر الحراك في هذه الآونة حراكًا موسميًا يقتصر على أيام معينة من الأسبوع مثل يومي الإثنين والثلاثاء، ويوم الجمعة يهبّ الفلسطينيون من مناطق فلسطينية متعددة للصلاة والرباط في المسجد الأقصى؛ ما يعدّ يوم الذروة في الرباط والصلاة فيه، وفي أيام الأعياد الدينية مثل يوم المولد النبوي الشريف يشهد المسجد الأقصى كثافة في الحضور والرباط والوجود. ويعتبر شهر رمضان من أكثر أشهر السنة التي تشهد تزايدًا في عدد المرابطين والمعتكفين.

ويأخذ الحراك بعض السمات المرتبطة بمنزلة المسجد الأقصى ومكانته عند الفلسطينيين، فيعتبره البعض رباطًا مقدسًا، وهو رباط مستمر منذ نحو عقدين من الزمن رغم تحول أشكاله ومظاهره، لكن الرباط ضعيف حاليًّا من الناحية الكمية (العدد)؛ بسبب منع السلطات الاستعمارية الإسرائيلية مظاهر الرباط البنيوي مثل مصاطب العلم والتجمع في ساحات المسجد الأقصى ...إلخ. وتتركز مظاهر الرباط هذه الأيام في الصلاة، وقراءة القرآن، والمكوث في المسجد الأقصى وساحاته، وعقد القران/ "كتب الكتاب" للزواج، ولعب الأطفال في الساحات، والزيارات العائلية والاجتماعية للمسجد الأقصى، وتوزيع الأكل والمشروبات، وفعاليات مكتبة المسجد الأقصى. ويمكن إجمال سمات الرباط بأنه رباط موسمي، غير بنيوي، فردي، يتلقى دعمًا ماديًا ومعنويًا ضئيلًا من بعض الأحزاب السياسية الفلسطينية، وهو رباط غير مرتبط بشكل تنظيمي مع حركات الإسلام السياسي الفلسطينية، خصوصًا الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ذو طابع ديني لكن جوهره اجتماعي - سياسي ووطني، وهو أقرب إلى شكل اللاحركة اجتماعية أو الحراك.

قالت مواطنة مقدسية في المسجد الأقصى إن منزلة رباطها من "منزلة المكان وقدسيته [المسجد الأقصى]، أنا ولدت هنا [...] ورباطي مستمر"[33]. كما بيّن محمد علي (مسنّ من مخيم شعفاط وهو عاطل عن العمل) أنه يأتي إلى المسجد الأقصى "ظهر وعصر، يوم الجمعة وكمان يومين في الأسبوع،

(33) مواطنة مقدسية مرابطة في المسجد الأقصى، مقابلة شخصية، قبة الصخرة، 31/ 1/ 2019.

وحسب [تقلبات] الطقس، بدون برد يأتي ثلاث مرات في الأسبوع"[34]. بينما يقول نعيم العباسي إنه يرابط في المسجد الأقصى "أغلب الصلوات، أقوم بالصلاة في المسجد الأقصى، بركة المسجد الأقصى، بما أنه في فراغ دائمًا عندي، [أحضر] للصلاة في المسجد الأقصى من الظهر حتى العشاء بعدين بروح [...] رباط برحمة الله إن شاء الله؛ لأنه مكان فضيل واسمه المسجد الأقصى الذي باركنا حوله وإن شاء الله يحميلنا إياه ويوقف الأشرار عنه"[35].

في حين يقول يوسف حوراني من مدينة قلقيلية (يبلغ من العمر 66 عامًا) إنه "يوم الجمعة لا يأتي إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، لأنه هناك مشاق وأزمة في القدوم، ويأتي هو وزوجته يوم الإثنين مع مجموعة قوامها 15 رجلًا وزوجاتهم، يصلون يوم الإثنين إلى المسجد الأقصى قرابة الساعة 10-11 صباحًا، ويصلّون الظهر والعصر والمغرب والعشاء جمع تقصير، ويعودون عن طريق باب الأسباط لأنه مريح وهم كبار في العمر، وينتظرهم الباص ويعودون به". وأضاف حوراني: "يوم الإثنين الموافق 15/ 4/ 2019 جاءت حافلتان معهم، بحمولة ما يقارب 120 راكبًا كمجموعة تشمل كبارًا وصغارًا وطلاب مدارس"، ويقول إنه في يوم الإثنين الماضي عجز عن الحضور كونه اتصل بالشخص المنظم للرحلة الأسبوعية لكنه لم يكن له متسع في الحافلة، لكن هذا الأسبوع كان له متسع وحضر إلى الأقصى[36].

يقول مواطن آخر من مدينة قلقيلية، وهو منظم المجموعة التي تأتي إلى المسجد الأقصى كل يوم إثنين، إنه يأتي "يوم الإثنين والجمعة؛ يوم الإثنين يكون الساعة 11 صباحًا في المسجد الأقصى ويبقى حتى المغرب، أما يوم الجمعة فيصلي الفجر في قلقيلية ثم يخرج إلى المسجد الأقصى، ويقضون وقتهم في الصلاة وقراءة القرآن". ويقول: "نأتي يوم الإثنين 15 شخصًا، والذي يسجل نجلبه معنا [...] الناس مقصرة، بصعوبة نجمع 15 شخصًا. يوم الثلاثاء يأتي كمان باص من قلقيلية مكون من 20 راكبًا، أما أيام الأربعاء والخميس ما في قدوم من قلقيلية

(34) محمد علي، مقابلة شخصية، قبة الصخرة، 31/ 1/ 2019.

(35) نعيم العباسي، مقابلة شخصية، المسجد القبلي، 1/ 2/ 2019.

(36) يوسف حوراني، مقابلة شخصية، المسجد القبلي، 15/ 4/ 2019.

على شكل باص، ونحن ندفع على الراكب 40-50 شيقلًا [أي ما يقارب 13-15 دولارًا] ونحن على هذا الحال منذ ما يقارب 15-20 عامًا"[37].

3. بيئة الرباط وروافده

يتبين من المستجيبين أن روافد الرباط في المسجد الأقصى ودوافعه متعددة: ديني، وسياسي، ووطني، واجتماعي ...إلخ. فجزء من المرابطين والمصلين يرون أن هناك واجبًا إضافة إلى ثواب في الصلاة والمكوث في المسجد الأقصى يتجاوز الأجر والثواب في الصلاة في مساجد أخرى، والبعض يرى أن الرباط من دوافع سياسية ووطنية، لأن هناك عمليات اقتحام يومي للمسجد من المستوطنين، ويرون أن رباطهم يحميه من التقسيم المكاني والزماني. أما المظهر الاجتماعي للرباط فهو يبرز في عقد القران في المسجد الأقصى وزيارات المصلين وعائلاتهم للصلاة والإقامة فيه لتلمّس البركة في عقد القران، كما يتجلى المظهر الاجتماعي في الرباط عبر عقد مكتبة المسجد الأقصى فعاليات قراءة وكتابة ورسم للأطفال لحضور الأطفال وآبائهم إلى المسجد والجلوس والرباط فيه. ويتجلّى الرافد الاجتماعي - السياسي للرباط من خلال المسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق الكل، الفلسطيني والمقدسي، للرباط في المسجد الأقصى من أجل حمايته من الاستعمار الإسرائيلي وأدواته المتعددة.

تقول مواطنة مقدسية إن رافد الرباط لديها: "حب المكان وقدسيته، وأنا طفلة نشأت هون، الإحساس والتقرب إلى الله وروحانية المكان"[38]. ويشرح محمد علي أن رباطه مرتبط بالمكانة الدينية والثواب في المسجد الأقصى ويقول "الركعة هنا بألف ركعة، هذا [الأقصى] مثل مكة والمدينة لا يوجد فرق بينهما، الرسول عرج من هنا [ويشير بأصبعه إلى الصخرة مكان العروج] وأحب القدوم إلى الأقصى [...] الاحتلال يأخذه إذا ما في مسلمين فيه ويحاولوا يمنعوا الأذان [هل وجودك يمنع أخذ الأقصى؟] أنا لا أمنع الله الذي يمنع"[39].

---

(37) مواطن من قلقيلية، مقابلة شخصية، المسجد القبلي، 15/ 4/ 2019.

(38) مواطنة مقدسية مرابطة في المسجد الأقصى، مقابلة شخصية.

(39) علي، مقابلة شخصية.

كما يوضح العباسي دوافعه للرباط: "الصلاة والرباط جزء من الدفاع عن المسجد الأقصى، لما يكون هناك كمية الناس موجودة بتصدوا للأعمال التي يقوم فيها [الاحتلال]، تجمّع الناس يرهبهم ليس كليًا بحسبوا حساب في ناس، وأتمنى من كل الداخل السور [سور القدس المحيط بالبلدة القديمة] يكونوا في المسجد الأقصى [...] المسجد الأقصى بركة لكل الإسلام والمسلمين"[40].

بينما يرى مواطن من قلقيلية (تاجر ومنظم قدوم باص يوم الإثنين إلى المسجد الأقصى) أن دافعه للرباط ينطلق من مسؤولية جماعية: "دائمًا نحث الناس تعمره وترابط فيه [المسجد الأقصى]، لو الناس يأتوا مثل يوم الجمعة، ويكون فيه رباط كان ما بضيع الأقصى [...] الرباط ضروري ولازم وواجب على كل إنسان، ونحن نحث الناس على أن ترابط غير يوم الجمعة، لحمايته من التقسيم المكاني والزماني وعدم مقدرتهم [أي الاحتلال] عمل شيء فيه"[41].

4. وظيفة المرابطين كما يرونها ودورهم

يتجلى دور المرابطين والمرابطات في الدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته بعدد من الأشكال والأساليب، منها على سبيل المثال لا الحصر: منع إقامة الصلوات التلمودية داخل المسجد الأقصى، ومنع السرقات، وتكثيف السواد، والصلاة وقراءة القرآن وأداء العبادات؛ أي إنهم يقومون بدور اجتماعي - سياسي في حماية المسجد الأقصى من التقسيم المكاني والزماني، ومنع المساس بمكانته الدينية والوطنية؛ إذ يمثّل المسجد الأقصى لاهوتًا قوميًا فلسطينيًا إلى جانب مكانته الدينية، كما يتصدى المرابطون لمجموعات المستوطنين التي تقتحم المسجد وساحاته، ومنع عمليات تسللهم إليه.

تتحدث مواطنة مقدسية عن وظيفتها بوصفها مرابطة قائلة: "بعمل أشياء كثيرة، مراقبة المكان والمحافظة عليه، من الناس والاحتلال وبالأساس من الاحتلال، ومنع الاحتلال والمستوطنين والمخابرات من القيام بطقوس وعبادات [داخل قبة الصخرة المشرفة] ومنع السرقة ومنع الاختلاط [بين

(40) العباسي، مقابلة شخصية.

(41) مواطن من قلقيلية، مقابلة شخصية.

الذكور والإناث]"[42]. وبيّن محمد علي أيضًا أن مهمة المرابطين هي "العبادة والدفاع عن الأقصى، دفاع بتواجد المسلمين الذين يصلون، [ويقول بأسى] كل سنة وأنت سالم راح [يقصد تأسيه على احتلال المسجد الأقصى]"[43].

في حين تقول أم طارق الهشلمون في توضيحها لدور المرابطات: "مرابطات الأقصى هن خط الدفاع الأول عن المسجد المبارك مع حراس الأقصى، وهذا الدور نقوم به منذ سنوات طويلة، ونحاول بكل جهد وقوة وعزيمة نملكها التصدي للاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه والدفاع عن الأقصى بكل ما نملك، رغم التعرّض للضرب والسحل والإهانة والإبعاد من قبل سلطات الاحتلال، بسبب الدور الكبير الذي نؤديه في حماية الأقصى والتصدي للمستوطنين المتطرّفين، ولكننا لن نملّ أو نكلّ، وسنبقى ندافع عنه حتى آخر نفس نملكه [وتقول إن مرابطات الأقصى] لهن دور كبير في الدفاع عن المسجد المبارك، رغم كل التهديدات الإسرائيلية بحقهن، وما نقوم به برفقة عشرات المرابطات جهاد ومقاومة للمحتل الإسرائيلي الغاصب، وبصوتنا وقوتنا نهز أركان المعتدي"[44].

تشكل مرابطات الأقصى درعًا منيعة لحمايته "والتصدّي بعزيمة الرجال لكل المحاولات الإسرائيلية للسيطرة عليه أو تدنيسه من قبل المستوطنين، فتجدهن كقوة الجنود ينتشرن في باحاته، وتعلو أصوات هتاف 'الله أكبر.. الله أكبر' لتصدح بالأقصى، وتعلن النفير العام ببدء معركة البقاء والجهاد مع المحتل. فخلال السنوات الأخيرة كان لهن الدور الأبرز في صد هجمات المستوطنين، وإحباط محاولات التسلل والسرقة داخل الأقصى، رغم السياسة القاسية التي تتبعها سلطات الاحتلال معهن؛ من تهديد وضرب واعتقال وغرامات مالية وإبعاد قسري عن الأقصى"[45]. كما يرى حوراني أن وظيفة

---

(42) مواطنة مقدسية مرابطة في المسجد الأقصى، مقابلة شخصية.

(43) علي، مقابلة شخصية.

(44) وفاء الحيكري، "المرابطات: من حملن على عاتقهن شرف الدفاع عن الأقصى"، **مجلة ميم**، 8/ 12/ 2017، شوهد في 2/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2CPQFFr

(45) "المرابطات.. حصن المسجد الأقصى وجنوده"، **الخليج أونلاين**، 21/ 7/ 2019، شوهد في 4/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3gSi8IS

المرابطين إعمار المسجد الأقصى والرباط فيه: "إن وظيفتهم العبادة"، ويرى نفسه "مزروعًا" في المسجد الأقصى "وما بقدر يستغني عنه [...] ولو ما عنده عمل يعيش في الأقصى ويبقى فيه، ويموت فيه"[46].

وقال جمال الخضري (نائب فلسطيني) إن المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى وطلاب مصاطب العلم فيه هم المدافعون الحقيقيون عنه وهم مَن يحمونه من اقتحامات المستوطنين[47]. وهناك دور كبير للمرابطين والمرابطات الذين يرابطون على نحو شبه بنيوي أو فردي في بثّ الحياة في المسجد الأقصى بممارستهم حياتهم الدينية والدنيوية يوميًا أو أسبوعيًا في المسجد، ويبقى المسجد وساحاته يشهدان حياة طبيعية تحميه من التقسيم الزماني والمكاني ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

5. خلفيات المرابطين وتصنيفهم سوسيولوجيًّا

يبرز من خلال الملاحظة بالمشاركة والمقابلات أن هناك تنوعًا سوسيولوجيًا للمرابطين؛ فهناك تنوع جنساني/ جندري، وتنوع في الأعمار، لكن هناك غلبة للرجال والنساء الذين تفوق أعمارهم 50 عامًا، مع وجود نسب محدودة من فئة الشباب والشابات. كما أنّ هناك تنوعًا مناطقيًا للمرابطين من مدينة القدس وقراها وضواحيها خارج جدار الفصل العنصري، ومن مناطق الضفة الغربية، وجزء قليل من مناطق فلسطين المستعمَرة عام 1948، يكون رباطهم موسميًا أكثر، وخصوصًا يومي الجمعة والسبت وفي شهر رمضان.

ومن ناحية العمل والمهن هناك مرابطون، وهم الغالبية، رجال تفوق أعمارهم 55 عامًا، وأكثرهم بلا عمل يمارسون الرباط من صلاة الفجر، وبعضهم من صلاة الظهر حتى صلاة العشاء، وهناك مرابطون هم، أساسًا، موظفو الأوقاف الذين يمضون 8 ساعات عمل في المسجد الأقصى مثل الحراس والسدنة والأئمة، إلى جانب مرابطين يعملون في مهن مختلفة (موظفون في شركة الكهرباء ومزارعون وتجار وخياطون) يأتون للرباط في

---

(46) حوراني، مقابلة شخصية.

(47) "الهباش: القدس هي القضية الأولى - دعوات لحماية المسجد الأقصى ودعم صمود المقدسيين"، **الحياة الجديدة**، 21/4/2014.

أوقات وصلوات معينة، إلى جانب طلاب المدارس الذين يأتون للرباط بعد انتهاء دوام مدارسهم، وهناك مرابطون خريجو جامعات. أما من الناحية السياسية فغالبية المرابطين والمرابطات لا ينتمون إلى أحزاب سياسية فلسطينية، وإن كان هناك بعض المرابطين المنتمين إلى أحزاب، إلا أن رباطهم ليس بدافع حزبي أو بقرار تنظيمي، لكن توجد عينة بسيطة جدًّا ترابط بدافع تنظيمي وحزبي.

تقول المواطنة المقدسية إنها حاصلة على "دبلوم تربية، خريجة كلية، وهي مستقلة دون [انتماءات] حزبية أو عائلية، الدافع الأساسي [لرباطها] البقاء في المكان أكبر قدر ممكن"(48). أما محمد علي من مخيم شعفاط، فهو رجل مسنّ وعاطل عن العمل(49). وقد تمّت معاينة فئات المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى، وتبيّن أن الفئات الموجودة من كل الأعمار تقريبًا، صغارًا وكبارًا، أطفالًا ورُضعًا، يأتون مع أمهاتهم في مجموعات عائلية، رجالًا ونساءً، شبابًا وفتيات، وهم من مناطق جغرافية مختلفة من القدس والضفة الغربية وجزء صغير جدًّا من غزة، وهناك فئة الطلاب وطالبات المدارس الذين يأتون ضمن برامج مدرسية معدّة سلفًا(50).

ويمكن القول إن هناك غلبة لفئة كبار السن ممن تتعدى أعمارهم 55 وما فوق، يرابطون رباطًا شبه بنيوي، ورباطًا فرديًا لابنيويًا وهم من مناطق محددة مثل القدس وقلقيلية وأم الفحم والمثلث، وفي غالبيتهم عاطلون عن العمل أو يعملون في أعمال حرة كالتجارة والخياطة وغيرهما. أما المرابطون رباطًا موسميًا فهم متنوعون من الناحية العمرية والمناطقية والخلفية العلمية والمهنية؛ كونهم يأتون على نحو موسمي وفي حالات توافر تصريح دخول إلى القدس وفي شهر رمضان والمناسبات الدينية. أما المرابطون رباطًا بنيويًا، الذين يتم إبعادهم عن المسجد الأقصى، فغالبيتهم في سن الشباب ما بين 35 و50 عامًا وأكثرهم من الإناث، كما أنهن خريجات كليات الشريعة في الغالب؛ مثل خديجة خويص، وهنادي الحلواني، وغيرهما.

(48) مواطنة مقدسية مرابطة في المسجد الأقصى، مقابلة شخصية.

(49) علي، مقابلة شخصية.

(50) ملاحظة بالمشاركة قام بها الباحث في المسجد الأقصى، 31/1/2019.

يشير العباسي إلى أن "أهل الداخل [المناطق الفلسطينية المستعمَرة عام 1948] كل صباح جمعة وسبت بكونوا من صلاة الصبح يأتوا، [كما] يأتون في نصف الأسبوع الثلاثاء، ويوم الجمعة، والأحد مجموعات والسبت لديهم برنامج للقدوم إلى المسجد الأقصى"[51]. كما يأتي يوسف حوراني مع زوجته للصلاة والرباط كل يوم إثنين إلى المسجد الأقصى، وعمره 66 عامًا، وهو صاحب مشتل زراعي وتاجر، ويأتي مع مجموعة من الرجال يبلغ متوسط أعمارهم 55 عامًا، وهو معتمر 13 مرة وأدى فريضة الحج مرتين[52].

ويضيف مواطن مقدسي في نصف عقده الخامس أنه يرى "عنصر الشباب من 15-35 عامًا في صلاة المغرب ويبقون حتى العشاء، وهؤلاء من مناطق الطور وسلوان وفيهم نسبة شباب كبيرة؛ أعتقد أنّ هناك ناديًا يجمعهم ومن خلاله يأتون إلى الأقصى [...] هناك مرابطون من قلقيلية ومن شمال الضفة الغربية طولكرم وجنين، وأنا لا أُلاحظ قدوم مرابطين من جنوب الضفة الغربية (بيت لحم والخليل). هناك ظاهرة تجمع كمجموعات من شمال الضفة الغربية"[53]. ربما يفسر قدوم أهل شمال الضفة الغربية ضمن برنامج أسبوعي وفي مجموعات كون تلك المحافظات (طولكرم، ونابلس، وقلقيلية، وجنين، ونابلس) تبعد مسافات كبيرة عن المسجد الأقصى في القدس، لكن أهل جنوب الضفة الغربية (الخليل وبيت لحم) وأهل وسط الضفة الغربية (رام الله والبيرة)؛ هم على مسافة قريبة من مدينة القدس والمسجد الأقصى، ويأتي المسافر بمفرده من دون الحاجة إلى تنسيق مجموعة وحجز حافلة، كون المواصلات مؤمّنة ومريحة، وحافلة القدس في طريق العودة تنقله إلى منتصف مدينة رام الله (حافلة رقم 218)، ومنتصف مدينة بيت لحم (حافلة رقم 231)، وتكلفة الراكب/ المسافر لا تتجاوز 10 شواقل (2.8 دولار)، وبعدها ينتقلون إلى مدنهم وقراهم بكل يسر وسهولة.

---

(51) العباسي، مقابلة شخصية.

(52) حوراني، مقابلة شخصية.

(53) مواطن مقدسي، مقابلة شخصية، المسجد القبلي، 15/ 4/ 2019.

6. الرباط فعل سوسيولوجي – سياسي يسنده الفعل الديني

يتضح من المقابلات والملاحظات الميدانية أن الرباط فعل اجتماعي – سياسي بلغة فيبر؛ إذ رغم أن شكل الرباط ومظاهره (الصلاة، والاعتكاف، وقراءة القرآن، وتعليمه، في المسجد الأقصى) ذو صلة بالفعل الديني، فإنّ أيّ فعل هو بالضرورة فعل اجتماعي – سياسي، ويظهر جليًا البعد السياسي والسوسيولوجي في فعل الرباط الذي يهدف إلى حماية المسجد الأقصى من التقسيم المكاني والزماني، ويبرز كذلك البعد الوطني الديني السياسي في إطلاق التكبيرات عند اقتحامات المستوطنين بوصفها عملًا احتجاجيًا ضد تلك الممارسات الإسرائيلية، كما يرتبط الاجتماعي بمعناه العام بالممارسات اليومية للمرابطين من أكل وشرب وحديث اجتماعي وسياسي وتهكمي ومزاح ونكات بين المرابطين والمرابطات، والتقاط الصور التذكارية، والزيارات العائلية وزيارات الأصدقاء في مجموعات إلى المسجد الأقصى، وقيام مجموعات من القدس والضفة الغربية ومن المناطق الفلسطينية المستعمَرة عام 1948 بتنظيم زيارات جماعية خلال أيام محددة من الأسبوع إلى المسجد الأقصى؛ من أجل إبقائه عامرًا بالمصلين والمرابطين.

يقول العباسي "الرباط واجب ديني ووطني، الناس تخدم المسجد الأقصى، [ويدعو إلى أن] يأتي شخص من كل بيت داخل السور للرباط"[54]. وفي يوم الجمعة 1 شباط/ فبراير 2019، في ظل جو ربيعي، كان عدد المصلين كبيرًا، وقد سمعت الكثير منهم يتحدث عن أهمية الصلاة والرباط في المسجد الأقصى، لما له من أهمية في حمايته، وتحدّث خطيب الجمعة في المسجد الأقصى عن أهمية الرباط والصبر والثبات فيه باعتبار ذلك واجبًا إسلاميًا ووطنيًا[55]. بينما يرى مواطن مقدسي أن "الشباب يعتبرون الرباط عملًا سياسيًا ووطنيًا [...] أنا لست مرابطًا، أنا شخص يحافظ على الصلاة في المسجد الأقصى [...] ظاهرة الرباط ضعيفة ومعدومة وتبرز عندما يصير أحداث فتتفعل هذه الظاهرة"[56].

---

(54) العباسي، مقابلة شخصية.

(55) ملاحظة بالمشاركة قام بها الباحث في ساحة المسجد الأقصى، 1/ 2/ 2019.

(56) مواطن مقدسي، مقابلة شخصية.

جاء يوم الجمعة، 1 شباط/ فبراير 2019، عدد كبير من الحافلات الكبيرة من مدن وقرى شمال الضفة الغربية إلى حاجز قلنديا (شمال مدينة القدس) للصلاة في المسجد الأقصى، وقد أدى قدومها بأعداد غير قليلة إلى حدوث أزمة خانقة على حاجز قلنديا، فاضطررت أنا وبعض الأشخاص إلى السفر إلى منطقة العيزرية؛ إذ يوجد هناك حاجز آخر اسمه "حاجز الزيتونة" بالقرب من بلدتَي أبو ديس والطور. وفي سيارة الأجرة التي أقلتنا من قلنديا إلى العيزرية عبّر بعض المواطنين عن غضبهم من الإجراءات الإسرائيلية على حاجز قلنديا التي تهدف إلى خلق أزمة وإرهاق المواطنين الذين يرغبون في الذهاب إلى الصلاة في المسجد الأقصى، وخصوصًا أن غالبية المواطنين هم من كبار السن، وقال أحدهم داخل سيارة الأجرة "إن الفلسطينيين هم في أرض الرباط ولن يرحلوا عنها، رغم كل الإجراءات سنبقى نعود للصلاة في المسجد الأقصى"[57].

كما قامت مسنة فلسطينية يوم الخميس 31 كانون الثاني/ يناير 2019 عند مدخل باب الناظر بالتكبير "الله أكبر" مرات عديدة ومتتابعة وبصوت جهوري قوي، لإرباك مستوطن متدين في ريعان شبابه، يؤدي صلاة تلمودية مقابل باب الناظر، وكان يؤدي تلك الطقوس الدينية بحماية من عناصر حرس الحدود والشرطة الإسرائيلية الموجودين في الموقع، وقد حاولت الشرطة منع المسنة الفلسطينية من التكبير. وفي اليوم التالي، يوم الجمعة، عدت إلى المسنة، وسألتها لماذا كنت تكبرين؟ فقالت إنّ لها دورًا كبيرًا في حماية المسجد الأقصى، بمنعها اليهود من الصلاة في هذا المكان مقابل قبة الصخرة. وروت لي رواية منعها لدخول مستوطن يحمل المتفجرات لتفجيرها داخل المسجد الأقصى[58].

لقد وثقنا قدوم المصلين وأهاليهم إلى المسجد الأقصى ومعهم الطعام وألعاب للأطفال، وهم يمارسون حياتهم اليومية فيه؛ إذ يأكلون الطعام، ويلعب الأطفال في ساحات المسجد، وينامون فيه ويمارسون كل أعمالهم الحياتية والدينية مثل الصلاة وقراءة القرآن والدعاء ...إلخ. ويلتقط الناس الزائرون

(57) ملاحظة بالمشاركة قام بها الباحث في الطريق (قلنديا – العيزرية) إلى المسجد الأقصى، 1/ 2/ 2019.

(58) ملاحظة بالمشاركة قام بها الباحث في المسجد الأقصى، 31/ 1/ 2019 و1/ 2/ 2019.

الصور التذكارية لهم ولأبنائهم وعائلاتهم. ولاحظنا أن هناك شبكة اتصالات وتنسيق ما قبل القدوم إلى الأقصى؛ إذ يلتقي عدد من الأسر والأصدقاء والصديقات فيه لأغراض العبادة والترفيه والرباط وزيارة مكتبة المسجد الأقصى التي يقام فيها عدد من الفعاليات للأطفال. كما لاحظنا ظاهرة قدوم الناس إلى المسجد قبل موعد الصلاة بوقت طويل وبقائهم فيه، وبعد انتهاء الصلاة يجلس المصلون فيه يتبادلون الحديث في الشؤون الدينية والدنيوية. ويصور المصلون والزائرون المسجد الأقصى بالفيديو المباشر على الهواتف النقالة، ويبثون مباشرة إلى الأهل والأصدقاء الذين لا يستطيعون القدوم إلى القدس والصلاة فيه[59].

في يوم الخميس 18 نيسان/ أبريل 2019 ومن خلال الملاحظة بالمشاركة الميدانية في قبة الصخرة والمسجد القبلي وساحات المسجد الأقصى ومصلى باب الرحمة، تجلى الفعل السوسيولوجي والسياسي في الرباط وزيارة المسجد الأقصى؛ فهناك مجموعات كثيرة من الأولاد الذين يلعبون كرة القدم في ساحاته، وهم من مدينة القدس ومن مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وهم قادمون مع أهاليهم للصلاة وممارسة الحياة اليومية داخله.

لاحظنا أيضًا قدوم أعداد كبيرة من المصلين الذكور والإناث، قبل صلاة العصر بقليل، يحملون معهم الأكل والحلويات والكعك والمشروبات، ويبدو أنهم ممن يصومون يومي الإثنين والخميس، ويأتون إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، وقد سمعنا عن تنظيم بعض الأشخاص المتبرعين وميسوري الحال إفطارًا للصائمين يومي الإثنين والخميس يقدمونه صدقةً جاريةً للمعتكفين والمرابطين والزوار، وهذا الإفطار يعزز رباط الصائمين خلال تلك الأيام في المسجد طوال اليوم، ويجدر التنويه بأنّ هناك إفطارًا جماعيًا مجانيًا قبل صلاة الفجر كل يوم في المسجد. كما رصدنا مجموعات من النساء يجلسن ويتعلمن القرآن مدةً معينة، ثم يطغى الحديث الاجتماعي وتفاصيل الحياة اليومية على تلك الجلسات. ولا يخلو حديث الرجال في المسجد الأقصى من الشأن السياسي ونقد الوضع السياسي، وتراجع دور الفواعل الفلسطينية

(59) ملاحظة بالمشاركة قام بها الباحث في المسجد الأقصى، 31/ 1/ 2019.

والعربية والإسلامية تجاه الأقصى، ومن نقد اجتماعي - ديني لممارسات بعض المصلين الذين يحجزون مكانهم بوضع كرسي لحجز موقع الصلاة، وقد سمّاهم أحد الأشخاص بالأئمة الثمانية كون عدد هؤلاء الأشخاص في ذلك اليوم ثمانية أشخاص[60].

7. معوقات الرباط

يُجمع عدد كبير من المستجيبين، بناءً على الملاحظات الميدانية، على أنّ العدو الإسرائيلي يمثل المعوق الأساسي في منع ظاهرة الرباط في المسجد الأقصى، ويستخدم كل الوسائل الناعمة والصلبة في منع ظاهرة الرباط وعرقلة صيرورتها من قوانين ولوائح وقرارات، وتدخّل مباشر بالإبعاد والضرب والاعتداء على المرابطين واعتقالهم، وقطع مخصصات التأمين عن المرابطين والمرابطات. وفي حادثة شخصية وقعت مع الباحث، تمنع السلطات الإسرائيلية إدخال جهاز الحاسوب إلى داخل المسجد الأقصى من دون إبداء أي سبب أو مبرر لذلك سوى اللفظة العبرية "أسور"؛ أي ممنوع. ويتم منع المرابطين من إدخال أي شيء قبل إخضاعه للفحص والتفتيش.

كما أنّ هناك معوقات أخرى مثل تجاوز المرابطين عمريًا مرحلة الشباب؛ ما يجعل النزول إلى المسجد الأقصى مشيًا على الأقدام عملًا منهكًا في الظروف الجوية الصعبة، وخصوصًا في فصل الشتاء. وهناك تقصير ذاتي من الفلسطينيين والمقدسيين في الرباط. وثقافة المجتمع الذكورية أيضًا معوق للرباط ومظاهره بالنسبة إلى النساء.

تقول المواطنة المقدسية: "مضايقات العدو [هي المعوق]"[61]. أما بخصوص معوقات الرباط، فيقول محمد علي: "إن العمر يمنع من الوصول إلى المسجد الأقصى، والمرض، [ويضيف بأسى] لا أرتاح إلا في المسجد الأقصى، قلبي مشروح ومرتاح ومبسوط [...] عندما لا أكون هنا جسدي يشعر بالحساسية، وما بكون مرتاح"[62].

---

(60) ملاحظة بالمشاركة قام بها الباحث في مواقع متعددة من المسجد الأقصى، 18/ 4/ 2019.

(61) مواطنة مقدسية مرابطة في المسجد الأقصى، مقابلة شخصية.

(62) علي، مقابلة شخصية.

ويقول العباسي: "الجيش يمنع الشباب من الدخول، شباب كانوا يخدموا وينظفوا المسجد الأقصى والمحافظة على النظام تم اعتقالهم لمدة ثلاثة أعوام. كل واحد لوحده يقوم بالرباط، وأعلنوا التجمع في الأقصى غير شرعي، وحرمهم من الدخول إلى المسجد الأقصى"[63]. ويقول مواطن من قلقيلية إن المعوق لقدومه إلى المسجد الأقصى هو إغلاق الاحتلال، فـ"مثلًا الأسبوع القادم رح يكون هناك إغلاق بسبب الأعياد اليهودية ولا نستطيع الدخول إلى الأقصى"[64].

ويضيف مواطن مقدسي (55 عامًا) قوله: "هناك تقصير من الناس، أهل القدس وما يجاورها من بيت لحم ورام الله والبيرة والرام، أنت بتتكلم عن 80 ألف إنسان لو جاء 5 في المئة منهم يملؤون الأقصى"[65]. ويعتبر مواطن مقدسي آخر أن "كل إنسان عنده قادرية أنو يوصّل ولا يوصّل إلى الأقصى هو مقصر، كما لا يوجد معيقات إلا لما يكون في أحداث"[66].

يمكن الاطلاع على حكاية هنادي الحلواني، وهي تُدرّس القرآن في المسجد الأقصى، التي أُبعدت أكثر من مرة عنه، واعتُقلت في معتقل المسكوبية وحُقّق معها كونها تخلّ بالنظام العام، واعتُبرت خطرًا على أمن إسرائيل، وهي تمكث يوميًا بالقرب من المسجد الأقصى، لإيصال رسالة إلى العالم وإسرائيل أنه رغم الإبعاد سيبقون مرابطين في أقرب نقطة عند المسجد الأقصى "وإن أبعدوا أجسادنا فلن يبعدوا أرواحنا ولا قلوبنا عن المسجد الأقصى"[67]. في حين بيّنت لطيفة عبد اللطيف (مرابطة مبعدة عن الأقصى) أنه إلى جانب ضغوطات الاحتلال "نحن مجتمع محافظ رجولي عندما قررنا أن نعتصم على الأبواب كانوا يحكوا لنا انضبوا في بيوتكم، ولما كنا نكبر كانوا يحكوا أنو صوتكم عورة، وهناك خوف وقلق الأهل من الحبس والاعتقال، كأهل

---

(63) العباسي، مقابلة شخصية.

(64) مواطن من قلقيلية، مقابلة شخصية.

(65) مواطن مقدسي، مقابلة شخصية.

(66) المرجع نفسه.

(67) "هذه قصتي.. هنادي الحلواني ناشطة بالمسجد الأقصى"، يوتيوب، 29/ 3/ 2015، شوهد في 17/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2XKHyjB

خايفين بس بنفس الوقت داعمين قراري، الرباط ليس لحجر أو بناية هو ارتباط عقيدة"[68].

رابعًا: من مظاهر الرباط في المسجد الأقصى

1. عقد القران رباطًا

يهدف عقد القران في المسجد الأقصى إلى تكثيف الوجود الفلسطيني داخل حرمه، كون هذا المظهر الاجتماعي يقترن بمصاحبة الأهل والأصدقاء ضمن مجموعات تصل أحيانًا إلى أكثر من 100 شخص، وخصوصًا إذا كان العروسان من أصول تعود إلى مدينة الخليل، وتدوم هذه الظاهرة عدة ساعات ما بين إجراءات عقد القران والتحضير له، وما يرافقه من توزيع للحلويات وجلسات تصوير تستمر عدة ساعات؛ ما يجعل المسجد الأقصى عامرًا بالفلسطينيين، وأحيانًا يكون هناك أكثر من عقد قران في اليوم نفسه فيكون عدد الموجودين كبيرًا.

إن عقد القران ظاهرة اجتماعية وواجب ديني، لا يستطيع أي مسلم الزواج من دونه، وينحو بعض الأهل والعرسان إلى إكساب العقد، الذي يُعرف بوصفه شرطًا دينيًا، بعدًا وشكلًا اجتماعيًا - سياسيًا من أجل تعزيز الوجود في المسجد الأقصى، وتعزيز علاقة الفلسطيني به بوصفه خطوة أولى في بداية الحياة الزوجية، ولا ننسى أهمية بعد الذاكرة وصناعة سياسات الذاكرة من العروسين اللذين يرتبط هذا الحدث المهم في ذهنيهما وينقلانه إلى أولادهما وأحفادهما بالرواية الشفوية وعبر الصور التذكارية، وهذا يعزز الهوية العربية الإسلامية للمسجد الأقصى في الوجدان الفلسطيني الشعبي لتتوارث من جيل إلى جيل.

شاهدنا يوم الخميس 31 كانون الثاني/يناير 2019 ثلاث فعاليات لعقد القران في المسجد الأقصى المبارك، كان يوجد مع كل عريس وعروس قادمين لعقد قرانهم في المسجد الأقصى ما بين 10 و13 من المرافقين والمرافقات

(68) "عين العالم - لطيفة عبد اللطيف مرابطة مقدسية مبعدة"، يوتيوب، 6/2/2015، شوهد في 17/4/2019، في: https://bit.ly/3cy3V0i

من الأهل والأصدقاء والأقارب، كانت الفتاة/ العروس التي عُقِدَ قرانها ترتدي زي الثوب الفلسطيني المطرز تطريزًا معاصرًا، لكنه يشبه الثوب الفلاحي الفلسطيني التقليدي، والتقط العروسان عددًا كبيرًا من الصور التذكارية، وأجروا عدة جلسات تصوير في ساحات المسجد الأقصى المتعددة، وجلب الأهل والأقارب الزهور والحلويات، وتبادلوا التهاني ووزعوا الحلويات في المسجد. وقد وثقنا عددًا من حالات التصوير داخل ساحات قبة الصخرة المشرفة، وفي ساحة المسجد القبلي وداخله[69].

ويعتبر أحد شيوخ المسجد الأقصى عقد القران فيه حدثًا مباركًا، ويقول: منذ ثلاث سنوات تم عقد قران ما يقارب 700 شاب وشابة (أي خلال الفترة 2014-2016)، ويقول كذلك: إنّ من أهم أهداف هذا العمل تكثير سواد المسلمين في المسجد الأقصى، كما يحضر الأخوة والأقارب للاستدلال على أن هذا المكان لأهل فلسطين والمسلمين، هذا المسجد بيتنا الأول[70]. وفي يوم الخميس 18 نيسان/ أبريل 2019 شاهدنا عقد قران في المسجد القبلي من المسجد الأقصى، حضره نحو 15 شخصًا ذكورًا وإناثًا.

قابلنا أيضًا المأذون الشرعي الذي يقوم بكتابة العقد، وقال: "هناك كل يوم تقريبًا عقد زواج في المسجد الأقصى، وإن الهدف من هذه العقود داخله تكثيف التواجد فيه، لكن أصبحت الأمور ذات منحى سلبي من جلسات التصوير التي تنتهك حرمة المسجد الأقصى، لكن ننبه الأشخاص إلى تجنب وضعيات التصوير المخلة بحرمته، كما نحاول إنهاء ظاهرة عقد القران فيه، نحن كمحكمة شرعية إسلامية"[71]. ويقول والد العريس، الذي عقد قران ابنه في ذلك اليوم، إن كل أبنائه تم عقد قرانهم في المسجد الأقصى، وإنّ الهدف من ذلك هو التماس البركة والمباركة من مكانة المسجد الأقصى المبارك[72].

---

(69) ملاحظة بالمشاركة قام بها الباحث في المسجد الأقصى، 31/ 1/ 2019.

(70) "الشاب المقدسي عبد العفو يعقد قرانه في المسجد الأقصى"، يوتيوب، 21/ 2/ 2016، شوهد في 15/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2Y6G5Um

(71) مأذون المحكمة الشرعية، مقابلة شخصية، المسجد القبلي، 18/ 4/ 2019.

(72) حديث قصير وعابر مع والد العريس، 18/ 4/ 2019.

2. حكاية "باب الرحمة" والرباط فيه

ورد في مانشيت عريض في صحيفة **القدس** يوم السبت 23 شباط/ فبراير 2019 أن "70 ألف مصلٍّ يزحفون للأقصى وينجحون في فتح الباب: إرادة شعبنا تنتصر والاحتلال يتراجع في باب الرحمة". وأورد مراسل القدس محمد أبو خضير أن عشرات آلاف المصلين دخلوا يوم الجمعة 22 شباط/ فبراير 2019 مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك، للمرة الأولى بعد إغلاق قوات الاحتلال لبواباته قبل 16 سنة، وقد هتف المصلون "الله أكبر"، "أمة قائدها محمد لن تهزم"، "بالروح بالدم نفديك يا أقصى"، وقد قام المصلون بإزالة السلاسل الحديد ودخلوا المصلى وهُم يهتفون ويصورون، في خطوة لرفض أي تدخّل إسرائيلي في المسجد الأقصى المبارك[73]. وكانت القوات الإسرائيلية الاستعمارية قد شنّت حملة اعتقالات فجر يوم الجمعة شملت أكثر من 63 مقدسيًا، معظمهم من أحياء البلدة القديمة وأحياء وادي الجوز وسلوان ومخيم شعفاط والعيساوية وشعفاط وبيت حنينا، وفي يوم الجمعة حلقت مروحيتان إسرائيليتان للشرطة والجيش في سماء القدس، ونشرت القوات الإسرائيلية المئات من عناصرها على أبواب المدينة القديمة وأبواب المسجد الأقصى؛ ما حوّله إلى ثكنة عسكرية، وتم تسيير قوات راجلة في البلدة القديمة من القدس وأخرى محمولة وخيّالة في الشوارع المتاخمة لسور القدس التاريخي[74]، في خطوة لتفادي وقوع أي أحداث في المسجد الأقصى.

بعد فتح الجموع الفلسطينية مصلى باب الرحمة يوم الجمعة 22 شباط/ فبراير 2019، أخذ حراس المسجد الأقصى على عاتقهم مهمة فتح مصلى باب الرحمة، وتوجهوا في 24 فبراير/ شباط لفتحه وهم يعلمون أنهم سيُعتقلون ويبعدون، وتوجه في ذلك الصباح عصام نجيب وعرفات نجيب لفتح المسجد، والتقطوا صورة "سيلفي" تحديًا للاحتلال، وبعد ساعة اعتُقلوا، "وفداءً لإبقائه مفتوحًا، اعتقل أكثر من 16 حارسًا، منهم أحمد عويس، علي حمد، عماد

(73) محمد أبو خضير، "70 ألف مصل يزحفون للأقصى وينجحون في فتح الباب: إرادة شعبنا تنتصر والاحتلال يتراجع في باب الرحمة"، **القدس**، 23/ 2/ 2019.

(74) المرجع نفسه.

عابدين، سامر أبو قويدر، إيهاب أبو غزالة، مهند إدريس. ونال سامر قباني (34 عامًا) لقب فاتح المصلى، فقد كان أول من يبادر بفتحه بعد فتح الجمعة الكبير الذي ساهم به آلاف المصلين، لكن الفرق أن قباني كان وحيدًا حينها". ويقول قباني لـ "الجزيرة نت": "وظيفتي فتح أبواب مصليات المسجد الأقصى في الصباح الباكر، لا يوجد لدي فرق بين مصلى باب الرحمة أو المصلى القبلي وقبة الصخرة". وفي صباح 22 شباط/ فبراير، تأخر فتح مصلى باب الرحمة، على عكس المصليات التي تفتح الساعة 7:30 صباحًا، بدأ المصلون بالتوافد والسؤال عن سبب التأخير، يقول قباني إنه لم يفكر في العواقب، وإنّه فتح الباب أمام كاميرات شرطة الاحتلال. وقد خرج قباني من باب الأسباط بعد انتهاء ورديته الصباحية، فاعتُقل بطريقة وصفها بالهمجية، وخضع لتحقيق في معتقل المسكوبية وبات ليلته في زنازينها قبل أن يتسلم قرار إبعاد عن الأقصى مدّته أسبوع رغم رفضه توقيعه. وقد اتهمه المحقق أثناء اعتقاله بأنه المسبب الوحيد "للشغب" وأنه كسر قرار المحكمة. ويؤكد قباني أن مصلى باب الرحمة جزء من الأقصى ولا سلطة لمحكمة الاحتلال عليه. ويضيف "لا مانع لدي من أن أفتح الباب مرة أخرى، هذا شرف عظيم"[75].

كما فتح الحارس عصام نجيب (42 عامًا) مصلى باب الرحمة، قائلًا: "إن اعتقال زميله قباني أثار التحدي في نفسه". ورغم أن مكان حراسته كان عند باب الملك فيصل، فإنه طلب مكانًا آخر بدلًا منه، وأخذ مفتاح المصلى من مكتب "الأحوال" الخاص بالحرس شمال قبة الصخرة، واتجه هو وابن عمه عرفات وآخرون نحو المصلى لفتحه. طلب حراس آخرون آنذاك من نجيب ورفقائه انتظارهم ليلحقوا بهم "لكننا لم نستطع الانتظار أو التأخر أكثر وإبقاء المصلى مغلقًا"، بحسب قول نجيب الذي عمل في المسجد نحو عشرين عامًا، وتعرض للكثير من المضايقات والاعتقالات خلالها. ورغم اعتقاله وإبعاده، لم يتوانَ نجيب في فتح المصلى مرة أخرى في 28 شباط/ فبراير، فاعتقله الاحتلال من محيط باب الرحمة وهو على رأس عمله. ورغم إبعاد نجيب، فهو يستمر في الوقوف والصلاة على أبوابه، ويقول لـ "الجزيرة نت": "قررنا نحن الحراس

---

(75) جمان أبو عرفة، "فدائيو مصلى باب الرحمة"، **الجزيرة نت**، 28/ 3/ 2019، شوهد في 2/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/2CRYSca

أن نكون يدًا واحدة، فتحنا مصلى باب الرحمة حتى لا ندع مجالًا للشك أنه مصلى للمسلمين ويجب فتحه على الدوام، لا يهمنا اعتقال أو إبعاد"[76].

كما تجلت الحياة باعتبارها مقاومة في مصلى باب الرحمة؛ إذ ابتكر الحراس طرقًا جديدة أو خاضوا المقاومة بالحيلة بمنطق جيمس سكوت (James Scott)[77]، فقد "تسبب استمرار اعتقال الحراس في نقص بوحدة الحراسة الصباحية، وكان لزامًا ابتكار طريقة جديدة لفتح المصلى، ففتح الحراس الباب بشكل جماعي كي لا يستفرد الاحتلال بأحد منهم، فتارة يتبرع شاب من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمهمة، وأخرى يفتحه طفل يرتدي معطفًا كبيرًا ذا قبعة أخفت وجهه. وحديثًا، خاض رجل مسنّ المخاطرة. كما خلع المصلون بعد مسلسل الاعتقالات هذا الباب درءًا لإغلاقه واعتقال فاتحيه، لكن الأوقاف الإسلامية أعادت تركيبه بحجة حمايته"[78]. إن تلك الأفعال هي وسيلة من وسائل المقاومة بالحيلة لتفادي الصدام المباشر مع السلطة الاستعمارية، وممارسة العمل الاحتجاجي بوصفه "غمزة" من وراء ظهر السلطة الاستعمارية.

وقد نقلت هنادي الحلواني عبر صفحتها على "فيسبوك" عددًا من الممارسات المقدسية والفلسطينية لتأثيث وإعمار مصلى باب الرحمة وهي: "ومن إبداعات أهل الأقصى لحماية مصلى الرحمة والتي طبقوها فعلًا #أحضر سجادتك واتركها.. احرص كلما أتيت إلى مصلى باب الرحمة أن تحضر سجادة الصلاة الخاصة بك، اجلبها من أجود الأنواع، صلِّ عليها واتركها في المصلى؛ ليصلي غيرك عليها، فتنال أجرًا، وتساهم في فرش المصلى بالسجاد، الذي يمنع الاحتلال إدخاله كباقي المصليات. #أهدِ المصلى هدية. اعتبر نفسك حين تصلي في مصلى باب الرحمة، تزور قريبًا عزيزًا، حينها ماذا ستجلب له؟ تجوّل فيه وعاين ما يحتاجه، واجلب له ما تستطيع حمله في حقيبتك أو كيسك؛ علبة مناديل ورقية، معطر للجو، كرسي محمول صغير، وسادات للاتكاء، سلة قمامة صغيرة [...] أبدع بهداياك واترك بصمتك. #أكرم زوار المصلى. هذه

---

(76) المرجع نفسه.

(77) ينظر أيضًا: جيمس سكوت، **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم**، ترجمة إبراهيم العريس ومخايل خوري (بيروت: دار الساقي، 1995).

(78) أبو عرفة.

المرة لا تعتبر نفسك ضيفًا، كن أنت صاحب المكان - وهو كذلك - أكرم زوار المصلى، أحضر معك علبة من التمر، زجاجات ماء، فطائر، حلوى خفيفة لا تلوث الأرض، ووزعها على الزائرين، ربما يأتي رجل من عمله جائعًا، أو تأتي طفلة صغيرة تلفتها قطعة حلوى شهية. #عامله كبيتك. حافظ على نظافته، ونظّفه أيضًا، عطّر السجاد برائحة طيبة من مسك أو عنبر، اجلب مكنسة يدوية (لمّامة) ونظف السجاد حولك، اجلب مماسح جافة وامسح الأرض التي ابتلت بماء المطر"[79].

لقد شاهدنا من خلال الملاحظة أن مصلى باب الرحمة تم تأثيثه بالسجاد وكله سجادات صلاة فردية من النوع الفاخر، والمصلى فيه الماء والتمر والمصاحف والمناديل الورقية ...إلخ، وقد كان هناك مجموعات من النساء والطالبات يجلسن في حلقة علم تتلو عليهم إحدى النساء سمات النبي محمد وصفاته، وكان شاب مقدسي يجلس وهو يحمل الحاسوب اللوحي ويرابط في المصلى، وكان هناك عدد من الزوار الذين يزورون المصلى ويصلون فيه ويدعون ويقرؤون القرآن. ويرابط أحد حراس المسجد الأقصى عند درج المصلى، وعلى الجهة المقابلة يجلس عنصران من الشرطة الإسرائيلية، بعد فشل الأخيرة وأذرعها الأمنية والسياسية في كسر إرادة المرابطين وحراس المسجد الأقصى في فتح المصلى.

خاتمة واستنتاجات

لقد تبلور الرباط في المسجد الأقصى منذ عقدين من الزمن، وأخذ عددًا من الأشكال، منها الرباط البنيوي الذي يشبه إلى حد ما الحركة الاجتماعية، والذي أدى حظره إلى تمظهر الرباط شبه البنيوي والرباط اللابنيوي الفردي سوسيولوجيًا وسياسيًا، وهما رباطان يقتربان من شكل الحراك واللاحركة، ويسود الرباط اللابنيوي شبكة علاقات سلبية بين المرابطين الفرديين الذين يتحركون لنصرة المسجد الأقصى عند وقوع خطر معين، أما الرباط شبه البنيوي

---

(79) هنادي الحلواني، الصفحة الشخصية على "فيسبوك"، 28/ 3/ 2019، شوهد في 2/ 4/ 2019، في: https://bit.ly/3aa2up7

فتسوده شبكة العلاقات النشطة بمنطق بيات، أي أنهم ينظمون أنفسهم عن قصد من أجل هدف مشترك. كما أن هناك فواعل فلسطينية سياسية من الجغرافيات الفلسطينية المتعددة داخل فلسطين ساهمت في تعزيز رباط بعض عناصرها وموظفيها، في مسعى منها إلى تثبيت بصمة لها في أحداث المسجد الأقصى، لكن هؤلاء المرابطين غير ملتزمين بالرباط يوميًا، وهم في غالبيتهم محسوبون على التيار الوطني الفلسطيني في مدينة القدس، وهناك مجموعة أخرى مدعومة ومرتبطة على نحو غير تنظيمي، وإنما هم يناصرون الإسلام السياسي في فلسطين المستعمَرة عام 1948، وهم من مدينة القدس وضواحيها، وجزء كبير منهم مُنعوا من دخول المسجد الأقصى وأُبعدوا عنه منذ عام 2015.

عند قراءة الرباط بوصفه فعلًا احتجاجيًا ومقاومًا لا يُقصد نفي الصفة الدينية الروحانية لفعل الرباط في المسجد الأقصى، وإنما يعتبر الفعل الديني كالصلاة والصوم والاعتكاف والإفطار في المسجد الأقصى فعلًا اجتماعيًا - سياسيًا يساهم في عملية الفرز والتمايز بين الصديق (المرابط/ الفلسطيني/ العربي) والعدو (الأمن الإسرائيلي/ المستوطنين/ أجهزة الدولة الإسرائيلية المختلفة)؛ ففعل الرباط يُقرأ سوسيولوجيًا وسياسيًا بوصفه فعلًا يؤكد هوية الفاعل/ المرابط (فلسطيني عربي أصلاني)، في مواجهة ومقاومة الآخر الإسرائيلي الاستعماري الاستشراقي. وتأتي مشروعية المواجهة وشموليتها من تضاد سياسي بمنطق شميت بين الصديق والعدو، والأنا والآخر بمنطق نظريات الهوية والقومية، وهي مواجهة بين شعب أصلاني مستعمَر وحركة استعمارية تمثلت في دولة "إسرائيل" الاستعمارية، وإن كانت تلك المواجهة في حالة حراك المرابطين في المسجد الأقصى تنحصر في جغرافيا المسجد الأقصى، وبين جموع المرابطين وجزء من أدوات الدولة الاستعمارية وأجهزتها، وإن أخذت تلك المواجهة أشكالًا متعددة ظاهرة ومضمرة، صلبة أو ناعمة؛ فالرباط فعل اجتماعي - سياسي يساهم في حماية المسجد الأقصى والحد من عملية صهينته وأسرلته، ويتلاقى مع الحراك المقدسي العام الذي يهدف إلى تعزيز صمود المقدسيين في البلدة القديمة وحماية الملكيات المقدسية ومنع تسريبها إلى الاستعمار الإسرائيلي.

لاحظنا عددًا من السمات لحراك المرابطين، أهمها أنه رباط موسمي،

غير بنيوي، وفردي، يتلقى دعمًا ماديًا ومعنويًا ضئيلًا من بعض الأحزاب السياسية الفلسطينية، وهو رباط غير مرتبط تنظيميًا بحركات الإسلام السياسي الفلسطينية، خصوصًا الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو رباط ذو طابع ديني لكن جوهره اجتماعي - سياسي ووطني، وهو رباط أقرب حاليًّا إلى شكل اللاحركة اجتماعية أو الحراك. كما يمكن القول إن روافع الرباط وبيئاته الداعمة والرافدة له أهمها مكانة المسجد الأقصى الدينية والتاريخية الثقافية وارتباطه بالهوية للفلسطيني؛ فالمسجد الأقصى هو رمز وطني إلى جانب مكانته الدينية، وهناك إصرار فلسطيني على حمايته من عمليات الأسرلة والصهينة، ومنع تنفيذ التقسيم الزماني والمكاني له مثلما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، وتجلى الدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته من عملية التقسيم الزمكاني في هبة البوابات الإلكترونية أثناء صيف عام 2017.

من الناحية السوسيولوجية، هناك تنوع وغنى في تشكيلات المرابطين في الجوانب التعليمية والعمرية والمناطقية والجنسانية، لكن الغلبة من الناحية العمرية هي لفئة الرجال والنساء ممن تجاوزوا العقد الخامس من العمر، وهم المرابطون الذين يمارسون حياتهم اليومية باعتبارها رباطًا في المسجد الأقصى، لكن هناك مرابطون من فئات عمرية أخرى، وخصوصًا ممن يعملون في المسجد الأقصى، في حين أن فئة الشباب ترابط عند وقوع أحداث في المسجد الأقصى وفي صلاتي المغرب والعشاء وما بينهما.

تحارب دولة الاستعمار الاستيطاني "إسرائيل" ظاهرة الرباط وفعله بمخالبها الأمنية والسياسية والإعلامية والقضائية والتنفيذية الرسمية، إلى جانب الأدوات غير الرسمية مثل المستوطنين؛ فتوظف أجهزة دولتها الأيديولوجية والعنيفة لمحاربة ظاهرة الرباط، وترسل جيشها الميليشياتي غير النظامي المتمثل في عصابات المستوطنين الإرهابية لاقتحام المسجد الأقصى، وإقامة طقوس دينية بوصفها فعلًا اجتماعيًا- سياسيًا يساهم في إضفاء الرواية الصهيونية المشبعة بالمفاهيم التلمودية العنصرية والاستشراقية.

سيبقى الرباط ظاهرة وحراكًا وفعلًا مستمرًا في المسجد الأقصى رغم

انكساراته أو انتصاراته، ولن تستطيع السلطات الاستعمارية إنهاءه. ومن خلال الملاحظة بالمشاركة والمقابلات الميدانية، يُلمس الأمل وروح التحدي والعزيمة وإيمان المرابطين بفكرة أن الحق ينتصر على السيف، رغم إيمانيتهم الدينية والدنيوية بأنهم لا يملكون من أدوات المقاومة والمقارعة سوى الرباط والصبر والثبات والصمود المقاوم، وهم يدركون ويقرون بعدم امتلاكهم المقدرة على أي فعل، وهم متناسون أن فعلهم الكبير وسدهم المنيع في حماية المسجد الأقصى يتمثلان في رباطهم وثباتهم، رغم تحسرهم على حالته ودعواتهم له، باستعارة المقولة العربية لعبد المطلب بن هاشم جد النبي محمد الذي قال: "للبيت رب يحميه".

المراجع

أرنت، حنّة. **في السياسة وعدًا**. تحرير وتقديم جيروم كوهن. ترجمة وتقديم معز مديوني. مراجعة ناجي العونلّي. بيروت/ بغداد: منشورات الجمل، 2018.

أسعد، أحمد عز الدين. **سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمَرة**. سلسلة أوراق بحثية 11. رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، 2018.

أكوافيفا، سابينو وإنزو باتشي. **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات**. ترجمة عز الدين عناية. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث – كلمة، 2011.

بيات، آصف. **الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط**. ترجمة أحمد زايد. سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين 2420. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

تلي، تشارلز. **الحركات الاجتماعية 1768–2004**. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

تورين، آلان. **نقد الحداثة**. ترجمة أنور مغيث. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997.

______. **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**. ترجمة جورج سليمان. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

جونستون، هانك. **الدول والحركات الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد. القاهرة: المركز

القومي للترجمة، 2018.

دوركايم، إميل. **قواعد المنهج في علم الاجتماع**. ترجمة وتقديم محمود قاسم. مراجعة السيد محمد بدوي. قدم لهذه الطبعة محمد الجوهري. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015 [1950].

رشيق، عبد الرحمان. "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية". **عمران**. مج 7، العدد 26 (خريف 2018).

سكوت، جيمس. **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم**. ترجمة إبراهيم العريس ومخايل خوري. بيروت: دار الساقي، 1995.

شميت، كارل. **مفهوم السياسي**. ترجمة سومر المير محمود. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017.

عزم، أحمد جميل. **الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك (1908-2018)**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2019.

فيبر، ماكس. **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**. ترجمة صلاح هلال. مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

النيهوم، الصادق. **محنة ثقافة مزورة: صوت الناس أم صوت الفقهاء**. ط 2. دمشق: رياض الريس للكتب والنشر، 1996.

هوفر، إيريك. **المؤمن الصادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية**. ترجمة غازي بن عبد الرحمن القصيبي. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث - كلمة؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ الرياض: العبيكان، 2010.

الوكيلي، يونس (إشراف وتنسيق وتقديم). **الأنثروبولوجيا الفرنسية: دراسات ومراجعات في تراث إميل دوركايم ومارسيل موس**. الرباط: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، 2018.

القسم الرابع

القدس في السياسة الدولية

الفصل الثاني عشر

الموقف الأوروبي من القدس
في ظل "صفقة القرن" الأميركية

أديب زيادة

مثّل الموقف الأميركي من القدس في ظل إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب التي اعترفت بها عاصمةً موحدة لإسرائيل، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، مفاجأة من "العيار الثقيل" بالنسبة إلى عديد الأطراف في إطار عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من بينها الاتحاد الأوروبي الذي كان قد حذّر مسبقًا من عواقب الخطوة الأميركية على عملية السلام ومستقبل الصراع في المنطقة.

وعلى الرغم من الدور الذي أداه الاتحاد الأوروبي في ضمان استمرارية مظاهر عملية سلام "أوسلو" منذ عام 1993، فإن الموقف الأميركي في ما يتعلق بالقدس اتسم بالازدراء الكامل لهذا الدور؛ إذ لم تكتفِ الحكومة الأميركية بتجاهل الأوروبيين، بل زادت على ذلك أن سدّدت ضربات متتالية لعملية السلام المترنحة منذ مدة طويلة عبر الإفصاح عن مواقف سلبية تتعلق بالمساعدات التي درجت الإدارة الأميركية على تقديمها للسلطة الفلسطينية ولمؤسسات أخرى، علاوةً على وقف تلك الموجّهة منها لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، ومؤخرًا عبر شرعنة الاستيطان في الضفة الغربية واعتباره غير مخالف للقانون

الدولي، كما أتى على لسان وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو[1]. وبهذا، تركت إدارة ترامب الظهر الفلسطيني مكشوفًا، ملقيةً بالعبء الأكبر على الأوروبيين الذين يرون أنفسهم المسؤولين مباشرة عن إبقاء السلطة الفلسطينية على قيد الحياة بحكم طبيعة الاستثمار الذي وضعوه فيها وحجمه.

مباشرةً بعد أن فعلت الولايات المتحدة الأميركية فعلتها، وجّه بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الاحتلال، دعوته إلى حكومات العالم، ومنها حكومات الاتحاد الأوروبي لتحذو حذو الولايات المتحدة وتعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل وتنقل سفاراتها إليها. لم يُجْدِ نداء نتنياهو نفعًا مع الاتحاد الأوروبي الذي كان واضحًا وصارمًا في رفضه الاعتراف بأي إجراءات خارج سياق ما يمكن أن تخرج به المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، معلنًا تمسكه بموقفه التقليدي في هذا الشأن.

يتمحور سؤال هذه الدراسة حول مدى إمكانية تأثر الاتحاد الأوروبي سلبيًّا في قوة الدفع الأميركية لمبادرتها المتعلقة بـ "صفقة القرن"، ومنها الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل. فهل سيحذو الاتحاد الأوروبي حذو الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، ويتعامل مع الأمر الواقع؟ أم أنه سيظل على موقفه المعلن؟ وإذا كان الجواب سلبيًا، ففيمَ يفترق الموقفان الأميركي والأوروبي؟ وما الظروف الموضوعية والذاتية التي من شأنها حرْف "قطار" الاتحاد الأوروبي عن السكة كي يلتحق بنظيره الأميركي؟ وإلى أي مدى سيؤدي بروز اليمين الشعبوي في أوروبا وتحقيقه انتصارات انتخابية ملموسة دورًا في اللحاق بركب الولايات المتحدة و"صفقة القرن"؟

في ظل انعدام دراسات سابقة تتناول مباشرة هذا الموضوع، تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على طبيعة التغير الذي يمكن أن يطرأ على الموقف الأوروبي من القدس في ظل المعطيات الجديدة المرتبطة بـ"صفقة القرن"، ولا سيما في ظل ما عُرف من علاقة لصيقة تربط الاتحاد بالولايات المتحدة، ومن ثمّ، تمكين صانع القرار ذي العلاقة من البناء على هذا الموقف لتحديد الوجهة المقبلة في ظل ما يمكن أن يستجد.

---

(1) "US Says Israeli Settlements are no Longer Illegal," *BBC*, 18/11/2019, accessed on 10/1/2020, at: https://bbc.in/3c8nk8k

أولًا: المقاربة الأوروبية النظرية إزاء "عملية سلام أوسلو"

ترى المدرسة الليبرالية أن بناء السلام والأمن والاستقرار ممكن من خلال تعزيز الشراكة وبناء المؤسسات، وتشييد البنى الاقتصادية والسياسية وتعميق التعاون المبنيّ على القواعد القانونية المنبثقة من المواثيق والأعراف والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة. فمن شأن الاعتمادية المتبادلة وتمتين الروابط بين الفاعلين الدوليين تعظيم إحساسهم بالخسائر المحتملة إذا ما لجؤوا إلى الصراع بدلًا من الاحتكام إلى لغة العقل والمفاوضات وحلّ النزاعات بالطرق السلمية الأخرى. ترى هذه المدرسة الفكرية أن الانحرافات في سيرورة الأمور ليست نابعة من الفاعلين السياسيين في حدّ ذاتهم لاعتبارات تتعلق بجوهرهم، بقدر ما هي صادرة عن مؤسسات أو أجهزة ذات مصالح تتسم بالشذوذ عن الإرادة الدولية، ومعنية بتخريب جهود السلام، وهو ما يستدعي تكاتف المجتمع الدولي، أو مجموعة من الفاعلين الدوليين، لضمان الأمن والسلم الدوليين، ولجم تلك النزوات غير المنسجمة مع قواعد القانون الدولي والاتفاقيات التي وقعتها الأطراف ذات العلاقة.

صحيح أن الاتحاد الأوروبي ليس متماشيًا مع ما تطرحه المدرسة الليبرالية بحذافيرها، إلا أن محاولاته المتعلقة ببناء سلام أوسلو تنبع منها، في سعي منه لبناء صيغ من شأنها ضمان مستقبل تتعايش فيه الأطراف وفي خلفيتها الذهنية جسامة الثمن الذي يمكن أن تدفعه في حال العودة عن خيار السلام. عمل الاتحاد الأوروبي على هذا تاركًا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يتصارعان في إطار عملية سلام تفاوضية، ولو أنها كانت شكلية، لبناء حالة تتغير فيها الرؤى والتصورات والأفكار، وربما تُعاد فيها صياغة الهويات على قواعد جديدة تتعلق بالصراع وطبيعته، أملًا في التوصل إلى مشترك ينسجم مع ما تطرحه المدرسة البنائية في العلاقات الدولية. وترى هذه المدرسة أن تفاعل التصورات واشتباك الرؤى، أخذًا وعطاءً، يمكّن من الوصول إلى معانٍ جديدة لقوالب فكرية مستحدثة لدى الأطراف المعنية يمكن من خلالها بناء نوع من التعايش على أسس وقواعد تمّت صناعتها، وإعادة صناعتها عبر سلسلة من الحوارات والنقاشات والمفاوضات على مدار الوقت[2].

---

(2) للتوسع بشأن مفهومَي الليبرالية والبنائية وكيفيات عمل النظريتين، ينظر: تيم دان وميليا كوركي وستيف =

"صفقة القرن"، بما حملته من تمهيد يتعلق بالاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل، مثّلت انحرافًا خطيرًا عن مسيرة ممتدة منذ عام 1993 ترى في القدس عاصمةً لدولتين، وهو ما ينذر، من وجهة النظر الأوروبية، بتدمير جهود بذلها الاتحاد الأوروبي على مدار عقود لبناء تعايش في المنطقة يمكن من خلاله تشييد السلام والاستقرار. فهل ستذهب منطلقات الاتحاد الأوروبي الليبرالية في هذا الشأن مع الرياح الأميركية؟ أم أن أوروبا ستفعّل آليات حماية دولية من نوع آخر يمكن من خلالها كبح جماح الأحداث، ومنعها من التدهور في ضوء مستجدات ما بعد الخطوات الأميركية المرتبطة بـ"صفقة القرن"؟ هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذه الدراسة.

ثانيًا: محددات الموقف الأوروبي

ورد في إعلان البندقية، في عام 1980، ما يلي: "ترى الدول الأعضاء التسع في الجماعة الأوروبية أن الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط تُلزمها بالقيام بدور خاص وتطلب منها الآن أن تعمل بطريقة ملموسة نحو السلام"[3].

انطلاقًا من هذه العلاقة التقليدية والروابط الخاصة بالشرق الأوسط، كان للاتحاد الأوروبي دومًا محددات تمثل موجهات عامة تحكم السياسات الأوروبية تجاه المنطقة. وتتسم هذه الموجهات بالسيولة والليونة في بعض الأحيان، بينما تتسم أحيانًا أخرى بالصلابة وبوضع خطوط حمراء يمكن أن تسلك الدول الأوروبية كل الطرق الممكنة لضمان عدم تجاوزها. ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى أربعة أقسام:

1. محددات جيوستراتيجية

تقليديًا، ارتبطت سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط بضمان تدفق النفط العربي عبر الأسواق العالمية من دون هيمنة أو عرقلة من

= سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

(3) "Venice Declaration: June 13, 1980," *European External Action Service*, accessed on 2/6/2019, at: https://bit.ly/30W7NUH

أطراف معادية. كما أن وجود إسرائيل وأمنها مثَّلا أحد المحددات المهمة الأخرى، إضافة إلى تأمين المصالح الأوروبية عبر الدفع بالمنطقة نحو الاستقرار، بغضّ النظر عن شكل هذا الاستقرار ومن يأتي به، بحيث تضمن هذه الحالة عدم تدفق مهاجرين إلى أوروبا أو المسّ بأمنها بأي شكل من الأشكال. وفي الوقت الذي يرفع فيه الاتحاد الأوروبي شعارات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان على أنها أهداف في سياسته الخارجية تجاه هذه المنطقة، فإن هذا لم يعد محط احتفاء من طرف كثير من المراقبين السياسيين في ظل ما أفصح عنه "الربيع العربي" والثورات المضادة وغير ذلك من ازدواجية معايير اتسم بها السلوك الأوروبي، تَشِي بعودته إلى أحضان المدرسة الواقعية[4].

إلى جانب ذلك، فإن العمل على ضمان عدم انفجار الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من قلاقل يمكن أن تشمل مناطق أخرى في الشرق الأوسط، يمثّل هدفًا مهمًّا يسعى إليه الاتحاد من أجل ضبط الاستقرار الهش في المنطقة، وبناءً عليه، تأمين الحدود الشرقية لأوروبا من موجات هجرة أخرى متوقعة في حال انفجار الصراع، وهو ما سيفاقم أزمات أوروبا المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وموجات اللاجئين المتتالية.

2. محددات سياسية

يرى الاتحاد الأوروبي في الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أساسًا يمكن البناء عليه لتحقيق أحلام وطموحات كلا الشعبين؛ اليهودي والعربي على أرض فلسطين. ومن شأن هذه المعاهدات الوصول بالأطراف إلى الهدف المنشود المتمثل في دولتين لشعبين يعيشان جنبًا إلى جنب بأمن وسلام على أساس حدود 4 حزيران/ يونيو 1967. ومن هنا، فإن الأراضي التي احتلت في العام المذكور هي أراضٍ محتلة يجب التفاوض بشأن رحيل الاحتلال عنها، وتمكين الفلسطينيين منَ إقامة دولتهم

(4) Kristina Kausch, "The Return to 'Realism' in European Union Policies in the Middle East," *Europe and the Middle East perspectives on Major Policy Issues*, Centre for European Reform, 17/1/2014, pp. 45-46, accessed on 11/5/2020, at: https://bit.ly/3fFVG4X

المستقلة مع توفير الأمن اللازم لإسرائيل. وينطبق هذا الأمر على مدينة القدس المحتلة التي تؤكد البيانات الأوروبية المختلفة اعتبارها مدينةً محتلة، ولا بد من أن تكون عاصمةً للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية[5]. واستنادًا إلى هذا الموقف، ليس لدى الاتحاد الأوروبي مانع في تغييرات تطرأ على هذه الحدود في إطار اتفاق تفاوضي. أما أن يتم إملاء موقف من طرف على آخر فهو أمر غير مقبول من وجهة نظر الاتحاد[6].

وفي الوقت الذي يعرف فيه الأوروبيون حقيقة أن المفاوضات التي امتدت على ما يزيد على 25 عامًا لم تُجْدِ نفعًا، بل زادت الأوضاع تعقيدًا على الأرض، فإنهم لا يزالون يصرون على هذا الطريق باعتباره الأوحد للحلّ؛ إذ أصبح وجود أي مفاوضات بين الطرفين غاية في حد ذاته، بغضّ النظر عن مخرجات هذه المفاوضات ومدى جدواها كما يقول الباحث والخبير في الشؤون الأوروبية حسام شاكر[7].

ومما يتفق عليه الأوروبيون، في هذا السياق، رفضهم قبول حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في المقاومة المسلحة ضد المحتل الإسرائيلي؛ إذ يعتبرون عمليات المقاومة في هذا الإطار أعمالًا إرهابية تجب إدانتها، بل محاربتها أيضًا[8]. وهذا ما دفع الاتحاد إلى وضع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على قوائم الإرهاب الأوروبية، ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[9].

---

(5) ينظر: "الاتحاد الأوروبي يحذر من أي تغيير أحادي الجانب في وضع القدس"، **يورو نيوز**، 6/ 12/ 2017، شوهد في 12/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/3a0I9kq

(6) "Speech by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the Plenary Session of the European Parliament on the US Recognition of the Golan Heights as Israeli Territory and the Possible Annexation of the West Bank Settlements," *European External Action Service*, 16/4/2019, accessed on 1/5/2019, at: http://bit.ly/316zLgt

(7) حسام شاكر، مكالمة هاتفية، 3/ 5/ 2019.

(8) قام الاتحاد الأوروبي بوضع فصائل مقاومة فلسطينية عدة على قوائم الإرهاب الأوروبية ودأب على وصف عملياتها بأنها "إرهابية".

(9) "Council Decision (CFSP) 2017/1426 of 4 August 2017: Updating the List of Persons, Groups and Entities Subject to Articles 2, 3 and 4 of Common Position 2001/931/CFSP on the Application of Specific Measures to Combat Terrorism, and Repealing Decision (CFSP) 2017/154," *Official Journal of the European Union*, 5/8/2017, accessed on 4/5/2019, at: http://bit.ly/2S5xAFM

3. المحدد التاريخي

دأبت سياسات أوروبا منذ تفجر الصراع العربي - الإسرائيلي على التعامل مع إسرائيل بوصفها المعنية بالمظلمة التي لحقت باليهود في أوروبا. وباعتبار أنّ الذين تسببوا في وقوع "الهولوكست" أوروبيون، فقد تناقلوا بين بعضهم حساسية مفرطة تجاه الإتيان على ما من شأنه خدش "مشاعر" إسرائيل باعتبار شعبها من ضحايا المحرقة النازية التي يتحمل الأوروبيون المسؤولية الجماعية عن السماح بوقوعها تحت أبصارهم، وهو ما يجعل أوروبا تتحسس من أي خطوة قد يُفهم منها عدم تقدير لهذه الخصوصية، كما يؤكد ذلك حسام شاكر وماجد الزير[10]. ومن ثمَّ، فالشعور الدائم بالذنب لدى الأوروبيين تجاه هذه المسألة ظل هاجسًا مخيفًا للسياسيين الأوروبيين؛ تحسبًا من اتهامهم بمعاداة السامية، والتزامًا منهم بالتعويض عما يعتبرونه خطأهم التاريخي في هذا الصدد.

هذا الأمر، فتح مجالًا كبيرًا أمام اللوبي الصهيوني للتأثير في سياسات دول الاتحاد بما يحدّ من إمكانية الإساءة لإسرائيل قولًا أو فعلًا، أو التلويح بإمكانية معاقبتها على سياساتها المتنكرة لعملية السلام وفقًا لما يقوله الزير[11]. أما السيف الأميركي المشرع في منطقة الشرق الأوسط و"تنمّر" الإدارة الأميركية على الدوام واحتكارها رعاية مسار عملية أوسلو، فذلك حدّ لا تستطيع أوروبا اختراقه عمليًّا، كونها ستواجه إزاء ذلك صدودًا ورفضًا أميركيًا وإسرائيليًا معروفًا، وهو ما يدفع الأوروبيين دومًا إلى التواضع في طموحاتهم والعمل تحت هذا السقف[12]. فمثلما لم يُعهد من أوروبا مواجهة الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية، يرى شاكر أنها لن تفتح مواجهة مع الولايات المتحدة من جرَّاء موقف الأخيرة من القدس أو القضية الفلسطينية على العموم، وأنها

---

(10) ماجد الزير، مكالمة هاتفية، 3/ 5/ 2019.

(11) المرجع نفسه.

(12) Adeeb Ziadeh, *EU Foreign Policy and Hamas: Inconsistencies and Paradoxes* (London/New York: Routledge, 2018), pp. 155-170.

لن تفعل ذلك إزاء إسرائيل أيضًا[13]. ويتفق في ذلك رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا، ماجد الزير، معتبرًا هذا، في حد ذاته، ثابتًا من الثوابت التي درجت عليها أوروبا في علاقاتها المعقدة بهذين الطرفين[14].

4. المحدد الفني

تعد آلية صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي محددًا لطبيعة سياسته ومدى فاعليته على الساحة الدولية. فسياسة الاتحاد تنطلق من حقيقة كونه لا يستطيع اجتراح سياسة خارجية موحدة، إلا إذا حصل هناك إجماع عليها بين كل الدول الأعضاء في الاتحاد[15]. وبناءً عليه، فإن أي فعل، أو موقف مشترك له على هذا الصعيد، يجب ألّا يواجه فنيًّا بتعطيل أي من الأعضاء، وهو ما يجعل سقف الحراك الأوروبي محدودًا، لصعوبة جمع الدول كلها على موقف موحّد من إسرائيل قد يصل إليها بالمحاسبة أو العقوبة على سبيل المثال. وهذا تمامًا ما حصل عندما منعت جمهورية التشيك وهنغاريا ورومانيا الاتحاد الأوروبي من إصدار بيان مشترك باسم الاتحاد يدين نقل السفارة الأميركية إلى القدس[16].

لذا، فإن طبيعة عمل مؤسسات الاتحاد وآليات إدارتها تمثّلان عقبة مزدوجة؛ إذ إنها، من جانب، تصعّب الاتفاق على فعل مناوئ لإسرائيل أو الولايات المتحدة بحكم اقتراب العديد من الأعضاء من هاتين الدولتين، ومن جانب آخر، تمنع العودة عن قرارات إيجابية تم إقرارها سابقًا في مؤسسات الاتحاد تتعلق بالموقف من القدس والأراضي العربية المحتلة عمومًا، لوجود العديد من الأعضاء الملتزمين بهذا الموقف على نحو قوي.

تكمن المفارقة في أن أيّ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد يمكنها شلّ عمل المؤسسة على صعيد سياستها الخارجية، بينما لا توجد هناك آليات تُلزم

---

(13) شاكر.

(14) الزير.

(15) Foreign and Commonwealth Office, "Consolidated Texts of The EU Treaties as Amended by the Treaty of Lisbon," Presented to Parliament by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs By Command of Her Majesty (January 2008), accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2OrphDa

(16) "World Leaders React to US Embassy Relocation to Jerusalem," *Aljazeera net*, 14/5/2018, accessed on 5/5/2019, at: https://bit.ly/2RtkQK6

الدول الأعضاء بالتقيّد بسياسة الاتحاد إزاء أي قضية دولية. فنظريًا، يمكن دولة أو مجموعة من الدول الأوروبية مخالفة الموقف التقليدي للاتحاد إزاء "صفقة القرن" أو القدس أو غير ذلك، من دون أن يكون للاتحاد أو مؤسساته المتعددة أي سلطة عليها. وهو ما يعني أن تصدُّع الموقف الأوروبي أمر وارد وممكن. وفي الحصيلة، قد تلحق دولة أو مجموعة من الدول بالموقف الأميركي إذا سارت عجلة الصفقة قدمًا وإنْ كان ذلك مخالفًا للسياسة الموحدة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي منذ إعلان البندقية في عام 1980.

ثالثًا: الاتحاد الأوروبي والمسألة الفلسطينية تاريخيًا: مواكبة متقطعة ودور متواضع

كان الصراع العربي – الإسرائيلي، وعملية السلام اللاحقة، من بين أكثر القضايا التي نوقشت بقوة من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ ليس فقط منذ إنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (Common Foreign and Security Policy, CFSP) عام 1991، ولكن منذ إنشاء آلية التعاون السياسي الأوروبي (European Political Cooperation, EPC) عام 1970. وفي هذا السياق، كانت عملية السلام موضوع إعلانات وإجراءات مشتركة كثيرة من جانب الاتحاد الأوروبي، وظلت دائمًا مسألة ذات أولوية عالية على أجندة السياسة الخارجية الأوروبية[17].

الأزمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ومن خلفه الأمة العربية، من جرَّاء إقامة "دولة إسرائيل" في عام 1948، هي صناعة أوروبية بامتياز. فسواء كان ذلك من حيث التمهيد أو الإنشاء أو الرعاية لهذه الدولة في المنطقة، فقد أدت دول أوروبية وازنة نحو بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها، الدور الأبرز والأهم على هذا الصعيد. لكن أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تحولت تدريجيًا إلى مشاركة الولايات المتحدة هذا الملف؛ إذ أخذت الأخيرة دور الريادة منها لتغدو الدولة الحامية والراعية لإسرائيل وجوديًا وسياسيًا. كانت السياسة التي

(17) Costanza Musu, "The EU and the Middle East Peace Process: A Balance," *Studia Diplomatica*, vol. 60, no. 1 (2007), p. 11.

تبنتها مجموعة الدول الأوروبية التي التقت في إطار نواة الاتحاد الأوروبي في خمسينيات القرن العشرين أقرب إلى إسرائيل، فقد كانت الرواية الصهيونية الأحادية الجانب هي الرواية الأكثر رواجًا في أوساط الأوروبيين؛ سياسيين وشعوبًا على حد سواء[18].

بقي هذا الوضع على حاله حتى حرب حزيران/ يونيو 1967، فقد بدأ المزاج الأوروبي يتأثر نسبيًّا بالرواية الفلسطينية والعربية للصراع، وبدأ الموقف الأوروبي من الصراع يتبلور إيجابيًّا على نحو تدريجيّ عبر بيانات تصدر عن الدول الأوروبية على نحو منفرد أو حتى جماعي. تبنت المجموعة الأوروبية (European Group) التي كانت مكونة من ستة أعضاء في عام 1971، "وثيقة شومان" التي استندت إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد حرب 5 حزيران/ يونيو 1967 بحسب ترجمتين للقرار. كما عبّر الأوروبيون عن موقفهم ذاك في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وفي أعقاب أزمة النفط في عامي 1974 و1977، وغيرها من الأعوام، وصولًا إلى العام الذي أعلنت فيه مجموعة التسعة الأوروبية ما أطلق عليه "إعلان البندقية" في 13 حزيران/ يونيو 1980.

وعلى الرغم من مجيء هذا الإعلان في إطار الجدلية الأميركية - الأوروبية حول المقاربة الأنسب للتعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي في أعقاب معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في آذار/ مارس 1979، فإن المقاربة التي طرحها الأوروبيون في إعلان البندقية كانت الأجرأ بين نظيراتها؛ إذ لم تكتفِ المبادرة بإعلان عامّ يتعلق بضرورات الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 فحسب، بل دعت إلى معالجة هذه المسألة من خلال تسوية شاملة للصراع في إطار معاهدة للسلام، تشارك فيها كل الأطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وبما يشمل تحقيق تطلعات كل شعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني. فالقضية الفلسطينية وفقًا لإعلان البندقية

---

(18) **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، تقرير معلومات 16 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 9.

ليست ببساطة مشكلة لاجئين، بل هي قضية حقوق مشروعة يجب أن يمارسها الشعب الفلسطيني، وفي القلب منها حقه في تقرير المصير[19].

أما الموقف من القدس، فقد حظي باهتمام خاص في الإعلان المذكور، فقد أكد الأعضاء التسعة في المجموعة الأوروبية "أنهم لن يقبلوا أي مبادرة من جانب واحد تهدف إلى تغيير وضع القدس، وأنّ أي اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حرية وصول الجميع إلى الأماكن المقدسة"[20]. وبذلك يكون الأوروبيون قد أسسوا لموقف موحد يرى في القدس مدينة ذات أهمية خاصة لكل الأطراف، فلا يجوز أن يتم إملاء أمر واقع في حقها من طرف على حساب الآخرين. وقد ظل هذا الموقف الأوروبي ثابتًا رغم القرارات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي أعلنت ضم القدس، واعتبرتها بجزأيها الغربي والشرقي عاصمةً لدولة الاحتلال. بل ظلّ إعلان البندقية، بما نص عليه في هذا الصدد إلى جانب البيانات الكثيرة التي أكدت ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، مرجعًا للبيانات والمواقف التي تبناها الأوروبيون حتى اللحظة.

ومنذ عام 1980 حتى انطلاق عملية سلام أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993، بقيت المواقف الأوروبية في حدود الكلمات والبيانات، إلى أن وجد الأوروبيون لهم مكانًا محددًا على طاولة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين أو العرب، ولا سيما بعد مؤتمر مدريد في عام 1991. وفي هذا السياق، بقي الدور الأوروبي في إطار مستجدات عملية السلام ثانويًا؛ فقد احتكر الأميركيون المشهد وأخذوا يتحكمون في خيوطه، بما يشمل تحديد ما يمكن الأوروبيين فعله أو عدم فعله. وبالنظر إلى الدور اللوجستي الذي أخذ الأوروبيون يؤدونه، فقد بقوا حريصين على أن تتوّج جهود السلام واتفاقية أوسلو بالنجاح عبر بناء المؤسسات والأجهزة الفلسطينية من خلال الدعم المالي والفني.

---

(19) "Venice Declaration: June 13, 1980".

(20) Ibid.

كرر الأوروبيون مواقفهم المتفق عليها في العديد من الإعلانات والبيانات والاتفاقيات عبر مرحلة سلام أوسلو عمومًا، وهي مواقف تقاطعت نظريًا مع المواقف الدولية الأخرى، ممثلة بالموقف الصادر عن اللجنة الرباعية، التي تشكلت في عام 2002 من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ذاته، وما تمخض عنها من خريطة للطريق. في هذا الإطار، اتفق الجميع على اعتبار أن تسوية الصراع يجب أن تكون تفاوضية مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن تشمل إقامة دولة فلسطين على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، بما يقتضي وقف الاستيطان، وحل ما أطلق عليه قضايا الوضع النهائي تفاوضيًا، بما فيها القدس[21].

رابعًا: "صفقة القرن": محاولة للتركيع

في ضوء السياسات الأميركية والإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية، يمكن استنتاج أن "صفقة القرن" تنطلق في جوهرها من فرضية مفادها أن توفير الرخاء الاقتصادي لشعب تحت الاحتلال، في ظل وضع دولي لا يضع على سلم أولوياته قضية هذا الشعب واختلال كبير في موازين القوى، من شأنه أن يتسبب في ارتخاء وطني وسياسي وقومي، إضافة إلى الارتخاء القيمي؛ ما يسهل تمرير حلول تصفوية لقضية هذا الشعب. هذه الفرضية، لم تثبت صحتها في سياقات مشابهة خلال العصر الحديث في أي حال من الأحوال. فكثير من الشعوب المحتلة في مرحلة ما بعد "وستفاليا" حافظت على حقها في تقرير المصير وظلت تقاوم حتى أنجزت استقلالها وحققت ذاتها.

الصفقة، في إجمالها، مبادرة أميركية فحسب، ولدت فكرتها مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في نهاية عام 2016 من أجل حلّ الصراع العربي - الإسرائيلي مرة وإلى الأبد، وهو ما فشل فيه الرؤساء الأميركيون السابقون على حد قول ترامب. فالصفقة، وفقًا لإدارته، من شأنها أن تكون مختلفة عما طُرح من مبادرات أو تفاهمات، بل هي مبنية على مقاربة مغايرة

(21) "نص خارطة الطريق"، **الجزيرة نت**، 1/ 8/ 2006، شوهد في 27/ 6/ 2019، في:
https://bit.ly/2UY5IGd

للمقاربات السابقة. ففي الوقت الذي بنيت فيه المحاولات الفائتة على قواعد وأسس تضع نصبها حلّ الدولتين وبناء هياكل الدولة الفلسطينية بوصفها طريقًا متفقًا عليه، فإن المبادرة الأميركية الجديدة من شأنها أن تبدأ من "أسفل إلى أعلى" (Bottom top Approach)، بمعنى أن تبدأ في تحسين حياة الناس لدى الأطراف المختلفة، عبر مشاريع اقتصادية استثمارية يشعر بها المواطنون، وفي خضمها يتناسون - أو ينسون - أو يقبلون بتأجيل أو تسويةٍ للقضايا الكبيرة التي تحطمت على صخرتها مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. هذا التحسين الموعود يسير في الوقت ذاته الذي تجري فيه عمليات حسم القضايا محط الخلاف الحقيقي على الأرض من طرف الاحتلال، وبالدعم والغطاء الأميركيين ذاتيهما، من دون التفات بالضرورة إلى القانون الدولي وكل ما تناولته سابقات هذه الصفقة[22].

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على تداول هذا المصطلح، حتى قبل أن تقوم الإدارة الأميركية بطرح المبادرة رسميًا بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2020، فإن تثبيت الوقائع على الأرض من طرف الاحتلال الإسرائيلي قائم على قدم وساق. وقد ساعدت الولايات المتحدة في شرعنة تلك الوقائع من خلال حسم مسألة القدس بوصفها "عاصمة موحدة" للشعب اليهودي، استنادًا إلى الرواية الصهيونية التقليدية حول ارتباطه بها روحيًا ودينيًا منذ آلاف السنين كما جاء على لسان ترامب. هذه الخطوة الأميركية لم تكن إشارة مجاملة لإسرائيل فحسب، بل تكريسًا لسياسة الأمر الواقع التي لم تتوقف عنها دولة الاحتلال طوال مسيرة أوسلو. وفي هذا الصدد، لم يتردد ترامب في خطابه حول المسألة في تأكيد هذه الحقيقة بقوله: "إننا لا نفعل سوى أننا نعترف بما هو واضح وواقع ليس إلّا"[23]، مكرّسًا رسميًا ومشرعنًا الخروج السافر عن قواعد القانون الدولي، بما فيه المعاهدات التي وُقّعت بين الأطراف، ورعتها الإدارات الأميركية السابقة.

(22) Emily Jones, "Kushner: Israeli-Palestinian Peace Plan Will Require 'Tough Compromises' for Both Sides," *CBN News*, 24/4/2019, accessed on 4/5/2019, at: http://bit.ly/37CA2dG

(23) "Statement by President Trump on Jerusalem," The White House, 6/11/2017, accessed on 4/5/2019, at: https://bit.ly/2Xteb62

علاوةً على ذلك، فإن قطع الإدارة الأميركية مساعداتها عن الأونروا بهدف التأثير سلبيًّا في أدائها توطئةً لتفكيكها بوصفها شاهدة على دوام أزمة اللاجئين الفلسطينيين، مؤشر آخر يدلّ على حقيقة أجندة "صفقة القرن"[24]. فالولايات المتحدة التي تتبنى المطلب الصهيوني الطويل الأمد في هذا الصدد إنما تسعى لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة التوطين والتهجير الطوعي. كما أتبعت الإدارة هذا الأمر بوقف جميع أشكال المساعدات التي كانت تقدّمها للمؤسسات الفلسطينية الرسمية أو المدنية، بما فيها المستشفيات وقوى الأمن ووقف عمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في الضفة الغربية وقطاع غزة بالكلية، في محاولة منها لثني ذراع الفلسطينيين ودفعهم إلى التعامل إيجابيًّا مع سياسات الولايات المتحدة الأخيرة، أو بالأحرى تركيعهم[25]. أما ما يتعلق بالأرض والاستيطان، فإن الصفقة تتحدث عن تسويات ليس من ضمنها الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة أو تلك القابلة للحياة، بل تشمل حديثًا صريحًا عن ضم لأجزاء من الضفة الغربية، كما جاء مرارًا وتكرارًا، على لسان سفير الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل، توماس فريدمان[26]. وهو ما يؤكد حقيقة النيات الأميركية وطبيعة المعطى الصهيوني في مقترحات إدارة ترامب التي أفصحت عنها الصفقة، وتكررت بلا مواربة في تصريح بومبيو، باعتبار الاستيطان في الضفة الغربية غير متناقض مع القانون الدولي، بخلاف ما دأبت عليه الإدارات الأميركية السابقة.

تحاول الإدارة الأميركية بهذه الإجراءات أن تدفع الفلسطينيين إلى القبول بما يتم فرضه من وقائع على الأرض، وتقبّل دور أميركي خرج من دائرة الوساطة بين طرفي الصراع ليصطف على نحو لا لبس فيه مع طرف دون آخر؛ إذ تنحو الإدارة الأميركية في ذلك منحى لا علاقة له بالقانون الدولي أو الاتفاقيات التي

---

(24) Karen DeYoung, Ruth Eglash & Hazem Balousha, "U.S. Ends Aid to United Nations Agency Supporting Palestinian Refugees," *The Washington Post*, 31/8/2018, accessed on 5/2/2020, at: https://wapo.st/3bfy9ph

(25) Yolande Knell, "US Stops all Aid to Palestinians in West Bank and Gaza," *BBC News*, 1/2/2019, accessed on 15/6/2019, at: https://bbc.in/3egpzZc

(26) "صحيفة: السفير الأمريكي لا يستبعد ضم إسرائيل لمناطق في الضفة الغربية المحتلة"، **رويترز**، 8/ 6/ 2019، شوهد في 9/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/3c9Olbg

وُقّعت برعاية أميركية قبل ذلك. هذا المنحى الواقعي الذي يستند إلى الاختلال في موازين القوى، وُوجِه برفض فلسطيني، بل دولي على كل المستويات، وهو ما أثار حفيظة الأميركيين وجعلهم يمضون قدمًا في تجاوز الفلسطينيين والالتفاف عليهم. ولكنهم في الوقت ذاته، يبحثون عن شركاء يسيرون معهم في مسارين متوازيين؛ الأول مسار اقتصادي يتحمّل الآخرون فيه إلى جانبها الأعباء المالية المترتبة على الخطة المقترحة، وهو ما عبّر عنه مؤتمر البحرين الذي عقد بعنوان "السلام من أجل الازدهار"[27]، والثاني مسار سياسي يتعلق بتسويق إسرائيل إقليميًا على أنها حليف مضمون في مواجهة "الأخطار" المترتبة على الربيع العربي من جانب، و"الخطر الإيراني" من جانب آخر، وصولًا إلى تطبيع عربي علني وكامل معها بعيدًا عن "الفيتو" الفلسطيني أو غيره.

خامسًا: الاتحاد الأوروبي: بين الانتظار والتشكك

تماشيًا مع السياسات التي يمارسها الأوروبيون في تعاملهم مع المسألة الفلسطينية، والتي تتسم عمومًا برد الفعل، فإنهم لم يبادروا إلى ما يمكن أن يُخرج عملية سلام أوسلو من "غرفة الإنعاش" التي ما زالت فيها منذ سنوات طويلة؛ فإذا لم تقدّم الولايات المتحدة مبادرة ما في هذا الصدد، فإننا نرى سياسة أوروبا هي الانتظار، ومن ثم الانتظار إلى أن يحدث ما يفرض على الأطراف العودة إلى طاولة المفاوضات. وعبّر وزير خارجية فرنسا، جان إيف لودريان، عن هذا بقوله إننا "ننتظر بالفعل منذ عدة أشهر المبادرة الأميركية، وإن لم تكن هناك خطة وشيكة، فإنه سيتعين على الاتحاد الأوروبي الأخذ بزمام المبادرة"[28].

والحقيقة أن انتظار أوروبا يطول بالسنوات وليس بالأشهر؛ لذا، وفي ضوء ما تجلّى من سياسات أميركية، يقف الاتحاد الأوروبي في حالة انتظار لما ستفصح عنه الصفقة في شكلها النهائي؛ إذ إن مشروع التسوية الذي عمل

(27) ينظر: "مؤتمر البحرين: هل هو المدخل لتمرير 'صفقة القرن'؟"، **بي بي سي عربي**، 25/ 6/ 2019، شوهد في 29/ 6/ 2019، في: https://bbc.in/3ebWAFA

(28) "الاتحاد الأوروبي لنتنياهو: قرار ترامب بشأن القدس مرفوض"، **يورو نيوز**، 11/ 12/ 2017، شوهد في 10/ 5/ 2019 في: https://bit.ly/2JVhiMb

جاهدًا على إنجاحه عبر المفاوضات والتمويل والرعاية اللوجستية، آخذٌ في التلاشي، وهو ما ينذر بخطر حلّ السلطة الفلسطينية أو انفجار المواجهات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني؛ ما قد يؤدي إلى موجات من العنف واللجوء والهجرة ومزيد من اللااستقرار. وفي المقابل، يقف الاتحاد الأوروبي عاجزًا عن فعل شيء يؤثر من خلاله في الإدارة الأميركية التي تجاهلت تمامًا كافة شركائها من رعاة عملية أوسلو، وأخذت تفرض قواعد جديدة للعبة تتنكر فيها لكل المعاهدات التي وُقّعت بين الأطراف، وتُقامر من خلالها على مستقبل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

وفي إطار التشديد على الموقف الأوروبي الواجب اتخاذه، وجّه مسؤولون أوروبيون سابقون، منهم 25 وزير خارجية، وستة رؤساء حكومات، وسكرتيران لحلف الناتو، نداءً إلى الاتحاد الأوروبي طالبين منه موقفًا مسبقًا يرفض من خلاله "صفقة القرن"، ويعلن فيه تمسكه بالاتفاقيات التي سبق أن رعاها إلى جانب الإدارات الأميركية السابقة[29]. ووفقًا لهذه التشكيلة من صناع السياسة السابقين، فإن "صفقة القرن" هذه لا تنسجم مع المعايير الدولية التي سار عليها الاتحاد بالتعاون مع الإدارات الأميركية السابقة، وتبتعد كل البعد عن كون الدول والشعوب تعيش في نظام دولي محكوم بقواعد وقيم لا بد من احترامها. وإذا ما سارت الخطة وفق ما تريد الإدارة الأميركية، فإن من شأن ذلك أن يهدد السلام والاستقرار والأمن، ويدفع بحلّ الدولتين إلى الاختفاء.

من هنا، فإن أوروبا مطالبة بأن تكون حاسمة في موقفها انطلاقًا من محددات موقفها وتأثرها المباشر بأي مجازفات سياسية من شأنها إشعال المنطقة. ووفقًا لمقترحات بيان المسؤولين الأوروبيين، فإن على الاتحاد "أن يتبنى ويرّوج لخطة تحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي على النحو الوارد في معايير الاتحاد الأوروبي المتفق عليها لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. هذه المعايير التي أكدها الاتحاد الأوروبي منهجيًا خلال المحادثات السابقة التي رعتها الولايات المتحدة، تعكس فهمنا المشترك المتمثّل في أن

(29) "Europe must Stand by the Two-state Solution for Israel and Palestine," *The Guardian*, 15/4/2019, accessed on 25/5/2019, at: https://bit.ly/2Rq1Bk3

السلام القابل للحياة يتطلب إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل على أساس خطوط ما قبل عام 1967، مع حد أدنى من مقايضة الأراضي. ولا بد من أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، مع ترتيبات أمنية تعالج المخاوف المشروعة لإسرائيل وتحترم سيادة كل جانب، في إطار حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين"[30].

لكن تصطدم هذه الآمال والمطالبات للاتحاد بطبيعة العلاقة التي حكمت الطرفين الأميركي والأوروبي على مدار عقود من الزمن؛ فقد اتسمت هذه العلاقة بالتبعية في كثير من المحطات، ولم تكن عملية سلام أوسلو استثناءً؛ فعلى الرغم من المحاولات الأوروبية المحمومة لأخذ دور فعال في إدارة تلك العملية، فإن الولايات المتحدة، على الدوام، كانت لها بالمرصاد، فقد رسمت لأوروبا دورًا ورفضت إفساح المجال أمامها لتقمص دور آخر أو أوسع[31]. ولربما كان هذا مفهومًا ما دامت المصالح الحيوية لدول الاتحاد، من جرَّاء تأديتها هذا الدور، متحققة، ومخاوفها مأخوذة في الحسبان.

ونظرًا إلى أنّ الإدارة الأميركية بدت متجاهلة مصالح الاتحاد الأوروبي ومخاوفه، وضاربة باستثماراته في عملية سلام أوسلو عرض الحائط، فإن كثيرين يتطلعون إليه كي يخرج عن صمته المعهود ويمارس نوعًا من "التمرد" على تبعيته للسياسة الأميركية في منطقة استثمر فيها الاتحاد أموالًا وجهودًا كثيرة على أمل أن ينجح مشروع أوسلو بإنهاء الصراع بين دولة الاحتلال والفلسطينيين على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار، وجّه السياسيون الأوروبيون المذكورون سابقًا نداءً إلى قادة الاتحاد الأوروبي مطالبين إياهم بسرعة التحرك قبل فوات الأوان: "في الحالات التي تتعرض فيها مصالحنا الحيوية وقيمنا الأساسية للخطر، يجب أن يكون لأوروبا تحركها الخاص"[32]. بيد أن التمنيات شيء والوقائع شيء آخر، فالاتحاد يعرف محدداته، ولم يحاول الخروج عليها أو تغييرها؛ لاعتبارات تتعلق بطبيعتها الصارمة التي كان لها

(30) Ibid.

(31) Musu.

(32) Ibid.

الدور الكبير في تشكيل كوابح ذاتية حدّت من إمكانية التحرك بصورة مختلفة، أو ربما خشنة مثلما يتمناها البعض.

وإزاء هذا المستجد، لا يبدو في الأفق أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون له رد دراماتيكي على "صفقة القرن"، كما لن تكون هناك استجابة عملية للنداء الذي وجّهه أصحاب الرسالة المنشورة في صحيفة **ذي غارديان** أو تلك التوسلات الفلسطينية الرسمية. فغاية ما يمكن أن يفعله الأوروبيون هو البقاء على موقفهم واحتواء غضب الفلسطينيين؛ من خلال تعويضهم بالمال، وببعض التصريحات، وسيظل التعويل على عاملَي الوقت وصبر الفلسطينيين إلى أن تأتي ربما إدارة أميركية جديدة تعيد صياغة مصالحها على نحو مختلف. هذه هي قناعة الأوروبيين التي عبّر عنها رئيس المجلس الأوروبي، دونالد تاسك، أثناء زيارته إسرائيل، فقد رأى أن الحلّ الوحيد عبر إحياء عملية السلام. وعلى الرغم من أن هذه العملية "صعبة جدًّا، ليس فيها أبيض وأسود، فالمسألة تحتاج إلى الصبر والوقت"[33]. وهكذا، فالأوروبيون يعوّلون على أن السلطة الفلسطينية ستظل تعمل في إطار المواقف الدولية المتاحة، مؤمنة بخيارها الرسمي الأوحد المتمثل في الإصرار على المفاوضات بوصفها استراتيجية لا رجعة عنها.

سادسًا: القدس في الخطاب الأوروبي

رفض الاتحاد الأوروبي حضور الاحتفالية الخاصة التي أقامتها إسرائيل بمناسبة نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس؛ فقد امتنعت الدول الأعضاء عن الحضور، باستثناء أربع دول، هي التشيك والنمسا وهنغاريا ورومانيا، في خطوة تعبّر عن رفض الاتحاد الخطوة الأميركية[34]. وتستند سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالقدس الشرقية إلى المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 242، ولا سيما عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير

(33) "Remarks by President Donald Tusk before his Meeting with Prime Minister of Israel Benjamin Netanyahu," *European Council*, 8/9/2015, accessed on 1/5/2019, at: https://bit.ly/2RulhU1

(34) "دول الاتحاد الأوروبي تقاطع احتفالية إسرائيلية عشية نقل سفارة واشنطن للقدس"، **عرب 48**، 14/ 5/ 2018، شوهد في 10/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/3ckjCZt

بالقوة. فوفقًا للقانون الدولي، يعتبر الاتحاد الأوروبي القدس الشرقية أرضًا محتلة؛ إذ لم يعترف بالقانون الإسرائيلي الأساسي لعام 1980 الذي ضمّ القدس على أنها عاصمة "كاملة وموحدة" لإسرائيل وعدّل الحدود البلدية للمدينة. وهذا بطبيعة الحال يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 478 الذي قرر فيه "عدم الاعتراف بهذا القانون الأساسي والإجراءات الأخرى التي اتخذتها إسرائيل، والتي تسعى من خلالها إلى تغيير طابع مدينة القدس ووضعها"[35]. وبناءً عليه، فالقدس هي من مسائل الوضع النهائي في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ويعارض الاتحاد الأوروبي أي تدابير من شأنها التأثير في نتائج مفاوضات السلام قبل الانتهاء منها[36].

ليست هذه المواقف فريدة؛ إذ إن هناك العديد من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وغيرهما من المنظمات الدولية، تؤكد كلها الموقف من القدس بوصفها مدينة محتلة، لا يجوز إجراء تغييرات على طابعها إلا بما تتوافق فيه الأطراف ذات العلاقة[37].

وفي هذا السياق، أعاد ممثلو الاتحاد الأوروبي تأكيد موقفهم من المدينة، مرارًا وتكرارًا، في العديد من المناسبات. ومن تلك التصريحات ما تحدثت به فيديريكا موغريني، الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، بقولها إن "الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزمًا التزامًا راسخًا بمواصلة العمل مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ومع شركائه في المجتمع الدولي من أجل استئناف مفاوضات ذات مغزى تهدف إلى حلّ الدولتين، على أساس خطوط 4 حزيران/يونيو 1967 ومع القدس عاصمة لكليهما. لدى الاتحاد الأوروبي موقف واضح وموحد بشأن القدس، أُعيد تأكيده في العديد من استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي احترام

---

(35) "Resolution 478 (1980)," *UNSCR*, 20/8/1980, accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2vRr3Hu

(36) EU Heads of Mission, "Report on East Jerusalem," *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 3 (Spring 2012), pp. 223-232.

(37) ينظر: "مجلس الأمن والقدس.. قرارات كثيرة بدون تطبيق"، **الجزيرة نت**، 17/ 12/ 2017، شوهد في 8/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/2yIRrof

الإجماع الدولي بشأن القدس، المتضمن في جملة أمور من بينها قرار مجلس الأمن رقم 478؛ بما في ذلك موقع التمثيل الدبلوماسي حتى يتم حلّ الوضع النهائي لها"[38]. وهو الموقف ذاته الذي عبّر عنه قادة المجلس الأوروبي في استنتاجاتهم المتكررة، فقد شددوا على "التزامهم الراسخ بحلّ الدولتين مع اعتبار القدس عاصمةً لكلتيهما"[39].

كانت القمة العربية – الأوروبية المشتركة، التي عُقدت في شرم الشيخ بمصر، في عام 2019، أحد أبرز تلك المحافل التي تم تأكيد هذا الموقف من خلالها؛ إذ جدّد الطرفان الأوروبي والعربي الموقف المتعلق بحلّ الدولتين وبالقدس[40]. ويتعلق هذا التأكيد بعصب العملية السلمية ومسيرة أوسلو بأكملها؛ إذ إن إسقاط موضوع القدس وحسمه قبل الاتفاق على ذلك بين الأطراف ذات العلاقة سيعني اضمحلالًا وانهيارًا لمسيرة أوسلو برمتها بحسب ما ذهب إليه الزير[41].

لذلك كله، فالاتحاد الأوروبي ينظر إلى القدس تقليديًا، بوصفها عاصمةً لدولتين تربط شعبيهما روابط روحية ومادية وتاريخية لا يجوز إنكارها[42]. فالمدينة ذات وضع خاص، ولا ينبغي حسم أمرها من طرف واحد عبر فرض الوقائع على الأرض. لذا، يرى رؤساء البعثات الأوروبية في القدس والضفة الغربية – على سبيل المثال – أنه "من دون القدس عاصمةً مستقبلية لدولتين، لن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين"[43].

ووفقًا للاتحاد، يؤثر ما تقوم به إسرائيل من استيطان يحيط بالقدس

(38) "Statement by High Representative/Vice-President Federica Mogherini on Violence in Gaza and Latest Developments," *European Union External Action*, 14/5/2018, accessed on 20/4/2019, at: http://bit.ly/39308qo

(39) ""European Council 14-15/12/2017," *Council of the European Union*, accessed on 25/4/2019, at: http://bit.ly/37U4jos

(40) "Sharm El-Sheikh Summit Declaration," *European Council*, 25/2/2019, accessed on 28/4/2019, at: http://bit.ly/2OonFub

(41) الزير.

(42) "Statement by High Representative".

(43) EU Heads of Mission.

ويتغلغل فيها، ويعمق الفوارق بينها وبين باقي الضفة الغربية، ويعزلها عن محيطها الفلسطيني على نحو منهجي وخطير، في مستقبل المدينة بوصفها عاصمة لشعبين. وفي هذا الإطار، تبدو صورة السياسات الاحتلالية في القدس واضحة لصانع القرار الأوروبي على نحو لا يدع مجالًا للشك. فقد تولت بعثة الاتحاد وغيرها من منظمات المجتمع المدني تقديم التقارير الوافية حول أي من المستجدات والوقائع التي تُفرض على الأرض من جانب الاحتلال. غير أن هذه التقارير لم تحرك في الاتحاد الأوروبي ساكنًا ولم تدفعه إلى الخروج عن نهجه أو حتى خطابه التقليدي تجاه ما يجري في حق المدينة المقدسة وعموم عملية السلام؛ إذ ما زال الأوروبيون يعولون على المفاوضات سبيلًا أوحد للخروج من حالة الانسداد في عملية السلام، رغم ما يعرفونه من تعنّت إسرائيلي في هذا الشأن.

ليس هذا فحسب، بل حرص الاتحاد على استرضاء الإسرائيليين عبر تأكيداته الدائمة بأن سياساته لا تعرف سوى لغة الحوار البنّاء، وأنه ليس في وارده مقاطعة إسرائيل أو التراجع عن اتفاقيات الشراكة معها. بل على العكس؛ إذ يؤكد الأوروبيون أن أمن إسرائيل هو من أولوياتهم، وأنهم الشريك الأهم لها بين تلك الدول التي تقع خارج المنظومة الأوروبية. وطالما حرص المشرعون الأوروبيون على تأكيد شراكتهم وصداقتهم لإسرائيل في الأوقات "الحسنة" تمامًا، كما هم كذلك في الأوقات الصعبة[44]. لذلك، فإن موقف الاتحاد، سواء تعلق الأمر بالقدس أو بأي قضيّة من القضايا العالقة بين طرفي عملية أوسلو، لن يتعدى الحث والمطالبة والتشجيع والإسناد أو إبداء القلق والانزعاج، وإذا لزم الأمر مالًا فهم على استعداد دائم للنظر في زيادة دعمهم وتمويلهم للسلطة الفلسطينية.

يتسم السلوك الأوروبي في الرد على ما يجري إسرائيليًا أو أميركيًا في حق القدس، على أقل تقدير، بالعجز؛ إذ إنهم لا يملكون سوى الوصفة ذاتها التي دأبوا على تكرارها منذ انطلاق عملية سلام أوسلو. والغريب في الأمر أنه بعد عشرات السنين من تجريب الوصفة ذاتها - رغم ثبوت عقمها وعدم إفادتها،

---

(44) "Remarks by President".

بل ضررها - ما زال الأوروبيون يستخدمونها في عملية خداع وغش للذات قبل الآخرين. فعمليًا لا يمكن فهم الإصرار على العلاج المجرّب ذاته إلا في إطار عملية إطالة أمد هذه المرحلة إلى الحين الذي يشعر فيه الطرف الأضعف بالتعب فيخضع للآخر، وهي في الحقيقة نظرية لم يوجد في التاريخ الحديث ما يدعم عكسها؛ وهو ما جعل شاكر يعتبر الاتحاد الأوروبي مضللًا للفلسطينيين بتأكيده المفاوضات سبيلًا إلى الحل بينهم وبين الإسرائيليين؛ إذ إن إسرائيل لم تكن، ولن تكون كذلك، وهو ما يعلمه الاتحاد الأوروبي ولكنه يصرّ عليه[45].

وعلى الرغم من الأخطار التي يمكن أن تترتب على دوام الحالة الراهنة واستمرار تدفق الإغراءات الأميركية على دولة الاحتلال، فإن هذا ما زال دون الحد الذي من شأنه أن يدق ناقوس الخطر في أوروبا؛ إذ إن سَحق أحلام الفلسطينيين وطموحاتهم وآمالهم تحت عجلات "البلدوزر" الأميركي - الصهيوني سيفضي حتمًا إلى انفجار الأوضاع على نحو لا يمكن التنبؤ بمآلاته، وهو ما سيؤثر، بالضرورة، في ضفتي المتوسط، بمعنى أن أوروبا ستدفع ثمنه غاليًا. فأوروبا دفعت في الاستثمار بعملية السلام، وهي ستدفع الثمن ذاته وأكثر حين تفكيكها وانفجارها، فضلًا عن تحولها حينئذ إلى وقود للتطرف والعنف، وهو ما حذر منه السياسيون الأوروبيون في رسالتهم الموجهة إلى صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، داعين إياهم إلى التحلي بالشجاعة واغتنام فرصة لإحداث التغيير؛ إذ "تواجه أوروبا الآن فرصة محددة لتعزيز مبادئها المشتركة والتزاماتها الطويلة في ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ثمّ إظهار دور أوروبا الفريد بوصفه نقطة مرجعية لنظام عالمي قائم على قواعد القانون الدولي. إن الفشل في اغتنام هذه الفرصة، في وقت يواجه فيه هذا النظام تحديًا غير مسبوق، سيكون له عواقب سلبية بعيدة المدى"[46]. بيد أنه من غير المرجح أن يتمكن الاتحاد من اجتراح خطوة غير مألوفة في هذا الشأن.

---

(45) شاكر.

(46) "Europe must stand by".

سابعًا: اليمين المتطرف والقدس

صحيح أن أيًّا من الدول الأوروبية لم تخرج كليًّا عن سياسة الاتحاد في ما يتعلق بـ"صفقة القرن" أو الموقف من القدس، ولكن من المرجح أن يترك تفوّق اليمين الأوروبي المتطرف تأثيرًا في هذا الاتجاه مستقبلًا. وقد ارتبط صعود اليمين المتطرف في أوروبا بمجموعة من المتغيرات الداخلية الأوروبية؛ فالهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين مثلتا مصدر قلقٍ للعديد من الفئات الاجتماعية والسياسية انعكس على شكل الخريطة السياسية محليًا وإقليميًا.

كانت نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، في عام 2019، من أحدث المؤشرات على تعزيز أحزاب اليمين هذه مواقعها السياسية في أكبر مؤسسة أوروبية تشريعية؛ ما جعل المشروع الأوروبي كله يعبر مرحلة تاريخية فارقة من عمره الممتد. فقد تصدر حزب "التجمع الوطني" (Front National) الفرنسي اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان (Marine Le Pen) الانتخابات في فرنسا، كما فعل ذلك أيضًا حزب "الرابطة" الإيطالي اليميني المتطرف بقيادة وزير الداخلية، ماتيو سالفيني (Matteo Salvini)، في حين حصل حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني المتطرف على 10.5 في المئة، و"الديمقراطي الحر" على 5.5 في المئة، وحلّ حزب "بريكست" في بريطانيا في المركز الأول بـ 31.7 في المئة من الأصوات، وعزز اليمين مواقعه في إسبانيا وهنغاريا وبلغاريا والنمسا واليونان وغيرها من الدول. وعلى الرغم من أن أحزاب اليمين جميعها لن تتمكن من ترجيح كفة الراغبين في تفكيك الاتحاد في إطار هذه الدورة الانتخابية، فإن التقدم الذي أحرزه سوف ينعكس على وجه أوروبا على المدى البعيد[47]. وهذه الرغبة لم يخفها العاملون عليها، ممثلين بتحالف اليمين، الذي تجمّع في إطار تحالفي أول مرة في تاريخه، ضم أحزابًا من التوجه ذاته من أكثر من 12 دولة أوروبية بتحريض من مستشار ترامب السابق، ستيف بانون الذي عبّر في أكثر من مناسبة عن دعمه لإيجاد جبهة

---

(47) "انتخابات البرلمان الأوروبي 2019: الكتل المُهيمنة تفقد أغلبيتها مع زيادة تمثيل الليبراليين والخضر والقوميين"، **بي بي سي عربي**، 27/ 5/ 2019، شوهد في 11/ 6/ 2019، في:
https://bbc.in/2UZUzoI

يمينية أوروبية موحدة. وقد أعلن ذلك التحالف اليميني: "أنّ أجندته تهدف إلى إنهاء الهجرة غير الشرعيّة، وتعزيز الحدود الأوروبيّة الخارجيّة، وإعادة السيادة السياسيّة إلى دول الاتحاد الأوروبي وحماية ما يطلقون عليه تسمية "الثقافة الأوروبيّة"[48].

عمل اللوبي الصهيوني، كما يقول شاكر، على توجيه أصابع الاتهام إلى العديد من تلك الأحزاب اليمينية في ما مضى، بوصفها معادية للسامية وخطرًا محتملًا على اليهود، وهو ما تسبب لها في متاعب، تمثل بعضها في ما فُرض على النمسا من عقوبات أوروبية بعد فوز اليمين المتطرف فيها في عام 2000، فقد "استهدفت المفوضية الأوروبية النمسا بحزمة من العقوبات الدبلوماسية. انحصرت بنود العقوبات في نقاط ثلاث؛ تعليق كافة الاتصالات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأية حكومة نمساوية يكون حزب الحرية اليميني المتطرف طرفًا فيها، وعدم دعم المرشحين النمساويين الساعين للمنافسة على مناصب في المنظمات الدولية، إضافة إلى عدم استقبال سفراء فيينا في العواصم الأوروبية إلا على المستوى التقني"[49].

دفع ذلك هذه الأحزاب إلى إعادة إنتاج ذاتها عبر وضع خطط تسويقية لتوجهاتها تتجاوز هذا الاتهام وتثبت من خلالها أن لها أجندات مشتركة مع إسرائيل بوصفها غير معادية للسامية كما يشاع. فخطاب اليمين المتطرف، على الرغم من انشغاله بالأجندات الداخلية، وعدم تبنيه سياسات خارجية واضحة وانعدام أي تأثير ملموس في سياسات الاتحاد في هذا الصدد حتى اللحظة، يرى أنّ إسرائيل خط دفاع متقدم عن أوروبا في وجه الأخطار المحدقة بها، ولا سيما "الخطر الإسلامي"، وهو ما عزز مكانة إسرائيل لدى هذا اليمين بوصفها شريكًا في الدفاع عن قيم الحضارة الغربية ومصالحها[50].

---

(48) جون ستون، "أحزاب اليمين المتطرّف الأوروبيّة تتحد في تحالفٍ جديد قُبيل انتخابات الاتحاد الأوروبي"، **إندبندنت العربية**، 13/ 4/ 2019، شوهد في 10/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/2xknivg

(49) عبده فايد، "قبل أن يحكم اليمين المتطرف عاصمة أوروبية"، **إضاءات**، 12/ 11/ 2016، شوهد في 12/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/2Rs6UzK

(50) شاكر.

في المقابل، ترى إسرائيل أن اليمين المتطرف في أوروبا مفيد لها من عدة نواحٍ. فمن ناحية، يعزز صعودُ اليمين فُرصَ وقف ما يُسمى "عملية أسلمة أوروبا" مع ما يصاحبها من عداء للعرب والمسلمين وتقليم لأظفارهم في القارة[51]. ومن ناحية أخرى، يدفع صعود اليمين الشعبوي يهود أوروبا إلى الهجرة منها نحو إسرائيل تحت وقع الانتصارات التي يحققها هذا اليمين المتهم بمعاداته التاريخية للسامية، وهو ما يعزز فرص اليمين الإسرائيلي بكسب مزيد من الأصوات في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، باعتبار اليهود المهاجرين متأثرين باليمين الأوروبي المتطرف في معاداتهم للآخر.

لقد كان من المستغرب لدى العديد من المحللين أن تلتزم إسرائيل الصمت إزاء تصاعد اليمين الأوروبي المتطرف، وهو صاحب السجل الأسود في العلاقة باليهود، إلا أن التقاء المصالح باليمين والإدارة الأميركية "الترامبية" يفسر بوضوح سر هذا الموقف الإسرائيلي. فهذه الأطراف كلها تتفق ضمنيًّا، لأسباب خاصة بكل منها، على أهمية تفكيك مؤسسة الاتحاد الأوروبي؛ فإسرائيل، ترى في الاتحاد مكانًا تجتمع فيه أوروبا لتنسيق سياساتها الرافضة لضم القدس وإعلانها عاصمة إسرائيل الموحدة وسياساتها الاستيطانية وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي، وهو ما أزعجها على الدوام. بينما يرى اليمين أن هذه المؤسسة تتعارض مع توجهاته الشعبوية المعادية للهجرة وعمليات "الأَوْربة" الآخذة في التزايد داخل مؤسسات الاتحاد. أما الإدارة الترامبية فهي ترى الاتحاد عنوانًا للمنافسة أو المزاحمة القوية لها اقتصاديًا على الساحة الدولية وفي توجهاتها نحو "الولايات المتحدة أولًا". وتلتقي إسرائيل في ذلك مع ترامب واليمين المتطرف في تأكيد هذه الرغبة.

طالما عمل الأوروبيون والأميركيون على الساحة الدولية جنبًا إلى جنب، إلا أن الخشونة الأميركية التي بدت مؤخرًا تجاه الاتحاد الأوروبي في ملفات دولية عدة كانت استثنائية بامتياز؛ فلم يخف ترامب رغبته في رؤية الاتحاد الأوروبي مفككًا، كما أنه لا يقيم وزنًا لهذه المنظمة ويتصرف إزاءها بعنجهية

---

(51) "مقال بصحيفة ألمانية: إسرائيل ويمين أوروبا المتطرف يتحالفان ضد الإسلام"، **الجزيرة نت**، 6/ 2/ 2019، شوهد في 12/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/2JVSFPn

تخلو من الدبلوماسية واللياقة. وفي حين كان للعديد من الرؤساء الأميركيين مواقف من وجود أوروبا قوةً موحدة منافسة، فإنّ الفجاجة التي بدا عليها ترامب في تشجيعه القوى الشعبوية المعادية للوحدة والاندماج في أوروبا خرجت عن حسابات السياسة المعقلنة. ففضلًا عن جفائه الواضح للاتحاد، وقف إلى جانب الداعين إلى خروج بريطانيا منه مشجعًا طرفًا على حساب آخر(52)، بل إنه في العديد من المواقف أصبح، ببحثه عن نقاء العرق الأبيض، ملهمًا للشعبويين في القارة الأوروبية وخارجها(53). وعندما يتعلق الأمر بإسرائيل والقدس، فإن طغيان العقلية الأيديولوجية المغلقة على ترامب وفريقه، الذي ينتمي العديد من أعضائه إلى اليمين المسيحي المتطرف، يجعل من السياسة الأميركية أقرب إلى الممارسة الدينية المستندة إلى الخطاب المؤدلج منها إلى سياسة الربح والخسارة. فالقدس هي "عاصمة الشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف عام" على حد قول ترامب، و"تربطه بها روابط روحية وعقائدية وتاريخية". والخلاصة الطبيعية في هذه الحالة أن يكون في الإمكان تحديد المخرجات السياسية في أي عملية سلام بين أطراف الصراع مسبقًا، أو استنادًا إلى الوقائع على الأرض، بعيدًا عن لغة الاتفاقيات الثنائية أو القانون الدولي(54).

وفي هذا السياق، تبدي العديد من الدول "الترامبية الهوى" في وسط أوروبا وشرقها، مثل هنغاريا وبولندا والتشيك ورومانيا وغيرها من الدول المحكومة من أحزاب اليمين، أو تلك التي تشهد تصاعدًا لتلك الأحزاب فيها، إشارات يفهم منها ميلها إلى تَبنّي مواقف ترامبية من القضية الفلسطينية، خلافًا للموقف الأوروبي الموحد في هذا الشأن. فإضافةً إلى حضورها احتفالية نقل السفارة الأميركية إلى القدس ومنع بعضها صدور موقف أوروبي موحد إزاء اعتراف الولايات المتحدة بالمدينة عاصمة موحدة لإسرائيل، كما ذكرنا آنفًا،

---

(52) Natalie Nougayrède, "Why Trump and his Team Want to Wipe Out the EU," *The Guardian*, 18/2/2019, accessed on 22/4/2019, at: https://bit.ly/2RvqR8R

(53) في رسالة الإرهابي الأسترالي الذي استهدف المصلين المسلمين في نيوزيلندا في 15 آذار/ مارس 2019، تم الإتيان على ذكر ترامب بصفته أعاد الاعتبار إلى العِرق الأبيض في مواجهة الأغيار. ينظر: "مذبحة المسجدين في نيوزيلندا تسلط الضوء على موقف ترامب تجاه المسلمين"، **رويترز**، 17/ 3/ 2019، شوهد في 15/ 5/ 2019، في: https://bit.ly/3cca6rg

(54) "Statement by President Trump on Jerusalem".

تبدي هذه الدول توجهًا لتعميق صداقتها مع دولة الاحتلال لشعورها المتزايد بمدى نفوذ الأخيرة لدى الإدارة الأميركية، وهو ما يمثّل مدخلًا لتعميق العلاقة بين تلك الدول والإدارة الأميركية. فعلى سبيل المثال "على الرغم من تأكيد حكومتها اليمينية المتطرفة التزام الدولة بسياسة الاتحاد الأوروبي، قامت هنغاريا بافتتاح مكتب تجاري لها في القدس يحمل صفة دبلوماسية في احتفالية حضرها السفيران الأميركيان في إسرائيل وهنغاريا ونتنياهو وآخرون"[55].

أما رئيسة وزراء رومانيا، فيوريكا دانسيلا (Viorica Dăncilă)، التي ترأّس بلدها مؤخرًا مجلس الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية "أيباك" (American Israel Public Affairs Committee, AIPAC)، في واشنطن، فقد أشارت إلى أن الحكومة الرومانية قد أطلقت عملية تقييم إمكانية نقل السفارة إلى القدس، وقالت: "يسرني اليوم أن أعلن أمام هذا الجمهور أنه بعد استكمال هذا التقييم بمشاركة جميع اللاعبين الدستوريين المنخرطين في عملية صنع القرار وبالإجماع التام بينهم، سأنقل أنا كرئيسة وزراء لرومانيا والحكومة التي أترأسها سفارة بلادنا إلى القدس، عاصمة الدولة الإسرائيلية"[56]. وعلى الرغم من أن هذا لم يتم بسبب رفض الرئيس الروماني هذا التوجه، فإن هذه التصريحات والتحركات والإشارات يفهم منها جليًّا حقيقة موقف تلك الحكومات من المسألة المطروحة، وهو ما يعني أن تغيرًا في الظروف ربما سيفضي إلى تغير في المواقف على المدى القريب، وليس البعيد بالضرورة. ويمكن استنتاج ذلك مما شاهدناه مؤخرًا من رفض دولتَي التشيك وهنغاريا توقيع وثيقة أوروبية عمل الاتحاد على صياغتها من أجل إقرارها، تهدف إلى إلزام أعضائه بعدم نقل سفاراتهم إلى القدس إلا بعد إحلال السلام وتأكيد الاحترام الكامل للاتفاقيات الدولية في هذا الشأن[57].

---

(55) "هنغاريا لا تنوي نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس"، **عرب 48**، 20/ 3/ 2019، شوهد في 10/ 5/ 2019، في: https://bit.ly/2VkCqRm

(56) "دولة أوروبية تنوي نقل سفارتها في 'إسرائيل' إلى القدس"، **قناة العالم**، 24/ 3/ 2019، شوهد في 12/ 5/ 2019، في: https://bit.ly/2XpLLtD

(57) دعاء أبو هشيمة، "قرار أوروبي لحظر نقل السفارات إلى القدس.. التشيك وهنغاريا تحبط التنفيذ"، **صدى البلد**، 11/ 7/ 2019، شوهد في 14/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/3a3aOp4

صحيح أن تلك الدول ما زالت تتبنى الموقف الأوروبي الموحد، إلا أن مضي ترامب في مسيرته نحو تصفية القضية الفلسطينية، وربما إعادة انتخابه مجددًا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، سينعكس على مزيد من التفهم وربما التبني لمواقفه اليمينية المتطرفة، وهو ما قد يعني انشقاقًا وتصدعًا في الجدار الأوروبي على هذا الصعيد. غير أن هذه المواقف الممكنة لن تنعكس على مؤسسات الاتحاد الذي يمثّل الإجماع بين أعضائه شرطًا لقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية.

وبالنظر إلى مكونات "صفقة القرن" ومخرجاتها - كما تمّت الإشارة في مؤتمر البحرين الذي عُقد في 25 حزيران/ يونيو 2019 - من المتوقع أن يكون الاتحاد، من الناحية البراغماتية، عمليًّا في التعامل معها من دون التنازل عن مواقفه المبدئية في ذلك؛ فاقتصاديًا، يشرف الاتحاد الأوروبي على مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة ويموّلها، ولن يضيره أن يقوم بها لاحقًا تحت مظلة "صفقة القرن". أما من الناحية السياسية، فإن الاتحاد لن يعارض، بل سيشجع كل ما من شأنه التطبيع بين العرب وإسرائيل، سواء جاء ذلك في إطار "صفقة القرن" أم غيرها. وفي الوقت ذاته سيظل الاتحاد متحفظًا بشأن الشق السياسي الفلسطيني - الإسرائيلي من الصفقة؛ وبذلك سيتقاطع الاتحاد ويفترق في آن واحد مع الإدارة الأميركية في إطار سعي الأخيرة لتنفيذ كل ما جاء في "صفقة القرن" على الأرض، وهو ما سيجعله شريكًا جزئيًا من الناحية العملية، رغم مواقفه المبدئية من الناحية السياسية.

ثامنًا: اتحاد أوروبي بثوب "صليب أحمر"

بنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية بعيدة المدى تجاه الصراع وتحمّل عبء تمويلها عبر أوسلو ومشتقاتها وأخواتها، إلا أن أقصى ما ذهب إليه في رده على الانتهاكات الإسرائيلية الفظة لاتفاقيات أوسلو وللقانون الدولي على حدٍّ سواء، هو نوع من العمليات اللوجستية المشتركة أو المواقف الموحدة التي لم تغادر قوالبها اللفظية. فعندما يستمع المرء إلى بيانات الاتحاد الأوروبي في تعليقاته على السياسات الإسرائيلية على الأرض، يحسب أن المتحدث هو منظمة

الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، أو أي مؤسسة من المؤسسات الحقوقية التي لا قوة لها سوى التعبير عن الشجب والاستنكار وإبداء القلق والغضب، أو الترحيب والتشجيع، أو الإعراب عن المشاعر المختلطة والدعوة إلى التهدئة، أو الاحتكام إلى القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة والامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها توتير المشهد وتأزيمه.

لا يتصرف الاتحاد الأوروبي بوصفه لاعبًا دوليًا يؤدي، ولا يزال، دورًا أساسيًا في رعاية عملية سلام أوسلو، بل بما هو قريب من كونه منظمة دولية أو محلية غير حكومية فحسب، كل ما في مقدورها هو رصد الانتهاكات ورفع التقارير إلى القادة والمسؤولين، والاتصال بالأطراف عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الإعلام. لذا، فإن لغة الخطاب المستخدمة في التعليق على الجرائم الإسرائيلية والممارسات الاحتلالية المنتهكة لكل الأعراف والقوانين الدولية هي لغة موسومة بالخجل لا ترقى إلى أن تكون معبّرة عن مؤسسة في وزن الاتحاد الأوروبي حينما يتعلق الأمر بدولة الاحتلال[58]. هذا الدور الذي يكتفي الاتحاد الأوروبي بتأديته، رغم ما يملكه من أدوات قانونية وسياسية واقتصادية، قزّمه وجعله معلقًا على الأحداث فحسب، بلا حول ولا قوة، وهو ما عمق من أزمة فاعلية الاتحاد في المواقف المتعددة وقدرته على التأثير فيها.

وفي حقيقة الأمر، لم يُعهد عن الاتحاد أن خرج عن حدود دوره التقليدي بإصدار البيانات والتعليقات، وتقديم الخدمات اللوجستية للسلطة الفلسطينية بالنيابة عن دولة الاحتلال، في محاولة التأثير فيها في إطار عملية سلام أوسلو. المرة الواحدة التي حاول الاتحاد إبراز غضبه على الاحتلال من خلالها تمثلت

(58) يُنظر مثلًا: مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)، "بيان محلي صادر عن الاتحاد الأوروبي حول إخلاء عائلة أبو عصب من البلدة القديمة في القدس"، **الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية**، 25/ 2/ 2019، شوهد في 5/ 5/ 2019، في: http://bit.ly/2GTTK8Y؛ "بيان محلي صادر عن الاتحاد الأوروبي حول تمديد إغلاق مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية"، **الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية**، 12/ 2/ 2019، شوهد في 5/ 5/ 2019، في: http://bit.ly/2SjEO9؛ "رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله يزورون الخليل"، **الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية**، 19/ 3/ 2019، شوهد في 5/ 5/ 2019، في: http://bit.ly/37Y22s7

بقراره الذي يقول بضرورة وسم البضائع الإسرائيلية المصنعة في مستوطنات الضفة الغربية بوسم مكان المنشأ، حتى يستطيع المستهلك الأوروبي التمييز بينها وبين تلك البضائع المصنعة داخل الأراضي المحتلة عام 1948[59]. وهو إجراء لم يرتق إلى منع استيراد البضائع المصنعة في تلك المستوطنات أو تعبئة الجمهور لعدم التعامل معها؛ إذ أكد زعماء الاتحاد والناطقون باسمه، مرارًا وتكرارًا، أن هذا الإجراء ليس بعقوبات تنوي دول الاتحاد فرضها على إسرائيل، بل هو إجراء فني وقانوني يقضي بإبراز اسم دولة المنشأ على المنتج المستورد. وبما أن المستوطنات ليست من إسرائيل وفقًا للقانون الدولي، فقد اقتضى الحال الإشارة إليها على نحو منفصل.

لم يكتف الأوروبيون بنعومتهم المفرطة في التعامل مع إسرائيل إزاء كل المخالفات والجرائم التي اقترفتها، بل عمدوا إلى بناء شراكة تجارية وعلمية وبحثية استثنائية معها، فضلًا عن إبدائهم التفهم لأفعالها وجرائمها في العديد من محطات المواجهة.

خاتمة

لن يتغير موقف الاتحاد الأوروبي من القدس في المدى المنظور تبعًا للآليات القانونية المعتمدة في صناعة قرار السياسة الخارجية التي تستدعي الإجماع شرطًا. أما على صعيد الدول منفردةً، فمن المرجح مع التقدم في تنفيذ "صفقة القرن"، ومع صعود اليمين الشعبوي المتطرف، أن تحصل تصدعات في الموقف الأوروبي، وهو ما لا يملك الاتحاد، بوصفه مؤسسة، إزاءه أيّ سلطة. وفي ظل الموقف الأميركي في عهد إدارة ترامب من الاتحاد، بدأت الإدارة الأميركية في اللعب على شق هذا الصف الأوروبي عبر إحداث شرخ بين الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية ونظيراتها الغربية. الموقف الرسمي الأوروبي من "صفقة القرن" نابع من حقيقة الافتراق مع الأميركيين حول صوابية اعتماد الوقائع على الأرض أساسًا في بناء السياسات مثلما تفعل الولايات المتحدة،

(59) "أوروبا تقر وسم سلع المستوطنات الإسرائيلية"، **الجزيرة نت**، 2015/11/11، شوهد في 6/ 7/ 2019، في: http://bit.ly/2SjAkPU

والاستناد إلى القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، باعتبار ذلك هو الضمانة الأكيدة لديمومة الاستقرار والسلام في المنطقة كما يتصور الأوروبيون.

حقيقة الشعور الأوروبي بأن أي انفجار للمنطقة سينتهي في حضن أوروبا يدفعها إلى تأكيد موقفها بوضوح من أولوية أمن دولة الاحتلال من جانب، ومن قضايا عملية السلام العالقة من جانب آخر. غير أن هذا الموقف لن يترجم عمليًا بأكثر مما ترجمته أوروبا في محطات عديدة سابقة.

وفي الختام، فإن حقيقة أن أوروبا "بلا أنياب ولا أظفار" عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي - الإسرائيلي تجعل من هذا اللاعب هامشيًّا من الناحية العملية، ولا يمكن التعويل عليه للحلول بديلًا من الولايات المتحدة في رعاية عملية السلام، فضلًا عن التدخل العملي لإنفاذ القانون الدولي بما فيه الاتفاقيات السابقة بين الأطراف التي ترفض إسرائيل تطبيقها.

المراجع

1 - العربية

دان، تيم. وميليا كوركي وستيف سميث. **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. ترجمة ديما الخضرا. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. تقرير معلومات 16. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

2 - الأجنبية

"Council Decision (CFSP) 2017/1426 of 4 August 2017: Updating the list of Persons, Groups and Entities Subject to Articles 2, 3 and 4 of Common Position2001/931/CFSP on the Application of Specific Measures to combat Terrorism, and Repealing Decision (CFSP) 2017/154." *Official Journal of the European Union*. 5/8/2017. at: http://bit.ly/2S5xAFM

EU Heads of Mission. "Report on East Jerusalem." *Journal of Palestine Studies*. vol. 41, no. 3 (Spring 2012).

"European Council 14-15/12/2017." *European Council*. at: http://bit.ly/37U4jos

Foreign and Commonwealth Office. "Consolidated Texts of The EU Treaties as Amended by the Treaty of Lisbon." Presented to Parliament by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs by Command of Her Majesty (January 2008). at: https://bit.ly/2OrphDa

Kausch, Kristina. "The Return to 'Realism' in European Union Policies in the Middle East." *Europe and the Middle East perspectives on Major Policy Issues*. Centre for European Reform. 17/1/2014. at: https://bit.ly/3fFVG4X

Musu, Costanza. "The EU and the Middle East Peace Process: A Balance." *Studia Diplomatica*. vol. 60, no. 1 (2007).

The Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA). "Speech by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the Plenary Session of the European Parliament on the US Recognition of the Golan Heights as Israeli Territory and the Possible Annexation of the West Bank settlements." An official website of the European Union. 16/4/2019. at: http://bit.ly/316zLgt

"Remarks by President Donald Tusk before his Meeting with Prime Minister of Israel Benjamin Netanyahu." *European Council*. 8/9/2015. at: http://bit.ly/37Gdskn

"Resolution 478 (1980)." *UNSCR*. 20/8/1980. at: https://bit.ly/2vRr3Hu

"Sharm El-Sheikh Summit Declaration." *European Council*. 25/2/2019. at: http://bit.ly/2OonFub

"Statement by High Representative/Vice-President Federica Mogherini on Violence in Gaza and Latest Developments." *European External Action Service*. 14/5/2018. at: http://bit.ly/39308qo

"Statement by President Trump on Jerusalem." *The White House*. 6/12/2017. at: http://bit.ly/36CE0BB

"Venice Declaration: June 13, 1980." *European External Action Service*. at: https://bit.ly/30W7NUH

Ziadeh, Adeeb. *EU Foreign Policy and Hamas: Inconsistencies and Paradoxes*. London/New York: Routledge, 2018.

الفصل الثالث عشر

تحوّلات عملية صنع القرار الأميركي بشأن القدس

أحمد جميل عزم

كشف مشهد افتتاح السفارة الأميركية في القدس، في 15 أيار/ مايو 2018، كثيرًا من معالم العلاقات الأميركية – الإسرائيلية وحقائقها، والأهم أنه كشف تحوّلات هذه العلاقة في عهد إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب. ففي هذا المشهد، اجتمع سياسيون ورجال أعمال ورجال دين وأقارب من عائلة واحدة وأصهارهم، يمثّلون في حد ذاتهم شبكة مصالح، يتشابك فيها المال والدين والسياسة وعلاقات المصاهرة. ويُبدّد هذا المشهد، الذي ستُعرض تفاصيله لاحقًا، فرضيتين شائعتين في تفسير الموقف الأميركي المنحاز دائمًا إلى الإسرائيليين. الفرضية الأولى تأتي من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تقول إنّ هناك مصالح وتحالفًا استراتيجيًّا بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وإنّ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تعتمد على الحليف الإسرائيلي وتستفيد منه. أمّا الفرضية الثانية، فتأتي من النظرية الليبرالية التي تعتبر التقارب الثقافي والفكري والسياسي، وخصوصًا تشابه الأنظمة السياسية الديمقراطية، أساس العلاقات الدولية، ومن ثمّ الاقتناع بأنّ هناك جذورًا دينية وثقافية وأنماطًا سياسية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تُفسّر هذه العلاقة الخاصة. في الواقع، لا التفسير الواقعي ولا الليبرالي، ولا أي تصور "عقلاني" تقليدي يُفسّر العلاقات الدولية، يمكن أن يكون مدخلًا لفهم السياسة الأميركية في الشأن الإسرائيلي. والمدخل المناسب، كما ستوضح هذه الدراسة، هو "صنع القرار الخارجي" الذي يعتمد على منهاج استقرائي يُتابع

تفاصيل على مستوى جزئي صغير (ماكرو)، لفهم السياسة الأميركية في الشأن الإسرائيلي ومن الذي يصنعها، وما دوافعه ومصالحه واعتباراته.

لفهم السياسة الأميركية في موضوع القدس، التي هي جزء من سياسة أميركية عامة في المسألة الإسرائيلية، يجدر بنا أولًا القيام بعرض تاريخي للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية، وأن نجعل القدس في صلبه، ثم نناقش الفرضيات الأساسية التي تتحدث عن علاقات دينية وسياسية وثقافية خاصة، ثم نستقرئ تحوّلات هذه العلاقة، خصوصًا خلال إدارتَي باراك أوباما (2009-2017)، ودونالد ترامب بدءًا من عام 2017 حتى منتصف عام 2019.

أولًا: مدخل نظري وفرضيات لفهم السياسة الأميركية إزاء القدس

نشر جون ميرشايمر وستيفن وولت في عام 2007، كتابًا بعنوان **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأميركية الخارجية**، وهو في الأساس توسيع وتطوير لمقالة نشراها في عام 2006؛ أي قبل نشر الكتاب بعام واحد(1).

يُعدّ ميرشايمر وولت باحثَين مهمَّين على المستوى العالمي، ومن أبرز مفكري النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، وهي نظرية سادت منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وأبرز ما فيها التركيز على أنّ الدول تعتمد على ذاتها في تحقيق أمنها ومصالحها ومدّ نفوذها. وأهم إطار لتحليل العلاقات الدولية هو فهم تجاذبات الاستقطاب بين الدول العظمى وموازين القوى بينها(2).

ربما يُتوَقَّع، لأول وهلة، أن ينظر الكاتبان إلى اللوبي الإسرائيلي من زاوية مدى أهمية التحالف الأميركي - الإسرائيلي، وخصوصًا في إطار سياسة القوة العظمى في زمن الحرب الباردة وما بعدها، في احتواء الشرق الأوسط وضمان المصالح الأميركية فيه. ولكنْ رفض الكاتبان هذا المدخل، وهما يرفضان أيضًا

---

(1) John J. Mearsheimer & Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).

(2) Scott Burchill, "Realism and Neo-realism," in: Scott Burchill et al., *Theories of International Relations*, 2nd ed. (Basingstoke: Palgrave, 2001), p. 70.

مقولات أخرى، مثل أنّ إسرائيل "ذات أهمية استراتيجية حيوية" للولايات المتحدة، وأنّها "شريك لا غنى عنه في 'الحرب على الإرهاب'". ويُفنّدان هذه الأطروحات بأنّ "علاقة واشنطن القريبة بالقدس تزيد صعوبة ولا تسهّل هزيمة الإرهاب الذي يستهدف الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته تقوّض موقف الولايات المتحدة مع حلفاء أساسيين حول العالم". ويوضحان رأيهما في تحليل يأخذ النظام الدولي في الاعتبار من خلال القول: "الآن مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت إسرائيل عبئًا استراتيجيًا على الولايات المتحدة"، ويوضحانه أيضًا قائلَين: "لكن أي سياسي طموح لن يقول هذا علنًا، أو حتى يُلمّح إلى ذلك"[3].

من جهة ثانية، من الطبيعي أن يرفض الكاتبان، وقد فعلا، التبريرات التي ترى أنّ إسرائيل قضية أخلاقية مهمة للأميركيين، أو أنّ بين إسرائيل والولايات المتحدة قيمًا مشتركة؛ إذ لا تتوقف المدرسة الواقعية كثيرًا عند المهمات الأخلاقية للدولة، لكنهما لا يقولان هذا بوضوح، بل يقولان: "هناك مبرر أخلاقي قوي لبقاء إسرائيل، ولذلك، هناك سبب قوي أن تلتزم الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل إذا كان بقاؤها معرضًا للخطر". ويلفت الكاتبان النظر إلى أنّه "أخذًا في الحسبان المعاملة العنيفة (Brutal) للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإنّ الاعتبارات الأخلاقية قد تعني أن الولايات المتحدة يجب أن تأخذ سياسة أكثر إنصافًا إزاء الطرفين، بل ربما تميل أكثر في اتجاه الفلسطينيين"[4].

يبدو الكاتبان أقرب إلى منهاج "صنع القرار" في السياسة الذي يركز على حوافز رئيس أو سياسي ودوافعه في صنع قراراته وكيف يحدّد خياراته. ويتفق مع وجهة نظرهما باحثون آخرون من أمثال الباحثَين في الجامعات الأميركية مارغريت هيرمان وجو هاغان، اللذين يقولان إنّ منطق خيارات رجل السياسة ومحدداته "كانت معقولة في النظام الثنائي الأقطاب الذي ميّز الحرب الباردة"، ويضيفان قائلَين: "لكن اليوم حيث يوجد القليل من الاتفاق على طبيعة 'النظام

(3) Mearsheimer & Walt, p. 5.

(4) Ibid.

العالمي الجديد' [...] لذلك في مثل هذه البيئة الغامضة، تصبح منظورات قادة صنع السياسة الخارجية أكثر أهمية في فهم ما تفعله الحكومات"[5]. كما يقولان إنه بينما تزداد مرونة محددات السياسة الخارجية وغموضها، أي انعدام المحددات التي تُبنى على توازنات الحرب الباردة والاستقطاب الدقيق والمحسوب، فإنّ "أهمية اعتبارات السياسة الداخلية ازدادت"[6].

في الواقع، يقترب المفكرون والمنظّرون العالميون في العلاقات الدولية من الاتفاق، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على أنّ السياسة الخارجية تبدأ محليًّا، وهو ما عبّر عنه رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركي وأحد منظّري الليبرالية، ريتشارد هاس الذي نشر في عام 2013 كتابًا انتقد فيه "المبالغة في الاهتمام بالشأن الخارجي، خصوصًا في الشرق الأوسط"، ويبدو من خلاله قلقًا من تواضع الأداء الأميركي في داخل الولايات المتحدة نفسها[7]. ويتفق المنظّرون الليبراليون، خصوصًا بعد الفشل الأميركي في العراق بعد عام 2003، على أنّ مسألة الأداء والقدرة على إدارة أوراق القوة هي، في رأيهم، تحدٍّ رئيس للولايات المتحدة، مع قلقهم من هذا الأمر. والواقع أنّ هاس نشر في عام 2017 كتابًا آخر بشأن التشوش والفوضى وعدم الوضوح في السياسة الأميركية والنظام الدولي عمومًا[8]، وقد تُرجم إلى العربية[9].

بناءً على ما سلف، يمكن القول إنّ هناك اتجاهًا أميركيًا متزايدًا لفهم السياسة الخارجية الأميركية، استنادًا إلى اعتبارات داخلية. وقبل هذا، ومنذ زمن بعيد، كانت المقولة التي تتردد عند مناقشة الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، أو بمعنى أكثر دقة من الشأن الإسرائيلي، هي أنّ إسرائيل تُعدّ قضية

(5) Margaret G. Hermann & Joe D. Hagan, "International Decision Making: Leadership Matters," *Foreign Policy*, no. 110 (Spring 1998), p. 125.

(6) Ibid.

(7) Richard N. Haass, *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order* (New York: Basic Book, 2013), p. xi.

(8) Richard N. Haass, *A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order* (New York: Penguin Press, 2017).

(9) يُنظر: ريتشارد هاس، **عالمٌ في حَيْصَ بَيْص: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم**، تعريب وتحقيق إسماعيل بهاء الدين سليمان (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018).

أميركية داخلية. وكانت هذه الفكرة تُستَخدَم لتبرير مدى الانحياز الأميركي إلى الجانب الإسرائيلي، إلى درجة تبدو أحيانًا على حساب المصالح الأميركية؛ على اعتبار أن الرأي العام الأميركي مؤيد ثابت لإسرائيل. ويبدو أن هذه الفكرة تلقى دعمًا إضافيًا، لكن ليس من زاوية أن إسرائيل موضوع استثنائي في السياسة الأميركية (وهي كذلك كما ستوضح هذه الدراسة)، بل من زاوية أنّ العوامل الداخلية في صنع القرار السياسي الخارجي عمومًا أصبحت أكثر أهمية بعد الحرب الباردة؛ وبكلمات أخرى، من زاوية عملية صنع القرار الأميركي، وخصوصًا دور جماعات الضغط فيها.

ستوضح الدراسة لاحقًا كيف تطوّر الموقف الأميركي تاريخيًّا من الشأن الإسرائيلي، مثلما ستبيّن تطوّره تجاه القدس على نحو خاص، ليصبح كأنه يتعامل مع قضية داخلية. لكن من خلال العودة إلى كتاب ميرشايمر ووولت، نجد أنه مثالٌ على تجسيد فكرة منهاج صنع القرار في فهم السياسة الخارجية والاستناد إلى البعد المحلي، مع تطبيق عملي على الموضوع الإسرائيلي في السياسة الأميركية.

يوضح الكاتبان أن السبب الأساسي لهذا الوضع هو قوة اللوبي الإسرائيلي "الذي هو ائتلاف من أفراد ومنظمات يعملون بنشاط لتوجيه السياسة الأميركية الخارجية في اتجاهات مناصرة لإسرائيل"، وهذا الائتلاف، كما يوضحان، ليس له قيادة مركزية، وليس أعضاؤه من اليهود فحسب، وليس مؤامرة، أو خارج تقاليد جماعات الضغط المعروفة والشرعية وعملها في الولايات المتحدة. لكن القوة الكبيرة لهذه الجماعة هي التي تجعل السياسيين يتحاشون الاصطدام بها[10]. وينسجم ما يُقلق ميرشايمر ووولت مع مدرستهما الواقعية، أي كيف يؤثر هذا اللوبي في سياسة الولايات المتحدة عند "إطلاقها العنان للقوة التي تمتلكها"، ومن ضمن ذلك سياستها في الشرق الأوسط، وهي سياسة قد يكون لها "تبعات ضخمة على شعوب حول العالم"، ويضربان مثلًا ما حدث في حرب العراق التي قامت بها إدارة جورج بوش الابن[11].

(10) Mearsheimer & Walt, p. 5.

(11) Ibid., p. 6.

لقد أشار ميرشايمر ووولت إلى البعد الديني التوراتي في التكوين التاريخي والتعليمي في الولايات المتحدة، وإلى الاهتمام بالبعد الديني اليهودي الذي أولاه تاريخيًّا عددٌ من السياسيين عناية، لكنّهما يعتبران "أنّ من الخطأ النظر إلى هذا الاهتمام المتواضع [للسياسيين بالبعد الديني] باعتباره جذور الدور الأميركي في المنطقة [الشرق الأوسط] منذ الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا علاقتها المميزة بإسرائيل اليوم"(12). ويعتبران أيضًا أن "الكثير من السياسات التي تتم نيابة عن إسرائيل تُعرّض الأمن القومي الأميركي للخطر. في حين حفّز الدعم غير المحدود لإسرائيل التي تحتل الأراضي الفلسطينية، مناهضة 'الأمركة' في العالم العربي والإسلامي"(13). ويعتقد الكاتبان أيضًا أنه كان من الأجدى استخدام القوة المالية والدبلوماسية الأميركية لجعل إسرائيل تتوقف عن بناء المستوطنات.

مثّل كتاب ميرشايمر ووولت إضافةً مهمة ونوعية أثارت الكثير من الجدل في السياسة الأميركية، من خلال كشفه عن تفاصيل صنع القرار الأميركي في الشرق الأوسط، استنادًا إلى العامل الإسرائيلي وأذرعه الداخلية في الولايات المتحدة. لكنّ تغييرات كثيرة حدثت في هيكل اللوبي الإسرائيلي وقوّته منذ نشر الكتاب، تجلّت كثيرًا، أو تُرجمت، في سياسة إدارة الرئيس ترامب في موضوع القدس. ومن هنا، تستمد هذه الدراسة بعضًا من أهميتها من تتبعها التغييرات التي أصابت وضع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

بناءً على هذا المدخل النظري، سيعتمد منهاج هذه الدراسة على عرض العوامل الداخلية في صنع السياسة الأميركية من قضية القدس، أو بكلمات أخرى "قوى صنع السياسة الأميركية إزاء القدس". وسيدرس على نحو جوهري عاملين أساسيين: أولهما اللوبي الإسرائيلي، وثانيهما العامل الديني في المجتمع الأميركي.

(12) Ibid., p. 7.

(13) Ibid.

أطروحة البحث الأساسية مفادها أنّ الدين لا يمثّل العامل الأساسي للسياسة الأميركية بشأن القدس، وأنّ لنفوذ اللوبي الإسرائيلي في العملية الانتخابية والمؤسسة الأميركية الدور الأبرز.

لن ندرس هنا تاريخ اللوبي الإسرائيلي وتأسيسه، بل متغيّراته في القرن الحادي والعشرين، وإن كانت الدراسة ستتضمن عرضًا تاريخيًّا لتطوّر وضع القدس في السياسة الأميركية.

ثانيًا: تاريخ القدس في السياسة الخارجية الأميركية والكونغرس

يمثّل وصول بعثة "كينغ - كرين" (King-Crane Commission) الأميركية إلى القدس في عام 1919[14] أقدمَ التفاعلات الرسمية الأميركية مع قضية القدس؛ فحتى ذلك الوقت كان لدى الرئيس الأميركي، وودرو ويلسون (1913-1921)، أملٌ في إقناع الكونغرس الأميركي بدخول عصبة الأمم وقيادة العالم، وعلى ما يبدو، كان اهتمامه هذا جزءًا من طموحات الدور القيادي في العالم[15]. لذلك أرسل هنري تشيرشل كينغ (الأكاديمي المتخصص في الأديان)، وتشارلز كرين (رجل الأعمال المهتم أيضًا بالدراسات العربية)،

---

(14) لجنة ثلاثية شكّلها المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح لدول الحلفاء في أيار/ مايو 1919، تضم ممثلين عن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وصلت في 10 حزيران/ يونيو 1919 إلى يافا، في إطار مهمتها في سورية الطبيعية والعراق، وذلك للاطلاع على وجهات نظر السكان، تمهيدًا لتقرير مصير المنطقة. لكنّ مقاطعة كل من فرنسا وبريطانيا أعمالها حوّلها إلى لجنة أميركية محضة، ويمثّل تقريرها وثيقة مهمة عن رأي أهالي سورية وفلسطين في مصيرهم. وقد أودعت اللجنة، في 18 آب/ أغسطس 1920، تقريرها لدى سكرتارية مؤتمر الصلح، لكنّ السكرتارية حفظته في الأدراج إلى أن نُشر بطريقة غير رسمية في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1922. وكانت اللجنة حين قدومها إلى فلسطين متحيزة إلى المشروع الصهيوني، غير أن نتائج لقاءاتها جعلتها تتحفظ عليه أشد تحفُّظ، وتغير من موقفها السابق منه، وهي تعتبره خروجًا عن مبادئ الرئيس ويلسون. وبخصوص القدس، وضح تقرير اللجنة أنه "من المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء"، وأوصت بـ "العدول بتاتًا عن الخطة التي تهدف إلى جعل فلسطين حكومة يهودية"، ينظر: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بنيويورك، 1962)، ص 410، 609.

(15) "State of the Union Address: Woodrow Wilson (December 2, 1913)," *Infoplease*, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lIFIAa

لزيارة فلسطين ودراسة الأوضاع فيها لتقديم توصيات إلى مؤتمر السلام في باريس لتسوية شؤون ما بعد الحرب العالمية الثانية، بشأن فلسطين، وخصوصًا الأماكن المقدسة فيها(16).

جال المبعوثان في فلسطين وقابلا الأطراف المختلفة، وبحسب **الموسوعة الفلسطينية**، تلقّيا 1863 عريضة أثناء جولاتهما هذه في فلسطين وسورية، وخلصت البعثة إلى نتائج تُبرز أهمية الحياد الأميركي حينها، وعدم دخول العامل اليهودي، أو الصهيوني، مُحدِدًا أساسيًا في العقل الأميركي السياسي، وجاء في تقريرها الذي أهمله مؤتمر السلام(17) ما يلي: "من المشكوك فيه، في أي حال، أن يرى المسلمون والمسيحيون في اليهود أوصياء مقبولين على الأماكن المقدسة، أو على الأرض المقدسة كلها؛ إذ إنّ الأماكن المقدسة عند المسيحيين - تلك التي لها علاقة بالمسيح - وتلك المقدسة عند المسلمين أيضًا، ليست مقدسة عند اليهود، بل هي بغيضة بالنسبة إليهم. ويستحيل أن يشعروا بالرضا لوجود هذه الأماكن بيد اليهود [...] في الواقع، ومن هذه الزاوية، ولأنّ الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة مقدسة للمسلمين، فهذا يجعلهم، طبيعيًّا ورضائيًّا، أن يكونوا أوصياءَ على الأماكن المقدسة أكثر من اليهود"(18).

لا شيء يوحي بأنّ هذا التقرير أثار ضجة أو ردود فعل تذكر في الرأي العام الأميركي ودوائر صنع القرار؛ ما يشير إلى محدودية أهمية المسألة اليهودية، آنذاك، في الفكر الأميركي. ولعل عرض القدس والمسألة اليهودية، في الحملات الانتخابية للرئاسة والكونغرس، يعطي مؤشرًا مهمًّا على تطور مسألة القدس في السياسة الأميركية.

---

(16) Donald E. Wagner, *Dying in the Land of Promise: Palestine and Palestinian Christianity from Pentecost to 2000* (London: Melisende, 2003), pp. 110-111; Roderic H. Davison, "The King-Crane Commission: An American Inquiry into the Middle East by Harry N. Howard," *The Journal of Modern History*, vol. 37, no. 1 (March 1965), pp. 114-115.

(17) Davison, p. 114.

(18) Walter Laqueur (ed.), *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969), p. 30.

لم تكن القدس أو فلسطين تذكر في الحملات الانتخابية الأميركية، وتحديدًا في برامج مرشحي الرئاسة، عند الحزبين الرئيسين، الجمهوري والديمقراطي، حتى الحملة الرئاسية لعام 1944؛ حيث أدّت المحرقة النازية ضد اليهود في أوروبا وتزايد الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة إلى بدء الاهتمام الخاص باليهود[19].

على سبيل المثال، تضمّن بيان الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية لعام 1944 نصًّا جاء فيه: "نحن نؤيد فتح فلسطين من دون قيود لهجرة اليهود والاستقرار فيها، وإقامة دولة يهودية حرة وديمقراطية وبرلمانية (Commonwealth)"[20]. وفي العام نفسه، نشر الحزب الجمهوري نصًّا أكثر تفصيلًا، من نص الحزب الديمقراطي، يُدشّن دخول المسألة اليهودية بقوة في الخطاب الأميركي جاء فيه: "من أجل إعطاء ملجأ لملايين الرجال والنساء والأطفال اليهود الذين يعانون نتيجة طردهم من بيوتهم بوساطة الطغيان، فإننا ندعو إلى فتح فلسطين لهجرتهم غير المقيّدة وتملّكهم الأراضي، تطبيقًا لوعد بلفور في عام 1917، وتنفيذًا لقرارات مؤتمر الحزب الجمهوري لعام 1922؛ ما قد يجعل فلسطين بلدًا حرًّا وديمقراطيًا. ونحن نشجب عدم إصرار الرئيس على انتداب فلسطين لتنفيذ بنود إعلان بلفور وصك الانتداب، رغم تظاهره بتأييدها"[21].

وبالتوازي مع هذه النصوص، لم تكن القدس حاضرة في الخطاب الأميركي مباشرة. فعلى سبيل المثال، عندما نوقش قرار التقسيم في الأمم المتحدة في عام 1947، لم تتبنَّ الولايات المتحدة موقفًا من مسألة المدينة، وجاء في صحيفة **ذي تايمز** البريطانية مقال بعنوان "الولايات المتحدة صامتة بشأن فلسطين" مفاده أنّ مندوبَي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بقيا صامتَين أثناء نقاش المسألة الفلسطينية، فكل منهما ينتظر أن يتحدث الآخر، حتى اضطر الرئيس الهندي للجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين إلى اقتراح

(19) Ahmad Jamil Azem, "Moving the U.S. Embassy to Jerusalem: A Chronic Unfulfilled Promise," *Jerusalem Quarterly*, no. 70 (Summer 2017), p. 9.

(20) Ibid.

(21) Ibid.

إقفال النقاش إذا كان لم يكن أيّ واحد يريد الكلام[22]. وفي اليوم التالي، أصدر الوفد الأميركي بيانًا يدعو فيه إلى تصوّر مفصّل للمسألة الفلسطينية، وإلى أن تبقى هذه المسألة "خارج نطاق صراع القوى العظمى"[23]. وعندما نوقش وضع مدينة القدس على نحو خاص، طلب الوفد الأميركي أن تقوم الأمم المتحدة بدور السلطة الإدارية في المدينة تحت نظام الوصاية الدولية[24].

تؤكد مقارنة نصوص الحملة الانتخابية الرئاسية في عام 1944 بالموقف الرسمي في الأمم المتحدة في عام 1947 استنتاجًا مفاده أنّ إسرائيل باتت قضية داخلية، لكن بمعنى مختلف قليلًا. فعلى صعيد النظام الدولي، كان هناك صراحة أميركية بتجنّب أن تصبح فلسطين والقدس جزءًا من الحرب الباردة، وكان هناك سعي لدور دولي في القدس. ومن هنا شجبت الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات مرارًا سعي إسرائيل لنقل مقرّات الحكومة والسفارات الأجنبية إلى القدس؛ ففي عام 1952، مثلًا، شجبت الولايات المتحدة القرار الإسرائيلي بنقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس[25].

استمر التعبير عن التأييد والتعاطف مع اليهود وإسرائيل في الحملات الانتخابية الأميركية في الأربعينيات حتى الستينيات، لكن من دون أي إشارات خاصة إلى القدس[26]، مع موقف أميركي رسمي خارجي أكثر حذرًا، بل رافض لإبداء الدعم الكامل لإسرائيل، وهو ما تجلّى في الغضب أو المعارضة الأميركية للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في عام 1956 والعدوان الثلاثي الفرنسي - البريطاني - الإسرائيلي على مصر في ذلك الوقت[27].

---

(22) Ibid.

نقلًا عن:

"U.S. Silence on Palestine," *The Times*, 10/10/1947.

(23) Ibid.

نقلًا عن:

"U.S. Statement on Palestine," *The Times*, 11/10/1947.

(24) "U.S. Support for Partition of Palestine," *The Times*, 13/10/1947.

(25) *Documents on Jerusalem*, vol. 1 (Jerusalem: PASSIA, 1996), pp. 173-174.

(26) Azem, p. 10.

(27) محمد عزيز شكري، "البعد الدولي للقضية الفلسطينية"، في: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني: الدراسات الخاصّة، مج 6: **دراسات القضية الفلسطينية** (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص 18.

كانت حرب 1967 نقطة فاصلة، عمّقت التحالف الأميركي - الإسرائيلي، وزادت الرعاية الأميركية لإسرائيل، لكن الملاحظ أن قضية القدس ظهرت في هذا السياق باعتبارها قضية خلافية أميركية - إسرائيلية، بل قللت من الحماسة الأميركية في تأييد إسرائيل العلني في مناسبات عدة؛ فعلى مدى شهور، مثلًا، عرقلت واشنطن إصدار قرار من الأمم المتحدة بشأن عدوان عام 1967 والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الضفة الغربية والقدس والجولان وسيناء. وتكشف وثائق الخارجية البريطانية أنّ وزير الخارجية الأميركي تحدّث معارضًا بقوة في 16 حزيران/ يونيو 1967؛ أي بعد أيام من هذا الاحتلال الإسرائيلي، مع السفير الإسرائيلي في واشنطن، ضد قرار ضم إسرائيل القدس القديمة، ووصف القرار بأنّه "عدم حكمة"[28]. ويُعتقد أن قرار إسرائيل الرسمي بضم شرق القدس والاستياء الأميركي من ذلك هو الذي أوقف الرفض الأميركي لصدور قرار من مجلس الأمن يعالج مسألة آثار حرب 1967. ونتيجة للتراجع الأميركي، صدر القرار رقم 242 في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967[29].

لكن نتائج حرب 1967 التي قد تتمثل في شعور العالم بضعف الموقف العربي، وبعدم دفع ضريبة الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي، عمّقت الانحياز الأميركي، وخصوصًا على المستوى الشعبي. وفي موضوع القدس، تبع التحدي الإسرائيلي للعالم والقانون الدولي، وطبعًا للعرب، بضم الجزء الشرقي إلى ما سُمّي سيادتها، حشدٌ لدعم التأييد لها، خصوصًا في الكونغرس. ومن هنا بدأت الأصوات الداعية إلى نقل السفارة الأميركية إلى القدس في الظهور، منذ شباط/ فبراير 1972، وفي ذلك الوقت أعلن جيرالد فورد (Gerald Ford)، زعيم الحزب الجمهوري في مجلس النواب الأميركي، الذي كان يشكل الأقلية، تأييده الاعتراف بالقدس باعتبارها "العاصمة القانونية والتاريخية لإسرائيل"، وذلك "عبر نقل سفارة الولايات المتحدة إلى هناك"[30].

---

(28) United Kingdom, The National Archives, Foreign and Commonwealth Office (FCO), "Report by W. Morris," 17/6/1967, 17/251.

(29) Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago: The University of Chicago Press, 1985), p. 155.

(30) Ibid., p. 232.

مع مرور الوقت، تعمّق مشهد الكونغرس والمرشحين الذين يبدون انحيازًا في تبنّي المطالب الإسرائيلية، من دون الكثير من الحسابات في ما يتعلق بالقانون الدولي والارتدادات الدبلوماسية والسياسية لهذه المطالب، لكن المستوى التنفيذي الأميركي كان، عمومًا، أقل اندفاعًا. فمثلًا، رفض الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (1969-1974) ووزير خارجيته وليام روجرز (William P. Rogers) فكرة فورد. وحتى اللجنة المسؤولة عن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري رفضت إدراج اقتراح فورد المتعلق بنقل السفارة في نص البرنامج[31]. بل إن الأمر الأبلغ في الانقسام بين المستوى التنفيذي والسياسي - التشريعي هو أن فورد نفسه أصبح نائبًا للرئيس الأميركي نيكسون. وبعد استقالة الأخير، أصبح فورد رئيسًا للولايات المتحدة (1974-1977)، وعندما سئل في 9 آب/ أغسطس 1974؛ أي بعد 20 يومًا من تولّيه الرئاسة، في مؤتمر صحافي، إنْ كان سيُطبّق اقتراحه بشأن القدس، ردّ بأنّه في ظل الظروف الراهنة وأهميّة الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، فإنّ هذا الاقتراح يجب أن يتنحّى جانبًا[32].

لا يمكن النظر إلى موقف فورد، من زاوية التباين بين الرسمي التنفيذي الذي عليه اتخاذ قرارات وتنفيذها والسياسي، خارج المسؤولية التنفيذية فحسب، بل لا بد من تذكر التغيرات الدولية التي فرضتها حرب 1973. فأجواء العالم بعد الحظر النفطي العربي، وبعد المبادرة العسكرية المصرية السورية في بدء تلك الحرب، غيّرت نسبيًا من جوٍّ ما بعد عام 1967 الذي كان يغلب عليه طابع الاستهانة بشأن ردّ الفعل العربي.

عمومًا، غلب على الموقف السياسي الأميركي بشأن القدس بعد عام 1972 تقديم السياسيين والمرشحين الأميركيين للانتخابات الرئاسية والتشريعية وُعودًا متعلقة بالقدس ونقل السفارة. أمّا على المستوى التنفيذي، ومن أجل عدم تقويض "فرص السلام"، فإنّ هذه الوعود والاقتراحات لم تطبق.

---

(31) Joseph Polakoff, "Ford Backs Off on His Former Proposal that the U.S. Move Its Embassy in Israel to Jerusalem," *JTA Daily News Bulletin*, vol. XLI, no. 167, 29/8/1974, p. 3, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mPDaQL

(32) Ibid.

لكن الملاحظ أيضًا أنّ الحزب الديمقراطي، في السبعينيات والثمانينيات، كان أكثر إقبالًا على تقديم وعود ومواقف بشأن القدس مما كان عليه الحزب الجمهوري. لم تُذكر القدس ومسألة نقل السفارة الأميركية في البرامج الانتخابية للحزب الجمهوري، في حين تبنّى الحزب الديمقراطي موقفًا صريحًا من موضوع القدس والسفارة؛ فأعلن في البرنامج الانتخابي للحزب في عام 1972 "الاعتراف والتأييد لمكانة القدس الثابتة عاصمةً لإسرائيل، مع حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة للمعتقدات كلها. وكرمز لهذا الموقف، يجب أن تُنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بمسؤولية المجتمع العالمي للتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود". وتكرر هذا الموقف حرفيًّا تقريبًا في برنامج عام 1976[33]. وبقي كذلك في الثمانينيات، مع إضافة تأكيد أنّ "القدس يجب أن تبقى موحّدة"[34]. لكن هذا الموقف لم ينعكس، مثلًا، في السياسات الخارجية للرئيس الأميركي الديمقراطي جيمي كارتر (Jimmy Carter) (1971–1981).

بدأ دخول القدس إلى برامج الحزب الجمهوري الانتخابية في عام 1980، لكن من دون ذكرها باعتبارها عاصمة إسرائيل، أو نقل السفارة الأميركية إليها. لكن أكّد الحزب أن تبقى القدس "موحَّدة"[35]. وكانت هذه سياسة الرئيس الأميركي الجمهوري، رونالد ريغان (1981–1989)، الذي أعلن موقفه أثناء طرح مبادراته وأفكاره لعملية السلام؛ إذ قال: "يجب أن تبقى القدس غير مقسمة، لكن وضعها النهائي يتقرر عبر المفاوضات"[36].

إذا كانت حرب 1967 قد "فتحت شهيّة" أطراف أميركية – إسرائيلية لزيادة الاقتراب من الموقف الإسرائيلي بشأن القدس، فإنّ حرب 1973 "كبحت" الاندفاعة في هذا الصدد، ثم جاءت حرب 1982، وما تلاها من محاولة إطلاق عملية سلام، بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، لتُعيد "الشهيّة" لتغيير موقف القدس. ومن هنا، اقتُرح في الكونغرس، في عام 1984، قانون

(33) Azem, p. 12.

(34) Ibid., pp. 12-14.

(35) Ibid., p. 13.

(36) Ibid.

لنقل السفارة الأميركية إلى القدس، لكن إدارة ريغان رفضت ذلك، على خلفية أنّ هذا "يوصل رسالة أن الولايات المتحدة تقبل موقف أحد الأطراف"، وأنّ موضوع القدس "يجب أن يُحلَّ بالمفاوضات"، وأنّ نقل السفارة "سيُضعف القدرة على القيام بدور فاعل في عملية السلام في الشرق الأوسط"[37].

يؤمّن النظام السياسي الأميركي للكونغرس أداة غير مباشرة للتدخل في السياسة الخارجية، هي الميزانية. وهذا ما حدث فعلًا؛ ففي موضوع القدس، تقدم عضو مجلس الشيوخ، الجمهوري جسي هيلمز (Jesse Helms)، بقانون في عام 1989، يتعلّق بالملكيات العقارية في إسرائيل، يشترط ضرورة امتلاك مبنيَين، في القدس أو الضفة الغربية، يصلحان كمبنى للسفير أو القنصل، مقابل تقديم المخصصات اللازمة لإنشاء منشأة دبلوماسية في تل أبيب، حيث يكون هناك مبنيان جاهزان كسفارة؛ واحد في تل أبيب، وثانٍ في القدس[38]. وبالفعل، استأجرت الإدارة الأميركية عقارًا في القدس الشرقية، لكنها لم تخطُ خطوات سياسية لاحقة لتطوير وضعه[39].

كانت اتفاقات أوسلو في عامَي 1993 و1994 أكبر انعطافة في الموقف السياسي الأميركي، وإن بقي ذلك في أُطر الكونغرس، ولم يصل إلى المستويات التنفيذية. ففي أيار/ مايو 1995، وقّع 41 عضوًا في مجلس الشيوخ، و31 عضوًا في مجلس النواب، مشروع قانون لنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وبسبب اعتراض إدارة الرئيس بيل كلينتون، لأنّ هذا في نظرها يُعرّض عملية السلام ودور الولايات المتحدة باعتبارها وسيطًا للخطر[40]، فإنّ الرئيس بعد صدور القانون بأغلبية 95 عضوًا ضد 5 أعضاء في مجلس الشيوخ،

---

(37) "Statement by Lawrence S. Eagleburger, Under-Secretary for Political Affairs, U.S. Department of State, Washington, 23 February 1984," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, pp. 279-280.

(38) Shlomo Slonim, *Jerusalem in America's Foreign Policy 1947-1997* (The Hague/London/Boston: Kluwer Law International, 1998), p. 265.

(39) Ibid.

(40) "U.S. Secretary of State Warren Christopher, Statement Regarding the U.S. Embassy Relocation Proposals, 9 May 1995"; "U.S. Assistant Secretary of State Robert Pelletreau, Statement on Jerusalem and the Multilateral Talks, Montreux, 18 May 1995 [Excerpts]"; "Statement by the White House Press Secretary of the U.S. Embassy Relocation to Jerusalem Bill, 24 October 1995," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, pp. 298-299, 303.

و374 عضوًا في مقابل 37 عضوًا في مجلس النواب، في تشرين الأول/ أكتوبر 1995[41]، أعطى حق تأجيل تنفيذه لأسباب تتعلق بالأمن القومي، مع تأكيد القانون أن القدس "عاصمة دولة إسرائيل"، منذ عام 1950. وبين عامَي 1948 و1967 تحت السيطرة الأردنية، مُنع مواطنو إسرائيل من الديانات كلها من الوصول إلى الأماكن المقدسة[42]. واستمر الرؤساء الأميركيون يؤجلون كل ستة شهور تنفيذ القانون، حتى قرر ترامب تنفيذه في نهاية عام 2017.

الملاحظ في التسعينيات تبادل الأدوار بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ إذ رحّب برنامج الحزب الجمهوري، لأول مرة (في عام 1996)، بقرار الكونغرس الذي كانت الغالبية فيه للجمهوريين، بشأن إقرار قانون نقل السفارة[43]، في حين اكتفى الديمقراطيون بالإشارة إلى القدس عاصمة "موحّدة" لإسرائيل، من دون ذكر نقل السفارة الأميركية[44].

بعد عام 2000، استمرت البرامج الانتخابية الجمهورية في الإشارة إلى موضوع السفارة، ويكتفي الحزب الديمقراطي بالإشارة إلى المدينة عاصمة إسرائيل[45]، بل أضاف الديمقراطيون في عام 2008 إلى تأكيدهم بقاء القدس عاصمة لإسرائيل أنّ "الأطراف قد وافقت على أنّ القدس موضوع لقضايا الحل النهائي"[46]. وكما سيلاحظ لاحقًا، تكرّس في القرن الحادي والعشرين تبادل الأدوار؛ إذ بات الحزب الديمقراطي أقل اندفاعًا، نسبيًّا، في تأييد السياسات الإسرائيلية، من الحزب الجمهوري الذي عمّق تحالفه مع نخب يهودية يمينية.

---

(41) "U.S. Congressional Record on the Jerusalem Embassy Relocation Implementation Act, Senate Section, 9 May 1995 [Excerpts];" "U.S. Senate, 104th Congress, 1st Session, 'Jerusalem Embassy Relocation Implementation Act of 1995' Washington, 9 May 1995;" "Jerusalem Embassy Relocation Act, Washington, 23 October 1995," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, pp. 293-296, 301-302.

(42) "U.S. Senate, 104th Congress, 1st Session, 'Jerusalem Embassy Relocation Implementation Act of 1995,' Washington, 9 May 1995," in: *Documents on Jerusalem*, vol. 1, p. 296.

(43) "Republican Party Platform of 1996," The American Presidency Project, 12/8/1996, accessed on 26/4/2017, at: http://bit.ly/2pwW9AU

(44) "1996 Democratic Party Platform," The American Presidency Project, 26/8/1996, accessed on 26/4/2017, at: http://bit.ly/2oHoLXW

(45) Azem, p. 15.

(46) 2008 Democratic Party Platform, The American Presidency Project, 25/8/2008, accessed on 4/5/2017, at: http://bit.ly/2nSSPzP

ثالثًا: القدس وإسرائيل وفواعل صنع السياسة الأميركية

عندما يتعلق الأمر بالموضوعات الإسرائيلية، هناك عادة فرضيات تتعلق بدور الدين، ولا سيما البروتستانت الإنجيليين واليهود الأميركيين وسياسات الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ثم اللوبي الإسرائيلي، وسيعرض ذلك هذا المحور في العناوين الأربعة الآتية.

1. إسرائيل: الإنجيليون والدين في الولايات المتحدة

يربط المراقبون عادة بين مكوّنات الولايات المتحدة الدينية وموقفها من القدس، فمثلًا يُعتقد أنّ اليهود هم المؤيد الأول لإسرائيل، وأنّ "الإنجيليين" هم مؤيدون أساسيون لها أيضًا، ومنهم ظهرت الصهيونية المسيحية. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، جاء في تقرير لموقع "الجزيرة نت" الإخباري، في نهاية عام 2018 ما يلي: "يؤمن كثير من الإنجيليين بأن المسيح سينزل إلى الأرض لينشئ مملكة الله التي ستستمر ألف سنة من السعادة، كما يؤمنون بأن إسرائيل هي العامل المُسرّع لأحداث نهاية الزمان، ولذلك فإن دعمها يجب أن يكون من ثوابت السياسة الأميركية"(47). وجاء في تقرير لصحيفة **القدس العربي** ما يلي: "اعتبر مراقبون أن الطائفة [الإنجيلية] كان لها دور كبير في إعلان الولايات المتحدة مدينة القدس الفلسطينية المحتلة عاصمةً لإسرائيل. ويؤمن الإنجيليون بأن قيام "دولة إسرائيل" يأتي 'وفقًا لتعاليم الإنجيل'، وأن 'المسيح' سيعود إلى الحياة بعد تجمّع كل اليهود في تلك الأرض، واكتمال حدودها؛ أي على كامل تراب فلسطين التاريخية"(48).

أولى خطوات اختبار هذه الفرضية، بشأن دور البروتستانت الإنجيليين الحاسم، هي معرفة نسبة البروتستانت الإنجيليين في التركيبة الديموغرافية الأميركية.

في عام 2015، أثبتت استطلاعات رأي لمركز "بيو" (Pew) للأبحاث أنّ 70.6 في المئة فقط من الأميركيين يصفون أنفسهم بأنهم مسيحيون، وهذا

---

(47) "الإنجيليون الأميركيون.. ماذا يريدون الآن من العرب والمسلمين؟"، **الجزيرة نت**، 8/ 12/ 2018، شوهد في 25/ 7/ 2019، في: http://bit.ly/2mO4LBS

(48) "الإنجيليون أبرز داعمي ترامب وحزبه... من هم وما أجنداتهم؟"، **القدس العربي**، 4/ 8/ 2019.

تراجع كبير من نسبة 78.4 في المئة في عام 2008. ويُعرّف 46.5 في المئة من الأميركيين أنفسهم بأنهم بروتستانت، وهؤلاء لا يسمون أنفسهم إنجيليين، بل إنّ نحو نصفهم فقط يعتبرون أنفسهم كذلك. وكان 23 في المئة من الأميركيين في عام 2015 لا يرون أنفسهم ينتمون إلى دين بعينه[49]. وفي هذا يمثّل الإنجيليون نحو 25.4 في المئة من الأميركيين، واليهود نحو 1.9 في المئة، والمسلمون نحو 0.9 في المئة[50].

تكشف المعطيات العامة عن أنّ ربط الموقف الأميركي بالمتغير الثقافي الديني ليس دقيقًا، وهو ما يؤكد فرضية أساسية لهذه الدراسة مفادها أنّ هذا العامل ليس هو العامل الأساسي، لكن ربما كان الأساس هو القوة التنظيمية لبعض القوى الدينية، وتحالفها مع لوبيات إسرائيلية.

عمليًّا، لدى أقل من ربع الأميركيين، نظريًا، اعتقاد متمثل في أهمية إسرائيل دينيًّا. بل الأهم من ذلك أنّه، عمليًّا أيضًا، يتّضح أن لدى بعض أهم رموز الإنجيليين، ومن ثمّ شرائح مهمة منهم، مواقف سلبية من اليهود. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أزيح النقاب في عام 2002 عن تسجيل، يعود إلى عام 1972، لمحادثة بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون وبيلي غراهام (1918-2018) الذي يوصف في الكثير من الأحيان بكونه أهم قائد إنجيلي في الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ يتفق كلاهما على أنّ اليهود من أسباب "مشكلات العصر"، واللافت أنه في العام نفسه، أنتج الإنجيليون فيلمًا بعنوان "أرضِه"، يتحدث بإيجابية عالية عن إسرائيل، وقد افتُتِح الفيلم باستضافة رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير (1969-1974)، وكان غراهام قد كتب وتحدث مرارًا عن دعمه إسرائيل[51].

في الواقع، هناك شبه اتفاق على أنّ التعاليم والمعتقدات الإنجيلية بخصوص اليهود سلبية، سواء من حيث دورهم الحديث في نشر قيم وأفكار

---

(49) "America's Changing Religious Landscape," *Demographic Study*, Pew Research Center, 12/5/2015, accessed on 26/9/2019, at: https://pewrsr.ch/2mTqYhO

(50) "Religious Landscape Study," Pew Research Center, accessed on 24/7/2019, at: https://pewrsr.ch/2lJXOSp

(51) Yaakov Ariel, *An Unusual Relationship: Evangelical Christians and Jews*, Goldstein-Goren Series in American Jewish History Series (New York: New York University Press, 2013), p. 1.

"ليبرالية"، مثل المثلية الجنسية والإجهاض وغير ذلك[52]، أو بخصوص موقفهم من المسيحية ورفضهم المسيحية تاريخيًّا. وتبدو نقطة الالتقاء الوحيدة متعلقة بالمستقبل والاعتقاد بنبوءات بشأن تجمّع اليهود في فلسطين وإيمانهم بالمسيح عندما يعود[53]. ففي عام 1878، كتب وليام بلاكستون (William Blackstone) (1723-1780) - وهو من روّاد مدرسة تُعرف بالتدبيرية (وهي جزء من الصهيونية المسيحية) كما أنه مؤلف كتاب **المسيح آتٍ** - وثيقةً تدعو إلى دولة يهودية في إسرائيل، وفي عام 1891 جعل 400 شخصية أميركية مرموقة توقّعها[54]. لكن هناك جماعات بروتستانتية أخرى تتبنّى موقفًا ناقدًا لإسرائيل، مثل المجلس الوطني للكنائس ومجلس الشرق الأوسط للكنائس أيضًا[55].

يعتقد جيمس ويلسون، الأستاذ السابق في جامعة هارفارد، أنّ القوة التصويتية للإنجيليين الذين يعتبرون دعم إسرائيل واجبًا دينيًا (على الرغم من الاختلافات وحتى الكراهية لليهود أحيانًا) لا تزيد على 16 في المئة من القوة التصويتية الأميركية، مع أقل من 2 في المئة لليهود[56]. وبناءً عليه، لا تبدو قوة الإنجيليين واليهود التصويتية آتية من عدد أصواتهم، بقدر ما تأتي من قدرتهم على تنظيم صفوفهم السياسية وتأثيرهم في الانتخابات لأسباب ليست أساسًا دينية. وهذا ما يقود إلى أهمية دور اللوبي الإسرائيلي وتنظيمه.

2. اتجاهات اليهود الأميركيين

في السبعينيات والثمانينيات، كان هناك اعتقاد يُشبه الإجماع على أنّ اليهود يؤيدون إسرائيل ومواقفها[57]، لكنّ هذا الإجماع اختلف في القرن الحادي والعشرين؛ إذ أشارت استطلاعات رأي ومسوح في عام 2003 متعلقة بتغيّر في اتجاهات الطلاب اليهود إلى أنّ الربط بينهم وبين السياسات الإسرائيلية

---

(52) James Q. Wilson, "Why Don't Jews Like the Christians Who Like Them?," *City Journal* (Winter 2008), accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2oG0SA2

(53) Ariel, pp. 1-3.

(54) Wilson.

(55) Ibid.

(56) Ibid.

(57) Ariel, p. 1.

أصبح أقل "أوتوماتيكية"؛ أي إنه ليس شرطًا أن تكون مؤيدًا لإسرائيل إذا كنت يهوديًّا. ثم ظهرت جماعة ضغط جديدة يهودية (لوبي) تسمى "جي ستريت" (J. Street) أقل حماسةً للدعم غير المشروط لإسرائيل، وتُؤيد حل الدولتين. ومع الانتخابات الرئاسية في عام 2016، اتضح وجود تحوّلات داخل الحزب الديمقراطي، ليُصبح أقل "تعصبًا" لإسرائيل، مع أن اليهود تقليديًّا أكثر تصويتًا له. ولا تعكس هذه التحوّلات التي ستُعرض وتُوثّق تاليًا في هذه الدراسة سوى جزء من المشهد، فهناك وجه آخر هو تزايد التعصب لإسرائيل على أساس ديني أصولي يهودي، وأنّ الأصولية تزيد بين الشباب اليهود باطّراد؛ أي إنّ هناك ميلًا أقل بين العلمانيين والليبراليين إلى تأييد إسرائيل من دون شروط، لكنّ هناك تشددًا بين الأصوليين، وهؤلاء عددهم في ازدياد. وفي مقابل تأسيس "جي ستريت"، أُسّس لوبي أشد يمينية، يشترط من أجل تقديم الدعم إلى إسرائيل عدمَ الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين. وفي مقابل تحوّلات الحزب الديمقراطيّ لجهة بروز بعض الأصوات فيه الرافضة لبعض السياسات الإسرائيلية، هناك المزيد من التطرف في الحزب الجمهوري لجهة الانحياز غير المشروط إلى هذه السياسات. وكما سيُلاحَظ لاحقًا، فإنّ بعض الباحثين، أو السياسيين اليهود، يُلقي اللوم في هذه التحوّلات على عدم الإيمان والمعرفة بالتاريخ الديني وعلى مركزية أمور أخرى، مثل مكانة القدس في الهوية اليهودية.

بعد أن لوحظ تراجع حماسة الطلاب اليهود في الدفاع عن إسرائيل، في سياق انتفاضة الأقصى وأحداث بداية القرن الحادي والعشرين، أُجريت دراسة تقوم على استطلاعات رأي ومجموعات نقاشية، بتمويل من قادة يهود في عام 2003[58]، بالتعاقد مع شركة استطلاعات رأي متخصصة، يديرها العضو في الحزب الجمهوري فرانك لونتز، لإجراء بحث متعلق بالسؤال: لماذا لم يعُد

(58) عرض الباحث نتائج دراسة أجريت في عام 2003، في دراسة سابقة له، وهنا يُعيد عرض هذه النتائج، وإجراء قراءة جديدة لها، من خلال مقارنتها بدراسات لاحقة، ووضعها في سياق تطورات حدثت لاحقًا بالنسبة إلى تلك الدراسة، خصوصًا تحوّلات الحزب الديمقراطي وحملات المقاطعة وظهور لوبي يميني إسرائيلي أشد تطرّفًا. للاطلاع على الدراسة المشار إليها، يُنظر: أحمد جميل عزم، "القدس في الخطاب السياسي الأمريكي"، **حوليات القدس**، العدد 15 (ربيع-صيف 2013)، ص 6-23.

الطلاب الأميركيون اليهود متحمّسين للرد على الانتقادات التي توجّه إلى إسرائيل في جامعاتهم؟ وخرجت الدراسة بنتائج تفيد بأن هؤلاء الطلاب "لا يفكرون" في إسرائيل؛ أي إنهم عندما يتناقشون في شؤونهم، بما في ذلك حياتهم باعتبارهم يهودًا، لا يذكرون إسرائيل، ولا يبحثون شؤونها إلا إذا سُئلوا عنها. وعندما يشيرون إلى الإسرائيليين يستخدمون تعبيرات مثل "هم"؛ أي إنهم لا يعتبرون أنفسهم شيئًا واحدًا[59].

وبحسب ما ورد في دراسة لأستاذ الصحافة والعلوم السياسية الأميركي، بيتر بينارت، تتفق نتائج استطلاع الرأي مع دراسات أخرى سبقت تلك الدراسة، تثبت ما يلي: "عمومًا، يشعر الطلاب اليهود الأصغر سنًّا من غير الأصوليين بارتباط أقل كثيرًا مما كان يشعر به مَن هم أكبر سنًّا". وعلى سبيل المثال، رفض اتحاد طلاب جامعة برانديز المدعومة من يهود، في عام 2008، الاحتفال بالذكرى الستين لقيام إسرائيل[60].

لكن شدّد بينارت أيضًا، في دراسته الصادرة في عام 2010، على صعود جيل جديد من الأصوليين، في مقابل ابتعاد كثير من اليهود الليبراليين والعلمانيين؛ إذ تزداد الأصولية بين الشباب اليهود الأميركيين، وهؤلاء أشد ارتباطًا وأكثر دفاعًا عن إسرائيل، بخلاف الجزء العلماني. وبحسب دراسات اقتبسها بينارت، فإنّ 12 في المئة من اليهود الأميركيين فوق سن الستين أصوليون، بينما تصل هذه النسبة عند الذين هم في الفترة العمرية 18-24 عامًا إلى 34 في المئة. ولا يشعر إلا 16 في المئة من اليهود غير الأصوليين ممن هم تحت سن الأربعين بأنّهم "لصيقون جدًّا بإسرائيل"، ويؤيد 60 في المئة منهم إقامة دولة فلسطينية. أمّا بين الأصوليين، فالنسبة تصل إلى 79 في المئة، ويؤيد 25 في المئة منهم إقامة دولة فلسطينية[61].

لم تتوقف الدراسات التي تولاها لونتز عند دراسة عام 2003، بل أوكِلَت إليه، كما يبدو، مهمتان: الأولى تدريب الطلاب اليهود وتدريسهم كيف

---

(59) Peter Beinart, "The Failure of the American Jewish Establishment," *The New York Review of Books*, vol. 57, no. 10 (June 2010), accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2ljSkgT

(60) لمزيد من التفصيل بشأن هذه الدراسة وتغير آراء الطلاب، ينظر: عزم؛ Beinart.

(61) Beinart.

يدافعون عن إسرائيل، والثانية أن يتابع هو استطلاعاته ودراساته عن اتجاهاتهم. وبدأت دراساته تتَّجه أيضًا إلى استطلاع آراء الطلاب غير اليهود، والأميركيين عمومًا. وفي مقابلة مع صحيفة **جيروزالم بوست** في عام 2010، عرض نتائج ورشة كان قد نظّمها، جمعت 35 طالبًا من جامعتين من أبرز جامعات الولايات المتحدة، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وهارفارد، منهم 15 طالبًا من اليهود و20 طالبًا من غير اليهود. وبحسب لونتز، فإن الطلاب غير اليهود بدؤوا يتحدثون خلال عشر دقائق عما سمّوه "جرائم الحرب الإسرائيلية"، وعن قوة اليهود واللوبي اليهودي[62]، والأكثر من هذا أنّ الطلاب اليهود لم يتصدّوا لهم، وهنا أيضًا يُقدّم لونتز ملاحظة، أو فرضية، تتفق مع ما قاله بينارت من قبل بأنّ الطلاب اليمينيين (الأصوليين) اليهود يتصدّون فعلًا للانتقادات الموجّهة إلى إسرائيل، أما اليساريون والليبراليون فلا يفعلون ذلك الآن بالقدر نفسه[63].

في عام 2014، بعد حرب غزة، أجرى لونتز استطلاع رأي بين الأميركيين عمومًا، ليتضح أن نحو 68 في المئة من النخب يعلنون تأييدهم لإسرائيل (33 في المئة يؤيدونها بقوة، و21 يؤيدونها، و15 في المئة حياديون مع ميل طفيف إليها)، لكن بين طلاب الجامعات هناك 36 في المئة يؤيدون إسرائيل (14 في المئة يؤيدونها بقوة، و7 في المئة يؤيدونها تأييدًا عاديًا، و16 في المئة محايدون مع ميل طفيف إليها). والنتيجة الإجمالية هي: 54 في المئة يؤيدون إسرائيل، و38 في المئة محايدون، و8 في المئة يؤيدون الفلسطينيين[64].

من خلال العودة إلى اتجاهات الطلاب اليهود أنفسهم، قال لونتز، في ورشة عمل مغلقة لـ 150 شخصًا وُصفوا بأنهم "كبار المؤيدين لإسرائيل"، من دون معلومات إضافية عن هويتهم، نظّمتها الحكومة الإسرائيلية في عام 2016، إنّ اتجاهات الطلاب اليهود الأميركيين تزداد سلبية إزاء إسرائيل؛ إذ يؤمن 42 في المئة بأن إسرائيل تريد السلام، و38 في المئة فقط يعتقدون أنها "متحضّرة

---

(62) Evelyn Gordon, "Frank Luntz on Why American Jewish Students Won't Defend Israel," *Commentary*, 18/7/2010, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2llQyvI

(63) Ibid.

(64) "Communicating the Truth about Israel," *Jewish Philosophy Place*, September 2014, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lkEuuE; Philip Weiss, "'Zionism' is now a Dirty Word for American Opinion Elite, Frank Luntz Concedes," *Mondoweiss*, 16/11/2014, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lLioSm

وغربية"، و31 في المئة يرونها ديمقراطية، وهناك ما لا يقل عن 21 في المئة يعتقدون أنّ عليها أن تصطف إلى جانب الفلسطينيين[65].

وجدت هذه النتائج والاتجاهات ترجمة لها داخل جامعات أميركية كبرى، أقرّت قرارات تؤيد حق حملات مناصرة الحقوق الفلسطينية، منها – على سبيل المثال لا الحصر – جامعة هارفارد التي قرر اتحاد الطلاب فيها (الحكومة الطلابية) تقديم مجموعات مناصرة للحقوق الفلسطينية، مثل "طلاب من أجل العدالة لفلسطين"، ونشاط "أسبوع الأبرتهايد" المناهض لإسرائيل. وتلقّت مجموعة "طلاب من أجل العدالة لفلسطين" تكريمًا من رئاسة جامعة نيويورك، على الرغم من تغيّب رئيس الجامعة عن المناسبة[66]. وبحسب تقرير قدّمته "رابطة مكافحة التشهير" (Anti-Defamation League, ADL)، المؤيدة بشدة لإسرائيل، ارتفعت في السنة الأكاديمية 2014/ 2015 النشاطات والبرامج "المناهضة لإسرائيل" صراحة في الجامعات الأميركية بنسبة 30 في المئة لتصل إلى نحو 520 نشاطًا، يدعو أكثر من نصفها إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها[67].

جاء هذا الربط بين هذه المؤشرات والقدس، على لسان لونتز نفسه في عام 2014، أثناء مناقشة تراجع الحماسة لإسرائيل بين اليهود؛ إذ قال إنه يجب عدم اعتبار نقد إسرائيل نوعًا من "اللاساميّة"، بل بدلًا من هذا يجب تبنّي خطاب جديد، مثل "كل شخص يستحق وطنًا. وبالنسبة إلى اليهود الذين شُرّدوا قسرًا حول العالم مرارًا قرونًا طويلة، فإنّ هذا الوطن كان دائمًا القدس والأرض حولها"[68]. وهذه التوصية هي بناء على استنتاجات تقول إن المتدينين اليهود والأصوليين هم أكثر دعمًا لإسرائيل؛ لذا يشير، عمليًّا، إلى اعتماد الرواية التاريخية والدينية الصهيونية اليهودية وسيلةً لتجنيد الدعم لإسرائيل.

(65) Ofer Neiman, "Most US Jewish Students don't See Israel as 'Civilized' or a 'Democracy,' Luntz Tells Secret Anti-BDS Conference," *Mondoweiss*, 22/2/2016, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lmx9e8

(66) Alexander Joffe, "BDS Expands on Campus After 'Apartheid Week' and Other Incidents," *The Algemeiner Journal*, 1/5/2019.

(67) "BDS on American College Campuses: 2014-15 Year-In-Review," ADL, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lIDSPL

(68) Weiss.

3. تغيرات في الحياة الحزبية الأميركية

جاء في ورقة تقدير موقف نشرها مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز يميني إسرائيلي رافض للحلول الوسط في موضوعات مثل القدس، أنّ "الارتباط المستمر لليهود الأميركيين في الشتات بالحزب الديمقراطي، الذي بات حزبًا صريحًا وناقدًا على نحو متزايد لإسرائيل، يثير قلقًا بشأن ما يمكن أن يحدث عندما تنتخب الولايات المتحدة الأميركية رئيسًا ديمقراطيًا آخر"(69). اللافت في تحليل المركز أنّ ما يقلقه ليس التغير في الحزب الديمقراطي فقط، بل إنّ هذا يعني تغيّرًا بين اليهود أنفسهم؛ بمعنى أنّ الأمر ليس ابتعاد الحزب عن الجزء اليهودي من قاعدته الانتخابية، بل هذا جزء من التحوّل اليهودي. ويُضيف التحليل "عندما يحدث هذا [انتخاب رئيس ديمقراطي]، فإنّ الفجوة ستزداد بين إسرائيل واليهود الأميركيين الذين هم أحد أقوى المقومات الدبلوماسية وأكثرها ضرورة، وستصبح [الفجوة] أكبر مما هي الآن"(70).

ربما أتى تحليل مركز بيغن - السادات بعد حوادث عدة، منها بروز اسم برني ساندرز في انتخابات عام 2016 الرئاسية، باعتباره مرشحًا قويًّا في الحزب الديمقراطي، مع أنّه لم يحصل على بطاقة الترشيح لحزبه، لكنه أعلن عزمه الترشح مجددًا. وساندرز يهودي، وعضو في مجلس الشيوخ الأميركي، وجّه نقدًا لاذعًا إلى السياسات الإسرائيلية، وعلى الرغم من تأكيده أنّه هو نفسه مؤيد لإسرائيل بنسبة 100 في المئة، فإنه ينتقد السياسات الحكومية الإسرائيلية. وواظب ساندرز على التعبير عن موقفه هذا بعد الانتخابات، وفي سياق الاستعداد لانتخابات لاحقة؛ فمثلًا، قال في نيسان/ أبريل 2019: "عندما كنتُ شابًّا قضيت شهورًا في إسرائيل، وعملت في كيبوتس فترة، ولديّ عائلة في إسرائيل، وأنا لست ضد إسرائيل، لكن حقيقة المسألة أنّ نتنياهو هو سياسي يميني، أعتقد أنه يعامل الفلسطينيين معاملة غير عادلة أبدًا". ووسط ترحيب الحاضرين وتصفيقهم، في مقر شبكة تلفزيونية، أضاف قوله: "أنا 100 في المئة

(69) Shay Attias, "Israel Needs American Jewry, Now More than Ever," The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 12/6/2019, accessed on 26/6/2019, at: http://bit.ly/2lmLuHu

(70) Ibid.

مؤيد لإسرائيل [...] ولها كل حق للبقاء، وللبقاء بسلام، وألا تخضع لهجمات الإرهابيين"[71].

بحسب دوغ روزناو، الباحث في جامعة أوسلو والمتفرغ لكتابة تاريخ الحركة الصهيونية منذ عام 1948، فإنّ "ليبراليين شبابًا، بعضهم مع ميول اشتراكية، وكثير منهم يتعاطفون مع الفلسطينيين، أكثر مما يتعاطفون مع إسرائيل، يدخلون الحزب الديمقراطي". ويضيف قائلًا: "في هذه الأثناء، تأمل الجماعات الليبرالية اليهودية، مثل "إذا لم يكن الآن"، أو "شبكة إسرائيل التقدمية"، أن تستغل اللحظة للضغط على الديمقراطيين الطامحين إلى الرئاسة ليضعوا في برامجهم الضغط بقوة لتنفيذ موقف الحكومة الأميركية القديم المؤيد للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة"[72]. ويشار أيضًا إلى انتخاب نواب في الكونغرس من أصول عربية، مثل إلهان عمر الصومالية، ورشيدة طليب الفلسطينية، وكلتاهما عبّرت مع آخرين عن مواقف مناهضة للسياسات الإسرائيلية[73].

لكن نظرًا إلى تأييد الحزب الديمقراطي التاريخي لإسرائيل، يبدو أنّ توقع حدوث تحوّل كامل قريب في موقف هذا الحزب أمرٌ مستبعد، وخصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار أن معدل 74 في المئة من اليهود صوّتوا له في آخر انتخابات[74].

في الواقع، هناك تحوّل – وإن كان تدريجيًا – بطيء، ربما يستمر، وربما لا يستمر، في أوساط الناخبين اليهود والحزب الديمقراطي والشباب الأميركيين، لمصلحة موقف أقل انحيازًا إلى الاحتلال الإسرائيلي، في مقابل انحياز أكبر في الحزب الجمهوري. ومن المهم التوقف عند حقيقة أنّ النظام السياسي الأميركي والتقاليد الانتخابية تجعل للنخب وأصحاب القدرة على التمويل دورًا مؤثرًا على نحو خاص، وهذا ما يقود إلى التوقف عند دور اللوبي الإسرائيلي وتحوّلاته.

---

(71) "U.S. Presidential Candidate Sanders calls Israel's Government Racist," *Yadeot Ahranot*, 23/4/2019.

(72) Doug Rossinow, "Will Divisions over Israel Fracture the Democratic Party?," *The Washington Post*, 29/7/2019.

(73) Ibid.

(74) Ibid.

4. تحوّلات اللوبي الإسرائيلي

انعكس هذا التحول السالف الذكر في القاعدة الشعبية المكوّنة للّوبي الإسرائيلي والجماعات المنظمة المؤيدة لإسرائيل، داخل اللوبي الإسرائيلي المنظّم. وكان الانطباع أثناء إدارة أوباما أنّ هذا يحدث لمصلحة جماعات أكثر اقترابًا إلى حل الدولتين، فلسطينية وإسرائيلية. وعبّرت كوني بروك عن هذا التحوّل بالتساؤل، في مقالة طويلة نشرتها بعنوان "هل تفقد جماعة 'أيباك'، التي كثيرًا ما حاربت سياسات أوباما، نفوذها؟"[75]. كانت بروك تتساءل عن نفوذ "أيباك" التي قادت طويلًا الحركة المؤيدة لإسرائيل.

في الإجابة عن السؤال، قالت الكاتبة إنَّ المسؤول السابق في "أيباك"، ستيف روزن (Steve J. Rosen): "كان مولعًا بأن يُخبر الناس بأنّه يمكن أن يأخذ أي منديل ورقي (Napkin) في أي استراحة لاجتماعات مجلس الشيوخ، وأن يحصل على تواقيع عليها لتأييد قضية أو أخرى من عدد من الشيوخ"[76].

كانت "أيباك" تُجسّد بعض السمات الأساسية في العمل من أجل إسرائيل في الولايات المتحدة، من ضمنها أنّها غير مرتبطة بحزب بعينه في إسرائيل أو في الولايات المتحدة[77]. كما أنّ نسبة التأييد لإسرائيل بين اليهود كانت كاسحة، وكان اليهود يُعبّرون، إلى حدٍّ بعيد، عن اتجاه علماني ليبرالي، قبل أن يزيد التديّن بينهم، مثلما ذكرنا سابقًا، بالتوازي تمامًا مع تراجع التأييد المطلق غير المشروط في أوساط يهودية أخرى.

تركّز الاهتمام في عهد أوباما على نشأة جماعة ضغط (لوبي) إسرائيلي جديد، تُسمى "جي ستريت"، تدعم حل الدولتين، وتريد تسوية مع الفلسطينيين، ودعا هذا اللوبي شخصيات فلسطينية إلى الحديث معه وأمامه، منهم حسام زملط القيادي الشاب في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الذي سيُصبح بعد ذلك مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ومما قاله

---

(75) Connie Bruck, "Friends of Israel," *The New Yorker*, 25/8/2014.

(76) Ibid.

(77) Ibid.

زملط في عام 2014: "أنا لا أقول إنّ 'جي ستريت' تمثل التيار الأساسي لليهود الأميركيين، لكنها اتجاه يعطيك بعض الشعور [المتعلق بالسؤالين:] أين هي الأمور؟ وما الذي يحدث؟"(78).

يبدو أنّ هناك تقاربًا بين ساندرز ولوبي "جي ستريت"، وكان ساندرز الضيف الأساسي للحديث أمام مؤتمرها السنوي في عام 2018. وكما أشارت صحيفة **ذي تايمز أوف إسرائيل**، يُشدّد خطاب ساندرز على نقد سياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته فإنّه هو و"جي ستريت" يريدان توجيه رسالة تُفيد بأنّ كلًّا منهما "يمكن أن يؤيد إسرائيل، بينما ينتقد حكومتها؛ لسياساتها الاستيطانية، ولإهمالها فرص السلام"(79).

في الواقع، إنّ ما لم تنتبه إليه غالبية المراقبين أثناء عهد أوباما أنّ "جي ستريت" هي تعبير عن الاستقطاب بين اليهود الأميركيين أنفسهم، وفي مقابل هذه الجماعة، هناك جماعة ضغط أخرى صعدت بسرعة، وهي تُعبّر عن رأي اليمين المتشدد، وهؤلاء سيكون لهم دور خاص في موضوع القدس. وإذا كانت جماعة "جي ستريت" تقف على يسار "أيباك"، فعلى يمينها وقف "المجلس الإسرائيلي الأميركي، إياك" (Israeli American Council, IAC). وبحسب تعبيرات في صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، فإن الملياردير اليهودي الأميركي شيلدون أديلسون (Sheldon Adelson) "يختطف المجتمع الإسرائيلي الأميركي نحو أجندته اليمينية المتشددة"، عبر هذا المجلس(80).

صعد نجم أديلسون كثيرًا مع انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، بسبب الدعم المالي الذي قدّمه لحملته الانتخابية. وأديلسون أيضًا هو من يرعى صعود "إياك" الذي أُسّس في عام 2007، لكن المجلس لم يتوسع إلا بعد أن أغدق عليه أديلسون نفسه التمويل. وفي مؤتمر المجلس في عام 2017، حرص أديلسون على الإعلان أنّه مختلف عن "أيباك"، وأنه لن يدعم

(78) Ibid.

(79) Ron Kampeas, "5 Things to Watch in another Bernie Sanders Presidential Campaign," *The Times of Israel*, 30/1/2019.

(80) Chemi Shalev, "Delson Has Hijacked the Israeli-American Community for His Hard-right Agenda," *Haaretz*, 7/11/2017.

أي حكومة إسرائيلية تدعم حل الدولتين، أو تُواصل "تقديم المساعدات للفلسطينيين"، وهو يشير هنا أيضًا إلى نقطة الخلاف مع "أيباك"؛ إذ لا يريد أي تأييد لحل الدولتين (ما يلغي أيضًا أي حل بالنسبة إلى قضية القدس)، ويرفض تقديم المساعدات الأميركية إلى الفلسطينيين[81].

يدعم أديلسون، الذي يمتلك كازينوهات قمار في الولايات المتحدة والصين، وجود حكومة متشددة في إسرائيل، مثل حكومة بنيامين نتنياهو. وهو يملك وسائل إعلامية أميركية وإسرائيلية خاصة به. وسمح هذا الدعم لنتنياهو ووزراء الحكومة الإسرائيلية بالتمرد وعدم الاكتراث حتى بالنسبة إلى القادة التقليديين لليهود في الولايات المتحدة، ومن هنا توجد خلافات بين هؤلاء القادة ونتنياهو، وهم الذين أزعجهم على نحو خاص توتر العلاقات بين نتنياهو وإدارة أوباما؛ فرغم استمرار دعم "أيباك" لإسرائيل من دون تردّد، ورغم الدعم العسكري والمالي الكبيرين اللذين قدّمهما أوباما لإسرائيل أيضًا، فإنّ هناك قلقًا من سياسات نتنياهو وخطابه[82]، إضافة إلى خلافات بشأن قضايا أخرى، منها التشدد الأصولي اليهودي المتزايد في إسرائيل[83].

وفي وقت تُولِي فيه "أيباك" و"جي ستريت" المصالحَ الإسرائيلية نظرةً عامة، من دون أن يلغي هذا طبعًا الدور التاريخي الذي قامت به "أيباك" في موضوع القدس، فإن "لوبي أديلسون" وضع القدس في مركز أجندته.

فضلًا عن أديلسون الذي قدم عشرات ملايين الدولارات لحملات ترامب الانتخابية، أقام هذا الأخير تحالفًا خاصًا مع صهيونيين ناشطين، يعتبرون ضمن يمين الحركة الصهيونية ومن خارج المؤسسة التقليدية، سواء المؤسسة الأميركية الرسمية أو مؤسسة اللوبي الإسرائيلي التقليدية. وعلى مدى أعوام طويلة، ساهم دبلوماسيون يهود أميركيون لا يخفون علاقاتهم الإسرائيلية الخاصة، مثل دينيس روس (Dennis Ross) ومارتن إنديك (Martin Indyk) اللذين

(81) Ibid.

(82) Peter Baker, "For Obama and Netanyahu, a Final Clash after Years of Conflict," *The New York Times*, 23/12/2016.

(83) Natan Sharansky & Gil Troy, "Can American and Israeli Jews Stay Together as One People?," *Mosaic Magazine*, 9/7/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2nrKbYq

تولّيا مناصب سياسية عدة مع إدارات الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بدعم وجود حكومات إسرائيلية متشددة، لكن ترامب تخلّى عنهما وجاء بفريق صهيوني من عائلته وشركاته الخاصة.

برز داخل فريق الرئيس ترامب ثلاثة أشخاص أساسيين، هم جاريد كوشنر، وديفيد فريدمان، وجيسون غرينبلات. ومن المهم دراسة خلفية هؤلاء التي يُعبّرون عنها، أكثر من بحث شخوصهم، فهم قد يكونون أشخاصًا عابرين، انتهى دورهم مع نهاية إدارة ترامب. ولا بد كذلك من دراسة الداعمين الأساسيين لإدارة ترامب، وهنا يبرز اسم أديلسون والشبكة التي يقودها ويُعبّر عنها، ويأتي أشخاص آخرون، مثل نائب الرئيس مايك بينس.

أ. جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات وديفيد فريدمان

جاريد كوشنر، المولود في عام 1981، ليس زوج ابنة الرئيس الأميركي ترامب التي تحوّلت إلى اليهودية فحسب، بل إن نتنياهو صديق والده وعائلته الشخصي، وكثيرًا ما شارك في نشاطات إسرائيلية واستيطانية، كما أن ترامب عيّنه مبعوثًا للشرق الأوسط[84]. أما جيسون غرينبلات فهو ممثل ترامب لشؤون المفاوضات الدولية، وهو أيضًا محامٍ لترامب، وقد أقام في الثمانينيات في مستوطنة في الضفة الغربية[85]. وأما ديفيد فريدمان الذي عُيّن سفيرًا في إسرائيل، فهو محامٍ يهودي متخصص في قضايا الإفلاس، ومؤيد علني للاستيطان ويقوم بنشاطات كثيرة لجمع التبرعات للاستيطان، وهو يرفض فكرة الدولة الفلسطينية، ويُهاجم لوبي "جي ستريت"، ويصف أعضاءه بأنهم أسوأ من النازيين، ومن عملاء النازية بين اليهود[86]. وقد طالب أعضاءُ "جي ستريت" بإلغاء تعيينه في موقعه، لأنّه خالف تعهداته عندما عُيّن سفيرًا، ولأنّه لا يمثل الولايات المتحدة بحياد بين الحزبين، وقالوا إنّ فريدمان صرّح في

(84) Ron Kampeas, "When Netanyahu Slept at the Kushner-Media Tales of Trump's Jewish Confidants," *The Jerusalem Post*, 14/2/2017, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2ntTven

(85) Tally Krupkin, "Trump Names Jason D. Greenblatt, His Company Lawyer, Special International Negotiations Representative," *Haaretz*, 24/12/2016, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mOgpNg

(86) Itamar Eichner, "J Street Urges Senate to Recall Ambassador Friedman," *Ynet News*, 1/7/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lWGkCe

مقابلة في السفارة الأميركية في إسرائيل بأنّ الحزب الجمهوري، بلا شك، أشد دعمًا لإسرائيل من الحزب الديمقراطي. وأشاروا أيضًا إلى أنّه لم يدعُ أعضاء الكونغرس الديمقراطيين لحضور افتتاح السفارة الأميركية في القدس[87]. وتعكس مثل هذه الاتهامات حالة الاستقطاب التي يقودها فريق ترامب من الصهيونيين الأميركيين، بين اليهود الأميركيين أنفسهم من جهة، والسياسيين الأميركيين من جهة أخرى.

هناك ثلاث ملاحظات لفهم هذا الثلاثي (كوشنر، وغرينبلات، وفريدمان)، والخلفية التي جاؤوا منها، والتي توضح أيضًا الدور الذي يقومون به في رسم الموقف الأميركي من القدس. أولها ما سلف ذكره من روابط مباشرة بالاستيطان الإسرائيلي. وثانيها أنّ هؤلاء ينتمون إلى الأصولية الأرثوذكسية اليهودية، ويقول ناثان دايمنت (Nathan Diament) (المدير التنفيذي للاتحاد الأرثوذكسي، الإطار اليهودي الأصولي الأوسع في الولايات المتحدة)، إنّها "نقطة فخر" للمجتمع الأرثوذكسي الأميركي أن يكون اثنان من أعضائه (فريدمان، وغرينبلات) في أماكن بارزة في إدارة ترامب[88]. وثالثها أن هذا الفريق يختلف عن اليهود الأميركيين التقليديين المناصرين لإسرائيل الذين كانوا إلى حدٍّ ما يُعبّرون عن مناصرة حكومات إسرائيل، بغضّ النظر عمن يقودها. ولدى هؤلاء، كما يُلاحظ من سياساتهم، وكما تستنج **هآرتس**، "رغبة في ربط سياسات الولايات المتحدة بسياسات نتنياهو"[89]؛ أي إنّهم يؤيدون سياسة معيّنة، وهم لاعبون في السياسة الداخلية الإسرائيلية، وليسوا داعمين إسرائيل فحسب. وسيتّضح هذا البعد أكثر في اللوبي الإسرائيلي الجديد (المجلس الإسرائيلي - الأميركي)، كما سيتّضح عند مناقشة دور أديلسون لاحقًا. لكنْ لعل ما يعبّر عن طبيعة الاستقطاب اليهودي - اليهودي داخل الولايات المتحدة هو أنّ فريدمان كان أول سفير أميركي في إسرائيل لم يكن مقبولًا به من مجلس الشيوخ؛ إذ صوّت نصف

---

(87) Ibid.

(88) Amir Tibon, "Greenblatt vs. Friedman: Do Trump's Top Advisers Still Share the Same Israel Policy?," *Haaretz*, 18/5/2017, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mOBGq7

(89) Robert Malley & Aaron David Miller, "Trump is Reinventing the U.S. Approach to the Palestinian-Israeli Conflict," *The Atlantic*, 20/9/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mOEmEb

أعضاء المجلس تقريبًا ضدّ تعيينه[90]. وفي الحصيلة، يُجسّد هذا الفريق جناحًا متطرّفًا داخل اللوبي الإسرائيلي، ويجسّد صعوده انقسامًا داخل هذا اللوبي.

بدأ هذا الفريق عمله أثناء حملة ترامب الانتخابية، مع إشارات خاصة مبكرة إلى موضوع القدس. فمثلًا، كتب فريدمان وغرينبلات، بصفتهما مستشارَي ترامب للشؤون الإسرائيلية، ورقة تقدير موقف، نشرت في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 (قبل ستة أيام من الانتخابات الرئاسية الأميركية)، وفيها معالم تصوّر ترامب إزاء إسرائيل. ووفقًا لهذه الوثيقة، ستعترف إدارة ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وبحسب قراءة **هآرتس** للوثيقة، فإنه "حتى قبل أن تحدث المفاوضات بين الطرفين [الفلسطيني والإسرائيلي]، ستعترف الولايات المتحدة بالقدس عاصمةً أبدية، غير قابلة للتقسيم، للدولة اليهودية، وستُنقل سفارة الولايات المتحدة إليها"[91]. اللافت، أولًا، أنّ هذه الوثيقة هي ابتعاد واضح عن السياسات الأميركية السابقة التي مالت، على نحو متزايد، إلى ربط موضوع القدس بالمفاوضات، وثانيًا أنّ هذا الوعد نُفّذ فعلًا، وثالثًا أنّ الوثيقة شملت موضوعات أخرى غير إسرائيل، مثل إيران؛ مايعكس رؤية الشرق الأوسط من منظار المتغير الإسرائيلي، ورابعًا، وربما الأهم، أنّ الوثيقة وهوية من أعدّوها تعكس تحوّلًا في دور الجماعات اليهودية واللوبي الإسرائيلي وطبيعتها.

يتضح واقع اللون الديني لفريق ترامب ومسألة قدومه من يمين اليمين، أكثر من خلال الإطلالة على بينس، نائب الرئيس الأميركي.

ب. مايك بينس

كانت تظهر أهميّة نائب الرئيس الأميركي السابق أحيانًا، بصفته مرشحًا محتملًا للانتخابات بعد الرئيس الحالي، أو أنّه يستطيع زرع أنصار ومؤيدين لمصالحه وسياساته حتى لو لم يكن ينوي الترشح للرئاسة.

---

(90) Tibon.

(91) Jacob Kornbluh, "Trump's Israel Advisers Issue Position Paper on Israel, Middle East Conflict," *Haaretz*, 2/11/2016, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2mWxmEZ

في خطاب له في عام 2017، احتفالًا بالذكرى السبعين لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة رقم 181، احتفى بدور هذا القرار في نشوء إسرائيل، لكنه اعتبر الفضل الأساسي في قيامها هو وجود "المسدس بيد والمحراث بيد أخرى"، ونشوء إسرائيل هو تجسيد لنبوءة توراتية، "هل لبلد أن تولد في يوم، ولأمة أن تولد في لحظة"، مضيفًا أنّ "من المستحيل عدم ملاحظة أنّ يد السماء تقود ناسها، تكتب تاريخهم في إعادة بناء هذا الشعب القديم على الأرض التي ولدوا عليها". وقال: "قضيتكم قضيتنا، وقيَمكم قيمنا، وقتالكم (Fight) قتالنا"[92]، وأضاف في خطبة في الكنيست، في كانون الثاني/ يناير 2018، أنّ "الملك داود" بنى القدس 'عاصمة مملكة إسرائيل' قبل أكثر من 3000 عام[93]".

نشرت مجلة **ذي أتلانتيك** تحقيقًا طويلًا يبدأ بصورة بينس في زيٍّ ديني تعبيري، مع تقديم تفاصيل متعلقة بحياته وما يفعله الآن، تمهيدًا لترشّحه يومًا للانتخابات الرئاسية. وذكرت أنّه أثناء دراسته في الجامعة تحالف مع مجموعات فيها المتدين ومُدمن المخدرات، والهدف هو الانتخابات. انتقل من الكاثوليكية إلى الإنجيلية، في إطار تعاظم الدور السياسي للتيار الأخير. وفي حملته الثانية الفاشلة لدخول الكونغرس في عام 1990، كانت إحدى دعاياته صورة كاريكاتيرية، فيها شيخ عربي يشكر منافسه الديمقراطي على دعمه مصالح النفط الأجنبية. وبعد فشله الانتخابي تحوّل إلى مذيع يُهاجم ما يراه انحلالًا أخلاقيًا، وينتقد الأغاني الحديثة وغير ذلك، ثم عاد إلى الانتخابات مجددًا. وتذكّر المجلة بتصريح صحافي له في عام 2002، يقول فيه "تأييدي لإسرائيل ينبع، إلى حدٍّ بعيد، من إيماني الشخصي"، معتبرًا أن الإسرائيليين هم أتباع إبراهيم، وأنه سيحصل على البركة إذا باركهم، وعلى اللعنة إذا أساء إليهم.[94]

تتساءل المجلة: كيف يوفّق بينس بين تديّنه و"خدمته" ترامب الذي يفتخر

(92) Eric Shawn, "America will always Stand with Israel; Says Pence Commemorating UN Vote 70 Years Later," *Fox News*, 28/11/2017, accessed on 26/9/2019, at: https://fxn.ws/2lVvAnD

(93) The White House, Foreign Policy, "Remarks by Vice President Mike Pence in Special Session of the Knesset," The White House Website, 22/1/2018, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lN5jbd

(94) Mckay Coppins, "God's Plan for Mike Pence," *The Atlantic* (January-February 2018), accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2ntl07O

بصورة قديمة له يعلّقها في مكتبه، هي غلاف لعدد من أعداد مجلة **بلاي بوي** (*Playboy*) للتعري، ومع فيديوهاته المعروفة عن تحرّشه بالنساء؟ وتوضح المجلة كيفية تقديم بينس إجابة دينية عن إطاعة القائد (وليّ الأمر) وخدمته[95].

يؤمّن له موقعه مكاسب كثيرة. وأحد عناصر أجندته هو تعديل القوانين الضريبية وقوانين أخرى تدعم الشركات التي يمتلكها متديّنون، ومن مكاسبه أيضًا دخول وزراء من جماعته الدينية إلى الإدارة الراهنة، وقد أُدخل قاض إلى المحكمة العليا من الجماعة نفسها. وعمل على أن يوقّع ترامب قرارًا يزيد مساحة الهامش المسموح به لرجال الدين من أجل نشر وجهات نظرهم السياسية الخاصة في كنائسهم، وحرية الحديث بشأنها (أي توظيف الدين للسياسة)[96].

كان بينس شخصًا من دون فرص حقيقية للتقدم سياسيًّا، لكن فريق ترامب الذي يريد صوغ تحالف مع جناح الإنجيليين، أو المسيحيين الصهيونيين، ساعده وقد يُساعده على المزيد من التقدم. وهذا يكشف تحالف الأصوليات داخل اللوبي الإسرائيلي الجديد الذي يصعب فهمه من دون التوقف عند أديلسون ودوره.

ج. شيلدون أديلسون

عندما قرر ترامب في بداية عهده تأجيل نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس، وصلت مؤشرات غضب أديلسون المانح الأكبر لترامب والحزب الجمهوري إلى الإعلام؛ ليس بسبب عدم نقل السفارة فحسب، بل بسبب اللقاءات الودّية التي عقدها ترامب مع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس ومسؤولين فلسطينيين آخرين أيضًا[97].

أكد وجود أديلسون وزوجته في الصف الأول في حفل افتتاح السفارة

---

(95) Ibid.

(96) Ibid.

(97) Mark Landler & Maggie Haberman, "Mixed Signals From Trump Worry Pro-Israel Hard-Liners," *The New York Times*, 5/5/2017.

الأميركية في القدس - حين تراجع المسؤولون الرسميون الأميركيون إلى الخلف، ولم يُدعَ آخرون، وخصوصًا من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين، كما سبقت الإشارة - دورَ اللوبي الذي يقوده أديلسون في رسم السياسات الأميركية بشأن القدس(98).

تتنحّى العمليات الانتخابية والسياسية الرسمية التقليدية، أمام نفوذ أديلسون وعشرات الملايين التي تبرع بها لحملات ترامب الانتخابية وللحزب الجمهوري. وكان قد أُعلن في انتخابات الكونغرس (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018) أنّ أديلسون سيكون "الصديق اليهودي الوحيد المتبرع" الذي سيدعوه ترامب إلى حفل مراقبة نتائج الانتخابات في البيت الأبيض، وذلك بعد التبرع بـ 32 مليون دولار لحملة انتخابات الجمهوريين في ذلك العام، بل بلغت تبرّعات أديلسون للجمهوريين في عام 2018، بحسب صحيفة **ذي غارديان**، نحو 113 مليون دولار، لكن لفتت **هآرتس** إلى أنّ تبرعات أديلسون هذه، قابلها تراجع يهود بارزين عن التبرع للجمهوريين بسبب سياسات ترامب، كانوا يتبرعون بسخاء لرؤساء سابقين، مثل بول سينغر الذي دعم الجمهوريين بـ 26 مليون دولار في عام 2016، لينخفض هذا الدعم إلى ما وصفته بـ"الفتات"، من دون أن تُحدّد مبلغ التبرع، وتراجعت تبرعات آخرين من ملايين الدولارات إلى الآلاف(99).

يدعم أديلسون مجلس "إياك" ليكون بديلًا متشددًا ومنافسًا لـ "أيباك"(100). وأهم ما يقوم به أديلسون لتثبيت نفسه، هو عدم تأييد حكومة إسرائيلية توافق على "حل الدولتين"، مثلما أوضحت صحيفة **هآرتس** التي أثارت أيضًا كيفية ترافق دعم أديلسون لهذا اللوبي مع قبول كبار المسؤولين الأميركيين دعواته للحديث في مهرجاناته، كما يفعلون مع "أيباك"(101). ويعمل أديلسون في اتجاهين على الأقل، الأول بين اليهود في الولايات المتحدة، والثاني داخل

---

(98) Noa Landau, "'Thus Says the Lord': Religious Tune at Jerusalem Embassy Opening Drowns Out Protests," *Haaretz*, 15/5/2018.

(99) Ibid.

(100) Josh Nathan-Kazis, "Breaking with Script, Adelson Portrays IAC as a Hardline AIPAC Alternative," *Forward*, 6/11/2017, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2nspFa6

(101) Amir Tibon, "This Powerful Adelson-funded Israel Lobby Could soon Rival AIPAC's Influence in Washington," *Haaretz*, 31/10/2017, accessed on 26/9/2019, at: http://bit.ly/2lY7Wqr

إسرائيل؛ إذ لديه برامج خاصة اجتماعية وسياسية تستهدف الإسرائيليين الذين هاجروا من إسرائيل إلى الولايات المتحدة، يصل عددهم بحسب بعض التقديرات إلى نحو مليون شخص. ولا يعمل "إياك"، بفضل دعم أديلسون له، على تعبئة هؤلاء سياسيًّا فحسب، بل على المساعدة في إدارة شؤونهم الحياتية وحاجاتهم الشخصية وترتيبها أيضًا[102]. وهؤلاء مهمون على أكثر من صعيد؛ فهم، أولًا، يُحدّدون أكثر جماعات الضغط الإسرائيلية حظوةً بشعبية أكبر بين اليهود الأميركيين ("جي ستريت"، أم "أيباك"، أم "إياك"؟)، وثانيًا، يؤثرون في خيارات المرشحين الأميركيين للرئاسة أو الكونغرس، وثالثًا، يؤثرون بقدر ما في السياسات الإسرائيلية الداخلية، بفضل علاقاتهم بعائلاتهم أو قدرتهم على العودة والتفاعل مع السياسة الإسرائيلية الداخلية.

هناك شبكة من المؤسسات التي تشكل معالم هذا اللوبي الجديد الذي هو أشبه ما يكون بجماعة ضغط في الولايات المتحدة ومؤسسة سياسية في إسرائيل؛ فمثلًا يملك أديلسون صحيفة يومية واسعة الانتشار في إسرائيل، **إسرائيل هايوم**، وقد كانت أول صحيفة يخصّها فريدمان بمقابلة عندما وصل لتسلم مهماته بصفته سفيرًا للولايات المتحدة في إسرائيل[103].

وأخيرًا، يمكن أن نخلص إلى أن تراجع داعمي الحزب الجمهوري (في ظل إدارة ترامب)، وتعويض أديلسون ذلك، يعكسان حالة استقطاب وتنافس داخل المجتمع اليهودي الأميركي ذاته.

خاتمة

يركز اللوبي الإسرائيلي التقليدي على نقطتين مشتركتين تصنعان السياسة الأميركية الخاصة إزاء إسرائيل؛ إذ تتمثل الأولى بالتقارب الديني والثقافي بين البلدين، ويقود هذا الأمر إلى تقارب في موضوعات مثل القدس ومكانتها بالنسبة إلى اليهود وإسرائيل، أما الثانية فمفادها أنّ إسرائيل حليف أساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبينهما مصالح استراتيجية وحلف

(102) Shalev.

(103) Tibon, "Greenblatt vs. Friedman".

حيوي.

لكن، تقلّ نسبة اليهود عن 2 في المئة من سكان الولايات المتحدة، ولا يمكن من يوصفون بالمسيحيين الصهيونيين أن يشكلوا في أحسن الأحوال أكثر من 20 في المئة. وتؤكد هاتان النسبتان، مع قراءة تاريخية للسياسات الأميركية في مسألة القدس وإسرائيل، أنّ العامل الديني لم يكن حاسمًا في هذه العلاقة.

ويلاحظ أن هناك الكثير من الخبراء الذين يشككون في أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كما أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي تُعرّض سمعة الولايات المتحدة وأمنها للخطر، بسبب دعمها غير المحدود وغير المشروط لإسرائيل.

يتمثّل العامل الأهم في قوة الدعم السياسي الأميركي لإسرائيل، ومواقف الولايات المتحدة في قضايا مثل القدس، بالعمل المنظم للوبي الإسرائيلي الذي يَمرُّ منذ بدايات القرن الحادي والعشرين بتغيرات متزايدة واستقطاب واضح.

هناك جماعات إلى يسار اللوبي التقليدي "أيباك"، مثل جماعة "جي ستريت"، المؤيدة لحل الدولتين والسلام، تعتبر أن تأييد إسرائيل لا يعني منع انتقاد سياسات حكومتها، وهناك عدد متزايد من اليهود الأميركيين الذين يتبنّون وجهة النظر هذه. وفي المقابل، هناك إلى يمين "أيباك" لوبي يميني يرفض أي نقد لسياسات إسرائيل، وشرطه الأهم لدعم أي حكومة إسرائيلية هو عدم تأييد حل الدولتين، أو تقديم مساعدات للفلسطينيين. وأفضل من يمثل الاتجاه الأخير الملياردير اليهودي شيلدون أديلسون والمجلس الإسرائيلي الأميركي "إياك" الذي يدعمه. ولا يهتم هذا اللوبي بتأمين الدعم لإسرائيل داخل الولايات المتحدة فحسب، بل بالتدخل أيضًا في السياسة الإسرائيلية تدخلًا مباشرًا، عبر شبكة من وسائل الإعلام والدعم المالي في إسرائيل، ودعم مئات الآلاف من الإسرائيليين المهاجرين إلى الولايات المتحدة، وقيام هذا اللوبي بدور أساسي في دفع ترامب إلى تبنّي قرار الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها.

يوضح دور هذا اللوبي أن عوامل داخلية أميركية مؤثرة في صنع القرار الأميركي أكثر من أي عامل آخر. ولا ترتبط هذه العوامل حقيقية بالتركيبة الديموغرافية الدينية، أو بعوامل ثقافية، أو بمصالح أميركية حقيقية، بل بدور المال السياسي والقوى المنظمة. في الوقت ذاته، لا يمكن تجاهل حالة الاستقطاب في المجتمع الأميركي، وخصوصًا اليهودي الأميركي، بين قوى علمانية ما زالت تؤيد إسرائيل بقوة، لكنها أقل اندفاعًا في تأييد سياساتها الاحتلالية، في مقابل يمين أكثر تشدّدًا في دعم الاحتلال ورفض الحقوق الفلسطينية.

المراجع

1 - العربية

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين؛ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بنيويورك، 1962.

عزم، أحمد جميل. "القدس في الخطاب السياسي الأمريكي". **حوليات القدس**. العدد 15 (ربيع-صيف 2013).

الموسوعة الفلسطينية. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990.

هاس، ريتشارد. **عالمٌ في حَيْصَ بَيْص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم**. تعريب وتحقيق إسماعيل بهاء الدين سليمان. بيروت: دار الكتاب العربي، 2018.

2 - الأجنبية

Ariel, Yaakov. *An Unusual Relationship: Evangelical Christians and Jews*. Goldstein-Goren Series in American Jewish History Series. New York: New York University Press, 2013.

Azem, Ahmad Jamil. "Moving the U.S. Embassy to Jerusalem: A Chronic Unfulfilled Promise." *Jerusalem Quarterly*. no. 70 (Summer 2017).

Beinart, Peter. "The Failure of the American Jewish Establishment." *The New York Review of Books*. vol. 57, no. 10 (June 2010).

Burchill, Scott et al. *Theories of International Relations*. 2nd ed. Basingstoke: Palgrave, 2001.

Coppins, Mckay. "God's Plan for Mike Pence." *The Atlantic* (January-February 2018).

Davison, Roderic H. "The King-Crane Commission: An American Inquiry into the Middle East by Harry N. Howard." *The Journal of Modern History*. vol. 37, no. 1 (March 1965).

Documents on Jerusalem. Jerusalem: PASSIA, 1996.

Haass, Richard N. *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order*. New York: Basic Book, 2013.

________. *A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order*. New York: Penguin Press, 2017.

Hermann, Margaret G. & Joe D. Hagan. "International Decision Making: Leadership Matters." *Foreign Policy*. no. 110 (Spring 1998).

Laqueur, Walter (ed.). *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1969.

Mearsheimer, John J. & Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.

Slonim, Shlomo. *Jerusalem in America's Foreign Policy 1947-1997*. The Hague/ London/Boston: Kluwer Law International, 1998.

Spiegel, Steven L. *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*. Chicago: The University of Chicago Press, 1985.

United Kingdom. The National Archives, Foreign and Commonwealth Office (FCO). "Report by W. Morris." 17/6/1967. 17/251.

Wagner, Donald E. *Dying in the Land of Promise: Palestine and Palestinian Christianity from Pentecost to 2000*. London: Melisende, 2003.

Wilson, James Q. "Why Don't Jews Like the Christians Who Like Them?." *City Journal* (Winter 2008).

الفصل الرابع عشر

القدس في السياسة الأميركية

أسامة أبو ارشيد

شكّلت الوضعية القانونية لمدينة القدس معضلة حقيقية للإدارات الأميركية المتعاقبة، منذ إنشاء إسرائيل في أيار/ مايو 1948. فمن ناحية، قسّم القرار رقم 181، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، والذي وافقت عليه الولايات المتحدة الأميركية، فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وأعطى القدس وضعًا خاصًّا (Corpus separatum)، وُضعت بموجبه تحت وصاية دولية[1]. غير أنّ العصابات الصهيونية التي تظاهرت بقبول خطة التقسيم للأمم المتحدة تمكّنت من احتلال "القدس الغربية"، في ما يُعرف بالحرب العربية - الإسرائيلية الأولى عام 1948، وضمتها، على غرار أراضٍ أخرى لم تكن ضمن حصتها في خطة التقسيم، إلى دولتها الوليدة. ومع إعلانً "دولة إسرائيل" القدس عاصمة رسمية لها، في عام 1949، رفض المجتمع الدولي ذلك القرار، وكانت الولايات المتحدة من ضمن الدول الرافضة. كما رفضت الولايات المتحدة إعلان الأردن ضم "القدس الشرقية" إليه[2].

أما من الناحية التأطيرية، فيمكن القول إنّ السياسة الرسمية الأميركية نحو القضية الفلسطينية عمومًا، ومسألة القدس تحديدًا، عانت تراجعًا مهينًا، على

(1) United Nations, General Assembly, "Resolution 181 (II). Future Government of Palestine," 29/11/1947, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3jEapiV

(2) Donald Neff, "Jerusalem in U.S. Policy," *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 1 (Autumn 1993), p. 27.

مدى عقود، أمام التحدي الإسرائيلي واستخفافه بالأمم المتحدة، وتوصيات الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن. ولولا أنّ الولايات المتحدة هي التي كانت تقدّم غطاء الحماية لإسرائيل، وتنحاز إليها، لما أمكن لهذه الأخيرة أن تفرض سياساتها على المجتمع الدولي. وقد امتازت السياسة الأميركية نحو قضية القدس بأنها ذات وجهين؛ وجه ظاهري يعلن التزامه بقرارات الشرعية الدولية، ووجه آخر حقيقي يقوم على تعطيل تلك القرارات وإضعافها لمصلحة إسرائيل.

من ذلك مثلًا أنّ إدارة الرئيس الأسبق، هاري ترومان (Harry Truman)، (1945-1953) التي أعلنت تمسكها بقرار التقسيم رقم 181، بما في ذلك نصه على الوضعية الخاصة لمدينة القدس، كانت هي نفسها من سارعت إلى الاعتراف بإسرائيل، بحكم الأمر الواقع (de facto)، بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلانها، في أيار/ مايو 1948[3]. قامت إدارة ترومان بذلك على الرغم من أنّ إسرائيل تجاوزت المساحة المحددة لها في قرار التقسيم، بما في ذلك احتلالها مدينة "القدس الغربية"، والواقعة ضمن المنطقة الخاصة تحت وصاية الأمم المتحدة. وعادت إدارة ترومان لتؤكد التناقض في المواقف الأميركية عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية عمومًا، والقدس خصوصًا، وذلك عندما اعترفت بإسرائيل في مطلع عام 1949 اعترافًا قانونيًا كاملًا (de jure) في وقت بقيت فيه تصر على تنفيذ القرار رقم 181[4]. ومع تقاعس إدارة ترومان عن الضغط على إسرائيل والأردن للقبول بوصاية دولية على المدينة المقدسة، فإنها، منذ صيف عام 1949، بدأت تميل إلى صيغة جديدة للتعامل مع القدس مفادها "تدويل محدود" لها[5]، خصوصًا للأماكن المقدسة عند أتباع الديانات السماوية الثلاث؛ اليهودية والمسيحية والإسلام، في شرق المدينة الخاضع لسيطرة الأردن، وهو ما رفضه هذا الأخير.

(3) "U.S. Recognition of the State of Israel," National Archives, 15/8/2016, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2ZY0A7A

(4) Ibid.

(5) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Memorandum by the Secretary of State to the President," Foreign Relations of the United States, 1949, The Near East, South Asia, and Africa, vol. vi, document 1083, 20/12/1949, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/39wgnxv

وتحت إدارة ترومان، أصدرت الولايات المتحدة، مع بريطانيا وفرنسا، ما يُعرف بـ "الإعلان الثلاثي عام 1950" (The Tripartite Declaration of 1950) الذي هدف إلى الحفاظ على الوضع القائم بين الدول المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط، واحترام خطوط اتفاقات الهدنة بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948، ومنع تغييرها بالقوة، والحد من تدفق الأسلحة إلى المنطقة[6]، وهو ما يؤكد التناقض - مرة أخرى - في المواقف الأميركية لمصلحة إسرائيل؛ إذ إنه لا يعترف، رسميًا، باحتلالها للقدس الغربية، ومناطق فلسطينية أخرى لم تكن من حصتها في قرار التقسيم، ولكنه يضفي صبغة شرعية على ذلك الاحتلال بحكم الأمر الواقع. وقد التزمت جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة، منذ 1950 حتى حزيران/ يونيو 1967، بدءًا من ترومان، مرورًا بإدارتَي دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower)، وجون كينيدي (John Kennedy)، ووصولًا إلى إدارة ليندون جونسون (Lyndon Johnson) (1963-1969)، بهذا الإعلان وترتيباته.

إلا أنّ هذا الإعلان سقط عمليًا بعد عدوان حزيران/ يونيو 1967، واحتلال إسرائيل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك "القدس الشرقية". وعلى الرغم من أنّ إدارة جونسون لم تعترف حينها بسيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة بعد 5 حزيران/ يونيو 1967، فإنها، أمام الواقع الجديد على الأرض، تبنّت مقاربة مفادها ربط الدعوة إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها في عدوان عام 1967 بعملية سلمية شاملة (مفاوضات)، تنتهي باعتراف عربي بإسرائيل، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة[7]. وتم التعبير عن هذه المقاربة لاحقًا، بمعادلة "الأرض مقابل السلام"، وتحوّلت هذه الصيغة إلى معادلة دولية عبر قرار مجلس الأمن رقم 242، الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، وأكده لاحقًا قرار الأمم

---

(6) "Harry Truman Administration: Tripartite Declaration - May 25, 1950," Jewish Virtual Library, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/39vCG6G

(7) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Summary," Foreign Relations of the United States,1964-1968, vol. xix, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/302mias

المتحدة رقم 338، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973. إلا أنّ ثمة مسألة لا بد من التنبيه إليها في هذا السياق، ألا وهي أنّ معادلة "الأرض مقابل السلام" لم تكن تنطبق كليًّا على مدينة القدس في مقاربة إدارة جونسون؛ إذ كانت تصر على بقاء المدينة موحدة، وألّا تقسّم مرة أخرى، وأن تكون الأماكن المقدسة مفتوحة للجميع، وإن لم تعترف أيضًا بشرعية احتلال إسرائيل للقسم الشرقي من المدينة، الذي ينبغي تقرير مصيره عبر مفاوضات سلمية. أما القسم الغربي منها، فلم تعد الولايات المتحدة منذئذٍ تعتبره محتلًا أصلًا.

وقد بقيت جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة، حتى رئاسة دونالد ترامب (Donald Trump)، ملتزمة بمعادلة "الأرض مقابل السلام"، وإن لم يعنِ ذلك أنها دعمت عمليًا انسحابًا إسرائيليًا من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بعد حزيران/ يونيو 1967، بل إنّ إدارة الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan) استأجرت، في آخر يوم لها في البيت الأبيض، في مطلع عام 1989، أرضًا في القدس لغايات استخدامها في المستقبل مقرًّا لقنصلية أو سفارة، وفق قرار الكونغرس حينها[8]. وانطلاقًا من "معادلة الأرض مقابل السلام"، رفضت الولايات المتحدة قرار الكنيست الإسرائيلي، في عام 1980، ضم "القدس الشرقية"، وإعلان "القدس الموحدة" عاصمة لإسرائيل[9]، إلا أنّ هذا لم يمنع من تطور مقاربة جديدة في أحشاء الموقف الأميركي الرسمي، وقد تمّ ذلك خلال رئاسة بيل كلينتون (Bill Clinton) (1993-2001). فمع وصوله إلى سدة الحكم، في عام 1993، لم تعد الولايات المتحدة تعارض على نحو مبدئي بناء مستوطنات صهيونية في القدس الشرقية، كما أنها طورت فكرة الفصل بين الرعاية الدينية للأماكن المقدسة والسيادة عليها، وكانت إدارته هي من أسس عمليًا لمرحلة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد تمسكت إدارتا كلينتون وجورج بوش الابن (George W. Bush)، وتبعتهما إدارة باراك أوباما (Barack Obama)، بأنّ حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يكون إلا عبر تفاوض

(8) Adam Taylor, "Where would a U.S. Embassy in Jerusalem Actually Go?," *The Washington Post*, 7/12/2017, accessed on 12/8/2020, at: https://wapo.st/3331cL0

(9) Josh Ruebner, "Moving the US Embassy to Jerusalem: Historical, Legal, and Policy Considerations," US Campaign for Palestinian Rights (Washington: 2017), accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/39rM8Ig

الطرفين، بما في ذلك مسألة القدس، وهو ما عنى عمليًا تهميش قرارات الشرعية الدولية في هذا الصدد.

ومع أنّ الولايات المتحدة، لم تعترف، نظريًا، بسيطرة إسرائيل، رسميًا، على الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بعد عام 1967، ومن ضمن ذلك القدس، وبقيت تعلن معارضتها، دائمًا، لأي خطوات أحادية إسرائيلية على الأرض، فإنها لم تربط ذلك بعقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية على الدولة العبرية[10]. أبعد من ذلك، أنّ كثيرًا من الرؤساء الأميركيين الذين أعلنت إداراتهم معارضتها اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، لم يترددوا في زيارة المدينة، والتقاء الزعماء الإسرائيليين فيها، وإلقاء كلمات في مقرّ الكنيست الإسرائيلي في المدينة المحتلة، بل إنّ أحدهم (ترامب) زار الأماكن المقدسة في "القدس الشرقية" تحت حراسة إسرائيلية. كان الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) أول من زار القدس خلال رئاسته، في عام 1974، ثمَّ جيمي كارتر (Jimmy Carter)، في عام 1979. أما بيل كلينتون فزارها أربع مرات ما بين عامَي 1994 و1998، وزارها جورج بوش الابن مرتين في عام 2008، في حين زارها أوباما مرة واحدة في عام 2016[11]. وكان ترامب أول رئيس أميركي يزور المدينة المقدسة والأماكن المقدسة فيها خلال توليه منصبه، وذلك في عام 2017[12].

بقي التناقض هو السمة الأساسية للموقف المركزي الأميركي؛ ما بين موقف رسمي معلن، ونهج عملي متبع، على نحو مثّل دائمًا حالة من التواطؤ والانحياز إلى إسرائيل. من ذلك مثلًا، أنه مع إطلاق إدارة جورج بوش الأب (George Bush) لمحادثات مدريد العربية - الإسرائيلية للسلام، في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، غابت قضية القدس عن وثائق الدعوة إليه، بسبب رفض إسرائيل إدراجها على جدول المفاوضات. لكن الولايات المتحدة

(10) Stephen Zunes, "U.S. Policy Toward Jerusalem: Clinton's Shift to the Right," Institute for Policy Studies, 1/7/2000, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2OXcs3x

(11) Esther Bintliff, "A Short History of US Presidential Visits to Israel," *Financial Times*, 20/3/2013, accessed on 12/8/2020, at: https://on.ft.com/2F3WDWX

(12) Andrew Rafferty, "Trump Becomes First Sitting U.S. President to Visit Western Wall," *NBC News*, 22/5/2017, accessed on 12/8/2020, at: https://nbcnews.to/2D46YkO

أبلغت الجانب الفلسطيني، في رسالة طمأنة، بأنّ ذلك لن يؤثر في مطالبهم في "القدس الشرقية"[13]. كذلك دعمت إدارة بوش، حينها، الموقف الإسرائيلي ألّا يتضمن الوفد الفلسطيني للمحادثات أي عضو من "القدس الشرقية". وحتى حينما سُمح لفيصل الحسيني بالالتحاق بالوفد، سُمح له بذلك على اعتبار أنه يقيم رسميًّا في أريحا[14]. ومع توقيع اتفاق أوسلو الفلسطيني - الإسرائيلي، في أيلول/ سبتمبر 1993، تم تحديد وضع القدس على أنها من قضايا "مفاوضات الوضع النهائي"[15]، وذلك تمامًا كما نصّت عليه تفاهمات مؤتمر مدريد، من قبل، في عام 1991[16]. وهو الموقف الذي لا تزال تتمسك به الولايات المتحدة، رسميًا، إلى اليوم، رغم أنها لم تفعل شيئًا جوهريًا، منذ إدارة بيل كلينتون، مرورًا بإدارتَي جورج بوش الابن وباراك أوباما، لوقف جهود إسرائيل المتواصلة في تهويد القدس، وإجهاض أي إمكانية لقيام عاصمة لدولتين فيها؛ فلسطينية وإسرائيلية.

المفارقة هنا أنّ ترامب وظّف سيطرة إسرائيل المطلقة على القدس كأحد المبررات للاعتراف بها عاصمة لها، على أساس أنّه "اعتراف بالحقيقة"[17]، فضلًا عن اعتبار قراره تنفيذًا للقانون الأميركي، ذلك أنّ الكونغرس بأغلبية أعضائه، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، كان قد تبنّى، خلال رئاسة كلينتون، في عام 1995، "قانون سفارة القدس"، ونصّ على ضرورة نقل السفارة الأميركية إليها، بسقف زمني لا يتجاوز 31 أيار/ مايو 1999[18]. وعلى الرغم من أنّ إدارة كلينتون لم تقبل بقرار الكونغرس، فإنها لم تتحدّه أيضًا.

---

(13) "James Baker's Letter of Assurance to the Palestinians October, 18, 1991," in: William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab Israeli conflict since 1967*, 3rd ed. (Brookings Institution Press; University of California Press, 2005), List of Appendixes, Appendix M, accessed on 12/8/2020, at: https://brook.gs/32TTYsU

(14) Zunes.

(15) "اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ-حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) - 13/ 9/ 1993"، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)**، شوهد في 12/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/3jw7uHR

(16) "James Baker's Letter".

(17) The White House, Foreign Policy, "Statement by President Trump on Jerusalem," 6/12/2017, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3jHMyio

(18) "Jerusalem Embassy Act of 1995," Public Law 104-45, 8/11/1995, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/30Rjk7V

وقد تضمن القرار بندًا يسمح للرئيس الأميركي توقيع إعفاء مُدّته ستة أشهر إذا رأى ذلك ضروريًا لـ "حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية"[19]. وفي عام 2002، وقّع بوش الابن قرارًا آخر صادرًا عن الكونغرس باعتبار القدس "عاصمة أبدية" لإسرائيل، ولكنه لم ينفذه أيضًا[20]. ومنذ إدارة كلينتون، مرورًا بإدارتَي بوش وأوباما، وقّع كل واحد منهم الإعفاء تلقائيًا كل ستة أشهر، حتى جاء ترامب واعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 2017، ووقّع حينها قرار الإعفاء لآخر مرة، ثم نقل السفارة الأميركية رسميًّا إلى القدس في أيار/ مايو 2018.

باختصار، لا يمكن فهم الموقف الأميركي الكلي من القضية الفلسطينية، وتحديدًا مسألة القدس، على مدى أكثر من سبعة عقود مضت، إلا في سياق الانحياز والتواطؤ والتراجع المهين أمام إسرائيل، حتى حين تزعم الولايات المتحدة نزاهة موقفها، والتزامها بالقانون والقرارات الدولية. وحتى إن اختلفت أوجه التواطؤ ما بين إدارة وأخرى، فإنّ كل واحدة منها كانت تمهّد للإدارة اللاحقة مزيدًا من الانحياز إلى إسرائيل، وإجهاضًا للحقوق الفلسطينية والعربية.

المنهجية

بما أنّ هذه الدراسة تعالج قضية ذات أبعاد مختلفة ومتشابكة، ولا تزال أحداثها وتفاعلاتها مستمرة، فإنها توظف عددًا من المقاربات المنهجية؛ فمن ناحية، تلجأ الدراسة إلى المقاربة الوصفية للموقف الأميركي نحو مدينة القدس، على مدى سبعة عقود، سواء من ناحية الإطار العام، أو من ناحية التفاصيل المتغيّرة، وصولًا إلى قرار ترامب الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، في أواخر عام 2017. كما أنها تعتمد على المقاربة التاريخية في متابعة تطورات ذلك الموقف وتشكّلاته. أيضًا، توظف هذه الدراسة المقاربة التحليلية في محاولة استكناه التحولات التدريجية التي طرأت على الموقف الأميركي من وضع مدينة القدس وفهمه، بدءًا من عام 1948، ومرورًا بمحطات رئيسة حتى

(19) Ibid.

(20) "Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Year 2003," The U.S. Government Printing Office (107th Congress Public Law 228), 30/9/2002, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/39ty8O8

عام 2018، معتمدة في ذلك على وثائق أميركية، ووثائق للأمم المتحدة، وأخرى إسرائيلية، ذات صلة بالموضوع.

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى بحث السياسية الأميركية نحو مدينة القدس منذ صدور قرار التقسيم رقم 181، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، ثم احتلال إسرائيل الأجزاء الغربية منها، في عام 1948. وستوضح تناقضات المقاربة الأميركية لموضوع القدس؛ ما بين سياسة معلنة تزعم التمسك بالقرارات الدولية وأخرى حقيقية سعت دومًا لإفراغ تلك القرارات من مضمونها وحماية إسرائيل من تداعيات انتهاكها للشرعية الدولية. كما ستشرح المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الأميركية نحو القدس، والأطر السياسية المتغيرة التي تبنتها الإدارات الأميركية المتعاقبة في التعامل مع وضع المدينة قانونيًا وسياسيًا، بحسب تطورات الأحداث، سواء على الأرض، أو إقليميًا ودوليًا. ويمكن تلخيص الموقف الأميركي من موضوع القدس، منذ عام 1947 إلى اليوم في خمس مراحل، هي:

1. الوصاية الدولية. وقد استمر هذا موقفًا أميركيًا رسميًا ما بين عامَي 1947 و1951، ثمّ بدأ بالتراجع تدريجيًّا.

2. تدويل محدود. مثّلت هذه المرحلة تطويرًا لفكرة الوصاية الدولية من داخلها، خصوصًا بين عامَي 1951 و1967، ولكنها بقيت مرتبكة وغير واضحة، ولم تكن نقيضًا جذريًا لمبدأ الوصاية الدولية.

3. مدينة موحدة غير مقسمة، مفتوحة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، ويُقرر مصيرها بتفاوض فلسطيني/ عربي - إسرائيلي مباشر. وقد بدأت هذه المرحلة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967.

4. التأسيس لمشروعية تهويد القدس الشرقية، وتمهيد الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. وقد بدأت هذه المرحلة خلال رئاسة كلينتون، واستمرت إلى أواخر عام 2017.

5. الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وهي المرحلة التي أطلقها ترامب في أواخر عام 2017.

ويلاحَظ هنا أنّ هذه المراحل الخمس في الموقف الأميركي كانت مرتبكة وشابها كثيرٌ من الغموض، بل حتى التداخل بين الموقف ونقيضه في مراحل متفاوتة، كما سنبيّن لاحقًا.

ستحاول هذه الدراسة تقديم شروحات وافية لذلك البون الشاسع ما بين الموقفين الرسمي والحقيقي الأميركيين، على نحو مكّن إسرائيل، إلى حد بعيد، من تهويد القدس وفرض حقائق جديدة فيها خلال العقود الماضية، والعوامل التي أطّرت التناقضات الأميركية. ثم ستعمد الدراسة إلى التركيز على قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقطعه مع الإطار العام للسياسة الأميركية نحو وضع المدينة المقدسة على مدى سبعين عامًا، ثم شرح دوافع ذلك القرار وحساباته.

أولًا: الوصاية الدولية

سبقت الإشارة إلى أنّ إحدى السمات الأساسية للموقف الأميركي من قضية فلسطين عمومًا، والقدس على وجه التحديد، كانت التردد والغموض والتناقض والتراجع المهين مرة بعد أخرى أمام التحدي الإسرائيلي. وبهذا المعنى، يمكن القول إنّ الموقف الأميركي، كان متواطئًا لمصلحة إسرائيل. من الناحية المبدئية، قام الموقف الرسمي الأميركي على دعم فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية في الفترة بين عامَي 1947 و1951، مع إعطاء القدس وضعية خاصة تحت وصاية دولية[21]. ومن هنا، ضغطت إدارة ترومان بقوة لتمرير القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي تمَّ التصويت عليه فعليًّا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. واستنادًا إلى ذلك القرار، فإنه كان ينبغي أن يتم تقسيم أرض فلسطين التاريخية بعد انتهاء الانتداب البريطاني إلى ثلاثة كيانات، كما يلي:

1. الدولة العربية: تضم نحو 43 في المئة من فلسطين التاريخية.

2. الدولة اليهودية: تضم تقريبًا 56 في المئة من فلسطين التاريخية.

---

(21) Neff, p. 20.

3. مدينة القدس: تضم 1 في المئة من فلسطين التاريخية، وتخضع لنظام دولي خاص ينشئ لها كيانًا منفصلًا، تتولى الأمم المتحدة إدارته، وتعيّن مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية فيه نيابة عنها. وينص القرار كذلك على أن يعيّن مجلس الوصاية حاكمًا للقدس يكون مسؤولًا أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفاءته الخاصة، من دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطنًا في أي من الدولتين في فلسطين. أما حدود مدينة القدس فقد حددها القرار لتشمل "بلدية القدس الحالية، مضافًا إليها القرى والبلدات المجاورة، وأبعدها شرقًا أبو ديس، وجنوبًا بيت لحم، وغربًا عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا"[22].

ورغم أنّ خطة التقسيم هذه لم تقم واقعًا، ذلك أنّه نجم عن الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، في عام 1948، سيطرة إسرائيل على قرابة 78 في المئة من فلسطين التاريخية، فإنّ الأمم المتحدة، وكذلك الولايات المتحدة، بقيتا تعتبران قرار التقسيم هذا مرجعيًا طوال سنوات قادمة. كانت المشكلة الأبرز التي واجهت الطرفين في موضوع القدس تحديدًا هي أنّ إسرائيل سيطرت على 84 في المئة من المساحة المحددة للكيان الدولي الخاص الذي كان ينبغي أن يقوم فيها، وفقًا للقرار رقم 181. وستُعرف تلك المنطقة لاحقًا، تحت سيطرة إسرائيل بـ"القدس الغربية". أما ما تبقى من مساحة القدس، 11.5 في المئة، فقد سيطر عليها الأردن، وستُعرف منذ ذلك الحين بـ"القدس الشرقية"، وتضم البلدة القديمة، بما فيها الحرم القدسي الشريف. وصُنفت 4.5 في المئة من مساحتها بوصفها منطقة محرّمة يحظر على أي طرف دخولها، مع بقاء تبعيتها للأردن[23]. لم تعترف الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة بسيطرة إسرائيل والأردن على شطرَي القدس، وبقيتا تطالبان بالعودة إلى صيغة الوضعية الخاصة حتى عام 1951، لكنّ ذلك كان من دون تجاوب منهما.

وأمام التعنّت الإسرائيلي في تنفيذ قرار التقسيم الذي أعطاها شرعية وجودها، ورفض إسرائيل والأردن التنازل لوصاية الأمم المتحدة على مدينة

(22) United Nations, General Assembly, "Resolution 181 (II). Future Government of Palestine".

(23) "القدس الشرقية"، **الجزيرة نت**، 26/ 10/ 2015، شوهد في 12/ 8/ 2020، في:
https://bit.ly/2CSEXNc

القدس، بدأت الولايات المتحدة منذ عام 1948 تميل إلى الاعتراف الضمني بالأمر الواقع، ولكن من دون التصريح به مباشرة. ومنذئذٍ بدأ الموقف الأميركي يكشف عن ضعفه أمام إصرار إسرائيل، ثم انحيازه إليها رويدًا رويدًا، ومن ثم الابتعاد تدريجيًا عن المطالبة بوضع المدينة تحت الوصاية الدولية، على نحو مكّن إسرائيل في السنوات القليلة اللاحقة من تهويد المدينة وتحويلها إلى عاصمة لها بحكم الأمر الواقع، وصولًا إلى إعلان مجلس الوزراء الإسرائيلي القدس "عاصمة أبدية" في 11 كانون الأول/ديسمبر 1949[24]. وقد أكد الكنيست الإسرائيلي هذا الإعلان بقانون في كانون الثاني/يناير 1950[25].

في 2 آب/أغسطس 1948، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي، حينئذٍ، دافيد بن غوريون ما عُرف بالإعلان رقم 1، أعلن بموجبه أنّ القدس الغربية تخضع للقانون الإسرائيلي بحكم الواقع، وأنْ لا مجال للحديث عن وصاية دولية عليها[26]. أثار هذا القرار غضب الأمم المتحدة ورفضته. كما عارضته إدارة ترومان. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 194، الذي نص في جانب منه على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، مكونة من ثلاثة أعضاء، هدفها تقرير وضع القدس في نظام دولي دائم. وقد أكد القرار حدود القدس الدولية التي جاءت في القرار رقم 181[27]. ورغم أنّ الولايات المتحدة أيدت القرار، فإنها لم تضغط على إسرائيل للالتزام به. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 1948، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي البدء سرًّا في نقل "المؤسسات الحكومية" من تل أبيب إلى القدس، وتبع ذلك إنشاء مجلس بلدي فيها. وفي 2 شباط/فبراير 1949، تمَّ حل الحكومة العسكرية في المدينة. وفي الرابع عشر من الشهر ذاته، عقد الكنيست

(24) "Ben-Gurion's Proclamation of Jerusalem as Capital of Israel (1949)," Economic Corporation Foundation, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3g0NrAg

(25) "Knesset Declares Jerusalem Capital of Israel," Center For Israel Education, 23/1/1950, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2CP14Eq

(26) Israel Ministry of Foreign Affairs, "Jerusalem Declared Israel-Occupied City- Government Proclamation," vol. 1-2, no. 12, 1947-1974, 12/8/1948, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2WZfHfg

(27) United Nations, General Assembly, "194 (III). Palestine - Progress Report of the United Nations Mediator," 11/12/1948, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3jELQSZ

جلسته الأولى في المدينة[28]، وهو الأمر الذي رفضته واشنطن[29]. ورغم أنّ إسرائيل أعلنت لاحقًا، في أيار/ مايو 1949، اعترافها بقرار التقسيم والتزامها بميثاق الأمم المتحدة لقبول عضويتها فيها، وهو ما تمّ فعلًا في الحادي عشر من الشهر ذاته[30]، فإنها استمرت في سياساتها التهويدية في المدينة وخلق أمر واقع فيها.

بناءً على التعهد الإسرائيلي المتعلق بالقبول بقرار التقسيم، بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في خريف عام 1949، مناقشة كيفية تنفيذ قرارها رقم 181، وخصوصًا في ما يتعلق بالقدس، وإنشاء كيان فيها يكون تحت وصاية دولية. جاء الرد الإسرائيلي سريعًا عبر بن غوريون الذي أعلن في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1949 أنّ القدس جزء أصيل وعضوي من إسرائيل، وأنه لا يمكن لها أن تتخلى عنها أو تقبل بسلخها منها[31]. التحدي الإسرائيلي قابله تصعيد من الأمم المتحدة؛ إذ صوتت الجمعية العامة في التاسع من الشهر نفسه على القرار رقم 303، أعادت فيه تأكيد وضعية القدس الخاصة، استنادًا إلى القرارَين 181 و194. وطلب القرار رقم 303 من مجلس الوصاية أن يعد النظام الأساسي لتدويل القدس. ورغم أنّ القرار مرَّ بأغلبية الأصوات، فإنّ المفاجأة كانت في تصويت الولايات المتحدة ضده. وقد بررت الولايات المتحدة رفضها لقرار الأمم المتحدة بزعم أنّ تدويلًا كاملًا للقدس لم يعد ممكنًا في ظل رفض إسرائيل والأردن له، ومن ثم فإنّ الوقائع على الأرض تجاوزته[32].

(28) Neff, p. 23.

(29) Ibid., pp. 23-24.

(30) Israel Ministry of Foreign Affairs, "Admission of Israel to the United Nations-General Assembly Resolution 273," vol. 1-2, 1947-1974, 11/5/1949, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3jDJRhM

(31) The Knesset, "Statements of the Prime Minister David Ben-Gurion Regarding Moving the Capital of Israel to Jerusalem," accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3g7haaQ

(32) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Memorandum from the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy)," Foreign Relations of the United States, 1961-1963, vol. xvii, Near East, 1961-1962. document 281, 31/5/1962, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3jGp3pL

بقيت مسألة القدس محل أخذ وردٍّ بين الأمم المتحدة وإسرائيل، وفشلت جميع جهود الأمم المتحدة في إرغام إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن أو عن الجمعية العامة. كان عام 1951 حاسمًا بالنسبة إلى موضوع القدس ومكانتها الخاصة في الأمم المتحدة؛ إذ شهد ذاك العام آخر محاولات لجنة التوفيق للأمم المتحدة التي أنشأها القرار رقم 194 لإحراز تقدم في ملفها، إلا أنها خلصت إلى أنه لا يمكن تطبيق مقترح تدويل القدس في ظل رفض إسرائيل والأردن له[33]، ومن ثمّ فقد توقفت تلك الجهود كليًّا في الأمم المتحدة حتى عام 1967.

اللافت في السياق السابق أنّ الخلاصة التي انتهت إليها لجنة التوفيق كانت الخلاصة ذاتها التي تقول بها واشنطن، ولكن كان للولايات المتحدة غاية أخرى، ألا وهي تثبيت سيطرة إسرائيل على أغلب مساحة منطقة القدس الدولية وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، خصوصًا أنّ واشنطن كانت على توافق مع تل أبيب في أنّ القدس القديمة التي توجد فيها الأماكن المقدسة، وكانت تتبع لسيطرة الأردن، هي المنطقة التي ينبغي أن تخضع لقرار التدويل[34].

في 23 كانون الثاني/يناير 1950، وجهت إسرائيل ضربة جديدة لمبدأ الوضعية الدولية الخاصة للقدس؛ إذ أعلن الكنيست الإسرائيلي رسميًا أنّ القدس عاصمة إسرائيل[35]. كانت إدارة ترومان تعرف بهذا القرار قبل صدوره، ولم تخفِ استياءها منه، ولذلك فقد أصدر وزير الخارجية الأميركي، دين أتشيسون (Dean Acheson)، أمرًا استباقيًا، في الرابع من الشهر ذاته، منع بموجبه موظفي السفارة الأميركية في تل أبيب والدبلوماسيين الأميركيين من القيام بأي أعمال رسمية مع المسؤولين الإسرائيليين الحكوميين في القدس[36]. لكن قرار الحظر لم يصمد إلا عامًا واحدًا؛ إذ واجه الدبلوماسيون الأميركيون عقبات

(33) United Nations, General Assembly, "Progress Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine," 20/11/1951, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/30Pe4BR

(34) United Nations, The Question of Palestine, "United Nations Conciliation Commission for Palestine Committee on Jerusalem, Instrument Establishing an International Regime for The Jerusalem Area," 27/8/1949, at: https://bit.ly/2DF4U3e

(35) "Knesset Declares Jerusalem Capital of Israel".

(36) Neff, p. 27.

في عملهم في إسرائيل التي كان مسؤولوها يصرون على العمل من القدس. كما كان لضغوط اليهود في الولايات المتحدة على إدارة ترومان دور في ذلك[37]. وفي 14 شباط/ فبراير 1951، أصدر أتشيسون قرارًا آخر يسمح للدبلوماسيين الأميركيين بأن يقوموا بالأعمال الرسمية الضرورية مع المسؤولين في القدس[38].

لكن سمة التناقض والارتباك في الموقف الأميركي لم تتوقف، فعندما أعلنت إسرائيل، في 4 أيار/ مايو 1952، نيتها نقل مقر وزارة خارجيتها إلى القدس، رأت إدارة أيزنهاور في ذلك خطوة استفزازية مخالفة للقرارات الدولية[39]. وعندما أقدمت إسرائيل على قرار النقل في تموز/ يوليو 1953، أصدر وزير الخارجية الأميركي، جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)، أمرًا للسفارة الأميركية في القدس بعدم التعامل مع الواقع الجديد، ولكن لم يكد يَمضي عام ونصف العام حتى كان السفير الأميركي يقدم أوراق اعتماده في القدس[40].

في أي حال، بقي الموقف الأميركي - رغم تناقضاته الصارخة - رافضًا الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، وإن كان تعامل مع هذا الواقع. تشرح وثيقة أرسلها مسؤول كبير في الخارجية الأميركية إلى مسؤول آخر كبير في البيت الأبيض في عام 1962، أي خلال رئاسة جون كنيدي، الموقف الرسمي الأميركي من قضية القدس. ويرد في الوثيقة المؤرخة في 31 أيار/ مايو 1962، أنّ "وضع القدس هو من اختصاصات الأمم المتحدة، ولا ينبغي لأي عضو في الأمم المتحدة أن يتخذ أي إجراءات للإضرار بمصلحة الأمم المتحدة في هذه المسألة. كان هدفنا هو إبقاء القدس مسألة مفتوحة، وأن نمنع تسويتها

(37) Ibid.

(38) Ibid.

(39) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "The Ambassador in Israel (Davis) to the Department of State," Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle East, vol. ix, part 1, document 544, 21/1/1953, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/33TTDqy

(40) Neff, p. 28.

من خلال عمليات استنزاف أو فرض أمر واقع يهدف إلى استبعاد المصلحة الدولية، والتعبير النهائي عنها عبر الأمم المتحدة في نهاية المطاف"[41].

رغم الاحتجاج الإسرائيلي على هذه السياسة، فإنّ الولايات المتحدة بقيت مصرةً عليها، ولكن إلى حين؛ إذ تشير وثيقة أخرى لوازرة الخارجية الأميركية، أُعدّت في 7 شباط/ فبراير 1963، وأُرسلت إلى القنصل العام الإسرائيلي في واشنطن، بار حاييم، إلى حوار جرى بين مساعد وزير الخارجية الأميركي، فيليب تابلوت، والسفير الإسرائيلي في واشنطن، أبراهام هارمان، في 17 تموز/ يوليو 1962، تعهد فيها تابلوت بأن تمتنع الولايات المتحدة عن أخذ المبادرة في محاولة ثني الدول التي ترغب في إقامة بعثاتها الدبلوماسية في القدس[42]. وجاء في الوثيقة ذاتها، أنّ الولايات المتحدة لا تزال متمسكة بالوضعية الدولية الخاصة للقدس، كما نص على ذلك قرار التقسيم 181، وضمن الحدود التي عَرَّفَها. إلا أنّ الموقف الأميركي حمل تنازلًا جديدًا هذه المرة؛ إذ نص على مرونة الموقف الأميركي لناحية نوعية الترتيبات الدولية المطلوبة، مع تأكيد ضرورة أن تحظى بموافقة إسرائيل والأردن عليها، فضلًا عن أغلبية أعضاء الأمم المتحدة[43].

هكذا، بقي الموقف الأميركي الرسمي في مرحلة ما قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، متمسكًا نظريًا بالمكانة الخاصة للقدس، وضرورة تدويلها، وهو المفهوم المنبثق من الوضعية الدولية الخاصة التي أقرّتها قرارات الأمم المتحدة[44]. ورغم ذلك، فإنّ الموقف الأميركي ظل يتسم بالارتباك والغموض والتراجع المهين أمام التعنّت الإسرائيلي؛ إذ بقي ذلك الموقف يقول الأمر ويفعل نقيضه في آن.

---

(41) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Memorandum from the Department".

(42) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Memorandum of Conversation," Foreign Relations of the United States, 1961-1963, vol. xviii, Near East, 1962-1963 document 152, 7/2/1963, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3g0Xbuw

(43) Ibid.

(44) Neff, p. 29.

ثانيًا: التدويل المحدود

تعدّ فكرة التدويل المحدود للقدس صيغة غامضة تطوّرت في أحشاء صيغة الوصاية الدولية على القدس وليس خارجها، وهي تمثّل، إلى حد بعيد، استجابة واعية لفشل الأمم المتحدة في إقناع الجانبين الأردني والإسرائيلي بالقبول بالوضعية الخاصة للقدس كما حددها القراران 181 و194.

أولى الإشارات الأميركية لهذه الصيغة تعود إلى عام 1949، وذلك عندما أيّدت الولايات المتحدة خطة قدمتها لجنة التوفيق للأمم المتحدة، في آب/ أغسطس 1949، دعت فيها إلى شكل محدود من تدويل القدس. ووفقًا للخطة التي حرمت الطرفين الأردني والإسرائيلي من إعلان القدس عاصمة لهما، فإنّ مدينة القدس، ضمن حدودها بموجب القرار رقم 181، سيتم تقسيمها إلى منطقتين، عربية ويهودية، وستكونان منزوعتَي السلاح، تتمتع كلّ منهما بحكم ذاتي إداري وبلدي محدودين، من دون صلاحيات سيادية، ولا سلطات لمنح الجنسية والتحكم في الهجرة إليهما، وتعملان بالتنسيق مع مفوض من الأمم المتحدة يملك التقرير في الشؤون السيادية والدولية للمدينة، ويملك سلطة الاختصاص في ما يتعلق بالأماكن المقدسة[45].

ورغم رفض الأردن وإسرائيل الخطة، فإنها مثّلت تراجعًا في موقف الأمم المتحدة من إصرارها السابق على الوضعية الخاصة لمنطقة القدس، ونوعًا من الاعتراف الضمني بالحقائق على الأرض التي ترتبت على حرب عام 1948، وسيطرة إسرائيل والأردن على المدينة المقدسة. وكان من اللافت أنّ إسرائيل التي رفضت الخطة قبلت الجزء الخاص بتدويل الأماكن المقدسة، والتي كانت تحت السيطرة الأردنية حينها، الأمر الذي لقي تأييدًا أميركيًا[46].

توضح مذكرة أرسلها وزير الخارجية الأميركي الأسبق، دين راسك (David Dean Rusk)، إلى الرئيس ترومان، في كانون الأول/ ديسمبر 1949،

(45) United Nations, The Question of Palestine, "United Nations Conciliation".

(46) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Memorandum by the Secretary".

حقيقة الموقف الأميركي من خطة لجنة التوفيق، ودرجة ارتباكه وتناقضاته، بل تحيزه أيضًا. بحسب تلك المذكرة، فإنّ الولايات المتحدة، وحلفاء آخرين، عارضوا "تدويلًا شاملًا" للقدس، لأنّ مثل هذا الأمر سيكون "غير واقعي ولا يمكن للأمم المتحدة تنفيذه ضد رغبات إسرائيل والأردن من دون استخدام قوة كبيرة". ورغم أنّ المذكرة تحذّر من مغبة أن تبدو الولايات المتحدة كمن يعارض القرارات الدولية نحو القدس، فإنها تؤكد أنّ هذا لا يعني أنّ عليها أن تدعم "قرارات في مجلس الوصاية الدولي تهدف إلى فرض الوضع (الخاص) بالقدس، من دون موافقة الطرفين (الأردني والإسرائيلي)". وتزعم الوثيقة أنّ أي محاولات إضافية للجمعية العامة للأمم المتحدة لفرض قراراتها السابقة بشأن القدس: "لن تسهم في تقديم حل ناجع للمشكلة"[47].

ثالثًا: القدس موحدة ومفتوحة يُقرر مصيرها بمفاوضات سلمية

مثّلت الحرب العربية - الإسرائيلية في 5 حزيران/ يونيو 1967، التي انتهت بهزيمة مذلة للعرب، نقطةً مفصلية جديدة في صيرورة الصراع العربي - الإسرائيلي، ذلك أنها حملت تغييرًا جيوسياسيًا جوهريًا على خريطة الشرق الأوسط. وقد ترتب على تلك الحرب احتلال إسرائيل مساحات واسعة من ثلاث دول عربية، شملت شبه جزيرة سيناء من مصر، وهضبة الجولان من سورية، والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية من الأردن. أميركيًا، كانت نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 تجسيدًا لانهيار الترتيبات الإقليمية التي عملت على إرسائها في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1950، وتحديدًا "الإعلان الثلاثي عام 1950".

غير أنّ نتيجة حرب حزيران/ يونيو 1967، دفعت بإدارة جونسون إلى تغيير تلك السياسة لمصلحة سياسة أخرى تراعي الحقائق الجديدة على الأرض، على نحو مثّل تواطؤًا مباشرًا جديدًا بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتشريعًا واقعيًا لاحتلالها الأراضي العربية، على الرغم من أنّ إدارة جونسون

(47) Ibid.

نفسها كانت قد خلصت إلى أنّ إسرائيل هي التي بادرت إلى شنّ العدوان، لا العرب[48]. وتحت إدارة جونسون، شهد الموقف الأميركي تطورات متلاحقة تصبّ جميعها في خانة التراجع لمصلحة الموقف الإسرائيلي خلال حرب عام 1967 وبعدها.

انطلق الموقف الأميركي بعد 5 حزيران/يونيو 1967 من الدعوة إلى انسحاب كامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل خلال الحرب، ثم تحوّل إلى ربط ذلك الانسحاب بعملية سلمية شاملة، تنتهي باعتراف عربي بإسرائيل، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، وهو ما تم التعبير عنه لاحقًا بمعادلة "الأرض مقابل السلام"، كما سبقت الإشارة. وكان قرار مجلس الأمن رقم 242، في تشرين الثاني/نوفمبر 1967، تجسيدًا دوليًّا لتلك المعادلة، والتي عنت أنّ التراجع أمام تعنّت إسرائيل وصلفها، وخلقها حقائق جديدة على الأرض، لم يكن أميركيًّا فحسب، بل إنه أصبح دوليًّا كذلك. في هذا السياق، من الضروري أن نسجل أنه منذ حرب حزيران/يونيو 1967، أصبح مفهوم الأراضي العربية المحتلة محصورًا في تلك التي احتلتها إسرائيل بعد 5 حزيران/يونيو 1967، بمعنى أنّ ما احتلته إسرائيل قبل ذلك، في مخالفة لقرار التقسيم رقم 181، تمَّ إسدال الستار عليه، وشرعنته تحت السيادة الإسرائيلية.

المسألة الأخرى التي ينبغي أن نسجلها هنا أنّ القرار رقم 242 لم يشِر إلى القدس من قريب أو بعيد، ولم يشِر إلى وضعيتها الخاصة، بحسب قرار التقسيم في عام 1947، بل إنه جمعها مع غيرها من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل حينها، التي يُشترط لانسحاب إسرائيلي منها، أو من بعضها، "إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"[49].

(48) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency's Office of Current Intelligence," Foreign Relations of the United States, 1964-1968, vol. xix, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, document 169, 5/6/1967, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/30NcDEa

(49) The United Nations, Security Council, "Resolution," no. 242, 22/11/1967, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/32RA55M

إذًا، كان تجاوز وضع القدس، وتكييفها القانوني بوصفها منطقة دولية تحظى بترتيبات حكم خاصة، استنادًا إلى قرارَي 181 و194، في مقدمة التداعيات المباشرة للحرب، أميركيًا ودوليًا. على الصعيد الأميركي، كان خطاب جونسون، في 19 حزيران/ يونيو 1967، الذي حدد فيه خمسة مبادئ جديدة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، قطعًا مع المحددات التي حكمت السياسة الأميركية في المنطقة منذ عام 1950. وقد نصّت تلك المبادئ على[50]: 1. حق كل دولة في المنطقة أن تعيش بأمن وسلام، واحترام جيرانها لهذا الحق، 2. ضرورة إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين، 3. ضرورة احترام حرية الملاحة الدولية في المنطقة، 4. ضرورة الحد من التسلح في المنطقة، 5. حق كل دولة في الحفاظ على سلامتها الإقليمية ووحدتها الترابية، ولكن ذلك يتم من خلال عملية سلام شاملة في المنطقة.

أما في ما يتعلق بالقدس التي لم تكن من ضمن المحددات الخمسة، وشكّلت قطعًا مع السياسة الأميركية التي سادت مدة عشرين عامًا، منذ عام 1947، فقد حصرها خطاب جونسون في صيغة حقوق دينية مبهمة، مفادها: "ينبغي أن يكون هناك اعتراف ملائم بالمصالح الخاصة للديانات الثلاث العظيمة في الأماكن المقدسة بالقدس"[51]. بمعنى آخر، فإنّ سياسة الولايات المتحدة، منذ ذلك الحين تغيّرت نهائيًا؛ إذ لم تعد تحيل البتّة على الوضعية الدولية الخاصة للقدس، كما كانت تفعل من قبل. الأخطر من ذلك أنّ إدارة جونسون قبلت الزعم الإسرائيلي القائل إنّ القدس قد تمَّ توحيدها بعد الحرب، ولا ينبغي تقسيمها بعد اليوم، وإن كانت واشنطن حاولت تخفيف حدة تماهيها مع الموقف الإسرائيلي بتأكيد أنّ القدس الشرقية، كغيرها من الأراضي التي احتُلت بعد عام 1967، تدخل ضمن تعريف الأراضي المحتلة التي ينبغي التفاوض عليها[52]، ومن ثم كانت تُدين لفظيًا أي إجراءات سياسية إسرائيلية تسعى لتغيير الواقع فيها.

---

(50) Ibid.

(51) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Summary," Foreign Relations of the United States, 1964-1968, vol. xix, Arab-Israeli Crisis and War, 1967 accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/39ySPYX

(52) Neff, p. 31.

لم يختلف الأمر كثيرًا على صعيد الأمم المتحدة؛ إذ لم تعد منذ نهاية حرب عام 1967 تشير في قرارات مجلس الأمن، ولا حتى الجمعية العامة، إلى الترتيبات الخاصة بالقدس استنادًا إلى قرار التقسيم 181، بقدر ما كان هناك اعتراف ضمني بالحقائق الجديدة على الأرض. وعوضًا عن قرار التقسيم، بدأت الأمم المتحدة، كما الولايات المتحدة، تحيل في قراراتها عن القدس تحديدًا، والأراضي العربية الأخرى المحتلة، على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر على أي دولة محتلة أن تقوم بتغييرات جغرافية أو سكانية في الأراضي التي تحتلها[53].

ما سبق كان الإطار الهيكلي لما استجد بعد عدوان حزيران/ يونيو 1967. وفي ما يلي، سنعرض كيفية تفاعل السياسة الأميركية مع موضوع القدس، تحت إدارات متعاقبة منذ ذلك الحين إلى حدود رئاسة كلينتون في مطلع عام 1993. فالتأسيس لمشروعية تهويد القدس الشرقية، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل خلال رئاسة كلينتون، كان زرعًا نبت في تلك البيئة. ولعله من المهم أن نشير في هذا السياق إلى أنّ انحراف الموقف الأميركي هنا أشبه بسلسلة تقود كل حلقة فيها إلى التنازل والانحراف التالي، انتهاءً إلى ما وصلنا إليه اليوم تحت رئاسة ترامب. إذًا، العلاقة الأميركية المختلة بإسرائيل هي حصيلة تراكمات، لا طفرات وقفزات.

1. إدارة ليندون جونسون

على غرار الإدارات التي سبقتها، عانت مقاربة إدارة جونسون للقدس من الارتباك والغموض والتناقض، بل إنها عانت التواطؤ مع إسرائيل أيضًا. مبدئيًا، أعلنت الإدارة حينها أنها تعتبر القدس الشرقية ضمن الأراضي العربية المحتلة التي ينبغي التفاوض فيها مع العرب في إطار صيغة "الأرض مقابل السلام"، غير أنها في المقابل اعترفت واقعيًا بسيطرة إسرائيل على المدينة والأماكن المقدسة فيها، بل إنها دعمت بقاءها موحدة تحت الحكم الإسرائيلي، إلى حين إيجاد حل تفاوضي لها. تمثّل الاختلاف المركزي الذي برز بين المقاربتين الأميركية

(53) Ibid., p. 33.

والإسرائيلية في رفض الولايات المتحدة ضم إسرائيل إلى الجزء الشرقي من المدينة. وبناءً على ذلك، عارضت إدارة جونسون أي جهود إسرائيلية لتغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي للقدس، وإن كانت تلك المعارضة قد بقيت شفوية.

لم تُلقِ إسرائيل بالًا لتحذيرات الأمم المتحدة والتحذيرات الأميركية من مغبة الإقدام على سياسات أحادية الجانب في تغيير طابع المدينة المقدسة، في مخالفة لالتزاماتها بوصفها دولة محتلة، بحسب اتفاقية جنيف الرابعة، فكان أن مضت في هذه الطريق غير آبهة. وفي 28 حزيران/ يونيو 1967، أي بعد أقل من ثلاثة أسابيع من احتلالها القدس الشرقية، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على وضع القدس، بشطريها الشرقي والغربي، تحت إدارة إسرائيلية موحدة، فضلًا عن توسيع حدود المدينة بشكل كبير، على حساب الأراضي المصادرة والقرى الفلسطينية المجاورة، مع مراعاة ألّا تضيف أعدادًا كثيرة من الفلسطينيين، على نحو أصبح فيه اليهود أغلبية السكان في المدينة. وفي اليوم التالي، قامت إسرائيل بإزالة الحواجز والمتاريس التي كانت تفصل بين الشطرين الشرقي والغربي للمدينة، والتي وضعها الطرفان الأردني والإسرائيلي قبل احتلال إسرائيل الشطر الشرقي في حرب حزيران/ يونيو 1967[54].

جاء الرد الأميركي على الإجراءات الإسرائيلية خجولًا؛ إذ أصدر البيت الأبيض بيانًا في اليوم الذي أعلنت فيه إسرائيل توسيع حدود المدينة المقدسة (28 حزيران/ يونيو)، جاء فيه: "يفترض الرئيس أنه، قبل اتخاذ أي إجراء أحادي في القدس، فإنه ينبغي أن يكون هناك تشاور مناسب مع الزعماء الدينيين، وغيرهم ممن يشعرون بقلق عميق. على العالم أن يجد حلًّا عادلًا، مُعترَفًا به أنه عادل. ولكن هذا لا يمكن تحقيقه بعمل متسرع أحادي الطابع، والرئيس واثق من أنّ حكمة من يسيطرون على القدس ستمنع أي إجراء من هذا القبيل"[55]. وشددت إدارة جونسون على أنّ الولايات المتحدة لن تعترف مطلقًا بأي

(54) Ibid., pp. 31-32.

(55) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Circular Telegram from the Department of State to All Posts," Foreign Relations of the United States, 1964-1968, vol. xix, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, document 344, 5/7/1967, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3hA2YaL

أعمال أحادية الجانب تقوم بها أي دولة تسيطر على القدس، ومن ثم فإنها لا تعترف بتوحيد بلدية القدس بوصفه ضمًّا قانونيًّا لها، أو تغييرًا في وضعيتها القانونية[56].

غير أنّ هذا الموقف الأميركي، المتمسك شكليًّا باتفاقية جنيف الرابعة، كان يحمل بذور دحضه ذاتيًا؛ إذ بادرت الخارجية الأميركية التي رفضت الإقرار بشرعية ضم إسرائيل القدس الشرقية إلى البحث عن مبررات وأعذار لفعلها، عبر الزعم بأنّ هذه الأخيرة لم تستهدف ضمًّا للقدس الشرقية، بقدر ما أنّ فعلها كان إجراءً إداريًّا مؤقتًا، بل زعمت أنّ إسرائيل تؤيد وجهة النظر تلك[57]. ومع أنّ إدارة جونسون بقيت تصر على أنّ أي تغيير للوضع القائم في القدس لا بد من أن يتم من خلال "إجراءات فعالة دوليًّا، مع مراعاة المصالح الدولية كلّها"، فإنها دافعت في الوقت ذاته عن "جوانب إيجابية للتغيير الإداري في القدس"، ذلك "أنّ موقع القدس، كمدينة مفتوحة، سيكون له تأثير في مواقف الآلاف من الزوار والسياح العرب الذي يتعاملون مع إسرائيل والإسرائيليين أول مرة"[58].

وبناءً على المبررات السابقة، امتنعت إدارة جونسون عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 2253، الصادر في 4 تموز/ يوليو 1967، الذي رفض الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة، ودعاها إلى "الكفّ فورًا" عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من شأنها أن تغيّر وضع المدينة[59].

واستمر التناقض والتواطؤ سمةً مميزة لإدارة جونسون، في مسعى لإسباغ شرعية الواقع القائم على الاحتلال الإسرائيلي، بذريعة أنه "ينبغي ألّا تتحوّل القدس إلى برلين شرق أوسطية، مقسمة بأسلاك شائكة، ومناطق ممنوع

---

(56) Ibid.

(57) Ibid.

(58) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Action Memorandum from the Control Group to Secretary of State Rusk," Foreign Relations of the United States, 1964-1968, vol. xix, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, document 340, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2EmA53v

(59) United Nations, General Assembly, "Resolution 2253 (ES-V). Measures taken by Israel to Change the Status of the City of Jerusalem," 4/7/1967, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/30Ossu3

الاقتراب منها، يقوم فيها حظر شبه كامل على التنقل من جزء إلى جزء آخر في المدينة"[60]. وبناءً على ذلك، دعت إدارة جونسون إلى "ضمانات مُرضية لأتباع الديانات الثلاث التي لها روابط خاصة بالقدس، مفادها أنه سيتم [ستتم] حماية الأماكن المقدسة، وأنّ أتباع الديانات الثلاث سيمكّنون من الوصول إليها"[61]. ومن ثمّ، ترى الإدارة أنّ أفضل صيغة قائمة حينئذٍ، في ظل رفض الأردن أي تسوية لا تتضمن استعادته المدينة القديمة، ورفض إسرائيل أي تسوية تتضمن إعادة المدينة إلى الأردن، هي أن تبقى "مدينة موحدة تحت إدارة واحدة، وذلك حتى يتمكن الطرفان الأردني والإسرائيلي من التوصل إلى تسوية بينهما"[62].

2. إدارة ريتشارد نيكسون

استمرت سمة الغموض والتناقض والتواطؤ في السياسة الأميركية نحو القدس بعد إدارة جونسون. في 3 تموز/يوليو 1969، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 267 الذي دعا إسرائيل إلى الالتزام بالقرار رقم 252، وطالبها بإلغاء إجراءات ضم القدس الشرقية، واعتبر جميع قراراتها لتغيير معالم المدينة، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات العربية، "لاغية"، وشدد على أنّ "السيطرة على الأرض بالقوة العسكرية غير شرعي"[63]. صوتت إدارة ريتشارد نيكسون إلى جانب القرار، وعلل السفير الأميركي في الأمم المتحدة، تشارلز يوست (Charles Yost)، ذلك بالقول إنّ الولايات المتحدة تعتقد أنّ الشطر الشرقي من القدس، والذي احتلته إسرائيل في حرب حزيران/يونيو 1967، "مثله مثل الأراضي الأخرى التي تحتلها إسرائيل، يخضع لأحكام القانون الدولي التي تحدد حقوق الدولة المحتلة وواجباتها"[64].

---

(60) Office of the Historian, Foreign Service Institute, United States Department of State, "Telegram from the Department of State to the Consulate General at Jerusalem," Foreign Relations of the United States, 1964-1968, vol. xix, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, document 402, 1/8/1967, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2CQGzXN

(61) Ibid.

(62) Ibid.

(63) The United Nations Security Council Resolutions, "Resolution 267," 3/7/1969, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2X0ybMt

(64) Neff, p. 33.

ولكن حين أصدر مجلس الأمن قراره رقم 271، في 15 أيلول/ سبتمبر 1969، الذي دان فيه حريق المسجد الأقصى، وخرق إسرائيل لواجباتها بوصفها قوةً محتلة تحت القانون الدولي، فضلًا عن إدانته عدم التزامها بالقرارين السابقين الصادرين عن المجلس، 252 و267[65]، امتنعت إدارة نيكسون عن التصويت لمصلحته، رغم أنه أكد ما صوتت عليه قبل ذلك بشهرين فقط.

في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1969، كشفت إدارة نيكسون، عبر وزير الخارجية وليام روجرز (William Rogers)، عن خطتها للسلام في الشرق الأوسط، التي استلهمت معادلة "الأرض مقابل السلام"، والتي صاغتها إدارة جونسون. كانت خطة روجرز أول محاولة أميركية تسعى إلى تقديم تصور لرؤية الولايات المتحدة لكيفية تطبيق قرار مجلس الأمن 242 (الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967). ما يهمنا هنا هو ذلك الجانب المتعلق بالقدس الشرقية في الخطة.

كما سبقت الإشارة، فإنّ القرار رقم 242 أهمل قضية تدويل القدس، وأقر ضمنيًا بحقيقة سيطرة إسرائيل المطلقة عليها. وبحسب خطة روجرز حينها، فإنّ الوضع المستقبلي للقدس معقد، لأنه "مرتبط بأبعاد عاطفية وتاريخية ودينية عميقة". وأعاد روجرز تأكيد تبنّي إدارته المقاربة التي اتبعتها إدارة جونسون، عبر التشديد على رفض أي أعمال أحادية الجانب يتخذها أي طرف لتحديد الوضع النهائي للمدينة. أما عن طبيعة الحل، فحدده روجرز كما يلي: "نعتقد أنه لا يمكن تحديد وضع (المدينة) إلا من خلال اتفاق الطرفيْن المعنيين، وهو ما يعني عمليًا حكومتَي إسرائيل والأردن على نحو أساسي، مع مراعاة مصالح بلدان أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي". إلا أنّ روجرز استدرك بالقول: "ومع ذلك، فإننا نؤيد مبادئ معينة نعتقد أنها ستوفر إطارًا منصفًا لتسوية قضية القدس". وحدد روجرز تلك المبادئ بقوله: "على وجه التحديد، نعتقد أنّ القدس يجب أن تكون مدينة موحدة، بحيث لا تكون فيها قيود على حركة الأشخاص والبضائع. ويجب أن تكون هناك حرية وصول إلى المدينة الموحدة

(65) The United Nations Security Council Resolutions, "Resolution 271," 15/9/1969, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/32XksJW

لأبناء جميع الديانات والقوميات. وينبغي أن تراعي الترتيبات الخاصة بإدارة المدينة الموحدة مصالح جميع سكانها، والمجتمعات اليهودية والإسلامية والمسيحية. كما ينبغي أن يكون هناك دور لكل من إسرائيل والأردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة"[66].

رفضت إسرائيل خطة روجرز بشدة، بل إنها استمرت في تحدي الإرادة الأميركية والدولية، وذلك عبر إعلانها في شباط/ فبراير 1971 نيتها بناء مشاريع سكنية كبيرة تعزز الوجود اليهودي في القدس الشرقية. ورغم معارضة الولايات المتحدة للخطة، فإنّ إسرائيل مضت في أواخر آذار/ مارس 1971 في عمليات مصادرة الأراضي وهدم منازل الفلسطينيين، على نحو أدى بعد سنوات إلى تغيير جوهري في المعادلة الديموغرافية في الجزء الشرقي من المدينة[67]. وفي 25 أيلول/ سبتمبر 1971، دان مجلس الأمن، بـ "أقوى العبارات الممكنة"، الأعمال التي قامت بها إسرائيل لتغيير الوضع في القدس الشرقية، بما في ذلك مصادرة الأراضي، واعتبر جميع تلك الأعمال "غير شرعية"[68]. وقد صوتت إدارة نيكسون لمصلحة هذا القرار، من منطلق أنّ "الوضع النهائي للقدس يجب أن يتحدد من خلال التفاوض والاتفاق بين حكومتَي إسرائيل والأردن في سياق تسوية سلمية شاملة، مع أخذ مصالح سكان المدينة والمجتمعات الدينية الدولية الذين يؤمنون بقداسة المدينة، والبلدان الأخرى في المنطقة في الاعتبار"[69].

مرة أخرى، أعلنت إسرائيل رفضها القرار الدولي والموقف الأميركي. وبدلًا من تراجع إسرائيل أمام الضغوط الأميركية والدولية، فإنّ إدارة نيكسون هي التي بدأت تتراجع، منذ أواخر عام 1971، من جرّاء تحذيرات مستشاري

---

(66) Israel Ministry of Foreign Affairs, "Statement by Secretary of State Rogers," vol. 1-2: 1947-1974, 9/12/1969, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3hG82ds

(67) Neff, p. 34.

(68) The United Nations Security Council Resolutions, "Resolution 298," 25/9/1971, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3jEU6lX

(69) Jody Boudrealt, Emma Naughton & Yasser Salaam (eds.), *US Official Statements: UN Security Council Resolution 242* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992), pp. 38-40.

الرئيس بأنه يقامر بخسارة الدعم اليهودي الأميركي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي كانت قد اقتربت حينها[70].

3. إدارة جيرالد فورد

سارت إدارة جيرالد فورد على نهج إدارة نيكسون؛ إذ شكّلت امتدادًا لها، بعد استقالة هذا الأخير في عام 1974، وعانت هي أيضًا سمتَي الارتباك والتناقض، والتواطؤ مع إسرائيل في ما يتعلق باحتلالها الأراضي العربية، وتحديدًا مدينة القدس. يمكن القول إنّ حق النقض (الفيتو) الذي أشهرته إدارة فورد في مجلس الأمن، في آذار/ مارس 1976، يمثّل تجسيدًا عمليًّا لمدى الارتباك والتناقض الذي ميّز مقاربة إدارة فورد لموضوع القدس، تحديدًا، والأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة بوجه عامّ.

في 23 آذار/ مارس 1976، بدأ مجلس الأمن مداولات حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسعي إسرائيل الدؤوب لتغيير الحقائق على الأرض، عبر مصادرة الأراضي، وطرد السكان، وبناء المستوطنات، فضلًا عن جهودها، التي لا تتوقف، في تغيير طابع مدينة القدس الشرقية، والتي عدها المجلس مخالفة للقرارات الدولية في هذا الصدد، وخرقًا إسرائيليًا لالتزاماتها، طبقًا للقانون الدولي. كانت كلمة السفير الأميركي، وليام سكرانتون (William Scranton)، لافتة للانتباه في ذلك اليوم؛ إذ أكّد أنّ موقف الولايات المتحدة يقوم على أساس القرار رقم 242، الذي أعاد تأكيده القرار رقم 338، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1973[71]. وقد دفعت إدارة فورد نفسها في اتجاه صدور هذا القرار عن مجلس الأمن، ورسخت معادلة "الأرض مقابل السلام" التي تُكيّف الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد 5 حزيران/ يونيو 1967 على أنها محتلة ينبغي التفاوض فيها.

---

(70) Dennis Merrill & Thomas Paterson (eds.), *Major Problems in American Foreign Relations, Volume II: Since 1914*, 7th ed. (Belmont, CA: Wadsworth Cengage Learning, 2010), p. 490

(71) "Excerpts from Scranton's U.N. Speech," *The New York Times*, 25/3/1976, accessed on 12/8/2020, at: https://nyti.ms/3hEBDnL

في ما يتعلق بالقدس، أعاد سكرانتون تأكيد معارضة الولايات المتحدة أيّ خطوات أحادية تغيّر طابع المدينة، بهدف فرض حقائق جديدة على الأرض، وأكد أنّ مستقبل القدس ينبغي أن يتحدد عبر المفاوضات. المفارقة أنّ سكرانتون أجهض مشروع القرار في مجلس الأمن عبر إشهاره الفيتو، في 25 آذار/ مارس 1976. أما التفسير الذي قُدّم لذلك فهو أنّ فورد كان في خضم انتخابات شرسة، ولم يرِد أن يستفز اليهود الأميركيين(72). المفارقة الثانية، أنه بعد خسارته الانتخابية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، عادت إدارة فورد وصوتت مرة أخرى لمصلحة قرار في مجلس الأمن اعتبر أنّ إجراءات إسرائيل لتهويد القدس الشرقية "غير شرعية"(73).

4. إدارة جيمي كارتر

مع وصول جيمي كارتر إلى الرئاسة، في عام 1977، لم تسعَ إدارته إلى تطوير مقاربة خاصة بها تتعلق بوضع القدس الشرقية، وإنما حافظت على سياسات الإدارات التي سبقتها منذ جونسون. ومرة أخرى، كانت صفة التردد والغموض متحكمة في سياسة كارتر نحو الصراع العربي - الإسرائيلي إجمالًا، وموضوع القدس تحديدًا؛ إذ نجد الموقف ونقيضه في آن واحد. وكما كانت الحال مع الإدارات الأميركية السابقة الأخرى منذ ترومان، فإنّ إدارة كارتر لم تتورع أيضًا عن الانحياز إلى إسرائيل ودعم مواقفها، سرًّا وعلنًا، على الأقل عبر حمايتها من تداعيات خرقها للقوانين والقرارات الدولية.

وفي سياق تناقض مواقف إدارة كارتر من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، نجد مثلًا أنها صوتت في كانون الأول/ ديسمبر 1978 إلى جانب قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة دان خرق إسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة في جميع "الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس"(74). إلا أنها، بعد أربعة أشهر فقط، امتنعت عن التصويت على

(72) Neff, p. 36.

(73) David Lea, *Survey of Arab-Israeli Relations 1947-2001* (London: Europa Publications Limited, 2002), p. 9

(74) United Nations, General Assembly, "Resolution 33/71," 14/12/1978, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/301Tjnt

قرار لمجلس الأمن، في آذار/ مارس 1979، اعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية، بما فيها القدس الشرقية، "ليس لها شرعية قانونية، وتشكّل عقبة خطرة في طريق تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط"[75]. ولم يمضِ عامٌ واحد، حتى كانت إدارة كارتر نفسها، في آذار/ مارس 1980، تصوت على قرار مجلس الأمن رقم 465، الذي دان بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك في القدس، واعتبرها "غير شرعية"، وطالبها بالتوقف عن ذلك، "وتفكيك المستوطنات القائمة" منها[76]. المفارقة، أنّ كارتر خرج بعد يومين فقط من صدور القرار ليعلن، تحت ضغط اليهود الأميركيين، أنّ تصويت الولايات المتحدة كان خطأً وقع نتيجة خلل في التواصل بين الخارجية الأميركية والبعثة الأميركية في الأمم المتحدة، وأنّ الولايات المتحدة كانت تريد الامتناع عن التصويت[77].

كما سبقت الإشارة، فإنّ إدارة كارتر بقيت وفية، في الإطار العامّ، للمقاربة التي صاغتها إدارة جونسون نحو القدس، ورسختها إدارتا نيكسون وفورد بعد ذلك، والتي تشدد على أنّ مدينة القدس ينبغي أن تبقى موحدة ومفتوحة، وأن يكون أي حل تفاوضي متسقًا مع هذا المبدأ، ويحظى بموافقة إسرائيل أولًا، وذلك لقطع الطريق على أي دعوة لانسحابها من القدس الشرقية. ورغم أنّ إدارة كارتر كانت أول إدارة أميركية تنجح في جهود محاولة تحقيق تسوية عربية - إسرائيلية سلمية عمليًا، وذلك عبر اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (1978-1979)، فإنها تعمدت، بالتوافق مع إسرائيل، استبعاد أي فقرة خاصة بالقدس من جدول الاتفاقات[78]. وقد اكتفت كل من مصر وإسرائيل بتسجيل مواقفهما من موضوع القدس عبر رسائل تُركت مع الوسيط الأميركي، على

(75) United Nations, Security Council, "Resolution 446 (1979)," 22/3/1979, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3025W1S

(76) The United Nations Security Council Resolutions, "Resolution 465: Territories Occupied by Israel," The Security Council, 1/3/1980, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2D58bIK

(77) Kenneth W. Stein, "My Problem with Jimmy Carter's Book," *Middle East Quarterly*, vol. 14, no. 2 (Spring 2007), pp. 3-15, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/32RFEBc

(78) فواز موفق ذنون، "القدس في السياسة الأميركية... من ترومان إلى ترامب"، **المرده**، 19/ 12/ 2017، شوهد في 12/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/2WVBtRa

نحو عنى تأجيل البت في القضية إلى مرحلة أخرى(79)، وكانت تلك هي الولادة الضمنية لما سيُعرف في ما بعد بـ "قضايا الحل النهائي".

5. إدارة رونالد ريغان

عززت إدارة ريغان انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل، فمن أصل 44 قرار فيتو أميركيًا لمصلحة إسرائيل في مجلس الأمن، منذ عام 1972، كان نصيب إدارة ريغان أكبر حصة منها، بثمانية عشر قرار فيتو، ما بين عامَي 1981 و1989(80). وخلال فترة ريغان الرئاسية، تضاعفت جهود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. ورغم معارضة إدارة ريغان لتلك الجهود، فإنّ اللوبي الصهيوني نجح، في نهاية المطاف، في دفع الكونغرس إلى تبنّي رأيها منذ أواخر عام 1983. وفي آخر يوم من إدارة ريغان، في عام 1989، وبضغط من الكونغرس، وقّع السفير الأميركي في إسرائيل، وليام براون (William Brown)، عقد استئجار قطعة أرض في القدس مدته 99 عامًا، بمبلغ دولار واحد في اليوم(81).

وعلى غرار سابقاتها من الإدارات الأميركية منذ ترومان، فإنّ الارتباك والتناقض كانَا السِّمتين البارزتَين في مقاربة إدارة ريغان لموضوع الأراضي العربية المحتلة عمومًا، والقدس على وجه التحديد. إطاريًّا، استندت مقاربة ريغان نحو القدس إلى مبدأين: الأول هو ضرورة بقاء القدس مدينة موحدة، والثاني مفاده أنّ مستقبلها ينبغي أن يُقرر من خلال مفاوضات تسوية نهائية وشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي(82). غير أنّ إدارة ريغان مضت أبعد في انحيازها إلى إسرائيل؛ إذ إنّ خطة السلام التي حاول وزير الخارجية، جورج شولتز (George Shultz)، الدفع بها في نيسان/ أبريل 1988، سعت إلى أن تفصل

---

(79) "القدس والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية"، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)**، شوهد في 12/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/3fQzunI

(80) "U.N. Security Council: U.S. Vetoes of Resolutions Critical to Israel (1972 - Present)," Jewish Virtual Library, A Project of Aice, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3004e0H

(81) Taylor.

(82) "White House Clarifies Policy on Jerusalem After Reagan Statement," *The New York Times*, 20/11/1981, accessed on 12/8/2020, at: https://nyti.ms/2OZZ2Uw

بين السيادة على القدس والمسؤولية عن السكان الفلسطينيين فيها، وذلك عبر اقتراحها مشاركتهم في أي انتخابات قادمة مع أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة[83].

ولم تكتفِ إدارة ريغان بذلك؛ إذ إنها نقضت مشاريع قرارات في مجلس الأمن تدين الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الشريف في المدينة القديمة، ونقضت مشروع قرار أعاد تأكيد قرار دولي سابق اعتبر جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضعية القدس "باطلة ولاغية"[84].

6. إدارة جورج بوش الأب

مع صعود جورج بوش الأب إلى سدة الحكم، في مطلع عام 1989، حاول أن يعيد السياسة الأميركية نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى سياقها الأميركي المعلن. وفي 3 آذار/ مارس 1990 قال بوش إنّ "السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول إنه لا ينبغي أن تكون هناك مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية"[85]. جاء الرد الإسرائيلي غاضبًا، واضطر البيت الأبيض إلى أن يصدر، بعد أيام، بيانًا يعلن فيه أنّ تصريحات بوش لا تحمل تغييرًا في السياسة الأميركية، وأنّ المقاربة الأميركية تقوم على "دعم قدس موحدة يتحدد وضعها النهائي عن طريق المفاوضات"[86].

ساهمت نتائج حرب الخليج الثانية (آب/ أغسطس 1990 - شباط/ فبراير 1991) التي ترتبت على غزو العراق للكويت، وإخراجه منها بالقوة، في دفع إدارة بوش إلى البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي. وهكذا،

(83) "President Reagan Statement on the West Bank and the Palestinians," Center for Israel Education, 1/9/1982, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/2OUNu4M

(84) "U.N. Security Council: U.S. Vetoes of Resolutions Critical to Israel (1972 - Present)".

(85) "Statement of U.S. Presidents on Settlements," Americans for Peace Now, 25/5/2009, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/39uU2jV

(86) Thomas L. Friedman, "Bush Questions Israeli Claims to East Jerusalem, Creating Uproar," *The New York Times*, 9/3/1990, accessed on 12/8/2020, at: https://nyti.ms/39vTIkX

أعلن بوش أمام الكونغرس بعد أسابيع قليلة من انتهاء الحرب في الخليج، وتحديدًا في 3 آذار/ مارس 1991، بأنه لا بد من إطلاق "تسوية سلمية شاملة يجب أن تقوم على أساس قرارَي مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام. هذا المبدأ ينبغي أن يحقق الأمن لإسرائيل والاعتراف بها، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يوفر الحقوق الفلسطينية السياسية المشروعة"[(87)]. وعلى هذه الأرضية، انطلق مؤتمر مدريد للسلام، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة، وذلك بعد بعض تعثر، من جرَّاء الشروط الكثيرة التي وضعتها حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق شامير، وتحديدًا حول ضرورة عدم إدراج القدس على جدول المفاوضات[(88)]. وحتى تضمن الولايات المتحدة مشاركة الفلسطينيين، من خلال وفد أردني/فلسطيني مشترك، أرسل وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر (James Baker)، في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، برسالة طمأنة إلى القيادة الفلسطينية، جاء فيها "أنّ هذه الطمأنة منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة، ولا تقوّض أو تناقض قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338"[(89)].

أما في ما يتعلق بالقدس، فقد قالت الرسالة: "إنّ الولايات المتحدة تدرك الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية. ولهذا، نريد أن نطمئنكم أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر في مطالبتهم بالقدس الشرقية، أو يشكّل حكمًا مسبقًا أو سابقة لما سينتج من المفاوضات. ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلًا في أنه يجب ألّا تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى، وأنّ وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعترف بضم إسرائيل القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية. ونشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد، والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي، أو

(87) "After the War: The Presdent; Transcript of President Bush's Address on End of the Gulf War," *The New York Times*, 7/3/1991, accessed on 12/8/2020, at: https://nyti.ms/3g6UTdo

(88) مؤتمر مدريد للسلام، **الجزيرة نت**، 23/ 3/ 2016، شوهد في 12/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/307f1qh

(89) "James Baker's Letter of Assurance to the Palestinians," United States Institute of Peace, Peace Agreements Digital Collection, 18/10/1991, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/39tQy18

تصعب المفاوضات أو تستبق تقرير نتائجها النهائية. وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح أيّ مسألة، بما في ذلك مسألة القدس الشرقية"[90].

حملت رسالة الطمأنة تلك تنازلات بالجملة عن المواقف الأميركية الرسمية المعلنة منذ إدارة جونسون، وإن كانت تتفق في الحصيلة مع الانحياز المطلق إلى إسرائيل التي كانت تعبّر عنه تلك السياسات. كان أهم تنازلين هما: أولًا، لم تتعهد رسالة الطمأنة بقيام دولة فلسطينية، وإنما تحدثت عن مفاوضات لـ "ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي"، وبعد ذلك "ستجري المفاوضات حول الوضع الدائم". ثانيًا، مثّلت تلك الرسالة، والقبول الفلسطيني - العربي بها، الأساس العملي للفصل بين القضايا المباشرة التي يمكن التفاوض في شأنها، برضا إسرائيلي، والأخرى التي ينبغي تأجيل البتّ فيها ضمن قضايا ما يُعرف بـ "الحل النهائي"، ومنها القدس.

رابعًا: تمكين إسرائيل من تهويد القدس الشرقية

بدأت تلك المرحلة مباشرة بعد دخول بيل كلينتون البيت الأبيض، في مطلع عام 1993، واستمرت منذ ذلك الحين تحت الإدارات اللاحقة، بوش الابن وأوباما، وصولًا إلى ترامب، مع ضرورة أن نلاحظ هنا وجود تباينات في التعاطي مع المسألة بين إدارة وأخرى. أهم ما يميّز تلك المرحلة أنّ الحديث عن "القدس الموحدة" عاصمةً لإسرائيل أصبح ثابتًا في خطاب المرشحين لمنصب الرئاسة الأميركية، وفيها تمَّ تمرير قانون الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في الكونغرس عام 1995. وتميّزت تلك المرحلة بتراجع حدة النقد الأميركي للتوسع الاستيطاني اليهودي في القدس المحتلة، بما في ذلك الشطر الشرقي منها، واعتبار الاستيطان عاملًا غير مساعد لتحقيق السلام مع الفلسطينيين، تحت إدارات كلينتون وبوش وأوباما، بدلًا من أن يكون غير شرعي وغير قانوني، كما كان الموقف الأميركي سابقًا، وإن كان ذلك نظريًا. ثمّة بُعد ثالث ميّز تلك المرحلة، ولا يزال مستمرًّا إلى اليوم، يتمثّل في تمييز إدارة كلينتون بين مفهومَي "الرعاية الدينية" و"السيادة في القدس"، ووضعها إطارًا لذلك.

(90) Ibid.

1 . إدارة بيل كلينتون

كان كلينتون أول مرشح رئاسي يتعهد بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، كما أنّ رئاسته مثّلت انعطافة حادة في الموقف الأميركي من الاحتلال الإسرائيلي للقدس. في شباط/ فبراير 1992، وخلال الانتخابات التمهيدية في الحزب الديمقراطي، سعى كلينتون إلى "مداعبة" أصوات اليهود الأميركيين النافذة في الحزب عبر التعهد بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، إذا ما انتُخب رئيسًا. وقال حينها: "أعترف بالقدس مدينةً موحدة، عاصمة إسرائيل، بغضّ النظر عن النتيجة النهائية للمفاوضات. القدس هي عاصمة إسرائيل، وينبغي أن تبقى موحدة، مع حرية وصول الجميع إليها"[91]. مثّل ذلك التصريح غير المسبوق، حينها، في الانتخابات الرئاسية الأميركية، لازمةً للمرشحين اللاحقين للرئاسة، ومن الحزبين الديمقراطي والجمهوري، خصوصًا أنّ كلينتون هاجم منافسه، الرئيس بوش الأب، حينئذٍ، لأنه "تحدى مرارًا وتكرارًا سيادة إسرائيل على القدس الموحدة"[92]. ورغم ذلك، فإنّ كلينتون نفسه لم ينقل السفارة بعد أن أصبح رئيسًا، بسبب التعقيدات المرتبطة بذلك، ومخافة تفجّر موجة عنف في العالم الإسلامي ضد المصالح الأميركية، ومنعًا للتأثير في المفاوضات العربية - الإسرائيلية التي كانت ترعاها واشنطن حينها.

ومع فوز كلينتون بالانتخابات، تجلّت مؤشرات الانعطافة الأميركية في ملف القدس عمليًا، بعيدًا عن مواقف الإدارات المتعاقبة منذ ترومان. ومع ذلك، فإنه لا بد من التأكيد مرة أخرى أنّ الانعطافة التي أحدثتها إدارة كلينتون كانت حصيلة تراكمية للسياسة الأميركية منذ عام 1947، وليست شذوذًا عنها. تمثّل المؤشر الأول الدالّ على تلك الانعطافة في الشهادة التي أدلى بها مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، إدوارد دجيرجيان، أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي، في آذار/ مارس 1993، حول المستوطنات الإسرائيلية في

---

(91) Stephen Flurry, "The Vital Perspective on the Jerusalem Embassy Move," *The Trumpet*, 14/5/2018, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/330KlbQ

(92) Amir Tibon, "From Bill Clinton to Trump: The Never-Ending Story of the Jerusalem Embassy Move," *Haaretz*, 5/2/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2ZZMti6

الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي شهادته، رفض دجيرجيان أن يصف تلك الأنشطة الاستيطانية بـ "التوسعية"، مفضلًا الإحالة عليها بـ "النمو الطبيعي" في المستوطنات اليهودية القائمة[93]. اللافت هنا أنّ دجيرجيان لم يأتِ في شهادته على الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية، على نحو عدّه البعض مؤشرًا دالًّا على أنّ إدارة كلينتون لم تعد تعتبرها أنشطة غير شرعية، على غرار الإدارات السابقة لها منذ جونسون[94]. وهكذا، كانت إدارة كلينتون أول إدارة أميركية ترفض إدانة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967، وتحديدًا القدس الشرقية، رغم مخالفة ذلك الصريحة للقوانين والقرارات الدولية التي دائمًا ما زعمت الولايات المتحدة تمسكها بها.

المؤشر الثاني الدالّ على تلك الانعطافة تمثل في التقرير الذي رفعته وزارة الخارجية إلى الكونغرس عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نيسان/ أبريل 1993؛ إذ اكتفى ذاك التقرير بتوصيف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية، من دون أن يعلق عليها، أو يتخذ موقفًا منها[95]. ومضت إدارة كلينتون في هذه الطريق غير آبهة بالمواقف الأميركية السابقة المعلنة، ولا حتى بقوانين الشرعية الدولية وقراراتها، من ذلك أنّ الدراسة التي قدمتها، في حزيران/ يونيو 1993، إلى الوفود المتفاوضة في واشنطن، تضمنت للمرة الأولى، منذ عام 1967، تلميحًا عن تخلي الولايات المتحدة عن الالتزام بقرارَي مجلس الأمن 242 و338، على نحو شجع رئيس الوزراء الإسرائيلي، حينئذٍ، يتسحاق رابين، ليعلن أنّ القدس ليست على طاولة المفاوضات[96].

أ. اتفاق أوسلو

تمثّل المؤشر الثالث في "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية"، أو ما يُعرف باتفاق أوسلو، الموقّع في واشنطن بين منظمة

---

(93) "Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories," The Foundation for Middle East Peace, vol. 3, no. 3 (May 1993), accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2WZWV7l

(94) Zunes.

(95) Neff, p. 41.

(96) Zunes.

التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في 13 أيلول/ سبتمبر 1993؛ إذ إنه رسخ استبعاد القدس، مع قضايا مركزية أخرى مثل اللاجئين والسيادة والحدود، إلى "مفاوضات الوضع النهائي"، بعد خمس سنوات من "الفترة الانتقالية"(97)، على نحو مكّن إسرائيل عمليًا من المضي قُدمًا في خلق وقائع جديدة على الأرض، بتواطؤ أميركي.

ورغم أنّ اتفاقية طابا الموقّعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، في أيلول/ سبتمبر 1995، حظرت على الطرفين القيام بأي خطوات تؤثر في مفاوضات الوضع الدائم(98)، فإنّ إسرائيل لم تلتزم بها، بل إنها استغلت المفاوضات كستار لـ "ابتلاع" الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وتهويدها، وتهشيم أي إمكان لقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. المفارقة كانت في موافقة القيادة الفلسطينية على تهميش دور الأمم المتحدة وقراراتها المتصلة بالقضية الفلسطينية على مدى العقود الماضية، كما نجد في اتفاقَي أوسلو وطابا، وذلك عبر حصر تسوية "المنازعات الناشئة عن تطبيق إعلان المبادئ هذا أو تفسيره، أو أيّ اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض، من خلال لجنة الارتباط المشتركة (فلسطينية - إسرائيلية)"، أو في "لجنة تحكيم" يتفق عليها الطرفان(99).

استغلت إدارة كلينتون الآلية السابقة أسوأ استغلال في مجلس الأمن؛ إذ أصرت على أنّ أي دور للأمم المتحدة مخالف لذلك - بما أنّ القدس من قضايا مفاوضات الوضع النهائي، وبما أنّ الطرفين اتفقا على أنّ إعلان المبادئ لعام 1993 هو المرجعية بينهما - يكون بمنزلة تدخل غير مقبول، وسيجد معارضة أميركية، ذلك أنه يكون بمنزلة محاولة فرض تسوية على الطرفين(100). وهكذا، تحوّلت السياسة الأميركية نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها

---

(97) "Oslo Accords: Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements," History Central, 13/9/1993, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/32W0X4q

(98) "اتفاقية طابا"، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)**، شوهد في 13/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/3ah03RO

(99) "Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements".

(100) Zunes.

القدس الشرقية، من عدم الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي لها، ومطالبتها بالالتزام ببنود اتفاقية جنيف الرابعة، إلى تشريع ضمني لذلك الاحتلال، بذريعة منح الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، فرصة للتفاوض بشأن تسوية نهائية، رغم انعدام آلية ترغم إسرائيل على السير في هذا الطريق.

أخطر من ذلك، فإنّ إدارة كلينتون أسست لمقاربة أميركية جديدة نحو القضية الفلسطينية؛ إذ إنها، بدءًا من أيار/ مايو 1993، لم تعد تعتبر القدس الشرقية، وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967، أراضي محتلة، بل ترى أنها "أراضٍ متنازَع عليها"، كما أنها لم تعد تعترف رسميًا بمعادلة "الأرض مقابل السلام"[101]، مثلما ينصّ قرار مجلس الأمن 242 الذي دعمته الولايات المتحدة منذ عام 1967.

ب. "الرعاية الدينية"

لقد تمثّلت انعطافة من أخطر الانعطافات التي أحدثتها إدارة كلينتون في الموقف الأميركي من ملف القدس في تفعيلها مبدأ التمييز بين "الرعاية الدينية" للأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، والسيادة على المدينة القديمة. وقد ذُكر سابقًا أنّ إدارات أخرى متعاقبة، منذ ترومان، حاولت أن تُدوِّل الأماكن المقدسة، منذ أنْ كانت تحت السيطرة الأردنية، وتجعلها مفتوحة، ضمن القدس الموحدة المفتوحة أمام أبناء الديانات الثلاث؛ اليهودية والمسيحية والإسلام. ولكن إذا كانت الإدارات الأميركية السابقة فشلت في ذلك، فقد نجحت إدارة كلينتون فيه، عبر "إعلان واشنطن" بين الأردن وإسرائيل، في 25 تموز/ يوليو 1994، الذي نص على ما يلي: "تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإنّ إسرائيل ستعطي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات"[102].

(101) Donald Neff, "The Clinton Administration and UN Resolution 242," *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 2 (1993/1994), p. 20, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2P1ClPz

(102) "إعلان واشنطن 1994"، **معرفة**، شوهد في 13/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/2CQn1mw

ج. قانون السفارة

استمرت سياسة إدارة كلينتون على منوال مزيد من الانحياز إلى إسرائيل، على نحو مهّد الطريق للكونغرس أن يصدر، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، بأغلبية كبيرة من الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، "قانون سفارة القدس لعام 1995"، وقد نص على ضرورة نقل السفارة الأميركية إلى القدس، في حدود سقف زمني لا يتجاوز 31 أيار/ مايو 1999، إلا أنّ ذلك القانون تضمن بندًا يسمح للرئيس الأميركي توقيع إعفاء مدته ستة أشهر، إذا رأى ذلك ضروريًا لـ"حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية"[103]. لم تقبل إدارة كلينتون بالقرار، على أساس أنّ الدستور الأميركي ينص على أنّ سلطة الاعتراف بسيطرة دولة أجنبية على أرض ما تعود للرئيس[104]. ورغم ذلك، اختار كلينتون ألّا يشهر الفيتو في وجه القرار. وبعد عشرة أيام من إرسال القرار إلى كلينتون وبقائه ساكنًا حياله، تحوّل إلى قانون. ومنذ عام 1999، وقّع كلينتون، ومن جاء بعده، بوش وأوباما وترامب، الإعفاء المنصوص عليه مدة ستة أشهر على أرضية "حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية"، حتى أنهى ترامب هذه الممارسة في أيار/ مايو 2018.

د. "محددات بيل كلينتون"

في سياق بحثه عن إرث سياسي، حاول كلينتون، في الأشهر الأخيرة من رئاسته، أن يدفع في اتجاه اتفاق فلسطيني - إسرائيلي، فكان أن دعا إلى قمة فلسطينية - إسرائيلية في منتجع كامب ديفيد، انعقدت فعلًا في تموز/ يوليو 2000، بمشاركة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك. طرحت إدارة كلينتون تصورًا لاتفاق في القمة، ومن ضمنه ما عُرف بـ "محددات كلينتون" التي اقترحت في موضوع القدس وضع الأحياء العربية في القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية، في

---

(103) "Jerusalem Embassy Act of 1995," Public Law 104-45.

(104) United States Department of Justice, "Bill to Relocate United States Embassy from Tel Aviv to Jerusalem," 16/5/1995, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3jCDVWe

حين تبقى الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية[105]. غير أنّ القمة فشلت فشلًا ذريعًا. وفي نهاية أيلول/ سبتمبر 2000، اقتحم رئيس حزب الليكود الإسرائيلي المعارض، حينئذٍ، أريئيل شارون، المسجد الأقصى، بحماية الشرطة الإسرائيلية، وهو ما فجّر انتفاضة الأقصى.

وهكذا، أُسدل الستار على إدارة كلينتون، من دون أن تتمكن من الوفاء بوعد نقل السفارة إلى القدس، ولكنها عمليًا عمّقت التنازلات، إن لم يكن الاحتيال، الأميركي، على القوانين والقرارات الدولية، ووضعت لبنةً مركزية أخرى في طريق تمكين إسرائيل من المدينة المقدسة. لقد كانت إدارة كلينتون هي التي صاغت المعادلة الأميركية الجديدة لقضية القدس، والتي لا تزال، إلى حد بعيد، الإطار الحاكم للمقاربة الأميركية إلى اليوم.

2. إدارة جورج بوش الابن

تابع بوش السير على خطى كلينتون، في ما يتعلق بموقفه من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وتحديدًا القدس الشرقية. وفي أيار/ مايو 2000، وعندما كان مرشحًا رئاسيًا عن الحزب الجمهوري، خاطب لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية "أيباك"، قائلًا: "عندما أصبح رئيسًا، ومباشرة بعد أن أتولى منصبي، سأبدأ عملية نقل السفير الأميركي إلى المدينة التي اختارتها إسرائيل عاصمة لها"[106]. بل إنّ بوش لم يتردد في مهاجمة كلينتون لعدم وفائه بوعده بنقل السفارة الأميركية إلى القدس[107]. غير أنّ إدارة بوش، على غرار إدارة كلينتون وقتها، وجدت نفسها أمام تعقيدات كبيرة في هذا الملف، وتداعيات خطرة محتملة، فأنهت سنواتها الثماني في الحكم من دون أن تقدم عمليًا على نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس[108]، مع أنها لم تكن أقل تحيزًا إلى الدولة العبرية من سابقتها.

(105) Karin Daraghmeh, "Aides: 3 Bad Options for Abbas when he Meets Obama," *The Washington Examiner*, 16/3/2014, accessed on 13/8/2020, at: https://washex.am/3fbHFuF

(106) "Donald Trump: What past US Presidents have Said about Recognizing Jerusalem as Israel’s Capital," *ABC News*, 7/12/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://ab.co/33b8b51

(107) Tibon.

(108) Ibid.

أ. القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل

لم يتردد بوش في توقيع مشروع قانون أقره الكونغرس في 30 أيلول/ سبتمبر 2002، أكد في بعض بنوده أنّ القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وإن كان قد اعتبر القانون استشاريًا لا إلزاميًا. ونصَّ "قانون ترخيص العلاقات الخارجية لعام 2003" على التزام الكونغرس بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، وحث الرئيس على البدء بذلك فورًا، عملًا بقانون نقل السفارة لعام 1995[109].

وقد أرفق بوش توقيعه القانون ببيان يؤكد عدم التزام إدارته بالمواد المتعلقة بالقدس فيه، على أساس أنها "تدخّل غير مقبول في السلطة الدستورية للرئيس في إدارة الشؤون الخارجية للدولة، وفي الإشراف على سلطة تنفيذية موحدة الجسم"، مؤكدًا أنّ "السياسة الأميركية نحو القدس لم تتغير"[110].

ب. "وعد جورج بوش الابن"

كانت سياسات إدارة جورج بوش الابن على الأرض استمرارًا لمسلسل التراجعات الأميركية في المواقف، وتعزيزًا للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وخاصة القدس. من ذلك، مثلًا، الرؤية التي طرحها بوش للسلام، في تموز/ يوليو 2003، المعروفة بـ"خريطة طريق للسلام في الشرق الأوسط"، وحدد هدفها في إيجاد "تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني". مثّلت تلك الخطة انحيازًا كاملًا إلى إسرائيل على حساب الفلسطينيين الذين عليهم أن يثبتوا لإسرائيل، قولًا وعملًا، أنهم يستحقون دولة، قبل قيامها بحدود مؤقتة و"مظاهر سيادية"، إلى أن يتمكن الفلسطينيون من هزيمة الإرهاب على نحو حاسم وبناء ديمقراطية فاعلة[111].

---

(109) "Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Year 2003," The U.S. Government Printing Office.

(110) Presidential Signing Statements, Text of Signing Statements 2002, George W. Bush, "Signing Statement for H.R. 1646, the 'Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Year 2003' (P.L. 107-228)," 30/9/2002, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3g64Pn9

(111) U.S. Department of State, Archive, "Roadmap for Peace in the Middle East: Israeli/Palestinian Reciprocal Action, Quartet Support," 16/7/2003, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3jF1C0l

لكن حتى تلك الخطة المنحازة لم تلتزم بها حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، حينئذٍ، شارون. وأمام تعنّت شارون، تراجع بوش، وبدأ - تدريجيًّا - يميل إلى موقفه الذي يعتبر الرئيس الفلسطيني، حينها، عرفات، شريكًا غير موثوق في مفاوضات السلام. إلا أنّ التطور الأبرز في هذا السياق تمثّل في خضوع بوش لمخطط شارون في تعزيز قبضة إسرائيل على الضفة الغربية، مقابل انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة[112]. وفي نيسان/ أبريل 2004، بعث بوش برسالة إلى شارون، عُرفت باسم "وعد بوش"، اعتبر فيها أنه "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك التجمعات السكانية الإسرائيلية القائمة، فإنه من غير الواقعي توقّع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي عودة كاملة إلى حدود الهدنة عام 1949"[113]. طبعًا، كانت الإحالة في "التجمعات السكانية القائمة" على الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

ورغم أنّ رسالة بوش تؤكد أنّ الولايات المتحدة ملتزمة بقيام "دولة فلسطينية قابلة للعيش، ومتصلة جغرافيًا، وتتمتع بالسيادة، ومستقلة"، فإنها - إضافة إلى التوطئة لتشريع السيطرة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية - أكدت "يهودية" الدولة الإسرائيلية؛ ما يعني ضرورة توطين اللاجئين الفلسطينيين في "الدولة الفلسطينية، وليس في إسرائيل"[114]. ويمكن القول هنا إنّ "وعد بوش" مثّل تراجعًا أميركيًا تراكميًا جديدًا في السياسة الأميركية نحو الصراع منذ عام 1967، التي كانت تعتبر المستوطنات اليهودية غير شرعية وعقبة أمام السلام[115]، وإن كان ذلك نظريًا، إلى حدود رئاسة كلينتون.

---

(112) Shira Efron & Ilan Goldenberg, "United States Policy Toward the Gaza Strip," *Rand Corporation*, 13/2/2018, p. 166, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3g7ls1O

(113) The White House, "Letter from President Bush to Prime Minister Sharon," 14/4/2004, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3jQuuTt

(114) Ibid.

(115) Avi Shlaim, "Blair: Gaza's Great Betrayer," *The Guardian*, 3/2/2010, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/32ZdiF2

3. إدارة باراك أوباما

رغم محاولات إدارة أوباما الدفع في اتجاه تحقيق تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإنها اصطدمت بالتعنّت الإسرائيلي، إضافة إلى "الحزازات" الشخصية بين أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. ومع ذلك، لم يشذ أوباما عن السياق العامّ في الانحياز إلى إسرائيل؛ من ذلك مثلًا أنّ إدارته صوتت في الجمعية العامة ضد اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. ورغم التوتر بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو، فإن الأولى رفعت، في عام 2016، المساعدات الأميركية السنوية لإسرائيل من 3.1 مليار دولار إلى 3.8 مليار دولار[116]. ولكن في سياق التناقض في مواقف إدارة أوباما ذاته، فإنها ختمت عهدتها الرئاسية الثانية بامتناعها، في كانون الأول/ ديسمبر 2016، عن إشهار الفيتو ضد قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي دان بناء إسرائيل المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واعتبرها غير شرعية.

في سياق موضوع القدس، فإنّ خطاب أوباما، بوصفه مرشحًا رئاسيًا عن الحزب الديمقراطي، أمام "أيباك"، في حزيران/ يونيو 2008، كان شديد السفور في تبنيه الموقف الإسرائيلي؛ إذ شدد على أنّ "القدس ينبغي أن تبقى عاصمة لإسرائيل وغير مقسمة"[117]. صحيح أنّ حملته تراجعت عن ذلك التصريح، مدعية أنه فُهم على غير مقصده، وأنّ الأمر متروك للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين[118]، إلا أنّ مثل ذلك التصريح أظهر المدى الذي من الممكن أن يذهب إليه أوباما بوصفه مرشحًا، ضمن سياق المواءمات السياسية، في استرضاء الصوت اليهودي الأميركي، ومن يدعمه في الولايات المتحدة.

---

(116) The White House, Office of the Press Secretary, "Fact Sheet: Memorandum of Understanding Reached with Israel," 14/9/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3hCjO8Q

(117) "Obama's Speech at AIPAC," *NPR*, 4/6/2008, accessed on 13/8/2020, at: https://n.pr/300Il1t

(118) Larry Rohter, "Obama's Comments on Israel Stir Criticism in U.S.," *The New York Times*, 7/6/2008, accessed on 13/8/2020, at: https://nyti.ms/2BzGoQf

أ. معضلة الاستيطان الإسرائيلي

ابتدأ أوباما ضغوطه غير الناجحة على حكومة نتنياهو بمطالبتها بـ"وقف الاستيطان". وكان خطابه إلى العالم الإسلامي من القاهرة، في أوائل حزيران/ يونيو 2009، حلقة من حلقات ذلك الضغط. فقد طالب إسرائيل بوقف جميع أشكال الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك ما تصفه بـ "النمو الطبيعي"، على نحو أثار سخط إسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة[119].

غير أنّ ثمانية أشهر من الضغوط الأميركية "غير المسبوقة" على إسرائيل، في عام 2009، كي تقبل فقط بـ"تجميد" الاستيطان، في أفق استئناف المفاوضات، لم تفلح في ثني حكومة نتنياهو، حينئذٍ، عن الاستمرار في بناء المستوطنات في الضفة الغربية وشرق القدس وتوسيعها. بل إنّ التراجع والنكوص وتغيير المواقف كان حصرًا بامتياز على الجانب الأميركي؛ فمن المطالبة بـ "وقف الاستيطان"، تراجع خطاب أوباما إلى المطالبة بـ"تجميد الاستيطان"، منذ أوائل آب/ أغسطس 2009، ثمّ إلى "تجميد مؤقت"، ثمّ إلى ضرورة أن "تكبح" إسرائيل أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة[120]. وحتى عندما وافق نتنياهو على "تجميد جزئي" مدّته عشرة أشهر للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، في أوائل عام 2010، تلبية لطلب أميركي، على أمل إعادة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، التي التأمت فعليًّا بعد جهود أميركية كبيرة في مطلع أيلول/ سبتمبر 2010، فإنها ما لبثت أن انهارت بعد أسابيع قليلة من انطلاقتها، بسبب رفض نتنياهو تمديد "التجميد الجزئي" بعد انتهاء مدته[121].

بقيت الأوضاع في القدس محل صدام مستمر بين إدارة أوباما وإسرائيل. مثلًا، خلال زيارة نائب الرئيس، جو بايدن (Joe Biden)، لإسرائيل، في آذار/

(119) "Obama's Speech in Cairo," *The New York Time*, 4/6/2009, accessed on 13/8/2020, at: https://nyti.ms/3f0WGz7

(120) Elise Labott, "Obama Drops Demand that Israel Freeze Settlements," *CNN*, 22/9/2009, accessed on 13/8/2020, at: https://cnn.it/302qZkC

(121) "Netanyahu: No extension of settlement freeze," *CNN*, 19/9/2010, accessed on 13/8/2020, at: https://cnn.it/2D4K8JP

مارس 2010، فاجأته هذه الأخيرة بالإعلان عن عطاء لبناء ألف وستمئة وحدة سكنية في القدس الشرقية، الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة، حينئذٍ، إهانة لنائب الرئيس الذي كان في زيارة لدفع عجلة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية قُدمًا[122].

المفارقة في هذا السياق أنّ إدارة أوباما التي جعلت من التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عنوان معركتها مع حكومة نتنياهو، هي نفسها التي استلّت "سيف" الفيتو في مجلس الأمن، في 18 شباط/ فبراير 2011، ضد مشروع قرار أراد إدانة ذلك الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية[123]. ورغم أنّ مشروع القرار بدا متفقًا مع مواقف إدارة أوباما، خصوصًا من ناحية حديثه عن حل الدولتين، على أساس حدود 1967، فإنّ ذلك لم يدفعها لدعمه. وقد تكرر هذا الأمر غير مرة[124].

ب. "هبّة القدس" عام 2015

أبانت "هبّة القدس"، في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، ردًّا على الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، ومحاولتها فرض التقسيم الزماني والمكاني بين المسلمين واليهود في الحرم القدسي الشريف، مستوى الاضطراب والتردد في مقاربة إدارة أوباما لوضع القدس ومقدساتها. جاء تحرك إدارة أوباما بعد ثلاثة أسابيع من العنف الذي خلّف عشرات القتلى والجرحى الفلسطينيين، وعددًا من القتلى والجرحى في صفوف الإسرائيليين. الأهم من هذا أنّ التحرك جاء ضمن سقف محدود من ناحية تركيز وزير الخارجية، جون كيري (John Kerry)، في لقاءاته مع المسؤولين الأردنيين والفلسطينيين والإسرائيليين، على ضرورة "استعادة الهدوء"، و"وضع حد للعنف"[125].

---

(122) Adam Entous & Mohammed Assadi, "Biden Scolds Israel over Settlement Plan," *Reuters*, 10/3/2010, accessed on 13/8/2020, at: https://reut.rs/39I8A01

(123) United Nations, Security Council, "S/2011/24," 18/2/2011, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2PcpeLP

(124) "Text of Draft Palestinian Resolution," *The New York Times*, 30/12/2014, accessed on 13/8/2020, at: https://nyti.ms/2P1QzzY

(125) U.S. Department of State, Archived Content, "Remarks to the Press with Jordanian Foreign Minister Nasser Judeh," 24/10/2015, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2P0Zemo

كشفت طبيعة التفاهمات الأميركية - الأردنية - الفلسطينية - الإسرائيلية، في سبيل "استعادة الهدوء"، حينئذٍ، محدودية مقاربة أوباما لوضع القدس ومستقبلها. وكشفت أنّ إدارة أوباما بقيت وفية لنهج الإدارات التي سبقتها؛ من أنّ القدس ينبغي أن تبقى موحدة غير مقسمة، مفتوحة لأبناء الديانات الثلاث، وهو ما يعني بقاءها ضمنيًا تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى حين إيجاد حل تفاوضي، شرط ألّا تقسّم المدينة من جديد. أيضًا، كان واضحًا أنّ تلك التفاهمات تحمل ترسيخًا لمقاربة كلينتون، المذكورة آنفًا، من حيث الفصل بين الرعاية الدينية للأماكن المقدسة والسيادة عليها؛ إذ نصت على احترام إسرائيل "دورًا خاصًّا" للأردن في الحرم القدسي الشريف، كراعٍ له، بحسب معاهدة السلام بينهما في عام 1994[126]، وهو ما عنى أنّ إدارةً أوباما سعت حينها للحفاظ "على الوضع الراهن"[127] تحت الاحتلال الإسرائيلي، لا الدعوة لإنهائه.

الملاحظة الأخرى في هذا السياق أنّ التفاهمات أحالت على الحقوق الدينية في المدينة، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، من دون الإشارة إلى وضع القدس الشرقية بوصفها مدينة محتلة، استنادًا إلى القانون الدولي والقرارات الدولية، والموقف الأميركي الرسمي أيضًا، حتى ذلك الحين الذي كان يعتبرها، كما أشرنا من قبل، "متنازعًا عليها". أيضًا، لم تكن ثمة إشارة إلى واجبات إسرائيل بوصفها دولة احتلال، بحسب اتفاقية جنيف الرابعة.

ج. معاقبة إسرائيل

مرة أخرى، في سياق الموقف ونقيضه، والارتباك والغموض، وقبل أقل من شهر على انتهاء ولايتها الدستورية، اختارت إدارة أوباما أن تعبّر بطريقة غير مسبوقة، في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، عن إحباطها المتراكم من حكومة نتنياهو، بسبب سياسات حكومته الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإفشال عملية التسوية مع الفلسطينيين. ففي 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام الفيتو في

(126) Ibid.

(127) Ibid.

مجلس الأمن حيال القرار رقم 2334 الذي دان بناء إسرائيل المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واعتبرها غير شرعية[128]. أثار موقف إدارة أوباما غضب إسرائيل وحلفائها في واشنطن، بمن فيهم الرئيس المنتخب، حينها، ترامب[129]. وقد جرى التصويت على القرار بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فإنه لم يكن ملزمًا، ولم تترتب عليه عقوبات رسمية، وذلك على عكس الفصل السابع الأكثر جدية[130].

وفي 28 كانون الأول/ ديسمبر 2016، ألقى كيري خطابًا في مقر وزارته، دافع فيه عن موقف الولايات في مجلس الأمن، وانتقد سياسات الحكومة الإسرائيلية الاستيطانية، فضلًا عن تقديمه خمسة محددات، "يمكن أن تشكّل أساسًا جادًّا لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين" الفلسطيني والإسرائيلي. ما يهمنا من هذه المحددات، في هذا السياق اثنان منها، هما[131]:

1. توافر حدود آمنة، ومعترف بها، بين إسرائيل ودولة فلسطينية، تتوافر لها مقومات الحياة، ومتماسكة جغرافيًا، مستندة إلى حدود عام 1967، مع تبادل متساوٍ للأراضي، متفق عليه بين الطرفين.

2. القدس عاصمة معترف بها دوليًّا لدولتين، مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، بما يتفق مع الوضع الراهن المعمول به.

ما سبق هو تخلٍّ رسمي عن حدود عام 1967، ذلك أنّ الحديث هو تبادل أراضٍ. أما في موضوع القدس، فعبارة "بما يتفق مع الوضع الراهن المعمول به" حملت كثيرًا من الغموض، على نحو أضعف ما سبقها: "القدس عاصمة معترف بها دوليًّا لدولتين، مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة".

---

(128) United Nations, "Israel's Settlements Have No Legal Validity, Constitute Flagrant Violation of International Law, Security Council Reaffirms," 23/12/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/30RmQPN

(129) Susan Heavey, "Trump, Ahead of Kerry Speech, Urges Israel to 'Stay Strong'," *Reuters*, 28/12/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://reut.rs/32ZiY1K

(130) David Makovsky, "Early Implications of the UN Settlements Resolution," *Policy Analysis*, The Washington Institute, 27/12/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3f1CLjt

(131) U.S. Department of State, Archived Content, "Remarks by John Kerry on Middle East Peace," 28/12/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3hAiIu8

خامسًا: القدس عاصمةً لإسرائيل

في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، أعلن ترامب رسميًّا قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونيته نقل السفارة الأميركية إليها، الأمر الذي تمَّ فعلًا في سبعينية قيام "دولة إسرائيل"، في 14 أيار/ مايو 2018. مثّل قرار ترامب ذاك قطيعة مع سبعة عقود من السياسة الأميركية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي، رفضت بموجبها الولايات المتحدة، تحت إدارات ديمقراطية وجمهورية متعاقبة، الاعتراف، رسميًّا، بالقدس عاصمة لإسرائيل، رابطة مثل تلك الخطوة بتسوية سلمية. كما أنّ قراره مثّل قطيعة أخرى مع السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة تحت ثلاث إدارات سابقة لإدارته، هي: إدارة كلينتون، وإدارة بوش، وإدارة أوباما، رفضت نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، رغم القانون الذي أصدره الكونغرس في عام 1995، وظلّ يجري توقيع الإعفاءات كل ستة أشهر لتأجيل قرار النقل على مدى العشرين عامًا الماضية، تقريبًا، إلا أنه ينبغي ألّا نُغفل هنا أنّ قرار ترامب ما كان ليكون لولا تراكم أكثر من سبعة عقود من المراوغة الأميركية، والتراجع أمام إسرائيل، والانحياز إليها، والتواطؤ معها.

لعل في تبرير ترامب قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ما يؤكد مسؤولية السياسة الأميركية منذ عام 1947 عن هذه النتيجة؛ إذ اعتبر ذلك "اعترافًا بالحقيقة"، بما أنّ المؤسسات الإسرائيلية السيادية تقع فيها[132]. وقد ذُكر سابقًا أنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة، منذ ترومان، مهدت الطريق رويدًا رويدًا لهذه اللحظة، عبر إسباغها الشرعية على الحقائق التي كانت تخلقها إسرائيل على الأرض.

في خطابه الذي اعترف فيه بالقدس عاصمة لإسرائيل، اعتبر ترامب أنّ قراره "يمثّل بداية لنهج جديد تجاه الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين". ومع ذلك، فقد حرص في خطابه على الزعم أنّ إعلانه ذاك ينبغي ألّا يمس بقضايا الوضع النهائي، "بما في ذلك الحدود المُعينة للسيادة الإسرائيلية في القدس، أو حل قضية الحدود المتنازع عليها؛ إذ إن هذه المسائل تعود إلى الطرفين

---

(132) "Statement of U.S. Presidents on Settlements".

المعنيين". ودعا ترامب "جميع الأطراف إلى الحفاظ على الوضع الحالي في المواقع المقدسة التابعة للقدس، بما في ذلك جبل الهيكل، الذي يُعرف أيضًا بـ 'الحرم الشريف'"[133]. بمعنى آخر، فإنّ إدارة ترامب تميّز، كما تزعم، بين الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وحدود العاصمة التي ينبغي الاتفاق بشأنها في مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية[134]. وهو ما أكده وزير الخارجية، حينئذٍ، ريكس تيلرسون (Rex Tillerson)، بقوله إنّ الرئيس "كان واضحًا جدًّا أنّ الوضع النهائي (بالنسبة إلى القدس)، بما في ذلك الحدود، سيُترك للتفاوض واتخاذ القرار بين الطرفين"[135].

لا شك في أنّ ما سبق مثّل محاولة غير مقنعة للإيحاء بأنّ الولايات المتحدة كانت لا تزال متمسكة بموقفها الرسمي المعلن من جهة أنّ الوضع النهائي في القدس يتحدد عبر مفاوضات بين أطراف الصراع أنفسهم، إلا أنّ الحقيقة غير ذلك. الدليل هنا أنّ إدارة ترامب أشهرت، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2017، الفيتو في وجه مشروع قرار مجلس الأمن - ردًّا على اعترافها بالقدس عاصمةً لإسرائيل - سعى لتأكيد التكييف القانوني الدولي لـ "الوضع النهائي" للمدينة، مفاده أنّ "أي قرارات أو أفعال تغيّر طابع أو وضعية أو التركيبة السكانية لمدينة القدس المقدسة ليس لها أثر قانوني، وهي تعد لاغية وباطلة"[136]. وواضح أنّ إدارة ترامب قامت فعلًا باستباق النتيجة النهائية لأي مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية مفترضة حول القدس، وهو ما يمثّل، عمليًا، نهجًا أميركيًا جديدًا بالغ الفجاجة. أما المفارقة الأهم هنا، فهي أنّ الولايات المتحدة التي لطالما شددت، على مدى سبعين عامًا، على أنه لا ينبغي لأي طرف أن يخلق حقائق جديدة على الأرض تستبق حلًّا تفاوضيًا مشتركًا، هي التي قامت بهذا الفعل هذه المرة، نيابةً عن إسرائيل.

---

(133) Ibid.

(134) أرشد محمد، "وثيقة: أمريكا تطلب من إسرائيل كبح ردها على القرار الخاص بالقدس"، رويترز، 7/ 12/ 2017، شوهد في 13/ 8/ 2020، في: https://bit.ly/3f1DMYP

(135) U.S Department of States, "Remarks with French Foreign Minister Jean-Yves Le Drianat a Press Availability," 8/12/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3jL9NYM

(136) United Nations, Security Council, "Egypt: Draft Resolution," S/2017/1060, 18/12/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2WXAJek

يذكر مسؤولون كبار في إدارة ترامب، أنّ قرار هذا الأخير حول القدس لم يكن محل توافق بين مستشاريه الرئيسين[137]، إلا أنّ رأي المؤيدين هو الذي انتصر في النهاية. ولكن ما الأسباب الحقيقية التي دفعت ترامب إلى المضي قُدمًا في قراره حول القدس، رغم معارضة كبار مستشاريه في مجلس الأمن القومي؟ يمكن إيراد جملة من الأسباب هنا، ذكر بعضها ترامب في خطابه، وأخرى يمكن تبيّنها في مقاربته للموضوع.

1. الالتزام بالقانون الأميركي: وفق ما يراه ترامب، مثّل قراره التزامًا بالقانون الذي أقره الكونغرس في عام 1995 حول نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس[138]. وكما ذُكر سابقًا، فإنّ قانون عام 1995 ينص على أنّ مدينة القدس "يجب أن تبقى موحدة"، و"ينبغي الاعتراف بها عاصمةً لدولة إسرائيل"[139]، ومن ثم يصبح أي حديث عن أنّ قرار ترامب لا يتضمن مصادرة لحق الفلسطينيين في مناقشة قضايا الوضع النهائي، ومن ضمنها القدس، في المفاوضات، مجرد ذرٍّ للرماد في العيون.

2. تأجيل نقل السفارة لم يأتِ بالسلام: جادل ترامب أيضًا بقوله: "بعد أكثر من عقدين من الإعفاءات (توقيع إعفاء نقل السفارة كل ستة أشهر)، نحن غير قريبين من تحقيق اتفاق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، وسيكون من الحماقة أن نفترض بأنّ تكرار الصيغة نفسها تحديدًا من شأنه أن يأتي بنتيجة مغايرة أو أفضل"[140].

3. خدمة المصالح الأميركية العليا: زعم ترامب في خطابه أنّ قراره حول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، كلاهما "يخدم المصالح العليا للولايات المتحدة، والسعي لتحقيق السلام بين

---

(137) Jeremy Diamond & Elise Labott, "Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital," *CNN*, 6/12/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://cnn.it/30Qw26X

(138) "Statement of U.S. Presidents on Settlements".

(139) "Jerusalem Embassy Act of 1995," Public Law 104-45.

(140) "Statement of U.S. Presidents on Settlements".

الإسرائيليين والفلسطينيين. إنّ هذه خطوة طال انتظارها للدفع بعملية السلام قُدمًا، والعمل للتوصل إلى اتفاق دائم"[141].

4. إيفاء بوعد شخصي: بالنسبة إلى ترامب، فإنّ الأمر يتعلق بوعد شخصي قطعه على نفسه وهو مرشح؛ ومن ثمّ، فإنه لا بد من الوفاء به، وذلك على عكس من سبقه من رؤساء، "في حين جعل الرؤساء السابقون من هذا الأمر وعدًا رئيسًا في حملاتهم، فإنهم لم يفوا بذلك، وأنا اليوم أفي به"[142].

تلك كانت الأسباب التي أعلنها ترامب، إلا أنّ ثمة من رأى أنّ قرار ترامب حول القدس مثّل "ضرورة سياسية أكثر منها معضلة دبلوماسية"[143]. ويمكن هنا تبيُّن ثلاثة أسباب أخرى لم يتحدث عنها ترامب بصراحة، نلخّصها في ما يلي:

1. إرضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية: في آذار/ مارس 2016، ألقى ترامب خطابًا أمام لجنة "أيباك" تعهد فيه بنقل "السفارة الأميركية إلى العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، القدس"[144]. وبحسب تقارير كثيرة، فإنه بعد ذلك الخطاب، انحاز الملياردير اليهودي، شيلدون أديلسون، مالك الكازينوهات الشهير، والداعم للجمهوريين، إلى دعم حملة ترامب للرئاسة. وفعلًا، تبرع أديلسون بمبلغ 20 مليون دولار إلى إحدى اللجان السياسية الانتخابية المؤيدة لترامب، ثم تبرع مرة أخرى بقيمة مليون ونصف المليون دولار لتنظيم مؤتمر الحزب الجمهوري الذي أعلن ترامب رسميًا مرشحًا رئاسيًا له. ومنذ انتخاب ترامب رئيسًا، لم يتوقف أديلسون عن تذكيره بوعده، ولم يُخفِ تذمره عندما خضع ترامب لضغوط مستشاريه في حزيران/ يونيو 2017، وقرر توقيع قرار نقل السفارة[145]. وبحسب مصادر من داخل

---

(141) Ibid.

(142) Ibid.

(143) Mark Landler, "For Trump, an Embassy in Jerusalem Is a Political Decision, Not a Diplomatic One," *The New York Times*, 6/12/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://nyti.ms/30TBxC3

(144) "Read Donald Trump's Speech to AIPAC," *Time*, 21/3/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2DMC15f

(145) Landler.

البيت الأبيض حينئذٍ، فإنّ ترامب دخل فجأة إلى اجتماع كبار مستشاريه لشؤون الأمن القومي، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، حين كانوا يناقشون موضوع تأجيل نقل السفارة مرة أخرى من عدمه، وأبدى إصرارًا على ضرورة أن يقدموا له خيارًا يسمح له بالوفاء بوعده الانتخابي، وهو ما تم بالشكل الذي صدر، رغم تحذيرات وزيرَي الدفاع والخارجية(146).

2. إرضاء الجماعات الإنجيلية: يمثّل الإنجيليون نحو 25 في المئة من الشعب الأميركي(147)، وقد صوّت نحو 80 في المئة من البيض منهم لمصلحة ترامب في الانتخابات الرئاسية(148). وتمثّل قضية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس إحدى أولوياتهم، بل إنّ كثيرًا من جماعاتهم ضغطت على ترامب للتعجيل بقرار نقل السفارة وإعلان القدس عاصمةً لإسرائيل(149). وبالنسبة إلى الإنجيليين، فإنّ قضية نقل السفارة لا تتعلق بأمر سياسي، بقدر ما أنه تحقيق لنبوءة تمهد الطريق لعودة المسيح؛ إذ ستقع بعد ذلك معركة "هرمجدون"، أو معركة نهاية التاريخ، وسيقبل اليهود "المسيح" كمخلص لهم بعد أن رفضوه من قبل(150). وبغضّ النظر، أكان ترامب يؤمن بهذه العقيدة أم لا، فإنه ليس في وارد إغضاب تلك الكتلة الانتخابية الكبيرة المؤيدة له.

3. تحييد "العقبات التفاوضية": في الإطار العام، تهدف إدارة ترامب في تعاملها مع الصراع الفلسطيني/ العربي - الإسرائيلي إلى تحييد ما تعتبره "عقبات" على طاولة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لإنجاح خطتها العتيدة المرتقبة، المعروفة بـ "صفقة القرن". وبحسب منطق ترامب في تفسيره

---

(146) Anne Gearan, "Inside the Trump Administration Debate Over Declaring Jerusalem to be Israel's Capital," *The Washington Post*, 1/12/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://wapo.st/2CI5yNe

(147) Michael Bird, "US Election: Why did Evangelicals Vote for Donald Trump?," *ABC News*, 16/11/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://ab.co/2BEcURi

(148) Steve McQuilkin, "White Evangelicals Just Elected a Thrice-Married Blasphemer: What that Means for the Religious Right," *USA Today*, 10/11/2016, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/2DbQuHc

(149) Ian Lovett, "Evangelical Christians Lobbied Hard for Trump's Move on Jerusalem," *The Wall Street Journal*, 7/12/2017, accessed on 13/8/2020, at: https://on.wsj.com/32ZogdC

(150) Diana Butler Bass, "For Many Evangelicals, Jerusalem is about Prophecy, not Politics," *CNN*, 14/5/2018, accessed on 13/8/2020, at: https://cnn.it/30LRXwa

مسألة اعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، فإنّ ذلك "كان شيئًا جيدًا قمت به، ذلك أننا أزلنا هذه العقبة من على طاولة المفاوضات. في كل مرة، كانت هناك محادثات سلام، فإنهم لم يتمكّنوا قطُّ من تجاوز أن تكون القدس هي العاصمة. ولذلك قلت فلنزحها عن الطاولة"[151].

وقد عاد ترامب ومارس المنطق ذاته، أواخر آب/ أغسطس 2018، في قراره وقف التمويل الأميركي كليًّا عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، على أساس أنّ ذلك إزالة لـ "عقبة" أخرى على طاولة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وبحسب منطق ترامب هنا، فإنّ استمرار الأونروا يساهم في تأبيد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني[152]، ذلك أنّ إصرار الفلسطينيين على حق العودة إلى الأراضي والبيوت التي هُجّروا منها منذ عام 1948، كما تنص قرارات الشرعية للأمم المتحدة، يتناقض كليًّا مع "يهودية" الدولة العبرية، ومن ثم تعطيل أي إمكانية لتحقق "السلام" بين الطرفين.

إذًا، تقوم مقاربة إدارة ترامب على تفريغ القضية الفلسطينية من القضايا الجوهرية والمركزية التي تُعَرّف الصراع، وتدخل ضمن ما يُعرف بـ "قضايا الحل النهائي"، مثل القدس واللاجئين والسيادة والحدود، وحينها يسهل التوصل إلى "اتفاق سلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والحقيقة أنّ إدارة ترامب ليست بدعًا في هذه الاستراتيجية، فهذا كان ديدن جميع الإدارات الأميركية السابقة منذ عام 1947، كما ذُكر سابقًا، ولكن تلك الإدارات كانت تقوم بذلك عبر جرعات متدرجة، وبنوع من الدبلوماسية، أما ترامب فيقوم بذلك مرة واحدة، وبفجاجة، وما كان له أن ينجح الآن لو لم يمهد أسلافه الطريق له.

---

(151) "Trump: Israel will Pay 'Higher Price' for his Jerusalem Recognition," *Ynet*, 22/8/2018, accessed on 13/8/2020, at: https://bit.ly/3f5ufQK

(152) Clare Foran & Elise Labott, "US ends All Funding to UN Agency for Palestinian Refugees," *CNN*, 1/9/2018, accessed on 13/8/2020, at: https://cnn.it/32WMIfI

خاتمة

لعل أهم خلاصة تنتهي إليها هذه الدراسة هي أنّ الولايات المتحدة لم تكن يومًا طرفًا محايدًا في الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا يمكنها أن تكون طرفًا نزيهًا، بغضّ النظر عن الرئيس أو الحزب الحاكم. قد تبدو هذا الخلاصة مغرقة في التبسيط، وهي كذلك، ولكن أهميتها تنبع من أنّ الطرفين، الفلسطيني والعربي، تعاملا مع هذه الأوليّة بدرجة كبيرة من الاستخفاف والاستهتار، على نحو قاد إلى الكوارث التي تشهدها الحقوق الفلسطينية والعربية اليوم.

في هذا السياق، لا يهم كثيرًا ما إذا كانت السياسة الأميركية منحازة إلى إسرائيل ضمن نسق إمبريالي متداخل مع أبعاد دينية لا تخفى على عين متخصص، أم أنها منحازة إليها ضعفًا أمامها، فالنتيجة واحدة. وهذه الدراسة تشرح على نحو وافٍ، من خلال دراسة السياسة الأميركية تجاه القدس منذ عام 1947 حتى اليوم، كيف أنّ مسارَي الانحياز والضعف هما عاملان أساسيان في تفسير الموقف الأميركي من إسرائيل والقدس المحتلة، وينتجان انحيازًا سافرًا إليها، وتراجعًا مهينًا أمامها، حتى عندما تفترق حساباتهما.

إنّ الاعتراف الأميركي، تحت إدارة ترامب، بالقدس عاصمة لإسرائيل، في عام 2017، ونقل السفارة الأميركية إليها، في عام 2018، لم يكونا "قفزة في الهواء"، وإنما كانا نتيجة تراكم تاريخي وسياسي ميّزه التواطؤ على مدى العقود السبعة الماضية، كما بيّنت هذه الدراسة. وإذا كان التواطؤ الفج من نصيب الولايات المتحدة، فإنّ تواطؤ الضعف والتراجع تلو التراجع في الموقف كان من نصيب الأمم المتحدة، والجمعية العامة فيها، وكذلك مجلس الأمن. يستوي مع ذلك الموقفان الفلسطيني والعربي الرسميان. أين وصلنا اليوم؟ مرحلة زمنية تتسارع فيها بعض الدول العربية إلى إسرائيل، وتقدم لها دعمًا علنيًا، في محاولة إسباغ شرعية على احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية، وعلى رأسها القدس الشريف.

المراجع

Ben-Gurion's Proclamation of Jerusalem as Capital of Israel (1949)." Economic Corporation Foundation. at: https://bit.ly/3g0NrAg

Boudrealt, Jody. Emma Naughton & Yasser Salaam (eds.). *US Official Statements: UN Security Council Resolution 242*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.

Efron, Shira & Ilan Goldenberg. "United States Policy Toward the Gaza Strip." *Rand Corporation*. 13/2/2018. at: https://bit.ly/3g7ls1O

"Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Year 2003." The U.S. Government Printing Office (107th Congress Public Law 228). 30/9/2002. at: https://bit.ly/39ty8O8

"Harry Truman Administration: Tripartite Declaration - May 25, 1950." Jewish Virtual Library. at: https://bit.ly/39vCG6G

Israel Ministry of Foreign Affairs. "Admission of Israel to the United Nations- General Assembly Resolution 273." vol. 1-2: 1947-1974. 11/5/1949. at: https://bit.ly/3jDJRhM

________. "Jerusalem Declared Israel-Occupied City- Government Proclamation." vol. 1-2. no. 12, 1947-1974. at: https://bit.ly/2WZfHfg

________. "Statement by Secretary of State Rogers." vol. 1-2, 1947-1974. 9/12/1969. at: https://bit.ly/3hG82ds

"James Baker's Letter of Assurance to the Palestinians." United States Institute of Peace. Peace Agreements Digital Collection. 18/10/1991. at: https://bit.ly/39tQy18

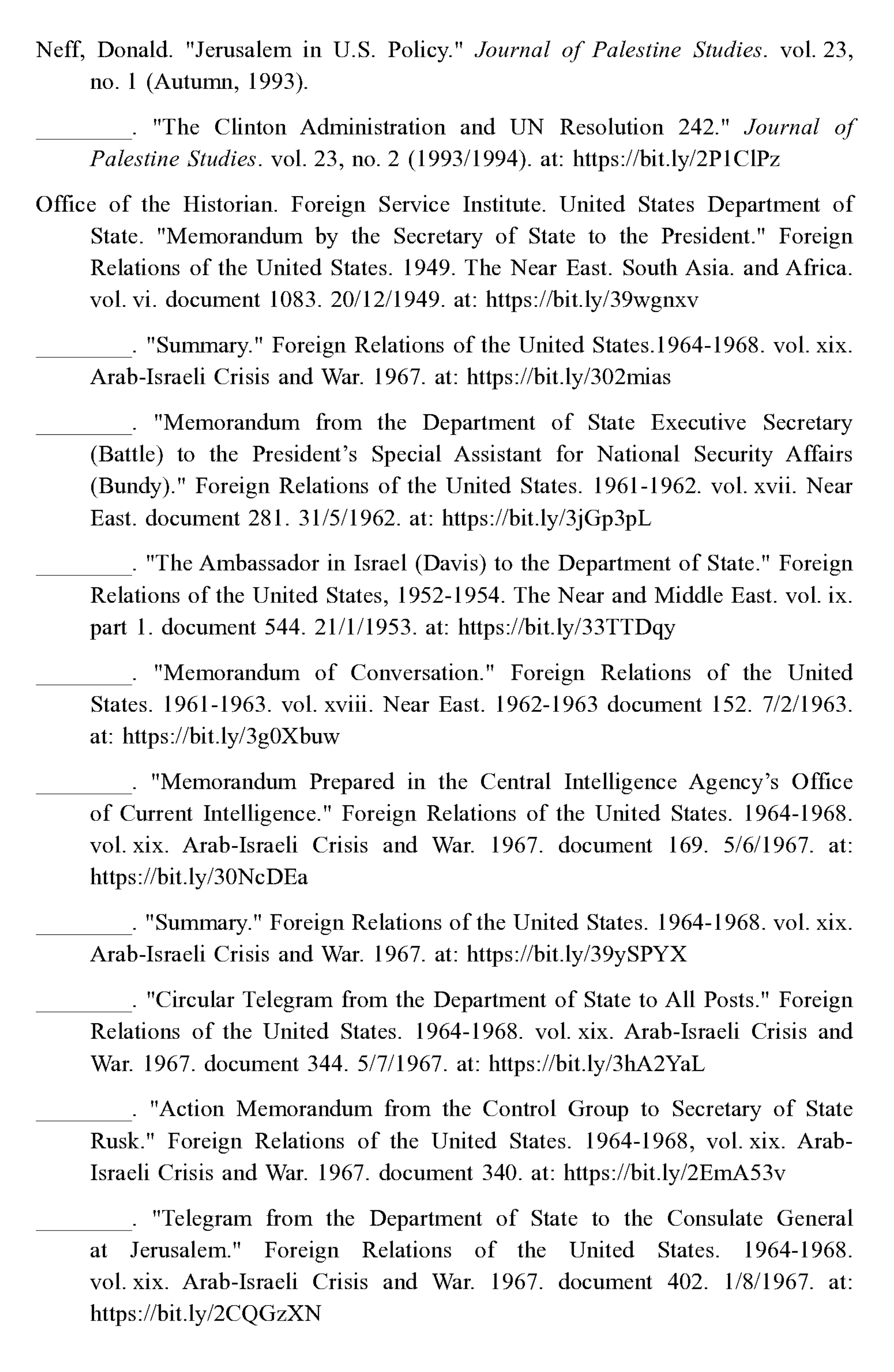
"Jerusalem Embassy Act of 1995." Public Law 104-45. 8/11/1995. at: https://bit.ly/30Rjk7V

"Knesset Declares Jerusalem Capital of Israel." Center For Israel Education. 23/1/1950. at: https://bit.ly/2CP14Eq

Lea, David. *Survey of Arab-Israeli Relations 1947-2001*. London: Europa Publications Limited, 2002.

Makovsky, David. "Early Implications of the UN Settlements Resolution." *Policy Analysis*. The Washington Institute. 27/12/2016. at: https://bit.ly/3f1CLjt

Merrill, Dennis & Thomas Paterson (eds.). *Major Problems in American Foreign Relations, Volume II: Since 1914*. 7th ed. Belmont, CA: Wadsworth Cengage Learning, 2010.



Neff, Donald. "Jerusalem in U.S. Policy." *Journal of Palestine Studies*. vol. 23, no. 1 (Autumn, 1993).

________. "The Clinton Administration and UN Resolution 242." *Journal of Palestine Studies*. vol. 23, no. 2 (1993/1994). at: https://bit.ly/2P1ClPz

Office of the Historian. Foreign Service Institute. United States Department of State. "Memorandum by the Secretary of State to the President." Foreign Relations of the United States. 1949. The Near East. South Asia. and Africa. vol. vi. document 1083. 20/12/1949. at: https://bit.ly/39wgnxv

________. "Summary." Foreign Relations of the United States.1964-1968. vol. xix. Arab-Israeli Crisis and War. 1967. at: https://bit.ly/302mias

________. "Memorandum from the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy)." Foreign Relations of the United States. 1961-1962. vol. xvii. Near East. document 281. 31/5/1962. at: https://bit.ly/3jGp3pL

________. "The Ambassador in Israel (Davis) to the Department of State." Foreign Relations of the United States, 1952-1954. The Near and Middle East. vol. ix. part 1. document 544. 21/1/1953. at: https://bit.ly/33TTDqy

________. "Memorandum of Conversation." Foreign Relations of the United States. 1961-1963. vol. xviii. Near East. 1962-1963 document 152. 7/2/1963. at: https://bit.ly/3g0Xbuw

________. "Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency's Office of Current Intelligence." Foreign Relations of the United States. 1964-1968. vol. xix. Arab-Israeli Crisis and War. 1967. document 169. 5/6/1967. at: https://bit.ly/30NcDEa

________. "Summary." Foreign Relations of the United States. 1964-1968. vol. xix. Arab-Israeli Crisis and War. 1967. at: https://bit.ly/39ySPYX

________. "Circular Telegram from the Department of State to All Posts." Foreign Relations of the United States. 1964-1968. vol. xix. Arab-Israeli Crisis and War. 1967. document 344. 5/7/1967. at: https://bit.ly/3hA2YaL

________. "Action Memorandum from the Control Group to Secretary of State Rusk." Foreign Relations of the United States. 1964-1968, vol. xix. Arab-Israeli Crisis and War. 1967. document 340. at: https://bit.ly/2EmA53v

________. "Telegram from the Department of State to the Consulate General at Jerusalem." Foreign Relations of the United States. 1964-1968. vol. xix. Arab-Israeli Crisis and War. 1967. document 402. 1/8/1967. at: https://bit.ly/2CQGzXN

"Oslo Accords: Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements." History Central. 13/9/1993. at: https://bit.ly/32W0X4q

Presidential Signing Statements. Text of Signing Statements 2002. George W. Bush. "Signing Statement for H.R. 1646, the 'Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Year 2003' (P.L. 107-228)." 30/9/2002. at: https://bit.ly/3g64Pn9

"President Reagan Statement on the West Bank and the Palestinians." Center for Israel Education. 1/9/1982. at: https://bit.ly/2OUNu4M

Quandt, William B. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab Israeli conflict since 1967*. 3rd ed. Washington DC: The Brookings Institution; California: The University of California Press, 2005. at: https://brook.gs/32TTYsU

"Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories." The Foundation for Middle East Peace. vol. 3, no. 3 (May 1993). at: https://bit.ly/2WZWV7l

Ruebner, Josh. "Moving the US Embassy to Jerusalem: Historical, Legal, and Policy Considerations." US Campaign for Palestinian Rights (Washington: 2017). at: https://bit.ly/39rM8Ig

"Statement of U.S. Presidents on Settlements." Americans for Peace Now. 25/5/2009. at: https://bit.ly/39uU2jV

Stein, Kenneth W. "My Problem with Jimmy Carter's Book." *Middle East Quarterly*. vol. 14, no. 2 (Spring 2007). at: https://bit.ly/32RFEBc

The Knesset. "Statements of the Prime Minister David Ben-Gurion Regarding Moving the Capital of Israel to Jerusalem." at: https://bit.ly/3g7haaQ

The United Nations Security Council Resolutions. "Resolution 267." 3/7/1969. at: https://bit.ly/2X0ybMt

________. "Resolution 271." 15/9/1969. at: https://bit.ly/32XksJW

________. "Resolution 298." 25/9/1971. at: https://bit.ly/3jEU6lX

________. "Resolution 465: the United Nations Security Council Resolutions." The Security Council. 1/3/1980. at: https://bit.ly/2D58bIK

The United Nations. Security Council. "Resolution." no. 242. 22/11/1967. at: https://bit.ly/32RA55M

The White House. "Letter from President Bush to Prime Minister Sharon." 14/4/2004. at: https://bit.ly/3jQuuTt

________. Office of the Press Secretary. "Fact Sheet: Memorandum of Understanding Reached with Israel." 14/9/2016. at: https://bit.ly/3hCjO8Q

________. Foreign Policy. "Statement by President Trump on Jerusalem." 6/12/2017. at: https://bit.ly/3jHMyio

"U.N. Security Council: U.S. Vetoes of Resolutions Critical to Israel (1972 - Present)." Jewish Virtual Library. A Project of Aice. at: https://bit.ly/3004e0H

U.S. Department of State. Archive. "Roadmap for Peace in the Middle East: Israeli/Palestinian Reciprocal Action, Quartet Support." 16/7/2003. at: https://bit.ly/3jF1C0l

________. Archived Content. "Remarks to the Press with Jordanian Foreign Minister Nasser Judeh." 24/10/2015. at: https://bit.ly/2P0Zemo

________. Archived Content. "Remarks by John Kerry on Middle East Peace." 28/12/2016. at: https://bit.ly/3hAiIu8

U.S. Department of States. "Remarks with French Foreign Minister Jean-Yves Le Drianat a Press Availability." 8/12/2017. at: https://bit.ly/3jL9NYM

"U.S. Recognition of the State of Israel." National Archives. 15/8/2016. at: https://bit.ly/2ZY0A7A

United Nations. General Assembly. "Resolution 181 (II). Future Government of Palestine." 29/11/1947. at: https://bit.ly/3jEapiV

________. General Assembly. "194 (III). Palestine - Progress Report of the United Nations Mediator." 11/12/1948. at: https://bit.ly/3jELQSZ

________. The Question of Palestine. "United Nations Conciliation Commission for Palestine Committee on Jerusalem, Instrument Establishing an International Regime for The Jerusalem Area." 27/8/1949. at: https://bit.ly/2DF4U3e

________. General Assembly. "Progress Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine." 20/11/1951. at: https://bit.ly/30Pe4BR

________. General Assembly. "Resolution 2253 (ES-V). Measures taken by Israel to Change the Status of the City of Jerusalem." 4/7/1967. at: https://bit.ly/30Ossu3

________. General Assembly. "Resolution 33/71." 14/12/1978. at: https://bit.ly/301Tjnt

________. Security Council. "Resolution 446 (1979)." 22/3/1979. at: https://bit.ly/3025W1S

________. Security Council. "S/2011/24." 18/2/2011. at: https://bit.ly/2PcpeLP

________. "Israel's Settlements Have No Legal Validity, Constitute Flagrant Violation of International Law, Security Council Reaffirms." 23/12/2016. at: https://bit.ly/30RmQPN

________. Security Council. "Egypt: Draft Resolution." S/2017/1060, 18/12/2017. at: https://bit.ly/2WXAJek

United States Department of Justice. "Bill to Relocate United States Embassy from Tel Aviv to Jerusalem."16/5/1995. at: https://bit.ly/3jCDVWe

Zunes, Stephen. "U.S. Policy Toward Jerusalem: Clinton's Shift to the Right." Institute for Policy Studies. 1/7/2000. at: https://bit.ly/2OXcs3x

الفصل الخامس عشر

نقل السفارة الأميركية إلى القدس: الأبعاد والتداخلات التاريخية والقانونية

رشيد البزيم

تعكس قضية نقل السفارة الأميركية، من تل أبيب إلى القدس، سياسة الولايات المتحدة تجاه المدينة المقدسة. والحقيقة أن عرض مصالح هذا التحول ومخاطره سيسمح بفهم مسارات السياسة الأميركية وأهدافها المتعلقة بالقضية الفلسطينية برمتها.

تأمل دراسة مسألة نقل السفارة خلال الفترة 1947-2018 في استكمال الدارسات حول هذا الموضوع. فمن خلال هذا القرار، أصابت الولايات المتحدة جهود التوصل إلى حل متفاوَض عليه للصراع بانتكاسة كبرى، وأشارت تقارير عدة إلى أن إعلان الرئيس السابق دونالد ترامب أدى إلى تصاعد العنف في القدس والأراضي الفلسطينية. وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد أربع فترات أساسية، عرفت من خلالها قضية نقل السفارة تغييرات وتطورات مهمة: بدأت الفترة الأولى بمحاولة لنقل السفارة خلال عام 1948 مع إرسال أول سفير أميركي إلى تل أبيب، وكان يتوخى نقل السفارة خلال عام 1950، لكن طلبه قُوبِل بالرفض. وفي عام 1976، أعاد الديمقراطيون طرح المسألة مرة أخرى. وتميزت الفترة الثانية بإعداد أول مشروع قانون حول نقل السفارة أصدره الكونغرس في عام 1984، غير أنّ التوترات التي عرفها الشرق

الأوسط والحرب في لبنان دفعتا الولايات المتحدة إلى تقدير حجم العواقب التي قد تنجم عن تفشي النزاعات، الأمر الذي قد يُعرض مصالح الأميركيين والإسرائيليين للخطر؛ لذلك تحوّل التفكير نحو سياق السلام باعتباره عاملًا قد يسهّل عملية نقل السفارة. أما الفترة الثالثة 1993-2018، فقد مهدت خلالها اتفاقيات أوسلو الطريق للمفاوضات، واستفاد الكونغرس[1] واللوبيات اليهودية من هذا الوضع لتمرير مشروع قانون ثانٍ في عام 1995، مع حفظ الحق في التأجيل للرئيس. لم يتم تطبيق القانون الذي تم قبوله في النهاية بأغلبية كبيرة في الكونغرس؛ إذ دأب الرؤساء السابقون (بيل كلينتون، وجورج بوش الابن، وباراك أوباما)، على إرسال رد إلى الكونغرس كل ستة أشهر يتضمن عدم الاستجابة للطلب لأسباب تتعلق بالأمن القومي الأميركي. وظلت المسألة تثير كل مرة الكثير من النقاش حول النزاهة الأميركية تجاه عملية السلام ودور الوسيط الذي يجب أن تقوم به.

أخيرًا، في الفترة الرابعة، جعل الرئيس دونالد ترامب من نقل السفارة أحد أهم التزاماته المتكررة خلال حملته الانتخابية. وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اتخذت إدارته أول خطوة في ما وصفته بأنه محاولة متجددة منها لحلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، من خلال الاعتراف صراحةً بالقدس عاصمةً لإسرائيل. وتعهّد المسؤولون الأميركيون بنقل السفارة بحلول نهاية عام 2019. وقد دأب ترامب على القول إن ذلك يمثّل هدفًا مهمًّا لإدارته، ويبدو جليًّا أن هذا الأسلوب مستنبط من الصفقات العالية المخاطر، وهو أمر معروف في عالم العقارات الذي جاء منه ترامب. وقد تمت إدانة هذه الخطوة على نطاق واسع في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وبالأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ويبدو أن قرار ترامب يتأثر بشدة بالاعتبارات السياسية المحلية، ومن غير المحتمل أن يؤدي إلى مفاوضات واعدة بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية.

---

(1) يميل الكونغرس، على نحو كبير، إلى الاتجاهات الصهيونية، ويحرص على دعم مواقفها. ينظر: منار الشوربجي، **الكونغرس الأمريكي: المؤسسة المنسية عربيًّا** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 12.

تم افتتاح السفارة الجديدة في القدس في 14 أيار/ مايو 2018، وتزامن الاحتفال مع ذكرى "النكبة"، كما يسميها الفلسطينيون، وهي ذكرى تهجير وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين بالقوة من ديارهم مع قيام "دولة إسرائيل". وانضمت دولة واحدة فعليًّا، هي غواتيمالا، إلى الولايات المتحدة في الإعلان عن نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس[2]. وردت فلسطين في 28 أيلول/ سبتمبر 2018، برفع دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية بخصوص انتهاكها لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في 18 نيسان/ أبريل 1961.

لا يحدد القانون الدولي وضعًا معينًا للقدس، لكنه في الوقت نفسه يحدد التفاوض بوصفه طريقًا لتعريفه؛ لذا يجب عدم فرض وضع القدس بالقوة. وفي حال وجود استخدامٍ للقوة لفرضه، يجب أن ترفض الدول الأخرى الاعتراف بهذا الوضع. وقد طُبّق هذا المبدأ عدة مرات على القدس منذ إعلان قيام إسرائيل.

يعتبر واقع نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في ظل إدارة ترامب، تتويجًا لسياسة اتبعتها الولايات المتحدة عشرات السنين تجاه وضع المدينة التي ترتبط مرتكزاتها بالصراع الداخلي بين مكونات اللعبة السياسية الأميركية وبالوعود الانتخابية؛ ما يفرض تحليل الأبعاد والتداخلات التي تمسّ جوهر قرار النقل، وهو ما يجعل الإشكالية التالية إطارًا محوريًا لتفكيكه، مع استحضار آليات العلاقة بين هذه الخطوة وبداية مشروع يسعى ترامب إلى تطبيقه في ظل الوضع الدولي الراهن. فكيف يمكن تقييم الرهان الفلسطيني على القانون الدولي في مجابهة القرار الأميركي الأخير في ضوء التطورات التاريخية في المواقف الأميركية والدولية بخصوص القدس؟

(2) أعلنت بنما أيضًا أنها ستحذو حذو واشنطن، ولكنها تراجعت. في حين أعلن رئيس باراغواي الجديد، ماريو عبده، أنه سيعيد سفارة بلاده لدى إسرائيل إلى مدينة تل أبيب. أما أستراليا، فقد قررت الاعتراف بالقدس الغربية عاصمةً لإسرائيل، لكنها قالت إنّ سفارتها ستظل في تل أبيب حتى تتحقق تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من أجل ذلك، تتفرع من إشكالية الموضوع مجموعة من التساؤلات: ما الإطار التاريخي لنقل السفارة الأميركية إلى القدس؟ وما وضعية هذه المسألة بين التشريعات الأميركية والممارسة العملية؟ وما مدى فاعلية آلية عدم الاعتراف لمواجهة المواقف الأميركية والإسرائيلية؟ وما أثر الدعوى القضائية التي رفعتها فلسطين ضد الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية بخصوص انتهاك الولايات المتحدة لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية؟

لمقاربة إشكالية الموضوع والتساؤلات الفرعية، ستعتمد هذه الدراسة على قدرات التحليل لبحث مكونات النظام القانوني لحيثيات نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ومعرفة مختلف الأجهزة المتدخلة فيه وأدوار مختلف الفاعلين على الصعيد الدولي، وستوظف المنهاج التاريخي لمعرفة المسار التاريخي لهذا القرار والأشواط التي قطعها، وكذا سياق اتخاذه. كما أن طبيعة الموضوع وتداخله مع حقول معرفية متنوعة تفرض علينا تفكيك مكوناته وأبعاده لتحقيق نوع من العلمية والموضوعية في تناولنا له.

ستحاول هذه الدراسة معالجة الموضوع وفق منهجية ثنائية تستعرض التطور التاريخي لنقل السفارة الأميركية إلى القدس في ظل الوضع الراهن ومواكبة ذلك بالتشريعات القانونية في محور أول، ثم الرد الفلسطيني من خلال اللجوء إلى آلية عدم الاعتراف في القانون الدولي والمسار القضائي أمام محكمة العدل الدولية إزاء الانتهاك الصارخ للقانون الدولي على أساس أن مصير القدس يجب أن يُحدد ضمن مفاوضات الوضع النهائي في محور ثانٍ.

أولًا: التطور التاريخي لنقل السفارة الأميركية إلى القدس ومواكبة ذلك بالتشريعات القانونية

يُعدّ الموقف الأميركي من قضية نقل السفارة الأميركية إلى القدس إشارة دالّة على تطورٍ انتهى اليوم بانحيازه الكبير إلى الطرف الإسرائيلي منذ قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وقد ترافق هذا التطور بتقديم الكونغرس لتشريعات وقيامه بضغوط بسبب ارتباطه الوثيق باللوبيات اليهودية الأميركية.

1. التطور التاريخي لنقل السفارة في سياسات الولايات المتحدة الأميركية

بمجرد إعلان إسرائيل قيامها في 14 أيار/ مايو 1948، اعترف الرئيس هاري ترومان (Harry Truman) رسميًّا - على نحو علني - بها، متبنّيًا بذلك موقفًا معاكسًا لما ذهبت إليه نصائح مستشاريه(3). وبلغ نفوذ اللوبي اليهودي في عهده حدًّا بعيدًا(4)، ونتيجةً لذلك، أُثيرت مسألة التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة لدى إسرائيل؛ إذ اشترط البيت الأبيض أن يكون دبلوماسيًا لامعًا من الحزب الديمقراطي، مقربًا من الدوائر الإسرائيلية، ومن ثمّ مؤيدًا للصهيونية، وعلى معرفة ممتازة بالقضية الفلسطينية. وقع الخيار على جيمس غروفر ماكدونالد (James Grover McDonald)، مفوض عصبة الأمم السامي لشؤون اللاجئين، وعضو اللجنة الأنكلو-أميركية حول قضية فلسطين(5)، وهو كبير خبراء الشرق الأوسط، ليصبح "الممثل الخاص للولايات المتحدة لدى إسرائيل" في عام 1948، ثم سفيرًا في عام 1949(6).

بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الحرب في الشرق الأوسط (15 أيار/ مايو 1948)، أعلنت إسرائيل أن القدس الغربية وضواحيها منطقة إدارية خاضعة للقانون الإسرائيلي. وفي أيلول/ سبتمبر 1948، قُسمت القدس من الشمال إلى الجنوب؛ حيث احتلت إسرائيل القدس الغربية، وبقيت القدس الشرقية تابعة للمملكة الأردنية الهاشمية.

وفي 14 شباط/ فبراير 1949، عقد المجلس التأسيسي الإسرائيلي، الذي أُطلِق عليه في ما بعد الكنيست، جلسته الأولى بمقر الوكالة اليهودية في

(3) Henry Laurens, *La question de Palestine* (Paris: Fayard, 2002).

(4) Camille Mansour, *Israël et les Etats-Unis ou les fondements d'une doctrine stratégique* (Paris: Armand Colin, 1995).

(5) أبدى جيمس غروفر ماكدونالد دعمًا مشتركًا لفكرة الدولة اليهودية ورفع أي قيود على الهجرة اليهودي. ينظر:
Ghada Hashem Talhami, *American Presidents and Jerusalem* (Lanham, MD: Lexington Books, 2017), p. 39.

(6) Myra Immell, *The Creation of the State of Israel* (Michigan: Greenhaven Press, 2009), p. 180.

القدس. وأصبح من الواضح أن تدويل القدس أمر مستبعد الحدوث، بعد إعلان دافيد بن غوريون في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1949 أمام الكنيست أن "القدس اليهودية جزء عضوي لا ينفصل عن دولة إسرائيل"[7]. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 303 الذي أكد أنها لا تعترف بإعلان إسرائيل القدس عاصمةً لإسرائيل[8]. وفي اليوم التالي للتصويت عليه، أعلنت الحكومة الإسرائيلية قرارها نقل مقر حكومة تل أبيب والوزارات والكنيست إلى القدس. بينما ردت واشنطن بأنها ليست على استعداد للاعتراف بسيادة أي طرف على القدس، سواء كان إسرائيل أو الأردن، وأنها لا تميل حتى إلى دعم ولاية الأمم المتحدة على المدينة بأكملها. واعتبرت الحكومات الأميركية المتعاقبة منذ عام 1948 أن وضع القدس يجب أن يُقرر عبر المفاوضات، وقالت إنها لن تمارس أي أعمال قد تُرى على أنها استباق لنتائج هذه المفاوضات.

عملت إسرائيل بعدها على الرفع من معدل نقل الدوائر الرسمية إلى القدس الغربية؛ إذ نُقل مقر الكنيست إلى مبنى مؤقت وسط المدينة في 13 آذار/ مارس 1950، ونُقل مقر وزارة الخارجية ابتداء من تموز/ يوليو 1952 إلى حزيران/ يونيو 1954. وهكذا، فُرِضت سياسة الأمر الواقع على القدس الغربية منذ وقت مبكر. ودعت إسرائيل، في عام 1952، جميع الشخصيات الأجنبية الخارجية إلى تقديم أوراق اعتمادها إلى الرئيس الإسرائيلي، الذي جاء بدوره للاستقرار في القدس، وهو توجه قاطعته السفارات الأجنبية. لكن الحكومة الإسرائيلية أوضحت، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1953، أنه من الآن فصاعدًا، يجب أن يقدم جميع السفراء أوراق اعتمادهم إلى الرئيس في القدس. وبالفعل، خضع السفير السوفياتي ألكسندر أبراموف (Alexander Abramov) لهذه الدعوة، بعد يومين فقط من صدورها. وبعد عام واحد، في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، استسلم إدوارد بيرنت لوسون (Edward Burnett Lawson)،

(7) Avraham Avi-Haï, *Ben Gourion, bâtisseur d'État: Principes et pragmatisme (1948-1963)*, Jean Bloch-Michel (trad.) (Paris: Albin Michel, 1988), p. 255.

(8) تؤكد الجمعية العامة في هذا القرار أنها لا تعترف بإعلان إسرائيل القدس عاصمةً لإسرائيل والنظام الدولي الدائم للمدينة، ينظر:
General Assembly of The United Nations, "Palestine: Question of an International Regime for the Jerusalem Area and the Protection of the Holy Places," A/RES/303(IV), 9/12/1949, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/377MBhn

السفير الأميركي الجديد آنذاك لدى إسرائيل، للضغوط الإسرائيلية[9]. وتحدّث وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) لطمأنة الدبلوماسيين العرب في واشنطن وألّا يُنظر إلى هذه الخطوة على أنها مؤيدة لمزاعم إسرائيل بشأن القدس[10].

احتفظت وزارة الخارجية الإسرائيلية بمقر قسم اتصال بتل أبيب إلى أن تم إغلاقه نهائيًا في 15 تموز/ يوليو 1962. ومن أجل تفادي قطع عملية التبادل التجاري مع إسرائيل، كانت السفارة الأميركية ملزمةً بتتبع علاقاتها مباشرة مع القدس[11]. ومرةً أخرى، أكد الأميركيون أنه لا ينبغي تفسير هذا القرار الجديد باعتباره تغييرًا في موقف السياسة الأميركية منذ رفض الولايات المتحدة نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

وقد قاطعت الولايات المتحدة الاحتفالات الرسمية في القدس عدة سنوات؛ فبحلول الذكرى العاشرة لإعلان قيام إسرائيل عام 1958، وبعد الاحتجاجات العربية، ولتجنب حدوث تصاعد جديد للعنف والتهديد الذي قد يشمل المواطنين الأميركيين الذين يُسافرون إلى القدس، رفضت الولايات المتحدة مشاركة سفيرها، الأمر الذي أثار حفيظة الإسرائيليين[12].

شنت إسرائيل في 5 حزيران/ يونيو 1967 حربًا على ثلاث دول من جوارها العربي، دامت ستة أيام وهُزمت فيها الأطراف العربية هزيمةً ساحقةً[13]. وفي إثر ذلك، تم التخلي عن التكتيكات الدبلوماسية التي عملت على نحو جيد لمصلحة إسرائيل خلال الفترة 1952–1967. وهكذا، فإن الاستيلاء على القدس الشرقية بالقوة في حرب حزيران/ يونيو غيّر، إلى حدٍّ

(9) Yossi Feintuch, *U.S. Policy on Jerusalem* (Westport, CT: Greenwood Press, 1987), pp. 112-116.

(10) "U.S. Policy on Jerusalem: Statement on Retention of the U.S. Embassy in Tel Aviv, November 3, 1954," Jewish Virtual Library, 3/11/1954, accessed on 17/3/2019, at: https://bit.ly/2O1D0zi

(11) Gadi Heimann, "The Struggle Between the United States and Israel over Recognition for Jerusalem as Israel's Capital: 1952-67," *The International History Review*, vol. 37, no. 4 (2015).

(12) Peter L. Hahn, *Caught in the Middle East: U.S. Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1945-1961* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2006), p. 257.

(13) Pierre Razoux, *Guerre des six jours (5-10 juin 1967): Du mythe à la réalité* (Paris: Economica, 2006), p. 31.

بعيد، استراتيجية إسرائيل الهادفة إلى تحقيق أهدافها تدريجيًا؛ فلجأت إلى اتخاذ تدابير القوة، التي صُممت لفرض الحقائق على الأرض، وكانت على استعداد لدفع الثمن دوليًا، فقررت الحكومة الإسرائيلية توحيد شطرَي المدينة على نحو دائم تحت سلطتها[14].

احتج المجتمع الدولي على هذه الإجراءات بقوة، وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليو 1967[15] أن محاولات إسرائيل لتغيير وضع المدينة باطلة، وطالبت إسرائيل بتجنب مثل هذه الأعمال في المستقبل[16]. ووافقت الولايات المتحدة على قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، والداعي إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب 1967[17]، في حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 252 في 21 أيار/مايو 1968[18]، الذي أكد ما جاء في قرارَي الجمعية العامة رقمَي 2253 و2254[19]، وفيه يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها التعسفية لتغيير وضع المدينة.

وفي خطاب ألقاه عام 1969، انتقد السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة بشدة سياسة إسرائيل بشأن القدس. ومع ذلك، فشلت كل هذه الاحتجاجات في إجبار إسرائيل على التخلي عن سياستها[20].

---

(14) Heimann.

(15) ينظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، "القرار 2253 (د إ ط-5): التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز مدينة القدس"، 4/ 7/ 1967، شوهد في 6/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/2MvoZdc، وفيه تأسف الجمعية العامة بشأن قرار إسرائيل تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وترى أنّ ذلك غير شرعي.

(16) Rût Lapîdôt & Moshe Hirsch (eds.), *The Jerusalem Question and Its Resolution: Selected Documents* (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 1994), p. 1704.

(17) United Nations, Security Council, "Resolution 242 (1967)," S/RES/242 (1967), United Nations Documents, 22/11/1967, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2UgkTtF

(18) United Nations, Security Council, "Resolution 252 (1968)," S/RES/252 (1968), United Nations Documents, 21/5/1968, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2Myn2wz

(19) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "القرار 2254 (د إ ط-5): التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز مدينة القدس"، 14/ 7/ 1967، شوهد في 6/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/30ad4K1، وفيه تأسف الجمعية العامة بشأن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس.

(20) Gilbert Martin, *Jerusalem in the Twentieth Century* (New York: John Wiley & Sons, 1996), p. 301.

وخلال عهد إدارة الرئيس ليندون جونسون، امتنعت الولايات المتحدة عن إدانة الموقف الإسرائيلي؛ إذ أبدى انحيازه إلى إسرائيل وعدم اهتمامه الشديد بالحلفاء العرب[21]. أما خلال فترة إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، فقد مرّ موقف الولايات المتحدة من القدس بتغير كبير، إن لم يكن جذريًا؛ إذ رفض السفير الأميركي الجديد لدى الأمم المتحدة، تشارلز يوست، المعيّن من طرف نيكسون، سياسة سلفه، وندان بشدة الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، كما أعلن رسميًا أن القدس الشرقية "أرض محتلة"، وأن إسرائيل تُعتبر قوة احتلال من منظور القانون الدولي. ونقل نيكسون إلى الإسرائيليين تفهّمه لاحتياجاتهم، وحاول طمأنتهم، وسمح لوزير خارجيته وليام روجرز بالتشديد على "أن تكون القدس مدينة موحدة"، قائلًا: "يجب أن يكون هناك دور لكل من إسرائيل والأردن في الحياة المدنية والدينية للمدينة"[22]. وهكذا راوحت المواقف الأميركية بين التدويل الوظيفي والمدينة الموحدة وفقًا لإدارة جونسون، ووضع القدس الشرقية لدى يوست ونيكسون. ويبدو هذا التناقض مرتبطًا بشخصية الرئيس المُنتخب ظاهريًا وليس بالرؤية السياسية للأحزاب الأميركية أو موازين القوى الداخلية والخارجية. وخلال مفاوضات كامب ديفيد، استخدم الرئيس جيمي كارتر العقيدتين الأميركيتين المتناقضتين حول القدس.

عندما أقرّت إسرائيل قانونًا يعتمد رسميًا القدس الموحّدة عاصمةً لها خلال عام 1980، مكرسةً مرةً أخرى سياسة الأمر الواقع، غادرت جميع السفارات الأجنبية المدينة، وكان هذا الأمر سببًا في هدم كل ما حققه الإسرائيليون في ما يتعلق بجلب السفارات الأجنبية إلى القدس. وقد كانت ردود أفعال المجتمع الدولي قويةً بالإجماع؛ إذ سارت الولايات المتحدة في اتجاه اعتبار القانون لاغيًا وباطلًا. لكنها امتنعت عن التصويت لمصلحة القرارين 476 و478 في مجلس الأمن بشأن تبعات هذا القانون.

(21) Robert David Johnson, "Lyndon Johnson and Israel: The Secret Presidential Recordings," The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, *Research Paper*, No. 3 (July 2008), accessed on 17/03/2019, at: https://bit.ly/2Jt8Wy6

(22) Alan Baker, "Is Jerusalem Really Negotiable? An Analysis of Jerusalem's Place in the Peace Process," Jerusalem Center for Public Affairs, *Strategic Perspectives*, no. 11 (2013), accessed on 17/3/2019, at: https://bit.ly/2FgSlZT

ومع تزايد الحاجة إلى سياسة أميركية جديدة أكثر وضوحًا وأفضل تحديدًا للأولويات، بدت مسألة نقل مقر السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس مدعومةً أكثر من أي وقت مضى من الكونغرس، كما أن لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية "أيباك"[23] ظهرت بوصفها طرفًا سياسيًا مؤثرًا على نحو كبير في قراراته، خصوصًا في عهد الرئيس رونالد ريغان[24].

2. توظيف التشريعات القانونية الأميركية لنقل السفارة

احتل مشروع قانون شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1984، الذي مثل في الواقع الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة المقدسة، محور اهتمام الكونغرس خلال الفترة كانون الثاني/ يناير 1983 - 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، وأصبح أحد الأهداف المحورية للجنة "أيباك"، المنبر الرئيس للوبي اليهودي الأميركي، منذ أوائل الثمانينيات، التي دعمت رسميًا مشروع القانون لكنها لم تُصدره[25].

كانت ردود الفعل في البيت الأبيض قويةً والرهانات محددة؛ فوضع الشرق الأوسط كان هشًّا جدًّا على نحو يستحيل معه نقل مقر السفارة إلى القدس[26]، وخاصة أن رونالد ريغان شرع في التفاوض منذ عام 1982. وقد طرح مشروع قانون 1984 مشاكل دستورية لا يمكن أن يتجاهلها المسؤولون التنفيذيون والسلطة التشريعية.

لم يرفض ريغان مشروع قانون الكونغرس لاعتبارات تتعلق بحماية عملية السلام فحسب، ولكن على نحو خاص لدواع مرتبطة بـ"الأمن القومي"[27]. ورغم فشل عملية اعتماد مشروع القانون، فقد أوضح هذا الأمر التقدم الملحوظ للسياسة الأميركية في اتجاه خدمة أهداف إسرائيل في القدس.

---

(23) لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية هي جماعة ضغط يهودية مؤثرة.

(24) Dennis Ross, *Doomed to Succeed: The U.S.-Israel Relationship from Truman to Obama* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015).

(25) Michael Thomas, *American Policy Toward Israel: The Power and Limits of Beliefs* (New York: Routledge, 2007), p. 160.

(26) Madiha Rashid al Madfai, *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process, 1974-1991* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 114.

(27) Thomas, p. 105.

في 26 تموز/ يوليو 1988، توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بشأن تشريع قانون يفرض نقل السفارة الأميركية إلى القدس من خلال ما يُعرف باسم "تعديل هيلمز" (نسبة إلى السيناتور الجمهوري جيسي هيلمز) الذي أصبح جزءًا من القانون الأميركي العام، والذي فتح الطريق أمام "منشأتين دبلوماسيتين" يتم بناؤهما في تل أبيب والقدس؛ إذ يمكن أيًّا منهما أن يُستخدم سفارةً للولايات المتحدة[28]. وقد دفع هذا التعديل إلى توقيع اتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة عام 1989، تنص على تأجير قطعة أرض في القدس الغربية لحكومة الولايات المتحدة. والواقع أن هذه الاتفاقية تطرح عدة أسئلة حول مدى شرعيتها من منظور القانون الدولي؛ إذ دفع البعض بعدم إمكانية تطبيق القانون المحلي الإسرائيلي في القدس، وتطبيق قانون الاحتلال الناجم عن الحرب الذي يضم أحكامًا لا تتيح للقوة المحتلة سوى سبيل محدود للتصرف إزاء الضرورات العسكرية والأمنية.

ظهر جورج بوش الأب أقل تأييدًا لإسرائيل؛ إذ انتقد باستمرار سياستها بشأن قضية القدس الشرقية، معتبرًا هذه الأخيرة جزءًا من الأراضي المحتلة، وقد استُقبِلت آراؤه هذه بنوع من العدوانية من لدن إسرائيل. وجدير بالذكر أن موافقة الكونغرس ومجلِسَي النواب والشيوخ على التوالي عامَي 1990[29] و1992[30] على وجوب اعتبار القدس مدينةً موحدةً غير قابلة للتقسيم، قد مثّل نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

---

(28) A.F. Kassim, *The Palestine Yearbook of International Law, 1989* (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 1997), p. 334.

(29) في عام 1990، اعتمد الكونغرس قرار مجلس الشيوخ رقم 106، المجمع عليه، الذي أعلن فيه أن الكونغرس "يعتقد بقوة أن القدس يجب أن تظل عاصمة إسرائيل غير المقسمة، وأن جميع الأعراق والأديان يجب أن يتمتعوا بحرية الوصول إليها"، ينظر:
"S.Con.Res.106 - A Concurrent Resolution Expressing the Sense of the Congress concerning Jerusalem and the Peace Process," Congress.Gov, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2Ad7WET

(30) في عام 1992، تبنّى مجلس الشيوخ ومجلس النواب قرار مجلس الشيوخ المجمع عليه رقم 113، لإحياء الذكرى الخامسة والعشرين لتوحيد القدس، وهو يؤكد، من منظور الكونغرس، أن مدينة القدس يجب أن تبقى موحدة. ينظر:
"S.Con.Res.113 - A Concurrent Resolution concerning the 25th anniversary of the Reunification of Jerusalem," Congress.Gov, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2w4hSAr

أدى سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ونهاية الحرب الباردة، ووجود القوات الأميركية في الخليج، إضافة إلى انتخاب كلينتون في عام 1992 رئيسًا للولايات المتحدة الذي اعترف في خطابه الانتخابي بالقدس عاصمةً رسمية لإسرائيل، وما تلا ذلك من بدء المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بموجب إعلان المبادئ، إلى إعطاء زخم جديد للسياسة الخارجية الأميركية تجاه إسرائيل.

وفي نيسان/ أبريل 1994، ترك إدوارد دجيرجيان، سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، منصبه، ليحل مكانه مارتن إنديك، المحاضر السابق في تل أبيب، والمسؤول التنفيذي النشط في "أيباك". وقد أكد التعيين رغبة كلينتون في الاقتراب من اللوبي اليهودي والدولة العبرية. وسرعان ما تبنّى الكونغرس موقفًا حول إعداد مشروع قانون جديد خاص بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والذي أصبح يُعرف بـ "تشريع سفارة القدس 1995"[31].

وفي حزيران/ يونيو 1993، وقّع 257 ممثلًا لمجلس النواب رسالةً إلى وزير الخارجية وارن كريستوفر (Warren Christopher)، تدعو إلى نقل السفارة الأميركية إلى القدس بحلول عام 1999 على أبعد تقدير[32]. وبعد ذلك بعامَين، دعا التشريع الذي قدّمه بوب دول (Bob doyle) في مجلس الشيوخ[33]، ورئيس مجلس النواب نيوت غينغريتش (Newt Gingrich) في مجلس النواب، الإدارةَ إلى البدء في إنشاء سفارة جديدة في القدس بحلول نهاية عام 1996. واعتبر أن عدم حدوث هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض ميزانية وزارة الخارجية إلى النصف، وذلك للحد من تخصيصها لمشاريع البناء الأجنبية الأخرى[34].

---

(31) United States Congress, "An Act to Provide for the Relocation of the United States Embassy in Israel to Jerusalem, and for other Purposes (The Jerusalem Embassy Act of 1995)," S. 1322, 104th Congress, 1st Session (1995), accessed on, 17/3/2019, at: https://bit.ly/2CnX9Lj

(32) United States Congress, *Congressional Record: Proceedings and Debates of the 104th Congress, First Session*, vol. 141, no. 165 (Washington: House of Representatives, 1995), accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2AFDuZt

(33) أعلن بوب دول اقتراحه في 8 أيار/ مايو 1995 خلال المؤتمر السنوي للجنة "أيباك"، وتلقى السيناتور ترحيبًا حارًّا.

(34) Geoffrey W. Watson, "The Jerusalem Embassy Act of 1995," *Catholic University of America Law Review*, vol. 45, no. 3 (1996), pp. 837-850.

لكن سرعان ما ظهرت أيضًا مشكلة عدم شرعية ملكية موقع السفارة الأميركية في القدس(35). وتثبت الوقائع أن 70 في المئة من مساحة الأرض ملكية خاصة لـ 76 لاجئًا فلسطينيًا من المالكين الأصليين للأرض(36). إضافة إلى ذلك، دار النقاش حول دستورية تشريع نقل السفارة على نحو لم يسبق له مثيل.

وفي أيار/ مايو 1995، اشتد النقاش في الكونغرس، ومُنح شرط التأجيل للرئيس في حالة تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة. ويُعد هذا الشرط ذا أهمية كبيرة: فهو يمثل ثغرةً لمصلحة الرئيس يمكنه من خلالها تأجيل عملية النقل كل ستة أشهر، حتى تحل اللحظة المواتية؛ إذ يبدأ التأجيل في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1998 ولا يمكن تبريره إلا بحماية المصالح الأميركية.

وفي 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، تم التصديق على القانون بأغلبية كبيرة ومريحة، على نحو يكفي لتجاوز الفيتو الرئاسي(37). وقال النائب لي هاملتون من إنديانا، وهو ديمقراطي بارز في لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب: "ينبغي على جميع الأطراف أن تسعى إلى تجنب الأعمال الاستفزازية، وهذا القانون عمل استفزازي"(38).

وقد اقترح البيت الأبيض، الذي عارض بشدة هذا الإجراء، اتخاذ خطوات لمنع النقل وانتقد الكونغرس، معتبرًا أنه يتدخل في محادثات السلام بتعريضها للخطر(39). أما في الجانب الإسرائيلي، فقد مثّل موضوع القدس محورًا لتوحيد آراء أغلبية القوى السياسية من الحكومة والمعارضة على حدٍّ سواء.

(35) وليد الخالدي، "ملكية موقع السفارة الأميركية في القدس"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 11، العدد 43 (صيف 2000)، ص 9.

(36) وليد الخالدي، **أرض السفارة الأميركية في القدس: الملكية العربية والمأزق الأميركي**، ترجمة سميرة نعيم خوري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017).

(37) أقر مجلس الشيوخ التشريع بأغلبية 93 صوتًا مقابل 5 أصوات، ومجلس النواب بأغلبية 374 صوتًا مقابل 37 صوتًا.

(38) Stephen Labatonoct, "Congress Backs Israel Embassy Switch, but Gives Clinton an Out," *The New York Times* (archives), 25/10/1995.

(39) أبدى الرئيس المصري محمد حسني مبارك آنذاك، الحليف القوي للولايات المتحدة، احتجاجه، وانضم إلى معسكر الرافضين للقانون الذي يشمل، من بين دول أخرى، سورية والأردن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا والعراق وإيران.

وخشية أن يؤثر ذلك في دور "الوسيط المحايد" الذي تضطلع به الولايات المتحدة في عملية السلام، استخدم بيل كلينتون شرط الإرجاء في قانون نقل السفارة، وتأجيل بناء السفارة الأميركية في القدس مدة ستة أشهر[40].

أما جورج بوش الابن الذي وقّع في 30 أيلول/ سبتمبر 2002 مشروع قرار للكونغرس الذي يقضي باعتبار القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل، فقد أشار بعد ذلك بأن توقيعه هذا لا يعني تغيرًا في سياسة بلاده تجاه القدس، التي رأى أن الحل النهائي لها يتم عبر مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين[41].

وشهدت ولاية الرئيس باراك أوباما نشاطًا مكثفًا وضغوطًا مارسها أعضاء في الكونغرس للاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل؛ ففي 6 آب/ أغسطس 2009، قدّم النائب دان بورتون (Dan Burton) مشروع قانون طالب فيه بضرورة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام 2012، مع إلغاء سلطة التأجيل المخوّلة للرئيس الأميركي[42].

أبدى دونالد ترامب تأييده للمواقف الإسرائيلية من دون الأخذ في الاعتبار مطالب الجانب الفلسطيني؛ فدعمه لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كان غير محدود، وتم تنسيق السياسة الأميركية تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني مع نتنياهو، وكان ديفيد فريدمان، الذي عيّنه ترامب في أيار/ مايو 2017 سفيرًا للولايات المتحدة بإسرائيل، مؤيدًا قويًا لعملية الاستيطان[43]،

---

(40) "Memorandum on Suspension of Limitation Under the Jerusalem Embassy Act, Presidential Determination No. 99-29," The American Presidency Project, 17/6/1999, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/36A52LD

(41) "Statement on Signing the Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Year 2003," The American Presidency Project, 30/9/2002, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2TJ6QNd

(42) United States Congress, "Jerusalem Embassy and Recognition Act of 2009: To Recognize Jerusalem as the Capital of Israel, to Relocate to Jerusalem the United States Embassy in Israel, and for other Purposes," H.R. 3412, 111th Congress, 1st Session, U.S. Government Publishing Office, 30/7/2009, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2ZKWjES

(43) Rotem Nusem, "A Year of Readjustment: The Trump Administration's New Policy on Israel and Iran," *Israel Journal of Foreign Affairs*, vol. 12, no. 1 (2018), p. 1.

وعضوًا نشطًا في جمعية أصدقاء مستوطنة بيت إيل في الضفة الغربية. وتذهب بعض التحليلات أيضًا إلى ربط قرار نقل السفارة برغبة ترامب في استرضاء كتلته الناخبة من المسيحيين الإنجيليين، ذوي الرؤى الصهيونية دينيًا وسياسيًا، والذين يصل عددهم إلى ما يقارب 50 مليون أميركي، وصوّتت غالبيتهم، بنسبة 80 في المئة، لترامب خلال الانتخابات الرئاسية[44].

لا يمكن للتركيز الذي يعرفه الجانب التاريخي والديني في هذه المساحة الصغيرة للمدينة المقدسة أن يجعل منها مدينةً عادية[45]، ومن ثمّ فالدعم الكبير وغير المسبوق لإدارة ترامب لسياسة الأمر الواقع سيدفع إلى انتقال المنطقة من حالة الفوضى التي تعرفها اليوم نحو مزيد من العنف والتعقيد.

ثانيًا: الآليات القانونية والقضائية الفلسطينية لمواجهة قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس

من خلال نظرة إجمالية إلى المقتضيات القانونية المتعلقة بقضية القدس، يمكن رصد انتهاك الولايات المتحدة للقانون الدولي عبر نقل سفارتها إلى مدينة القدس. ولذلك تعتبر آلية عدم الاعتراف مسألةً أساسية لدحض الإجراءات المتخذة، إلا أن هذا الأمر ينطوي على العديد من الصعوبات؛ ما يتطلب تعزيز هذه الآلية بالمسار القضائي من خلال رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، بوصفها جهازًا قضائيًا رئيسًا للأمم المتحدة.

1. توظيف آلية عدم الاعتراف

في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمةً لإسرائيل، في انتهاك لالتزامها بعدم شرعية ضمّ الجزء الشرقي من المدينة، وأن ذلك يَحُول دون مطالبة إسرائيل بالسيادة عليها؛ إذ أكد القرار رقم 476 الصادر عن مجلس الأمن في 30 حزيران/ يونيو 1980 "أن جميع

(44) Élie Barnavi, "Jérusalem, outil à usage politique multiple," *Les Cahiers de l'Orient*, vol. 130, no. 2 (2018), pp. 15-27.

(45) Vincent Lemire (dir.), *Jérusalem: Histoire d'une ville-monde* (Paris: Flammarion, 2016), p. 7.

التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف ليس لها شرعية قانونية، وتشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقية جنيف الرابعة"[46]. وعزّز ذلك القرار رقم 478 في 20 آب/ أغسطس 1980، الذي نصّ في فقرته الثانية على "أن سن القانون الأساسي من قبل إسرائيل يشكل انتهاكًا للقانون الدولي ولا يؤثر في استمرار تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المبرمة بتاريخ 12 آب/ أغسطس 1949، في الأراضي العربية الفلسطينية وغيرها من الأراضي المحتلة منذ حزيران/ يونيو 1967 بما فيها القدس"، كما أشار القرار ذاته في فقرته الرابعة إلى أن "هذا العمل يشكل عقبةً خطيرةً أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط"[47].

ونتيجةً لذلك، حتى إذا "استمرت الولايات المتحدة في عدم اتخاذ أي موقف بشأن قضايا الوضع النهائي" و"بشأن الحدود والحواجز"[48] – رغم تأكيد السفيرة الأميركية السابقة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي أنه "لا يزال يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين اتخاذ قرار بشأن الأبعاد الخاصة للسيادة على القدس عن طريق المفاوضات"[49] –، فإن قرارها يؤيد ادعاء إسرائيل ممارسة سيادتها على المدينة ومن ثمّ مخالفة القانون الدولي. ويُلاحظ أيضًا أن القرار

---

(46) United Nations, Security Council, "Resolution 476 (1980)," S/RES/476 (1980), United Nations Documents, 30/6/1980, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2AO9oCP

بين عامَي 1949 و1971، تعزز الوضع الخاص والمتميز للقدس من خلال العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي عام 1980، عندما جعلت إسرائيل القدس "موحدة" عاصمتها "الأبدية وغير القابلة للتقسيم"، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 476 الذي أعلن فيه أن الإجراء الإسرائيلي باطل ولاغٍ، ثم القرار 478، الذي يدعو الدول التي أنشأت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها.

(47) United Nations, Security Council, "Resolution 478 (1980)," S/RES/478 (1980), United Nations Documents, 20/8/1980, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/30fE9eS

(48) United States of America, Executive Office of the President, "Proclamation 9683 of December 6, 2017: Recognizing Jerusalem as the Capital of the State of Israel and Relocating the United States Embassy to Israel to Jerusalem," *Federal Register*, vol. 82, no. 236 (December 2017), accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2MwTWO3

(49) جاء ذلك في البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن يوم الجمعة 8 كانون الأول/ ديسمبر 2017. ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الجلسة 8128، موقع وثائق الأمم المتحدة، 8/ 12/ 2017، شوهد في 6/ 6/ 2020، في:
https://bit.ly/3eQbD7m

لم يقدم أي مبرر قانوني لذلك، وتم فقط تأكيد أنّ "السياسة الخارجية للولايات المتحدة ترتكز على مبدأ الواقعية، التي تبدأ بإقرار الوقائع الواضحة"[50]. وقالت هيلي، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2017، بعد ممارستها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لتعطيل مشروع قرار كانت قدّمته مصر، ردًّا على قرار ترامب القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل: "إن للولايات المتحدة حقًّا سياديًّا في تحديد مكان السفارة وما إذا كنا سننشئ سفارة"[51].

هذا المنطق يذكرنا بالشك الذي قد يبديه الكثيرون في ما يتعلق بمبدأ "عدم الاعتراف" ومدى فاعليته، وذلك منذ نشأته بوصفه التزامًا قانونيًا في القانون الدولي. وقد أعرب بعض الباحثين في هذا الصدد عن مخاوفهم من الفصل غير المبرر للقانون الدولي عن واقع وممارسة الدول.

عندما أصدرت إسرائيل قانونًا في 30 تموز/ يوليو 1980 مدعيةً أن القدس الموحدة بشرقها وغربها عاصمة لدولتها[52]، دان مجلس الأمن ذلك، واصفًا إياه بانتهاك القانون الدولي لـ"عدم الاعتراف"، وقرر عدم الاعتراف بـ"القانون الأساسي" وغيره من أعمال إسرائيل التي جاءت نتيجةً لهذا القانون، والتي تسعى إلى تغيير طابع ووضع القدس، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى قبول هذا القرار، كم دعا الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها من المدينة المقدسة[53]. وقد يبدو للوهلة الأولى أن الفقرة 5 (ب) للقرار رقم 478 التي تنص على "دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة" تفيد التوصية؛ إذ رأت

---

(50) United States of America, Executive Office of the President, "Proclamation 9683 of December 6, 2017".

(51) جاء ذلك في البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن يوم الجمعة 18 كانون الأول/ ديسمبر 2017، ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الجلسة 8139، موقع وثائق الأمم المتحدة، 18/ 12/ 2017، شوهد في 6/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/2XzYvxs

(52) "Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel, 1980 (unofficial translation)," Knesset Website, 30/7/1980, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2TV6l3M

(53) United Nations, Security Council, "Resolution 478 (1980)".

الولايات المتحدة أن هذا المقتضى ليس ملزمًا ولا قوة له[54]، وهو ما يعكس رغبة مجلس الأمن في عدم استخدام سلطته لإنشاء التزام. ومع ذلك، ففي فتواها بشأن ناميبيا، على أساس المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، اعتبرت محكمة العدل الدولية أن الأمر يفيد الإلزام، بعدما وظفت صيغة مماثلة في أحد قرارات مجلس الأمن[55]، وهو ما يعزز الرأي القائل بعدم شرعية الإعلان الرئاسي لترامب لأنه ينطوي على الاعتراف بوضع غير قانوني للقدس، وهو ما جاءت به المحكمة في قرارها بشأن ناميبيا؛ إذ على الدول الأعضاء، أيضًا، إخطار سلطات جنوب أفريقيا بأنه من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية معها لا تنوي الاعتراف بسلطتها على ناميبيا[56]، وقياسًا على إلزامية سحب البعثات الدبلوماسية الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 478، فإن قرار عدم الاعتراف إلزامي أيضًا، لأنه يجعل من أي قرار أحادي الجانب لدولة عضو غير شرعي من وجهة نظر الأمم المتحدة.

في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2017، وبعد أسابيع قليلة من قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول إلى "أن أي قرارات أو إجراءات يُقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها"[57]، وهو ما يعني أن الإعلان الرئاسي الصادر في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017 غير شرعي، لأنه ينطوي على الاعتراف بوضع القدس غير المتوافق مع قرارات مجلس الأمن، وهو ما يفيد بأن القرار يعني أيضًا أن الولايات المتحدة قد انتهكت التزام القانون الدولي العام بعدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية.

---

(54) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الجلسة 8139.

(55) International Court of Justice, "Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) notwithstanding Security Council Resolution 276 (1970), Advisory Opinion of 21 June 1971," accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2MAccGo

(56) Ibid., (para. 123).

(57) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "وضع القدس"، د إ 10/ 19، موقع وثائق الأمم المتحدة، 21/ 12/ 2017، شوهد في 7/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/3eUYxFZ، وجاء التصويت بموافقة 128 دولة في مقابل رفض 9 دول وامتناع 35 دولة عن التصويت.

في مشروع قرار عربي قدمته مصر، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، يطالب بإلغاء قرار الرئيس الأميركي الهادف إلى الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، كانت المصطلحات المستخدمة مطابقة لشروط مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن، إلا أنه لم يُعتمد بسبب استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع القرار؛ ما دفع الجمعية العامة إلى استخدام صلاحياتها بمقتضى القرار رقم 377، الذي يحمل عنوان "متحدون من أجل السلام"[58].

وقد شدد قرار وضع القدس (ES-10/19)، في تصديره على مجموعة من المبادئ التي ينبغي استحضارها، مذكرًا بأن "مسألة القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات"[59] وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن القرار لم يذكر على نحو صريح القانون الدولي والالتزام العرفي بعدم الاعتراف[60]، فإن الجمعية العامة تساهم من خلال هذا القرار، في مقاطعة التدابير الأميركية، وفي تنفيذ الالتزام بعدم الاعتراف الذي انتهكته الولايات المتحدة.

أكد مجلس الأمن في عام 2016 أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له

(58) يُجيز قرار الجمعية العامة رقم 377 عقد "دورة استثنائية طارئة"، خلال 24 ساعة، في الحالات التي يفشل فيها مجلس الأمن في تحقيق إجماع بين الدول الخمس الدائمة العضوية بشأن قضايا تهدد السلم والأمن الدوليَّين. ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "مصر: مشروع قرار"، S/2017/1060، موقع وثائق الأمم المتحدة، 18/ 12/ 2017، شوهد في 6/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/374vHjX

(59) نص البند (5) من إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية المتعلق بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم في الفقرة الثالثة على أنه: "من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس". كما أن تصديق الأمم المتحدة الحلول المتأتية من المفاوضات ضرورية ليس فقط لضمان الدعم السياسي من المجتمع الدولي، ولكن أيضًا لتعزيز الأمن القانوني لوضع القدس، نظرًا إلى أن تلك القضايا ما زالت قيد نظر أجهزة الأمم المتحدة (على وجه الخصوص، قرار مجلس الأمن رقم 2334 (2016): الفقرة 13: يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره).

(60) International Court of Justice, "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory: Advisory Opinion of July 2004," (para. 87), accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/3cJObri; United Nations, International Law Commission, *Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts with Commentaries*, A/56/10, 2001 (commentary art. 41, para. 2), accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2Uwd2sn

أي شرعية قانونية وأنه يمثّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وعقبةً كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل"، وأنه "يشدد على أن وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين ويدعو إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين"[61].

في هذه المناسبات التي تطرقت إلى قضية القدس، أكدت دول عديدة أنها تشعر بأنها ملزمة بعدم الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل والامتناع عن إنشاء مقراتها الدبلوماسية في المدينة، وأكدت غالبيتها الساحقة أنها لم تعترف بـ"ضم إسرائيل للقدس الشرقية"، التي اعتبرتها "جزءًا من الأرض المحتلة". وهكذا أكد سيباستيانو كاردي، سفير إيطاليا لدى الأمم المتحدة، أن بلاده ستواصل "التقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وستُبقي على سفارتها لدى إسرائيل في تل أبيب". وفي السياق ذاته، أكدت المملكة المتحدة أنه "ما تزال السفارة البريطانية في إسرائيل في مقرها في تل أبيب، وليست لدينا أي خطط لنقلها". ورأت كندا "أن وضع القدس جزء من مسألة الوضع النهائي، وأن مسألة وضع القدس لا يمكن حلها إلا في إطار تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني"[62].

تؤكد بيانات هذه الدول أن عدم الاعتراف هو التزام يتعلق بالقانون الدولي العام، وهو التزام موجود بالفعل، بغضّ النظر عن أي قرار تعتمده الأمم المتحدة يصف الحالة المعنية بأنها غير قانونية و/ أو يدعو الدول إلى عدم الاعتراف بها. واعتبرت العديد من الدول أن القرار الأميركي يُناقض "القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن"، وقالت السويد إنها "لا تتفق مع الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل وخطة نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس لعدة أسباب: أولها، أنه أمر يتناقض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن"[63].

(61) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "القرار 2334 (2016)"، موقع وثائق الأمم المتحدة، 2016/12/23، شوهد في 6/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/309a00G

(62) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الجلسة 8128؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "الدورة الاستثنائية الطارئة، الجلسة الطارئة 37"، موقع وثائق الأمم المتحدة، 21/ 12/ 2017، شوهد في 6/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/3eQhtWk

(63) مجلس جامعة الدول العربية، **قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن إعلان** =

ويتعزز هذا الالتزام من جانب كل دولة بمقررات مجلس الأمن التي وافق أعضاء الأمم المتحدة على "قبولها وتنفيذها بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة"[64].

في ما يتعلق بالقدس، فإنه ينبغي، قبل كل شيء، الإقرار بأولوية تطبيق مبدأ عدم الاعتراف في مقابل التأكيد الذي تُقدِّمه إسرائيل بأنها تتمتع بالسيادة على القدس، وأن القدس هي عاصمتها. لكن عدم الاعتراف ينطبق أيضًا على ادعاء الولايات المتحدة أن إسرائيل تتمتع بالسيادة على القدس وأن القدس عاصمتها، وهذا الادعاء يمثّل أيضًا انتهاكًا للقانون الدولي. ويعدّ ذلك ترجمةً لمبدأ "ما بُنِي على باطل فهو باطل"، ولا يمكن لاعتراف الدول الأخرى أنْ يجعل منه حقًا، فعدم الاعتراف يمثّل، بالتأكيد، أحد التعابير العديدة للمبدأ الأصلي المذكور.

في حين يبدو أن مبدأ عدم الاعتراف راسخ بقوة في القانون الدولي، فإنّ أثره كان موضع شك؛ إذ إنّ تقييم تأثير القانون الدولي يثير أسئلة منهجية مهمة حول الآليات التي يجب استخدامها لتقييم هذا الأثر، فإذا تم قياس تأثير القانون الدولي من حيث الفاعلية، يكون عدم الاعتراف غير مؤكد، ويتبين ذلك من حالات الأمر الواقع الذي تم تثبيته بواسطة وسائل غير قانونية في هذا المجال، فهذا هو حال الدول التي نصّبت نفسها بحكم الأمر الواقع والمُعلَنة ذاتيًا، والتي لم تحظَ باعتراف عام من قِبل المجتمع الدولي؛ مثل "جمهورية شمال قبرص التركية"[65]،

= **الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الوزاري اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها**، القرار رقم 8221 د.غ.ع (ص 152-155)، 9/ 12/ 2017، شوهد في 6/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/30aI8cx؛ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الجلسة 8128؛ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الجلسة 8139.

(64) بيان كتابي من حكومة الهند إلى محكمة العدل الدولية، والبيان الخطي للأمين العام للأمم المتحدة، ينظر:
International Court of Justice, *Legal Consequences for States of The Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) Notwithstanding Security Council Resolution 276 (1970)*, vol. 1, accessed on 7/6/2020, at: https://bit.ly/2TdLxjx

(65) في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، أُعلِن عن قيام "جمهورية شمال قبرص التركية"، إثر استفتاء عام لسكان الجزء الشمالي من جزيرة قبرص.

و"جمهورية ناغورنو كاراباخ"[66]، و"جمهورية ترانسنيستريا"[67]. ولم يمنع عدم الاعتراف في هذه الحالات من تثبيت الأوضاع غير الشرعية، ولم يَحُلْ حظر استخدام القوة من غزو هذه الأراضي أو احتلالها أو ضمها أو إدارتها. لذلك، يمكن أن يكون تأثير القانون الدولي على الأرض موضع تساؤل جوهري في هذه الحالات؛ إذ إنّ الفجوة بين القواعد وتطبيقها لا تزال قائمة.

يبدو أن عدم الاعتراف يُعد أيضًا عاملًا للاستقرار السياسي، بوصفه التزامًا قد يؤدي انتهاكه إلى زيادة التوتر على الأرض. وقد عبّر مسؤولو الأمم المتحدة عن ذلك بلا شك، وكذلك الدول في ما يتعلق بالقرار الأميركي. وكما أوضح نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أمام مجلس الأمن "أصبحت الحالة، منذ 6 كانون الأول/ ديسمبر، في أعقاب قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، أكثر توترًا، مع زيادة في عدد الحوادث، لا سيما إطلاق الصواريخ من غزة والاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية"[68].

تبيّن ردود أفعال الدول على قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل أنها لا تزال ملتزمةً، على نحو أساسي، بعدم الاعتراف والمهمات المسندة إليه في النظام القانوني الدولي. وينبغي التذكير بأن الاعتراف بالوضع المثبت بطريقة غير قانونية، تجب إدانته لأنه يساهم في تعزيز فرض الأمر الواقع. كما رفضت حركة عدم الانحياز صراحةً القرار الأميركي بوصفه إجراءً "سيزيد من تعزيز السيطرة الإسرائيلية والضم غير الشرعي للمدينة"[69].

---

(66) في عام 2006، أقر أرمن ناغورنو كاراباخ دستورًا كرسوه بقيام "جمهورية" مستقلة ومنفصلة عن أذربيجان، إلا أنها لم تنل اعتراف أي دولة بما في ذلك أرمينيا.

(67) في عام 1992، أُعلن من جانب واحد عن قيام جمهورية بريدنيا ستروفيا المولدوفية التي تفتقد إلى الاعتراف الدولي.

(68) ينظر البيان الذي أدلى به نيكولاي ملادينوف أمام مجلس الأمن: الأمم المتحدة، "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الجلسة 8138، موقع وثائق الأمم المتحدة، 18/ 12/ 2017، شوهد في 7/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/3h9S5NB

(69) "بيان صادر عن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز 'NAM' حول الانتهاكات والتحريضات المتعلقة بالقدس"، **الرأي** الأردنية، 6/ 12/ 2017، شوهد في 7/ 6/ 2020، في:
https://bit.ly/2YeCjbg

على وجه الخصوص، لا يقتصر عدم الاعتراف على الإجراءات التي تسعى إلى تغيير وضع القدس على نحو مباشر والمعنية بها التدابير الإسرائيلية، بل إنه يشمل اعتراف الولايات المتحدة بالوضع غير القانوني للقدس. غير أن الالتزام بعدم الاعتراف، بحسب المادة 41 من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، لا ينطبق على كل فعل يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، وإنما فقط على الأفعال التي تنبع عن انتهاكات جسيمة للقواعد القطعية للقانون الدولي. وبناءً على ذلك، فإنّ آلية عدم الاعتراف تنطبق فقط على عدم جواز الاستيلاء على أراض محتلة بالقوة، وهو ما يُطبق على ضم القدس الشرقية لإسرائيل. وبناء عليهً، ألا تمثّل الإجراءات الأميركية، على هذا النحو، انتهاكات للقواعد القطعية؟ يشير القرار (ES-10/19) إلى أن انتهاك قرارات مجلس الأمن له عواقب ضمن النظام القانوني للأمم المتحدة تعادل تلك الخاصة بالمعايير الإلزامية في النظام القانوني الدولي. وهكذا، يكشف القرار عن وجود التزام ضمني بعدم الاعتراف بالإجراءات غير القانونية بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ضمن النظام القانوني للأمم المتحدة.

غير أنه من الصعب التمييز بين عدم الاعتراف بوضع غير قانوني (في هذه الحالة وضع القدس المزعوم من قبل إسرائيل) وعدم الاعتراف بالأفعال التي أنشأت الاعتراف بهذا الوضع (في هذه الحالة الإجراءات الأميركية). وتعتمد الردود الدولية على أفعال الولايات المتحدة، أساسًا، في الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وفي هذه الحالة، يعتبر عدم الاعتراف أكثر حمايةً لمصالح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهذا يدل على أهمية ودور هيئات الأمم المتحدة في تنفيذ التزامات عدم الاعتراف، في ظل انعدام بدائل تضمن الأمن القانوني الدولي.

يوضح وضع القدس الغربية الإشكالات الذي قد يطرحها الالتزام بعدم الاعتراف. فإما أن يكون ضم القدس الغربية مشروعًا بطبيعته أو بفضل القبول الضمني للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، والاعتراف به أيضًا مشروعًا، وإما أن يكون هذا الضم مخالفًا للقانون الدولي. في الحالة الأخيرة، يُمنع الاعتراف به ما لم يُفترض أنه لا يمثّل "انتهاكًا جسيمًا" بالمعنى المقصود في المادة 40 من المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة عن فعل غير مشروع دوليًا. لكن من المهم

أن الموقف الفلسطيني الرسمي بشأن وضع القدس يؤكد أنه ليس لإسرائيل حق على أي جزء من القدس الشرقية، وأنه بالتوافق مع القانون الدولي - كما ينص إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية - تخضع القدس كلها، وليس فقط القدس الشرقية، لمفاوضات الوضع الدائم، لكنه لا يذكر القدس الغربية بصريح الاسم[70]. ولذا، فقد تفسر هذه الإشكالات عدم اعتماد الدعوى الفلسطينية الجديدة أمام محكمة العدل الدولية على مبدأ عدم الاعتراف، وتركيزها على اتفاقية فيينا.

من المهم أيضًا النظر في فحوى الالتزام بعدم الاعتراف، والتطرق إلى إشكالية "الاعتراف الضمني" في تقييم نجاعة القانون الدولي بالحفاظ على المكانة الخاصة للقدس. وفي هذا السياق، فإن موضوع عدم الاعتراف يفترض أساسًا إعلانات أحادية أو اتفاقات دولية، يمكن أن تكون موضوع تأويل معين. وإذا استثنينا هذه التصرفات، لن يكون من اليسير تحديد الإجراءات التي ينتج منها الاعتراف بالموقف الأميركي، وإلى أي حد يتم الالتزام بالدعوة إلى عدم الاعتراف؛ فهذا يجسد الصعوبات التي تعتري الالتزام بعدم الاعتراف عمومًا. وعلى سبيل المثال، هل تُعد المشاركة في حفل على هامش نقل السفارة اعترافًا بالموقف الأميركي؟[71] الواقع أن هذا التصرف الواقعي ذا القيمة الدبلوماسية الضئيلة يندرج ضمن الاعتراف الضمني. أما إذا تعلق الأمر باجتماع للسفراء يتمخض عنه الموافقة والتصديق على الموقف الأميركي، فهذا اعتراف شرعي.

خلاصة القول إنّ أزمة القدس توضح، مرةً أخرى، الأهمية التي توليها الدول لمبدأ عدم الاعتراف بوصفه التزامًا مهمًّا في القانون الدولي، وسريان مفعول هذا الأمر يبقى قائمًا، بغضّ النظر عن مدى فاعلية الموقف غير القانوني الذي يثبت أو يطول.

---

(70) "القدس"، وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، شوهد في 17/ 03/ 2019، في:
https://bit.ly/2Y7V00t

(71) رفائيل أهرين، "سفراء من جميع أنحاء العالم سيحضرون مراسم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، **تايمز أوف إسرائيل**، 13/ 5/ 2018، شوهد في 17/ 03/ 2019، في: https://bit.ly/3Wsmwm0

2. اللجوء إلى التقاضي أمام محكمة العدل الدولية

رفعت فلسطين دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية؛ لتأكيد أن نقل السفارة يمثّل انتهاكًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961[72]، وإجبارها قانونيًا على سحب سفارتها من القدس، والامتثال لالتزاماتها الدولية وفق الاتفاقية المذكورة، والامتناع عن اتخاذ أي خطوات مستقبلية قد تنتهك التزاماتها، وكذا توفير الضمانات اللازمة لعدم تكرار فعلها غير القانوني.

تشير اتفاقية فيينا إلى أن البعثة الدبلوماسية للدولة المعتمدة ينبغي أن تنشأ في أراضي الدولة المستقبلة ضمن الحدود التي يسمح بها القانون الدولي، فقد نصت المادة 3 على أن أعمال البعثة الدبلوماسية تشمل "تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها، وحماية مصالح الدولة المعتمدة، وكذا مصالح رعاياها لدى الدولة المعتمد لديها في الحدود المقررة في القانون الدولي".

وبناءً عليه، وتطبيقًا لهذه القاعدة، لا يمكن إنشاء البعثة الدبلوماسية الأميركية في إسرائيل إلا في الأراضي الإسرائيلية، ولا يمكن إقامتها في القدس بالنظر إلى وضع هذه المدينة.

ولبيان أن المحكمة مختصة في هذه القضية، تستشهد فلسطين بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للتسوية الإلزامية للمنازعات المؤرخ في 18 نيسان/ أبريل 1961؛ إذ تنص المادة الأولى منه على أن "المنازعات الناشئة عن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها تقع ضمن الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ومن ثمّ يجوز عرضها أمام المحكمة عن طريق تقديم طلب أي طرف في النزاع يكون طرفًا في هذا البروتوكول".

انضمت فلسطين إلى اتفاقية فيينا في 2 نيسان/ أبريل 2014، وإلى البروتوكول الاختياري في 22 آذار/ مارس 2018. أما الولايات المتحدة، فقد

---

(72) هي اتفاقية دولية تحدد الإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الدبلوماسي بين الدول، وتبين الحقوق والواجبات الخاصة بأفراد البعثات الدبلوماسية، كما أنها أتت على تحديد عدة مفاهيم؛ مثل الحصانة الدبلوماسية، وقطع العلاقات.

كانت طرفًا في الوثيقتين منذ 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972[73]. وأعلنت في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 انسحابها من البروتوكول الاختياري[74]، ولكن هذا لن يكون له أي تأثير في جوهر القضية، لأنه في 28 أيلول/ سبتمبر 2018، تاريخ تقديم العريضة الفلسطينية، كانت الولايات المتحدة طرفًا في البروتوكول.

في 4 تموز/ يوليو 2018، أخطرت وزارة الخارجية الفلسطينية وزارةَ الخارجية الأميركية رسميًا بالنزاع بين الطرفين بشأن المادة الأولى من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا، بعد مذكرة شفوية حول الموضوع وُجهت إلى الطرف الأميركي في 14 أيار/ مايو 2018 وظلت من دون إجابة.

يندرج تقديم هذه الدعوى ضمن سياق معين يستدعي عدة ملاحظات، ويعكس ذلك تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وفلسطين في سياق الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

منذ وصول دونالد ترامب إلى السلطة، اتخذت الولايات المتحدة على نحو منهجي موقفًا مؤيدًا للجانب الإسرائيلي، من خلال وقف تسديد حصتها البالغة نحو 30 في المئة من مجموع ميزانية تمويل عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، وتخفيض وتعليق المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، والتغاضي عن الاستيطان. في حين دأبت إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما والإدارات السابقة على انتقاده علنًا، معتبرةً إياه حجر عثرة أمام "جهود السلام" بين الإسرائيليين

(73) United Nations Treaty Collection, accessed on 6/6/2020, at: https://treaties.un.org

(74) في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، تلقى الأمين العام للأمم المتحدة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية بلاغًا تُعلمه فيه بانسحابها من البروتوكول الاختياري. ومما جاء في البيان: "تشير حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات، المبرم في فيينا في 18 نيسان/ أبريل 1961. تشكل هذه الرسالة إخطارًا من الولايات المتحدة الأميركية بأنها تنسحب بموجبه من البروتوكول المذكور. كنتيجة لهذا الانسحاب، لن تعترف الولايات المتحدة بعد الآن بسلطة محكمة العدل الدولية الواردة في هذا البروتوكول". ينظر:
United Nations Treaty Collection, "Optional Protocol to the Vienna Convention on Diplomatic Relations, Concerning the Compulsory Settlement of Disputes," Vienna, April 18, 1961, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/2Kz5jYg

والفلسطينيين، والعمليات العسكرية في غزة والضفة الغربية ويضاف إلى ذلك إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بعد 25 عامًا على استقبال ياسر عرفات.

ويعتبر الجانب الفلسطيني أن واشنطن فقدت دورها بوصفها وسيطًا "محايدًا"، ويقول آخرون إن واشنطن "لم تكن أبدًا فعليًّا وسيطًا نزيهًا" أو غير منحاز؛ إذ ينظر الفلسطينيون إلى نقل السفارة الأميركية إلى القدس، الذي مثّل قطيعةً مع السياسة الخارجية الأميركية[75] منذ عام 1949، على أنه استفزاز مُبالغ فيه؛ فمنذ ذلك الحين، لم تعد فلسطين مترددةً في تحدي القرارات الأميركية على نحو مباشر.

يترجم ذلك أيضًا استراتيجية فلسطينية لتدويل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني انتهجها الفلسطينيون قبل عقد من الزمن، حتى قبل وصول ترامب إلى الرئاسة، وقد أثبتت الولايات المتحدة عجزها المتزايد عن فرض تنازلات على الإسرائيليين.

لقد كان من الممكن توقّع الإحالة على محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، لأنها واحدة من الهيئات الدولية القليلة التي يمكن لدولة صغيرة الاستفادة فيها من القانون الدولي ضد دولة أقوى بكثير، بل تسعى للحصول على الإدانة ضدها.

يعد تقديم هذه الدعوى أمام محكمة العدل الدولية هو الأول لفلسطين؛ فحتى الآن، كانت فلسطين تعتمد على دولة أخرى أو على الأمم المتحدة في اللجوء إلى المحكمة المذكورة. فمثلًا، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية أنْ تَبُتّ في مشروعية بناء الإسرائيليين الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية. لقد رأت المحكمة في 9 تموز/ يوليو 2004 أنّ الجدار غير قانوني، ودعت إسرائيل إلى تفكيكه، كما دعت الدول إلى الضغط

---

(75) علاء سالم، "تعقيدات وتداعيات نقل السفارة الأمريكية للقدس"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 213 (تموز/ يوليو 2018)، ص 168.

على إسرائيل لتفعل ذلك[76]. بقي الرأي حبرًا على ورق، لكنه خلق سياقًا قانونيًا يسمح لفلسطين وبعض الدول وأيضًا لمنظمات المجتمع المدني، حركة المقاطعة، بالمطالبة بفرض عقوبات ضد إسرائيل[77].

فالغرض، إذًا، من هذه الإجراءات هو دفع محكمة العدل الدولية إلى اعتبار نقل السفارة الأميركية عملًا غير قانوني، وهو ما من شأنه أن يردع - على نحو واضح - الدول الأخرى عن فعل الأمر نفسه.

هل يحق لفلسطين تقديم دعوى أمام محكمة العدل الدولية؟ بصيغة أخرى، هل تُعتبر فلسطين دولةً من منظور القانون الدولي؟ بالتأكيد، ستنظر المحكمة في هذا السؤال بوصفه مسألة أولية من بين أسباب أخرى لقبول الدعوى من عدمه.

ينص النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنه "للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافًا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة"[78]. وأن "للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا إلى المحكمة"[79]. هذا الشرط الأخير يعني وجود رقابة من جانب الأجهزة السياسية للأمم المتحدة على مشاركة الكيان المعني في الإجراء أمام المحكمة، وذلك نظرًا إلى أن المحكمة نشأت بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ إذ إنّ الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية هو بحكم انتساب الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة. عادةً ما يتمّ إجراء هذا التحقق خلال تقديم طلب القبول للأمم المتحدة. ووفقًا للمادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة، "يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافًا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية". ومع ذلك، قد تصبح الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أطرافًا في النظام

(76) يهدف مبدأ عدم الاعتراف إلى الحد من سياسة الأمر الواقع، ينظر:
International Court of Justice, "Legal Consequences of the Construction of a Wall" (para. 121).

(77) Jean-Marc Sorel (dir.), *Les murs et le droit international*, Cahiers internationaux no. 24 (Paris: Pedone, 2010), p. 202.

(78) محكمة العدل الدولية، "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، المادة 34، الفقرة 1، شوهد في 7/ 6/ 2020، في: https://bit.ly/3dNG1iY

(79) المرجع نفسه، المادة 35، الفقرة 1.

الأساسي. ويبقى هذا الاحتمال في أي حال خاضعًا لرقابة الأجهزة السياسية للأمم المتحدة. وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة، "يجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أنْ تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناءً على توصية مجلس الأمن". لذلك، من دون موافقة الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا يمكن لجهة ما أن تشارك بوصفها طرفًا في قضية خلافية أمام المحكمة. ويبدو أن الأسباب السياسية التي منعت حتى الآن فلسطين من أن تصبح عضوًا في الأمم المتحدة تهدف أيضًا إلى منع إمكانية أن تصبح طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة. ومن هذا المنطلق، يتم استبعاد انضمام فلسطين التي ليست دولةً عضوًا في الأمم المتحدة؛ إذ إنها دولة مراقبة فقط، وليست عضوًا.

مع ذلك، يضيف النظام الأساسي في الفقرة 2 من المادة 35 ما يلي: "يحدد مجلس الأمن الشروط التي يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى أن تتقاضى إلى المحكمة، وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها، على أنه لا يجوز في أي حال من الأحوال وضع تلك الشروط بكيفية تخلُّ بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة". وُضعت هذه الشروط في قرار اعتمده مجلس الأمن عام 1946، وهي شروط عامة جدًّا. يأذن قرار مجلس الأمن رقم 9 الصادر في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1946 للدول غير الأطراف في النظام الأساسي بأن تقدّم في أي وقت إعلانًا بقبول اختصاص محكمة العدل الدولية. الشرط الوحيد الذي يتطلبه القرار رقم 9 (1946) هو أن "تكون تلك الدولة قد قدمت سابقًا إلى كتابة المحكمة إعلانًا يقبل اختصاص المحكمة وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وشروط النظام الأساسي ولائحة المحكمة، التي تتعهد بموجبه بتنفيذ حكم (أحكام) المحكمة بحسن نية وقبول جميع الالتزامات المفروضة على عضو في الأمم المتحدة بموجب المادة 94 من الميثاق". وبطبيعة الحال، يمكن لمجلس الأمن تغيير هذه الشروط في ما يتعلق بفلسطين بقرار مخصص (ad hoc)، ولكن لتحقيق هذه الغاية، هناك دائمًا حاجة إلى توافق سياسي معين.

لذلك كان كافيًا لفلسطين أن تقبل باختصاص المحكمة وتعلن عن ذلك، حتى تقدم شكواها على نحو صحيح بسبب انتهاكات القانون الدولي المرتكبة ضدها، وهو ما تم في 4 تموز/ يوليو 2018؛ إذ قدمت فلسطين "إعلانًا يعترف باختصاص محكمة العدل الدولية" عن "أي نزاعات نشأت أو ستنتهي بموجب المادتين الأولى والثانية من بروتوكول التوقيع الاختياري (لاتفاقية فيينا)". وهكذا، تعتبر أنها فعلت ذلك وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 9 الصادر في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1946 وأحكام الفقرة الثانية من المادة 35 من النظام الأساسي.

يتعلق الجانب الأكثر إثارة للاهتمام في هذا الإجراء بحقيقة أنه، على أساس هذا الإجراء، ليس من اختصاص الأجهزة السياسية للأمم المتحدة تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار الكيان المقدم للإعلان دولةً أم لا، لغرض مشاركته في الإجراءات الخلافية المعروضة على المحكمة[80].

تنص الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن على أنه "يجب أن تكون المحكمة على علم بأي مسألة تتعلق بصحة أو تأثير الإعلان الصادر بموجب هذا القرار". فمِن بين القضايا التي تختص بها المحكمة النظرُ في مسألة طبيعة الكيان المبلغ: هل يتعلق الأمر بدولة أم لا؟[81].

يحفظ المسجل الإعلان المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 35 من النظام الأساسي؛ إذ أكدت لائحة المحكمة في مادتها 26 (البند ج)، على أن يقوم "بحفظ الإعلانات التي تقبل بها الدول غير الأطراف في النظام الأساسي باختصاص المحكمة وفقًا لقرار يتخذه مجلس الأمن بموجب الفقرة 2 من المادة 35 من النظام الأساسي ويحيل صورًا منها مصدقةً طبق الأصل إلى جميع الدول الأطراف في النظام الأساسي، وإلى جميع الدول الأخرى التي تكون قد أودعت إعلانًا من هذا القبيل وإلى الأمين العام للأمم المتحدة".

---

(80) Rosenne Shabtai, *Law and Practice of the International Court*, vol. 2, 4th ed. (Leiden: Martinus Nijhoff, 2006), p. 634.

(81) Andreas Zimmermann, "Article 35," in: *The Statute of the International Court of Justice*, A. Zimmermann et al. (eds.), 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2012), p. 617.

من المؤكد أن موقف الولايات المتحدة هو أن هذا الإعلان الصادر في 4 تموز/ يوليو 2018 غير صالح، لأن فلسطين لا تفي بالمعايير المطلوبة بموجب القانون الدولي لتصبح دولة، وهي الإقليم، والسكان، والحكومة، ولا سيما بسبب غياب الحدود التي تحددها وتسيطر عليها حكومة مستقلة[82].

ستتخذ فلسطين والولايات المتحدة من هذه المسألة، من حيث المبدأ، نقطة خلاف أساسية، ففي "حالة رفع الدعوى من قبل دولة ليست طرفًا في النظام الأساسي ولكنها قبلت باختصاص المحكمة، استنادًا إلى الفقرة 2 من المادة 35 من النظام الأساسي، وذلك بإصدارها إعلانًا بذلك وفقًا لقرار صادر عن مجلس الأمن بموجب المادة المذكورة، يجب أن يرافق رفع الدعوى إيداع هذا الإعلان، إلا إذا كان قد أودع من قبل لدى المسجل، وتفصل المحكمة في أي مسألة تثار بشأن صحة هذا الإعلان أو أثره" وذلك بحسب منطوق المادة 41 من لائحة المحكمة. على أي حال، يكون للمحكمة اختصاص البتّ في مثل هذه المسألة حتى لو لم يعترض الطرف الآخر في النزاع على صلاحيتها[83].

أخيرًا، فأحكام محكمة العدل الدولية ملزمة لجميع الدول التي تمثل أمام المحكمة. فهي لا تتصرف من دون موافقتهم، وهذا ما يجعل من الممكن بالنسبة إلى الدول قبول الطبيعة الملزمة لقراراتها، غير أن تنفيذ الأحكام ذات الصبغة النهائية، يبقى رهينًا بإرادة الدول ومدى احترامها للقانون الدولي.

خاتمة

يكشف الرصد التاريخي في هذه الدراسة أن قرار ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، ليس تحولًا فجائيًا في السياسات الأميركية، وإنما هو تتويج لسياسات وتشريعات سابقة كانت قد مهدت وهيّأت له. ويأتي هذا القرار بعد القانون الذي أصدره الكونغرس

(82) Jean Salmon, "La qualité d'État de la Palestine," *Revue belge du droit international*, no. 1 (2012), p. 16.

(83) Shabtai.

الأميركي في عام 1995، والذي ينص على وجوب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمةً لإسرائيل؛ لتثبيت السفارة، بطبيعة الحال، بحلول 31 أيار/ مايو 1999 على أبعد تقدير.

لكن لم يطبق أي رئيس أميركي هذا القانون قبل دونالد ترامب، بذريعة أنه يمكن أن يعرّض مصالح البلد للخطر، وهو شرط يرد في نص القانون نفسه. وما دام لم يتم تطبيقه، فإن هذا القانون لم ينتهك القانون الدولي. والحقيقة أن الكونغرس بوصفه مؤسسة سياسية أميركية يُبدي دعمًا لإسرائيل منذ إعلان قيامها، كما أن السياسة الأميركية تجاه فلسطين، لم تعد تُبْنى، في عهد إدارة ترامب، في واشنطن، ولكن بالتنسيق مع حكومة تل أبيب. ثمّ إنّ تنفيذ ترامب هذا القانون في 14 أيار/ مايو 2018، بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس إسرائيل، يمثّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

لا يحدد القانون الدولي وضعًا معينًا للقدس، ولكنه يحدد طريقةً لتعريفها: يجب ألّا يتم فرض وضع القدس بالقوة، بل يجب التفاوض في هذا الشأن. وإذا استخدمت دولة ما القوة لفرضها، فيجب أن ترفض الدول الأخرى الاعتراف بهذا الوضع.

يعد قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس غير قانوني لأنه ينطوي على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مدينة القدس بأكملها. وبيّنت ردود أفعال المجتمع الدولي محورية الممارسة الدولية لعدم الاعتراف، بوصفه قاعدة ثانوية مرتبطة بانتهاك القواعد القطعية للقانون الدولي. والواقع أنه لا توجد قوة ردع دولية يمكن نشرها على الأرض لدعم القانون الدولي وضمان سحب هذه السفارة؛ إذ تقتصر قوة القانون الدولي على قوة الخطاب، كما هو الحال مع الشكوك التي لا تزال تحيط بالالتزام بعدم الاعتراف. وعلى أي حال، أقامت فلسطين دعوى لإدانة الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة، التي يراقب المجتمع الدولي نشاطها عن كثب. وإضافة إلى ذلك، أعربت أكثر من مئة دولة عن رفضها القرار الأميركي وحافظت على سفاراتها في تل أبيب، ومن ثمّ ظلت الولايات المتحدة معزولةً نسبيًّا.

يستهدف اختيار فلسطين لرئاسة مجموعة الـ 77، بوصفها أكبر محفل تفاوضي باسم الدول النامية داخل أروقة الأمم المتحدة، تعزيز المصالح الاقتصادية والتنموية لـ134 دولة. ولذا، يُظهر منح الصلاحيات الإضافية اللازمة لفلسطين لتولي هذه الرئاسة، دعم الجمعية العامة للدولة الفلسطينية واستعدادها للقيام بدور دبلوماسي مهم. هذا الاختيار هو أيضًا هزيمة للولايات المتحدة وإسرائيل اللتين انتقدتا هذا القرار، وهو بلا شك يبيّن اختلاف الدول مع الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة.

المراجع

1 - العربية

الأمم المتحدة. مجلس الأمن. "القرار 2334 (2016)". موقع وثائق الأمم المتحدة. 23/ 12/ 2016. في: https://bit.ly/309a00G

______. "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". الجلسة 8128. موقع وثائق الأمم المتحدة. 8/ 12/ 2017. في: https://bit.ly/3eQbD7m

______. "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". الجلسة 8138. موقع وثائق الأمم المتحدة. 18/ 12/ 2017. في: https://bit.ly/3h9S5NB

______. "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". الجلسة 8139. موقع وثائق الأمم المتحدة. 18/ 12/ 2017. في: https://bit.ly/2XzYvxs

______. "مصر: مشروع قرار". S/2017/1060. موقع وثائق الأمم المتحدة. 18/ 12/ 2017. في: https://bit.ly/374vHjX

الجمعية العامة للأمم المتحدة. "القرار 2253 (د إ ط-5): التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز مدينة القدس". 4/ 7/ 1967. في: https://bit.ly/2MvoZdc

______. "القرار 2254 (د إ ط-5): التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز مدينة القدس". 14/ 7/ 1967. في: https://bit.ly/30ad4K1

______. "الدورة الاستثنائية الطارئة، الجلسة الطارئة 37". موقع وثائق الأمم المتحدة. 21/ 12/ 2017. في: https://bit.ly/3eQhtWk

______. "وضع القدس". د إ 10/ 19. موقع وثائق الأمم المتحدة. 21/ 12/ 2017. في: https://bit.ly/3eUYxFZ

الخالدي، وليد. "ملكية موقع السفارة الأميركية في القدس". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 11، العدد 43 (صيف 2000).

______. **أرض السفارة الأميركية في القدس: الملكية العربية والمأزق الأميركي**. ترجمة سميرة نعيم خوري. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017.

سالم، علاء. "تعقيدات وتداعيات نقل السفارة الأمريكية للقدس". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 213 (2018).

الشوربجي، منار. **الكونغرس الأمريكي: المؤسسة المنسية عربيًّا**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

مجلس جامعة الدول العربية. ملف وثائقي **قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الوزاري اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها**. 9/ 12/ 2017. في: https://bit.ly/30aI8cx

محكمة العدل الدولية. "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية". في: https://bit.ly/3dNG1iY

2 – الأجنبية

Al Madfai, Madiha Rashid. *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process, 1974-1991*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Avi-Haï, Avraham. *Ben Gourion, bâtisseur d'état: Principes et pragmatisme (1948-1963)*. Jean Bloch-Michel (trad.). Paris: Albin Michel, 1988.

Baker, Alan. "Is Jerusalem Really Negotiable? An Analysis of Jerusalem's Place in the Peace Process." Jerusalem Center for Public Affairs. *Strategic Perspectives*. no. 11 (2013). at: https://bit.ly/2FgSlZT

Barnavi, Élie. "Jérusalem, outil à usage politique multiple." *Les Cahiers de l'Orient*. vol. 130, no. 2 (2018).

David Johnson, Robert. "Lyndon Johnson and Israel: The Secret Presidential Recordings." The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies. Tel Aviv University. *Research Paper*. No. 3 (July 2008). at: https://bit.ly/2Jt8Wy6

Feintuch, Yossi. *U.S. Policy on Jerusalem*. Westport, CT: Greenwood Press, 1987.

General Assembly of The United Nations. "Palestine: Question of an International Regime for the Jerusalem Area and the Protection of the Holy Places." A/RES/303(IV). 9/12/1949. at: https://bit.ly/377MBhn

Heimann, Gadi. "The Struggle Between the United States and Israel over Recognition for Jerusalem as Israel's Capital: 1952-67." *The International History Review*. vol. 37, no. 4 (2015).

Immell, Myra. *The Creation of the State of Israel*. Michigan: Greenhaven Press, 2009.

International Court of Justice. "Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) notwithstanding Security Council Resolution 276 (1970). Advisory Opinion of 21 June 1971." at: https://bit.ly/2MAccGo

________. *Legal Consequences for States of The Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) Notwithstanding Security Council Resolution 276 (1970)*. vol. 1. at: https://bit.ly/2TdLxjx

________. "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory: Advisory Opinion of July 2004." at: https://bit.ly/3cJObri

Kassim, A. F. *The Palestine Yearbook of International Law, 1989*. Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 1997.

L. Hahn, Peter. *Caught in the Middle East: U.S. Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1945-1961*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2006.

Lapîdôt, Rût & Moshe Hirsch (eds.). *The Jerusalem Question and Its Resolution: Selected Documents*. Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 1994.

Laurens, Henry. *La Question de Palestine*. Paris: Fayard, 2002.

Lemire, Vincent (dir.). *Jérusalem: Histoire d'une ville-monde*. Paris: Flammarion, 2016.

Mansour, Camille. *Israël et les Etats-Unis ou Les fondements d'une doctrine stratégique*. Paris: Armand Colin, 1995.

Martin, Gilbert. *Jerusalem in the Twentieth Century*. New York: John Wiley & Sons, 1996.

Neff, Donald. "Jerusalem in U.S. Policy." *Journal of Palestine Studies*. vol. 23, no. 1 (Autumn 1993).

Nusem, Rotem. "A Year of Readjustment: The Trump Administration's New Policy on Israel and Iran." *Israel Journal of Foreign Affairs*. vol. 12, no. 1 (2018).

Razoux, Pierre. *Guerre des six jours (5-10 juin 1967): Du mythe à la réalité*. Paris: Economica, 2006.

Ross, Dennis. *Doomed to Succeed: The U.S.-Israel Relationship from Truman to Obama*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015.

Salmon, Jean. "La qualité d'État de la Palestine." *Revue belge du droit international*. no. 1 (2012), p 16.

Shabtai, Rosenne. *Law and Practice of the International Court*. 4th ed. Leiden: Martinus Nijhoff, 2006.

Sorel, Jean-Marc (dir.). *Les murs et le droit international*. Cahiers internationaux no. 24. Paris: Pedone, 2010.

The Statute of the International Court of Justice. A. Zimmermann et al. (eds.). 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Talhami, Ghada Hashem. *American Presidents and Jerusalem*. Lanham, MD: Lexington Books, 2017.

Thomas, Michael. *American Policy Toward Israel: The Power and Limits of Beliefs*. New York: Routledge, 2007.

United Nations. International Law Commission. *Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts with commentaries*. A/56/10. 2001. (commentary art 41, para 2). at: https://bit.ly/2Uwd2sn

United Nations. Security Council. "Resolution 476 (1980)." S/RES/476 (1980). United Nations Documents. 30/6/1980. at: https://bit.ly/2AO9oCP

________. "Resolution 242 (1967)." S/RES/242 (1967). United Nations Documents. 22/11/1967. at: https://bit.ly/2UgkTtF

________. "Resolution 252 (1968)." S/RES/252 (1968). United Nations Documents. 21/5/1968. at: https://bit.ly/2Myn2wz

________. "Resolution 478 (1980)." S/RES/478 (1980). United Nations Documents. 20/8/1980. at: https://bit.ly/30fE9eS

United States Congress. *Congressional Record: Proceedings and Debates of the 104th Congress, First Session*. vol. 141, no. 165. Washington: House of Representatives, 1995. at: https://bit.ly/2AFDuZt

________. "An Act to provide for the relocation of the United States Embassy in Israel to Jerusalem, and for other purposes (The Jerusalem Embassy Act of 1995)." S. 1322. 104th Congress. 1st Session (1995). at: https://bit.ly/2CnX9Lj

________. "Jerusalem Embassy and Recognition Act of 2009: To Recognize Jerusalem as the Capital of Israel, to Relocate to Jerusalem the United States Embassy in Israel, and for other Purposes." H.R. 3412. 111th Congress. 1st Session. U.S. Government Publishing Office. 30/7/2009. at: https://bit.ly/2ZKWjES

"U.S. Policy on Jerusalem: Statement on Retention of the U.S. Embassy in Tel Aviv. November 3, 1954," Jewish Virtual Library. 3/11/1954. at: https://bit.ly/2O1D0zi

United Nations Treaty Collection. Optional Protocol to the Vienna Convention on Diplomatic Relations, Concerning the Compulsory Settlement of Disputes. Vienna, April 18. at: https://bit.ly/2Kz5jYg

United States of America. Executive Office of the President, "Proclamation 9683 of December 6, 2017: Recognizing Jerusalem as the Capital of the State of Israel and Relocating the United States Embassy to Israel to Jerusalem." *Federal Register*. vol. 82, no. 236 (December 2017). at: https://bit.ly/2MwTWO3

Watson, Geoffrey W. "The Jerusalem Embassy Act of 1995." *Catholic University of America Law Review*. vol. 45, no. 3 (1996).

فهرس عام

ب

ت

ث

ذ

ر

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ك

ل

ن

ي

